

أفجزل منسالك

إلى

موطأ مالک

بجزيه الرابع

سنة

أقامت لم تحوشت

محمد زكريا الكاظمي الحلبي

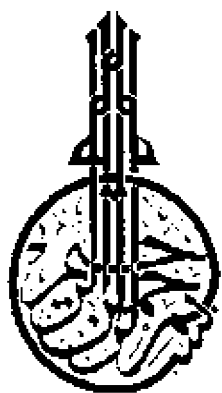
لغة في سنة ١٩١٥

اعلمني يوم ١٢٠٠٠

الإستاذ الدكتور قتيبي الدين السدي

دار القلم

دمشق



أَوْحَى الْمَسْنُونِ

موقف ما كنت

الطبعة الأولى
مخطوطة ومفتحة

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٣ م

خاتمة نضج بحوث المسعودي

SHUHEIBUL HASAN NAJWI CENTER

For Research & Islamic Studies

STADIAH PUSKAS AZANGARU L. P. JONGKOS

Tel: 0895 52622 70004

0895 52622 70047

0895 52622 70086

مركز الشيبه أبي الحسن النعماني

لبحوث والدراسات الإسلامية

مطابقه - اسطه جرارد بون (نهمه)

١١ - كتاب صلاة الخوف

(١) باب صلاة الخوف

(١) صلاة الخوف

أي صحتها ولما أن صلاة العبد حقة يحسن بها، بخلاف العسكرة التي غلب اليأس معرفتها، احتسبوا إلى يدر صحتها. قال ابن العربي^(١): إن الله سبحانه وتعالى وله الحمد، عرض غرضه وسره سرهاته يرفع الخرج عن عباده أيها، وأدت لهم بأن يقوموا حسنة لإمكانها عليها، ومن عطلها وجوباً الصلاة لم يتركها، ولا حملها ما لا يستطيع، صلى قائماً حين لم يستطع للضعف، أو على حسنة، حين شغل عنك الأربع في مكانه، وإن شغلته الغلة فاركعها، أو تعذرت الظهارة فأدغمها، أو انكشفت العمرة فأعرض عنها، أو تضرعت الهيبة مع الخوف فأحسنها، انتهى.

ولما قامت لها أبحاث مختلفة أورد أن يحمل الكلام عليها سهلاً للخالصين.

الأول: هي صلاة تسببها، قال عيسى^(٢): احتسبوا هي أي سنة من سنة صلاة الخوف، يقال تحسبونها: إن أول ما سببت في عذوة ذات الرقاع، قاله محمد بن سعد وعمره، واحتسبوا أي التي هي أي سنة كانت، فصل: سنة أربع، وقيل: سنة خمس، وقيل: سنة ست، وقيل: سبع، وقال محمد بن إسحق: كانت أول ما سببت على يد الموحدة، وذكر ابن إسحاق وابن عبد البر أن سنة الموحدة كانت في شعبان من سنة أربع، وقد ابن إسحق: كانت ذات الرقاع في جمادى الأولى، وكذلك قال ابن عبد البر: إنها في جمادى الأولى سنة أربع، وهذا

(١) بظن، ص: الأخواني (٣/١٥٧).

(٢) معجمه التاريخي (٣/١٥٧).

في «توسيط الغزوات»، ونسبته للزاهدي أن ذات التوقيع آخر الغزوات ليس صحيحاً، أكثر عليه من الصلاح في «مشاكل التوسيط» وقال: ليست آخرها، ولا من آخرها، ولا يصحح أن يقال إن انعقاد آخر الغزوات التي صلى فيها صلاة الخوف، لأنه صلى معه عليه الصلاة والسلام صلاة الخوف أو تكراً، وإنما رآه إلى النبي صلى الله عليه وآله في عبوة الطائف، وليس بعدها إلا ليوك، وذلك قوله من حرم: إن صلاة الخوف من حديث أبي بكره أفضل. لأنها آخر فقه يروي.

وحكى عن أبي عن ابن أبي عمير، أنها نزلت بذلك أربع، وقال الزيدى: "روى النوافدي بسنده عن جابر بن عبد الله قال: أول ما صلى رسول الله ﷺ صلاة الخوف هي غزوة ذات النواع، ثم صلاها بعد بمصر، بينهما أربع سنين، قال النوافدي: هذا عند آيت من غيره انتهى.

وقال ابن القيم في "الهدى"^(١٣): الطاهر أن النبي ﷺ أول ما حلها
 بعصفان، رواية أبي عثمان الرقي: كما بعصفان غصني بن الظهير، وعنى
 العثركين يومئذ، حاتم بن الزويد قتلوا، لقد أعجب منهم عصفاء عرف بين الظهير
 وأعصر، الحديث. راجع أن غزوة ذات الرقاع بعد الغزوة بعصفان، وسبب
 التكاله على ذلك، وإليه مال الحافظ في "المفتح"^(١٤) فقال بعد سرد الكلام: وقد
 روى الواقدي من حديث أحمد بن محمد، قال: لما غرم النبي ﷺ إلى
 الحديبية نقيه بعصفان، فودعت بإزاره، وعرضت له، فصلى بأصحابه صلاة
 الخوف، الحديث. وهو ظاهر في أن صلاة الخوف بعصفان، غيرها بذات
 الترفع، وأن حاتم روى المفسرين معاً. وقد تقرر أنه أول ما حملت في سعادته.
 وكانت عمرة الحديبية، هي بعد الخندق وقريظة، وصحبت بذات الوقاع وهي

(١) $(\frac{1}{2}, \frac{1}{2})$ و $(\frac{1}{2}, \frac{1}{2})$

$$(\pi^* \pi)_{\text{unimodular}} \cong \pi^* \pi \quad (4)$$

(۶) $\frac{1}{2} \leq \frac{1}{2} \leq \frac{1}{2}$

صلاة الخوف إنما شُرعت بعد ذلك، ووقع في بعض طرق الحديث التصريح بأن صلاة الأحرار، كما، قبل نزول صلاة الخوف، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَرَوَاهُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَالدَّارِمِيُّ وَالتَّنَافُيُّ وَأَبُو بَلْعَى الدَّوْحِيُّ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: حِينَ يَوْمَ الْخُلُقِ، فَذَكَرَهُ إِلَى أَنْ قَالَ: ذَلِكَ قَوْلُ مَنْ يَزُو **﴿يُجَالَا كَوْزُكَيْنَا﴾**.

قَالَ النَّفَّاسِيُّ عِيَّاشٌ فِي «الشَّعَاءِ»: وَالصَّحِيحُ أَنَّ حَدِيثَ الْخُلُقِ كَانَ قَبْلَ نَزُولِ الْآيَةِ، فَهِيَ نَامِضَةٌ، أَنْتَهَى. وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ رَشْدٍ: إِنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ التَّعْلِيلَ يَوْمَ الْخُلُقِ كَانَ قَبْلَ نَزُولِ صَلَاةِ الْخَوْفِ، وَأَنَّهُ مَسْخُوعٌ بِهَا، أَنْتَهَى. وَسَبَّأْنِي فِي آخِرِ الْقَوْلِ الثَّانِي قَوْلُ ابْنِ الْقَضَائِ: إِنَّهَا تَزَلَّتْ بَعْدَ الْخُلُقِ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ مَالُ أَمْرٍ. قَالَ النَّفَّاسِيُّ عِيَّاشٌ: وَبِهِ احْتِجُّ مِنْ قَدَحٍ إِلَى جَوَارِ تَأْسِيرِ الصَّلَاةِ فِي الْخَوْفِ، إِذَا لَمْ يَتِمَّكَزْ مِنْ أَذَاتِهَا إِلَى وَقْتِ الْأَمْنِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُشَمِّبِينَ، أَنْتَهَى.

وَالْبَاقِي يَظْهَرُ مِنْ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»^(١) إِذْ قَالَ: وَلَا يَقَاتِلُونَ فِي حَالِ انْصِلَافٍ، فَإِنْ فَعَلُوا بَطَلَتْ صَلَاتُهُمْ، فَأَمَّا **﴿لَا تُجَالَا﴾** فَعَلَّ عَنِ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ يَوْمَ الْخُلُقِ، وَلَوْ جَازَ الْأَدَاءُ مَعَ الْقِتَالِ لَمَا تَزَكَّتْ، أَنْتَهَى.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ^(٢) حَاتِيَةً عَنْ جَمَاعَةٍ: وَلَهُمْ أَنْ يَجِيبُوا عَنْ هَذَا مَنْ تَأَخَّرَ يَوْمَ الْخُلُقِ سَلَّ عَنِ مَسْخُوعٍ، وَأَنَّ فِي حَالِ الْمُسَابَقَةِ بِجَوْرِ تَأَخِيرِ الصَّلَاةِ إِلَى أَنْ يَتِمَّكَزَ مِنْ فَعْلِهَا، وَهَذَا أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَعَبْدِهِ، أَنْتَهَى.

قَالَ ابْنُ رَشْدٍ^(٣) دَخَلَتْ هَذَانِغَةُ مِنَ فُقَهَاءِ الشَّامِ إِلَى أَنَّ صَلَاةَ الْخَوْفِ

(١) (١٣٠/٢١).

(٢) دَوَارُ الْهِدَايَةِ (٣/٢٢٦).

(٣) الْبَلَاغَةُ الْمَحْتَمَلَةُ (١/١٧٥).

تؤخر عن وقت الخوف إلى وقت الأمن، كما فعل رسول الله ﷺ يوم الحندق، والجمهور على أن ذلك الفعل يوم الحندق كان قبل نزول صلاة الخوف، انتهى. وإليه يظهر ميل ابن العربي في «المعاصرة»^(١) إذ قال: «كان غيب عن أن يؤديه مفروفاً، أو في جماعة على تركها ونحو حرج الوقت، كما فعله النبي ﷺ يوم الحندق، وحكى الحافظ في «الفتح» عن بعضهم أن تأخيره ﷺ يوم الحندق دالٌّ على نسخ صلاة الخوف، وقال: قال ابن القصار: هذا قول من لا يعرف الدين، لأن صلاة الخوف نزلت بعد العداوة، انتهى».

قلت: وهو المزني إذ قال: لم يشرع صلاة الخوف بعده ﷺ فنسخ في زمانه، حيث أحرما يوم الحندق، كما حكاه المصبي، وحكى البخاري عن ابن القيم: إنما شرعت صلاة الخوف بعد الحندق في الصحيح، انتهى.

الثالث: في بقاء شرعيتها بعد تنبي ﷺ، فقال أبو يوسف في إحدى الروايتين عنه وصاحبه الحسن بن زيد النخعي وأبو حنيفة والمزني من التابعين: لا نصلي بعده ﷺ، على المزني بالنسخ كما تقدم، وأبو يوسف بقوله تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَأُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ الَّيُّمَ﴾^(٢) الآية، يجوزت بشرط كونه ﷺ فيهم، فإذا خرج من الدنيا اعتدت الفرضية: ولأنها لما فيها من كثرة ما ينبغي الصلاة، كالتسليم والسجدة، والأعمال الكبيرة، شرعت لرغبة الناس إلى الصلاة خلعه ﷺ. وميل كل أحد بركة الاقتداء به والانتساب في العبادة معه، وأما عنه ﷺ فليس يرغب، والجمهور على حوازمه، لأن الصحابة رضي الله عنهم - صوبوا بعده ﷺ بمسند عظيم بلا تكبر، فروي عن علي: أنه صلى صلاة الخوف، وروي عن أبي موسى الأشعري: أنه صلاها بأصحابه، وسعيد بن العاص قال بحارب المجوس بغير مكان ومعه جماعة من الصحابة،

(١) «معاصرة الأخوي» (٢٩/٣).

(٢) سورة النساء: الآية ١٠٢.

منهم: الحسن والحسين وحذيفة وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير، فقال: أيكم شهد صلاة رسول الله ﷺ؟ فقال حذيفة: أنا، فقام وصلى بهم صلاة الخوف فانهقد إجماع الصحابة على جوازها، كما في «المنهاج»^(١) وغيره.

قال ابن العربي^(٢): شرط كونه فيهم إنما ورد لبيان التحكم لا لوجوبه، أي بين لهم بفعلك، لأنه أوضح من القول، انتهى.

وقال ابن رشد^(٣): والسبب في اختلافهم هل صلاة النبي ﷺ بأصحابه صلاة الخوف هي عادة أو لمكان فضله ﷺ، فمن رأى أنها عبادة لم يرها خاصة بالنبي ﷺ، ومن رأى لمكان فضله ﷺ رآها خاصة به، وإلا فقد كان ممكناً أن ينقسم الناس على إمامين، انتهى.

وقال الزيلعي: ودليل الجمهور وجوب الاتباع والتأسي بالنبي ﷺ، والأفعال المصاحفية لأجل الضرورة وهي موجودة بعده ﷺ، وقد وردت صلاة الخوف من قوله ﷺ لا من فعله، كما رواه البخاري في التفسير من «مجموعه» بسند: «إن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - كان إذا مثل عز صلاة الخوف قال: يتقدم الإمام وطائفة الحديث، وفي آخره: قال نافع لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله ﷺ، انتهى.

قلت: أخرجه البخاري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جُنُودُكُمْ فُتِنَتْ﴾^(٤).

(١) منهاج الصالحين (١/٥١٣).

(٢) انظر إعراب الأحاديث (١٥/٣).

(٣) بداية المجتهد (١/٧٥).

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٣٩.

وقال ابن فدامة^(١): والذي قال منهم ركعة إنما جعلها عند شدة القتال، وروى عنه عن زيد بن ثابت وأبي هريرة، وقال حابر: إنما القصير ركعة عند القتال، وفاد، إسحاق: يُجبرفت عن الشدة ركعة توميء إيماء، فإن لم تنل فسجدة واحدة، فإن لم تقدر فتكبيرة، وعن الضحاك: ركعة، فإن لم تقدر كبر تكبيرة حيث كان وجهك، وقال القاضي: لا تأثير للخوف في عدد الركعات، وهذا قول أكثر أهل العلم، منهم: ابن عمر والنخعي والثوري ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه، وسائر أهل العلم من علماء الأمصار لا يحبرون ركعة، كذا في المعين^(٢).

قلت: وذكر الحافظ في الفتح^(٣) الثوري فيمن قال: يجزئ التكبير، وأخرج ابن أبي شيبة عن هريق عطاء عن سعيد بن جبير وأبي البختري، وأصحابهم، قال: إذا التقى الزمان والمسلم، انقلب بعضهم، فها وحضرت الصلاة، فقل: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، فذلك صلاتك، ثم لا بعد، وحكى عنهم الحافظ قتلك صلاتهم بلا إعادة، وكذلك أخرج ابن أبي شيبة الآثار الأخر في الباب.

وفي الأنوار المصطفوية من مالك الحنابلة: لا تأثير للخوف في تغيير عدد ركعات الصلاة، بل يؤثر في صحتها وبعض شروطها، انتهى.

قال في البدائع^(٤): ولا ينتقص عدد الركعات بسبب الخوف عندئذ، وهو قول عامة الصحابة، وكان ابن عباس يقول: صلاة الخوف ركعة، وبه أخذ

(١) نظير المعين (٣/٤١٤).

(٢) معناه القاري (٥/١٣١).

(٣) فتح الباري (١/٤٣٤) رقم الحديث (٩١٥).

(٤) (١/٢٧٤).

ودكرها ابن حبان في «صحيحه» تسعة أنواع، وذكر القاضي عياض في «الإكمال» ثلاثة عشر وجهاً، وذكر الثوري أنها تلح ستة عشر وجهاً، ولم يبين ستة من ذلك.

وقال العراقي في «شرح الترمذي»: جمعت فترق لأحاديث الواردة فيها بلغت سبعة عشر وجهاً، ومنها: لكن يمكن التداخل في بعضها، وحكى ابن الصغار المالكي أنه يترجى صلاة عشر مرات، وقال ابن العربي: صلاتها أربعة عشر مرة، ويشي القاضي عياض تلك السواطين، فقال: وفي حديث ابن أبي حنيفة وأبي هريرة وجابر: أنه صلى في يوم ذات الرقاع ستة عشر، وفي حديث أبي عياض الترمذي: أنه صلى بعصفور، ويوم بني سليم، وفي حديث جابر: في غزاة جوهينة، وفي غزاة بني محارب، وبخل، ويوم أنه صلى في غزوة نجد يوم ذات الرقاع، وفي غزوة نجد وغزوة نطفان.

وقال المحاكبي في «الإكمال»: وقد تسمى غزوة ذات الرقاع غزوة محارب، وبذلك: غزوة حصيفة، وغزوة نعلية، وغطفان، والذي صح أنه صلى بها صلاة الخوف من الغزوات: ذات الرقاع، ودو فرد، ومسفان، وغزوة الطائف، وليس بعد مدونة الطائف إلا نموت وليس فيها لقاء العدو، وانطاع أن غزوة نجد مدائن، والذي شهد بها ابن موسى وأبو هريرة في غزوة نجد الثانية لصحة حديثهم في شهودها، انتهى.

وقال ابن القيم في «الهدى» أصولها ستة أصناف، ومنها بعضهم أكثر، وهذا كلها رأوا اختلاف الروايات في قصة جعلها ذلك وجهاً من قصة بيت المقدس، والباقي هو من اختلاف الرواة قال الحافظ: وهذا من المعتمد، والله أشار العراقي بكونه: يحكى نداخلها، انتهى.

وقال ابن رشد^(١): اختلف العلماء فيها اختلافًا كثيرًا لاختلاف الآثار في هذا الباب، أعني العتوة من صلاة الخوف، والمشهور من ذلك سبع مسائل، ثم ذكر هذه المسألة.

وقال الأبي في شرح مسلم: ذكر ابن القصار أنه يخوف صلاة في عشرة مواضع.

وقال المزيلي^(٢): ذكر بعض الفقهاء أن السبب في صلاة الخوف في عشرة مواضع، والذي استقر عند أهل السير والعمري أربعة مواضع: ذات الرقاع، وبعض نخل، وبغداد، ودر برد، فحدثت ذات الرقاع أخرجه البخاري وغيره عن سهل بن أبي حنيفة، وفي ثقبه للبخاري: عن سهل بن أبي حنيفة، وحديث عن نخل أخرجه النسائي عن جابر، وكذا مع النبي ﷺ نخل، والعدو بينا وسى القفلة أحدث.

وحديث عنان أخرجه أبو داود والنسائي عن أبي عبيد الزياتي: كما مع النبي ﷺ بعسقلان، وعن العشرمين: جند بن الوليد، كحدث، وحدث في لوز أخرجه النسائي عن أبي عبيد، أنه ﷺ صلى بذي فرار، كحدث، وروى الواقدي عنه عن جابر: الولد ما صلى رسول الله ﷺ ذات الرقاع، ثم صلاها بعد بصرى، وبينهما أربع سنين، قال الواقدي: وهذا كنت عندما من هرب، انتهى.

وقال الحافظ في التلخيص^(٣): صلاة الخوف بطن نخل، وهي أن يصلي مرتين كل مرة بظاهره - رواها جابر وأبو بكر، ذكر ليس في رواية أبي بكر، أن

(١) مدينة المعجزة (١/١٧٤).

(٢) مصب الرتبة (٢/٢١٨).

(٣) (١/٧٤).

فثبت كان يظن بحسنه وحديثه حسنة بشيء بعصفان متفق عليه من حديث سهل بن أبي حمزة، ورواه أبو داود والنسائي والحاكم من حديث أبي عبيد الله الرزقي، وحديث حسنة عليه الصلاة والسلام بذات الرفاع روي عنه سهل بن أبي حمزة، وعن عائشة وسهل بن أبي حمزة، وعن أبي حمزة بلقاء، وغيره من بعد بشيء قبل تحدد، الحديث.

السابع: فيما يجوز عند الأئمة الأربعة من الصور المذكورة، قال شمس الدين^(١): وقد أخذ بكل نوع من أنواع صلاة الخوف الواردة عن النبي بشيء حاشية من أهل العلم، وقال أحمد بن حنبل لا أعلم به حديثاً إلا صحيحاً، انتهى.

وكذا في "البرهاني" قال: ذهب أحمد بن حنبل وجماعة من أهل الحديث إلى أن كل حديث ورد في أبواب صلاة الخوف فاعمل به حذراً، انتهى.

والظاهر أن الأحاديث التي وردت في صلاة بركة واحدة فقط مستثناة من ذلك، لأنه تقدم أنه لا تأثير للخوف في تغيير الركعات عند أبصار، وحكي تحفظ عن الإمام أحمد، قال: ثبت في صلاة الخوف من أحاديث أو مبيحة، فيها عمل الأمر، حازم، وهذا إلى ترجيح حديث سهل بن أبي حمزة.

وفي "المروص المبرج"^(٢): قال الأقرم: قلت لأبي حمزة الله: يقول بالأحاديث كلها أو تختار واحدة منها؟ قال: أنا أقول من دعاء إليها كلها فعمس، وأما حديث سهل، فأحياه.

وقال ابن العربي^(٣): زويت فيها روايات كثيرة أصحها ست عشرة رواية.

(١) ابن الأثير (٢/١٢٢).

(٢) (٢/١٨٠).

(٣) انظر "المروص المبرج" (٢/١٢٢).

هي محدثة كلها، وأقواها ما ذكره مالك والبخاري ومسلم

وأغربها ما روى مسلم^(١) في حابر أن النبي ﷺ صلى بكل طائفة ركعتين، فكانت لنفسه ﷺ أربعاً، ولهم ركعتان. وذلك لأن القصر والإتمام في القصر سواء في الإجزاء، ومن أعربها ما روى أبو داود^(٢) عن حذيفة أن النبي ﷺ صلى بكل طائفة ركعة ولم يقصروا، وفي الصحيح: فرض الله الصلاة في الخوف ركعة، الحديث. وقال أيضاً: على أنه يحسن حديث جابر أنه كان النبي ﷺ في غير حكم ستر، وهم مسافرون، وقد قال عثمان: إذا تبارك الخوف في الحضر ومعهم مسافرون يحسن أن يكون الإمام أيضاً قفراً، لئلا يتم حكم صلاتهم لأنهم يصنون ركعتين، انتهى.

وقال البيهقي^(٣) قال الشافعي: قد روي حديث لا يزيد، أن النبي ﷺ صلى ما يرى ترد صفته ركعة ثم سلموا، وطائفة ركعتين ثم سلموا، وأما تركناه لأمر حديم الأحاديث في صلاة الحرف مجتمعة على أن على الأمرين من عدد الصلاة ما على لأمرهم. وكذلك أصل فرض الصلاة على الناس واحد، انتهى.

قلت: والصلاة بكل طائفة ركعتين جائزة عند الشافعي، كالمجوزي، أصله في الشافعي وأصله على حوز صلاة العزيم في حاف المشفق، وحكي الشيخ في الأصل^(٤) عن ترمذي عليه القصر، لمحمد الكندي في - رد أنه مرفوع: - ومعنا ينبغي أن يعلم أن أحداً من أصحاب الكتب المتداولة بأيدينا ثم

(١) أخرجه مسلم (٢٧٢) وعنه البخاري (١١٥٦). وأمره المساني (٣١/٣٦٦). انتهى.

(٢) (١١/٢)

(٣) أخرجه أبو داود (١٣٤١)، والشمسي (١١٧/٣). وانظر في شرح معاني الآثار (١٣/٨)

(٤) السنن الكبرى (٣/٢٦٦).

(٥) مسند أحمد بن حنبل (٢/٢٢٦).

ومن المعتبرين صور صلاة الخوف ثلث أصناف، فإما فصل في نفسه، إحدى عبارة صورة حبس الظاهر، وهي سبع أكثر منها بزيادة بعض الاحتمالات في بعض المراتب، وهي كلها مشروطة عند كافة الفقهاء بحسب شرائعها، وإما امتثالها فيما يبيح في ما هي أولى وأفضل إلا صديريين، كون أيا خليفة يؤمنهم على تقدير تيقنهما من بطلان أو بحلل من الخصم، انتهى.

قلت: وهذا الثابت غلطاً من القاري في العرفان، وكذا علمت من فتاوى أن إجماعهم وجمهور الفقهاء على تركها، وهي الصلاة بركعة واحدة، والثابتية مختلفة عند منهم كما عرفت، لكن ما سألني في حر الشك من كلام الحافظ يدل على أن بعضهم أكثرها حرام الصفة التي في حديث ابن عمر أنها، وقد اتفوي أن فعل مثل رواية ابن عمر فهي صحيحة قولاً، والصحيح المشهور صحتها.

وبالقدر الذي في المبرج المختصر المذكور في وأبو نصر في الشرح مختصر القاري: الكل جائز، وبما العلاف في الأولى، وقال ابن القاري: وفائدة طائفة: كل صفة صحيحة أنه بعد أخرى، فالأولى مستوحاة بالثانية المعام بالفتح، ووجود العارض التي يسع الجميع، وثالث طائفة: أنها غير صلاة خبيرة فلهذا جعلت بضرورة وحسب، لا مكان، وبذلك اختلف، ومن الذي يفتي، وهذا هو الذي أختار، قد عرفت الأمر فلا يحتاج من جهة من الصلوات المذكورة.

لثامن في شرائعها، منها أن يكون مجموعها صحيحاً، ولو كانوا أفراداً كالجماعة مثلاً أو محور بين صلاة الخوف، وهذا عند الجمهور على الأئمة الأربعة، فما سألني في فراغهم، وهذا بعلاف الفقهاء في الشك، كون الاعتبار فيه بصلته، وهي خاص في كل صفة، كما في فائدة المختار^(١) وغيره.

يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ،

صلاها مع النبي ﷺ. ويزيد أيضاً أن سهلاً لم يكن في سن من يخرج في تلك الغزوة لصفراء، لكن لا يلزم منه أن سهلاً لا يروىها، فيحتمل أن صالحاً سمعه منهما، ورواية سهل تكون مرسل صحابي، انتهى. قلت: لكن إذا مر مرسل صحابي لا يصح قوله: عمن صلى مع رسول الله ﷺ إذ لم يصل سهل معه ﷺ، وكذا حكى القاري ترجيح كون المبهمة أباء عن مبرك.

(يوم ذات الرقاع) واختلف أهل السير في أي سنة كانت هذه الغزوة، فقبل: سنة أربع، وبه جزم ابن الجوزي في «الشفيع» وقيل: سنة خمس، وقيل: سنة ستة، وقيل: سنة سبع. قال ابن إسحاق: كانت في جمادى الأولى، وكذا قال ابن عبد البر: إنها في جمادى الأولى سنة أربع، فإنه المعنى^(١).

وقال أيضاً: والحاصل أن غزوة ذات الرقاع عند ابن إسحاق كانت بعد التضيير وقبل الخندق سنة أربع، وعند ابن سعد وابن حبان كانت في المحرم سنة خمس، ومال البخاري إلى أنها بعد خيبر، واستدل على ذلك بوجه، ومع ذلك ذكرها قبل خيبر، والظاهر أنها من الرواة، انتهى. وقال الحافظ: لا أدري هل نعهد ذلك تسليمًا لأهل المغازي أنها كانت قبلها أو ذلك من الرواة عنه، أو أشار إلى احتمال أن تكون ذات الرقاع اسمًا لغزوتين مختلفتين، كما أشار إليه البيهقي، على أن أصحاب المغازي مع جزمهم بأنها كانت قبل خيبر مختلفون في زمانها، عند ابن إسحاق: أنها بعد بني النضير، إلى آخر ما تقدم في كلام المعني: وادعى الدماغي غلط البخاري، وأن جميع أهل السير على خلافه، ووجه الحافظ قول البخاري، وقال: الأولى الاعتماد على ما ثبت في الصحيح، انتهى.

(١) انظر: عمدة القاري، (١٢٦/٥).

«بُهِتَ الْعَدُوُّ، فَصَلَّى بِالنَّاسِ مَعَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ سَبَّ فَانْتَسَبُوا، وَأَتَمُّوا
لَا تُعْبَدُ إِلَّا هُوَ، ثُمَّ انْقَسَبُوا»؛ وَصَلُّوا دَحَاءَ الْعَدُوِّ، وَجَاءَتْ طَائِفَةٌ
الْآخَرَةُ، فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ مِنْ.....

قال الشعبي^(١): لا فرق بين أن تكون إحدى الطائفتين أكثر من الأخرى
بعده أو يساوي عددهما، لأن العبادة يطلب على القليل والكثير حتى على
نواحيه، لكن قال الشافعي: أكثره أن تكون كل طائفة أقل من ثلاثة، لأنه أعاد
عليهم ضمير الجمع في الآية، انتهى. (وجه) كسر النوار وضربها (العدو) أي
مقاتلهم معصوم، على الظرفية، وفي رواية: أجده العدو، أياء بدل النوار، فإنه
المقاري.

انصلى بالناس معه) يعني ركعة ثم لما جاء إلى الركعة الثانية (ثبت) حال
كونه قائما وانصلى أي صلى مع الركعة الأولى (لأنفسهم) ركعة أخرى
(ثم انصرفوا) بعد سلامهم على بعضهم، ولم يؤد بها رواية تصريح السلام هنا
بعد، ثم صرح بالسلام جميع من الشراخ، وهو الوجه، يؤيده أيضاً ترك
أنه إذا عصى حديث الشك، إذ صرح بالسلام، وبضم الشافعية والحنابلة
احتياطاً، ثم انصت من الصفات، وهذا خبراً في تركهم بالسلام للصفاة
الأولى، وأيضاً لفرق الشافعي بين هذا الحديث وبين حديث لقاسم لآتي من
سلام الإمام، هل هو منفرد أو مع الطائفة، ولم يفرقوا بغير ذلك، وسيأتي
انصبح فيه بسلام الصفقة الأولى، ومن قال في حديثه: يريد من ووعاد هذا
انصرفوا بغير السلام ومعهم.

(انصبروا وجاء العدو) أي من غير صلاة، والأجل ذلك رجعت الشافعية
هذه الصفقة لما فيها من وقوف الطائفتين آية العدو في غير صلاة (وجاءت
الطائفة الأخرى) التي كانت في رجاء العدو (فصلى بهم الركعة التي بقيت من

١١٠ - قال شيخنا، رحمه الله، لا يصحح، هو علم صحيح.

أخرجه البخاري في: ٦٤ - كتاب السجود، ٢١ - باب عزوة ذات الرفع

ومسلم في: ٦١ - كتاب صلاة المسافرين، ٥٧ - باب صلاة الخوف، حديث

٣١٠.

صلاة، حتى إذا كنت جالساً في الشدة، وأنت يخرج من صلاته (واقصوا) أي
لك الطائفة التي جاءت بعد (الأنفسهم) الركعة الأخري (ثم سم) النبي (ثم
يهم) أي ينك الطائفة.

وصلت كل طائفة ركعة مع الإمام وركعة لأصم وحصلت للطائفة الأولى
فضيلة الإجماع مع الجماعة، وحصلت للطائفة الثانية فضيلة السلام مع الجماعة، ومنه
القيمة إحدى الصفات التي اختصت بها الجماعة، فإنهم قالوا، في حديثهم، إن
كان العدو في غير جبهة القعدة أو البقاء، أكن هناك حائراً، وفي المسلمين كثرة
حيث تقوم كل طائفة منهم، فتنحار عنهم الصلاة التي ينظر بها
وفي الصلاة منس، مع كل طائفة مرة، أو الصلاة التي، بالذات، الرفع، وفي
حديث كتاب، وهي الأولى من الأولى، لما فيه من الخروج عن الخلاف،
صريح به في الأئمة لأعمال الأئمة، وإمامته، أو يكون العدو في الشدة، ولا
سائر سائرهم، فالمحذر صلاة عفاك، وفي الإجماع، والاسلام
جميعاً، وتحتل البرهان في السجود، فهذه كانت صفات مختارة لتلعب

وفي هذه الثلاثة أيضاً صلاة حديث إمام أولى من غيرها كما صرح به
في الأئمة، وهذا الظاهر من ذلك، فمذاكر الشافعية حديث يزيد من رواته
وهذا كله إذا لم يشك في ذلك، وأما في الشدة، فكذلك، وهذا أيضاً
مخار الإمام أحمد، وهو الصواب بما تقدم من قول، وأختار حديث سهل على
ما سوره في اليومين الرابعين.

٢/٤٢٧ - **وحدثني عن مالك بن عمار**، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن أسيد، عن صالح بن خوات، أن سهل بن أبي حنيفة سئل: أن صلاة الخوف، أن يقوم الإمام ومعه ثلاثة من أصحابه وضاعة مواجئة العدو، فركع الإمام ركعة، ويسجد بالذنين معه، ثم يقوم، فإذا استوى قائماً لبسوا وأثموا لأنفسهم الركعة الثانية، ثم يسلموا، وينصرفون والإمام قائم.

٢/٤٢٧ (ماتك - عن يحيى بن سعيد الأصمري (عن القاسم بن محمد) عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - (عن صالح بن خوات) (الأصمري) عن سهل بن أبي حنيفة) عن صالح بن خوات، أن سهل بن أبي حنيفة سئل: أن صلاة الخوف، أن يقوم الإمام ومعه ثلاثة من أصحابه وضاعة مواجئة العدو، فركع الإمام ركعة، ويسجد بالذنين معه، ثم يقوم، فإذا استوى قائماً لبسوا وأثموا لأنفسهم الركعة الثانية، ثم يسلموا، وينصرفون والإمام قائم.

ربط الكلام لحافظ في المتن، على ترجمته، وحضر أن رواية لصلاة تعرف مرسله (حدثه) أي صالحاً وهذا موقوف (أن صلاة الخوف) أي سئلها (أن يقوم الإمام) زاد في رواية لفظك عن يحيى بن سعيد الأصمري بهذا السند سهل القبية (ومعه طائفة من أصحابه) أي بعدهم معه (وظائفة) أخرى مواجئة العدو، فركع الإمام ركعة ويسجد بالذنين معه) ولفظ رواية لفظان. حبسني بالذنين بعد ركعة (ثم يقوم) الإمام.

فإذا استوى قائماً لبسوا، مكناً أو غيراً (وأثموا لأنفسهم الركعة الثانية ثم يسلمون) بعد أداء الركعتين (ويصرون) من هذا المكان (والإمام قائم) في مكانه

فَيَكُونُونَ وَجْهَ الْعَدُوِّ، ثُمَّ يَقْبَلُ الْآخَرُونَ الْبَيْتَ ثُمَّ تُصَلُّوا، فَتَكُونُونَ
رِزَاءَ الْإِمَامِ، فَيَرْكَعُ بِهِمُ الرُّكْعَةَ وَيَسْتَجِدُّ، ثُمَّ يَسْلَمُ، فَيَقُومُونَ فَيَرْكَعُونَ
لِأَنْفُسِهِمُ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ يَسْلَمُونَ.

أُخْرِجَ الْحَادِثُ فِي: ٦٤ - كتاب المغازي، ٣١ - باب عزوة ذات الرقاع.

وَسَلَّمَ فِي: ٦ - كتاب صلاة المسافرين، ٢٧ - باب صلاة الخوف، حديث

٣٠٩.

(فَيَكُونُونَ وَجْهَ) أي مقابل (العدو لم يقبل الآخرون) أي الطائفة الثانية (الذين لم
صَلُّوا، فَيَكُونُونَ رِزَاءَ الْإِمَامِ فَيَرْكَعُ بِهِمُ) الإمام (الرُّكْعَةَ) التي بقيت عليه
(وَيَسْتَجِدُّ) لهم (ثُمَّ يَسْلَمُ) الإمام منفرداً (فَيَقُومُونَ) أي هذه الطائفة الثانية
(فَيَرْكَعُونَ لِأَنْفُسِهِمُ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ) وفي النسخة المحضية: الثانية أي عيهم (ثم
يَسْلَمُونَ) والفرق بين هذه الرواية والرواية السابقة أنه في هذه الرواية يسلم الإمام
منفرداً، وفي الرواية المتقدمة يسلم مع الطائفة الثانية بعد أدائهم الرُّكْعَةَ الثانية.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ^(١): وَهَذَا الَّذِي رُجِعَ إِلَيْهِ مَالِكٌ بِهِ أَنْ قَالَ بِحَدِيثِ
يَزِيدَ بْنِ رُوْمَانَ، وَبِمَا اخْتَارَهُ، وَرُجِعَ إِلَيْهِ لِلْقِيَاسِ عَلَى سَائِرِ الصَّلَوَاتِ: أَنَّ
الْإِمَامَ لَا يَنْتَظِرُ الْمَأْمُومَ، وَأَنَّ الْمَأْمُومَ إِنَّمَا يَقْضِي بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ، قَالَ: وَهَذَا
الْحَدِيثُ مَوْقُوفٌ عِنْدَ رِوَاةِ السُّوْطَاءِ، وَتِلْكَ لَا يَضِلُّ بِالرَّأْيِ، وَهَذَا جَدُّ مَوْفُوعاً
سَدَاقاً، انْتَهَى.

قَالَ الزُّرْقَانِيُّ^(٢): وَتَابِعَ مَالِكاً عَلَى وَفْقِهِ يَحْيَى الْقَطَّانُ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ
أَبِي حَازِمٍ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَرَفَعَهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ فِي
رِوَايَتِهِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ حَوَاتٍ،
عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَسَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِأَصْحَابِ صَلَاةِ الْخَوْفِ.

(١) الاستدكار، (٦٩/٧)

(٢) شرح الزرقاني، (٣٧١/١)

٣/٤٢٨ .. وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَدَدَ اللَّهِ أَنْ عَمَرَ كَانَ إِذَا سَبَّلَ عَنْ صَلَاةِ الْخَوْفِ قَالَ: مَقْدُمُ الْإِمَامِ وَطَائِفَةُ مِنْ النَّاسِ، فَيُصَلِّي بِهِمُ الْإِمَامُ رُكْعَةً، وَتَكُونُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَدُوِّ ثُمَّ يَصُورُوا، فَإِذَا صَلَّى الَّذِينَ مَعَهُ رُكْعَةً، اسْتَأْخَرُوا مَكَانَ الَّذِينَ لَمْ يَصُورُوا، وَذَا يَسْلُمُونَ، وَيَقْدُمُ الَّذِينَ لَمْ يَصُورُوا مَعَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ يَنْصَرِفُ الْإِمَامُ.....

الحديث. قال ابن عبد البر: وعبد الرحمن بن القاسم أسأل من يحيى بن سعيد وأجل، انتهى.

ثم الحديث مرسل صحاحي قال الحافظ^(١): لأن أهل العلم بالأخبار اتفقوا على أن سهلاً كان صغيراً في زمان النبي ﷺ. ونعقب بما ذكر ابن أبي حاتم عن رجل من وفد سهل، أنه حدثه أنه بايع تحت الشجرة وشهد المشاهدة إذا برأه ركاب الدليل ليلة أحد. بأن هذه النصفة لأبيه، أما هو فمات النبي ﷺ وهو بين ثمان سنين. وبهذا جزم الطبري وابن حبان وابن السكن وغيرهم، انتهى.

٣/٤٢٨ - (مالك، عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (كان إذا سبَّل) بناءً أمجهول (عن) صفة (صلاة الخوف قال) وسبَّاني الكلام على رفعه ووقفه في آخر الحديث. (يتقدم الإمام وطائفة من الناس) حيث لا يبينهم سهام العدو (فَيُصَلِّي بِهِمُ الْإِمَامُ رُكْعَةً وَتَكُونُ طَائِفَةٌ) أخرى (منهم بينه) أي بين الإمام ومن معه (وبين العدو لم يصلوا) تحرصهم العدو (إِذَا صَلَّى الَّذِينَ مَعَهُ) أي الإمام، وهي الطائفة الأولى (رُكْعَةً اسْتَأْخَرُوا مَكَانَ الَّذِينَ لَمْ يَصُورُوا) أي لطائفة ثانية فيكونون في وجه العدو (ولا يسلّمون) بل يستمرون في صلاتهم (ويقدم الذين لم يصلوا) إلى الإمام (فَيَصُلُّونَ مَعَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ يَنْصَرِفُ الْإِمَامُ) من

(١) فتح لبزي (٤٢٥/٧١)

رُفِعَ صَليُّ الرَّحْمَنِ، فَتُطْرَمُ كِلَا يَدَيْهِ فِي الْخُفَّيْنِ، ثُمَّ يَدْعُو
لَا يَسْتَعِينُ رِجْلَهُ بَعْدَ أَنْ يَجْعَلَ الرِّجْلَيْنِ، هَكَذَا، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْ
يَدَيْهِ عَلَى مِصْبَاحٍ، كَمَا أَنَّ يَدَيْهِ عَلَى حَوْضٍ مَعَهُ مِنْ ذَلِكَ،
.....
صَلَاتِهِ بِالتَّحْنِيمِ لَوْ قَدْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَتُؤَدَّى كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الطَّلَافَتَيْنِ، تَعْلِيمًا
لَا يَسْتَعِينُ رِجْلَهُ بِرُكْعَتِهِ بِالتَّكْرَارِ (بعد أن يصلي الإمام من الصلاة «يُكُونُ»
الإمام) (كل واحدة من الطلعتين قد صلوا ركعتين)

قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: لَمْ يَخْتَلَفِ الْعَرَفِيُّ عَنْ مَنْ عَمِرَ فِي هَذَا، وَظَاهِرُ أَهْلِ
أَهْلِيهِ فِي حَالِهِ وَحَالِهِ، وَحُضِلَ أَهْلُهُمْ أَهْلُ الْبَيْتِ، وَهُوَ الْمُرَاجِعُ مِنْ
حَيْثُ السَّعْيِ، وَلَا لَزَمَ ضَبَاحُ الْحَرَامِ الْمَطْلُوبَةِ، وَإِلَّا لَزِمَ الْإِمَامُ رِجْلَهُ، وَبِمِجَازِهِ
مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ مَنْ مَسْعُودٍ، وَفِيهِ أَهْلُ كُلِّ مِنَ الطَّلَافَتَيْنِ عَلَى الْبَيْتِ،
الْخَطِ.

قَالَ الْقُرْبَشِيُّ فِي «مَرْجُوحِ مُسْلِمٍ» وَالْعَرَفِيُّ بَيْنَ حَدِيثِ ابْنِ حُمَيْدٍ وَحَدِيثِ
ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَسْرٍ كَانَ فُصِّلَتْهُ فِي حَالِهِ وَاحِدَةً، وَيُقَرَّرُ
الْإِمَامُ كَالْحَارِسِ وَحْدَهُ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ كَانَ فُصِّلَتْهُ مَرَّةً عَلَى صِنَةِ
مُحَلَّاتِهِمْ، وَنَاقَلَهُ بَعْضُهُمْ حَدِيثَ ابْنِ عَسْرٍ عَلَى مَا فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَبِهِ
أَعَزَّ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَهُ عَمَّا أَنَّى يَوْسَعُ، وَهُوَ عَلَى أَهْلِهِ مِنْ أَصْحَابِهِ خِلَافَ
مَا نَاقَلَهُ ابْنُ حَبِيبٍ، انْتَهَى. فَتُحْتَسَنُ، وَكَذَلِكَ حَسَنَ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ
لِجَمْعِهِ فِي تَضْيِيقِهِ، لَمَّا لَزِمَ أَرْقَاقِي، وَاجْتِنَانَهُ تَضْيِيقَهُ وَالْأَوْزَاعِي.
وَرَحِمَهُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ لِقَوْلِهِ الْإِسْلَامَ، وَصَوَافَتَهُ الْأَصُولُ فِي أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَمُوتُ
صَلَاتُهُ فَعَلَّ صَلَاتَهُ بِأَمْرِهِ، انْتَهَى.

(قَالَ كَانَ) الْأَمْرُ (حَدَّثَ) بِالنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمَنْعِ، وَفِي الْبُخَارِيِّ بِالْمَرْعِ،
أَيُّ إِذَا كَانَ مَعَهُ خُوفٌ أَهْمُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الَّذِي تَقْدُمُ بَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ مَعَهُ

(١) فتح الباري (٢/ ١٣٠) - (١٣١) وأما «شرح الزركشي» (١/ ٢٧١).

خِشْلًا، رَجُلًا قَامًا عَلَى أَقْدَابِهِمْ، أَوْ رُكْبَانًا مُسْتَقْبِلِي الْقِتْلَةِ، أَوْ غَيْرَ مَقْبِلِهَا.

الاصطفاف وغير ذلك (صلوا) حسب المكان (وحوالا) مكرر الراء وتخفيف الجمع جميع رجلا بضم الراء بمعنى الراحل ضد الركب، وقيل: بضم الراء وتشديد، الجمع جمع راجل والأظهر أن رجلا بالتخفيف جمع راجل، قاله القاري^(١). قال الرازي في تفسيره: الراحل الكشي على رجليه ماشيا كان أو واقفا، انتهى (قيامًا) جمع قائم، وقيل: مصدر بمعنى اسم لفاعل أي قائمين (على أقدامهم) تفسير لقوله: رجلا، واد مسلم في رواية له: ثَمَنَ إِيْمًا (أو رُكْبَانًا) جمع ركب، وأو لتضمير أو (الإباحة أو التبرع)، قال تعالى: ﴿فَوَن يَضَعُكُمْ فَعَالًا تَوَّكُّبًا﴾ (مستغلب) القيلة أو غير مستغلبها، قال الزرقاني^(٢) وهذا قول الجمهور، لكن قال النكبة: لا يصنعون ذلك حتى يخشوا، فوات الوقت، انتهى.

وقال الحافظ^(٣): قال ابن المنذر: كل من احتظ عليه من أهل العلم يقول: إن المطلوب يصلي على دابته يرمى، إيماء، وإن كان خالبا نزل فصلى على الأرض، قال الشافعي: إلا أن يقطع عن أصحابه يخاف هود المطلوب، وعرف بهذا أن العالي فيه التذليل بخلاف المطلوب، ووجه التعرف أن شدة الخوف في حق المطلوب ظاهر لتحقق السب بخلاف الضال، فلا يخاف استيلاء العدو، انتهى.

وقال النبطي^(٤): اتفقوا على صلاة المطلوب راكبا، واختلفوا في صلاة الضال، فسنه الشافعي وأحمد، وقال مالك: يصلي راكبا حيث ترحلت دابته، إذا خاف قوت العدو إن نزل، انتهى.

(١) مجمع المصنف، ٢٢٧٦/٣١.

(٢) مخرج الزرقاني، ١/٣٧١.

(٣) فتح لاري، ١٢٦/٢٦.

(٤) إرشاد الساري، ٢١/٢٧٢.

قلت : اختلفت نقله المصنفون في ذلك ، فراجعنا إلى أصل فروعهما
 نكشف الخطأ عن حقيقة مسائلهم ، فقال أصحابنا : إذا اشتد الخوف ، ولم
 يمكن غزواً أو انغمس صميم ولا صلاهم على وجه من وجوهها ، وحضر وقت
 الانفصال لم يؤخر ، وصلى رجالاً وركعاً مترحين لنفسه وغيره ، ألا يترك
 الصلاة إليها ، يؤمنون بركي ، والسجود على طاعتهم ، وكذا في وكهالة صلاة
 الخوف عند العاصفة ، حكمها في حالة الخوف من عداو حرب مباحة أن تكون
 أكثر من السجود ، وتصل الركعة والركعة والركعة ، ولا تبطل
 بقوله : كذا في غير العاصفة ، وأما وفي المربع^(١) ، وإذا وكذا حاله حرب
 مباح من عداو أو مباح ونحوه أو خوف فوت عنو بطنه ، انتهى

علم ذلك أن عند الحاجة يجوز الصلاة في الشدة والركعة والركعة ، طائفاً
 ومطوياً ، وقالت الشافعية كما في شرح المنهاج : إن الشك الفناء ، أو اشتد
 الخوف بلا التحريم ، بأن لم تأمر هجوم العدو ، فيبطل كيف أمكن وإما
 وبما من مستقبل القلة وغير مستقبلها ، ويغلب في ترك القبلة لحاجة القتل ، أو
 لم يحرف عنها لا لحاجة القتال ، بل لجميع دوافع مثلاً وطال الفصل تبطل
 صلاته ، ويجوز إلقاء بعضهم بعضاً ، وإن اختلفت جهاتهم ، كالمؤمنين حول
 القلعة ، ويجوز التقدم فيها على الإمام للضرورة ، والجماعة أفضل حيث لم
 يكن الانفراد هو الحرم ، ويجوز الأضمان الكثيره ، كصبرات موالية ، ورفض
 كثير وركوب ، لا مباح أو نكول ، والأصح منه أنه حرم خوف فوت الحج ، فلا
 يجوز له صلاة عند الخوف ، لأنه محصل لا حائز ، وبه يعلم أنه لا يبطل
 كملك عند عداو إلا إذا خشي كراهة عليه ، أو كميناً أو انقطاعاً عن رفقته^(٢) .
 انتهى .

(١) (٩٨٢: ١١)

(٢) انظر : الألفاظ الشرعية ، (١: ١١١) ، والاسمي (٢: ١٣٦)

وعصم منه أن المستثنى عندهم طالب عدم لا بعثى، وسجور الصلاة في المسابقة، وكذا للمطلوب ماشياً وراكباً. وقالت المالكية كما في «الشرح»^(١) الكبير: وإن لم يمكن ترك القتال لبعض لكثرة العدو أخروا الصلاة تدبياً لأخر الوقت الاختياري. فإن انكشف وزلا صلوا إيساء أذناً، ويكون السجود أخفض من الركوع إن لم يمكنهم ركوع وسجود، قال النسوي: ركباً أو مشاةً انتهى.

قال الباجي^(٢) بعد ذكر جواز الصلاة رجالاً وركباً: هذا إذا كان مطلوباً، أما إذا كان طالباً فقال ابن عبد الحكم: لا بعثى إلا بالأرض صلاة الأمن. وقال ابن حبيب: هو في سعة من ذلك، وإن كان طالباً، وحكى ذلك عن مالك. ويحتمل أن أمن عبد الحكم رأى أن الذي قد ينع عنه مبلغاً أمن رجوعه، ويحتمل أن ينع ذلك الطالب بكل وجه، لأن أشد أحواله أن يمكنه إقامة الصف ومداومة الطور، وهذه حالة لا تنج الصلاة على ائذانه، وإنما تنج بالأرض صلاة الخوف، انتهى.

وبسط الكلام في «المندونة»^(٣) على صلاة المسابقة، وصرح بجوازها ركباً ومشياً وساعياً وفرجاً، مستغني القبله وغير مستقبلها كيف ما يمكن.

وقال ابن عابدين^(٤): وإن أشد خوفهم وعجزوا عن التروك صلوا ركباً ولو مع السير مطلوبين، فالراكب لو طالباً لا تجوز صلاته لعدم ضرورة الخوف في صفه، وصلوا فرادى إلا إذا كان رديفاً للإمام فيصبح الافتداء به، وصلوا

(١) (٣٩٣/١).

(٢) «المصنف» (٢٣٥/١).

(٣) (١٥٠/١).

(٤) «حاشية ابن عابدين» (٢١٤/٤).

قال مالك : قال تابعي لا أرى عند الله شي أحسن خلقه إلا علي
عليه السلام

تاريخه الحديثي هو ٦٥ - كتاب التفسير ٧ - سورة البقرة ٨٨ - باب اول
منه ومنه لا آخره

[illegible]

وكان من مشيروني الحبيب في الشافعية أقرعوا أن طاهر النعماني يوجب عدم
الاشهاد في أداء قوله: فوجدوا على أنفسهم في الحديث ليدخلوا بيده من بين
أصابعه، وإذا ظهر دليل النعماني أن الشافعية يوجبون السجدة المرفوعة بعد الصلاة
ويحرمون غيرها، فقال النعماني: "يريد أن السجدة به فوجدوا القدم، ويطلب من
الخاصة أيضاً، وهو المراد من سورة الحج: فَرْتَوُوا لِرَبِّكُمْ أَنْ يَذُرَ الْإِنْسَانُ

أفلا يحیی: فان سالت: قال مافع. لا أری: منهم النجسہ أي لا أحس
(عند الله) برغم (حفظه) أي عدت هذا الحديث (إلا عن رسول الله ﷺ) عكفا.

١٠٠٠

(۹) در هر یک از این موارد، به موجب ماده ۱۰۰، ۱۰۱ و ۱۰۲ قانون اساسی،

1277 (1) 1961 20 (7)

أما الأول، فحديث الباب يدل على أن كانت صلواته الطهيرة والعزيم، وفي حديث أبي سعيد عبد الحميد والشمس أنهم سألوه عليه السلام عن الظهور والعصر والعزيم، وحسبوا بعد مخرج من الليل، وذلك قال ابن سيرين أنه في صلاة العزيم «تؤجل في ركعتين» قال البخاري ^(١) ورواه ابن أبي عمير عن عبيد بن رزاف والنسائي والشافعي والترمذي وأبو يعقوب الموهلي، وفي حديث ابن سمرة عن عبد الترمذي والنسائي، أنهم سألوه عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله.

قال الحافظ ^(٢) في قوله أربع، تحذف لأن العشاء لم تقص، وقال العمري ^(٣) بل قال عن رقة المعهود، وفي حديث علي، حازر في الصحيحين وغيرهما، أنه لم يفت عصر العصر، يسألي حدث علي، وأما لعظ حدث حازر في الصحيحين، إذا عصر حاد حدم غمرت الشمس، فجعل سبب كفاة فريش، قال، يا رسول الله، ما كنت أحسن العصر حتى كادت الشمس تغرب، قال النبي ﷺ أواث ما سئلهما الحديث.

وقال ابن العمري أبو الفرج، فقال، إن الصحيح أن الصلاة التي فعل بها واحدة، وهي الزهراء، قال الحافظ، ويؤيد حديث علي في مسلم المعصوم عن الصلاة الوسطى صلاة العصر، وجميع البصريين، ورواه الخليل بن أحمد، فكان هذا في بعض الأثرين، وهذا في بعضها، قال الحافظ، ويؤيد أن في رواية أبي سبب وابن سمرة، ليس فيها تعرض لفظة عصر، بل هي الصلاة للصلاة ومع بعد خروج وقت المغرب، انتهى.

(١) مشر: صلاة المعصوم، (٣١) ٨٠-١٠.

(٢) مشر: الترمذي، (٦٩٠) ٦٩٠.

(٣) مشر: الترمذي، (٦٩٠) ٦٩٠.

فتشغلنا الحديث. وفي أخرى: وذلك قبل أن ينزل عليه. **وَإِنْ جُمِعَ مَوْجِبًا أَوْ مُكَفَّلًا** وهذا القول أرجح عدي، فإنه جامع للأقوال والروايات المختلفة، وهو المراد مما ورد قبل نزول الحول، بمعنى الحكم لخاص في الخوف، وقيل: كان بعد نزول الخوف، لكنه ثم يقع له الفراغ عن شدته.

قال النعيمي^(١) بعد سرد الأقوال في ذلك: والأحسن في ذلك مع مراعاة الأدب، هو الذي قاله الطحاوي: وقد يجوز أن يكون النبي ﷺ ثم يصل يومئذ لأنه كان يتألم، فالتألم عسر، والانصلا لا يكون فيها عسر، ويجوز أنه لم يكن أمر أن يعلي ركباً انتهى.

وفى الجصاص في الأحكام فقرأه^(٢). والسمي **بِخَلْعٍ** ثم يصل يوم الحندق، لأنه كان ملغولاً بالقتال، والاضغداد بالقتال، يمنع الصلاة، ولذلك قال **يُخَفِّضُ**، فإله فبهم وبينهم نارا كما شغلوا عن الصلاة الوسطى، فإن قيل: إنما ثم يصل، لأنه لم يكن نزلت صلاة الخوف، قيل له: قد ذكر محمد بن إسحاق والواقدي حياء أن غزوة ذات الرقاع قبل الخندق، فلذلك أن تركه **بِخَلْعٍ** صلاة الخوف ربما كان للقتال لأنه يمنع صحتها ويتألمها، انتهى.

وقال ابن العربي في الفاروق: وإنما ترك النبي ﷺ لعدم الإمكان.

قال النعيمي في التلخيص^(٣): اختلف في سبب تأخير الصلاة يوم الحندق، هل كان تسلياً أو عذراً، وعلى الثاني هل كان لمصلحة أو لتعذر العلهارة أو قبل نزول آية الحوف؟ وإلى الأول وهو العمل جمع البخاري، وإلى الثاني يمنع العائكية والحنابلة، لأن الصلاة لا تبطل عنهم ما فعل

(١) انظر عمدة القاري (١/٤٤٢).

(٢) (١/٤٤٨).

(٣) فتح الباري (٢/٣٦٦).

قَالَ عَائِذُ بْنُ أَبِي حَالَةَ: سَمِعْتُ الْقَابِيسَ بْنَ أَحْمَدَ، عَنْ خَالِجٍ بْنِ خُوَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: مَا سَمِعْتُ إِلَّا فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ.

الكثير، وإلى الثالث جمع الشافعية وعكس بعضهم، فقال: إن تأخير، يترك يوم الخوف، قال علي بن سعيد: تعرف.

قال ابن القصار: وهذا قول من لا يعرف السنن، لأن صلاة الخوف، روت بها التلخيص، فكيف ينسج الأول، الآخر، انتهى.

رواه ابن الماحشود، بعد ترك النبي ﷺ صلاة الخوف، يوم الخندق لأنه حضر، وحكمها أن تكون في السفر، قال ابن العربي في «العارضات»^(١) وهو بغير ضعف.

قال يحيى: قال مالك: وحديث الناسم بن محمد بن أبي بكر عن خالصة من خواتم المذكور قبل ذلك (أحب ما سمعت إلي في صلاة الخوف) ويقدم ما قال ابن عبد البر^(٢): أنه الذي رجع إليه مالك بعد أن قال بحديث يزيد بن رومان. وعلم منه أن ما هي أبي داود، قال مالك: وحديث يزيد بن رومان أحب إلي، قوله المرجوع عنه قال الدارقطني بعد، أخرج حديث يزيد بن رومان، قال ابن وهب: قال مالك: أحب إلي هذا ثم رجع وقال: يكون قصاصهم بعد السلام أحب إلي، انتهى.

قال التميمي: اختلف الفقهاء في الترجيح، فقال طائفة: يعمل منها بما كان أشبه بظاهر الشريعة، وقالت طائفة: سجد في طلب خيرها، وإله الناسق لها قبله، وطائفة يؤخذ بأصحها نقلاً وأعلها رواية، وطائفة يجسمها على حسب الاختلاف الإخوان، انتهى. قاله الحافظ. وفي «اليعني»: قال بن حزم، إن صفة صلاة الخوف في حديث أبي بكر: أفضل الصلوات، لأنها آخر فعل رسول الله ﷺ، انتهى.

(١) سفر: «الاستدكار» (٦٨/٧).

وقال الحافظ^(١): يرجح ابن عبد البر حديث ابن عمر على غيره لقوة الإسناد ولموافقة الأصول، وعن أحمد قال: ثبت في الخوف ستة أحاديث أو سبعة أيها فعل المراء حاز، ومال إلى ترجيح حديث سهل، وكذا رجحه الشافعي، ولم يختر إسحاق شيئاً على شيء، وبه قال الطبري وغير واحد، منهم ابن المنذر، وسرد ثمانية (وجه)، انتهى.

وقال أيضاً: وما ذهب إليه مالك من ترجيح هذه الكيفية وافقه الشافعي وأحمد وداود على ترجيحها، لسلامتها من كثرة المخالفة، ولكونها أحوط لأمر العرب، مع تجويزهم الكيفية التي في حديث ابن عمر، ونقل عن الشافعي أن الكيفية التي في حديث ابن عمر منسوخة، ولم يثبت ذلك عنه، وظاهر كلام المالكية عدم إحالة الكيفية في حديث ابن عمر.

واحتلفوا في كيفية رواية سهل بن أبي حنيفة في موضع واحد، وهو أن الإمام من مسلم قبل أن تأتي الطائفة الثانية بالركعة الثانية، أو ينتظرها في التشهد ليسلموا معه، فبالأول قال المالكية، وزعم ابن حزم أنه لم يرو عن أحد من السلف القول بذلك، انتهى.

ولم تفرق المالكية والحنفية بين أن يكون العدو في جهة القبلة أو لا، وفرق الشافعي والجمهور، فعملوا حديث سهل على أن العدو كان في غير جهة القبلة، وأما إذا كان العدو في جهة القبلة فعلى حديث ابن عباس، انتهى.

قلت: وكذلك الإمام أحمد لم يفرق بين كون العدو في القبلة وغيرها إذ قال: وأختار حديث سهل. وكذا لم يفرق فيها أهل فروعه، والبراد بحديث سهل في كلامه هو طريق يزيد بن رومان، كما تقدم في حديث.

قلت: وقد علمت مما تقدم مختار الأئمة الأربعة في صلاة الخوف من

(١) فتح الباري (٢/٤٣١)، والنظر: الاستذكار (٧/٢٨).

فإن الإمام مالمَّا اختار حديث القاسم بن محمد، وأن الإمام أحمد - رضي الله عنه - اختار حديث يزيد بن رومان، وأن الإمام الشافعي - رضي الله عنه - فرق بين كون العدو في ثقبلة وغيرها، واختار علم الأول حديث فضة عمار، وعنى الثاني حديث يزيد بن رومان. وأن الحديث أخذوا في ذلك رواية ابن عمر وابن مسعود - رضي الله عنهم -.

قال الخصائص في أحكام القرآن^(١) فتفق ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وجابر وحذيفة وزيد بن ثابت: أن اتسبى خلفه صلى بواحد الطائفتين ركعة - بالثغاة الأخرى، مواجهة العدو، ثم صلى بالأخرى ركعة، وإن أجدوا منهم لم يفسد بقية صلاته قبل فراغ رسول الله ﷺ.

١٢ - كتاب صلاة الكسوف

(١) باب العمل في صلاة الكسوف

(١) العمل في صلاة كسوف الشمس

هكذا في النسخ الهندية، وفي النسخ المصرية: «العمل في صلاة الكسوف» والبزدي واحد، لأن المراد بالكسوف، هو كسوف الشمس، وفيه أيضاً عدة أبحاث:

الأول: في لفته، فهو مصدر كسفت الشمس بفتح الكاف، وحكي خسها، وهو نادٍ. وفي مسلم^(١) من عروة: «لا تقولوا: كسفت الشمس، ولكن قولوا: خسفت»، لكن الأحاديث الصحيحة تخالفه، لثبوتها بألف الكسوف، في الشمس من طرق كثيرة، والمشهور في استعمال الفقهاء أن الكسوف، للشمس، والكسوف للقمر، واعتباره ثعلب، وذكر الجوهري أنه الأنصح، وقيل هو متعين، وعن بعضهم حكى، وغلطه عياض لقوله تعالى: ﴿وَنُفِثَ قَمَرٌ﴾^(٢) وقيل: يقال هما في كل منهما، وفي جاءت الأحاديث.

ويؤيد البحاري في «صحيحه»: «عمل يقول: كسفت الشمس أو خسفت» وأورد فيه الرواية الدالة على استعمال كل منهما في كل منهما^(٣). والكسوف لغة: التغير إلى السواد، والخسوف النقصان، أو الذل. وقيل: يقال: انكسوف في الابتداء، وبالنخاء في الانتهاء، وقيل: بانكاف لنهاب جميع الضوء، وبالنخاء لبعضه، وقيل غير ذلك. قال ابن القيم: كسفت الله الشمس، يتعدى، وكسفت الشمس لا بمعنى، والإضافة من قيل إضافة الشيء إلى سبه.

(١) صحيح مسلم (٢/٦٦٨).

(٢) النضر. فتح الباري (٢/٤٣٥).

والثاني: وهم أهل الهتة أن كسوف الشمس لا خفيفة له، فيها لا تنغير في نفسها، وإنما الشمس يحول بيننا وبينها، ويوردها إلى، وأما كسوف القمر فحقيقي، فإن ضوء من ضوء الشمس، وكسوفه يعطلولة ظل الأرض بين الشمس وبينه بنقطة التقاطع، فلا يبقى فيه ضوء أبداً، وأبطله من العربي بأنهم زعموا أن الشمس أصعاف القمر، فكيف يحجب الأصغر الأكبر إذا قابله.

فإن المديني^(١) وإيضاً قال: إن الشمس تكرر من الأرض بتسعين جفعاً أو نحوها، وقتلهم إلى كسر كبير منها بأقل من ذلك، فكيف يقع الأعظم في ظل الأصغر؟ وكيف تحجب الأرض نور الشمس، وهي في زاوية منها، وإيضاً ما تسمى لها تلك ومجرى، والشمس كذلك له فلك ومجرى، ولا خلاف أن ظل واحد منهما لا يمانع مجرى كل يوم إلى مثله، فلو كان الكسوف لموقعه من ظل الأرض في وقت، لكان ذلك الوقت محدداً معلوماً، لأن المجرى مهماً محدداً معلوماً، فلما كان تأتي هي الأوقات المختلفة والمجرى واحد، والحساب واحد، علم قطعاً فساد ثبوتهم.

وقال ابن دقيق العيد: وما يعتد به صرحهم أن الذي يقره أهل الحساب بدائي قوله عليه السلام: "يخوف الله بها عباده وليس شيء لأن الله تعالى أفعلاً على حسب العادة وأفعلاً خارجة عن ذلك، وقدرته حاشية على كل شيء، فله أن يقطع ما شاء من الأسباب والتسميات بعضها عن بعض.

والحاصل أن قول أهل الحساب إن كان حقاً لا ينافي التخويف، فإن المعنى: فإن قيل: ما لكسوف؟ بحال: بأنه تغير بخلق الله تعالى فيها لأمر يشاؤه ولا يدرى ما هو، ويكون تخويفاً فلا اعتبار بهما مع عظم خلقهما فكيف بابن آدم الضعيف، وقيل: يحتمل أن يكون عند نجلي الله سبحانه وتعالى، كما

(١) نسخة القاري (١/٢٧٧).

في حديث بيته الهلامي عند أبي داود والسني: «وإذا تجلى شيء من حلقه
جسعت له الحديث، شبي، وعراء نحافط»^(١) بنى أحمد وابن حبان وأبو
الغزالي. ورواه توفيق العيسى^(٢) فراجع إنه إن شئت.

وقد كلف بره الحديث، وقد أئتم جماعة من العلماء وصححه ابن خزيمة
والمصنف؛ فإن ابن خزيمة وهذا عجب من كيف يدافع عن الفلاسفة، ويبرع
أبدا لا يصاب الشريعة. مع أنها منه بحسب أن العالم كروي الشكل. وضاع
الشرع بعظمي خلاف ذلك، وثابت من قواعد الشرع أن الكسوف أثر الزلزلة
القدسية وفعل المعامل المستور، فيخلق في هذين الجرمين النور من شاء،
والظلمة مني شاء من غير خوف على سبب أو ربط بالخراب. وانحدث الذي
رآه العربي قد أدره غير واحد من أهل العلم، وهو ثابت من حيث المعنى
أيضاً، لأن الدورانية والإفناء من عالم الحساس الحسي، فإذا تحلى انطب
الأنوار لبيته، ويؤيده قوله تعالى: «فَلَمَّا تَخَلَّى تَقَمُّ وَتَكَلَّى كَمَلُوكُمْ» انتهى

ويؤيده ما روى عن طائفة أنه نظر إلى الشمس وقد مكسفت، فيكن حتى
كاد أن يموت، وقال: هي أخوف لله ما. انتهى ما في «الفتح»^(٣).

والثالث: كان المشهور في أيام الحاملة أنهما يتكلمان لحدث غير في
الأرض من موت أو ضرر، فأبطله النبي صلى الله عليه وآله بأهل، وأبهم مسجون
لأنه تعالى، ولما ورد في الروايات الكثيرة أهم لا يتكلمان لموت أحد
ولا لحياته.

(١) معجم السني (٢/٥٢٧).

(٢) مسند توفيق العيسى (٥/٣١٧).

(٣) سورة الأعراف، الآية ١٤٢.

(٤) معجم السني (٢/٥٢٧).

والرابع : في فوائد الكسوف وذكره ، قال العيني ^(١) فيه سبع فوائد ، ثم ذكرها ، وذكر غيره غيرها ، وحملها ، قالوا في الكسوف من البوائق :

١ - ظهور العنكبوت في عذيق الخليلي انصبص

٢ - مروج قلوب الغافلة ، بغفتها

٣ - رئيس صبح شاذ من بهائمها

٤ - روي الشمس أسودج الخيل ، فترجع ، يعمل بهما ثلث

٥ - ثم يعانك ثم ما قاله عليه فيكون نسباً على خوف الشكر ، وحده ، لعظم

٦ - والإسلام أنه قد يوجد من لا ثبت له ، وكيف هو له ذنب

٧ - ولأن الصلوات المفروضة صدرت عادة فلا يوجد فيها التوبة ، ^(٢) في السراج (الحياة) العيني وغيره ،

وقال سبحانه أشهد على الأصيل بيضاء أن الأيتام
ظهوره الخافض بها العنكبوت ، وتحدث إلى له تعالى ، وانعكس على اللاب داخ
انفادك ، خلق الحناء عليه السهم ، يعني أنه ينهل في السماء ، والذوالفان
أشهر الخير ، رأيت فاهه ، وفي آفة الله الخواص ، ثم عديم الدلالة ، وأما
بذلك من بقا ، أما بقا الفزع ، وجمع رسول الله ﷺ عنهما لأجل ذلك ، وهي
أوقات سران التروحات في الأوجر .

فالحاسبه للمحسن أن يعرفه إلى الله من وجه في تلك الأوقات ، وهو
قوته في الكسوف من حدث السحاب ، فإن نحل إلى الله ، من خلقه نفع

(١) - في نسخة النوري (١١٢) (١١٢)

(٢) - في نسخة النوري (١١٢) (١١٢)

وهـ. وأيضاً فالتخاف يسعدون للشمس والقمر وكان من حق المؤمنين إذا رأى أن
عدم استحقاقها العباد، أن ينصرف إلى الله عز وجل ويستجده له وهو قوله
هـ. **أَيُّ قَوْلَا دَحَاوَا يَأْتِي وَلَا يَأْتِي وَأَسْجُدُوا لِمَا أَلَيْدَهُ حَقَّقَهُ** ^(١١) تسكروا
لما أنتم بهن وحرمان مكافئ تسكروا، انتهى.

وفي شرح الإفراج ^(١٢) قيل في سبب الغسوق: إن الملائكة حرقوا وهي
الشمس بحر، فإذا وقعت فيه حال سيرها تسير ضوؤها.

قال السيرطي: اتخذت بهما أن الله تعالى لما أجرى في سابق عليه أن
المكواكب بعد من دولته مخصوصة التبرير، فخص غايتهما بالكسوف والعسوف،
وذلك دلت دلائله على أنهما مع الشرائع نورهما، وما يظهر من حسن أنهما
مستوراد في اتصال العباد بسيرهما، قال ابن العباد: **سَبَّ كَسُوفَ الشَّمْسِ**
حُرُوفَ الْعَدَا حَسَر مَدَامَا يُرْجَعُوا إِلَى الْعِلَاقَةِ، فإن حدد لتعريف إذا حـ
سـ زرج، ولم يحذف عدم، وهو يحصل له ضج

ثم قيل: هي الشمس خدائن لا توجد في الغمر، وبالعكس، فإن الله تعالى
جعل الشمس طابعة للنهار والظلمة، ولو لا ما جـ بـ زرج ولا حـ جـ بـ كهذه،
ومن خواصها أنها تطلب بني الإنسان إذا نام غيباً، وتذكر العباد البارد،
وتبرّد الطليح النحر، ومن خواص القمر: أنه تعالى بيحه مباحاً لشارع نوع
الغائبة، وإذا نام فيه الإنسان يصفى لونه ويقلل العظام، ويبقى
أزاه الشدة، ويورد أن السواد الذي في المر مسحة جبرئيل، تعدد حركات
السويحي غير تدبير قوادها، فحجراً فله تليق يقال: إذا ظهرت لي السواد
التي فيه رحلت حروف الحـ مـ نـ لـ هـ وهي حياء، انتهى.

(١١) سورة غلب الآية ٣١.

(١٢) ١٣٢٨/١، ١٠٢

وبسط في شرح الإحياء على حنيفة الكسوف الحقيقي بطريق أهل العراق من الأنوار والظلمات، فادّرج إليه لو كان لك فوق من ذلك المعنى، والله الموفق لعرفائه.

والخامس: في تاريج الكسوف في زمانه عليه السلام واعتلف فيه أهل السير جداً، قال القاري^(١): فعله عليه السلام لكسوف الشمس. وكذا للقمر في السنة الخامسة في حمادي الآخرة كما صححه ابن حبان، انتهى.

وروايات الحديث كلها منظاراً على أنه يوم مات إبراهيم بن النبي عليهما الصلاة والسلام.

وفي شرح الإحياء: مات إبراهيم عليه السلام بالحدثة في السنة العاشرة من الهجرة كما عليه جمهور أهل السير في ربيع الأول أو في رمضان أو ذي الحجة، في حاشئ الشهر، وعليه لأكثره، أو في أربعة أو في أربع عشرة، ولا يصح شيء منها هل في قول ذي الحجة، لأنه قد ثبت أنه عليه السلام شهد وفاته من غير خلاف ولا ريب أنه عليه السلام كان إذا ذاك بمكة في حجة الوداع، لكن قيل: إنه كان في سنة تسع، فإن ثبت صح ذلك، وجزم النووي بأنها كانت سنة الحديبية، ويجذب بأنه عليه السلام رجع منها في آخر القعدة، فلعلمها كانت في آخر الشهر، انتهى.

قلت: وذكره في «تاريخ الخميس» في السنة السادسة، فقال: وفي هذه السنة كسفت الشمس أول مرة، قيل: الكسوف الذي كان فيه موت إبراهيم، كذا في «الوفاء».

ثم ذكر في السنة العاشرة، فقال: وفي هذه السنة، يوم الثلاثاء لعشر إبان خلون من ربيع الأول، توفي إبراهيم بن رسول الله عليه السلام، وانكست الشمس يوم

(١) إرفقا المعانيخ (٣/٢١٧).

مات. فقال النسر: إنما كسفت لموت إبراهيم، قيل: إن الغالب أن الكسوف يكون يوم الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين، وانكسفت في العاشر فقالوا: إنما كسفت لموته انتهى.

وفي شرح الإحياء: وفي أوائل «الثقات» لابن حبان: أن الشمس كسفت في السنة السادسة فصلى عليه الصلاة والسلام صلاة الكسوف، ثم كسفت في السنة العاشرة يوم مات ابنه إبراهيم انتهى.

وفي «الأنوار الساطعة» من مسائل الشافعية، قال في «حاشية الناحوري»: شرعت صلاة كسوف الشمس في السنة الثانية من الهجرة، وصلاة خسوف القمر في الخامسة في جمادى الآخرة على الراجح انتهى.

وذكر ابن الجوزي في «المنهاج»: سنة ست من الهجرة الكسوف، وذكر في العاشرة موت إبراهيم، ولم يذكر فيه الكسوف.

وفي «العرف النشوي» عن رواية^(١) محمود شاه القزويني أن الكسوف في عهده سنة واحدة، وانكسف وقت ثمان مائة ونصف ساعة على حساب عرض المدينة في السنة التاسعة سنة ٦١٩ هجرية انتهى.

والسادس: فيما قال أهل التبيين: إن الكسوف لا يكون إلا في الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين، وقد ورد عند أهل التاريخ وقوعهما في الأوقات المختلفة، وورد أنه الشمس كسفت عند شهادة الإمام حسين في

(١) أسبغ هذه الرواية الشيخ الألباني في «تقريب العرب قبل الإسلام»، فمحمود شاه القزويني ذكر فيها أن الكسوف في عهده سنة واحدة وقع مرة يوم مات فيه إبراهيم - ابن النبي ﷺ - ساعة ثمان مائة ونصف ساعة على تحديد عرض المدينة. وذلك في السنة العاشرة من الهجرة، وعين هذا حميدون في السير كما في فتح الباري (٣/٤٣٢)، وأما الخسوف فنذكر محمود بإضافته أنه وقع مرة في عهده سنة ٦٢٥ يوم الأربعاء ١٤ جمادى الآخرة سنة ٦ من الهجرة، ٢٠ نوفمبر سنة ٦٢٥ م، انظر مصادرنا (١/٦٠).

(٢) هكذا في «العرف النشوي» والعبود كما في «معارف النور».

رقعة. وقوة ثلاث ركوعات، وقوة أربعة ركوعات، فأدى في مهمم من حفظ،
من الجميع جازئاً، وكأية سنة كان يابد في الفرج إذا لم ير الشمس قد نحت،
ذهب إلى حد إسحاق بن راهوية، ومن بعده محمد بن إسحاق بن خزيمة،
وأبو بكر الصيمري، والطائفي، وأبو بكر بن محمد بن إبراهيم بن المنذر
صاحب «تخالفات»، انتهى.

ويقدم في الصحيح الخامس أن صاحب «الخصير» ذكره مزين الأتوني
في السنة السادسة، وإنيابة في السنة العاشرة، قال ابن نعمة عن صاحب
«النظم»^(١) أنه صلى يوم الكسوف يوم واحد، مات ابنه إبراهيم، انتهى.
وأبو نوار البيهقي في «مسننه» وسياقي عن العثماني في «مكتوف القصر»^(٢)
في كتب الحديث أن كسوف الشمس لم يقع في سنة إلا مرة واحدة.
والثامن، في صلاة الكسوف، واختلف الأئمة فيها جذاً:

الأول، في حكمها ذكر في «الشرح الإجماع» أنها سنة مؤكدة عند
الشافعي لمعه سنة وأمرة، والمشافع عن «الوجوه» ما سبق في العهد من قول
عبد السلام: «لا أدنى لظهور» وعند أبي حنيفة سنة غير مؤكدة، وقول
الشافعي في «الأم»^(٣) لا يجوز تركها، جمهور على الكراهة ليوافق كلامه في
مواضع أخرى، وصرح أبو عوانة في «محبته» بوجوبها، وإليه ذهب «مصر
الحمدية» واحتار صاحب «الأسرار» وهو أبو زيد الدبوسي، ثم من أرجحها
سنة أوجبها سنن ابن القيم، وهو محجج بالإجماع فيه، انتهى.

قول الحديث^(٤) أنما يجوز على أنها سنة مؤكدة، وصرح أبو سوانة

(١) «الخصير» (١/٢٢٠).

(٢) «مكتوف القصر» (١/٢٢٧).

(٣) (١/٢٢٠).

(٤) «فتح الباري» (١/٢٢٧).

بوجوده، ونسب أنه لغيره إلا ما حكي عن مالك أنه أخرجه من مجرى الجمعة،
وبطل ما رواه ابن المنير عن أبي حنيفة أنه أوصاه، وقد نقل بعض المصنفين
تحقيقه أنه واجبة، انتهى.

وقال ابن القيم: للأمر بهاء، ولظاهره أن الأمر للندب لأن المصلحة مع
الأمر المأمور، فهو مصلحة تعود علينا فنيوة، إلى آخر ما قاله.

وحكي عن أحد أئمتهم على سبيلها، وفي نقل الحارثي في سنة
مؤتمدة، حتى سبوا، وفي التلخيص الكسوف^(١) للمالكية، ومنه أيضاً للمأثور
بالسنة، وقد لعمري وصي وموافق لم يجد مثله لكسوف الشمس، فكتابه،
انتهى.

وفي الإجماع، صلاة الكسوف شاملة لجميع سبب مؤتمدة، وقد
انحططوا على ما سبوا في صلاة الكسوف سنة بعد تجمهرها، وقيل واجبة،
انتهى. وقال المصنف^(٢) الأصح أنها سنة، وعن بعض أصحابنا أنه واجبة
للأمر بها، ومخرج آخر مما ذكره فيها، وعن مالك أنه أخرجه من مجرى الجمعة،
وقيل: عرص كفاية، واستبعد ذلك، انتهى.

الثانية، في وقتها، قال الحافظ في التلخيص^(٣): لا يمت صلاة الكسوف
معين، لأنها عطف برؤيته في قول عبد السلام، وقد أئتمروا فنيوة وصلوا
وفي مسكنة في كل وقت من النهار، وهذا قول كشافه ومن تبعه، واستمر
الحقيقة أو فاسد الكرامة، وهو مشهور بذهب أحمد، ومن المالكية وقتها من
حين السابعة إلى الزوال، وفي رواية إلى صلاة العصر، يرجح الأول بأن

(١) ١٠٠/١

(٢) نسخة القاري، ٢٥١/٢٥١

(٣) صحيح الحديث، ١٥١/٢١

تحل النافلة. وبه قال أحمد ومالك وأخرون، وقال بن المنذر: به أقول خلافاً للشافعي، انتهى.

والثالثة: في كيفيتها، واختلفوا فيها أيضاً بمواضع من عدد الركعات والركوع والجهير والخطبة وغير ذلك، سيأتي الكلام عليها في مواضعه من الروايات

والرابعة: في أنه إذا لم تنحل، فهل تكرّر الصلاة أم لا؟ في «الشرح»^(١) «تكبير» للمالكية، ولا تكرّر الصلاة إن أُنشئها قبل الانحلال، ومن «المدونة»^(٢) قال مالك: وإن صلوا صلاة الحسوف جماعة أو صلاها رجل وحده فبقيت الشمس على حالها لم تنحل، قال: يكفيهم صلاتهم، لا يصلون صلاة الحسوف ثانية، ولكنّ الدعاء، ومن شاء فنزل، وإنما السنة في صلاة الحسوف، فقد مرّوا عنها، انتهى. وكفّلت في ابن المارب للحنابلة، ولا تعاد إن مرعت قبل التحلي، بل يذكر ويدعو، وكذلك في ظاهر الرواية عندما، الركعتان، تم الدعاء حتى تجبي.

الخامس: في خسوف القمر، ذكر في حاشية مشرح الإفتاح^(٣): قال لعشماوي: الذي في كتب الحديث أن خسوف القمر وقع مرتين في زمنه ﷺ، وكسوف الشمس لم يقع إلا مرة، انتهى. وفي مشرح الإحياء: ذكر صاحب مجمع المعدة أن خسوف القمر وقع في السنة الرابعة، في جمادى الآخرة، ولم يشتهر أنه ﷺ جمع له الناس، انتهى. وسيأتي عن أسيرة ابن حبان: أن القمر خسف في السنة الخامسة.

(١) (١٠٤١).

(٢) (١٥١١).

(٣) (٢٢٨).

وفي «تاريخ الخلفاء»^(١) في دفع السنة الحامسة: وفي هذه السنة احدث انفس في جمادى الآخرة، جعل اليهود يفرقون بالظلم^(٢)، وبغلولهم، حصر المسلمون ففعل بهم النبي ﷺ صلاة الكسوف حتى انجلي القمر، يوم ابن حبان انتهى. وفي «أشوار» من مسالك الشريعة: خرجت صلاة كسوف القمر في سنة الحامسة من الهجرة في جمادى الآخرة على التراجع، كما في «مناشئة الناجدين»، انتهى.

العاشر: في صلاة الكسوف، واختلفوا فيها ايضا، فمواضع

الأول: من حكمته، والأئمة الأربعة متفقون على استحباب الصلاة فيه، مع الاختلاف فيما بينهم في كيفية، واسئلوا على ذلك رواية أبي بكر عند البخاري^(٣) ومطهره^(٤) والمسنون والقدر أئمة الحديث، وفيه: «لو كان ذلك مأمورا وأمرح منه ما قرأ ابن حبان في هذا الحديث». فلوذا رأيت من ذلك، وعنده من حديث عبد الله بن عمرو: «لوذا انكشف أحداهما، وفي حديث أبي داود عن عبد بن سمير، حميري من أصناف^(٥) بلغض، فإذا كسفت دبروا في الصلاة».

والثاني: هل على رسول الله ﷺ صلاة الكسوف؟ ذكر في «المندوب»^(٦) دار مات: ثم سلنا أن رسول الله ﷺ صلى إلا من كسوف الشمس، وحكى البخاري عن لعارط بن مسند عن ابن عباس: أنه ﷺ صلى في كسوف الشمس

(١) ١/٢٩١.

(٢) في «تاريخ الخلفاء» ١/٢٩١، «انظر انظار (في النسخة)» كما في «شرح الإرجاع» ٢/١٠٩.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» في كسوف الشمس (١٠٤١).

(٤) «نظر» في «المندوب» (١٢٣).

(٥) ١/٢٠١.

والغمر أربع ركعات في أربع سجعات، وسدس جيد. وعن عائشة قلت إن رسول الله ﷺ كان يصلي في كسوف الشمس أربع ركعات، أربع سجعات. انتهى

وفي «الإقناع»^(١) عن ثقات بن حبان: أنه ﷺ صلى في كسوف القمر. وفي «الفتح»^(٢): ووقع عند امر حبان أنه ﷺ صلى في كسوف الشمس والقمر، وأخرجه الشافعي أيضاً. وفي حد رد علي من أفتى قائل رُصد أنه ﷺ لم يصل فيه، ومهم من أول قوله: صلى فيه أي أمر بالصلاة، حسماً بين الروائيين، وقال صاحب التلويح: ثم يدعي أنه ﷺ صلى في كسوف القمر جماعة. لكن حاكم من حبان في السيرة. أن أقدم كسوف في السنة الحامسة، صلى النبي ﷺ بأصحابه، وكانت أول صلاة كسوف في الإسلام، وهذا إن ثبت انتهى التأويل المفكوك. وقد حزم به معطائي في سيرته، انتهى.

والثالث في كميته، فعدد الخلقة كما في مروعها كالكسوف ركعتان مع الجماعة، وإرادى بأربع ركوعات، وجه قرعة دون الخلقة بعدها. وينبغي الإعادة إذا لم يتحل. وكذلك عند الشافعية، كالكسوف تنكر أو الركوع وسبعة الحمدات والخطبة بعدها إلا أنه انقراء في الكسوف سريّة، وهي الكسوف جهريّة، وعند المالكية: رفعناك جهراً كالدليل، غياماً واحد وركوع واحد ريكز لها الجماعة والسجد، بل يؤتى بها في البيت فرادى. ويسحب تكرارها حتى يحل. وعند الحنفية صلاة الكسوف فرادى لأن التفسير خمس مراراً في عهد أبي ﷺ، ولم يقل أبداً أنه جمع الناس، كما في الأناوار الساطعة. قلت: وليكونها صلاة نيل من حجر فيها الحبر بالقرأة، ولا حصبة يحد.

(١) (٢٩٦/١)

(٢) (١٠٦٠/٢) (١٠٦٠/٢)

١/٤٣٠ - حَقَّقْتُ فِي بَيْتِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خُشِعَتْ.....

وفي المعني^(١): قال الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور: يجمع في الكسوف كما يجمع في الكسوف، ونهيه أبو حنيفة ومالك إلى أن ليس في كسوف القمر جماعة. قال المعني: أبو حنيفة لم ينف الجعاعة، بل قال: الجماعة فيه غير سنة، بل هي جائزة، وذلك لتعدد اجتماع الناس من أطراف البلد، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة». وقال مالك: لم ينعها ولا أهل بلد أنه ﷺ يجمع لكسوف القمر، ولا نقل عن أحد من الأئمة بعده أنه ﷺ جمع فيه. ونقل ابن قدامة في المحلى عن مالك: ليس في كسوف القمر سنة، ولا صلاة.

وقال السهلي: يمكن أن يكون نوى ﷺ - والله أعلم - رحمة للمؤمنين، لئلا تحزن بيوتهم بالليل فيخطئهم الناس ويسرفون، وقال ابن القصار: خسوف القمر يتفرق ليلًا، فيشق الاجتماع له. وربما أدرك الناس نياماً فينقل عليهم الخروج، ولا ينبغي أن يقاس على الكسوف، لأنه يدركهم مستيقظين ولا يشق اجتماعهم. ثم أحاط المعني عن الروايات الثلاثة على الجماعة لها، فراجع إليه إن شئت، لا يسه هذا المختصر.

١/٤٣٠ - (مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه) أي عروة بن الزبير، ورودة لفظاً عن أبيه لا توجد في أكثر النسخ المصرية^(٢)، والظاهر أنه سقوط من الناسخ وهو موجود في نسخة الشروح من الزرقاني والناجي. ولم يتعرض أحد من الشراح بترك (عن عائشة) أم المؤمنين (زوج النبي ﷺ) أنها قالت: خُشِعَتْ، ففتح الخاء والميم، لازم، أو بالنظم فالكسر على أنه متمد.

(١) عمدة القاري (٣/٢٠٥).

(٢) ولا توجد في الاستذكار (١٦/٧) أيضاً.

عن أبي عبد الله (عليه السلام) في صلاة الكسوف جماعة قال يحافظ^(١) في إن لم يحضر الإمام أو مات فليزعم نفسه يصلي، وفيه قال الحديث: وعن الثوري، إن لم يحضر الإمام صلى، فرائي.

وقال الغيبة^(٢)، أنكر بهذا إلّا أنها بالجماعة سنة، وقال صاحب «الأحكام» من أصحاب الجماعة فيها سنة، وعليها شهر الإمام الذي يصلي الجماعة والتعبير، وفي المحمدي^(٣) يزعم فيها إمام منهم يؤذن المصلين، وإن احتج الناس بغير ترتيب فله وحده، ولو لم يصفها الإمام يسمى الناس فرائي، انتهى.

وفي مهمل التصويب، معها جماعة مسجد أصفهان، وفيه البروج^(٤) المبرج^(٥) من جماعة، وفي أصفهان وبغداد كتابان الثوري، وفي التلويح^(٦) أنكر^(٧) الجماعة، وفي صلاة الكسوف الشمس يأممهم لا بالعصا بل وقعب من جماعة، كما في التصويب، وأما العدد فله فعلياً هي سنة، وفي الإقناع^(٨)، أن الجماعة فيها ثلاثين، وتتم للمصيرة والعبادة والحرمة والمسلم، انتهى.

وفي الآثار^(٩) يعني ماكتفي^(١٠) يعني ماكتفي من سنك إضافة العبد، وكنت في دار أس عاتدين، بيان المستحب يعني فعله بالجماعة (وهو وجد إمام الجماعة) وإلا فلا تسحب الجماعة، بل عباد فرائي، هذا فقه الرواية، وعن الإمام

(١) مع الفري (١: ٢١٠).

(٢) العامة خدي (٢: ١٣٩).

(٣) (١: ٢١٠).

(٤) (١: ٢١٠).

(٥) (١: ٢١٠).

(٦) (١: ٢١٠).

تقدم وحاصل الصلوة، ثم ركع فاقطع الشك، ثم قدم وأجلس الصلوة
في غير رواية الأصيل^(١) لكل إمام محدد أن يصلي جماعة في مسجد،
المتفق

ثاني من الشائعات^(٢)، أن هذه الصلاة تقدم بالجماعة، لأنه يتخذ أقامه
بالجماعة، ولا يصحها إلا الإمام الذي يصلي بالناس الجمعة والعيد، فإن
بعضنا كل قدم من مسجدهم فلا يرون عن أبي حنيفة رحمه الله عليه
الاجواز، وأما جرح طائفة الرواية، لأن أدلة هذه الصلاة بالجماعة عرفت
بإقامة ركوع، فلا يصحها إلا من هو في مقامه، انتهى.

الثالث فاطمة الشيباني^(٣) في الرواية الآتية، وفي الرواية الآتية نحو من غيره، وفي
وطون الفراه فيها منقطع عند الكل، وجعلها الشائعات في فرد عظيم ثلاث
صرا (أحدها) كانت من، والأصل منها تركه في كل رعدة مع الانقضاء
حتى بدنة فقط، وثالثها وهو الأصل منهما أن يصلي بركعتين في كل رعدة
مع تطويل الشك، وهو في السراج الإحياء عن النافعية استحباب، إلا أنه
وإن لم يرض القوم، ومن أن المهم أن يكون من كراهه التطويل، ومن

أنه ركن الأول فاطمة الشيباني^(٤) أن الشك في سجد
من التطويل، فإن كان بعد الصلاة انقضوا على أنه لا فراه فيه، وإن كان
تسليم من السجود وتكبير وحرمه، وفي فروع الشافعية والحنابلة يسبح فذر
مئة من السجود، وفي فروع المالكية كتابته سجدتي قبلته ثم قام إلى القيام
سلي من ثلثة الأولى فاطمة الشيباني^(٥) في قوله ابن شيبان، ثم قال: يسبح الله
سبح حمدك، ورد من وجه آخر هذه الزيادة وثالث الحمد واستند به حتى
استحباب بعد التسليم في الإحداث في عدة القيام

بَابُ دَعْوَةِ الْإِسْلَامِ الْأَوَّلَى

وَالْإِسْلَامُ بِمَعْنَى دَعْوَتِهِ الشَّامِلَةِ مِنْ كَوْنِهِ لِيَمَّ بَرَاءَةُ لَا قِيَامَ عَقْدًا،
وَأَمَّا مَقَامُ الْعَامِلِينَ بِهِمْ فَلَمْ يَزِدْهُ الرُّكُوعُ فِي كُنْ زَكَاةً عَنِ الرُّكُوعِ الْفَاتِحَةِ
بِهِ، وَإِنْ كُنَّ مَحْدُودًا لِمَا تَكْرُرُ حَالَتِ بِهِ، وَالْحُجُوبُ أَنْ يَحْلُلَ
تُكْرِرُ حَالَتِ عَلَى صِفَةِ مَحْدُودَةٍ، فَلَا يَحِلُّ الْمَقَامُ لَهَا، عَلَى كُلِّ مَا كُنَّ
عِنْدَ بَرَاءَةِ بَعْدَ نَهْيِهَا عَنْ مَتْرُوعَةٍ، لِأَنَّهَا أَحَدِي بَرَاءَةٍ، فَتَمَّ الْحَافِظُ.

وَقَالَ الْبَاقِي: ثُمَّ سَمِعْتُ الْغُرَّةَ فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلَى وَالثَّانِيَةِ بِأَمِّ الْعَرَبِ،
وَأَمَّا الثَّانِيَةِ بِرِوَايَةٍ، فَهِيَ بِفَرَاغٍ مِثْلًا بِالسُّورَةِ، وَحَلَّ بِهَا الْمَدِينَةَ أَوْ لَا، نَلَّ
بِالْأَوَّلَى، وَقَالَ دَعْوَةُ الرُّكُوعِ الْأَوَّلَى، وَهِيَ الْأَوَّلَى أَيْ رُكُوعُهُ بِفَرَاغٍ،
فَوَجَبَ الدَّخْلُ فِي الْأَوَّلَى، وَوَقَعَ ثَلَاثًا أَنْ الرُّكُوعَ فِي حُكْمِ الرُّكُوعِ الْوَاحِدَةِ،
بَلَّغَ أَنْ الْبَاقِي بِحَرْفٍ إِذْ كَانَ إِحْدَاهُمَا، فَاتَّقَا أَنَّكَ فِي حُكْمِ الدَّخْلِ الْوَاحِدَةِ،
وَجَبَ أَنْ لَا تُكْرِرَ الْفَاتِحَةَ، أَيْ

«فِي التَّسْبِيحِ» بِرَفْعٍ فَاتَّلَا، سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ وَبِأَنَّ ذَلِكَ الْحَدَّثَ، وَيُفْرَدُ
ذَلِكَ فِي عَرَفٍ، خِلَافًا لِلْمَدِينَةِ بِمَنْ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ ذَلِكُ فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلَى، بِرَفْعٍ
بِكَوْنِهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِإِسْلَامٍ، أَيْ

وَالْمَحْصُلُ: أَنَّ هَذَا الْإِعْتِدَالَ يُكْرَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي التَّسْبِيحِ، وَالتَّحْمِيدِ،
وَأَنْكَرَ أَحَدًا مِنْ مَدِينَةِ قِبَةِ الْفَاتِحَةِ، وَاجْتَمَعُوا عَلَى إِثْبَاتِ نَهْيِهَا، وَهُوَ
رُكُوعُ الْقِيَامِ الْأَوَّلَى، وَفِي الْإِفْرَاقِ: نَصَرُ فِي «الْبُيُوتِ»، أَنَّهُ يُفْرَدُ فِي الْقِيَامِ الثَّانِي
أَوْ أَحَدَانِ أَوْ خِلَافَهَا، وَكَانَ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ الْإِسْلَامِيَّةِ، لَمْ يَمَيِّنِ الْحَمْدَ
سَدْرًا، بَلْ قَالُوا: دَعْوَةُ الْقِيَامِ الْأَوَّلَى.

ثُمَّ لَكَ مَخَالِفٌ حَدِيثُ عَائِشَةَ لِأَنَّهَا حَرَّجَتْ الْقُرْآنَ فِي الرُّكُوعِ الثَّانِيَةِ
بِأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ.

تم رُفِعَ فَأُطْلِقَ الْمُرْتَكِعُ، وَهُوَ ذُوْنُ رُكْعَيْنِ الْأَوَّلِ

(ثم ركع) ثانياً (فأطلق الركوع) قدر في «الإقناع» تسبيح الركوع الثاني قدر ثمانين آية، وقريب منه ما في فروع المائكة والحافلة. وهو دون الركوع الأول ولذا فرقوا بينهما بقدر عشرين آية. لكن الأئمة الثلاثة اختلفوا فيما بينهم: أي الركوعين منهما مرض، ومترك أيهما يكون مترك الركعة، ففي «شرح الإقناع»^(١): من أدرك الإمام في ركوع أول من الركعة الأولى أو الثانية أدرك الركعة. كما في سائر الصلوات، ومن أدرك في ركوع ثان أو قيام ثان من أي ركعة فلا يترك شيئاً؛ لأن الأصل هو الركوع الأول وقيامه، وأما الركوع الثاني وقيامه فتابع، انتهى.

وكذلك عند الحنابلة، قال في «نيل المأرب»: رد بعد الركوع الأول من كل ركعة سنة كتكبيرات العبد، لا تترك به الركعة، ولا تبطل الصلاة بتركه، انتهى.

وخالفهما المالكية، ففي «الشرح الكبير»^(٢) لهم، وتترك الركعة مع الإمام من كل ركعة بالركوع الثاني، لأنه المفروض، وأما الركوع الأول فسنه قبل التمسك؛ فمن أدرك مع الإمام الركوع الثاني من الأولى لم يقض شيئاً، وإن أدرك الركوع الثاني من الركعة الثانية يقضي الركعة الأولى بقيامها فقط، ولا يقضي القيام الثالث، انتهى.

وكذلك قال في «المدة»^(٣): من أدرك الركعة الثانية من ركعة الأولى يعزته التي أدركها من التي فاتته، كما يعزى من أدرك الركوع في الصلاة من المقرأة. قال التمسكي: إمام أن فارق في كل من الركعتين القيام الأول.

(١) (٢٣٣/٢٦).

(٢) (١٠٣/١٦).

(٣) (١٠٤/١٦).

ثم رفع

والركوع الأول فكل واحد منهما سعة، ولما انقضى الثاني والركوع الثاني في كل ركعة فهو الأصلي، ويرتب على سبعة الأول منها السجود ثمركه، انتهى.

(ثم رفع) رأس من الركوع الثاني، قال المحقق^(١)، ثم رفع في هذه الرواية ذكر تطويل الاعتدال الذي يقع السجود بعده، ووقع في حديث جابر عند مسلم تطويل الاعتدال الذي يليه تسجود، ونقطه. ثم رفع فأطال ثم رفع فأطال ثم سجداً وقال النووي: هي رواية شاذة مخالفة، فلا يعمل بها، أو التردد زيادة الظمان في الاعتدال لا إطاله نحو الركوع.

وتعطف بها رواية الثنائي وابن خزيمة وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو، أيضاً فقيد: ثم رفع فأطال حتى نبل لا يرفع، ثم دفع فأطال حتى قيل لا يسجد، ثم - بعد الأطال - سجد، رواه ابن خزيمة من طريق النووي عن خطه، عن الثنائي، والنووي جمع من فعل الإحلاط، فلهذا صحیح، انتهى

ونقط النووي قوله في حديث جابر: ثم رفع فأطال، فظاهر أنه صور الاعتدال الذي يلي السجود، ولا ذكر له قول باقي الروايات ولا في رواية جابر عن عبد الله بن أبي ثريب.

وقد نقل تفاصيل إجماع العلماء على أنه لا يطول الاعتدال الذي يلي السجود، وحديث جابر عن هذه الرواية مجهول، أحدهما: أنه شاذ مخالف للرواية الأكثرية، فلا يعمل بها، والثاني: أن المراد بالإضافة نفس الاعتدال، رمزه قبل لا إطاله نحو الركوع، انتهى^(٢).

(١) فتح الباري (٢/٢٩٩)

(٢) شرح صحيح مسلم، النووي (٢/٢٠٦)

نَسَجِدُ.

قلت: لكن فروعههم مصرحة بعدم تطويل الاعتدال، ففي «الإقناع»^(١):
 في ركعة وكرعان يطيل التسييح فيها دون السجدة، فلا يطيلها كالجلوس
 بينها والاعتدال من الركوع الثاني والتشهد، وهذا ما جرى عليه الرافعي،
 والصحيح أنه يطولها، انتهى. وكذا في جملة فروعههم، والاختلاف في
 السجدة فقط. قال في «الأنوار لأعمال الأبرار»: ولا يطول السجدة،
 وقيل يطولها ولا يطول الاعتدال والتشهد وفاقاً، انتهى.

وقال النووي في «الأذكار»: ولا يطول الاعتدال عن الركوع الثاني ولا
 التشهد، انتهى. وهكذا عند الحنابلة. قال في «ملفوظ السري»^(٢): ثم يركع
 فيطيل الركوع، وهو دون الركوع الأول، ثم يركع فيسمع ويحمد كما تقدم ولا
 يطيل، ثم يسجد، انتهى.

ولم أر التصريح به في «فروع المالكية»، لكن سيأتي كلامهم بذلك على
 عدم «تطويل»، وكذلك لم أر التصريح بذلك في «فروع الحنفية»، لكن قال
 ابن عابدين في الواجبات: إن طول القيام في ارتفاع من الركوع ليس بعشروع،
 انتهى. وأيضاً قالوا: إن من فاته تسييعات صلاة التسييح في ركع يأتي بها في
 الركع الذي يليه إلا تسييعات الركوع، لا يأتي بها في القومة لأنه لا يشرع
 تطويله. وفي «شرح الإحياء»: أما الاعتدال بعد الركوع الثاني فلا يطول
 ولا خلاف، وكذا التشهد، انتهى.

(مسجد) لم يذكر في هذه الرواية تطويل السجدة، لكنه مذكور في هذه
 الرواية عند البخاري، فقد أخرجه برواية عبد الله بن مسلمة عن مالك، ولفظه:
 «ثم سجد فأطال السجدة» وثواب البخاري في «مصحفه» طول السجود في

(١) (٢٩٢/١).

(٢) (٣١٦/١).

الكسوف، قال الحافظ^(١) أقبل بعد إلى رد من آخره، وأسدل عسر العائكة على ترك إعادته بأن الذي شرع تطويله شرع تكراره، وهم استلال سنن السنة الشريفة.

وبأنه قد ذهب إلى مسألة التطويل في القيام والركوع دون السجود، بأن المقام والركوع يمكنه زيادة الاتجلاء، بخلاف السجود، لأن في تطويله استرحاء الأعضاء، فبعد نفسي إلى السجود، وكل هذا مودود بشيوع لأحد، والتصحیح في تطويله، عند أخرج أصحابي في الكتاب حديث عند الله من عدمه في الكسوف، وفي آخره، قالت عائشة، أما وجدت سجوداً قط كان أطول منها؟

قال الحافظ، ويقدم قياً في حديث غيره عن عائشة، فأطال السجود، وفي حديث أسماء، بنت أبي بكر مثله، وأساني من، بعد أخر عن عبد الله بن عمرو بن الخطاب، أن قال السجود، وحده عند، عن أبي هريرة، وأن السجود من حديث أبي موسى، أن أطول قديم وركوع وسجود، ومنه فقط، وأساني داود، وأساني من حديث سمرة، أن أطول ما سجد بها في صلاة فقط، وكل هذا لأحد، فأمره في أن السجود في الكسوف يطول، كما يطول القيام والركوع.

وأما حفي السالكين به خطأ، قال، لا يلزم من حوثة الطال أن يكون مع، حد، أو زيادة في الركوع، وكأنه عمل عند، ورد مسلم عن حديث عامر بن مفضل، وسجود، أخر من ركوعه، وهذا مذهب أحمد وإسحاق وأحمد بن حنبل، وفي حديث، ورد جرد أهل الحديث من أصحابه، وأخبره بن مزيح والنوري، وتغص صاحب، «الهدى» أنه لم يغل في غيره، ولم يغل في الشافعي، ورد عليه في الأسير معاً، جرد الشافعي بحسب عيه في «المبطل» وتغصه، ثم بهجده سجوداً طويلاً، فبمع هي كل سجدة سجراً معاً قام في ركوعه، انتهى.

قلوب: مذهب الإمام أحمد نفييل المسجدين كما حكي عنه الحفاظ،
 وصرح به في فروع من «البيان» و«الروضة». ومذهب الإمام الشافعي كما
 حكي عنه أهل المتن من فروعهم عدم التطويل^(١). لكن رد مصنفه على هذا
 القول، وإليه أشار الحفاظ.

قال ابن قسوي في «الأذكار»: يطول السجود كالتركوع. السجدة الأولى
 كالتركوع الأول، وثانيتها كالثاني، هذا هو الصحيح، وفيه خلاف معروف
 للنعماء، ولا تشكّر فيما ذكره من استحباب تطويل السجود، لكن المشهور في
 أكثر كتبنا أنه لا يطول، وإن ذاك ملط أو ضعيف، بل احتساب تطويله. وقد
 أوضحت به لآله ونسأله في شرح المذهب، انتهى.

ومذهب المالكية أيضا التطويل، قال في «الشرح» ذكر^(٢) في مسجد
 طويلا غاميا كالتركوع الثاني، أي يقرب منه في الطول. قال المدبري: اعلم أن
 تطويل تركعي كالتقارعة، وتطويل السجود كالتقارعة. قيل إنه متعبد، وهو
 نعتد الوهاب، وقال سدا: إنه سنة يترتب السجود أي سجدة السهو على
 تركعة انتهى.

قال الشرقاوي: قال مالك في المشهور: إنه يغني السجود كالتركوع،
 انتهى. وفي «المدينة»^(٣). قلت لأن التقاسم: هل تحيط عن مالك في السجود
 أنه يطيل كما يطول في الركعة؟ قال: لا، إلا أن في الحديث: مريح ركوعاً
 طويلاً. قال ابن القاسم: وأحد فهمي أن يسجد سجوداً طويلاً، ولا يحفظ
 ضل السجود عن ذلك، انتهى.

(١) في «الأذكار» (١٦٧) أن مالك: ثم أسمع أن يسجد سجوداً في صلاة المكسوف
 وهو مذهب الشافعي

(٢) (١٠٢) (١١)

(٣) (١١) (١٥)

قال يحيى^(١) واخذت أرحاءاً في تصريف السجود فقل أبو حبيب:
لا يقول السجود، وقال ابن القاسم: يظيل أو حرره، ووجه قول أبو حبيب: أن
الزيادة تخرج من التعبير عند بلوغ السجود كذاكرته، ووجه قول ابن القاسم
حديث غيره عن عائشة: من حدة السجدة أن هذا يعني ابن أركاذ الفصل
ذكر فرضها، فاحظه الشيخ كثر خروج انتهى

غريب، وكذلك عند كنفية يظيل السجود فيها، صرح به أهل فروعهم،
فهي اليد، فقلت: لا يطاق فيه الترتيب والسجود والفراقة

قال الزياتي^(٢) أم يذكر في حديث الثابت ولا السبيل بعد: تطويل
أو حرره، وأخرج به من ذهب إلى أنه لا يقول فيه قلعة، لأن الذي يخرج منه
التطويل يخرج تكراره خالفاً للترتيع، وأم الشرح لزيادة في السجود، إلا بشرط
تطويله، وحكمة ذلك أن افتناء التراتيب يتركه زيادة الانحلال بخلاف السجود
فإن الآية ملبوسة بحسب قول القسام لا السجود، بالأز في تطويله، وأخرج
الأصبهاني، فقد بعضي إلى لزوم ذلك، فوجدت شوب لأخباره المرجحة
بقوله يدي انتهى

نبيه، ثم يذكر في الرواية الجليلة سر السجود، قال الزياتي^(٣): لا
يقال بين السجودين أحدهما، وكذا في الشرح الكبير: إذا كان لا يظيل
لتحليل بين السجودين إجماعاً، وفي السجود قلعة، فقلت: فهل يراد بين
السجودين في قوله ثالثاً، لا يقال بينهم، قال: هو، وذلك لأنه لو كان
منها معزول لذكر في الحديث، انتهى

(١) (١٢٠) (١٢٠)

(٢) الشرح الكبير، (١٢٠) (١٢٠)

(٣) الشرح الكبير، (١٢٠) (١٢٠)

يَمُ تَعْمَلُ فِي الْأَكْبَةِ الْأَخْرَجُ بِمِثْلِ ذَلِكَ

وفي «التووض المشرح»^(١): لا يطيل الجلوس بين السجدين، وكذا صرح به في فروع الشافعية. وهو مقتضى أصول السنية إذ كانوا: إن تطويل الجلوس بين السجدين عبر مشروع.

قال الحافظ^(٢) بعد ذكر حديث: عبد الله بن عمرو عن أبي خزيمة وأنس بن مالك وغيرهما بلفظ: «ثم سجد فأطال حتى قيل: لا يرفع، ثم رجع مجلس فأطال الجلوس حتى قيل: لا يسجد، ثم سجد». لعط من خزيمة عن طريق الثوري عن عطاء، والثوري سمع منه قبل الاختلاف، فالحديث صحيح، ولم ألق في شيء من الطرق على تطويل الجلوس بين السجدين إلا في هذا، وقد نقل الغزالي الإجماع على ترك الإطالة، وإن أراد الاتحاق المذهبي فلا كلام، وإلا فهو محجوج بهذه الرواية، انتهى.

وقال النووي في «الأذكار»: قال أصحابنا: لا يطول الجلوس بين السجدين، بل يأتي به على العادة في غيرها، وهذا الذي قالوه فيه خطأ، فقد ثبت في حديث صحيح إطلاله، وقد ذكرت ذلك وأصحاً في «شرح المهدد» فلا اعتبار باستحباب إطلاله، انتهى.

قلت: وهكذا ينبغي التحية أنه يصرحوا باستحباب تطويله، لأن الرواية التي استدلوا بها في الكسوف صريحة في تطويله، وفي «مسند أبي خزيمة» من حديث ابن عمر: فكان جلوسه بين السجدين قدر سجده، «الحديث» لكن لم أر التصريح به في المشروع.

أتم حمل في الركعة الأخيرة بكسر المعه أي الثانية (مثل ذلك) أي كما فعل في الأولى، وسأني تفصيلها في الرواية الآتية. وذكر الفاكهاني أن في

(١) (١/٢١٣).

(٢) (٢/٢٤٩).

عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «...»

عن الرواية: تقدم الأضواء الأول بحو الكسوف، والثاني بعد أن يحسن
والثالث بعده أيضاً، والرابع بحو العائنة، وأشكل عليه بأن المختار أن القيام
لثالث أقصر من الثاني، والسادس أطول من آل عمران، وأجاب عنه الزرقاني
أنه إذا أسرع بقراءتها، أو قل آل عمران كانت أطول، وتعيب الفراهيدي بأن
حديث لا يعرف، وإنما هو من إلفهام، وإياها يعرف في حديث ابن عباس
ونحوه. أي ذكر البقرة فقط

وقال السنكي في شرح المعراج: قد ثبت بالأخبار تقدم الثاني لأول
بحو البقرة، وتقدم على الثاني والثالث. ثم الثاني على الرابع، أما يخص
ثالث عن الثاني أو رماه عليه فلم يرد فيه شيء، يجب أعلم، فلا جد لا جد في
ذكر سورة النساء فيه وأن عمران في الثاني. نعم إذا فُت بزيادة ركوع ثالث
فيكون أقصر من الثاني، انتهى. كذا في شرح الإحياء

(ثم انصرف) التبريد من الصلاة (وقد نحللت) بتدويره ريشة لاه كما
صنفه الزرقاني^(١) وهكذا في نسخ الموجود عندنا (الشمس) وفي رواية
من شهاب: انحلت الشمس في أن يصرفها. وفي ثلاثة أبحاث:

الأول: في وقت انجلاء الشمس عن صلاة النسيء

والثاني: في انجلاء الشمس حينئذ كيف تتم الصلاة؟

والثالث: إن لم يدخل بعد الصلاة نصلاً، فهل تكرر الصلاة؟ ونظم
الكلام على هذا البحث الثالث في البحث المتقدم.

وأما الأول: فقد عرفت الروايات في ذلك، ولكن أكثرها عسى أن
الانجلاء كان في الجلوس آخر الصلاة فهي المعتمدة بالحديث المتفق عليه،

(١) شرح الزرقاني (٣٧٤)

عن عبد الله بن عباس^(١)، أقيم الحصر وقد تحلّت الشمس، وهكذا في رواية
أبي عاتبة، أخرجه البخاري وحمامه، وأخرج أبو داود عن جابر بن
عبد الله بن علقمة: «تفطّض الصلاة وقد طمعت الشمس»، وأخرجه مسلم لمعه.
فانصرف وقد أصاب الشمس، وأخرج البخاري ومسلم من حديث أسماء
بنات: «انصرف رسول الله ﷺ وقد نجلت الشمس».

وأخرج أبو داود من حديث سبرة: «خرجت فإذا هو بارز» الحديث،
وأيضا: «وافق تجلي الشمس جنوب في الركعة الثانية ثم سلم» ومكّد حرجه
نسائي، وسأني ذكر هذا الحديث في معناه الخفية.

وأخرج أبو داود^(٢) من حديث أبي بصير أنه قال: «أقيم الحصر»
وانجلت، ولغز النسائي: «فوق في انصرافه الجلاء التبر»، وأخرج أبو داود من
حديث أنس بن مالك: «أدعى رسول الله ﷺ من صلاته
وقد أصاب الشمس»، وأخرجه النسائي لمعه، ثم رفع رأسه أي من
السجدة، وانجلت الشمس».

وأخرج أبو داود عن أنس بن كعب: «أصلي بهم وركع خمس ركعات، ثم
جس كما هو مقتضى القبلة، يدعى حتى «جلّ كسوف»، وهكذا لغة اليهودي
وعبره، وأخرج أبو داود من حديث سمعان بن مشير لمعه: «فحمل يغلي
بكتف ركعتين» - وقال عينا حتى سقطت، ولغة السامي: «ولم يزل يغلي»
حتى نجلت، وهكذا لغة اليهودي.

وأخرج مسلم وأبو داود والنسائي من حديث عبد الرحمن بن سمرة

(١) أخرجه البخاري في باب صلاة الكسوف جماعة رقم (١٠٥٦)، وأخرج مسلم رقم (١٠٧٤).

(٢) أخرجه أبي داود رقم (١٤٦٦) رقم (١١٨٥)، وأخرجه الألبان رقم (٧٢٨٥).

بلفظ: «دأبتهت إليه وهو رافع يديه بسبح ويحمده ويهلل ويذبح حتى خبير عن الشمس، فقرأ سورتين وركع ركعتين»^(١)، وفي طريق آخر لمسلم، قال: «أدأبته حمرتها ثم سورتين وركعتين»

وأخرج البخاري من حديث أبي نضرة بن خلف: «قضى بهم ركعتين فأدأبته الشمس»، وأخرج مسلم^(٢) من حديث أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ: «ركع ركعتين في سجدة، ثم قام ركع ركعتين في سجدة، ثم جلس عن الشمس» وهكذا أخرجه الترمذي من حديث أبي طهارة عن عبد الله بن عمرو. وهذا راجع إلى ما سبق من أن الانحلاء رفع في الجلوس.

وأخرج مسلم من حديث معمر بن عائشة بن خلف: «قام وقام الناس و...»، فقام قياماً طويلاً، ثم ركع ركعتين ركوعاً طويلاً، ثم رفع مقام قياماً طويلاً، وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركعتين ركوعاً طويلاً، وهو دون الركوع الأول، ثم رفع وقد تجلت الشمس وظهروا أن الانحلاء وقع في الركوع الثاني من الركعة الأولى.

قال النووي^(٣) بعد حديث عبد الرحمن بن سعفة: «هذا مما يستشكل، ويظهر أن ظاهره أنه إذا صلاة الكسوف بعد انحلاء الشمس، وليس كذلك، فيه لا حرج ابتدائها بعد الانحلاء». والحديث محمول على أنه يرحمه في الصلاة كما سرح به في البراية الثانية، ثم جمع النووي جميع ما جرى في الصلاة من دعاء وتكبير وتهليل وقراءة سورتين. وكذا النووي بعد الانحلاء تبعاً للصلاة، فتعد جملة الصلاة ركعتين، أولها في حال الكسوف وآخرها

(١) أخرجه مسلم في (١٠) كتاب الكسوف، (٥) (المحدث: ١٩١٣/٢٤) و(٢٦١/٢٦٢) مجرى وأخرجه أبو داود (١١٩٥) والشمسي (١٢٠).

(٢) أخرجه مسلم (٩١١).

(٣) ابن صحيح مسلم النووي، ١٦/٢٦١.

.....

بعد الاستحالة. وهذا الشيء ذكره من تصديره لا بد منه، لأنه مطابق لرواية
 الثانية وللراشد الفقه والروايات بأمر الصحابة

والذي أقامه عباس عن أبيه أني أنه تأواه على صلاة ركعتين تطوعاً
 مدلاً بعد سجدة الكسوف، لا أب صلاة الكسوف، وهذا صعب مخالف
 لظاهر الرواية، انتهى.

وأما الثاني، فلا إشكال فيه على أصل الحجة لأنهم قالوا^(١): بأن صلاة
 الكسوف كهيئة التواتر، ولا تغير فيها عندهم، فيتمها على ما شرع كالنوافل،
 واستدلوا بها بينهم الأئمة الذين قالوا بالتغير فيها، فكانت الحاشية كما في
 «السنن» و«الموسم المرح» فإن نحن الكسوف فيها أشبه بصلوة، وهي
 «الشرح الكبير» للماتنكية: وإن اجب كلها في أثنائها بعد تمام ركعة سجديتها،
 ففاز سجنون، ليتمها وبها وركوع فقط من غير طول، وقال أصح، ليتمها على
 سجدة بلا تقوس، قولاً بلا نه جرح، وأما إذا لم يتم ركعة سجديتها، فإنه
 تمها كالنوافل حرماً، انتهى.

وقالت السافعة كما في «الشرح» وغيره، ولا تجوز زيادة ركوع ثالث
 فأكثر لتباعد الكسوف، ولا ينص أحد الركوعين المبدئين بواحد للاستحالة،
 انتهى.

أخطأ الناس، هنا أيضاً مختلف عند الأئمة. قال الإمام الشافعي
 وإسحاق وغيرهما: سبقة الخطبة فيها صلاة للأئمة الثلاثة، قال في «الشرح»
 «السنن» ما في «الموسم»، لا نقرأ بها خطبة، وهذا لأمر حبيبة ومالك،
 انتهى.

(١) قال: بر محمد الف في الاستدلال ١٩٦/١٩٦. قال الكوردي مذهب أم جعدة والرواية
 بالحسن بن علي صلاة الكسوف كهيئة صلات ركعتين بعد صلاة الصبح، ثم انه بعد
 حتى يجلي

وفي «الروض المربع»^(١): ولا يشرع لها خطبة، لأنه عليه الصلاة والسلام أمر بهما دون الخطبة، انتهى. قلت: لكن المالكية يذّبوا بعد ذلك الوعظ، قال في «الشرح الكبير»^(٢): وتذّب وعظ بعد الصلاة، انتهى.

ولا خلاف في ذلك بين الأئمة الثلاثة للحنفية، وقال العيني^(٣). حديث الباب صريح في الخطبة، وبها قال الشافعي وإسحاق وابن جرير وفقهاء أصحاب الحديث، وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: لا خطبة فيها، فافوا: لأن النبي ﷺ أمرهم بالصلاة والتكبير والمصدقة، ثم يأمرهم بالخطبة، ولو كانت سنة لأمرهم بها، ولأنها صلاة كان يفعلها المنفرد في شيء، فلم يشرع لها خطبة، وإنما خطب ﷺ بعد الصلاة ليعلمهم حكماً، فكانه مختص به، وقيل: خطب بعدها لا لها، بل ليردّهم عن قولهم: إن الشمس كسفت لموت إبراهيم كما في الحديث، انتهى.

قال الساجي^(٤): قوله: «فخطب الناس» يريد أنه أتى بكلام على نظم الخطب، فيه ذكر الله تعالى وحمده وثناؤه وعظ للناس، وليس بخطبتين، برئيهما المنبر ويجلس في أولهما وبينهما، هذا قول مالك، والدليل على صحته أن هذه صلاة نفل لم يجهر فيها بالقراءة، فلم يكن من سنتها الخطبة كسائر النوافل، انتهى.

وفي فروع الشافعية: يخطب الإمام بعدها خطبتين كالعيد، لكن لا تكبير فيهما، لعدم ورودها، وإسا تسن الخطبة للجماعة ولو مسافرين بخلاف المنفرد،

(١) (٤١٣/١).

(٢) (٤١٣/١).

(٣) «مسند القاري» (٣٠٩/٥).

(٤) «الحض» (٣٢٧/١).

انتهى، قال في الشرح لأبي: «يخطب خطبتين بعد الصلاة بينهما جلسة فلا تحزى واحدة، هذا مذهب الشافعي، واستدل بحديث عائشة وأسماء: «خطب النبي ﷺ في الكسوف» وقال أبو حنيفة ومالك: ليس في صلاة الكسوف خطبة.

وقال ابن قدامة في «المغني» لم يبلغنا عن أحمد ذلك، وعنه صاحب «المهذب» أنه لم يبلغ، قال الزمعي^(١)، وحمله التحدث على أنه ﷺ قال ذلك ليردعه عن قولهم: «إن الشمس كسبت نمرت إبراهيم»، والذي يدل على هذا أنها أحييت أنه عليه السلام خطب بعد الانحلال، ولو كانت منه لخطب قبل الصلاة ولنداء، وغال صاحب «الجمهرة» إجماع أصحابنا على ذلك، قالوا: لأنه أمر بالصلاة، ولم يأمر بالخطبة، ولو كانت مشروعة بينهما، انتهى.

قلت: ولعل هذا مراد صاحب «المهذب» إذ قال: لم يقل، أي الأمر بها كما نقل الأمر «الصلاة والدعاء والنداء» وغير ذلك، وأما روايات التعليل فمحتملة على أنها مختلفة في أن قوته عليه الصلاة والسلام «لا يحسدون نمرت أحد» ولا لحبان، كان قبل الصلاة أو بعدها كما لا يخفى على من نظر بعينها.

والأوجه عندني في الجمع بينهما كما جمع الحافظ ابن مخارق الرواية في الإسنون، أنه ﷺ خطب أولاً الرأى عني زعمهم أنهما يكسبان نمرت عظيم، ويخطب بعد الصلاة لبان ما رأى في الصلاة عن الآيات، وكان دأبه ﷺ إخبار ما رأى أو نزل، فمن اكتشف له شيء، مثل ذلك هذه الخطبة لإخراجه، وفي مستند أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم، عن عمنه، عن ابن مسعود قال: «كسبت الشمس يوم مات إبراهيم بن رسول الله ﷺ، فقام رسول الله ﷺ فخطب فقال: يا الشمس والقمر آيتان، الحديث. وفي آخره: أمم قرآن وصلّى كثير».

[illegible]

أحمد الله من رحل أواني عليه إذا شفي عن سيرة* ونقد أنه
منه من ربه له اسم قل إن شفي وأقصر إني الأية في كلام العرب
العلماء وهو من اسم بلاد هذا يعني أن ربه أو ذلك من ربه في سيرة
منه من ربه وفدائه ونقصه، وسجل أن ربه له اسم من علامات
تحريره وتحذيره بأناته وسجلته، قال عن اسم: حتماً (رباً) لأنك لا
تؤمنه قال: قال الشاعر: ربه رد علي عن العرف الصلة، قال
يعلمونهم، من أنهم إذا ما مغرور كسر المخدرات، يطراً عبيدا النصي

[illegible]

■ ■ ■

■ ■ ■ ■ ■

$$21 \leq Y'' \leq Y' \leq 40 \quad (10)$$

(15) $\vdash (A \rightarrow B) \rightarrow (A \rightarrow \neg B) \rightarrow \neg A$

[illegible]

عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام: ما أفقه فحفظاً! والمثله! ثم يحفظون بما
أنعم الله عليهم، فحفظوا ما أنعم الله عليهم، وإن يكونوا كثيرين.

أخرجه البخاري في ١٦ - كتاب الكسوف، ٢ - باب المصطفى في الكسوف.

ومستخرج من ١٠ - كتاب الكسوف وصلاة، ١ - باب صلاة الكسوف.

حديث ١.

إلخ. من جهة أنهم لما أمروا بالاستغفار بالبلاء بالذكر والدعاء والصلاة
والصدقة، ساءب ردهم عن المعاصي التي هي من أسباب جلب البلاء،
وعرض منها الزناء لأنه أعظمها، قاله الحافظ: أن يربي عبداً فتعلو بأغير شيء
على أن يربي عبداً (أو تربي أمته) نازلاً في الدنيا. حصصها بالذكر بعدة الحسن
الآداب مع الله عز وجل، لتزجها على الروجة والأهل ممن يتعلق بهم العبادة
مجاناً. ثم كثر الدعاء بالذكر.

قال: (بأنه محمد) وبه أدنى أدب الواعظ أن يبالغ في التواضع في الوعظ،
فإنه أقرب إلى الفساد، وانتفاخ السامع أو أنه لو تعلسون ما أعلم من عقيم قدرته
تعالى وشدة انتقامه حقيقاً أنه منه. وما رأى إلا ذلك من المناظر والمجيئة من أهل البر
أو من معة ورحمة وخليفة مشرباً الله تعالى بهما نفسه وكرمه، أو المعنى لو دم
صمتكم كما دم علمي، فإن علمه يتفجر متواصلاً بخلاف عدم غيره، قاله الحافظ (١).
(لضمكم قلباً) أي في زمان قليل، وفيه القلة ههنا معنى النديم (وليكنتم كثيراً)
حوقاً من الله عز وجل أو لتفكركم فيما تعلمون، أو أذا فكنتم من رحمة عز الله.

وقول المؤلف: المصنف سبب الأضمار لما كان عقبه من محبة الله
والإفداء، لا دليل عليه، سيما إذ كانت الفصحة في آخر زمانه ^{١٢٢}، وذا علمه
حصافة، سيما الربيع بن النضر، بالغ عليه في الرد والاشنع، وفي الحديث
ترجيح التخوف في العلم على التوسع بالترخيص.

(١) انظر: فتح الباري (٤/٢٦٦)، وإبراهيم المصنف (٣/٢٢٠).

«الاستدانة» قال البخاري: إن ما حكاه الراسبي عن مالك رواية شاذة
 ما رقت عنه في غير كتابه. قال: وذكرها ابن سعد عن ابن عمر عن مالك،
 وذلك الذي عدل في «الاستدانة» الفريسي في «المنهم» أنه يعني من عيسى
 بالرائدي روي عن مالك الجهر، ومسلم. قول مالك الإسبر، فإنه المعنى^(١).

وقال ابن العربي في «الدرر» الخلف قول مالك، وروي التصريح أنه
 سبر، وروي المأمون أنه جهر، والجهر عندي الرعي^(٢)، وسجله ابن سعد فعلى
 التوحيش لبيان الجهر، انتهى. وفي «التمهيد»^(٣)، قال مالك: لا جهر ما عرفنا
 به، قال: في تفسير ذلك أنه إذا لم جهر بشي، فما عرف.

قال الحافظ: واحتج الرازي بقول ابن عباس: قرأ الجهر من سورة
 البقرة، لأنه لم جهر ثم جرح إلى مقبولة، يثبت بأحد أن يكون بعيداً منه،
 مكر ذكر المسمى تمهيداً عن ابن عباس، أنه صنف بحسب المسمى، قال في
 «الكوكب» قال يسمع منه جهر، فهو

قال البرقاني^(٤): روي عنهم إن ابن عباس كان صعباً، فطافه أعر
 الضمير، فلم يسمع القراءات، فحضر البقرة مردود بقول ابن عباس: ضمت إلى
 جانب المسمى^(٥)، مما سمعت منه جهر، فإنه أم عمر

واحتج أيضاً من قال بالإسراء حديث سحره من جهل. قال: على ما
 أشبهه فإنه في كسوف الشمس لا يسمع له صرارة، يوهه الشعر مدني وأبو داود

(١) «سند البخاري» (١/١٠٧)

(٢) «الحدائق» (١/١٠٧) وفي «الحدائق» (١/١٠٧) وفي «الحدائق» (١/١٠٧)

(٣) «التمهيد» (١/١٠٧)

(٤) «مجمع البرقاني» (١/١٠٧)

وقال **يحيى**: «صلاة النهار عجماء»^(١)، ولأول الغوم لا يقدرون حس التامل في القراءة لتقصير شمعة القراءة مشتركة لاشتغال قلوبهم بهذه الغرغ، كما لا يقدرون التأمل في سائر الأيام هي صلاة النهار، لاشتغال قلوبهم بالمكاتب

وحديث عائشة بعارض بحديث بن عباس، ففي الاعتبار الذي ذكرنا مع فتاوى الأحاديث الأخرى، وسجل ذلك على أنه جيد بعضها اتفاقاً، كما روي «أن النبي ﷺ قام يسمع الآية والآيتين في صلاة الظهر أحداً»، انتهى.

البحث الثاني: أن ظاهر الحديث أن القراءة بتحو ابقرة، ولقد رخصني عن عائشة أنه عراً في الأولى «العكروت» و«البروم»، وفي الثانية «فيس» و«الزرقاني»، ذلك. وأخرج **البيهقي**^(٢) عن علي بن كعب الشمس فصى علي فقراً «فيس» ونحوها، الحديث، وفي آخره: ثم حدثهم أن رسول الله ﷺ كذلك فعل، وأخرج أيضاً عن عائشة أن رسول الله ﷺ قرأ في الأولى «العكروت» وفي الثانية «البروم» أو «البروم»، الحديث.

وأخرج أبو داود^(٣) عن أنس بن كعب «أن النبي ﷺ سمى بهم فقراً سورة من الطول، وركع خمس ركعات ثم قام الثانية، فقراً سورة من الطول، وركع خمس ركعات».

وأخرج **البيهقي** عن علي بن كعب قال: صلى بمن عنده فقراً سورة «الحج»

(١) «صنف ابن أبي شيبة (٣/٣٦٤)، انظر: «المعجم» (٣/٢١٠)، وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن: يجوز القراءة في صلاة الكسوف، وحتم إجماع العلماء على أن كل صلاة كانت أن تصلى في جماعة من الصلوات الصلوات فستأخذ الحجر، انظر: «الاستبصار» (١/١٥٨).

(٢) «السنن الكبرى» (٣/٣٣).

(٣) «مسند أبي داود» (١/١٤٠).

ثم رُفِعَ رُكُوعُهُ طَوِيلًا وَهُوَ قَائِمٌ أَوْ كُفِعَ الْأَوَّلُ، ثُمَّ رُفِعَ^(١)

وفي «المصدر»^(٢): قَالَ طَائِفَةٌ: إِنَّمَا يَعْنِي دُونَ الْقِيَامِ الَّذِي يَلْعَلُ وَكَذَلِكَ قَالَ فِي الرُّكُوعِ، إِنَّمَا يَعْنِي دُونَ الرُّكُوعِ الَّذِي بَالِيهِ، وَقَالَ الْبَاهِجِيُّ^(٣): إِنَّمَا يَرِيدُ الْقِيَامَ الَّذِي يَنْبَغِي لِأَنَّهُ أَمْرٌ فِي وَجْهِهِ، لِأَنَّ إِنْ مَرَّ بِهِ إِلَى أَوَّلِ قِيَامِهِ أَمْ يَعْلَمُ أَنَّ تَضْيِيقَ الشَّيْءِ كَانَ أَكْثَرَ مِنْهُ أَوْ أَعْلَى، فَكَانَتْ أَضَاءُهُ إِلَى الَّذِي يَبْنِي أَوَّلِي، أَنْتَهَى.

وَبُيِّنَ فِي الْخَطِّابِيِّ فِي «مَصَدَّقِهِ» بَابُ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ فِي الرُّكُوعِ الطَّوِيلِ، قَالَ الْمُصَنِّفُ^(٤): قَالَ إِبْنُ سُلَيْمٍ: لَا خِلَافَ أَنَّ الرُّكُوعَ الْأَوَّلَى بِعَيْنِيَا وَرُكُوعَهَا تَكُونُ الطَّوِيلَ مِنَ الرُّكُوعِ الثَّانِيَةِ بِخَدَّيْهَا وَرُكُوعَهَا.

قَالَ السُّوَيْدِيُّ: انْفَضَّ عَلَى أَنَّ الْقِيَامَ الثَّانِي وَرُكُوعَهُ فِيهِمَا أَفْضَلُ مِنَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ وَرُكُوعِهِ فِيهِمَا، وَاحْتَشَبُوا فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ مِنَ الثَّانِيَةِ وَرُكُوعَهُ، هَلْ هُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْقِيَامِ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلَى وَرُكُوعَهُ، أَوْ يَكُونَانِ مِثْلًا؟ جَوَابُهُ: وَسَبَبُ هَذَا الْخِلَافِ عَيْنُ مَعْنَى قَوْلِهِ: «يَمُرُّ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ» هَلْ السَّرَادُ بِهِ الْأَوَّلُ مِنَ الثَّانِيَةِ، أَوْ يَرْجِعُ إِلَى الْجَمِيعِ فَيَكُونُ كُلُّ قِيَامٍ دُونَ الَّذِي قَبْلَهُ^(٥) وَرُكُوعَهُ الْإِسْمَاعِيلِيَّةُ^(٦) الْأَوَّلَى قَالَتْ أَوَّلَى الطَّوِيلَ، نَعْنِي الْمَعْنَى الثَّانِي، وَيَرْجِعُهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ كَانَ السَّرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «الْقِيَامِ الْأَوَّلِ» أَوَّلَ قِيَامٍ مِنَ الْأَوَّلَى فَفَقَدْ لَكَدَ الْقِيَامَ الثَّانِي وَالثَّلَاثَ سَبْكَوَمَا عَنْ مَقَادِرِهِمَا، فَأَلَّوَّلَ أَكْثَرَ فَانْدَفَعَتْ

عَلَى كُلِّ تَعْدِيلِهِمُ الْقِيَامَ الثَّلَاثَ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةَ، وَالْقِيَامَ الثَّانِي رَدًّا عَلَى عَمْرٍو^(٧) يَزِيدُ بِمَعْنَى الثَّانِي، كَمَا نَقَدِمُ مِنْ كَلَامِ النَّسَكِيِّ لَكِنِ الْأَوْجَهُ الْأَوَّلُ.

(ثُمَّ رُفِعَ رُكُوعُهُ) تِلْكَ الطَّوِيلَا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ بِحَرَكِي فِيهِ أَيْضًا لِأَنَّ جَلَالَانَ الْمَذْكُورَيْنِ فِي الْقِيَامِ الثَّلَاثِ كَمَا نَقَدِمُ مَسْجُوعًا، ثُمَّ رُفِعَ بِأَسْفِهِ مِنْ

(١) (١٥٢/٩).

(٢) الْمَصْنُوعُ (١٥٢/٨).

(٣) فَتْحُ سَائِرِيَّةٍ (١٥٨/٦) وَ (١٥٨/٩).

[illegible]

الترتيب الثالث الختام رابعاً قبلها طويلاً وفشراً بعضو - لعادة فهو يوم التقيم
القول) أي الثالث - ثم كعب وكعب طويلاً - رابعاً (وهو يوم المكون الأول) أي
الملك - ثم محله - محلهين (أو نصفه) من الصلاة (أو المحل) أي (قد نجحت
المناسك) ويقدم محله في ذلك قبل إلى الشمس والشمس أثناء من مات أو لا
محله) ينتج إلى - يكون أبعاء ونحوه إلى - وهو مع فتح الباب
الشمس - أبعاء ولا تحيات أعاء - بنسب ذلك في أي وقت شاء (مما عود له)
عمر رجل - فإن الذي والدعاء لا توفيت لهما بخلاف خلاف - وإنها تكره في
بعض الأوقات عند بعض الأئمة.

فقالوا أي النصيحة؟ أما رسول الله وأبنائه فتأولت: وهكذا في رواية
الأكثرين بتصنيفه الحديثي، وهي بعض الروايات المتقدمة على تصنيفه، بخلاف
أحمد النابري. قاله النابري: وسألي أن قلته كان جبر قبيله الشامي من الموكلة
بالحجاب، فخطب في مناسبت عدا وفي حجاب جابر عبد أحمد بنسناد حسن، وهو
مؤلفي الصلاة قال: أي من كنت مسلماً فصحت في الصلاة ثم نكس تصبغه
فذكر من حيث أن عيسى، لا شيء في حديث جابر أنه فذلك كان في الظاهر
الحاضر، فإن كان محفوظاً فهي قصة أخرى، ولعلها لنفسه لثني حكاهما أبي،
وذكر أنها وقعت في صلاة للظهير، وقد عدم سياقه في الباب وباب الخبر
عند الرواة عند النابري، لكن فيه: التوضيح عن الحق والبار في حريش

ثم ابرأك منكم، قال: أليس إمامنا الحق

هذا لحفظه حسب. وإنما حديث حاضر فهو شيء يسائر في عباد في ذكر
الغفوة وذكر السماء، فإنه الحافظ^(١).

«ثم إنك تكلمت» بأنه أوله وكان مضموحين بعد كلمتهما عن ذلك، أي
تأخرت ونشغرت، قال أبو عبيدة: تكلمت فتكلمك، وهو يند أن تكلمك متعدي،
وتكلمك لازم، واختلف أهل اللغة في أنه لازم مزمع أو زامع مجرد، فسقط العسى،
وفي رواية مسلم: «إنما تكلمت نفسك» بضم خفيفين من تكلم، وهو السج.

(فقال) أي: يا بني رأيت الحق هكذا في النسخ المعتمدة، وهكذا
في روايت الحديث، رواه في نسخ التهذيب عندها: «و رأيت الحق».

والصواب رؤية عي^(٢)، ما كتب له عوضاً فرأى على خفيته، وطولت
السماء بينهما حتى أمكنه أن يتناول منها، فبنت السندس حيث وصفه عيسى،
وبعد أنه بلغه الحديث.

وبزيد حديث أمية، بلطف «وب من الحق حتى لو دجأت عينها
لحنتكم بمص من طلائها» ومنهم من حمله على أنها مثلت له في انعكاس، كما
تطبع الصورة في المرآة، فإني صحيح ما فيها، وبزيد حديث أمي السندس
بلفظ: «لقد عرفمت على الحق وأما أنا في عرض هذا الحافظ، وفي رواية:
«فبنت» والله أعلم» فقد صرح^(٣).

ولا ينبغي أن الاعتصاف إنما يكون في الأجسام المنقلة، لأنه شرط
عائني، مبدور حرق انعكاس، خصوصاً الملبس^(٤)، نعم هذا، نصه أخرى رعت
في صلاة التطير. ولا مانع أن يرى لجة وأشار مرتين، بل مراراً على صغر
مختصة، «بعد من قال: أنه المراد بالمرورية رؤية العلم، فإنه فخرني لا بحدة
في بناء هذه الأمور على طوائره، لا سيما على مذنب أهل السنة.

(١) «مع أبي» (١٥١) (١٥١) (١٥١)

(٢) «مع أبي» (١٥١) (١٥١) (١٥١) (١٥١) (١٥١) (١٥١) (١٥١) (١٥١) (١٥١) (١٥١)

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ مِنْ أَجْلِ الْكُسُوفِ قَامَ فَاسْتَأْذَنَ مِنْ رَأْسِهِ
فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ الْكُسُوفَ مِنْ أَجْلِ الْكَافِرِ وَالْمُشْرِكِ وَالْمُنَافِقِ
وَالْمُنَافِقِ أَكْبَرُ» .

«تَنَاقَلَتْ مِنْهَا أَيْ الْجَنَّةُ وَمَعْنَى أَنَّهَا تَصْمُغُ الْعَيْنَ أَوْ تُوَ أَخَذَتْهُ» قِيلَ: «مَعْرُوفٌ
هَذَا قَوْلُهُ: «تَنَاقَلَتْ» وَجَمْعُ نَالٍ مَعْنَى قَوْلُهُ: «تَنَاقَلَتْ» وَجَعَلَتْ يَدِي عَلَيْهِ بِحَبِثٍ
كَانَتْ قَادِرًا عَلَى حَبِثِهِ، وَتَوَ تَمَكَّتْ مِنْ قَطْعِهِ، وَلِلْفُعْيِ: «تَوَوَ أَصْبَحَ»، وَفِي
حَدِيثِ أَصْحَابٍ: «تَوَوَ احْتَرَأَتْ عَلَيْهِ» . وَقِيلَ: «تَنَاقَلَتْ لِنَفْسِي وَلَوْ أَخَذَتْهُ لَكُمُ
حِكَاةُ الْكَافِرِ مَنَافِي» . وَقِيلَ: «يَعْمَلُ الْمُنَافِقُ عَلَى تَكْلِيفِ الْأَعْمَلِ لَا
حَقِيقَةِ الْأَعْمَلِ» . وَقِيلَ: «الْإِرَادَةُ مُتَمَرَّةٌ، أَيْ أَرَدْتُ أَنْ أَتَنَاقَلَ، وَيُرِيدُهُ حَدِيثُ حَازِمٍ
عَنْهُ مَسْلُوبٌ، قَوْلُهُ: «تَدَوَوْتُ يَدِي وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَتَنَاقَلَ مِنْ نَحْوِهَا لِنُظُورِ إِلَيْهِ» . ثُمَّ
يَدُلُّ لِي أَنَّ لَا أَفْعَالَ، وَلَعَلَّ الْوَرِاقِيَّ مِنْ طَرِيقِ مَرْمِئَةٍ، «أَرَدْتُ أَنْ أَجِدَ مِنْهَا قَضَا
لَأَرْكُمُوهُ قَتْلَ بَقْدَرًا، وَلَا أَجِدُ مِنْ حَسَنَاتِ جَابِرٍ» . فَجَعَلَ يَبْنِي وَبَيْنَهُ لَأَكْتُمُ سِدَّ
الْمَنَافِقِ» .

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: «ثُمَّ يَأْخُذُ الْمُتَعَقِدُ لَأَمَّهُ مِنْ طَعَامِ الْجَنَّةِ، وَهُوَ لَا يَفْقَهُ
وَالْإِدْبَ قَائِلَةٌ لَا سَجْوً أَنْ يُوَكَّلَ فِيهَا مَا لَا يَسْمَعُ» . وَقِيلَ: «ثُمَّ رَفَعَ الْأَنْفَ لِكُلِّ مَنْ
إِيمَانُهُمْ بِالشَّهَادَةِ لَا بِالْغَيْبِ، وَلَقِيلَ: «لَأَنَّ الْجَنَّةَ جَزَاءُ الْأَعْمَالِ، وَالْجِبْرَاءُ بِهَا لَا
يَلْبِغُ إِلَّا فِي الْأَحْوَادِ» . وَحَكَى ابْنُ تَعْرُوسٍ عَنْ مَعْصُومٍ شَبَّوْحَهُ مَعْنَى قَوْلِهِ: «لَأَكْتُمُ»
أَنْ يَخْلُقَ فِي نَفْسِ الْإِكْلِ مِثْلَ الْكُلِّ دَانِمًا بِحَبِثٍ لَا يَغِيبُ عَنْهُ نَوْفٌ،
وَتَعَقَّبَ تَأْنِيهِ وَأَيُّ فَيْسُوفٍ مَسْرٍ عَلَى أَنَّ دَارَ الْآخِرَةِ لَا حَقَائِقَ لَهَا، وَإِنَّمَا هِيَ
أَمْتَانٌ، وَالْحَقُّ أَنَّ لِمَارِ الْجَنَّةِ لَا مَغْطُوعَةً وَلَا مَمْنُوعَةً، وَإِذَا قَطَعْتَ خَلْقَ مِ
الْبَحَارِ، هَلَا مَالِحٌ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ تَعَالَى مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْمَدَائِلِ إِلَّا شَاءَ، ثُمَّ نَسِيَ
مَعْنَى بَنٍ مَصْصُورٍ فِي رَوَايَتِهِ مِنْ وَجْهِ آخِرِ أَنَّ التَّنَاقُلَ الْمَذْكُورَ ثَانٍ حِينَ قِيَامِهِ
الثَّانِي مِنَ التَّرَكُّمَةِ الثَّانِيَةِ» .

«وَرَأَى النَّارَ وَكَانَتْ رُؤْيَاهُ بِحَيْثُ النَّارُ قِيلَ رُؤْيَاهُ الْجَنَّةُ لِرَوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ،
«عَرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ النَّارُ فَتَأَخَّرَ عَنْ مَسْلَاةٍ، حَتَّى إِذَا النَّاسُ يَرْكَبُ بَعْضُهُمْ

قَالَ أَوْ كَانَ يَوْمَ مَنْظَرٍ فَقَدْ أَقْطَعُ. (وَأَكْثَرُ أَهْلِهَا نِسَاءً).....

بمحصاء، وإذا رجع عرست هذه الحنة فذهب يمشي حتى وقف في مصلاة،
وليسلم من حديث جابر: «فقد جيء بالنار حين رأيتوني تأخرت»، وفيه اسم
جيء بالجنة وذلك حين رأيتوني نقضت، حتى قمت في مقامي^١ وراد فيه:
«ما من شيء ترحمونه إلا قد رأيت في هلالني هذه» وفي حديث مسلم: «عند
اس حريصة» فقد رأيت هذا فمت أصغر ما أنتم لا ترون في دياركم وأخركم»

(فلم أر كالأيوم) المراد بالأيوم الوقت الذي هو فيه (منظراً) بالنسب يعلم أن
(فقط) بعد الظلم أي ابتداءً (أقطع) أي أفتح وأشع، صفة للنسب. نسب الرزقاني
أقطع إلى وباءه الفخيف، ولا يه جد في النسخ الحصرية لكنه موجد في النسخ التي
تأيدت من النسخ الهندية، أي لم أر منظراً مثل منظر رأيت اليوم، فحذف العربي
وأدخل التشبيه على اليوم نبشاعه ما رأى، وفي: الكتاب اسم والتقدير: ما رأيت
من منظر هذا اليوم منظر (ورأيت أكثر أهلها نساء) قال النووي^(١) فيه دليل على
أن بعض الناس اليوم محذب في جهنم - أعادنا الله -

قال الرزقاني^(٢): استشكل الحديث برواية أبي هريرة: «إن أدنى أهل
الجنة منزلة من له زوجتان من المديان» فينقضه أن النساء ثلثا أهل الجنة،
وأوجب محضه حتى ما يعد خروجهن من النار، وما قيل بالتلفيق لغو لأنه إحد
متروك على الرواية، وفي حديث جابر: «وأكثر من رأيت فيها النساء اللائي إن
أوتين الفسحة وإن سألن مخلف، وإن سألن الخلف وإن أعطين ثم يشكرو» فعلم
أن العربي من أهل الصفات تبعه.

(١) وحينئذ الشدة وبئر الله تدعوني على نزوية الغفالية، فقال: في ذكر عالم الغفلة: دست
الاحاديث على أن هي العالم وحده غير مصيري تمثل فيه المعاني بأحدهم سياسة لها
في الفضة. وتحتل هناك الأشياء، فلي وحدهم في الأرض إلى آخره في «فتح المصنف»
(١٤٦/٢)

(٢) «شرح الرزقاني» (٢٢٨/١)

[illegible]

قال الحافظ: ^{١٤١} هذا عصر وقت الرواية في قوله **يَوْمَ لَهْزٍ** من غصه التمدد، يضاد في فاسي وأيتكى أكثر أهل الفناء، وتعدى في العبد الإلغام بتمعية الخاف: **أَيْكُتِرُونَ؟** منهي. ودعوى في العبد: **أُخْرِجَ الْبَيْهَقِي** والخصم في رعبه عسا من طيرين تثير بين حوضي عمر أسماء من يربط أن رسول الله **كَيْفَ** خرج إلى السماء وأنه ممنون. فقال: **أَبِ** معبر السماء إنك أكثر حظهم، فذهب رسول الله **يَوْمَ** وكتب عليه حرفة، فوما رسول الله **يَوْمَ؟** قال: **إِلَّا كَيْفَ** يكون الدعاء الخدث.

«ثانيًا: أي العجوبة على إحدى زلة بارون الله» باللام في الجمع،
قول البرهان: والمقصود من «ثانيًا» فبدأ أسرحه المصاري فقال: «ثانيًا»
محوسرًا بالباء في التصفح التلخيص، و«ثانيًا» باللام، و«ثانيًا» في
القصي، وفي «الثانية» عن «المحلى» في أكثر ردة «الموطأ» باللام، و«ثانيًا»
باللام في التصفح التلخيص، «ثانيًا» باللام، و«ثانيًا» باللام، و«ثانيًا»
و«ثانيًا» في الحقيقة الكفر هو الكفر بالله عز وجل، و«ثانيًا» باللام، و«ثانيًا»
و«ثانيًا» العجوبة الكفر في الجمع باللام، قال من عند الله: «ثانيًا» باللام، و«ثانيًا»
باللام، و«ثانيًا» غيره، و«ثانيًا» عن «ثانيًا» باللام، و«ثانيًا» باللام، و«ثانيًا»
باللام.

قال المحقق^(١) كذا في المحرر عن مالك بن واو، وكذا عند مسلم من
رواه حفص بن زياد بن أسلم، وأتفق على أن رواية البراء سقط من صحيح،
فإن كان البراء بن بليضة كونه خالف البراء، فهو كذا، وأطلق غير البراء
عنده، وإن كان البراء من أصحابه، فإنه لا يثبت، لأن البراء

$$(\sigma E^{\mu\nu})_{;\nu} = 0, \quad (1)$$

1346 (2) 12-10-1981

ويكفرون بالإحسان.....

طاب الخصال، وزاد، وقالت أنه أطلق لفظ النساء، فعم المؤمنات منهن والكافرات، قلنا: قيل: يكفرون بالله، فأجاب: ويكفرون بالتعشير لأنه قيل: نعم يقع منهن تكفير بالله، وغيره، لأن منهن من يكفر بالله، ومنهن من يكفر بالإحسان.

وقال ابن عبد البر^(١) ووجه روية تعبير أن يكون الجواب لم يقع على وفق السؤال، لإحالة التعظيم بأن من النساء من يكفرون بالله، فلم يجنب إلى جواب، لأن المفسود في الحديث خلافه، وثاني الكرماني: ثم بعد عمر تعشير بالياء، كذا عدى التكفير بالله، لأن كثر التعشير لا يتضمن معنى الاعتراف، انتهى. قال المجدد: التعشير: الروح أو المعاشرة، وقال الراغب: التعشير: التعشير، قريباً كان أو معازفة، وفي المجمع: التعشير: التزوج من العشرة، وهو الصحة، وقيل: أرذل مخالطة.

وقال الحميري^(٢): التعشير، فعل بمعنى معاشرته كالأكبل بمعنى المواكل من لده شربة، وهي المحافظة، وقيل: المحلافة، فقلوا: المراد بهذا التزوج، وحسنه معقدهم على المعلوم، والمعشير أيضاً الخابرة والمصاحبة، والآلة واللام للعهد إن فسر بالتزوج، وللجس أو الاستعارة إن فسر بالمعاشر مطلقاً، وقال الكرماني: الأصل التعشير، فيحمل عليه، ربما عليه المحققون: الأصل العهد.

وقال الشافعي^(٣): التعشير: التزوج، سمي به لأنه ربما اشرف وتعاشره، فيحتمل أن يراد به التزوج خاصة، بمعنى أنه سمى من أسدائه، ويحتمل أن يراد به كل من معاشرته من زوج أو غيره، انتهى.

(ويكفرون بالإحسان) مصير لقوله: يكفرون التعشير، لأن المراد تكفير إحسانه

(١) معجم الاستبصار (١/١٣٤).

(٢) المعجم، نقدي (١/٨٤).

(٣) المعجم (١/٣٤٦).

عن عبد الرحمن، عن عائشة زوج النبي ﷺ: أن اليهودية جاءت
سألتها، فقالت: أعذاك الله من عذاب القبر فقالت عائشة
وعلى الله بئس: أيعذب الناس في قبورهم؟ فقال رسول الله ﷺ: بئس
عائشة بالله

فحكوا (بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زبارة الأنصورية (عن عائشة) ثم انهم
(زوج النبي ﷺ) أن يهودية؟ وفي رواية عن عائشة عند البخاري في المصنفات:
دخل عجمان بن يهود السديفة فضا إلى أهل القصور وممنون في قبورهم
فكلمتهم، قال الحافظ^(١): هو محمول على أن إحداهم تكلمت وأمرت
الآخرى فتدب القول ليهما معاً، ولأنفراد علي التعليل، ولم أقف على
اسم واحدة منهما، انتهى

قلت: هذا على اتحاد الروايتين. وعلى ما سيأتي من تعدد الواقعة،
فتحمل الروايتان على وقتين اجتمعت فيهما أي شئت تعني لها (فقالت أعذاك
الله من عذاب القبر) هذه من اليهودية فعائشة على عائشة والسؤال.

(فأنت عائشة) بالرفع (رسول الله) بالصبغ على المفعولية المنة المستعملة
لأولها ثم بالياء على (أيعذب الناس) بصم الياء بناء السجود بعد حمزة الاستفهام
(في قبورهم) وما لم يطلع النبي ﷺ على ذلك بعد (فقال رسول الله ﷺ عائشة بالله)
منصوب على التعمدية، فقد بحره المصنف على وزن التماسك كما في قولهم:
عذاه الله عافية، ويجوز أن تكون العذاه على ما به، فيكون منصوباً على الجار
وهو الحال محذوف، أي أعوذ حال كون عائشة بالله، وزوي بالرفع على أنه خبر
محذوف، أي أنا عائدة بالله، قال العجوي^(٢)، زاد الحافظ^(٣) وتأت ذلك كما قل
أن طلع النبي ﷺ على عذاب القبر كما سيحي ..

(١) مجمع البحري (٢١/٢٣٢).

(٢) عمدة القاري (٥/٣٦٠).

(٣) مجمع البحري (٢١/٢٣٨).

عن عائشة

أن بكاء أي من عذاب النحر، ونبحاري عن مروي «صائب عائشة رسول الله ﷺ عن عذاب النحر فقال: لم يور، إن عذاب النحر من» الحديث ونحو مسلم من محرمه عن عائشة: «وجب علي اليهودي، وهي تقول: حل شعرت أنكم تفتنون في النحر، فإذنا رسول الله ﷺ وقال: «البايع يفتن يهودي، ولستنا لبايعي، ثم قال: اتخذوا حبي إلى أنكم تفتنون في النحر، فسمعتهم يترعدون من عذاب النحر».

وفي الروايتين مخالفت، لأنه يفتن أنكر على اليهودية في رواية، وإخرى، في الآية، وجميع الروايات نبحاري وغيره بأنهما قصتان، أنكر يفتن اليهودية أولاً، ثم أفتن به، ولم نعلم عائشة قصصاً زبدونية مروي أخرى. فذكرت بها فأنكرت عليها مسلمة بنى الإمبراطور الأول، فأعلمها يفتن بأن النحر قول عائشة، وهو النحر كماي يحمل أنه يفتن ينعوذ سراً، فيما رأى استعجاب عائشة أمه به، فإنه لم يقف على رواية مسلم المذكورة.

وأصح ما رواه أحمد، بإسناد على شرط البخاري عن سعيد بن عمرو عن عائشة: «أن يهودية كانت تخدمها، فلا تصنع عائشة - رضي الله عنها - شيئاً من المعروف - إلا قالت لها اليهودية: وذاك الله عذاب النحر، قال: «فتن» ب رسول الله ﷺ على النحر عذاباً قال: «كذب يهودي، لا عذاب دون يوم القيامة» ثم ركت بعد ذلك ما شاء أن يركت، فخرج ذات يوم نصف النهار، وهو ينادي بأعلى صوته: «أيها الناس اسجدوا لله من عذاب النحر - فإن عذاب النحر حرام - وفي هذا كذب أنه يفتن علم به إذ هو حي السببه - في آخر الأمر في صلاة الكسوف، وتقدم فارجح الكسوف^(١).

ويشكل عليه قوله: «إني» وَبُذِّبَتْ أَفْءَ الْيَوْمِ تَمَتُّوا بِالْقَوْلِ الْخَالِي^(٢).

(١) انظر: صحيح البخاري (١٣٦/٢).

(٢) سورة إبراهيم: الآية ٢٧.

عن كتاب رسول الله ﷺ في صلاة الكسوف، فذكر فيها: تحسنت المحدثين،
مراجعة محمد بن أبي ظهير في الخبر

وقوله تعالى: **وَالَّذِينَ يُضِلُّونَ عَنْهَا غَدَاً وَعَشِيّاً** (١) فإنهما مكتوب. وأجيب عن
الأول بأنه لا بد إلا بطريق المتصور في حق من لم يتصف بالاعتناء، وبالتالي
بأنه في حق آل فرعون، والذي أنكره ﷺ في حق الموحدين، ثم علم ﷺ أن
ذلك يقع على من يشاء الله منهم، فآله الحافظ (٢)

ثالث: إلا أن رواية أحمد تفتي المذهب دون القيمة مطلقاً، فأمثل، وهو
هذه الرواية دلالة على أن عباد القمر لا يحنن بهذه الأمة، بخلاف السوال
في القمر، فإنه مختلف فيه. حكى ابن القيم في «الروح» ثلاثة أقوال، ثلثها
الرفق.

ثم ركب رسول الله ﷺ ذات غداة من إصباحه المسمى إلى اسمه، أو
بخط: ذات، زائدة، وقال لداودي: إن خط ذات بمعنى «في» وأنكر عليه
بن النبل وغيره امرئاً، ففتح الكاف، قال الزرقاني: سبب موت ابن إبراهيم
(صلى الله عليه وسلم) منحت (الشمس فرجع) رسول الله ﷺ من العمارة (أضحى) بضم
المعجمة مقصور متول.

(قمر بين ظهراني) بفتح المعجمة والنون، قبل: الألف والنون زائدة،
وبيل: الكلمة كلياً زائدة، وفي النسخ لمصرية: «بين ظهراني» بدون زيادة
الألف والنون، والمعنى واحد (تجبر) ضم الميملة وفتح الحيم جمع حجرة،
والمراد ببيت أرواحه ﷺ، وذلك لا تصفة بالمسجد، وفي رواية لمسلم عن
عائشة: «فخرجت في سورة بين ظهراني الخبير في المسجد، فأنى ﷺ من مره
حتى انتهى إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه»

(١) سورة طه الآية ٨٤.

(٢) انظر شرح المازني (٢/٢٣٦، ٢٣٧)

ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَعَوَّذُوا مِنْ عَذَابِ الْفَقِيرِ.

أخرجه البخاري في: ١٦ - كتاب الكسوف، ٧ - باب التعوذ من عذاب الفقير في الكسوف.

ومسلم في: ١٦ - كتاب صلاة الكسوف، ٢ - باب ذكر عذاب الفقر في صلاة الكسوف، حديث ٩.

فاجمع إليهما لم تنت (ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب الفقير) قال الزبيدي: الفقير: مناسبة ذلك أن ظلمه ليهن بالكسوف تشبهه قسمة الفقر، وأنشبهه بالشر، يذكره ويخاف من هده كما يخاف من هذا. وفيه أن عذاب الفقر حق، وفيه (صحيح ابن حبان) عن أبي هريرة مرفوعاً في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَهُ مَالًا فَالْفَقِيرُ﴾ قال: عذاب الفقير، وفي (الترمذي) عن علي قال: ما لنا في ذلك من عذاب الفقر حتى يأت: ﴿أَلَمْ تَكُنْ لَكُمْ آيَةً﴾ حتى وَرَّثَ الْفَقِيرُ ﴿﴾. وقال قتادة والربيع بن أنس في قوله: ﴿سَعْيُهُمْ لِرَفْقَةٍ﴾: إن إحداهما في الدنيا والأخرى في عذاب الفقر.

ثم الروايات الثلاث التي ذكرها بمصنف في الباب ثلث غير تثنية الركوع في كل ركعة من ركعتي كسوف، وقد اختلفت الروايات في ذلك جداً، فقد روي وحدة الركوع في كل ركعة كما سباني في آخر البحث، وقد روي ركوعان في كل ركعة كما في روايات الباب من حديث عائشة، أخرجه الأئمة الستة في كتبهم، ومن حديث ابن عباس أخرجه الشيخان وابن سباني وأبو داود، قاله الترمذي.

وهو أيضاً حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أخرجه الشيخان، وفيه

(١) سورة طه: الآية ١١٤

(٢) أخرجه الترمذي (٧٣٥٥)

(٣) سورة التكاثر: الآيتان ١، ٢

(٤) سورة التوبة: الآية ٦٠

أما حديث حابر المخزوم به معلوم برواية أبي البركات عنه. وفيه أيضا حديث أسماء. أخرجه به أبو داود في كتابه الأربع ركعات وأربع سجعات، وأخرجه مسلم بدون ذكر الركعات، وكذا القعوطي والنسائي، كما في إجماع المؤلفين^(١). وفيه أيضا حديث أبي موسى الأشعري، قاله الحفاظ في التلخيص، ولم أجده في غيره. وفيه أيضا حديث سمرة بن جندب قاله الحفاظ في التلخيص^(٢). ولم يذكرهما في الفتح، بل ذكر فيمن وافق عائشة غير من تقدم علينا بعد أحمد، وأما مبررة عند النسائي، وأبي عمر عند المنزلي، ولم يقدرا عند الطبراني واحتج هذه الكتب الأربعة الثلاثة والأربع من بعد وأبو نوري، قاله الحلي^(٣).

وفد روى ثلاث ركعات، أي كل ركعة من حديث جابر، أخرجه مسلم عن عطاء عنه بلفظ: «هذه ست ركعات بأربع سجعات»، وأخرجه أبو أحمد والنسائي وابن داود والبيهقي، وحكي عن قتادة أنه عطا، قال الشوكاني، يروى فيه في صحيح مسلم، انتهى.

ومن حديث عائشة رضي الله عنها - أخرجه مسلم بلفظ: «هذه ست ركعات وأربع سجعات»، وأخرجه أحمد والنسائي وفي رواية لمسلم مرفوعة في ثلاث ركعات وأربع سجعات. وأخرجه البيهقي والحاكم وتوفي صحيح على شرط الشيخين وأقره بعد الذهبي.

ومن حديث أبي عباس بنظير: «قرأتم ركعتين ثم قرأتم ركعتين ثم قرأتم ركعتين»، رواه الشرميني وصححه قتادة وروى عن أبي عباس رضي الله عنه. من فعمه أيضا، أنه صلاها ست ركعات في أربع سجعات.

(١) (٢٨٧٠).

(٢) تلخيص العمدة (١: ١٢٣).

(٣) عمدة القاري (٤: ١٧٠).

وإنما هذه الكلمة فائدة وعطاء من أبي إمام وإمام وإمام، فإنه العبد.

قال الشوكاني^(١): وعاء الأحداث المصحح لثمة ما حكى عن
عبد الله ونبيته من أن ما حانف أحدث تركوعين معلل أو خمسين، وتروى
ما حكى عن الشافعي وأحمد والبخاري من عهده ثمة حانف أحدث تركوعين
غضطاً وقد روي أربع ركعات في كل ركعة من حدث ابن عباس بنقله فرائد
ركع ثم فرائد ركع ثم فرائد ركع ثم فرائد ركع، والآخرى مثابرة، وهي
بعضاً حسني نحاسي ركعات هي أربع حركات، يواد مسلم وأحمد والشافعي
وأبو داود

فإن الشوكاني التحذير مع كونه في الصحيح مسلم، ومع تصحيح الترمذي له قد قاله ابن حبان^(١) إنه ليس بصحيح؛ لأنه من رواية حبيب بن أبي ثابت عن دلائس، ولم يسمعه حبيب من طاووس، وحسب معروف بالمدني، ولم يصرح بذلك، وقد حاذقنا ما بين الأحماد، وروى أيضاً من حديث أبي - رضي الله عنه - ذكره مسلم، فقال بعد حديث ابن عباس المذكور: وعن أبي بن كعب، أحده على حديث ابن عباس، ولم يذكر إسناده، وذكره البيهقي عن مسلم أحمد.

قلت : وأخرجه الشيخني أيضاً لفظاً : فقرأ بـ "الرفع" وحده ثم رفع فحواً
من ثم غاب السورة ثم رفع رأسه ، فقال : سمع الله تعالى حمده ، ثم قام فقرأ
السورة بدو وكسره ، ثم رفع فقرأ حمداً حتى رفع أربع ركعات ثم قال :
سمع الله تعالى حمده ثم سجد ، ثم قام فقرأ الركعة الثانية ففعل كمنه في الركعة
الأولى ، الحديث

$$(\pi_k, \beta_k) = \beta_k \gamma_k \quad \text{with } \gamma_k = 1 - \beta_k$$

(٢) رقم الترخيص: ١٤٧٠٣

والمحب من البيهقي يُصَغِّف الحديث، وذكر في الفتوح حديث أبي جعفر الرازي وحكى عن الحاكم أنه قال: هذا إسناده صحيح، كذا في «المعجم».

وأخرج البيهقي في «المعروف» عن علي: أنه صلى كل ركعة بخمسين ركوعات، وقال: هذا سر من أودعه الله في «الفتح» من «مسند البزار». وهذا القول مختار العروة جيباً، كما حكاه الشوكاني، هذا ما وقفت عليه من الروايات في عدد الركوع.

وفي «شوح الإحياء»: روي عن النبي ﷺ ثلاث ركعات في ركعة، وأربع في ركعة، وخمسين في ركعة، وست في ركعة، وسبع ركعات في ركعة، انتهى. وفي «الكبرى»: حتى روي إلى عشر ركعات في كل ركعة، وقال الميني: وعند سعد بن جبير وإسحاق بن راهويه في رواية، ومحمد بن جرير الطبري، وبعض الشافعية. لا توقت في ذلك، بل يطيل أبدأ ويسجد حتى تنجلي، انتهى.

هذا، وقد اختلفت الأئمة والفقهاء في العمل بهذه الأحاديث، فعتهم من رأى الجمع بينها، وحكى البيهقي عن سحلفي الشافعية أنهم اختاروا نصحيح هذه الأحاديث، والجمع بينها كما تقدم قريباً، وقواه النووي في «شرح مسلم»، قال المحافظ^(١): وإلى ذلك نحا إسحاق، لكن لم تلبث عنده الزيادة على أربع، وأبدى بعضهم أن حكمة الزيادة في الركوع والنقص كان بحسب سرعة الانجلاء وبطئه، فحين وقع الانجلاء في أول ركوع اقتصر على مثل النافلة، وحين أبطأ زاد ركوعاً ثانياً، وحين زاد الإبطاء زاد ثالثاً، وهكذا إلى غاية ما ورد، وتُعَلِّب بأن الإبطاء لا يعلم في أول الحال، ولا الركعة الأولى، وقد اتفقت الروايات على أن ركوع الركعتين سواء.

وفي «البداهة»: قال أبو عمرو: وبالجمله فإنما صار كل فريق إلى ما روي

(١) فتح الباري (٢/٥٣٦).

ضعيف، وكذا قال البيهقي^(١).

وقال ابن القيم^(٢) بعد ذكر الرواية: لكل ركعة ركوعان، وهذا الذي صح عنه عليه السلام، وروي عنه: أنه عملها بصفات أسر كل ركعة بثلاث ركوعات، وكل ركعة بأربع ركوعات، وكل ركعة بركوع واحد، لكن كبار الأئمة لا يصححون ذلك كالإمام أحمد والبخاري والشافعي، ويرونه غلطاً، وقال البخاري في رواية أبي عيسى الترمذي عنه: أصح الروايات عندي أربع ركعات في أربع سجعات، والنصر من عن أحمد أنه أخذ بحديث عائشة وحده، في كن ركعة ركوعان وسجودان، وقال في رواية المروزي: أذهب إلى أن صلاة الكسوف أربع ركعات وأربع سجعات، وأذهب إلى حديث عائشة، أكثر الأحاديث على هذا، وهذا اختيار أبي بكر، وقدماء الأصحاب، وهو اختيار شيخنا أبي العباس ابن تيمية، وكان يُضَعِّفُ كل ما خالف من الأحاديث ويقول: هي غلط، انتهى.

قلت: وقد عرفت أن الروايات المتضمنة للزيادة على ركوعين بعضها مخرج في الصحيح وبعضها مصحح من أئمة الفن بالتصريح، فحكم هؤلاء الكبار بضعف كل ما خالف مختارهم من الأعاجيب.

قال ابن التركماني: وإذا كان الآن في الزيادة عدلاً ثقة، وقد خرجت روايته بالزيادة في الصحيح رجب قبول روايته، انتهى، قلت: لا سيما إذا حكم عليها أحد من أئمة الفن بالصحيح صريحاً.

وقال ابن رشد في «اللباية»: وهذا الذي خرج به مسلم لا أدري كيف قال أبو عمر فيها: إنها وردت من طرق ضعيفة، انتهى. على أن بعض الأئمة الذين غلطوا الروايات المتضمنة للزيادة على ركوعين أباحوا العمل على ذلك

(١) دالسن الكبرى (٢٢٧/٣).

(٢) زاد المعاد (١/٤٣٦).

الروايات، وهذا أيضاً عجب، فإن الرواية إذا صارت غلطاً كيف يصح العمل بها

قال في إنبال المتأخر من فروع الحاشية: إن أئمة في صلاة الكسوف في كل ركعة ثلاث ركوعات أو أربع أو خمس، ولا بأس، أي لا حرج في ذلك، ولا يبره، على خمس ركوعات في كل ركعة، ولا على سجدتين، لأنه لم يرد به نص، والحياس لا يقتضيه الشرع، انتهى

ونظراً في الروايات المتبرع بها، وذكر حديث جابر، بسبب ركوعات، وحديث ابن عباس، بسبب ركعات، وحديث أبي هريرة، في كل ركعة خمس ركوعات، ثم قال: فإن التوحي - بكل نوع من بعض الصحابة، وذكر أيضاً: صحح عليها كثرة، أي في كل واحد

قال في ميزان الآثار: ويحمل النص بالركوع لزيادة على التفضيل، وكذلك المتأخر، فخرجوا عن توحيهم بأن لها ثلاث صور كما تقدم، إما إذا كان يصليها خمسة الظهر، أي ركعتان بركوع واحد في كل ركعة، وأهل ترويعهم لم يجوزوا الرياءة على ركوعين، لأن رواية الركوعين أصح وأقرب.

لكن في نسخ الإحياء: قال الرافعي: أفنينا أن يُحرم بنية صلاة الكسوف ويشترط الفاتحة ويركع، ثم يركع ويقرأ الفاتحة ثم يركع ثانياً، ثم يركع ويصلّي ثم يسجد، فبعد ركعة، ثم يصلي ركعة ثالثة كذلك، فهي ركعتان في كل ركعة قيامتان وركوعان، ويقرأ الفاتحة في كل قيام، فلو مضى الكسوف قبل مزيد الركوع الثالث، وعين، أفنينا، ثم ثلاثاً وركعتان، حتى يتجني الكسوف، لأنه إن حذبت الخطأين وأبو بكر الضحكي من أصحابنا، فلا حادث الورد، ولا محال لها إلا التمام، وأصحها لا تجوز الرياءة.

وروايات الترمذي عن أصح وأشد، فيؤخذ بها، انتهى. نعم لم أر التصريح بحوزة الزيادة أو النقصان في وجع المالكية.

وذلك الحنفية. نُصلي كسوف الشوهر بركوع واحد، بركوع واحد في كل ركعة، وفيه قال إبراهيم النخعي وسفيان الثوري، وروى ذلك عن ابن عمر وأبي بكر وسمر بن جندب وعدة عنه بن عمر وفيقة الهلالي والتميمي بن بشير وعدة عن حمزة وعبد الله بن النخعي، ورواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس. فإنه اتبعني^(١)، وقال الحلبي: رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه سمع وهو أمير المدينة، ورواه الطحاوي عن النخعي عن حمزة، وفيه أحد من أصحابه، انتهى.

قلت: وهي إحدى الفروع الثلاث للشافعية. وأباح الحنابلة كما تقدم فرياً، والشافعية على ذلك بروايات كثيرة.

منها، حديث عبد الله بن عمرو بن العاص. قال: بكفت النسر على عهد رسول الله ﷺ مقام بيعة لم يكدهم ركع لم يرفع ظلمه بكدهم رفع، ثم رفع لهم بكدهم بحد، ثم بحد، الحديث. أخرجه أبو داود والبيهقي والترمذي في الشمائل؛ عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو. وقال الحاكم في المستدرک^(٢): صحيح، ولم يخرجاه من أحل عطاء. وقال السندري: أخرج البخاري لعطاء حديثاً مفروقاً بأبي شرة، وقال أبو داود: هو تفرد الإمام أحمد وغيره به من سماعه قايماً وحداً.

وقال بقى الشيخ في "الإمام"، كل من روى عن عطاء، روى عنه في الإجماع إلا شعبة وسليمان، وأصحاب "النسر" أخرجه عن جماعة عن

(١) نسخة السندري (٢٠٩٩)

(٢) (١١، ٢٢٩)، وانظر: محب (٢٠٩٩)

عطاء، وأخرج النسائي في رواية عن شعبة عنه، قال الجني وأخرجوه فطحاوي وأحمد في مسنده، والبيهقي

قلت: وهو مكذوب في مسند ابن خزيمة، عن عطاء بن السائد، عن أبيه عن عبد الله بن عمرو، قال: انكسفت الشمس، الحديث^(١)، وذكر في الجوامع المسند، نخرجه وفيه: «الحاكم»، وقال صحيح، وفيه: «أخرجوه من أجل عطاء»، قال ابن القيم، وهذا تروى عنه لعطاء، وقال الشيخ نفي الحديث في «الإمام»: نقل من روى عن عطاء، بما روى عنه في الاختلاف، إلا شعبة والسيبان، قال الشيخ تميم بن طلق: فلا يبعد أن يثبت حديث، لأنه أكبر منهما، وأقدم منهما، انتهى.

ومنها: حديث سيرة بن حبيب قال: بيانا أنا وغللام من الانصار نرعى عرجسي حتى إذا كانت الشمس قيد رجب أو ثلاثة أسبوت، الحديث، وفيه: «فنام كأطون ما قام ما لي صلاة عطاء، ثم رجع كأطون ما وقع ما لي صلاة فقد، ثم سجد كأطون ما سجد به في صلاة فقد، ثم نعل في الركعة الأخرى مثل ذلك»، أخرجه أبو داود والنسائي، قال البيهقي^(٢)، إسناده صحيح، قلت: وأخرج مسلم بمط: «وخرأ بسورسن وحسن ركعتين»، وقال التميمي^(٣)، أخرجه الأربعة، وقال ابن مولي: حديث حسن صحيح

وشبه: حديث أبي بكره، قال: أحمد، الشمس على عهد رسول الله ﷺ فخرج بجر رداءه حتى انتهى إلى المسجد، فصلّى بهم ركعتين، فأنحلت الشمس، الحديث أخرجه البخاري^(٤)، ونقص النسائي، «فصلّى بهم ركعتين»

(١) أخرجه أبو داود رقم (١١٩٤)، والنسائي (١٩٦).

(٢) «أمر المسند» (١٢٠٢).

(٣) مسند البخاري (٢٩٩٠).

(٤) ابن أبي عمير، مسند الكوف، (٢٢٢).

فصلوا، وأخرجه ابن حبان، وقال: أي مثل صلاتكم في الكسوف.

ومنها حديث عبد الرحمن بن سرف، قال: كنت أرمي بأشهم لي بالمدينة إذ كسفت الشمس، فسمعتها، بقلت: أو الله لأضربن إني ما حدث لرسول الله ﷺ في كسوف الشمس، فأنشيت إليه وهو رافع يديه، فجعل يسبح ويحمد ويدعو، حتى انجلت الشمس، فقرأ سورتين وصلى ركعتين، أخرجه أبو داود ومسلم والنسائي، وقال: أفصلي ركعتين وأربع سجعات، وأخرجه الحاكم بنعنه، رواه سورتين في ركعتين، وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وأبو له الشافعية بوجود ذكرها الزيلعي^(١٦)، وأنت خير بأن الم. الثاويين راسع

ومنها: حديث محمود بن لبيد قال: كسفت الشمس يوم مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ، فذا النوا: كسفت سموت إبراهيم، فقال: رسول الله ﷺ: إن الشمس والشمس آياتان من آيات الله لا يخسفان سموت أحد ولا نحيته، فإذا رأيتوهما كذلك فانزعوا إلى المساجد: ثم قام فقرأ فيما نرى ﴿أَفَرَأَيْتُمْ كَيْفَ تَمُوتُ﴾ ثم ركع ثم اعتدل ثم سجد سجدتين، ثم قام ففعل مثل ما فعل في الأولى، قال: التميمي^(١٧): رواه أحمد، وإسناده حسن، وقال التميمي: رجاله رجال الصحيح. وبسط التميمي الكلام على صحة سماع محمود بن لبيد عنه ﷺ، وأنه صلى معه ﷺ صلاة الكسوف.

ومنها: حديث التميمي بن بشير: أن رسول الله ﷺ صلى في كسوف الشمس نحواً من صلاتكم، يركع ويسجد، قال التميمي: رواه أحمد والنسائي، وإسناده صحيح، وأعله البيهقي وغيره بالانقطاع، وقالوا: أبو قتادة لم يسمعه من الجماعة، لما رواه عفان عن عبد الوارث عن أيوب عن أبي قتادة عن رجل عن التميمي

(١٦) انظر: منصب المرافة (٢/٢٢٩).

(١٧) قتادة التميمي، (١٣/١١٣).

قال البيهقي: قد عرج [صاحب] التكملة، سماعه من النضر. وقد روى عنه واحد من أصحاب أبي فلاح، كذا في فضائله، وعدهم الأحول من أبي فلاح من الكهنة، وكذا أبو عبد الله، وأحمد في رواية غير هذا السني. فلهذا يذهب النواصب، وقد مر بعد عند المؤرخين، فالمحمود من روى الجماعة، وقال ابن التكملة¹¹: لم يصح الطريق الذي ذكره البيهقي ثم يدل على أنه يصح من النضر، بل يحصل أنه سمعه من من روى عنه، وذلك ابن حزم، وهو العلامة ذكره النضر، فزوى هذا الخبر عنه، ثم روى عن أحمد، فحدث كذا روايه، وصرح ابن عبد البر في الشهادة بصحة هذا الحديث. وقال: من أحسن حديث ذهب إليه الثوريين حديث أبي فلاح عن النضر، انتهى كلامه.

فالتأخر عنه، وإخراجه، يحاكم عن شيء فلا يثبت على الدعوى بطلاناً، فقصاي وكسبي
حتى اجابته، وقال: صحيح على شرط الحسين، وإن يخرجاه فهذا التلغظ.
وقال: لا، على وجهه، وإن يخرجاه فكله.

رسائلها الجديدة، انتمسان أيضا بعضا من رائجها، فها هو كاجودا، مثلا،
ميسوم من المكسويين، رواد الشاي وأحفاد قاز الشوي¹، إضافة
سجدة.

ومنها: حديث قيسة بنت علقمة قالت: كنت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فخرج قيسا بجر يده، فصرت ركعتين أطال فيهما قيامي، ثم انصرف وقد انحلت، فقال: يا رب هذه الآيات معروية الله بها عباده، فإذا أسبغها فصبوا كالأنداء صبغوها من السكينة، قال البيهقي⁽¹⁾: رواه

(١) انظر: محمد باقر خان، *تاريخ الهند* (١٩٠٣).

1992-1993 2000 (8)

$$(v, w) \in E \text{ implies } (w, v) \in E$$

أبو داود والبيهقي، وإسناده صحيح، قال البيهقي: سقط بين أبي فلابه وثيقة رجل، وهو هلال بن عامر، قال النووي في الإخلاص: وهذا لا يقدح في صحة الحديث، فإن هلال ثقة

حدثنا وأخرجه الحاكم عن أبي فلابه عن مصنف، وقال: صحيح على شرط الشيخين، وإنه يخرجه، والذي عندهما أملاً هلال، حديث ربحان عن عباد عن أبي فلابه عن هلال عن أبي فلابه، حديث برويه موسى عن وهيب لا يعلله حديث ربحان وعباد، وذلك لأنه يروى على شرطهم، وعلى حديث ربحان

ومنها حديث ابن مسعود عن ابن حزمه بلفظ: فصي ركعتين، قال العيني^(١) قلت: روى في مسند أبي حنيفة عن مسدد عن إبراهيم عن علفيه عن عبد الله قال: استعطف الشعب يوم مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ، فقام رسول الله ﷺ فخطب، فقال: يا أيها الناس اغمروا أذان من آيات الله لا تكفان الموت أحد ولا الحياة، فإذا رأيتم ذلك فصلوا وحيدوا الله وكبروا، رواه أبو حنيفة في مسنده، ثم قال رسول الله ﷺ وصلى ركعتين

ومنها حديث علي أخرجه الطحاوي بلفظ: مرض النبي ﷺ أربع سنوات صلاة العصر أربع ركعات، وصلاة الفجر ركعتين، وصلاة الكسوف ركعتين، وصلاة المناسك ركعتين الحديث

قال البيهقي في الكرم: قد روى الترمذي جماعة من الصحابة والأخذ بها أولى لوجود الأمر من النبي ﷺ، وهو يقدم على العمل، ولكثرته رواه جماعة الأحاديث فيه، وموافقه الأصول المعهودة، ولا حجة نهيه فيها

(١) مسند فلابه (١/٢٩٨)

روى من حديث عائشة برفق عباس - لأنه قد ثبت أن مذهبيهما خلاف ذلك - وصلى أس عباس - لمصره حين كان أميراً عليها وكعبين، وأبو ربي إذ كان مذهبه خلاف ما روى لا يفي حجة، ولأنه روى أكثر من وكعبين - ولم يحدوا به، فكل جواب ثبت عن التريادة على أكثر من فهو جواب قد صاراد على روى واحد، انتهى.

ونقدم في كلام أس رشيد أنه لأن بعد ذكر حديث أبي بكر وسيرة بن حنبل وعبد الله بن عمر والعباد بن بشر: قال أس عباس: "أبو ربي كعب بن صبرة صحيح، ومن أمثلي حديث ضعيف، انتهى.

والخلاصة: أن الروايات التي استدل بها الحنفية مرجحة بوجود سيرة، منها: أن روايات الظاهر معتدلة، ولا وجه ترجيح حنبل على غيره بعد صحة ذلك كله من، وروايات القول سلسلة للحنفية، ومنها: أنه إذا تعارض خبران لم يعمل بترجيح القول، كما هو معروف عند أهل الفقه، ومنها: أنها موافقة لأخبار السيرة في الصلاة، فزيادة ركن في الصلاة ثم نسيها، ومنها: أنها مرجحة بالنسبة.

قال الحافظ في التلخيص: "قد تقدم التلخيص إلى أن قول أصحابه أحق على قياس في صلاة النفل، لكن يخبر بأن قياس مع وجود نص يصحح، وبأن صلاة الكسوف أشد بصلاة الفجر، وخوف مما يجمع به من مثل التواضع، فاعتادت صلاة العجدة بترك الركوع والتسجود، وصلاة العجدة بزيادة التكبيرات، وصلاة الخوف بزيادة الأعمال، فلهذا احتضت صلاة الكسوف بزيادة الركوع، فلو أخذ به جامع بين العمل بالقياس والتقليد بخلاف من لم يعمل به، انتهى.

قلت: من هذا الكلام عجب من مثل مخالفة مع جلالة شأنه، فيسرى
 الخبث من هناك بسببيلة النهر، من الفسار يروح إلهي الروايات، ويثبت
 ما بينهما، وما ذكر هو من الديان ليس هو: الخروج صلاة الاستسقاء، مع
 أنه يثبت عليها على التسمية بقوله تعالى: «كأنه من السحابة» فأنزل

وسبب ما منح في خاطري أن الروايات تنسبوه لغرضه في
 الكسوف، لا تريد مني قراءة سورتين كما تقدمت في محلها، بل قد في
 الكسوف، أربع أيام وأربع ركوعات لورد أربع سور، وسورة عائشة - رضي الله
 عنها - سورة آل عمران كان في الركعة الثانية وهم قارئون بقرونها في القيام
 الثاني من الركعة الأولى، فأنزل

وسبب أن الروايات المنسوبة لذلك، حادثة بعد إلهي عند الجمهور،
 فقال بكثرة الركعتين دون زيادة الركوع الثانية، والحادثة، كما تقدم في
 محله.

قال المحقق^(١) استأخذ في الروايات أبواب الكسوف، والأحاديث العاطفة في
 الصلاة غير تفيد صحة إسناده إلى أن ذلك جعل في أصل الامتنان، وإن كان
 يندفعها على العفة المنصوصة عنه، فصل، وبهذا قال أكثر العلماء، انتهى
 وندرت لحظي على الروايات التي تخالف متنازعها بأنها متعارضة معضلة

قال ابن القيم^(٢): «أحاديث تعدد الركوع معضلة، والاضطراب موجب
 الإخلاف، فوجب تركها، وبأنها تخالف قوله تعالى: «والسجدة تسجد» إذا خالف
 الفعل

ربما في أن يلحق على «الركعة» إذ خالفه وتأويل ما زاد على ركن واحد

(١) صحيح البخاري (٤١٤١٢).

(٢) صحيح الترمذي (٤٣٢٢).

أنه ﷺ طَوَّلَ الرُّكُوعَ مِثْلًا، مِنْ مَعْصِ الْقُرْآنِ يُرْفَعُونَ رُفُوسَهُمْ، أَوْ ظَنُّوا أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رُفِعَ رَأْسُهُ، فَرَفَعُوا رُفُوسَهُمْ، أَوْ رَفَعُوا رُفُوسَهُمْ عَلَى عَادَةِ الرُّكُوعِ الْحَقِّ. هُوَ حَدَّثَنَا النَّبِيُّ ﷺ رَافِعًا رُكُوعًا، ثُمَّ مَعْلُومًا ثَابِتًا وَزَلْنَا كَذَلِكَ. فَعَمِلَ مِنْ خَلْقِهِمْ كَذَلِكَ حَتَّى مَنَعَهُمْ أَنْ يَكُونَ مِنْ السَّيِّئَةِ ﷺ، ثُمَّ رَدَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى مَا وَفَّقَ فِي طَرَفِهِ.

ومثال هذا الاختلاف قد يقع لمن كان في آخر الصفوف، معانته - رضي الله عنها - في صفوف النساء، وابن عباس - رضي الله عنه - في صفوف الصبيان. ونسبى ذلك على صحة هذا القول أنه عليه الصلاة والسلام ثم عمل ذلك بالمدينة لأمره، فيستحيل أن يكون الكل ثابتاً، فعلم أن الاختلاف من الرواية للاختلاف انتهى.

وحكى الطحطاوي على ما عرفت في هذا التأويل عن الإمام محمد. وقال فروى كل واحد على حسب ما عساه من الاختلاف قلت. وهذا وجه، لأنَّ نسخاً في الروايات كلها.

وسا في الترمذي أيضاً أنه عليه الصلاة والسلام كان يرفع رأسه لينبسط حال التشعر هل تحدث لم ذلك، فنهضهم وكوعاً، فأضيق عليه اسمه، فلا يدورس ما روينا، انتهى. وتوقف الحفاظ بأن فيه إخراج عنه نظراً عن العبادة الحشوية.

وبما في المحيط البرهاني: إنما رُفِعَ رُفُوسُهُمْ عَلَى وَجْهِ الصُّورَةِ لَا عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ، لِأَنَّهُ قَرِيبٌ إِلَيْهِ نَحْوُهُ وَالْمَدَارُ. وَنَسَبَ رُفُوسَهُمْ أَوْ رُفُوسَهُمْ رَأْسَهُ مِنْ أَلْبَاحِجٍ مَرَعًا مِمَّنْ قَرِيبٌ مِنْهُ النَّفْسُ، وَكَأَنَّ ذَلِكَ رَفَعًا عَلَى وَجْهِ الصُّورَةِ لَا الْحَقِيقَةِ. وَهَذَا فِي «العرف العشوي»^(١)، أَنَّهُ: «رُكُوعٌ كَانَ بَدَنُ الْمَسْجُودِ تَلَايَاتٍ، مِمَّنْ يَرَاهُ النَّبِيُّ ﷺ».

(١) طحاوي، معالي السنن، (١٥/١٥٠)

(٢) باب ما جاء في صلاة الكسوف

وعنه في «البدائع»^(١) عن أبي عبد الله البجلي أنه قال: الريادة نس في صلاة الكسوف لا تنكسوف، بل لأحوال اعترضت، حتى روي: «أنه ينقض تقدم في الركوع حتى كان كمن بأحد نساً، ثم تأخر كمن ينتر عن شيء، فيجوز أن تكون الريادة من اعترض تلك الأحوال، فمن لا يعرفها لا يسمه التكلم فيها.

وبما سح في خاطري نقاص، أنه جنم أن الركوع كذا، بدل سجود التلاوة، لما قد ورد في أبواب من قراءة سورة الحج، ولبيها سجدة ثان عندهم، والرفع بدل السجود كاف، كما فصل في الفقه، فأمثل

والأوجه من الكل أن الأمر للأمة مقدم على نفعه الخاص فقط، فله احتمالات، هذا التخصيص، ولا يقع الانتكاس عنه.

ثم الأئمة الأربعة وجمهور الفقهاء على أن صلاة الكسوف ركعتان، وفي «المحيط» عن أبي حنيفة رحم شاموا صلوات ركعتين وإن شاموا أربعاً، وفي «البدائع»^(٢) إن شاموا أكثر من ذلك، هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة وعدد الظاهرية، يصلي للكسوف من طلوع الشمس إلى ظهور ركعتين، ومن بعد الظهر إلى المغرب أربع ركعات، وفي الجيوف من المغرب إلى ثلث ركعات، ومن الغداة إلى الظهر أربع ركعات، لحديث التميمي، «فصلوا كأحدث صلاة صليتوها من المكتوبة»، فإنه المعنى^(٣).

(٣) ما جاء في صلاة الكسوف

قال البرقي^(٤): «أي غير ما تقدم». قلت: من الأوجه أن الأولى كانت فيما يعمل، وهذا فيما لا يعمل به لتضليل، والغرض من هذا خروج المرأة،

(١) «البدائع» (١/٦٢٨).

(٢) «معجم الفقهاء» (٥/٦٩٧).

(٣) «شرح البرهان» (١/٢٨٥).

[illegible][illegible]

سواء علمنا التجاري أو صناعة النساء مع الرجال في الخسوف. فإن
الحافظات. انما هي التي في منافع ذلك. وذلك انهن يفتنن الرجال. وهو مبنون
عن التبري وبعض الكفر. وهي السوء. فتفتن النساء في الدنيا وتخرج
المحلات. ومن الشراعي يخرج الجميع إلا من كان به عذر. وكان
القرض. يرى من ذلك انما يخاطبه من يخاطب الجمعية. والمشهور به

قال النبي ^(ص) : لا بد من ثلاثة أمور : أحدها : أن يحسن الله إليه ، والآخر : أن يحسن إليه ، والثالث : أن يحسن إليه .

11-9-42 130

1253 (3) 1992 10 10

فہرست مضامین: ۱۷۱

تصلب: قد شددت! فامتازت بيننا نحو النساء، وقالت: صلحنا الله
فصلب الله فامتازت برأسها أن، نعم، قالت: ففصلت حتى نجلاني
الغشي

أب حنيفة يرق بحروج المعاصي فيها، وفي ما توسع في رخص ماله والكوفيون
للمعاصي وكرهوا المشايخ، وقال الشافعي: لا تكفه لمن لا هيئة له ساعة من
النساء، ولا شخصية شهوة صلاة تكسوف مع الإدم، من أحب نهي، ونحب
نبت الهيئة أن تصلبها في البيت، وراى إسحاق أن يخرج من شباباً كل أمر
عجائب، انتهى

(فقلت) لعائشة، (ما لنا من!) فأنس من غير، وفي رواية وهبت، أما فكان
الدمع، (فأشأت) عائشة رضي الله عنها (بدها نحو السماء) تعني الكذبة،
الشمس (وقالت: سبحان الله) قال الحافظ^(١): أشارت قنينة سبحان الله، وتدل
المرئي^(٢) أنه ذواء تكون جهنم، وسدعان الله ليس بجهنم، فيقال: معناه مهت
ذكرت، وقد قل معصية أشارت قائلة فاسد، لأنها عطلت قضاء، فكيف يفسر
حالاً.

قال المباحي^(٣) فيه حجة لأن النساء فالرجال في التسييح ذك انتصيف،
قلت: لكن خارج عن موضوع التراجع (فقلت: أبة!) بهرة الاستفهام وحذف،
خير منها محذوف، أي أهي أبة، والمعنى علامة للعذاب أو علامة لقرب الساعة
(فأشارت) عائشة برأسها أن، بأنك، وبروي بالنساء، وتلاهما حرف نصير
لغيرها، أشارت (نعم قلت) أسماء (فقلت) في الصلاة آخر نجلاني) بدنية
عناء وحرم ولام صلاة، أي عقابي (الغشي) بالرفع، والعني ففتح تخين ومكون
الشيء المصمتين كقوله ياء آخر الحروف محقة.

(١) مع تباروز (١/٨٢).

(٢) مسند الشافعي (١/٢٢٧).

(٣) المنصور (١/٢٣٠).

جعل في حبس حتى رآني الماء فحسبني قد رآني الماء فزادني حبساً ثم قال: إنما من حبس حبساً لا يراه من رآني من رآني...

قال القاضي رويده في معجم وغيره بكسر التيمير وبشديد الألف، وبساكن الشين وحذف الألف، وهما بمعنى الغشاوة؛ وذلك لطول القيام وكثرة الحر، ولأنك صليت الماء عليها. قال الأكرماني: هو مريض معروف يحصل بطول انقبام في البحر وسير ذلك، وعرفه أهل الطب بأنه تعطل القوى المتحركة والحداسة تضعف القلب واحتجاج الريح.

وقال الأكرماني: هو ضرب من الإغماء إلا أنه دونه، ولو كان شديداً لكان كالإغماء، وهو ينقض الوضوء بالإجماع. قاله الزرقاني^(١) زعماً للحافظ الرجاء من الإغماء من موضع النصب لأنها خبر جملة (فوق رأسي الماء) قال القاضي^(٢): إذا تعطلت الحواس كيف صب الماء عليها يقال: أرادت بانفسي الحالة الهربية منه، وأطلقت عليه مجازاً، أو كان نصب بعد الإفاقة انتهى. واعتار الحافظ الأول: وقال: وهم من قال: إن النصب كان بعد الإفاقة، قال النووي: هذا محمول على أنه لم تكثر أفعالها مولية، لأن الأفعال إذا كثرت متولية أبطلت الصلاة، انتهى.

محمد بن أحمد بن النصب الرسول الله بالرفع (١) ولايس أبي أويس وابن يوسف، قلعة يعرف رسول الله ﷺ حمد الله أوأش عليه بما هم أهله أنه قال: ما من شيء من الأشياء قال المني: الماء للشيء، وكلمة أخرى زائدة لتأكيد المني، وفيه اسم ماء، ولهم أكثر أريته في محل الرفع صفة لشيء، وهذا رأيه استثناء مفرغ محذوف عن الخبرية، انتهى. أكتفه ثم أزهى بل ذلك لا وقد رأته رؤية عين حيفة على نظائره، وعدم مبولاً وهي نسخ المصرية. إلا قد رأته بدون الواو وهي منفي، يفتح الميم، قال الأكرماني:

(١) شرح الزرقاني (٢٨٩/١) وضع البيهقي (٢٨٩/١).

(٢) معجم النووي (٤: ١٢٣).

هذا حتى الجنة والجنة
.....

يحتمل المصدر، والمزمار، والعكاز. قال العيني: لكن عهدا بمعنى المذبح، حال تقديره: حال كوني في مقامه (هذا).

قال العيني^(١): خير مبتدا محذوف، تقديره: في مقامه هو هذا. وقال الرافعي: حذف مقدمي، ونصف من قاله: خير محذوف، قال العيني: لنظرة الشيء أعم العام، وقعت بكوة في سابق لمي وبعض الأشياء مما لا يصح رديته. يقال: إن أهل الأصول قالوا: ما من عام إلا وقد خص، والمخصص قد يكون عمليا، أو مرميا، فخصه الغفل بما صح. رت، والغرف بما شق أيضا بأنه ما يغلغل بالمرئيين والجزء. وحومها: مكان قبر: هل رأى ذات الله سبحانه وتعالى؟ يقال: نعم إذ الشيء شاوله والغفل لا يسمعه، ويعرف لا يقتضي إخراجا، انتهى.

فقد: لكن المعاني الآتية يدل على خلافه. فإن الرؤية انتهت إلى الجنة والجنة والله سبحانه وتعالى وراء ذلك، ويرد: وقد حدث جابر عند مسلم^(٢). أما من شيء لم يحدده إلا قد رأته في ضلالي هذه، ولأن حجة من حديث مسلم: لقد رأيت هذا فمت أملي ما أنتم لأنتم في دنياكم وأخرمكم^(٣).

فهذه الأحاديث مبرجة في أن الرؤية قامت ثلثواب والعقد لا في الأشياء، فتأمل. (حتى الجنة والجنة) حط بالحركات الثلاثة فيها، الرفع حتى أن حتى ابتدائية، والجنة مبتدا محذوف الخير أي سوية، والنصب على أنه إضافة على الضمير المنصوب في رأته، وجر على أنها جاره أو عطف على

(١) نسخة البخاري (١٢٢).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الكسوف (١٢٢).

(٣) صحيح ابن خزيمة (١٢٢) ج (٢٤٧).

المجردور، وهو شيء. ومنه الإغراء أنه لم يرهه قبل مع أنه وأما ليلة المعراج، وهو قبل الكسوف بزمان، أحيب. بأن لم يرهه في الأرض سليل قوله: في مقامه، أو باختلاف الرؤية، ذلك إرفاعي^(١).

قلنا: ربما ورد في جملة ما رأى النبي ﷺ في صلاته الجنة والنار، وأنهم يعانون في قلوبهم ويسألون كما تقدم في الحديث السابق. ورأى في الجنة عتوداً لم أن يأخذه. ورأى في النار أكثر أهلها نساء، ورأى فيها امرأة خدشها هرة رمطتها حتى ماتت جوعاً وعطشاً، ورأى عمرو بن مالك يحرق أمه في النار، وكان أول من غير دين إبراهيم عليه السلام، كد في الهدى^(٢).

وراد الزيلعي^(٣). رأى جهنم يحطم بعضها بعضاً، ورأى فيها عمرو بن لحي، وهو أول من شب السوء، ورأى فيها طارق الحاج بمحجته، وإن قُبِلَ له قال: إني تعلق بمحجتي. وإد غفل عنه دمه، وأنه لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذابون آخرهم الأعور المجنون، وأنه مني يخرج سوف يزعم أنه الله، فمن آمن به وحده واتبعه لم يذقه عذاب من عمل سلف، ومن كفر به وكذب به يعاقب بشيء من عمله، وأنه سوف يظلم على الأرض كلها إلا الحرم وبيت المقدس، ورأى العمورية السوداء صاحبة الهرة، فقتل ورأى صاحب السُّبُطَيْيْنِ^(٤) أبا بني المددع يدفع بعضاً ذات شعبتين في النار.

(١) إخراج الإرفاعي (١/٣٨٦)

(٢) إعراب السبب الرؤية (١/٢٣٧)

(٣) قال السي: (صاحب السُّبُطَيْيْنِ) هكذا في نسخة السني وفي كتب الغرب ما عدا ناستش، في النهاية: ساجنان بدلتا أعزاهما لني يجر إلى البيت فأخذهما وعلق من السُّبُطَيْيْنِ معببهما وبسببهما سببتين لأن سببهما في تعالي. أحادية كسني (١/٢٣٩، ٢)

وَبَشِّرِ الصَّالِحِينَ الَّذِينَ إِذَا أُتُوا بِأَخْبَارٍ مِنْكَ لَازِعُوا بِهَا لَسَعًا فَرَحًا وَيَرْحَلُونَ مِنْ جِهَتِكَ كَسَالًا فَرَحًا

برائی میں اس کی طرف سے ہرگز کوئی ایسا عمل نہیں ہوتا جس سے

وقد أوحى إني (البحري) لحلي أو الحلي (أنكم تفتنون) أي تحسبون،
تقول البحري: الفتنة لا تمنح والاختيار لا يقر. فثبت الدخول. إذا دخلته
الفتنة. أي لم يقر. قال القاضي: "يقال: إنه لا أعلم بذلك في ذلك الوقت،
فإنه ربما الاختلاف في الخبر سنة التكلف والعبادة. وإسما معه إظهار
العمل والاختلاف بالمعنى والصفة فاعذر الحاسب. لأن العمل والتخلف قد يقضم
بالعبادة وتخصيص الخبر المعتادة أو كل مرموع فيه منزه كمثل السبع فهو حرم،
قال البيهقي: وفي رواية أخرى: إن معزومين يفسد سعادته والصالحين أربعين
صالحين.

أقبلت ملائكتهم (أو قوماً) الثنويين، قال العربي: وروى عنهم ميمما
ومغير ثوبين ميمما، مع كل واحد إعراب، قال: ثم قال: ^{١٧٩} المشهور الأول:
بوجهه مثل فمه الثوبال، فحدث المعاصرون فيه وركب الإضاف لمدلالة ما بعده
على ذلك من فمه المدحجاء الكذاب، قال الكرماني: وجه الله بين المختصين
بشبهه والنهول

ورثي الباجي⁽¹⁴⁾ لس الاحمر - فمر محبي القايي وعتة لدخار سمعته
تتكلف والعداء لكمة شهبها بيا تشدنها وعقد السحنة بها ومله انتيات معها،
الدخال فغار من الذخيل - وهر الكند - والمويد، وخلف الحز بالبحر، وقيل
لنسيه نصرة من الاروس وقصعة أشهره احدها. ويقال: دجل الرحيل إذا فعل

(1) 2.8×10^4 个/厘米³ 的细胞悬液，加入 10% 的福尔马林，使细胞固定。

(1974, 1975) = 1974-1975

١٧٧١

CPUSA 443, 2, 11, 15, 16, 17

فقال: "أنا، عطفان بهذا الإعراب؟"

وأدبهما قتل حينئذى الجفر، وأصواتهما مثل فارعة، وأدبها المراف
يحترقان بأبوابهما ويطلق في أمتارهما، وقيل: إن أحدهما يدان المنسي
والآخر الكافرين.

قال القاني^(١) فيه نظر لأنه مخالفة لطواهر الأحاديث، انتهى وذكر
عضد الغففة، أن ذلك اسم المذنب بـألف المذنب، وسم الذين بـألف المذنب
وسم وشير، وفي التلمعات عن السيد السمعوني: "لم أفت عن
الأصول"^(٢) لما قاله، وهو الظاهر، انتهى.

فيقال له: أي المصور، فإن قيل: كيف يكتسب الجميع في وقت واحد،
يقال: يمكن أن يكون بهذا إعراباً أو يكتسب بهذا جميع الأحرار كملت
سميت، قاله القاني. (ما علمت) متداً وحسب، وعمل من خطاب الجمع في
قول: نقتلون في صورة تم إتي خطاب المصور، لأن السؤال يكون لكل واحد
بأخراجه بهذا الإعراب أي محمد بهجة، ولم يقل: لأنه حكى عن قول
العلامة، ولا بـألف المصور لأن بـألف المصور لا يصير نعتاً، قاله هيدري: يحتمل أنه
قال: "أنا" في قوله، والأظهر أنه سمي به، انتهى^(٣).

وفي التلمعات من حديث أس، "أنا كنت يقول هي هذا الرجل،
محمد" حديث، هذا الظاهر ونسب التلمعات: "اللام المعبد الذهني، وفي
(إشارة إيماء إلى ترتيب الحاضر المعنوي منزلة الضوري صالحة، وفيه
لمحمد في بيان من المرافق بـألف، وقال السيد جمال الدين: الأولى أن يقال
لمحمد من كلام الرسول بهجة، والتعبير بمحمد دون النبي أو الرسول، وأنه
ملك، انتهى.

(١) انظر مرآة المتبحرين (١/١٩٩).

(٢) ذلك في الأصول والظاهر أصوله كـ في التلمعات (١/١٩٩).

(٣) انظر شرح القاني (١/١٣٣).

وأما الضامّي أو الضمّنات (لا أقوي أنهما قالت أسماء) فيقولن لا أقوي. سمعت الناس يقولون شيئاً ففعلته.

أخرجه البخاري في ١ - كتاب الوصو، ٢٧ - باب من لم يتروصاً إلا من العني المتعل.

ومسلم في ١٠ - كتاب صلاة الكسوف، ٢ - باب ما روى عن النبي ﷺ من صلاة الكسوف من أمر الحجة والنار، حديث (١).

يقال له: «م بياض مودة العروس» الذي لا يوقظه إلا آحت أهله إليه حتى يبعثه الله من مصجعه ذلك.

وفي «الصحاحين» من حديث أنس يقال: «انظر إلى مفعلك من الخير» ذلك الله به دعاءاً من الحجة إبراهيم جميعاً، ولابن حبان وابن ماجه من حديث أبي هريرة وأحمد من حديث عائشة: «يقال له: على اليقين تمت» وعنه مت، رغبه نعت إلى شاء الله.

وفي «الصحاحين» عن قتادة: ذكر لنا أنه يفسح له في قرية سبعين ذراعاً، ويملاً خصرأ إلى يوم يبعثون، وفي الترمذي وابن حبان من حديث أبي هريرة: «يفسح له في قرية سبعين ذراعاً في سبعين ذراعاً، ويورثه ثمانين ليلة البدر» وفي «المشكاة» من أبي داود وغيره من حديث البراء: «فينادي مناد من السماء: أله صدق عهدي، فمرشوه من الحجة وأقبوه من الجنة، وانفتحوا له أبواباً إلى الجنة قال: فخشي من زوجته وطليها وفسح له مد عمره».

(وأما المتألق) أي غير المصدق بقله، وهو في مقابلة المزمع (أو المتراب، أي التناؤ، وهو في مقابلة الموت، ولحظ المتراب شترك فيه الفاعل والمفعول، وانفرد بالثبوت. راحله مرتب يفتح الباب في المعمول وكسرهما في الفاعل من التريب وهو التناؤ (لا أقوي) مقولة طاعمة (أنهما قالت أسماء فيقولن) أي جواهما. (لا أقوي) أي هو سمعت الناس يقولون) أي شيئاً ففعلته) يعني قلت ما كثر الناس يقولونه.

قال القاري^(١): السواد بالناس المزمعون، وهذا قول المتقدمين، لأنه كان يقول في الدنيا: لا إله إلا الله محمد رسول الله نعمة لا اعتقاداً، وأما الكافر فلا يقول في التغير شيئاً، أو يقول: لا أدري فقط، ويحتمل أن يقول الكافر أيضاً دفعاً لعذاب عقر عن نفسه، وقال ابن حجر: إن أراد بالناس المسلمين، فهو كذب منه حتى في المصنفين؛ لأنه ليس المقصود مجرد قول المسلمين، بل اعتقاد القلب، وإن أراد به من عر بصفته فهو جواب غير نافع له. انتهى.

قال القاري: الأظهر الثاني. أي الحرمان بالناس: التكفل، ومراعاة بيان الواقع لا الجواب النافع، وعلى تقدير أن يراد بالناس: المسلمون لا محذور أصلاً في كذبهم، إذ هو دأبهم، قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَمْ يَكُنْ بِمُطَهَّرَةٍ تَأْتِي﴾ الآية، وقال تعالى حكاية عن قوتهم: ﴿وَأَنذَرْتَهُمْ أَفْوَاجًا﴾ انتهى. زاد الشبخان من حديث أسد: ﴿يُقُولَانِ لَا عَزِيزٌ وَلَا ثَلِثٌ﴾، ولعل الترذاق: لا درست ولا أفلحت، ويضربانه بمطرقة من حديد صلبة، وفي حديث أسد: ﴿لَوْ ضَرَبَ بِهَا حَسَنٌ لُحَارَ تَوَامِدٍ﴾.

قال النووي^(٢): يذهب أهل السنة إلى أن عذاب القبر - وقد تظاهرت عليه الدلالة من الكتاب والسنة - قال عن اسمه: ﴿أَكْلُ النَّارِ بِمَرْحُومٍ عَلَيْهَا عَذَابٌ وَعَذَابٌ﴾^(٣). وأما الأحاديث فلا نحصى كثرة، ولا مانع في العقل من أن يعبد الله الحية في حرم من الجسد، أو في الجميع على خلاف بين الأصحاب، فينبه وبعبه، ولا يسمع من ذلك كون انعيم قد تفرقت أجزاءه كما يشاهد في العادة، أو أكله السباع والطيور وحيثان البحر، ليعمل عليه الله تعالى ويغذيه.

(١) انظر: إمرقاء المعانيخ (١٩٩/١)

(٢) انظر: إمرقاء المعانيخ (١٩٧/١)

(٣) مبدوء غافر لاية ١٦.

فإن قيل: نحن نشاهد البعث على حاله، فكيف يأتى ويقعد ويضرب ولا يظهر أثره؟ فالجواب: أنه ممكن وله نظم في الشاهد، وهو الشاهد فإنه بعدئذى ولما يسمعه ويتفكر فيه ولا يشاهد ذلك جليسه، وكذلك جبريل عليه السلام يأتي النبي ﷺ ويرجي بالقرآن المصحف ولا يراه أصحابه، قاله الفاري. قلت: وتقدم قريب من هذا إن قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكُمْ مَعِيشَةً مَّنَكًا﴾ و﴿الْهَيْكَلُ الْكَاذِبُ﴾ و﴿سَخَّوْنُهُمْ مُّزْنٌ﴾ كلها في عذاب النمر.

وفي «كتاب الزهدة» لأبي ماجه عن ابن عمر في حديث طويل: أن النبي ﷺ قال: «لم ينقص قوم المكيال والسيقان إلا أخذوا بالنسقين ولشدّة المؤنة وجور السلطان عليهم، ولم يمنموا زكاة أموالهم إلا فُتِعروا القطر من السماء، ولولا البهائم لم يُتَطَرُوا»^(١).

وعن بريدة عند الحاشم^(٢): «ما ينقص قوم العهد إلا كان فيهم القتل، ولا منع قوم الزكاة إلا حبس الله عنهم القطر».

وأخرج البيهقي^(٣) عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً: «ما ينقص قوم العهد قط إلا كان القتل بينهم، وما ظهرت قاحنة في قوم قط إلا سقط الله عز وجل عليهم السموت، ولا منع قوم الزكاة إلا حبس الله عنهم القطر» وأخرج أيضاً عن ابن عباس مرفوعاً: «ما ينقص قوم العهد إلا سلط الله عليهم عدوهم، ولا عشت نفاحة في قوم إلا أخذهم الله بالسموت، وما طفق قوم الميزان إلا أخذهم الله بالنسقين، وما منع قوم الزكاة إلا منعهم الله القطر من السماء، وما جان قوم في حكم إلا كان الألباس بينهم» أظنه قال: «والقتل» انتهى.

وفي العيني^(٤): لما استشفع عمر - رضي الله عنه - بالنجاس فقال العباس: «اللهم لم يزل بلاء إلا ينقب، ولم يكشف إلا بشوة. وقد توجه بي الموم إليك لسكان من نبيك، وهذه أهدنا إليك بالذنوب، ونواصيتنا بالتوبة» فاستفنا الغيث الحديث.

الثالث: في ربه شرعية صلاة الاستسقاء المعروفة، ذكر في «الأبواب

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب الفتن في باب المقدمات (١/٢٢٢) وفي الحديث (٤/١٩).

(٢) «المستدرك» (٢/١٢٦).

(٣) «السنن الكبرى» (٣/٣٤٦).

(٤) «عدة القاري» (٥/٣٥١).

الساطعة عن «عاشية البحيرة»^(١٢) شرعت في بعض من سب من الهجيرة ويظهر أنها من حصان هذه الأمانة الشهيرة وفي هذه الأمانة من «المجرب» وفيها «صلى صلاة الأسبقاء فمطروا سعة أيام حتى قال حرايتا ولا غشيتا» انتهى.

وفي هذه الأمانة من «الفتح» وفيها «حين رعد الله بقلوب يستسفي في بعض» وفيها «مطر الناس»^(١٣) فقال يثقل: «أصبح الناس بين مؤمن بالله كافر بالكفر» ومن ذلك «الكواكب» كافر بالله انتهى.

وفي الدوم من «السوق» من «البحيرة» وفي بعض هذه الأمانة من رسول الله ﷺ لما أجبت الناس فمطروا: «فبدأ يثقل» «أصبح الناس مؤمنا بأنه وكافرا بالكواكب» قال معطاتي: «رسول في موضع المصلي» وصلى صلاة الأسبقاء.

روى أنه فوجئ الناس على «هم» رسول الله ﷺ ذلك المسلمون، قالوا: يا رسول الله فخط الممر ومن الشجر، وهاكك النواصي، فخرج رسول الله ﷺ ولما معه بعضون بالسكية برك فار، حتى أتوا المصلي، ففتنه «جلى» ما رجا حتى ألقى قراح من السحب، ثم انطرت سعة أيام، لا تغلق غور القعدة، قاله المسلمون، وقالوا: يا رسول الله قد عرفت الأرض، ونهضت القيوم، وانقضت السنين، مضحك رسول الله ﷺ وهو على الدبر، ثم قرأ حرايتا ولا غشيتا، فتباعدت عن العبدية، انتهى.

أما ذكر الظاهر من روايات الحديث أن القصة وقعت في الجمعة من السنة الأخيرة غير سنة الحديبية وهي الخامسة، كد قصته في هامش

(١٢) (١٣) (١٤)

(١٥) كما في السيرة الحديبية، السيرة الحديبية

«السلام» فالأوجه عندني في هذه شريعتنا، كان في السنة السادسة في المدينة المنورة، وقعة الحشمية كنت بعد ذلك في هذه السنة، ولما قعة الحشميين ذكرت في السنة التاسعة في مرجعه عن موثقه، كما حفظ في هامش «السلام»^(١)

الرابع: في حكمها، هي جائزة عند الإمام أبي حنيفة وسنة عند صاحبيه، وسنة موثقة ولو بسند في عهد الإمام الشافعي، كما في شرح الإقناع، وسنة موثقة غيبة في حق الحل الباع ولو عبدا، وسند في حق تصبي النعام بغير إبلاء، والسرقة المتجاةة، وهي المسئلة عند المالكيين، كما في «أثر رافعة» وسنة موثقة حتى سقيا عند البخاري، كما في «مبل الضارب».

قال أبو حنيفة: اجمع العلماء على أن الاستفتاء سنة، واختلوا هل من له صلاة أم لا؟ قال أبو حنيفة: لا ننس له القضاء، وقال سائر العلماء: ننس الصلاة.

الخامس: في وقتها، يحرر من ارتجاع المفسر إلى الروايات عند الملكية والمطالبة كما هي أممهم، ويحور فعليا متى شاء ولو في وقت الكراهة على الأصح عند الشافعية، لأنها ذات سبب وهو الحاجة، كما في «حاشية شرح الإقناع» وقار: حكى ابن المنذر الخلاف في وقتها، والمراجع أنه لا وقت فيها، رجل يصرح بالخيار؟ استنط بعضهم من فيه ^{بأن} أنها نهاري كالعبء، وبطلان فدامه (جواب على أنها لا تصلح في وقت الكراهة، انتهى).

وأنشأ على المدعي قائلا بأن وقتها كالعبء استفتاه عليه السلام في حفظ الجميع، وهي بعد الروايات، وأجاب عنه الشافعي^(٢) بأن المراد الاستفتاء الذي

(١) الإقناع ص ١٤١ (١٩٠/٤١)

(٢) (ص ١٩٠)

(٣) المطر: ١٦٦ (٢٣٣/١٦)

يكون معهوداً بالصلة، وأما بمجرد الدعاء فلا وقت له، وفي شرح الإحياء: قال في «الروضة»: قطع الشيخ أبو علي وصاحب «المهذب»^(١) بأن وقتها وقت صلاة العبد.

واستغرب إمام الحرمين هذا، وذكر الروياني وأخرون: أن وقتها يبقى بعد الزوال ما لم تصل العصر، وصرح صاحب «تنقيح» بأنها لا تختص بوقت، قال «تنزيح الإحياء»: وبما قطع الشيخ أبو علي وصاحب «المهذب» هو مذهب الحنفية والمالكية والحنابلة، فقالوا: إن وقت صلاتها وقت العبد، والذي صرح به ابن الصلاح والداوردي أن وقتها المختار عند الشافعي وقت صلاة العبد، انتهى.

وقال ابن رشد في «البداية»^(٢): جماعات العلماء على أن الخروج لها وقت الخروج إلى صلاة العبد، إلا أنها يكره من محمد بن حرم فإنه قال: الخروج إليها عند الزوال، وروى أبو داود عن عائشة: أن رسول الله ﷺ خرج إلى الاستسقاء حين بدا حاجب الشمس، انتهى.

قلت: والواصل: أن أصحاب الإمام الشافعي - رضي الله عنه - اختلفوا في ذلك جداً كما بسطها أهل الفروع والأشروح، ولا خلاف عند المالكية والحنابلة في أن وقتها كوقت العبد ولم أر التصريح بذلك في فروع الحنفية بعد، وتقدم عن «تنزيح الإحياء»: أن مذهب الحنفية مثل المالكية والحنابلة، وهكذا يظهر من كلام العيني في «شرح البخاري» إذ ذكر خلاف الشافعية فقط، ولم يذكر خلاف الحنفية.

وقد القسطلاني في «شرح البخاري»^(٣) بعد ذكر حديث أبي داود عن

(١) «المهذب» (١/١٣٣).

(٢) «إدباية المجتهد» (١/١١٤).

(٣) (٢٩/٣).

عائشة: «فخرج حين بدأ حجاب الشمس»^(١) بهذا أخذ الحنفية والمالكية والحنابلة فقالوا: إن وقت صلاتها وقت العبد، والراجح عند الشافعية أنه لا وقت لها.

وقال العمري في الشرح الهداية: «ثم لا يستسقاء لا يختص بوقت صلاة العبد ولا بغيره ولا بيوم، وفي الزوائد الروضة: «فيل» يختص بوقت صلاة العبد، والصحيح أنه لا يستسقاء في المدونة» يصلي ركعتين صحوة فقط، انتهى. وظاهر كلامه أن مذهب الحنفية التعميم.

السادس: في مختار الأئمة في كبرياء، وفتح في أن أجمل أولاً مسائل الأئمة في ذلك عن ترويعهم قضيتنا في حقوق القهر تسهلاً لمناظرين.

أما عند الحنفية - فقال الإمام أبو حنيفة^(٢) «في دعاء واستغفار نقولاه تعالى: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ﴾ الآية، فيدعو الإمام نائباً يستغل الغلة رابعاً بدينه وأبى تعود مستقبله، يؤمنون على دينه، والفصل مع الجماعة جائرة ليست بمسبوبة، وقال محمد بن أبي الأعم وكعتين وهما سنة، والأصح أن أبي يوسف معه، فصلي ركعتين يحترق فيهما بالقراءة على أشهر، وفي رواية لمحمد بن بكر للزوائد قال عبد، وأشهر عنه خلافة.

ثم حطت بعد ذلك عندهم كساً على الأرض لا الحبر، ولا خطبة عند الإمام، بل يصلي هدمو، والخطبة عند أبي يوسف واحد، وعد محمد ثلثان، يبدأ بعد الخطبة بالتحديد، وبعد الخطبة يتوجه إلى القبلة ويشتم، والبراء رافعاً يديه، ويقاب الرداء عند محمد لا عند الإمام، واحتلفت الرواية عن أبي يوسف.

واختلفوا في وقت التحويل فقيل: إذا مضى صدر من عطية، وقيل: في

(١) انظر: «مفتاح المصالح» (١/٦٢١)، وشرح معاني الآثار (١١/٤٣٦٢)، وفتح المغيث (٥٧/٩).

وعن الحسن الحطائي عن الشافعي أن يجمع أهل البيت، ويتوحن أن يجعل
 من على سنة الأيمن على الشمال وانعكس، قاله النعماني^(١). قلت: وهذا ما رواه
 الحافظ كما تقدم.

أما عند المالكية فيصلي الإمام ركعتين جهراً بالعراة بلا تكبير، ويحطب
 بعدها علم الأرض لا العنبر حصتين: يمتحنهم بالاستسقاء بدل التكبير،
 ويستعمل القبلة بعدهما، ويبلغ في الدعاء مستقلاً الخيرة.

قال النجاشي^(٢): اختلف قول مالك في استعمال القبلة متى يكون، فروى
 عنه ابن القاسم أنه يجعل ذلك إذا فرغ من الخطبة، وقال عنه علي بن زياد
 يجعل ذلك في أثناء خطبته، يستعمل القبلة ويدعو ما شاء ثم ينصرف فيستقل
 اليس، وبم خطبته، وجه الأول أنه خطبة مشروعة، فلا يسقط قطعها بذكر
 كخطبتي الأولى. وجه الثاني أن السنة فيها خطبتان لا زيادة عنيهما، فإذا أتى
 بالدعاء بعد ذلك كالحطبة الثالثة انتهى.

ويحول رداؤه، قال الأسي^(٣): اختلف في محله، فهو «المذوبة»: إذا فرغ
 الإمام من خطبته، وأراد أن يدعو استعمل القبلة وحول رداؤه ودعا، ومن مالئ
 أيضاً تحول إذا أشرف على الفراغ، وعنه من الحطيين، فالتحول على الأول
 بعد الاستقبال، وعلى الثاني والثالث كله. وفي الشرح الكبير: انهذه أنه
 قبل الدعاء وبعد الاستقبال، فيعد فرائده من الخطبة يستعمل فيحول ويدعو،
 ويحول، كذا كور أوردتهم دون الاستسقاء.

وكيفية التحويل. أن يمد ياليمين فيأخذ ما على عنقه الأيسر من خلفه

(١) - عند البخاري (٤١/٧/١)

(٢) - المنعم (٣٣٢/١٠)

(٣) - إكمال إكمال المعلم (١٣/٣)

بجعله على صفته الأيمن، وتأخذ يسراه ما على عاتقه الأيسر يجعله على الأيسر ولا يتكبه، مأخوذ من «الأنوار» و«تشرح الكبير» و«المبدوءة».

وحكى الحافظ في «الفتح» عن «مهر المالكية» أنه لا يستحب شيء من ذلك، أي التحويل والتكبير، قال الررقاني: وكان الإمام مالك يقول أولاً بتقديم الخطبة على الصلاة، ثم رجع عنه إلى ما في «الموطأ» انتهى.

وقال الباجي: الاستسقاء على صريين، يبرز له ويجمع بيده، وهو الذي سنت فيه الصلاة والخضعة، وقد تقدم ذكره، وخبر لا يبرز ولا يجمع بسببه، وإنما يكون الاجتماع كما فعل النبي ﷺ، لمجيء الترحيل في حديث أسى يوم الجمعة، انتهى.

أما عند الحنابلة^(١)، فهي كالعبد وثناً وصفة، فيصلي بهم ركعتين جهراً مع تكبير الزوائد، ويخطب بعدها خطبة واحدة على الأيمن على المنبر بفتحها بالتكبير سبع مرات، ويكثر فيها الاستغفار وقراءة آيات فيها الأمر بالاستغفار، ويدعو رافعاً يديه ظهورهما إلى السماء يدعوانه **يُخَلِّدْ**، ويؤم القوم، ثم يستقبل القبلة في أثناء الخطبة فيدعو سرّاً، ثم يحول رداءه، فيجعل الأيمن على الأيسر، ويحول الناس أروبتهم، كذا في «الأنوار» و«نيل المأرب».

وحكى العيني عن الخطابي أن القوم بتكبير الزوائد رواية لأحمد، والمعشهور عنه أنه يكبر فيها واحدة تكبير الافراح: وهو قول مالك والثوري والأوزاعي وإسحاق وأبي ثور وأبي يوسف ومحمد، وقال غيره: إن شاء كبر كما يكبر في العيد، وإن شاء كبر للاستسقاء فقط، انتهى. وفي «شرح الإسماعيل» عن الإمام أحمد: أنه لا خطبة، وإنما يدعو ويكثر الاستغفار.

السابع: إذا لم يضرطوا بعد الصلاة، أيهما، فهل تكرر الصلاة؟ أو أعطروا

.....

(١) «الاستغفار» (١٣٦/٧).

فإن الصلاة فهل يبيعهم لهم الصلاة؟ أما عند الحنفية ففي الطحاوي على الشرع وغيره. ويستحب الخروج للاستسقاء ثلاثة أيام ثلاثاً، ولأنه أقرب إلى التواضع وأوسع للجمع، وثالثها قبل الخروج، وقد كانوا يهتفون له بذلك أن يخرجوا شكراً لله تعالى، يستزيدون من نصرة ورحمته، ولما يخرجون أكثر من ثلاث لأنه لم يبق، انتهى.

وأما عند المالكية، ففي المخرج الكبير: كبر الاستسقاء استسقاء في أيام لا في يوم إن تأخر المعلقين به يحدله، أو حصل يوم الكعدة، انتهى.

وقال الأبي في شرح مسنده: ^(١) قال الأصم: استسقى نبي مضر معسة وسدس بن نوناً وتوابنة وحفيرة، ثم انقسموا بين وهب ورحيل صالحون، وحلائب عند الحطاة إنما هو ما لم يرد إلى أمر أشد، فإنه احتيج إلى الاستسقاء، منس مراد، وإمام جازمها في شرح، وأما بعد هذا فلا، وقال: حلفت إن صلتها أن خذت أمر الطعام، ويشوي التبرج والغلاء، انتهى.

ولم أر في فروعهم الخروج لو استسقوا قبل الصلاة، وأما عند الشافعية ففي شرح الإنصاف وإحاثيته: كبر الصلاة مع الحفطين حتى سقطوا، يعني ثباتاً وبثاً، وأكثر، فإنه الله تعالى يحب تطهير من الدعاء، والعربة الأولى أكثر في الاستسقاء، فإن سقطوا قبلها اجتمعوا السكر ودعاء، وسقطوا وحطبهم الإمام شكراً لله تعالى، طبعاً للمعصية، انتهى.

وأما عند الحنابلة، ففي نيل العذوب ^(٢) فإن سقر في أول مدة ذلك فصل من الله وبه، وإن لم يمسقوا أولاً غناه أنبياء غنائاً، وإن سقطوا فس الخروج، فإن تأخروا لخروج خرجوا وسبوا صلاة الاستسقاء شكراً لله، وإن

(١) (١٢٠١).

(٢) نيل العذوب (ص ١٩٠).

(٣٤/١) - حَدَّثَنِي حَكِي بْنُ سَلَمَةَ، سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي
يَكْرَمَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَدِّيَ بْنَ قَسْمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
.....
لَمْ يَكُوبُوا الْعُجْرَةَ الْخُرُوجِ لَمْ يَخْرُجُوا، وَشَكَرُوا اللَّهَ تَعَالَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ
فَضْلِهِ، أَنَّهُمْ.

(٣٤/١) - (عَلَّامٌ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ (بِزْنِ أَبِي يَكْرَمَ) سَمِعَ وَبَشَعَ
الْحَبِيبَ (ابْنَ حَرْمٍ) السَّمْعِيَّ أَنَّهُ سَمِعَ عِدَّةً خَرَجَ الْعَهْلَةَ وَشَدَّ الْوَحْدَةَ (الْبَنِيَّ نَعِيمَ)
الْعَبَّاسِيَّ الْبَحَارِيَّ السَّمْعِيَّ (يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ (عَدْلَهُ) بْنَ زَيْدٍ) بْنَ عَمَّامٍ
السَّمْعِيَّ الْبَحَارِيَّ لَا هَذَا اللَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ عَبْدِ رَبِّهِ صَاحِبَ الْأَقْدَامِ كَمَا زَعَمَ
أَبْنُ عِيْنَةَ. وَهَذَا الْبَحَارِيَّ فِي "مُسْتَحَبَّاتِهِ" يَقُولُ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي
شَهْرِ رَجَبِ سَنَةِ سِتٍّ مِنَ الْهَجْرَةِ قَامَ أَهْلُهُ بَيْنَ حَائِلٍ خَالَفَهُ أَنْحَافُ فِي (الْفَتْحِ)
إِلَى الْمَصْلِيِّ.

قَالَ الْمُحَافِظُ^(١) وَحَكَى ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصْبَحِيُّ عَلَى اسْتِجَابَةِ الْخُرُوجِ
إِلَى الْأَسْبَدِ وَالْيُرُودِ إِلَى ظَاهِرِ الْمَصْرِ ذَكَرَ حَكِي بْنُ سَلَمَةَ عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ
أَيْضًا أَنَّهُ لَا سَبْحَ الْخُرُوجِ، وَكَانَ لَيْسَ عَلَيْهِ يَقُولُ فِي الصَّلَاةِ
أَنْهَى

فَاتٍ. وَهُوَ كَذَلِكَ: فَإِنَّ فَرَادِيَ الْعَهْلَةِ مَعْرِفَةُ الْمَسَاجِدِ وَالْخُرُوجِ إِلَى
الصَّحَرَاءِ عَلَى أَسْطَلِهِمْ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَسْتَقْبَلُوهُ مِنْهُ مَسْجِدُ مَكَّةَ وَبَيْتُ
الْمَقْدِسِ، كَمَا فِي "الْمَسَامِيرِ" وَفِي "مَنْشُورِ الْأَقْدَامِ" يَخْرُجُ بِهِمْ الْإِمَامُ وَتَلَانِيهِ
إِلَى الصَّحَرَاءِ تَأْسِيًا بِهِ ^{٥٧}، وَظَاهِرُ تَلَامِيهِمْ لَا تُخْرِقُ بَيْنَ مَكَّةَ وَغَيْرِهَا، وَإِنْ
أَسْتَقْبَلُوا بِغَيْرِهَا وَبَيْتَ الْمَقْدِسِ، أَنَّهُمْ.

وَمِنْ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ "فَمَا ذَكَرْنَا حَرَجُوا بَدَأُوا" الْغَيْثِيُّ، وَاسْتَنْتَى فَرِي

(١) (مَوْجِدُ السَّرِيَّةِ ١٩٢/٢١)

فَأَسْتَسْقَى .

«الأنوار» من مكة، وكذا بسحب الخروج عند احتياطة كما هو ظاهر سياق فروعه، ولم أر نخصيص مكة وغيرها . (فاستسقى) زاد في رواية تليخاري: «فصلى ركعتين» وتقدم مسائل الأئمة في ذلك

قال العميني^(١) : احتج به أبو حنيفة عسى أن الاستسقاء دعاء وليس فيه صلاة مسنونة . فإن الحديث لم يذكر فيه الصلاة . وقال النووي : لم يقل به غير أبي حنيفة . وهذا ليس بصحيح ، فإن ابن أبي شيبة ، وروى عنه عن إبراهيم التيمي أنه خرج مع الصغيرة بن عبد الله التيمي يستسقي ، قال : فصلى الصغيرة ، فرجع إبراهيم حيث رآه يصلي . وروى أيضا عن عمر بن الخطاب أنه استسقى ، مما زاد على الاستسقاء ، انتهى .

قلت : العجب من النووي يقول مع أنه أحد المجرى الثلاثة عن الشافعية كما تقدم في المسائل ، ثم ما استدل به العلامة العميني لقول الإمام مشكل لما قد ورد في بعض طرق حديث الباب ذكر الصلاة ، نعم يصح الاستدلال له بما قاله الميرخسي في «مرآته» .

ولا يري حنيفة قوله تعالى : ﴿اسْتَسْقُوا مِنْكُمْ لَنْ كَانَ مِفْلاً﴾^(٢) الآية ، وإنما أمرنا بالاستسقاء في الاستسقاء ، بدليل قوله تعالى : ﴿يُرْسِلُ غَلْغَلًا مِنْكُمْ يَدْعُوا أَنْ يَكُونَ مِنْكُمْ مَوْجِدٌ يَنْزِلُ بِهِ الْمَاءُ﴾^(٣) . وفي حديث أنس - رضي الله عنه - أن الأنصار لما سأل رسول الله ﷺ أن يستسقي وهو على المنبر وضع يده يدهو مما ينزل على المنبر حتى شأت سحابة فمطرنا إلى الحبيطة القابلة ، الحديث ، وأن عمر خرج للاستسقاء فما زاد على الدعاء ، لما قبل له في ذلك؟ قال : لقد استسقيت لكم

(١) عمدة القاري (٢/٢٢٥) .

(٢) سورة نوح . الآية ١٠

(٣) سورة نوح . الآية ١١

حدثني^(١) السجدة الحديث، وزوي أنه خرج بالعباس، فأجلسه على السجدة،
وقد كتب عنه يدعو ويقول: اللهم انا متوكل عليك، دعا سيده، ودعا دعاءه، فجلس
فدنا، على السجدة حتى سمعوا، فقال: إن في الاستسقاء انقضاء، انقضى.

قال المصنف^(٢) حاشي في الأثر، روى الحديث، الاستسقاء في الآية لا
بإسقاط، فذكر الأصل فيه الاستسقاء، وإن كان خروج دوز الهلاك، ويحتمل أن ذلك
حديث، وهذا حديث، قد روى عنه، قال المصنف، وهذا حديث، ليس عنه
بعض^(٣)، وإن روى عنه، دخل المصحف، خرج الحديث، وحدثني كتب من مرة عند
من ما فيه، قال: قد روى عن أبي السجدة، فقال: يا رسول الله استسقاء، فقال:
يرفع ويؤخر، ثم قال: فقال: استسقاء، فقال: الحديث.

قلت: أخرجه، فقال: كتب من مرة، أو مرة من كتب، وفقد
مخرج، من مخرج، وقد أخرجه عن شعبة، بإسناد، عن مرة، ولم يثبت فيه
وذكر من كتب، مخرج، مخرج، وحديث، عن أبي السجدة، قال: قال:
ليس، ثم قال: فقال: اللهم استسقاء، الحديث.

قلت: أخرجه، فقال: كتب من مرة، وحديث، ليس عنه
عنه، المصنف، قال: قال: رسول الله ﷺ من المصحف، ذكر ثلاثاً، ثم
قال: اللهم استسقاء، فقال: الحديث، وحديث، عن أبي السجدة، قال: المصنف
ثم السجدة، قال: إذا استسقاء، قال: اللهم، الحديث، وحديث، عن أبي السجدة
عن أبي السجدة، قال: قال: رسول الله ﷺ، قال: استسقاء، قال: اللهم، ليس

(١) صحيح، نسخة، صحيح، واحد، صحيح، غير، نعم، من المصنف، كتب العرب، نعم
أنه ليس، كذا، في الأصل، ونحوه، من، جعل، استسقاء، نعم، الحديث
(٢) (٣٦٠/٢)

(٣) نظير، نسخة، (٣٦٠/٢)

(٤) نعم، الحديث، (٣٦٠/٢)

عبادة الحديث، وحديث حمير مولى أبي النخع عند أبي نازد والترمذي والنخعي، ومحمّد، أنّه رأى النبي ﷺ يستسقي عند أحجار الرينة، وحديث أبي البراء، عند الزبير والعمران قال: «نحفظ المطر عنى عهد رسول الله ﷺ فأتانا النبي ﷺ يستسقي لنا فاستسقى لنا»، الحديث.

وحديث أبي ليثة عند العكر بن في الصغبر قال: «استسقى رسول الله ﷺ، فقال أبو ثابة: إن التمس في الغراب يا رسول الله ﷺ، فقال: اللهم أسئلكم حتى يقوم أبو ثابة عرياناً، ويشتدّ منب عريانه يزاره، وقد نرى في السماء سحباً، فأمطرت، فاجتمعوا إلى أبي ثابة فقالوا: إنها لن تغلغ حتى تقوم عرياناً، ويشتدّ منب سرمدك يزارك، فغص فأصاحت».

وحديث ابن عباس عبد أبي عوف، قال: «جاء الغرمي إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ﷺ لقد جئتك من عند قوم قد شروا نبيك راح، ولا نحط بهم دحر، فصعد النسيب فحمد الله ثم قال: اللهم استسقا، ارحمت، قلت وأخرجه ابن ماجه، قال الشوكاني: رحاهه ثقات، وسألت عنه المحافظ في التلخيص».

وحديث سعد بن أبي وقاص عند أبي عوانة، قال رسول الله ﷺ: «مؤثراً لا مؤثراً فيه، وسفهوا المشركون إلى الماء، فقال بعض المنافقين: لم كان نبياً لا يستسقي لغومه، فذبح ذلك النبي ﷺ فيسط يديه، الحطبت، وماء بارد يديه حتى أظلمت أصحابه، الحديث عذر بن عذرة عن جده عند أبي عوانة أيضاً، أنّ يوماً شكاوا إلى النبي ﷺ قحط المطر، فقال: «احنوا على الركب، ثم قولوا: يا رب يا رب، قال: ففعلوا فسقوا حتى أحسوا أن يكتشف عنهم، وحديث الأشعث عند الترمذي في الكبير، أنّ النبي ﷺ استسقى يوم الجمعة

الخامس: أنه استسقى عند أحجار الرث. السادس: أنه استسقى في بعض غوراته ثم استسقى عند الصنوبر. إلى الغاء، وقال بعض النافذين: لم كان يا استسقى، فيطردعه ودعا، ثم رده حتى أظلمت السحاب وأغثت بخر في كل مرة استسقى فيها. واستسقى مرة فقام إليه أبو أمامة فقال: إن تسقى في أغرابك، الحديث، انتهى.

فعلم بذلك أنه يجزئ استسقى مرات كثيرة، ولم تغفل الصلاة فيها إلا مرة واحدة، وهذا هو المراد بقول صاحب «التهذيب»: ثم تغفل الصلاة أي في غابت أحبارك، فيما نقل من الصلاة مرة واحدة لا بد أن يحصل على بيان لحوار، وأما «لحاكم» عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خرج من الأنبياء يستسقى، فإذا هو سبعة رافعة بعض قوائمه إلى السماء، فقال: رجعوا فقد استجب لكم من أجل شأن الصلاة» وقال غيره صحيح الإسناد.

وأخبارنا عما ورد من الصلاة فيه، بما في «الفتح» عن «الكافي» الذي هو جمع كلام محمد: لا صلاة فيه، إلا قبل الدعاء، بلغنا عن النبي ﷺ أنه خرج ودعا، وبلغنا عن غيره - رضي الله عنه - أنه صعد المنبر، فدعا واستسقى، ولم يبلغنا عن النبي ﷺ في ذلك صلاة إلا حديث واحد شاذ لا يؤخذ به، انتهى.

وقال الألباني - رحمه الله - في «الإسناد الصحيح»: «والأثر الذي روي أنه يجزئ صلى شاء فيما نعم به المولى، وما يحتاج الحاضر والعام إلى معرفته لا يقبل فيه شك، وهذا مما نرى به سلوى في ديارهم، انتهى».

وقال العيني^(١) وأما عن الأحاديث التي فيها الصلاة، أنه يجزئ فعلها

وحوول رطلها
.....

مرو، ومرتجها أخرى، وإذا لا يدل سبي الشئبة، وإنما يدل على الحواز، انتهى
وعلى الصحيح المرفوع، روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهما الله -
أنهما قالوا: لم يلعنا في ذلك إلا حديث واحد شاء لا يوحد به، واحتلت
العدة والروافد، أنه بأي معنى شاذ، منهم من قال: إنما سبي نادراً لأن
غيره - رضي الله عنه - لم يصل في الاستسقاء، وعليه - رضي الله عنه - كذلك،
ولو كانت هذه سنة مشهورة، لما خيفت عليهما ولا حير في سنة خليفتي
عيسى - رضي الله عنه - وعليه - رضي الله عنه -

وعنه من قال: سبي شاذ، لأن ورد ويقل في سنة عامة، والواحد إذا
روى حديثاً من بليغة عامة فذلك شاذ، وبمسكو عنه، انتهى

وحكى القاضي^(١) عن ابن النعمان أنه اشذوذ أن دعاه **يُخَلِّ** أو كان نادياً
لا تشهر بقله انتهازاً واسماً، وفعله نحو حين استسقى. ولاذكروا عليه إذا لم
يفعل، لأنها كانت بحضور جميع المصحبة لموفر الكل في الخروج معه
عده الصلاة والسلام للاستسقاء، فلما لم يفعل ولم ينكروا ولم تشهر روايتها
في المصدر الأول، بل هو عن ابن عباس وعبد الله بن ريد على اضطراب في
كبريائها عن ابن عباس وأبي، كان ذلك شذوذاً فيما حضره الخاص والعامة
والنصير والكير. وعدم أن الشذوذ يراد باعتباره الطريق إليهم إذ لو تبعنا عن
المصحبة المذكورة من رفعه لم يزل إشكال

وحوول رطلها، وكان طوله من أربع في عرض ثلاثة، وطول إزاره **يُخَلِّ**
أربعة أذرع وشبرين في ذراعين وشبر، كان يلبسها في الجمعة والعيد، ذكره
الموافقي، والحديث حجة، لمن قال: يستحب الحويل، ويستخدم مسائل
الاشقة في ذلك مبسوطاً، ومن أنك شئبه، قال: إنما التحويل لم يكن من سنة
الصلاة، بل كان المتأول أو غيره.

(١) مرة في المطابع (٣/٣٢٢)

قال الحافظ^(١): واختلف في حكمه هذا التحويل، فيجزم السهل بأن
لنفاؤل بتحويل الحال عما عليه. وتحقق ابن العربي: بأن من شرط النفاؤل أن
لا ينصد إليه، قال: وبما التحويل أمانة بينه وبين ربه، قيل له: حول رداءك
ليحول جائت.

وتعقب: بأن الذي جزم به يحتاج إلى نقل، والذي رده ورد فيه حديث
رجاله ثقات. أخرجه الحاكم، والدارقطني عن جابر ورجع الدارقطني إرساله،
وعلى كل حال فهو أولى من القول بالظن.

وقال بعضهم: إنما حول ليكون أثبت على هافته عند رفع يديه في
الدعاء، فلا يكون منه في كل حال. وأجيب: بأن التحويل من جهة إلى جهة
لا يفتضي الثبوت على العائق، فالحاصل على المسمى الأول، فإن الإتيان
أولى من تركه لمجرد احتمال الاختصاص، انتهى.

وقال التعيني^(٢): أبو حنيفة - رضي الله عنه - لم ينكر التحويل أنورد في
الأحاديث، وإنما أنكر كونه من السنة، لأن تحويله ~~بجمله~~ كان تفاؤلاً، فلا يكون
سنة. قال صاحب الهداية: وما رواه كان تفاؤلاً، قال ابن الهيثم: اعتراف
بروانته، ومنع استنائه، لأنه فعل لأمر لا يرجع إلى معنى العبادة، وإن التحويل
كان تفاؤلاً جاء مصرحاً به في «المستدرک» من حديث حابر، وصححه قال:
حول رداءه ليتحول المخط. وفي «طوالات الطبراني» من حديث أسد: وقلب
رداءه لكي ينقلب المخط إلى الخصب. وفي «مسند إسحاق»: لتتحول السنة من
لجذب إلى الخصب، ذكره من قول وكيع، انتهى.

قال الحلبي: ليس في الحديث ما يدل على أنه سنة أو مندوب لكل إمام

(١) فتح الباري، (٢/٤٩٩).

(٢) معجم الفاري، (٢/٢٠٧).

عن استقبل القبة

أخرجه البخاري في ١٥ - كتاب الاستسقاء، ٩ - باب تحويل الرءاء في الاستسقاء

ومعناه في ٩ - كتاب صلاة الاستسقاء، حديث ١.

ويقال ماثلثة عن صلاة الاستسقاء ثم هي؟ فقالوا نعم

مع عدم فعله بخلافه في غيره من الأوقات كما في «تصحيحين» وغيرهما، ولذا عدم فعل الصحابة كعمير وسوءه فهو محمول منه بخلافه في تلك المرة على التقدير.

حين استقبل القبة: احتلت الروايات في وقت التحويل، وفقد حديث الترمذي: أن التحويل رفع حين استقبل القبلة، ومن حديث علي بن عبد الله بنده عن عبد الله بن زيد، عبد البخاري: «استقبل القبلة وحول رءاءه»، وفي حديث أم بسنة، عن عبد الله بن زيد، عبد البخاري أيضا قال: «ترأيت النبي ﷺ يوم خرج يستسقي، فعزّل إلى الناس ظهوره، واستقبل القبلة يدعو ثم حول رءاءه ثم صلى ركعتين»

وأخرج أبو داود عن عبد الله بن زيد أن يقول: «نما أراد أن يدعو استقبل القبلة ثم حول رءاءه» وأخرج أبو داود، من حديث عائشة قالت: «خرج رسول الله ﷺ حين بدا حاجب الشمس، فعد على الناس، فذكر وحده الله، وقالت بعد ذلك الخطبة: ثم حول إلى الناس ظهره، فقلب أو حول رءاءه، ثم أعمل على الناس، وقيل فصلى ركعتين»، الحديث. وأخرج البيهقي عن أبي هريرة قال: «خرج النبي ﷺ برءاً يستسقي، فصلى ركعتين، ثم خطباً فعد الله وحول وجهه ثم القبلة ثم حول رءاءه».

(قال يحيى) و (مثل أبناء المعجزون الإمام (مالك عن) عند (حذلق الاستسقاء: كم هي؟) وعن كفيفتها (أقال: ركعتان، وهي إجماع عند من قال

وَلَكِنْ يَبْدَأُ لِإِمَامٍ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ.....

الخطبة: ولكن يبدأ الإمام بالصلاة قبل الخطبة) وهم المرحوم عند من قال بالصلاة في الاستسقاء، وتقدم الخلاف في ذلك في مسائل الآتية، قال النبي: وبذلك أعلم أن الخطبة فيها ثل الصلاة عمر بن عبد العزيز، واليه من بعده وروى ذلك عن عمر وابن الزبير والبراء وزيد بن أوفى - رضي الله عنهم - وعلى ذلك، الشافعي، وأبو يوسف، ومحمد إن الصلاة قبل الخطبة، انتهى.

واختلفت فيها الروايات أيضاً. ونعت حديث عبد الله بن زيد، عند الشيخين كما حكاه الحافظ في - الملخص - وغيره. أن النبي ﷺ خرج إلى الاستسقاء فاستسقى، فاستسقى القبلة، وحول رداءه، ثم صلى ركعتين، قال الشيخان: رواه الثوري، ويزيد بن عارون، وعثمان بن عمرو نطائس، عن ابن أبي ذاب، بنون نطق. ثم وكذلك رواه سفيان عن الزهري بدين نطق. ثم ورواه معمر بن الزهري، فوصف الصلاة أولاً ثم وصف تحويل الرداء.

قال الحافظ في - التلخيص -^(١): استدلل به على أن الخطبة فيها قبل الصلاة. وهو مقتضى حديث عائشة عن أبي داود وابن حبان، قالت: شكنا الناس إلى رسول الله ﷺ فحط السفوف فأمرهم وضع له في المصلي، فخرج حير بدا حجب النساء، فقام على المنبر الحديث بطوله وفيه ذكر الدعاء، والخطبة. وفي آخيه. ثم أقبل على الناس، ونزل فصلى ركعتين. وفي حديث ابن عباس عن أحمد، وأصحاب - التلخيص - فخرج النبي ﷺ بدلاً من وضوء متضرعاً حتى أنه انحنى فرقى العبير، وفي حديث أنس عن الطبراني في - المعجم - أنه ﷺ استسقى، فخطب قبل الصلاة، واستقبل القبلة، وحول رداءه، ثم نزل فصلى ركعتين، فبدأ في نصب الراية^(٢).

(١) (٤٩٩/٢)

(٢) (٢٢١/٢)

ثم يخطب قائماً ويدعو ويقول ويستقبل القبلة. ويحول رداءه حين يستقبل القبلة. ويخبر في الركعتين بالقراءة، وإذا حول رداءه، جعل النبي على يديه على شدة. والذي على شدة على يديه.....

(ثم) بعدهما (يخطب) خطبتين عند من قال بهما، وخطة واحدة عند من قال بها. ومخار الإمام ثالث الأول (قائماً ويدعو قائماً) قال من يقال: حكمته كونه حال خشوع، وإبانة، فنامد القيام، وفان غيره: الضم لصدر الاعتد، والاعتدال، والدعاء أهم أصل الاستسقاء (ويستقبل القبلة)، وتقدم اختلاف الروايات والنسب في وقت الاستسقاء. وهذا كله في الصلاة المتعارفة. وأما من غيرها كالاستسقاء في الجمعة، فلا استقبال ولا تحويل، قال الكرماني على ما حكى عنه الثوري: عدم التحويل، والاستسقاء موقوف عسماً إذا كان الاستسقاء في غير "الصلاة"، وإنما الخلاف فيها، انتهى.

(ويحول رداءه حين يستقبل القبلة ويجهز في الركعتين بالقراءة) حكى من يقال الإجماع على التجهيز بالقراءة، يعني إجماع من قال بالصلاة. قال الثوري: لم يقع في شيء من طرق حديث عبد الله بن زيد صحة الصلاة أثناء القراءة، ولا ما يقرأ فيها، وللدارقطني عن ابن عباس أنه يكبر فيها سماً واحداً كالعبء، وأنه يقرأ عيماً - فَيُنْجِ - وَفَعَلَ فَنُتَقِ، وهي إسناده مقال، ذكره أحمد في "المسند"، يلقظ ثم صلى ركعتين، كما يصلي في العبد، فأخذ طاهره الشافعي فقال: كبر فيها، انتهى.

قال البرقي^(١): ولم يأخذ به مالك. لصعب الرواية المصرحة بالكبر، وإنما طرق الثانية من احتمال نفس التثنية. (وإذا حول) الإمام (رداءه) أي يريد التحويل (جعل الذي على يديه على شدة والذي على شدة على يديه) كما

(١) فتح الباري، (٢) (٥٠٠).

(٣) (٣٨٢/١).

ويستقبلون الغيث، وهم قعود

(٢) باب ما جاء في الاستسقاء

٢/١٣٥ - حدثني يحيى بن عمار، عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، أن رسول الله ﷺ
.....

وفي الحديث: ^(١) ما روي من الحديث شاف، على أنه بحتمل أنه يجوز عرف ذلك مع ينكر عليهم، لكون تقريره، ويعمل أنه لا عرف، لأنه مصل القيد مستنداً إليهم، ولا يكون حجة مع الاحتجاج، انتهى. (ويستقبلون) أي الناس (القبلة وهم قعود) وفي المأثور: ^(٢) الإجماع يدعو وهو قائم، والله يدعون وهم خدع.

(٢) ما جاء في الاستسقاء

في البرقاني: ^(٣) أي دعاء. فب: بي ما ورد في الاستسقاء من الروايات المتفرقة فهو بمنزلة جمع الاستسقاء وتوابعه.

٢/١٣٥ - (مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري، (عن عمرو) ينتج المعنى (أي شعيب) بن محمد بن محمد الله بن عمرو بن العاص، يحيى، وثقه جماعة من المحدّثين، واحتجوا في رواته عن أبيه، عن حقه، كما بسط في موضعه. من رواته أربعة مائة سنة ١١٨، يحيى. (أن رسول الله ﷺ) قال البرقاني: رواته مالك وجماعته عن يحيى بن عمرو مرسلاً، ورواه آخرون عن يحيى بن عمرو عن أبيه عن حقه مستنداً منهم الثوري عن أبي داود ^(٤)، انتهى.

(١) ١٣٥: ١١١

(٢) ١١٥٣: ١١١

(٣) ١٣٨٥: ١١١

(٤) أخرجه في رواته في كتابه حديث الاستسقاء (١١٧١)

إلى رسول الله في قتال يا رسول الله ذلك العباسي، ونقطعت
الأنف،
.....

وتسببوا من ذلك لئلا يمرض ما يمكن أن يمرض، وأنه خارجة عن حصص
الغنائم، وفي رواية إسحاق بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن النبي، ولا يعرف
ذلك قولاً ثبت عن أنس: «فما لم يأتني صاحبوا لا أخذوا منهم شيئاً بعد أن
سأل الرجل أو سبب إليهم لموقفه بوزن الباقى، ورغم بعضهم أنه لو سئل من
حرب، وهو وده، بل نعم، أنس قصة أخرى غير قصة كعب، سبب الحفظ في
الدين»، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم «الصحيحين» من طريق إسحاق بن
سريته أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة وهو قائم يحطط فاستفذه
ولاحد عن ثابت عن أنس، أو قال بعض أهل المسجد.

إفقال يا رسول الله! قل لحافظ: هذا ينبغي من منزلة المبهمة بأبي سعيد
فإنه حين سئل عن ذلك لم يسلمه كما في حديث ابن مسعود في البخاري
«تحدثت العباسي» لعدم وجود ما تعس به من الأقوال لحسن الخطر وفي
رواية الألبان، والمراد به عهد العباسي لا القصاص، وفي نقتل الكرام
بضم الكاف الخيل وغيرها (ونقطعت) بضم وشد الطاء (كل) بضم
سبيل أخرى، لأن الأصل ضممت لقمة القرب عن السفر أو لأنها لا تحد من
حرية، من الكلام ما يقيد أذهما، وقيل: المراد بعد ما عند الناس من الطعام
أو فته فلا يجمعون ما يجهلون به إلى الأوقات

قال لحافظ: وفي رواية قتادة عن أنس: «حط الخطر»، وفي رواية
ثابت: «وحمى الشعر» كتابة عن من ورثها لعدم سريته العام، ولأحمد في
رواه: «وأصلحت الأوصال» بعده الأنكشاف يحتمل أن الرجل قالها كلها،
وبعض: «بعض الرواة يروى فيها معاً فإنه ماله من، فإنه سفارية فلا يكون
خطأ كما قال صاحب المصاحف وغيره»

وقال يا رسول الله: جعلت الأنبياء، وإنه ضعت السبل، وهلكتم
المواشي، فقال رسول الله ﷺ: «الأنبياء طيور الجبال والأقلام».

ثم يحترم أصحابه، فخطاهم من المأخضة المذكورة مغبوبة على الغالب فأنزلهم
منها فكانت

وفي رواية إسحاق عن أبيه: «فقام ذلك الرجل أو غيره وهذا بنفسه أنه
مساك الله» وفي رواية يحيى بن سعيد عن أبيه: «فقام الرجل فقال
يا رسول الله: «وهو» لأبي عذابة يلقط» أما إنك سطر حتى جاء ذلك الرجل
الأعرابي في الجاهل الآخر» وجاء في مصنفه: «وهذا يقضي الجرم بأنه
واحد، بلعل أنما يردد مائة، وسجد أخرى باعتدال ما يعلل على طه» وفيه
الحيثي في الحديث: «رواية عند الترمذي قال: «الله فضل رسول الله ﷺ من
حرارة نبوك أنه قد بني فراخه، وفيه خارجه من أصل أخوه عنة، فدموا على
بل عفاقه، فقلوا يا رسول الله: «وهو» ما يرك أنه يعيش، فذكر أنحدث نحو
حديث أبيه: «وهو» قال الترمذي: «وهو» الذي سأل أن يستنشق لهم
والله الأهمر، الحديث: «فخطاهم من» ما قال هو حاجة التذكير لكونه كبير
الوجد، ولذلك سمي من يسهو، كما في القاموس^(١)»

أفقال يا رسول الله: «هذه من كثرة المعصية» (واتنظمت السبل)
سجد منون (المرقبي من كثرة ما جاء فيه حديث غير ذوال) (وهلك المواشي) من
خدم لسرع أو لعدم ما تكلف من شغل (فقال رسول الله ﷺ: «لهم أنزل
السطر» (أول هذه الكلمة هي السجدة) (فجاءت من السجدة الجديدة) (ظهور
الجبال) بالنصب أي على ظهور الجبال (والأقلام) كسر الميم: «وهو» (فخرج
جميع أمته) (فقال ابن الرمي: «هو» شراب السموم) (وفى الذي من
أكبر من الكثرة) (فقال الترمذي: «وهو» من سجد واحد) (وهو جود الجبال

أوردت الأئمة ومالك بن أنس في قوله: «فألقوا الحجارة على المدينة»
في باب الثوب.

أخرج البخاري في ١٥ - كتاب الاستسقاء، ٢ - باب الاستسقاء من
السعد العام.

ومسلم في ٩ - كتاب صلاة الاستسقاء، ٢ - باب الدعاء في الاستسقاء.

حديث ٨.

وقال الخطابي: هي القبة الصحية، وتل: الجبل الصغير، وقيل: ما ارتفع
من الأرض أو بطون الأودية، جميع وإن أي ما شئع فيه الماء، ويشع به.
أرمات الفجر: جمع ميت بكر لمودة.

(أقل) أي أس (فانجاست) حيم، وموحده عن المدينة للحجاب الواسع أي
خرجت عنها كلها بحرج الثوب عن لاسه، قال الناحي^(١) عن ابن نعيم.
قال ماتت. معناه: تدويرت عن المدينة كما يدور حبيب القيصي. وقال
ابن وهب: يعني تقطعت عن أمهاته كقطع الثوب الخلق، وفاته مسوء،
أنهى. ولمسلم: لقد رأيت السحاب يشرق كأنه نعل حير يظوي، يشع
اليد والقصر وقد حدد، جمع مائة ثوب بحوزة. وفي رواية: فما هو إلا ما
نكس يثو نفاذ السحاب حتى ما يرى منه سدا أو في العتمة. ولشعاري.
منه رأيت السحاب يفتح بيناً ونسلاً يمتدون أهل النواحي، ولا يظن أهل
المدينة.

«استمكن أن يذو السطر» سراها يقتضي أنه لم يرتفع إلا يذو ولا
الخصه. «وحوال» مظلوم السائل بحوله. يهدم البيوت. «انقطعت»
والجواب: أنه ستمر بها حوله من إقام وطراب لا في الطريق الملوكة ولا
البيوت، فحار أن يوحده ليموسى أماكن تبتلها وترعى فيها. وفيه ما لم ي

قال مالك: من رخصي فإنه صلاة الاستسقاء وأدرك الحطبة وأدرك أن يبارك أن يصلحها في المسجد أو في بيته إذا رجع قال مالك: هو من ذلك في سعة. وإن شاء فعل. أو ترك

(٣١) باب الاستسقاء بالنجوم

(٤٢٧/١) . حدثني يحيى بن مالك عن صالح بن كيسان، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن زيد بن خالد الحنفي:

الدعاء عند بلع برقع اسطر مطلقاً لا لحال الاحتياج. وفيه أن الدعاء برقع الضيق لا ينافي التوكل^(١)

(قال يحيى) قال مالك في رجل فاته صلاة الاستسقاء وأدرك الحطبة أو أم يارك (وأراه أن يصلحها في المسجد أو في بيته إذا رجع قال مالك) في جملة: هو من ذلك في سعة) بالفتح أي صلاة يعسر بحوزته (إن شاء فعل وإن شاء ترك) أي من التوفيق. وشأن النوافل هكذا، فلا نحصر مكان ولا زمان، قاله الحافظ^(٢). وخصص أبو حنيفة بالتوكل لأنهم المصدرون إلى ذلك أصالة.

(٣٢) الاستسقاء بالنجوم

أي طالع اسطر أو طالع النجوم.

(٤٢٧/٢) (مالك، عن صالح بن كيسان)، يعني كذا وسكون باء، الداعي عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن زيد بن خالد الحنفي (ابن عتبة) بضم العين وسكون الهمزة الفوقية (ابن مسعود، عن زيد بن خالد الحنفي) بضم الحيم وفتح

(١) اسطر: جمع النادر (٦٠٣-٦٠٤، ١٥-١٦)

(٢) المسفر (١/٣٢٣)

أَوْ قَالَ: صَلَّى لِرَسُولِ اللَّهِ بِأَكْبَرِ صَلَاةِ الصُّلَحِ بِأَحَدِيَّتَيْهِ، ...

لَهَا، وَالحديث هكذا أخرجه البخاري في «صحيحه» برواية إسماعيل عن مالك. قال الحافظ^(١): مكثنا يصور صالح بن تيسن كم يختلف عليه. وبخلافه لزمري حروء عن شيعتهما عبيد الله. فقال عن أبي هريرة أخرجه مسلم عقب روايه صالح، فضحك الطريقي. لأن عبيد الله سمع عن زيد بن خالد وأبي هريرة عدة أحاديث، فلهذا سمع هذا متهما، فحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا، وإنما لم يجمعهما لاختلاف لفظهما، ثم قد صرح صالح بسماعه له من عبيد الله عند أبي هريرة، وروى صالح عن عبيد الله بواسطة لزمري عند أنس، انتهى.

أَنَّهُ قَالَ: سَلِمَ سَنَا أَيْ لِأَجْلِ سَنَا أَوْ الدَّامِ بِمَعْنَى الْبَاءِ أَيْ صَلَّى سَنَا (رسول الله بِأَكْبَرِ صَلَاةِ الصُّلَحِ بِأَحَدِيَّتَيْهِ)، بِهَمِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَنَدَحَ الدَّالِ فِيَاءَ سَاكِنَةً دَاءَ مُوَحَّدَةٍ مَكْسُورَةٍ فِيَاءَ، اخْتَلَفُوا فِيهَا، فَهِيَ مِنْ شَذَائِهِا. وَهَمِ مِنْ حَنْتَ، مَرَدِي مِنَ الشَّامِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ: الْحَبَابُ تَشْدِيدُهَا، وَحَقْلًا مِنْ خَسٍ عَلَى تَخْفِيفِهَا، وَقِيلَ: شَيْءٌ سَبَبٌ. أَهْلُ الْمَدِينَةِ يُقَالُونَهَا وَأَهْلُ الْعِرَاقِ يَخْصَمُونَهَا كَذَا فِي «مَعجم اللُّغَاتِ».

وقال الزركشي: مخففة الياء. عدد لمحققين مشددة عند أكثر المحدثين. وصواب المعنى التضعيف لأنه نصخر عداء، وفي «معجم ما استعجم» البحاريون يَحْصَمُونَهَا، والعراقيون يُخْصِمُونَهَا. ذكر ذلك ابن السكيت، كذا في «الحبيب»^(٢) قرية متروكة ليست بكبيرة على سبع فراسخ من المدينة المنورة، ومرحلة من مكة بينهما تسعة أميال. قيل: هي من الحريم، وقيل: بعضها من الحريم. وعند مالك: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَرَاهَا مِنَ الْحَرَمِ سَبَبَتْ بِبَابِ هَذَا أَوْ شَجَرَةٍ.

(١) الصح النادى، (٢: ١٩٣).

(٢) (١٩٣/٢)

كذا وكذا . فأنتك لم تأخذ . في . فأما من سألتك كذا .

أخرج البخاري في ١٠٠ - كتاب الأذان : ١٥٦ - باب سئل الإمام الحسن ع السلام

ومسلم في ٣ - كتاب الإيمان : ٣٠ - باب كذا من قال : صرنا بالعباد

حدث ١٢٥ .

وأول من يبدؤون به دنيا الشيطان ثم يحسبون البطيخ والثوم والندراء
والبقعة واليدعة والارواح والأشربة والطرف والجهة والبربرة والصخرة والعمود
- بالنقص والبدن - والسمك الأعز والفقير والرماني والأكليل والنبس والشونة
والعندل والنبدة وسعد الداج وسعد مع سعد السعد وسعد الأخبية والفرخ
الأول والفرخ الثاني والرشاء . فدا في المحققين .

(كذا وكذا) قال المصنف^(١) : إن كذا يستعمل في ثلاثة أوجه ، ثم سطر
لن ثبت التخصيص يرجع إليه . وهي حديث أبي سعيد عبد الله بن مسعود بنو
المصدق - بكسر الميم وسكون الحاء - وفتح الدال بعد حاء موحدة - وفتح
وصم آله هو : فدا إن يفتح السهلة ، الموحدة بعدها - ثم في ذلك الاستدراك
الزائد . وهو فدا . أحمر صدير مثير . فله الحافظ^(٢) .

وقال المحقق . المحدث . فدا . ونصب الاسم الدبران أو نجم صغير بينه وبين
الشراب . فإن من نفسه : نوى الدبران غير محمود عليهم . قال الحافظ : وكان ذلك
ورد في الحديث نسباً على مباحاتهم في نسبة العظم إلى النوى ، وإن لم يكن
محموداً . ثم نفى وقبح المظهر في ذلك الوقت إن كانت القصيدة واحدة ونقده ما
في «غزالي الواقفي» من قول ابن سفلو إن قال : صرنا بنو الشعري .

فذلك كثر بين مؤمن بالكوكب ، بالأفراد .

قال الشافعي^(٣) : أحمر نبارك ونعالي ، أن من عباده مؤمناً به . وهو من

(١) : نسخة «عاري» (١/١٦٩) : طبع دار الفكر

(٢) : «مع شافعي» (٢/٢٤٠) : ٥٢٠ .

(٣) : «المصنف» (٢٣٤١)

تصاف لمطر إلى فصل الله عز وجل ورحمته، وإن المنفرد بالمقدرة على ذلك هو الله تعالى دون سب ولا تأثير حكمه، فيه ولا تغيره، فهذا يؤمن بالله تعالى كائناً بالكونك بمعنى أنه يكاد، قاربه شيء - من ذلك ويحتمل أن يكون له فيه تأثير وإن من - - من أصبح كافراً له وهو من قال: مطراً بنوء كذا وكذا، وتصاف المطر إلى السور وحمل به في ذلك تأثيراً، انتهى.

وتقدم أن الجواد يترك كثر الشرك أو كثر النعمة، وعلى الأول جعله كثر من أهل العلم منهم الغرضي إذ قال: «... الكفر الحقيقي لأنه قايمة بالزجاءان حيلة، قاله النجاشي»^(١).

وسمى الإمام الشافعي - رضي الله عنه - إذ قال في الآحاد: من قال مطراً بنوء كذا وكذا على ما كان بعض أهل الشرك يقول من إفساد المطر إلى أنه مطر بنوء كذا فذلك كفر، لأن السور وقته والوقت مخلوق لا يعتد بنفسه ولا تغيره شيئاً، ومن قال: مطراً بنوء كذا على معنى مطراً في وقت كذا فلا يكون كفراً، ويشير من الكلام أحسن إلى منه معنى حسناً زيادة، وعلى ذلك محض إطلاق الحديث.

وقال ابن قتيبة: إن العرب كانت في ذلك على مذهبي، وكانوا يقولون أن رسول العرب بواسطة الله إما يقسمه على زعمهم، وإما وعلامته، فأبطل فسرهم قولهم، وجعلته كفراً، وإن اعتقد قائل ذلك أن النوء معاً في ذلك فكفره كفر تشريك، وإن اعتقد أن ذلك من قبيل السحرة فليس شرك لكن يجوز إطلاق الكفر عليه لإرادة كفر النعمة، محال الكفر على المعنى لتناول الأمرين، كذا في المنهاج^(٢).

(١) عمدة القاري: (١/٤٦٠).

(٢) فتح الباري: (٢/١٢٣).

قلت: وقد حُطِّط العلامة المرقماني^(١) بين كلامي الإمام الشافعي وابن حنبل مع الفرق بين مراديهما كما لا يخفى.

وقال المعنى^(٢): إن اعتقد أن الله عز وجل هو الذي خلق المطر ثم تكلم بهذا بهر محطى لا كافر. وخطوه من وجهين الأول: مخالفته للشرع، والثاني: تشبيهه بأهل الذكوة انتهى.

ونفذ المذهب في ذلك. فقال: إن ما يدعى للكمكب من التكبير على فمين، أحدهما: أن يكون الذكرك فاعلاً لمطره، والثاني: أن يكون دليلاً عليه، وإذا حصنا لهذا الحديث على الوجهين لاحتماله لهذا انتضى ظاهره تكبير من قال بأحدهما، فإن الله تعالى هو المنفرد بالخلق والإشياء. وقد شبه على ذلك بقوله عز وجل: ﴿مَنْ مِنْ خَلْقٍ عَزَّ اللَّهُ﴾^(٣)، وإن إشارتي تعالى هو الصمد يعلم ما يكون لقوته تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِمَنْدُوحِ السَّعَةِ وَكَرَّاتِ الْفَيْتِ﴾^(٤) الآية، وقوله تعالى: ﴿لَا يَخْلُقُ شَيْءٌ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾^(٥) الآية.

وقد اعترض من ذهب إلى تصحيح ذلك من الحجة عن الاستدلال بالآية بأن هذا ليس من الإخبار عن العزب، لأنه إنما يخبر بما يظهر إليه من أدلة التمجيد، وهذا قول من لا يعلم معنى الغيب، لأن الغيب هو لمعدوم، وما غيب عن الناس، ولو كان الأمر على ما ذهب إليه هذا المقاتل لما غيب أن يكون عيب أن ينفرد الباري تعالى بعمه، لأن على قولهم القدماء ما من

(١) انظر: شرح المرقماني، (٣٨٩/١).

(٢) دمع المرقماني، (١٢٠/٢).

(٣) سورة ناصر: الآية ٣.

(٤) سورة لقمان: الآية ٢٩.

(٥) سورة الباق: الآية ٦٤.

شيء كان ويكون إلا والنجوم تدل عليه، ويتشأخ تعالى بأنه استغفر بعلم الغيب، انتهى^(١).

قلت: وسيأتي من كلام الساجي أنه قال لو حوت العادة بنزول المطر عند نوء من الأنواء فاستبشر بذلك لما تضرع ومع ذلك لا يجوز إطلاقه لما فيه من إيضاح المسامحة انتهى. فحعل الساجي المذللين به ثلاثة أنواع. ويشكل على حديث السب أولاً ما روي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه خرج ليستغفر، فلم يزد على الاستغفار فقبل له^(٢) فقال: لقد ظلمت الغيب بمجاديع السماء التي يستزل بها المطر، ثم قرأ: ﴿لَتَنفَعَنَّا بِرَبِّكَ إِنَّكَ كَذَّابٌ عَفَّارٌ﴾^(٣) الآية. ﴿وَأَسْتَغْفِرُكَ وَتَرْضَىٰكَ ثُمَّ نَوَّارٌ﴾^(٤) الآية.

ويظهر جواه بما في «المجمع»: أن المجاديع جمع ممدوح وهو تحم. وقيل هو الدبران. وقيل: ثلاثة كواكب كالألفي، وهو عند العرب من الأنواء الثلاثة على المطر، شبه الاستغفار بها مخاطباً لهم بما يرمونه لا أولاً بالأنواء، وتجتمع زيادة جميع أنواع برعون أن من شأها المطر، انتهى.

وقال الشوتكاني^(٥): المراد النجوم التي يحصل عندها المطر عادة شبه الاستغفار بها، واستدل بالآيتين على أن الاستغفار الذي ظن أن الانقصار عليه لا يكون استغفاء من أعظم الأسباب التي يحصل عندها المطر لأنه تعالى قد وعد عباده بذلك وهو لا يخلف الوعد، لكن إذا كان الاستغفار واقعاً من صميم القلب، انتهى.

(١) «الاستغفار» (١/٢٢٤).

(٢) سورة ص: الآية ١٠.

(٣) سورة هود: الآية ٥٠.

(٤) قيل: لا وطراء (٢/١٥١).

٤٣٨/٥ - وَحَفَّتْنِي عَنْ مَنَابِكِ أَفْئِدَةٍ سُلِّمَتْ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

وإثابته ما حكى أبورققاني عن ابن العربي: أن الناس أصابهم القحط في زمن عمر - رضي الله عنه - فقلد العباس - كرم الله وجهه عن أنواء قثريا فقال للعباس: زعموا أنها تنعوض من الألف سعة، هذا سرت، حتى أزل العطر، فأنظر إلى عمر والعباس - رضي الله عنهما - قد ذكرا الثريا وبورها ونوعها ذلك؟

وأجاب عنه ابن العربي: بأن من اسلم العطر من أنواء على أنها فاعلة له دون الله فهو كافر، ومن اعتقد أنها فاعلة بما جعل الله بها من كافر، لأنه لا يصح التحق ولا سر إلا الله. قال تعالى: **وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَأَلْوَنُ** ومن انتفها ونوكف العطر منها على أنها عاده أجراها لله تعالى فلا شيء، عليه لأن الله تعالى أجرى العود في المسحاب والريح والامطر لصعان شرب في الحلقة، وجدت على نسخ في الامداد، انتهى.

قلت: ولا حل ذلك ذكر الإمام مالك بعد ذلك حديث الغيبة. فاعلم، ثم لا يدع عليك أن العلامة الأبيي ذكر محادثة عمر والعباس - رضي الله عنهما - على عمر ما تقدم من السياق، فقال: قال عمر - رضي الله عنه - وهو يستقي بالناس: يا عمر رسول الله ﷺ كم بقي عنهما من يوم الثلاثاء؟ قال العباس: يزعمون أنها تنعوض بالألف سعة، قال بن عباس - رضي الله عنه - لا امر خطأ لله نورهما يريد أنظاما الغيث، انتهى^(١)

٤٣٨/٥ - (ماتك، أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال امر عند البر^(٢)، لا

أعرف هذا الحديث بوجه من أوجهه في غير الموطأ، إلا ما ذكره الإمام الشافعي في الأم من محمد بن إبراهيم بن أبي يحيى، عن إسحاق بن محمد، أن النبي ﷺ قال: ما نشأت بحرية له سحاب شامية فهو أمطر

(١) انظر شرح الرافعي: (١/٣٩٩).

(٢) انظر شرح الرافعي: (١/٣٨٩)، والاسدية: (٢/١١١).

بأنه قيل: إذا سئل أحدكم عن شيء من شئنا، فليقل: لا أعلم، ولا أعلم.

لأنه قال: وإن أتى بعين أو سحر أو شيء من ذلك، لا يخرج بهذا، انتهى. وفيه
الاستدلال بأن أحد الأحاديث الأربعة التي لا توجد مسندة، قلت: غراء في الجمع
المتوحد إلى الأوسعة عن عائشة - رضي الله عنها - رفعه وقال: لا أعلمه
المؤلفي، انتهى.

الكتاب منقول إذا أضافه بفتح الهمزة وسكون الهمزة أي ظهرت صحابه
محررة في من ناحية البحر. وهو من ناحية الناحية العربي، ورواه الخفاف
ما نصيب لعمدة أبي عمر أي على الحال. ثم تصادف، اختلط الجمع في
هذا المعنى أي إذا كان بالفتح والهمزة بعد اثنين فهو من الضاعين، وفيه
مخالف الألف فهو من الضاعين، والهمزة على كائين أحسن نحو النام. قال
الزبيدي: والضم من الضاعين، في جهة الشمال يعني إذا كانت الصحابة من جهة
الغرب إلى جهة الشمال (فذلك) الصحابة أعين، بالهمزة موصوف

قال الناجي: المعبر: مظهر أيام لا يفتح، وقال مجنون في كتاب التفسير
لأنه معنى ذلك أنها بمنزلة ما يخرج من العين، انتهى. وفي الجمع: العين
سواء من جهة الشرق، وذلك يكون أخصر للمطر عادة، يقال: مطرنا
العين، وقيل: نزل من السحاب ما أقل من المطر، انتهى.

الشيخ: بالهمزة موصوف، قال الناجي: أهل شمس بروية عن شمس
وحدثنا به أبو محمد الله الصنوبري الحافظ، ومسطه تحفه عليه منحه الفقيه،
وقال: هكذا حدثني به، حافظ عبد الحميد بن محمد النكاشي، انتهى.

وقال أبو عبد الله: حديثه مضعف، لأنه قال بعد ذلك: فإنه غلاة^(١) أي
كثيرا، انتهى. وفي الجمع: غير غلاة أي كبرياء الله، وهو المصطفى.

(١) الله الصادق (ع)، (١٣١).

(٢) من الأهل، (١٣١).

٦/٤٣٩ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا خُرَيْبَةَ كَانَ يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ، وَقَدْ مَطَرَ النَّاسُ: مَطَرُ مَا بَنَوْا أَنْفُسَهُمْ.....**

وَحَدَّثَنَا فِي السَّيِّئِ الْمَرْبُ: قَالَ لِمَالِكٍ: قَالَ ابْنُ تَائِفٍ، وَعَبَسَ بَنِي تَائِفٍ: مَنِ رَدَّ أَنْفَاتِ السَّحَابَةِ مِنْ مَاءِهَا إِلَى جَنْبِهَا، ثُمَّ اسْتَدَارَتْ، فَصَارَتْ مَاءَ حَيْةِ الشَّامِ، فَذَلِكَ سَحَابُ لَحُونِ مَنَ السَّطْرِ الْعَرَبِيِّ. وَرَوَى ابْنُ مَحْبُودٍ عَنْ ابْنِ تَائِفٍ سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: مَعْنَى ذَلِكَ إِذَا غَرِبَتْ رِيحُ مَدْيَنَةَ، فَأَنْفَاتِ السَّحَابَةِ، ثُمَّ صَرِبَتْ رِيحٌ مِنْ مَاءِ حَيْةِ الشَّامِ، فَذَاكَ عِلَامَةُ لَمَطِ السَّطْرِ الْعَرَبِيِّ.

قَالَ الْبَاهِي^(١): وَإِنَّمَا أَذْخَلَ مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ بِرِوَايَةِ حَدِيثِ زَيْدٍ فِي خِلَافِهِ، لِأَنَّهُ يَحْذَرُ لِمَالِكٍ أَنْ يَقُولَ: لَمْ يَجِزْ بِهِ الْعَادَةُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبِلَادِ، بَلْ يَحْذَرُ الْفَرِيقَ الْعَرَبِيَّةَ فِي بِلَادِ الرِّيْحِ الْبَارِقَةِ، فَيَسْتَشِيرُ مَطَرُ السَّطْرِ إِذَا رَأَى الرِّيْحَ الَّتِي جِئَتْ عَادَةً ذَلِكَ الْمَدَى، أَنْ يُهَضِرُوا بِهَا مَعَ اعْتِدَادِهِ أَنَّ الرِّيْحَ لَا تَأْتِيهِ لَهَا فِي ذَلِكَ، وَلَا عَمَلٌ وَلَا سَبَبٌ، وَإِنَّمَا اللَّهُ نَعَانِي هُوَ الْحَدَّثُ الْغَيْثُ.

وَقَدْ أُخْرِجَ الْعَادَاتُ بِأَثَرِهِ عِنْدَ أَحْوَالِ بَرِّيَّتِهَا عِبَادَهُ وَلَوْ خَرَجَتْ الْعَادَةُ بِتَوَلُّو السَّطْرِ عِنْدَ نَوْبِهِمْ لَأُتِرُوا. فَيَسْتَشِيرُ أَحَدُ تَوَلُّوهِ عِنْدَ ذَلِكَ لَنَوْبِهِ، عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ بِهِ، وَإِنْ دَلَّتِ الشَّرْهُ لَا تَأْتِيهِ فِي تَوَلُّو السَّطْرِ وَلَا هُوَ مُعَاوِلٌ لَهُ وَلَا أَثَرُهُ، وَإِنْ أَلْمَزُوا بِإِسْرَافِهِ هُوَ اللَّهُ نَعَالِي لِمَا كَفَرَ بِذَلِكَ، وَإِسْرَافُ كَفَرٍ مِنْ قَوْلِهِ: مَطَرُنَا سَوَاءٌ كَذَا لِإِضَافَةِ السَّطْرِ إِلَى اسْمِهِ وَاعْتِدَادِهِ أَنَّ لَهُ فِيهِ تَأْتِيهِ مَعَ أَنَّ عِلْمَ اللَّفْظِ لَا يَحْزُرُ إِطْلَاقَهُ بِوَجْهِهِ، وَإِنْ نَبَّ بِعَدْفِهِ قَائِلُهُ مَا ذَكَرْنَا لَوُرُودِ الشَّرْهِ بِإِسْرَافِهِ وَلَسَا فِيهِ مِنْ يَهَامِ السَّامِعِ، انْتَهَى.

٦/٤٣٩ - (مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا خُرَيْبَةَ) - وَضِي اللَّهُ عَلَيْهِ - (كَانَ يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ وَقَدْ مَطَرَ النَّاسُ: مَطَرُنَا) بَيِّنَةُ الْمَحْبُودِ فِيهِمَا (بَنَوْا الْفَتْحُ) أَيْ فُتِحَ رِوَايَتُهُ

(١) ر (١) وَالْمَعْنَى: (١) (٢٣٩).

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ دَعَا إِلَى هَدًى هَدَيْتُمْ لَهُ نَفْسَهُ وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالٍ ضَلَّتُمْ لَهُ نَفْسَهُ».

عز وجل عليه السلام، (لم يزلوا ينادي الواحد بالفتح من كلامه هذه الآية) الذي هي سورة فاطر: (وَإِذَا قِيلَ لِلنَّاسِ هَاتُوا بُرْهَانَ مَا تُبَدِّعُونَ) (١) أي مصر: برزق على هذا تقولوا: واحتلت الأفعال من تدمير الآية وهذا ما نقلت في حديثها (٢) قال: أي لا يستطيع أحد أن يفعلها عنهم (٣) قال: أي لا يستطيع أحد أن يفعلها عنهم (٤) قال: أي لا يستطيع أحد أن يفعلها عنهم.

وان الذي (٥) يريد بذلك أنه لا قوة يزل النظر ولا يزل به، وإن الذي يزل به النظر، هو سبحانه الله تعالى الرحمة للعالمين، انتهى. قال البرزقاني (٦). استعمل النور في الفتح انتهى لإشارة إلى رد معتقد المجاهلة من بلاد الكواكب، كما يقول: إذا لم تعدوا عن لفظ يوم، فأصحبوا إلى الفتح، انتهى. قلت: بن تعب إشارة إلى أن الفتح من سنة الخطير ليس لفظ يوم، فإن النور في نسب إلى هذه عز وجل فلا بأس بذلك. وإنما الفتح من سنة النظر إلى غيره سبحانه وتعالى.

(١) سورة فاطر الآية ١.

(٢) استسقاء (١/٣٢٥).

(٣) شرح البرزقاني (١/٣٢٥).

الأربعة مشهوره عن العلماء، ولم يذكر النووي غيرها، وكذلك عامة شراح
 أبيخاري.

قلت: وأشهرها الثلاثة الأول منها، وذكرها عامة الشراح. الأول: المنع
 مطلقاً وهو قول أبي أيوب الأنصاري ومجاهد وإبراهيم النخعي والثوري
 وأبي ثور وأحمد في رواية، ونسب في البحر إلى الأكثر، ورواه ابن حزم في
 «المحلى» عن أبي هريرة وابن مسعود وسرافقة بن مالك وعطاء والأدريجي وعن
 أسلف من الصحابة والتابعين، قاله الشوكاني^(١). قال المحافظ: هو المشهور
 عن أبي حنيفة وأحمد، وقال به أبو ثور صاحب الشافعي ورجحه من المالكية
 ابن العربي، ومن القاهرية ابن حزم، وحجتهم أن النهي مقدم على الجواز.
 انتهى. والثاني: الجواز مطلقاً وهو مذهب عروة بن الزبير وربيعة الرأي شيعة
 مالك ودرو الظاهري. والثالث: التفريق بين الصحاري والبنين، وهو مذهب
 الأئمة الثلاثة، وهو مروى عن العباس بن عبد المطلب وعنه عن عمر
 والشعبي وإسحاق بن راهوية، وسبه في «الفتح» إلى الجمهور.

قلت: وتوضيح ملك الأئمة الثلاثة كما في فروعهم هكذا، قال في
 «نيل الغاربية»: ويكره استقبال القبلة واستدبارها بشرطين الأول: أن يكون في
 انحصراء. والثاني: أن يكون بلا حائل، ويكتفي إرخاء ذيله والاستئذان بداية
 وجدار وحل. وفي «الشرح الكبير» للمالكية: جاز يستزول وطء وحدث مستقبل
 قبلة ويستدبراً. وإن لم يلجأ لأمر النساء إلا سائر، وهذا هو الممتنع،
 وما زاد على ذلك فهو ضعيف. وفي شرح محمد بن قاسم على متن أبي شجاع
 من فروع الشافعية: يحتب وجوباً فاضى الحاجة استقبال الكعبة واستدبارها في
 انحصراء، إن لم يكن بينه وبين القبلة سائر، والبنين في هذا كالصحراء إلا
 البناء المقعد لقضاء الحاجة فلا حرمة فيه مطلقاً.

(١) نيل الأوطار (١/١٠٣).

قال ابن رشد في كتابه^(١) بعد ذكر هذه الأقوال الثلاثة: والسبب في اختلافهم هذا حديثان متعارضان، أحدهما حديث أبي أيوب الأنصاري، والناسي حديث أبي عمر، فذهب الناس في هذين الحديثين إلى ثلاثة مذاهب: أحدها: مذهب الجمع، والثاني: مذهب الترجيح، والثالث: الرجوع إلى البراءة الأصلية إذا وقع التعارض، ونعتمد بالبراءة الأصلية عدم الحكم، ومن ذهب إلى الجمع حمل حديث أبي أيوب على الصحيح، وسبب لا سند، وحمل حديث أبي عمر - رضي الله عنهما - على سند، ومن ذهب إلى الترجيح وجمع حديث أبي أيوب، لأن إحداهما حديث، وأحداهما فيه شيء موضوع، والآخر موافق لأصل النبي ص عدم الحكم، ولم يعلم المتقدم منها من المتأخر، وحب أن يشار إلى الحديث المقتضى للفرع، انتهى.

فإن العيني^(٢) وسند أهل المقالة الأولى أيضاً بحديث عبد الله بن الحارث بن جزء: أنه أول من سمع النبي ﷺ يقول: لا يولى أحدكم مستقبل القبلة، الحديث، ولا انتقلت إلى ما قال ابن يونس في تاريخه: إن الحديث معلون فإن ابن حبان صححه، وبحديث مغفل بن أبي مغفل: عن رسول الله ﷺ أن مستقبل القبلة من قبل أو عائط، أخرجه ابن ماجة وأبو داود، والشمس عن الصليبي، ويحتمل أن يكون على معنى الاحترام لبيت المقدس، إذ كان مودة قبيشاً، ويحتمل أن يكون ذلك من أجل استنداد الكعبة، وبحديث سلمان - رضي الله عنه - قال: بينما أنا مستقبل القبلة بغائط أو بول، الحديث، أخرجه مسلم والأربعة، وبحديث أبي هريرة: إذا أنتم بجمرة الموائد، أعظمكم، فإذا أمى أحاكمم العائط فلا يستقبل نفسه ولا يسببرها، الحديث، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة، انتهى.

(١) كتاب المستدرج (١/٩٢)

(٢) مسند نوري (٢/٢٩٤)

قال ابن العربي^(١): المستحار - والله الموقر - أنه لا يجوز الاستقبال والاستدبار في المسحاة ولا في السباب، لأن ذلك نظير إلى المعاني فقد لنا أن الحرمة للقبلة، ولا يختلف هذا في البدنة ولا في النصحرة، وإن نظرنا إلى الآثار، فإن حديث أبي أيوب عام في كل موضع معلل بحرمة القبلة، وحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - لا يحاذي، ولا حديث جابر لأربعة وجوه: أحدها: أنه قول وهذا - تعالى - ولا معارضة بين القول والنهي، والثاني: أن الفعل لا يصح له، وإنما هو حكمه حال وحكايات الأحوال معرنية للأعداد والأسماء والأقوال لا يدخل فيها من ذلك، الثالث: أنه القول طوعاً مبدئاً وقهراً عتقاً، والشرع مقدم على العتق، والرابع: أن هذا المقص لو كان شيئاً لم تستر به انتهى.

قال الشيخ ابن القيم في النهاية: وكان لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بول ولا يغتط قبل نهى عن ذلك في حديث أبي أيوب وسليمان وأبي هريرة وعبد الله بن الحارث وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمر - رضي الله عنهم - وعامة هذه الأحاديث صحيحة وساترة حسن، واستحارص بها إما محمول السد وإما ضعيف التلالة ولا مرد صريح بهذه المستعصص عنه بسنك، كحديث عراك عن عائشة - رضي الله عنها - في القبلة، رواد الإمام أحمد، وقال: هو أحسن ما روي في الرحمة وإن كان مرسلاً، وأما هذا الحديث طعن فيه البخاري وغيره من أدلة الحديث، وأم والله لا يذهب في كلام الإمام أحمد، فليبره ولا نحسبه.

قال ابن العربي في العطل الكبير: سألت البخاري عن هذا الحديث فقال: فيه اضطراب، والصحيح حديث عائشة - رضي الله عنها - قال ابن القيم: فيه عدة أخرى وهي انقطاع ابن عراك وعائشة والله أم يسمع منها، وقد رواه

(١) مخزنه لأحدود (١٧٧١).

عن الثوريان انفقوا عن مالك بن النضر عن رجل عن عائشة، زلة عنه أخرى وهي
صحت حاله من أبي الثعلبي، ومن ذلك حديث جابر، وأبوه قول أن يذبح به
يستقبلها، وهذا الحديث عزاه القماني بعد تحبسه، وقال في الكتاب: لا شيء
هذا حديث صحيح، رواه غير واحد عن ابن إسحاق، فإنه كان مراد البخاري
صحته من ابن إسحاق ثم بدل على صححه في نفسه، وإن كان مراده صحة أبي
ثعلبة، فهي الواقعة عن عائشة حكيم حديث ابن عمر، رضي الله عنهما، لما
رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجته مستدرة الكعبة ومذا بحبس ومحمداً معه، نسخ
النهي، وعذبه، ونحصى به بئس، ونحصى به بالنبي، وأن يكون العذر
اختصاصه بمكان أو غيره، وأن يكون بياناً لأن النبي ليس بالحريم، ولا سبيل
إلى التحريم بواحد من هذه الوجوه من العيين.

وإن كانا حذبت حمار لا يحتمل أن يوصيه الثاني منها، فلا سبيل إلى تركه
أحدكما انتهى المصححة أمروجة المصححة بهذا التحمل مع ثلاثة قول
أصحاب المصموم من الساقط الذي يلزم العرفين بين الغصاة والبيد، فإنه يقال
لهم: ما عاى الحاجز الذي يجوز ذلك معه في البيد ولا سبيل إلى ذكر حد
فالحمل، وإن حملوا مختلف البيد مجزأً لذلك لم يمتد حوزة في الغصاة الذي
يحول بين النائل وبينها حمل قريب أو بعيد، كطير في البيد، وأيضاً فإن
الشيء تحريم لجهة الله، وذلك لا يخلف قضاء ولا بيعة، وليس مختصاً
بفرد البيت فكيف من حمل وأكدة حائل بين النائل وبين البيت يحل ما يحول
جلد، عن عبد الله وأبيهم، وأما جهة القمعة فلا حائل بين النائل وبينها، وعلى
الوجه وقع انتهى لا غنى أن يثبت نفسه وقامه، انتهى

وذكر الشوكاني في «نيل»¹ الإنصاف الحكم بالجمع مطلقاً، والحريم بالحريم حتى ينهش ثلث صلح نكح أو تخصيص أو العارضة، ونم شط

على شيء من ذلك إلا ما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - من قوله: يسألي عن ذلك لي أقتصد لحصر النبي به رسالتي ما فيه، انتهى.

قلت: وفي علم مما سألهم اختلفوا في عدة النبي أيضاً، قال ابن العربي^(١): اختلف في تعليل المنع في التصحراء، فبعض الحرمة المصلي، وبعض الحرمة النبيلة، لكن جاز لي القول بتصريحه، والتعليل بحرمة أفضله، ولبي خمسة أوجه: أحدها: أن الترجمة الأولى فائدة استنبطها فلا يلزم الترجيح فيه، الثاني: أنه إحصاء عن مذهب فلا يتم إلا عن الخارج، الثالث: أنه لو كان حرمة المصلي له حذر التعريف وتسترز أيضاً لأن العدة لا ينشأ عنه أيضاً عن المصلي، وهذا يعرف بإحصاء العامة، الرابع: أن النبي صلى الله عليه وسلم غلبت حرمة القدرة فروي أنه قال: «من حمل ثوباً ثوباً ففاته الفقه فذكر فأحرف عنها إجلالاً لها ثم يكف من مجلسه حتى يحضره» أخرجه البزار، الخامس: ظاهر الأحاديث يقتضي أن الحرمة للنبي لا تكون إلا استقبوا النبيلة، فذكرها بالخطأ، فأدرك الأحرار لها، انتهى.

وفي «المعجم»^(٢): اختلف في عدة المنع هل هي للستر من الصلاة المصلي، وبما يحذر الحر لأنهم يطوفونه في الصحابة، وسلي هذا ثم كان هناك سائر حذر لوجود^(٣) شر أو هي تعظيم النبيلة، وهو المختار، ومنه يستوي فيه التصحاري والعداء، فمقتضى قياس الجميع بجهة تكريم أبيهم في العدة لتصريحه، انتهى. وكذلك في «سواسي الأفعال» وغيره: ثم الذين قالوا: إن النبي ذكرهم النبيلة احتسبوا في أن النبي يخرجهم من العبد والستر إلى النبيلة، فيدخل فيه الجلوس لإخراجهم من المسجد والجماعة وغير ذلك، أو تكشف العورة به، حل فيه القبط، مستقبلاً لنفسه أو لغيره والاستجداء وغير ذلك، وانسبط في «المعجم»^(٤).

(١) إعراب الأموي، (٢٤٤).

(٢) (١٠٩/١).

١/١٤٠ - **خَفَّتْ عِيَّ حَبِيبِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ مَوْلَى لَأَلِ الشَّعَاءِ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: مَوْسَى أَيْ طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ، صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: رَجُلٌ بَعْضُهُ.....**

وَيَكُونُ عِنْدَ الْحَتِيبَةِ الْإِسْتِجَالِ وَالْإِسْتِجَالِ لِحَرَسَةٍ فِي الْغَائِطِ وَالْبُيُوتِ، وَيَنْزِلُهَا فِي الْوُطَاءِ وَغَيْرِهَا فِي الشَّامِ^(١).

١/١٤١ - **(مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ رَافِعِ بْنِ إِسْحَاقَ، الْأَنْصَارِيِّ، لِمَدَنِيِّ تَابِعِيٍّ ثَلَاثَةً مِنْ رِوَاةٍ لِقُرَيْشِيٍّ وَالْمَدَنِيِّ (مَوْلَى لَأَلِ الشَّعَاءِ) كَذَا لِحَبِيبِي وَهَدِيٍّ، وَهَذَا آخِرُونَ: عَنْ مَالِكٍ مَوْلَى الشَّعَاءِ، حَدَّثَنَا أَنَّهُ، وَهَذَا إِذَا جَاءَ عَنْ مَالِكٍ بِأَنَّ ثَبْرَ عَمْرٍاءَ^(٢)، يَعْنِي أَنَّ مَالِكًا - وَهِيَ اللَّهُ لَهُ - يَقُولُ نَزَلَتْ إِلَهُ وَأُخْرَى لَا شَوْهَافَ، فَالْتَمَزَ الرَّحْمَنِيَّ.**

ثَلَاثَ رَأَعِلٍ الْفَرَحَلِ مَذْكُورُهُ بِمَوْلَى الشَّعَاءِ، بِدَرْدِ نَفْثِ الْآلِ وَالْغَدِ، كَسَرَ الشَّيْرَ الْمَحْجُوزَةَ وَبِالْغَدِ، نَعْدَ وَيَقْصُرُ وَصِيغَتُهُ صَاحِبُ الشَّيْرِ، وَارْتِجَالُ صَاحِبِ الْأَصُولِ، فَالْعَدِ بِنْتُ عَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْلُومٍ، بِنْتُ أَبِي حَفْصَةَ صَحَابِيَّةٍ فَرِشِيَّةٍ أَسْمَاءُ قَدْرُ الشَّهَادَةِ (وَقَدْ قَالَ لَهُ: مَوْلَى أَبِي طَلْحَةَ) زَيْدُ بْنُ سَهْلٍ الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَ إِسْحَاقَ الرَّافِعِيَّ، وَيَقَالُ: مَوْلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ.

(أَنَّ) أَبِي رَافِعٍ (سَمِعَ أَبَا أَيُّوبَ) سَالِدَ بْنِ رَيْدٍ (الْأَنْصَارِيَّ) الْبَدْرِيَّ (صَاحِبَ الشَّيْرِ) وَفِي النُّسخِ الْعُصْرِيَّةِ: صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) مِلَّ مِنْ كِبَارِ الْمَدِينَةِ (وَهُوَ مَدَنِيٌّ) هَكَذَا فِي رِوَاةٍ لِأَبِي إِسْحَاقَ، وَفِي رِوَاةٍ «السَّعِيدِيَّ» بِأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيَّ: فَقَدْ مَدَّ الشَّامَ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي الزُّهْرِيِّ: قَالَ الْعَرَفِيُّ فِي

(١) انظر: «المعجم» (١/١٤٠-١٤١).

(٢) «مصر المسماة» (١/١٤٠-١٤١).

[illegible]

(بخاری) نیز آید: «لَوْ أَنَّهُ دَرِي شَيْءٍ أَصْغَرَ مِنْهُ الْكَوَابِسُ» قَالَ
الْبَيْهَقِيُّ: «بِأَيِّ مِثْلَيْنِ مِنْ أَجْلِ» قَالَ: «بِأَيِّ شَيْءٍ» يَعْنِي الْكَفَّ وَاحِدَهُ
كَتَوْنِي، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ مَطْرُقًا عَلَى مِطْحٍ بِضَايْنِ الْأَمْرِ. «إِذَا كَانَ أَمْرٌ
فَإَيُّ كَرَامٍ» سَمِعْتُ بِهِ لَمَّا نَقَلْتُ بِهِ مِنَ الْأَقْدَارِ وَبِشُكْرِ كَكْنِيسِ أَفْئِدَةٍ
قَالَ: «نَزَلَ بِخَيْرٍ» الْكَوَابِسُ بِضَايْنِ الْأَمْرِ.

وقال الشيخ: الكرياس الكفيف في أعلى السطح بقاء من الأرض، وهو من الترس لنبوت وانصر السطح. قال: الرخاسي: الكرياسي المراحيسي: وأول من حاصص مراحيس العرب، وأما مراحيس البيت فكان لها: الكفت^(١)، انتهى.

وقد قال رسول الله ﷺ: إذا أحب أحدكم لعائط أو ثول، ألام بهذا منكراً
 هكذا في النسخ التي رأينا من النسخ الهندية، وأما في النسخ المصرية فليخط:
 العائط أو الثول، وهكذا عند الأتراك. فقال: ما قصد على التوسيع، وفي
 نسخة: إلى لعائط أو الثول، ونسخة أخرى: لتوسيع ثول ولا عائط، فما قاله
 النسخ: يحتفل انتك من ثوي ليس بوجه، وأصل العائط: التمكن لمطعم
 من الأرض في القضاء، ثم بعد القضاء الواحد، ثم كنى به عن القلوة منها
 كراهة لذكرها بحضرة السيد، وسادة العرب استعمال الكليات صولاً لثلاثة أصناف
 فقال الأسماء والأخبار، فصار: حقيقة عارية عريت على الحذفة النحوة

(۱) که، پس همه رفتند و از آنجا دور شدند.

(1) 依 (177/7) 之規定

«لا يستقبل القبلة، ولا يستنبرها بفرجة».

أخرجه البخاري في ٤ - كتاب الوضوء، ١١ - باب لا تستقبل القبلة بمائد أو سول

ومسلم في ٢ - كتاب الصلوة، ١٧ - باب الاستطابة، حديث ٥٩

وقال ابن العربي^(١): أصله أن يكون المصطفين من الأرض كانوا أتوه فاستبر عند الحاجة فصبغ به وغاب عليها حتى صار هذا الخط في الحاجة أعرف منه في مكانه وهو أحد قسمي المجاز - (فلا يستقبل) بكسر اللام لأن «لا» ماوية على ما صيغه الحافظ، ونحو المرواني، وقوله العبي: يجوز فيه التوجه بالركب غير أنه نهى - بالصم حتى أنه من القبلة) بالصب أي التمسك، فاللام للمعبد (ولا يستنبرها) أي لا يجعلها مقابل ظهره (بفرجه).

قال الحافظ^(٢): ظاهر الروايات من قوله: «لا يستنبرها سول أو مائد» احتصاص الذي يفرج الخواج من العورة، ويكون مثاره إكرام القبلة عن مواجهته بالحدس، وقيل: مثار النهي ككشف العورة، وقيل: من ناس العاذلي سولا في متعبدتهم، وقيل: من سول رواية المرواني: «لا تستقبلوا القبلة بفرجكم»، لكنه معبوه على المعنى الأول أي حال قضاء الحاجة حذرا من الروايات المتقدمة.

فت: والأرجح عندي أن زعمه بفرجه - نكت للإشارة إلى مثار النهي ليجتاح إلى التجمع بين الروايات، بل إشارة إلى أن المستبر ههنا الاستقبال بالفرج بخلاف الصلوة، فإن المستبر يجب الاستقبال بالمصدر، قال ابن عابد: نصر الشافعية على أنه لو استقبل بمصدره وحسن ذكره عنده، وما لم يكن بخلاف عكسه، فالمستبر الاستقبال بالفرج، وهو ظاهر قول محمد في الجامع الصغير: «بفرجه» أي يستقبل بقية ما فرج في الصلوة، انتهى.

(١) إجماع الأحرار (١: ٢٤١)

(٢) فتح الباري (١: ٢٤٢)

٤/٤٤١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ زَيْدٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ

الْأَنْصَارِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ،

وَفِي «الْمُصَحِّحِينَ» وَغَيْرِهِمَا رِوَايَةٌ وَهِيَ: قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: رَفَعْنَا انْتِشَاءً فَوَجَدْنَا مَرَّاحِيصَ بَيْنَ قُلِّ الْقُبَّةِ فَتَحَرَّفَ وَتَغَطَّى اللَّهُ بِرُوحِهِ الْإِسْتِغْفَارَ يُوسِّدُهُ ذِكْرَتٍ فِي مَجْلِسِهَا، وَلَعَلَّ أَبَا أَيُّوبَ نَحْنُ بَيْنَهُمَا حَدَّثَ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَبَلَغَهُ وَلَمْ يَرَهُ مَحْضَةً، وَحَمَلُ مَا رَوَاهُ عَلَى الْعَمَلِ وَهُوَ نَظَاهِرُ قَالَ ابْنُ عُثَيْمٍ: أَيْ هَكَذَا يُحِبُّ عَلَى كُلِّ مَنْ لَفَّ شَيْءٌ أَنْ يَسْتَعْمَلَ عَلَى عَمَلِهِ حَتَّى يَبْلُغَ مَا يَخُذُّهُ أَوْ يَسْتَعْمَلُ

٤/٤٤١ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى) مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ابْنُ عُثَيْمٍ: هَكَذَا رَوَاهُ يَحْيَى وَأَنَا سَائِلُ الرِّوَاةِ هَهُمَ يَقُولُونَ: عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الْمَصَوَّبُ كَذَا فِي «التَّوْصِيَةِ» وَفِي «الْإِسْلَامِ» سَمِعَ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي قَبِيلَةَ قَدَسَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُشَاهِيرِ الشَّامِيِّ وَوَالِدُ أَبِي قَبِيلَةَ صَدِيقِي، أَنَّهُ عَدَّ أَحَادِيثَ ذَكَرَهَا أَهْلُ الرِّجَالِ، وَأَمْرُهَا أَحْمَدُ فِي مَعْبُودِهِ لَكُمْ نَحْنُ أَحَدُهَا حَدِيثُ الْمَدِينَةِ

فَالْمَدِينَةُ وَهَهُمَا اخْتِلَافٌ أُخْبِرَ فِي سَبْعٍ مَالِكِيَّةٍ وَهُوَ أَنَّ سَبَاقَ الْإِسْلَامِ الْقَصَصِيَّةَ كُنْهَا مَعَايِرَ لِسَبَاقِ الْإِسْلَامِ الْهَدْيَةِ، هِيَ الْأُولَى: عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الْحَدِيثُ: وَفِي الثَّانِيَةِ: عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، الْحَدِيثُ: وَالْثَالِثَةُ: أَنَّ هَذَا الْاِخْتِلَافَ مَبْنِي عَلَى الْاِخْتِلَافِ الْأَوَّلِ، هِيَ الرِّوَايَاتُ الَّتِي فِيهَا مُصَرِّحٌ بِإِسْلَامِ الْأَبِ نَبِيٍّ مُصَرِّحٌ بِالسَّمْعِ أَيْضًا رِوَايَةُ الطَّحَاوِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْمٍ أَنَّ مَالِكًا حَدَّثَهُ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، حَدَّثَهُ:

جاء أن يستقبل القبلة ليعطى أو يول.

(٢١) باب الرخصة في استقبال القبلة لبول أو غائط

ونرى الإمامة في رواية يحيى، فلنظ السماع في روايتها ليس على وجهه،
تأمل.

(انتهى أن يستقبل) بالتوفيق في النسخ المبدية فهو بمنح أوله بناءً على
المعروف، وبالثاني في النسخ المعسرة، ويضم أوله صيغة الزرغامي، فهو -
المجمل الثالث (القبلة) بالنصب، مفعول على النسخ الجديده، وضبطه لبرقي
بالرمح نائب المانع واللاء لتعهد، بالاء أو الكسرة على الظاهر، ويحتسب شروحه
بيت السندس إذ كان نية، قاله الزقاني (البول أو لغائط) وفي رواية الاستقبال
عند الجمهور كما عند خلافاً لمن فرق بينهما.

(٢٢) الرخصة في استقبال القبلة لبول أو غائط

عند تقديم أن ملك الإمام ماله - رضي الله عنه - جواز الاستقبال في
البيت وتحريره في الصحاري، وهذا وجه الجمع بين حذف الروايات عنه،
وهذا هو المشهور في الكتب وهو المعتمد في مذهب أهل علمه أهل فرقة
قاطبة، لكن ظاهر صحيح (المعروف) أن وجه الجمع عند الإمام ماله - رضي الله
عنه - يكون روايات التخييل عريضة وروايات الإباحة وخصه محصورة على بيان
الجهلاء، فيكون مذهب ذلك المذهب الخاص من المذاهب الثمانية المتقدمة،
ويكون ذلك إحدى الروايتين عن الإمام ماله كما هو إحدى الروايات لبعض
أئمة الآخرين، تأمل.

وهذا الوجه عند الموهبة الطاهر مما قاله الزرغامي: إن الرخصة شرعاً
لإباحة الضرورة، وقد تستعمل في إباحة نوع من جنس منوع، فالرخصة هنا
شارت بعض الأحوال قضاء الحاجة وهي ما إذا كانوا في البيوت، انتهى.
ولا شك أن هذا الوجه بواطن المشهور من قول الإمام - رضي الله عنه -
إلا أن ظاهر سياق يزيد الأثر.

بأنه عليه السلام روي في الحديث أنه قال: «ما من رجل منكم إلا وله من الله شيء»^(١) .
 رسول الله ﷺ .

وسكون لفظة «بشر» الدال على حقيقة حقيقة، وفيه ضمير وفتح التاء وتشديد
 الدال المفتوحة من غير إضافة الموصوف إلى نفسه كمتعدد الجامع معناه
 المظهر من الأوصاف ثم من الثبوت، والمضغف لا يجوز إما أن يكون مصدرًا أو
 مذكراً، فإنه يعني^(٢) . أي بيت «ظهر» للدور. (قال عبد الله بن عمر) - رضي الله
 عنهم - رداً على القول المذكور ذكر الراوي عن النبي ﷺ مكرراً للتأكيد.

وإذا كان عمر - رضي الله عنهما - معتمداً في رد العموم بتعميم الإجابة
 بالنكف، ويعتمد في رد العموم الإجابة كما قلنا به داود وغيره، ولكن رواية
 أبي داود^(٣) عن عمر - رضي الله عنهما - بنفسه بإفظ «بما» فهي عن ذلك في
 المقصود، فإذا كان منك وبين الفدة شيء يترك ولا بأس به بعين الأول ولا أن
 الرواية ما ذكرناه^(٤).

(نقد وتقييد، أي معصية، لا لاد جواز - فم محذوف على ظهر بيت
 لنا وفي رواية «على ظهر بيتك»، وفي أخرى «على» أي بيت حصية،
 وضع فيها الحافظ إذا إضاده است إلى على سبب التميز لغيرها أخته، أو
 يقال: «بيت» أضاده إلى حصية ثار باعتبار أنه أثبت الشيء استخذه الشيء ﷺ
 وجعلت أضاده إلى نفس كذا باعتبار ما قل إنه الحال، لأنه ورثت حصية دون
 غيره، لكنها كانت غفيرة، ولم يترك من يحججه عن الاستيعاب انتهى.

(ترويت رسول الله ﷺ) ومع ينص على عمر - رضي الله عنهما - الإشراف
 على الشيء ﷺ في ذلك الحالة، وإنما صعد السطح لضرورة كما في رواية

(١) معجم القاموس (٢٧/٣٩٧).

(٢) أي ما من رجل منكم إلا وله من الله شيء، كما ذكرناه في كتابنا هذا.

(٣) أبو داود (١٠٠٠٠) .

قَالَ هَاشِمٌ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَجَدَ وَلَا يَرْتَفِعُ عَلَى الْأَرْضِ، يَسْجُدُ
وَيُفَدُّ لَا يَهْتَلُ بِالْأَرْضِ.

أَخْرَجَهُ اسْتِخَارِيُّ فِي: ١ - كِتَابِ الرُّضَا، ١٢ - بَابِ مَنْ تَرَى عَلَى لَبْسِهِ

وَمِنْهُ فِي: ٢ - كِتَابِ الْغِيَاثِ، ١٧ - بَابِ الْأَسْطِ، حَدِيثٌ ٦١

لَا تُعْبَرُ عِبَادَتُهُ بِمَا ظَهَرَ ابْنُ عَسْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَلِذَا كُنْ يُفْطَلُ لَهُ
ابْنُ عَسْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي الرَّحْرِ. قَالَ الْحَافِظُ (قَالَ) أَنِّي الْإِمَامُ (عَالِدًا)
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ ابْنِ عَسْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَهْتَلُونَ عَلَى
الْأَرْضِ (يَعْنِي الَّذِي يَسْجُدُ وَلَا يَرْتَفِعُ عَنْ^(١) الْأَرْضِ) عَنِ لَا يَرْمَعُ وَرَكِبَهُ عَنِ
الْأَرْضِ فِي السُّجُودِ (يَسْجُدُ) قَوْلُ الْمَسْنِيِّ^(٢): حَدَّثَنِي مِنْ مَعْلَمٍ أَنْتَسِبَ عَلَى
الْحَالِ، ائْتَمَرْتُ. قُلْتُ: بَلْ اسْتَشَارَ تَعْسِيرَ بِأَوْضَحَ عِبَارَةٍ لِقَوْلِهِ الْأَوَّلِ: الَّذِي
يَسْجُدُ وَلَا يَرْتَفِعُ عَلَى الْأَرْضِ (عَنِ يَسْجُدُ (أَوْ) جَعَلَهُ حَالِيًا (لَا يَهْتَلُ) يَرْكَبُهُ
(بِالْأَرْضِ) فَانْزَلَ الْحَافِظُ^(٣) بِعَنْهُ مِنْ يَلْصُقُ بَطْنَهُ بِوَرَكِهِ إِذَا سَجَدَ وَعَمَّ خِلَافَ
هَيْئَةِ السُّجُودِ الْمَشْرُوعَةِ وَهِيَ التَّحَدُّي وَالسُّجُوع. وَهِيَ «تَهَابَةٌ»: رَوَاهُ أَنَّهُ يُفْرَجُ
وَرَكِبَهُ. فَصِيرَ سَعِيدًا عَلَى وَرَكِهِ.

وَأَسْتَشْكَلْتُ مَنَاسِبَةَ ذِكْرِ ابْنِ عَسْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مَعَ
الْأَوَّلَى. وَأَجَابَ عَنْهُ الْكَرْمَانِيُّ بِإِحْتِمَالٍ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ الَّذِي تَخَاطَبَهُ لَا يَعْرِفُ السُّنَّةَ
إِذْ هُوَ خَرِيفٌ لَعَرَفَ الْفَرَقَ بَيْنَ الْمَرْفَعِ وَغَيْرِهِ أَوْ الْفَرَقَ بَيْنَ اسْتِجَابِ الْكَفَاةِ وَبَيْنَ
الْمُغْدِسِ. وَكُنِيَ عَمِّي لَا يَعْرِفُ الشُّكَّ بِالَّذِي يَصْلِي عَلَى وَرَكِهِ. لِأَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ
لَا يَكُونُ إِلَّا حَافِلًا، فَإِنَّ الْحَافِظَ: وَلَا يَحْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّكَلُّفِ وَلَيْسَ فِي
الْبَيَاقِ أَنْ وَاسِعًا مَنَانَهُ عَنِ الْمَسَافَةِ لِأَوَّلَى حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى عَدَمِ مَعْرِتِيهِ ثُمَّ
الْحَصَرُ مَرْدُودٌ لِأَنَّهُ قَدْ سَجَدَ عَلَى وَرَكِهِ مَعْنَى يَعْلَمُ سُنَّةَ الْخِلَاءِ.

(١) كَتَبَ فِي أَهْلِ الشَّارِعِ.

(٢) مَعْنَى عَصْرِي (٢٩٨: ٤).

(٣) مَعَ الْبَابِي (٦٦: ٦٤٨).

و الذي يظهر ما يدل عليه رواية مسلم منقولة عنك أصلي في المسجد
وعبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - سبوا غيره إلى القبلة، فلبس ثياب
الأنثى وانصرفوا إليه من شتى، فقال عبد الله يقول ما من أحد الحديث، ليس
فيه ذكر الصلاة على النورث فكان ابن عمر - رضي الله عنهما - رأى مع في
والى سجود شيتاً لم يتحققه غيره، فلما علم ذلك للآمر المخطوف، ولا
أن يكره قريب محمد بنول من نزل عليه ما نقل - فأحب أن يعرف هذا الحكم
استدله عنه علي أنه لا يمنع إنشاء جماعة بين اثنين المسلمين، بأن يذبح
أحدى مسجد وهو لأحد يظنه يركبه كان يطر الشاع استعد لفسه عرجه، ما
كل حارة، فأما ابن عمر - رضي الله عنهما - إلى أن استمر بالثياب كالم
أن الثياب ذهب في قوله حائلاً بين العودة والقبلة، انتهى

ثم حديث كتاب الحديث فبقاء لاقتدار من التمسك به ومناظر الحكم في
ذلك على أقوال الأول: أنه حجة بين فروق بين الاستدلال والاستدلال، فإن
الاحتياط في حديث ابن عمر سلمه جوار الاستدلال وحديث جابر جوار
الاستدلال، ولو لا ذلك لكان حديث أبي أيوب ما يخص من عدمه، وحديث
ابن عمر إلا جوار الاستدلال فقط، ولا يقال يلحق به الاستدلال تماماً، لأنه
لا يمنع الاحتياط به بكونه فوقه، فقد سبقت به قوم، فصاروا جوار الاستدلال
دون الاستدلال وسكني عن أبي حنيفة وأحمد، انتهى.

ثانياً: من ضمن الحوار بالكتاب فقط بعد: باب حار صحيحاً
حزم به ابن حزم، وقال الزائر لا يعرفه، وقال أبو عمر في التمهيد: إذا
أحمد في حديث حار، وهو ليس صحيحاً فيجوز عليه، لأن أن
الراوي ضعيف حكاة العبي^(١)، وقال ابن العربي^(٢) حديث جابر به نكلاً.

(١) محمد بن عيسى (١٨٠/٢٠٨)

(٢) مقدمة الأعرابي (١٠٧/٢٧٧)

القول الثاني: أنه حجة نس توفى بين الصحاري واليهان. فأن من انجوي
 أنه ثالث والثاني فجعل حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أصلاً في حوار
 الاستدلال من الأئمة، وأبعد عنه حوار الاستدلال. وتقدم في القول الأول أن
 الحافظ لم يكتفِ بنفسه، وأضاف إلى ذلك الاستدلال حديث جابر، على جملة أن
 جماعة من الأئمة احتجوا بحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - على الترخي بين
 النبيين والصحاري، واختلفوا بعد ذلك، فميم من أن الاستدلال على ذلك،
 وميم من أضاف الاستدلال حديث جابر، وضح حديث كذا جابر وغيره
 بخلاف أهل المقالة الأولى، فهم ضعه كما تقدم

واستدلوا أيضاً بحديث عائشة عند أبي صاحب، محتجوا بمحدثي حور
 الكلمة، وأصله أن التميم في تهذيب السنن الكلام عليه. **والقول الثالث:** أن
 حجة من اعتد - حج المنعرج، مطابقاً، قاله العيني^(١) ومنهم من رأى هذا
 الحديث ناسخاً لحديث أبي أيوب المذكور، واعتد بالإسناد مطلقاً، وقاس
 الاستدلال على الاستدلال، وتوكل حكم تحصيله بالبيان، ورأى أنه وصف
 مني الاعتبار، انتهى

قلت: وأضاف أهل هذه المقالة الاستدلال بحديث جابر المذكور،
 وقالوا إنه ليس في حديث جابر نصيب البيان، وما قيل إنه فعل لا عموم
 له يقال منه في حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أيضاً.

والقول الرابع: أن حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - السطحي حور
 استدل به السند لا المبدأ، قال العيني: وقاهر عبارة الكلام بذلك على
 إنكار ابن عمر - رضي الله عنهما - من يرغم أن استفاد به التمسك من
 الجماعة غير جابر، فمن ذلك قد أحم من حليل: حديث ابن عمر - رضي الله عنهما -

(١) حاشية العيني (٢٠٠).

عن استقبال بيت المقدس واستدباره، والدليل على ذلك ما روى مروان الأصغر عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه أتاح راحته مستقبل بيت المقدس، ثم جلس يولع إليها، فقلت: يا أبا عبد الرحمن أليس قد نهى عن ذلك؟! الحديث.

قلت: نكر الحديث في أبي داود بلفظ: «مستقبل القبلة»، اللهم إلا أن يقال: إن الحديث روي باللفظين معاً فملى هذا يكون اللفظ القبلة في أبي داود محمولاً على بيت المقدس لأنه مجمل وهذه مفسر، فتأمل.

القول الخامس أن الدلائل متعارضة، ولا وجه للتوحيج، وإليه أشار العمري بقوله: ومنهم من توقف في المسألة.

القول السادس: الجمع بينها بأن حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - ونحوه صارف للنهي عن معناه الحقيقي، وهو التحريم إلى الكراهة، وهذا صريح من قال بكراهة التزبيد في المسألة، كما حكاه عنهم الشوكاني وغيره.

القول السابع: أن حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - لا يقاوم أحاديث النبي تكثرها وشهرتها وصحتها على ما في حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - من الاحتمالات المذكورة - وهذا صريح من قال بعموم التحريم، وقالوا: إن حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - محتمل لمعاني كثيرة، منها السنة المذكورة كما يتبينها، ومنها السنة المذكورة في كلام الشيخ ابن القيم المذكور في أول الباب، ومنها الأربعة المذكورة في كلام ابن العربي، واشتركوا في ذكر بعض المحتملات^(١)، واختصوا ببعضها.

ومنها: ما تقدم قريباً أن المعنى فيه استقبال الفرج واستدباره لا الفصل بخلاف الصلاة، فيحتمل أنه ﷺ كان مستقبلاً بالصدر دون إقراج، ومنها أن التزجيج للمعترض عند التمارض. ومنها أن فضلاته ﷺ ظاهرة فلا يوجد علة

(١) راجع لاستحقاق الموضوع وضع التهم (١/١٤٤)، ومعارف السنن (١/١٠٠).

(٣) باب النهي عن البصاق في القبلة

٤/٤٤٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ سَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى تَصَافًا فِي جِدَارِ الْقُبْلَةِ فَحَكَّهُ .

المع: وهي ثراء الاحترام، ومنها: احتشاد الله يكون محرقاً عن غير القبلة، فكيف سئل القبلة لا بعد عنه ﷺ، ومنها: مزار شيعاً رحمه الله في الدلالة^(١)، أن هذا الفعل له ﷺ في الخلوة، حيث أحب أن لا يطلع عليه أحد فلا يكون شريعاً.

(٣) النهي عن البصاق في القبلة

البصاق: بضم الباء الموحدة وبصاء مهملة، وهي لغة مالرياء. وأخرى بالسين وصعب، والباء مصمومة في الثلاث. ما يسيل من الفم، قال الراعي: بصرت ويسن أهله يرش، قال السجدة: البصاق والبزاق: ماء الفم إذا خرج منه، وما دام فيه فزريق.

٤/٤٤٢ - (مالك عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ رأى بصاقاً في جدار القبلة) وفي رواية عند البخاري: «في قبلة المسجد» (فحكه) بيده الشريف، وفي رواية البخاري: «ثم رن فحكه بيده» وفي إسناده بأنه رأى في حانة العظيمة، وبه صرح في رواية الإسماعيلي زاد: «وأحسبه دعا بزعفران فلفحه به» زاد عبد الرزاق عن معمر عن أيوب: «فلذلك صنع للزعماء» في المساجد، قاله الزرقاني تبعاً للحافظ.

قلت: وأخرجه أبو داود^(٢) أيضاً عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال:

(١) مثل السجدة (٢٢: ١).

(٢) في الصلاة (١٧٩) باب كراهة الخاف في المسجد (٢٥١: ١).

بينما رسول الله ﷺ بخطب يوماً، الحديث. وأخرج أيضاً عن أبي سعيد: أن النبي ﷺ كان يحب التراجيس، ولا يزال في يده منها، فدخل المسجد فرأى نخامة، الحديث. وقال الإسماعيلي: قوله: أحجج يده، أي تولى ذلك بنفسه لا أنه باشر يده، ويؤيد ذلك حديث أبي داود برواية جابر: «أنه حكها عرجون».

قال الحافظ^(١): ولا مانع من التمسك، قلت: بل هو المنع، ولا يبعد وقوع مثل هذا عن عدة أشخاص، فلا إشكال لما أخرجه البخاري عن أبي هريرة وأبي سعيد: «أن رسول الله ﷺ رأى نخامة في جدار المسجد، فتناول حصاة فحكها بيده، الحديث. وسبق أبي داود برواية جابر يدل على أن القصة وقعت في مسجد جابر، ولفظه عن عبادة بن الوليد، وقان: أتت جابرًا وهو في مسجده، فقال: «أنا رسول الله ﷺ في مسجدنا هذا وفي يده عرجون ابن طاب، فنظر فرأى في قبة المسجد نخامة، فأقبل عنها فحكتها بالمرجون، ثم قال: «أروني غيرها، فقام فنى من الحي يشتد إلى أهله، فجاء بخُلُق في راحته، فأخذه رسول الله ﷺ، فجعله على رأس المرجون، ثم لطم به على أثر النخامة».

وأخرج الثاني عن أنس، قال: «رأى رسول الله ﷺ نخامة في فم المسجد، فمصص حتى احتر وجبه، فقامت امرأة من الأقصار فحككتها، وجعلت مكانها خلوقًا، وذكر ابن خالويه. «أن أنس لما رأى النخامة في المحراب، قال: «من إمام هذا المسجد؟ قالوا: فلان، قال: «مزلته، فقالت امرأته: «لم عزل النبي ﷺ زوجه عن الإمامة؟ فقال: «رأى نخامة في المسجد، فعدلت إلى حلقه طيب فخلقت به المحراب، فاجتاز عليه الصلاة والسلام بالمسجد، فقال: «من فعل هذا؟ قال: «امرأة الإمام! قال: «قد وهبت نكهة

(١) فتح الباري (١/٥٠٨)

ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، قَالًا: إِذَا كَانَ أَخَذَكُمْ يُصَلِّي، فَلَا يَنْصُقُ
تِلْكَ وَجْهَهُ.

لاسرته، ورددته إلى الإماعة؛ فكان هذا أول خلق في الإسلام، فانه
المنهي^(١).

وأخرج أبو داود^(٢) عن أبي سفيان الصحابي أن رجلاً أم قوماً، فبصق
في القبلة رسول الله ﷺ بظرو، فقال حين فرغ: «لا يصلي لكم...» الحديث.
فهم بهذا كله تعدد القبلة في ذلك، قال القرطبي: يصح الجمع بينهما بأن
ذلك كان في أوقات مختلفة سنه، ففي وقت حركها يده ووجهها، وفي وقت
قعدته المرأة، ويمكن أن يقال: نسبة التحك والطيب إليه ﷺ مجازي باعتبار
الأمر، انتهى.

قلت: لكن يبقى إذا الاختلاف بين المرأة ورجل وبين المساجد، فلا
مفرّ بثبوت التعدد. ثم أقبل على الناس بوجهه الكريم (فقال: إذا كان أحدكم
يصلي فلا يصبق) بالحزم على المنهي (قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة أي قدّم
(وجهه) راد الباجي: حال الصلاة، ثم قال: وهذا يحتمل معاني: أحدها: أنه
نص في هذا الحديث على النهي عن البصاق قبل وجهه حال الصلاة لمصلحة
تلك الحال على سائر الأحوال، فحصرها بالذكر الثاني: غرض بالذكر حال
الصلاة لأنه حينئذ يكون مستقبل القبلة في سائر الأحوال، قد تكون القبلة عن
يساره، وهي الجهة التي أمر بالبصاق إليها وأمامه، والثالث: أنه لو لم ينص
حال الصلاة يجوز المكلف أن يكون النهي توجه إلى سائر الأحوال، وإن حال
الصلاة لا يجوز أن يقصد فيها إلى شيء (ليصنع كيف تيسر له في قلبه وغيرها
غير ذلك أن هذا من إكرام القبلة وتزيينها، انتهى).

(١) نسخة الثاقبة (١٤٩/٤/٢)، ومثل المجهود (٢٢٤/٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٨١).

قَالَ اللَّهُ تبارك وتعالى: قُولِي بِجَهَنَّمَ: يَا صَالِي.

أخرج البخاري في ٨ - كتاب الصلاة: ٣٣ - باب حدث البراق بالله في السجود.

وعنه في ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة: ١٣ - باب الدعاء من المصلي في السجدة، في تغطية وجهه، حدثنا.

قَالَ الْقُطَيْبِيُّ^(١): الظاهر لعدم من الدعاء بحالة الصلاة، لكن التعديل تأخر المسلم فتصير الدعاء بطلاً ولو لم يكن في الصلاة، نعم هو في الصلاة أثناء تمامها وفي حداثتها أثناء التأخر غيرها من حذر المتعبد، انتهى.

الله تبارك وتعالى قيل وحده إذا صلى في السجدة معناه أن وجهه إلى القبلة ثم ينفذ منه إلى وجهه، فصار بالتقدير حال مقبوضه به من سجده، وقيل قد صلى حاداً وضواً، أي عطفه الله، أو ثواب.

وقال القاضي^(٢): يستلزم ذلك معنيين: أحدهما سواه وإحسانه، والثاني أن السجدة تعني عز الله أمراً باستقبال القبلة وتسميتها، وتزويدها، أو سبها في حال الصلاة، والله تعالى قيل وجهه، بمعنى تمام أمره شربه وتعظيمه في وجهه، أي في تعظيمه تحت الشجة تعظيم الله وخافته، انتهى.

وقال ابن عبد البر^(٣): هو كلام خرج عن التعظيم أثناء الصلاة وقد نزح به بعض المعتزلة المائلين بأن الله عز وجل في كل مكان، وهو جوه واضح، لأن في الحديث: أنه يبرز تحت قدمه، ويهدى ما أضواء وجهه ردة عن من وعزم أنه على العرش ذاته، ودهما قول به جبر أن يكون به ذلك، والله الحافظ^(٤).

(١) الرسالة القسري: (١٤٣/٢٠١).

(٢) المحقق: (٣٣٨/١١).

(٣) المحقق: (١١٣/١١).

(٤) (٥٠٥/١١).

٥/٤٤٤ - وحققني عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ رأى في جدار بقعة بصفاء، أو تخاطاً، أو نخامة، فنحطه.

أمرح البخاري في ٨ - كتاب الصلاة، ٣٣ - حك أبو هريرة بن زيد في المسند

ومحمد في ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ١٢ - باب انتهى عن السابق في المسند، في الصلاة وغيرها، حديث ٥٢.

وأجاد شيخ مشايخ العلامة تسي المتكلمين مولانا محمد قاسم السالونوي - نور الله مرقده - البحث في ذلك في رسالة كبيرة فارسية سماها «فقه عام وأجوب فيه عما يشكك عن بعض المشركين من العدائين يهود عن عباد الأصنام ويعبدون بأنفسهم عند الكعبة، ولا فرق بين عبادة نصم وبين السجدة إلى الكعبة، فأطلق شيخنا - يرحمه الله - مضجعه وأجزأه عنا ومن سائر المسلمين - بأجوبة نظيفة دقيقة، فارجع إليه إن شئت

٥/٤٤٤ - (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) عبادة من الزبير (عن عائشة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ رأى) أي أبصر مرة (في جدار بقعة بصفاء أو مخاطاً) هو ما يسيل من الأنف (أو نخامة) بضم النون والسين، هكذا في الموطأ وكذا في رواية البخاري عن مالك قال الحفاظ: وإسماعيل بن طريم عن عن مالك: رأى مخاطاً على جدار الكعبة، واستخامه قبل: من ما يخرج من صدره، وقيل: السحابة - يعين من الصدر - وبالصيم من الرأس، انتهى.

والرواية هكذا بالثبوت في «الموسم» وكذا عند الشيخين من رواية مالك (فحكه) أي فركه رأى في جدار القبلة، والحكاك يمار جرم على جرم صلباً، وفي الحديثين: نزه المساجد من كل ما يستعد وإن كان طاهراً، ويدل على طهارته ما ورد في الروايات من زيادة: ثم أحد طرف رده فبصق فيه ثم ود

رسول الله ﷺ قد أنزل عليه القرآن بالأسبغ قراءة

رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الفصحى (قرا) بالأسبغ (زيادة المعنى، والمراد قوله تعالى: ﴿قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ إِذْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْفَصْحَى﴾) وبه إطلاق الفصحى على بعض أجزائها المعاصي معاً.

وقال الساجي: أضاف الرسول إلى الفصحى ما فصح، ولعله لم يعلم برأيه قبل ذلك. أو لعنه رحمه الله من استغفال الكلمة بالوحي، ثم أنزل عليه القرآن من الفصحى، قاله الزرقاني^(١).

قال الحافظ^(٢): واختلعت الروايات في الصلاة التي تحولت الفصحى بعدها، وقد في التمسيد، فظاهر حديث البراء أنها الأشهر، وذكر محمد بن سعد في "المصنفات" قال: إنه صلى يومئذ من الظهر في مسجده والمسنجيد، ثم أمر أن يفرجه إلى المسجد الحرام، فاستند إلى الله ودار معه المسجون، ويقول: زار النبي ﷺ أم مشاة بن البراء بن معرور في بني سعدة، فتمت له ضعة ما، وحدث العنبر، فقصي: حول الله ﷺ بأصحابه رشتين، ثم أمر فامده إلى الكعبة، واستند العنبر، فقصي مسجد الفليس.

قال ابن سعد، قال الزرقاني: هذا أثبت عندنا، وأخرج ابن أبي شامة صاحب عن عمارة بن روبعة بلفظ: حدثني عدلتي العنبر، وأبزار عن حديث أسد بلفظ: وهو يصلي الظهر، وفي ضعفه انتهى.

وقال الحافظ^(٣): أيضاً: التحقن أن أول صلاة صلاها في بني سعدة لما مات بشر بن البراء بن معرور العنبر، وأول صلاة صلاها في المسجد النبوي العنبر، انتهى.

(١) المرجع الزرقاني (١/٣٩٥).

(٢) نظراً إلى الجمع الزرقاني (١/٣٩٤).

(٣) فتح الباري (١/٩٧).

قلت: ولا يشكّل إذ هما في إيمان البحاري من حديث أنس: أنه يخطئ حتى وإن صلاها صلاة العصر، الحديث: لكن يخطئ عليه ما في «روح المعاني». إذ قال: ذكر القاضي بعد غيره أنه يخطئ صلاتي بأصحابي من مسجد بني سلمة ركعتين من الضيق، فتعبد في الصلاة واشتغل بالبراء، وتعدله إلى حال. النساء صوته، فهو المحدث مسجد القبايل.

وَعِنْدَ كَمَا قَالَ النِّسْبُولِيُّ بِحَرْفِ نَحْدَتِ، فَإِنَّ نَفْسَهُ يَسِي مَنَافَةِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَفْسِي يَحْيَى إِيْمَانَهُ وَلَا هُوَ الَّذِي نَحْوَهُ مِنَ الْخَصَائِدِ، فَقَدْ أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ بَنِ الْمَعْلَى: كَتَبْنَا يَغْدُو إِلَى الْمَسْجِدِ بِمُجَرَّبَا يَوْمًا وَرَسُولُهُ يَخْرُجُ قَاعِدٌ عَلَى الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: هَذِهِ أَسْرَى، فَجَلَسَتْ فَتَلَوُا وَمِنْهُمَا اللَّهُ يَتَذَكَّرُ: فَأَمَّا رَأَى بَطْلًا وَتَجَلَّتْ فِي الْإِيَّةِ قَتَابَ نَفْسِي حَبِيْبِي بِعَالٍ فَرُكِعَ رُكْعَتَيْنِ، قِيلَ أَلَمْ يَرْوِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمِنْهُمَا لَدُنَّاسِ الْفَتَى بِوَمَعَدٍ.

وأخرج أبو داود عن أنس بن مالك قال سميت سلمة وأباها ومم وكوجع.
 الحديث. هذا ذكر مخالفت لروايات صحيحة الثابتة عند أهل هذا الشأن فلا
 يعتد بها انتهى.

وفي المنتهى إلى الحوري في ليلة الثانية. قال محمد بن حبيب
لهاشم: حدثني عن أبيه يوم الثالث. لخصت من شعان رار يكتا أم بشر في
سبي ساعة، فعزى هو وأصحابه، رجا الطهر. فعلى بأصحابه في مسحة
نصتين وعثر من الصبر إلى السام، ثم أمر أن يعطى النية وهو واقع في
الركبة الثانية، فسمار إلى فككت، بدارت انصافه، معه فسمي مسحة
التمنية، الخ.

وذكر في الموقدس^{١١} عن الخافض ميهان الذي، أن النجوى وقع في قفج

(1) مبرج افغانی (1997: 4).

حولي الإدم من مكان إلى موضع المسجد، وحدا كونه يستأعي عملاً كثيراً،
بالدبر أنه رفع على تحريم التعبد الكثير، أو انهم لم يصححه كصلاة، وخوف،
بعد ما يقال: إنه يشمل إن لم نزل لأقدام.

وفي العبادات أن حكم الناس لا يثبت في حق المكلّف حتى يبلغه لأن
أهل بناء لم يزعموا اتّباعه مع أنه هو الاستحسان بفتح الفعل في الإجماع وفي
الحديث سمع المصطفى يحرر لواءه، فقلّ كذا جديراً إذا كان، والأربعة أو
الخبر كان معتقداً بمرأته، أفادته المصنف عنه، وفي الخطأ والجهل من قبل
فإنه قد ورد أنه كان يدعو ويغفر إلى المسنة.

قال الشافعي^(١) قد مر الحديث قال يدر أنهم دعوا عنى ما تقدم من
صلاتهم، ولو شرع أحد صلواته إلى غير الصلاة وهو يقرأ، إلى الصلاة ثم قيل
له، فإن كان مضموناً بغيراً رجع إلى الصلاة، وإن كان مضموناً بغير
العبادة، فبغير الصلاة^(٢)، وليرى به رسم أهل قضاء أبيه الفتح
الصلاة إلى ما فرغ بهم من الصلاة، فلما طوى المصحح في نفس العبادة لم يجر
أقدام ما تقدم منها على الصلاة، انتهى.

قلت: ولا يحصل من ذلك عبادة الصلاة، ونصح عبادة بكل حال، قال
الإمام أحمد في مسنده^(٣) بعد حديث الشافعي، قال أحمد، وبعد، فأما يمين
أخذ الصلاة حتى نسي، فقد أمر بيمينين، ثم علم أنه يميني إلى غير الصلاة
فليحرف إلى غير الصلاة، فيصلي ما بقي، ويعتد بما مضى، وهو قول أبي حنيفة
في غير الصلاة، انتهى، ثم قال أحمد.

(١) الحديث ١٠٦، ١٢٢٩.

(٢) حيث قول مالك وأصحابه أنه بعد صلاة في الوقت، وإن خرج الوقت فلا إعادة عليه،
وروي لإمامة أبي حنيفة استدراكه التكرار، وذلك استحباب مائة ركعة، وهذا
الاستدراك، (١٢٦/١٢٧).

(٣) الظاهر بالعبارة الصحيحة (١٤٦/١٤٧).

٧/٢٤٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ
 عُبَيْدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ
 تَزَيَّعَ عَمَّا غَضِبَ عَلَيْهِ...»
 قَالَ الْمُؤَلِّفُ: إِنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُ فِي الصَّلَاةِ اسْتَأْذَنَ إِلَى التَّجَهُّةِ الثَّانِيَةِ وَبَيَّنَّ
 هُنَا مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ، نَقَلَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ، وَقَالَ ابْنُ
 أَبِي مَوْسَى وَالْأَمَدِيُّ: لَا يَنْتَقِلُ وَبَعْضُهُ عَلَى اجْتِهَادِهِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِ
 الْأَوَّلِ بِخُصَّةِ أَهْلِ قَاءَ، وَمِنْهُ الشَّافِعِيَّةُ الْإِعَادَةُ مُطَقَّاتًا لِمَنْ اجْتَهَدَ فِي الْقِنَةِ
 فَأَخْطَأَ، كَمَا فِي «الْمُنْتَجِ»^(١) وَغَيْرِهِ.

٧/٢٤٦ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَمَّيَّانِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ
 أَنَّهُ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي «التَّحْقِيقِ»^(٢) هَكَذَا، فِي «الْمَوْطَأِ مَرْسُلاً»، وَأَسْتَدَدَ
 مُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ عَنْ عَمِّهِ بِصِلَةٍ سَالِفَةٍ قُلُوبًا فَتَحَهُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ
 سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ لَمْ يَكُنْ يَقُولُهُ عَنْ مُحَمَّدٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
 غَالِبٍ بْنِ صَبَّاحٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لَا يَحْتَجُّ بِهِ. وَهَذَا، مَعْنَاهُ مُسْتَأْذَنًا مِنْ حَدِيثِ
 الثَّرَاءِ بْنِ شَيْبَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ رِوَاةَ (عَلَى) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ مَعْنَاهُ الْقِدْمَ (الْمَدِينَةَ) بِهَا حَرًّا (سَنَةَ
 عَشْرٍ شَهْرًا) كَذَا رِوَاةُ السَّائِي وَأَبُو عَوَانَةَ بَعْدَ طَرَفٍ عَنِ الثَّرَاءِ، وَرِوَاةُ أَحْمَدَ
 بِسَبْعٍ صَحِيحٍ عَنْ مَرْعَسٍ، وَرِوَاةُ النَّوَوِيِّ، فِي «الْمَصْبُوحِ»^(٣) وَالتِّرْمِذِيُّ
 عَنْ الثَّرَاءِ: سَنَةَ عَشْرٍ أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ بِالنَّسْكِ، وَالثَّرَاءُ وَالْقُطَيْبِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ
 عَوْفٍ، وَالتَّقِيبِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: هُوَ
 الصَّحِيحُ

(١) الْمُنْتَجِ (١/١١٧).

(٢) (١/٥٠٥).

(٣) التَّحْقِيقُ (١٣/١٣٤).

(٤) أَخْرَجَهُ الْإِسْلَامِيُّ (٣٩٩: ١٢٥٥).

دخل بيت المقدس ،

قال الحافظ^(١) : والجميع بينهما سهل ، بأن من جرم سنة عشر لعق من شهري القُدوم والنحويل شهراً ، وأنفي [أيام] الراحه ، ومن جرم لسبعة عشر صدحاً ماء ، ومن شك تردد في ذلك أن القُدوم في شهر ربيع الأول بلا خلاف ، والنحويل في نصف رجب على الصحيح ، ومن حرم الجمهور ، وقال ابن حبان : سبعة عشر شهراً وثلاثة أيام ، وهو مبني على أن القُدوم ثاني عشر ربيع الأول ، ولا ريب ما جده من طريق أبي بكر بن عياش : ثمانية عشر شهراً وأربع مكر سبب الحفظ ، وقد اضطرر ، به ، وخرجه بعضهم عن قول محمد بن حبيب أن النحويل كان في نصف شهر ، وهو الذي ذكره الثوري في «الثورنية» وأقره مع نحوه رجع في «شرح مسلم» رواية سنة عشر شهراً لكونها مجزوماً بها عند مسلم ، ومن الشذوذ أيضاً ثلاثة عشر شهراً ، ورواية تسعة عشر شهراً وعشرة أشهر وشهريين وستين ، وأما عبد الجبيل ضعيفة ، والاعتناء على القول الأول . مجملها سبع روايات ، انتهى .

(نحو بيت المقدس) بأمر الله تعالى ، وهم قول الحافظ وهو الإجماع له بين القبلتين وثانيهما لليهود كما قال أبو العالية ، خلافاً لقول الحسن البصري أنه باجتهاده ، ويقول الثوري : خير بينه وبين الكعبة ، فاختاره طمعاً في إيمان اليهود ، ورؤيما رواه ابن جرير عن ابن عباس لما عاخر عليه السلام إلى المدينة أمره الله تعالى أن يستقبل بيت المقدس ، الحديث . واختلف في صحته عليه السلام يمكنه فقال قوم : لم يكن يستقبل الكعبة بمكة ، فلما قدم المدينة استقبل بيت المقدس ثم مسح ، وقول قوم : يعني بمكة إلى بيت المقدس محضاً ، وعن ابن عباس : كانت قبلته بمكة بيت المقدس لكنه كان يجعل الكعبة بينه وبينه ، ثم إنه التفتلاني^(٢) . ورجع الحافظان ابن حجر والعمري هذا الأخير ، وصقنا الأول لما فيه من تعدد المسح .

(١) فتح الباري (٩٦/١) ، وصلة الفاري (٣٧٤/٣)

(٢) معجم الزيادة شكري (٦٨/٢)

قال: ما بين المشرق والمغرب قبلة إذا توجهت قبل القبلة

عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب روي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي فلابة عن النبي ﷺ مرسلاً.

قال البرلماني في نصب الراية^(١) الحديث رواه أبو هريرة أخرجه الترمذي، وقال حرس صحيح، ونكلم فيه أحمد وقواه البخاري، ورواه أيضاً ابن عمر أخرجه النجاشي في المستدرک^(٢) وقال صحيح على شرطهما أقال: ما بين المشرق والمغرب قبلة إذا توجهت بضم التاء، ولابن وقادح: بفتح أي المصلي قيل: بكسر فتح أي إلى حية (البيت) أي الكعبة المشرفة.

واختلست أشعة الفقه والحديث في معنى الحديث، وشرحه على أقوال: أحدها: ما قرره به فقهاء المالكية، بقائل: ورد الحديث لأهل المدينة خاصة والدعي: أن ما بين المشرق والمغرب قبلة إذا جعل البيت إلى وجهه، حيث يجعل المغرب إلى يمينه والمشرق إلى يساره، وهذا أحراز عن حكمه حيث يجعل المشرق إلى يمينه فيكون متغير الكعبة

قال العراقي: ليس حامداً في سائر البلاد، وإنما هو المنسبة إلى المدينة المشرقة وما وافق قولها. وهكذا قال البيهقي في اختلافاته وقال أحمد بن حنبل: إنما ذلك لأهل المدينة ومن كان مثلهم من قبله بين المشرق والمغرب رواه محمد بن مسلمة عن مالك، وأما من كان من مكة في المشرق أو في المغرب فإن قبضتهم ما بين الجنوب والشمال ونهم من السعة في ذلك مثل ما لأهل المدينة وغيرهم، وهذا الذي قال أحمد بن حنبل في صحيحه انتهى كلامناجي. وقال ابن عبد البر: هذا صحيح لا مدفع له، ولا خلاف بين أهل العلم فيه انتهى.

(١) (٢٠٥:٦)

(٢) (٣٠٤:٦)

وتأنيها ما فسره به الحذافه قال: البانجي^(١) قال: الإمام أحمد بن حنبل قوله: أما بين المشرق والمغرب قرية، هذا في كل البلدان إلا مكة هذا البيت، فإنه إن قال عنها شيئا وإن قلنا وقد تروك القصة انتهى، وبسطه الشوكاني في التيسار.

قال ابن خلدون في المعجم^(٢): التراجيع على سائر من بعد من مكة هذا وجه الكلمة دون إحصاء معين، قال أحمد: أما بين المشرق والمغرب قرية، فإن انحرف عن المسلك قليلا لم نجد، ولكن منحرفا عن المسلك، وهذا قال أبو حنيفة، وقال الشافعي في أمه حوله كقولنا: وأمر الميراث إيمان معين بولته تعالى: **فَارْتَبِعُوا كُنْزَكُمْ قَوْلًا وَخُفِّعْكُمْ شَرْهًا كَلًا**^(٣) ولنا دعوى بخلافه: أما بين المشرق والمغرب قرية، ورواه الخرملي^(٤) وقال: حسن صحيح، وظاهره أن جميع ما بينهما أيضا انتهى.

قلت: وهذا أحد المعنيين فسرهما أيضا الخرملي في قوله: الحديث له معنيان أحدهما أن المراء صفة العمالة في جميع الأرض، انتهى.

والثاني: ما فسره به أصحاب الشافعي في تفسير المراء من عند الحديث أن كل ما يصلح حايه أو بين مشرق ومغرب فهو قرية، لأن جوب القطر الشمالي يصلح عليه ذلك وهو بالانحياز ليس بقطر، بل المراء أن الشيء الذي بين مشرق ومغرب معين قرية، وهو المشرق والمغرب المديني، لأن المشرق المشرق جدي في مبداءه عن حافة الاستواء وقد ذكر التبريزي والمغرب

(١) الخط: المختص (٢٤١)، والاسدي (١٦٠) (٢٢٠).

(٢) (١٠٠/١٢٠).

(٣) سورة النجم: الآية ١٥١.

(٤) أخرجه الخرملي رقم (٢١٢).

(٥) باب ما جاء في مسجد النبي ﷺ

٩/٤٤٨ - حدثني يحيى بن عمار عن مالك بن أنس عن زائدة بن رزاح،

أنه سمى منى منى من خط الاستواء بمقدار الميل والذي بينهما هو سمت مكة، انتهى.

ورابعها: أحد الأثرين الذي فسر بها صاحب «المجمع»: أن المراد به المسافر في البحر عليه قبلته، انتهى.

قلت: فإظهاره على هذا معنى قوله: «إذا توجه» أي إذا تحرك وقصد توجه البيت.

وخامسها: أنه محمول على انشراح في السفر، ومعنى توجه: إذا توجه قبل التبت يعني في انشراح، وهذا على رأي من اشترط فيها التحريم إلى القطة

قلت: وثبت في حديث الترمذي لفظ: «إذا توجه» إلى البيت فيحتمل معاني أخر مثل فئة المريف والخائب والخطوع عن الرحلة عند من لا بشرط التوجه في التحريم وغير ذلك، هذا وقد علم مما سبق اختلاف الأئمة في المسألة.

وحاصله كما في «روح المعاني»: أن صرف التوجه في مكان يكون مسامحةً وسجدةً للكعبة هو مدح أبي حنيفة وأحمد وهو قول كثير الخراسانيين من الشافعية، ووجهه الغزالي في «الإحياء»، وقال العراقيون وتفقوا منهم يجب إصاعة العين، وقال الإمام مالك: «إن لكعبة قبله أهل المسجد والمسجد قبلة مكة وهي قبلة الحرم وهو قبلة الدنيا، وفي حديث ابن عباس مرفوعاً ما يدل عليه، وهذا الخلاف في غير من يكون شاهداً، أما هو فيجب عليه إصاعة العين بالإجماع، انتهى. ولرب من ذلك ما قاله ابن قدامة في «مغني»^(١).

(٥) (ما جاء في فضل الصلاة في مسجد النبي ﷺ) بالمدينة المنورة

٩/٤٤٨ - (مالك عن زيد بن رباح) يفتح الرء وتخفيف الموحدة وحاء

(١) «نظر المغني» ١/٣١-١٠٠.

«شعيب بن النخعة بن أبي عبد الله» عن أسير حبيب الله سليمان الأشتر، عن
 ابن قسرة:

 مسند، المسمى النسخ المستوفى سنة ١٣١٠هـ، قاله الزرقاني^(١). وفي
 «الخلاصة»^(٢): «قد مر سنة إحدى وأربعين ومائة، وذكرهما ابن خلدون، ورواه سنة
 ١٣٥٠هـ وقال: «روى عنه مالك مفروفاً بحبيب الله بن أبي عبد الله الأخر في أكثر
 المواضع، من رواية البخاري والترمذي في «المجموع» وأبي داود والنسائي في
 «بحر كناس»^(٣)».

«وعبد الله» بصور معين المعجمة مصيراً، قال الحافظ: قال بعضهم: «عبد الله
 والصحيح الأول (بن أبي عبد الله) سلمان الأغر الأنبي بدعه، المدني، نقله من رواية
 البخاري والترمذي وابن ماجه في «المصحيح» والنسائي في غير «لسن»^(٤).

«عن أبي عبد الله أسير» في بعض النسخ الهندية لفظ النكبة، بل فيها عن
 عبد الله الأخر هو بصحيف من الناسخ، ليس في الرواة أحد اسمه عبد الله
 الآخر، بل أبو عبد الله سلمان يعقّب الحسين المعجمة ويسكون فاللام (الأخر) يمنع
 التهمة والغير المعجمة وشذّ الرأه المعجمة، المدني التثني مؤنّى جمجمة، أصبه
 من أصحاب ثقة كان فاضلاً من أجل المذنبه قليل الحديث من رواية انه.

«عن أبي هريرة» ما أبو حمزة: لم يختلف على مالك في إسناد في
 «موطأ»، ورواه محمد بن مسلمة المخزومي عن مالك عن ابن شهاب عن
 أسير، وهو غلط فاحش وإسناده مطلوب، ولا يصح فيه عن مالك، إلا حديث
 «الموطأ»، وقد ذكرني عن أبي هريرة عن طريق متواترة كتبها صاحب ثابت. كذا
 في «العبسي»^(٥)، وإذا وروى عن أبي هريرة غير الأغر سميد رأس صالح
 وأبو قارط وأبو سنة وعطاء.

(١) (١/١).

(٢) (١٢٨).

(٣) «صلة الفهرست» (١/٧/٢٥٥).

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا»

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ) وفي الباب عن علي وميمونة وأبي سعيد وجبير بن مطعم وعبد الله بن الزبير وابن عمر وأبي ذر والأرقم بن الأرقم وأنس، واختلف فيه عليه. وأيضاً عن جابر وسعد بن أبي وقاص وأبي الدرداء وعائشة، ذكر تخرج هذه الروايات العتيق تركناها للاختصار.

(صَلَاةٌ) التذكير للوحدة أي صلاة واحدة (في مسجدي هذا) بالإشارة يدل على أن تخصيص الصلاة في مسجد المدينة يختص بمسجده ﷺ الذي كان في زمانه دون ما أُضيف فيه بعد، تقييماً للإشارة، وبه صرح النووي، فخص التخصيف بذلك بخلاف المسجد الحرام، فإنه لا يختص بما كان لأن الكل يعمه اسم المسجد الحرام.

قال العيني: إذا اجتمع الاسم والإشارة هل تغلب الإشارة أو الاسم؟ فيه خلاف. فمال النووي إلى تغليب الإشارة، فعلى هذا إذا اقتدى يزيد فإذا هو عمرو يصح افتدائه، وجزم ابن الرقعة بعدم الصحة، وبذهبنا كما يظهر من قولهم: إذا اقتدى بفلان فإذا هو غيره لا يجزيه إذ الاسم يغلب الإشارة، انتهى. قلت: تقدم البحث في ذلك في الجزء الأول في الجمعة والمرجع عندنا تضعيف الآخر في المزيد.

قال القاري^(١): قال النووي: المضاعفة تختص بالأول، ووافق البكي وغيره، واعتصره ابن تيمية وأطال البحث، وانحسب الطبري وأورداً آثاراً استدلالاً بها، وبأنه سُلِّم في مسجد مكة أن المضاعفة لا تختص بما كان إذ فاك، وبأن الإشارة في الحديث إنما هي لإخراج غيره من المساجد المنسوبة إليه ﷺ، وبأن الإمام مالك - رضي الله عنه - لما سئل عن ذلك أجاب بعدم الخصوصية، وقال: لأنه أخصر ﷺ بما يكون بعده، ورُوي له الأرض، فعلم بما يحدث

(١) امرأة المفتاح (١/١٨٧).

عن ابن أبي عمير عن حماد بن عيسى عن زرارة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إني كنت في مسجد النجف»

أخرج الشيخان في: ٢٠ - كتاب الصلاة في مسجد مكة والمدينة، ١ - باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة.

ومسلم في: ١٥ - كتاب الحج، ٤٤ - باب: «وهذه الصلاة في مسجد بني مكة والمدينة». حدث: ٥٥٥.

معه. ولولا هذه ما امتلأوا الخلفاء الراشدون أن يستزيدوا فيه بحضور الصلابة ولم ينكر ذلك عليهم

وبعض في تاريخ المدينة^(١) عن عمر - رضي الله عنه - أنه لما فرغ من الزيارة قال: «لو انتهى إلى الجبل»^(٢) لكان لكل مسجد نبي يتبعه وفي رواية: إلى ذي الحليفة. وبما روي عن أبي هريرة مرفوعاً: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لو ردد في هذا المسجد ما ردد لكان لكل مسجد نبي» وفي رواية: «لو بُني هذا المسجد إلى صماء كان مسجدي». هذا خلاصة ما ذكره ابن حجر في «الخواهر المقيم»، انتهى. (أخير من ألف صلاة) تعلى (فيما سواء) إلا لمسجد الحرام) بالمصعب عن الاستاء وروي بالجر على أن إلا بمعنى غير

وفي الحديث عدة أبحاث: الأول: في التضعيف في المسجد وقد تقدم. والثاني: في معنى الاستاء. قال الزكراني: الاستاء يحتمل ثلاثة أمور: ١- أن يكون مأثراً لمحمد الرسول، وأفضل منه، وادون منه، بأن محمد المدة ليس حياً به، بل قد بلغ شدة شأله وصوره. وادون من حاله. بحور به استاوي. وأن يكون ماضياً أو مفصولاً. والأول أرجح لأنه لو كان ماضياً أو مفصولاً لم يعلم مقدار ذلك، إلا بتقدير بعلام المساواة. وأما أن يكون عند الله من شئع صاحب مائلك: معناه: أن الصلاة في مسجد

(١) ابن أبي عمير، «تاريخ المدينة» (١: ١٨٠-١٨١).

(٢) حديث: «من أتى المسجد والاحتل في الأمل» (الترمذي، ١: ١٨٠) وأما «الكوفة» فيكون المقادير بيانه: «مجمع الملائكة» (١: ١٨٠).

الرسول ﷺ أفصل من الصلاة في التكبيرة بألف درجة. وأفضل من الصلاة في سائر الحاجز بألف صلاة. وقد بذلك جماعة من المالكيين، ورواه بعضهم عن الإمام مالك، قال الشافعي: روى أشيب عن مالك: أن الصلاة في مسجده ﷺ أفضل من ألف صلاة في المسجد الحرام. وهذا قول ابن نافع انتهى.

وقال عامة من المذنبين والأئمة: إن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من الصلاة فيه. فظاهر الأحاديث، كذا في «الطهري»^(١) قد حفظ^(٢) دليل كونه فاضلا عما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان عن عطاء عن ابن الزبير مرفوعا: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام». وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا.

قال ابن عبد البر: احتلف على ابن الزبير في رفعه ورفعه، ومن رفعه أحبط وأثبت، ومنه لا يقال بالرواية. وفي ابن حبان عن جابر مرفوعا: صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه. وصلاة في المسجد الحرام خير من مائة ألف صلاة فيما سواه. ومما يستدل به، أنه من رواية عطاء، قال ابن عبد البر: جازم أن يكون بعطاء فيه عتسا، وعلى ذلك بحسنه أهل العلم بالحنيفة، لأن عطاء واسع الرواية معروف بالرواية عن جابر وابن الزبير.

ويصفه البخاري التكملة على توثيقه وصحته، والمسار والطيبري عن أبي الذؤء رفعه. «الصلاة في المسجد الحرام مائة ألف صلاة. والصلاة في مسجدي بألف صلاة. والصلاة في بيت المقدس بمائة صلاة». قال التبريزي: إسناده حسن، فوضع بذلك أن التبريزي لا يستثنى تفضيل المسجد الحرام انتهى.

(١) الطهري: عمدة القاري: (١/٢٧٧، ٢٧٨).

(٢) فتح الشافعي: (٣/٦٧).

قال، القاري^(١)، ولا تنامي بين الروايات المختلفة في التضعيف لاحتمال أن حديث الأقل قبل حديث الأكثر ثم بفضل الله تعالى بالأكثر شيئاً معد شيئاً، وباحتمال أن يكون التفاوت لتفاوت الأحوال، لما جاء أن الحنفية عشرة أمثانها إلى سبعين إلى سبعمائة إلى غير نهاية، انتهى.

والثالث: أن التضعيف المذكور يرجع إلى الثواب، ولا يتعدى إلى الإجزاء، بالانقاف، كما نقله لمووي وغيره، فلو كان عليه صلاتان فصلى في أحد المسجدين صلاة لم تجزه إلا عن صلاة واحدة، ويوهم كلام أبي بكر النقاش المنقري في تفسيره خلاف ذلك، فإنه قال فيه: حسنت الصلاة بالمسجد الحرام قبلت صلاة وحيدة بالمسجد الحرام خمس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة، انتهى.

وحكى لفظ لاني^(٢) عن ابن أبي المصاحب الآثاري ما يضيئ عنه نطاق الحساب فضعف صلاة واحدة حتى بلغ عمر روح عليه السلام بنحو الضعف، قال القاري: وما اشتهر عني السنة العوام أن من صلى داخل الكعبة أربع ركعات تكون قضاء لدمر باطل لا أصل له، انتهى.

والرابع: أن التضعيف المذكور مع قطع النظر عن التضعيف بالجماعة فإنها تزيد سبعمائة وعشرين درجة، كما تقدم في أبواب الجماعة من هل يحتمع التضيقات أم لا؟ محل بحث، قاله الحافظ.

والخامس: أن ذلك مخصوص بالفرائض أو يعم النفل أيضاً وإلى الأول ذهب الطحاوي وغيره لقوله ﷺ: «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة»، وإلى الثاني ذهب مطوف المالكي، وقال النووي: «ذهبنا يعم الفرض والنفل».

(١) مرآة المفاتيح (٢/ ١٨٨).

(٢) الإرشاد الساري (٢/ ٢٧٣).

جميعاً، فإنه الحافظان ابن حجر والعلبي^(١)، قال القاري: قال ابن حجر: المصاعفة لا تختص بالعرض بل تعم الجنا أيضاً خلافاً لبعض المحققين والمأثريين وإن كان دون العرض لزيادته عنه سبعين درجة، ولا تنافي عموم التضعية للمغل كونه في البيت أفضل حتى في الكعبة للغير الصحيح: فأفضل صلاة المرء في بيته لا المكتوبة، وذلك لأن فضيلة الأسبق مبرور على المصاعفة، انتهى.

والسادس: أن التضعية يختص بنفس المسححة الحرام أو يعم جميع مكة من المنازل والشباب وغير ذلك، أم يعم جميع الحرم الذي يحرم عبده، قال العلبي: في خلاف، والصحيح عند الشافعية أنه يعم جميع مكة، وصحيح لنوري أنه جميع الحرم، انتهى.

قال القاري^(٢): اختلفوا في محل هذه المصاعفة على أربعة أقوال: الأول: الحرم، والثاني: مسجد الجماعة وهو ظاهر كلام أصحابنا واعتاده بعض الشافعية، والثالث: أنه مكة، والرابع: أنه الكعبة وهو أبعدنا، أما وإذا السيوطي في القوت عن الزركشي ثلاثة أقوال آخر، الخامس: الكعبة وما من المبر من الكعبة، والسادس: الكعبة والمسجد حولها، والسابع: الحرم كله وعرفة، انتهى.

والسابع: تفصيل هاتين البنيتين فيما بينهما، قال القسطلاني^(٣): استنبط منه تفصيل مكة المكرمة على المدينة المنورة، لأن الأمانة تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها مما تكون العبادة فيه مرجوحة، وهو قول الجمهور.

وحكمي عن مالك وابن وهب ومطرف وابن حبيب من أصحابه، لكن

(١) انظر: عمدة القاري (٥/ ٤٧٠).

(٢) عمدة القاري (٥/ ١٨٨).

(٣) نزهة القاري (٢/ ٢٧٦).

١٠٠٩٩ وحوشى غفر غالات، غمر غيب، غمر غوب، الغمى

المشهور عن مالك وأكثر أئمة هذه الفصيل البدنة، وقد رجع عن هذا لقبيل
أكثر المنصفين من المتأخرين، وسئى الغافى عبدس البغدة لتي دهن منها
البي بلي، فحكى الاستغنى عى أنها أفضل بعاغ الأرض، بل قال ابن عقيل
الحلي إنها أفضل من الحرث، انتهى فإن الغافى فى شرح الشفاء
يسئى ما حوى الله الكريم فإنه أغصى حى من بكوة بل من العرش العظيم،
نتهى

قال المرتضى^(١) ذهب عمر - رضي الله عنه - وغيره لأكثر أهل السنية وهو المصهور من مالك وأكثر أصحابه إلى تفصيل البيعة، وما إلى ذلك كثير من المناقشة أحرمهم السيري، فذكر المختار أن لمذهبه فصل. ودعت الحمير إلى بغيره مكان. وحكي عن مالك، ورحمته أن عبد الله في طائفة من الثناكية. ولأدلة كثيرة من الحاشية حتى قال ابن أبي حمزة بن داود وغيره بالوقف. وسواء الخلاف ما عندنا بغيره انتهى.

قال العيني^(١)، «من قال دفعك مكة احتج بعد روي أنه بفتح قال: إنك
لعمد الأرض وأحب أرض قد أنى الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت» وإلى
آخرو ما فانه، وبهذا ذكر مشهور النجاشي^(٢)، وذكر الاختلاف في أن
الأرض أرضي أم السماء، وأيضاً المصاعفة تمتنع بالصلاء أو نعم سائر
العبادات، وأيضاً هل تصاعف السيئات أبعاً كالحسنات أم لا تركناها
بالاختصار فيها عشرة أجزار، انتهى بحديث الثابت.

١٢٩/١٠ - إيلياك، عن خبيب: بضم الخاء الموحدة والمرجئتين مصغراً
(ابن عبد الرحمن) بن خبيب بن يثاف الأعرابي أبو إيلياك النخعي، ثقة فليل

(١) *أشهر من الأثر والوجود* ١٤٧٢ هـ.

(١٦) السيد القاضي ١٤١٩/١٥١٩.

١٣٤٠ «مروحة المغاسم» (٢/ ١٤٠).

عَنْ حَفْصِ بْنِ غَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ:
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ يَتَيْي وَمَنْبَرِي،

الحديث من رواية الستة مائة سنة ١٣٢هـ (عن حفص بن غاصم) من عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - العمري المدني ثقة من رواية الستة (عن أبي هريرة أو عن أبي سعيد الخدري) قال ابن عبد البر^(١): هكذا رواه «الموطأ» على الشك، إلا معن بن عيسى وروح بن عبادة فإنهما قالاه: عن أبي هريرة وأبي سعيد على الجمع لا الشك، ورواه عبد الرحمن بن مهدي عن مالك فقال: عن أبي هريرة وحده ولم يذكر أبا سعيد، وكذا رواه حفص بن غاصم عن أبي هريرة، كذا في «التنوير»^(٢).

(أن رسول الله ﷺ قال: ما بين بيتي) هكذا في النسخ الهندية والنسوخ، وفي بعض النسخ: قري، وهو المراد بالبيت، لما روى الطبراني عن ابن عمر - رضي الله عنهما - والميزاب من محمد بن أبي وقاص يلفظ: «ما بين قيري ومنبري»، وقيل: المراد بيت سكناه وهما متقاربان، لأن قبره في بيته، قال القرطبي: الرواية الصحيحة بيني، ويروي: قيري كأنه بالمعنى لأنه عليه الصلاة والسلام دفن في بيته.

قال الحافظ^(٣): والمراد أحد بيوته لا كلها وهو بيت عائشة الذي صار فيه قبره، ولطبراني في «الأوسط»: ما بين المنبر وبيت عائشة (ومنبري)، قيل: إن المراد منه المحراب، فإنه بينهما حقيقة، والجمهور على أن المراد المقبرة كلها، ثم قيل: إنه ذراع ما بين بيته ومنبره ثلاث وخمسون ذراعاً، وقيل أربع وخمسون وسدس، وقيل: خمسون إلا اثني ذراع وهو الآن كذلك فكأنه نقص لما أدخل من الحجرة في الجدار.

(١) انظر: الاستذكار (٧/٢٢٣)

(٢) (٢/٢٠٢)

(٣) فتح الباري (٤/١٠٠).

١١٥٥ - وحديثي عن مالك، عن عبد الله بن أبي بكرة، عن حماد بن عمار، عن عبد الله بن رستم، عن عبد الله بن رستم الحارثي، أن رسول الله ﷺ قال: «أول ما يلقى الله به الإنسان يوم يبعثه الله».

غريزة البحار في ١٩٠٠ كتاب قصص من مسعد مكة والمدينة، ٢٠٠٠
 غنية (١٩٠٠) من الشعر والنثر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

قال الدكتور¹³ قريب من معنى ما تقدم بحثنا أن قوله له أن يتيقن
لخلاصته ولتطاعاته يؤمنه إلى ورده حوسبة الخلاص وقيل معناه أن أي ميرا على
حوصي وليس هذا بالتيقن لأنه ليس في النظر ما يقتضيه. وهو نوع التكلام عما
قوله من غير ضرورة، انتهى. والآن نرى أن قوله له عليه السلام في أن يتيقن
عليه في الدنيا. قال المحقق¹⁴ يؤمنه حديث من يعود عند الله في أن يتيقن
بأنه يراى في الجنة. أي إذا غيى دوافع الزمان معنى بالحق أن الفقه الذي
قدما عليه بعد من جهة وبعد غيره ذلك على أنه لما وجد المحقق.

[illegible]

1954 年 11 月 22 日

1. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$ 2. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$ 3. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$

44 70 51

(٦١) باب ما جاء في خروج النساء إلى المساجد

١٥١٠ هـ (١٩٩٢ م) حدثني علي بن الحسن عن أبيه عن حماد بن عمار عن

أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا

١٥١١ هـ (١٩٩٣ م) حدثني علي بن الحسن عن أبيه عن حماد بن عمار عن

أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا
والسراويل والقمم والبرقع والبرقع من الجلب، وكذا البيات المودعة من البرقع
التي أخرجت من ثوبها فإلّا

(٦٢) باب ما جاء في خروج النساء إلى المساجد

بالصبي، ومن سجدت المسجدة لا تؤذي من رافعة جدي

١٥١٢ هـ (١٩٩٤ م) قال أبو عبد الله عليه السلام: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا
سجدت المسجدة لا تؤذي من رافعة جدي من سجدت المسجدة لا تؤذي من رافعة جدي من سجدت
عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا
أبو عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا
عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا
عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا
عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا
عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا

المساجد إذا كان غيب المسجدة عندها فإلّا كان ينبغي أن تعظم
وعبد الله عليه السلام قال: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا
عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا
عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا
عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس للمرأة بالخروج إلى المسجد إذا لم يكن في ذلك عيب ولا فساد ولا

١٥١٣ هـ (١٩٩٥ م) حدثني علي بن الحسن عن أبيه عن حماد بن عمار عن

ابن مسعود عن ربيعة بن ربيعة قال: إذا شهدت الحدائق صلاتاً
العتمة، فلا يمسك خطبة.

هذا مرسل. وما وصله عن ربيعة بن ربيعة عند الله.

المسلم مج ٤ - كتاب الصلاة - ٣٠ - باب خروج المعتمة ابن مسعود.

حديث - ١٢٢

١٤٢٥/١٤٣ - وحديثي عن مالك عن يحيى بن سعيد عن
عائكة بنت زيد عن عدي بن بشر، امرأة عمر بن الخطاب،

بضم السويدة ومكون السنين الخمسة (ابن سعيد) بكسر الهمزة الميملة، وأخبره
مسلم (والصاني من طريق عن ابن وهب عن نحوه عن بكير عن أبيه عن حماد عن
مسجد عن ربيعة بن ربيعة عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - وسط طرفه
اليساري مني «الشمس» (أن رسول الله ﷺ قال: إذا شهدت) أي إذا كنت
(إحداهن) أن تشهد (صلاة العشاء) كذلك، غير أنه من الصلاة (فلا تصلي) يقول
المؤيد القصة (في رواية بلا نون طيبة) لما فيه من تحريك داعية الشهوة فيلحق
به ما في معناه كتحلي بغير أمره وحسن مجلسه وبيته ولما ورد فيخرج من ثلاث.

١٤٢٥/١٤٣ - (مالك، عن يحيى بن سعيد) الأصمعي (عن عائكة) بكسر

الضمة الفوقية والكدف (بنت زيد من عمرو) بنح (ابن نفيل) وهو ابن
وفتح العام ومكون التهجئة نحو لا. - العودية الصحابة من المهاجرين الأولين
أخت (زيد بن مسعود أحد العتمة) المرأة عمر بن الخطاب) ابن عمها كانت قبله
تحت عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - وكانت حياء جميلة فاروق بها
حسن سمعته عن المغازي. فأمره أبو بكر بطلاقها، فامنع، ثم عزم على حبس
طليقها، فتعديت له وبيتها، فأن له فالتعديت، ثم لما مات تزوجها زيد من

(١) نسخة الحديث (١٤٢٥/١٤٣) ومشهد (١٤٢٥/١٤٣)

(٢) عن المخرج بن حبان (١٤٢٥/١٤٣) والامتناع (١٤٢٥/١٤٣)

أَنَّهَا كَانَتْ تَسْتَأْذِنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَيَسْتَكْتِفُ، فَتَقُولُ:
«إِنِّي لَأُخْرَجُنِ، إِلَّا أَنْ تَسْتَعْنِي» مِمَّا يَسْتَعْنِيهَا.

الخطاب أبو عمر - رضي الله عنه - علي بن أبي طالب، فاستشهد، فنزولها عمر - رضي الله عنه - فاستشهد. ثم تزوجها لزيد، فاستشهد. يقال: خطبها علي، فعالت: (أي لأخس بك عن الفل).

(أَنَّهَا كَانَتْ تَسْتَأْذِنُ) زوجها (عمر بن الخطاب) في الخروج (إلى المسجد) فيسكت (أي - رضي الله عنه - كان يكره خروجها بغير إذن من المسجد، أو للشرع، فإنه ذكر الحفاظ في الإجابة أن عمر - رضي الله عنه - لما خطبها شتمت عليه أن لا يصورها ولا يسمعها من الحوز، ولا من الصلاة في المسجد النبوي، ثم شوطت ذلك على الزبير فتحتل عابها بأن تمن لها لما خرجت لصلاة العشاء فلما مرت به فوب على عجزها فلما رجعت قالت: إنا لله سيد الناس فلم تخرج بعد، انتهى.

(فَتَقُولُ: «إِنِّي لَأُخْرَجُنِ» - لتؤذن النافلة (إلا أن تمنع) من الخروج ولعنها - رضي الله عنها - رعبت بعدم الخروج لكن يريد أن يكون لها أمر مية الخروج.

قلت: وقيلها بالخلف عنه مرتب على الإخبار عنها، فقد أخرج (أبي يفي عن ابن عمر) كانت امرأة عمر تشهد صلاة الصبح والعشاء في الجماعة قبل إمام مخرجين وقد عزمين أن عمر - رضي الله عنه - يكره ذلك ويغار، قالت: فما عنده أن ينهاني. قال: يستعني رسول الله ﷺ. (لا تمنعوا إمام الله عبد الله - زوجه البخاري^(١) في الصبح». (فلا يمنعها) عمر - رضي الله عنه - لما تمنع.

قال الباقى^(٢). استأذنان عمر - رضي الله عنه - في الخروج دليل على

(١) أخرجه البخاري (٤٩٠٠).

(٢) المشايخ (١/٣٤٦).

قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: وَقَالَ لِعَصْرَةَ: أَوْ يَفْتَحُ الْهَمْزَ يَنْشَأُ بَنِي إِسْرَائِيلَ الْمَسَاجِدَ؟ وَالْتَمَسَ: نَعَمْ.

أَخْرَجَهُ الشَّعْرَانِيُّ فِي: ١٠ - كِتَابُ الْأَذَانِ: ١٦٣ - بَابُ النِّظَارِ الْمُنَاسِقِ قِيَامِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ.

وَمَعْلُومٌ فِي: ٤ - كِتَابُ الصَّلَاةِ: ٢٠ - بَابُ مَرْجِعِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ، حَدِيثُ ١٤٤.

قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (الزَّوَّاي): (قَفَلَتْ: عَصْرَةُ: أَوْ) يَفْتَحُ الْهَمْزَ وَأَوَّاءُ (يَفْتَحُ) بَنَاءُ الْمَجْهُولِ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ الْمَسَاجِدَ) وَفِي الشَّيْخِ الْمُصْرِفَةِ وَرَوِيهِ الزَّوَّايُّ بِالنَّصِّ (قَالَ: نَعَمْ) مِنْهُنَّ بَعْدُ (لَا بَاحَةَ).

قَالَ الْحَافِظُ^(١): يَحْتَمِلُ أَنَّ عَصْرَةَ تَلَقَّتْ ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَبِحَتْمَلٍ عَنْ غَيْرِهَا. وَقَدْ ثَبِتَ ذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ يَتَخَذُونَ أَرْجُلًا مِنْ عَطَبٍ يَتَشَوَّبُونَ لِنِسَوَحَاتٍ فِي الْمَسَاجِدِ، فَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِنَ الْمَسَاجِدَ. أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا بِحُكْمِهِ الرُّفْعِ، لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَرَوِيهِ أَيْضًا عَبْدُ الرَّزَّاقِ نَحْوَهُ عَنْ مَنْ مَسْعُودٍ.

قُلْتُ: وَمِثَالُ الْأَثْنَةِ فِي ذَلِكَ^(٢) مَا فِي ذَيْلِ الْمَأْرَبِ: لِنَحَابَةِ: وَيَكْرُ، لِحَسَنَاءَ حَضُورِهَا مَعَ الرِّجَالِ، وَيَبَاحُ لِعَمَرِهَا حَضُورُ الْجَمَاعَةِ. وَفِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ^(٣) لِلْمَتَاكِئَةِ: جَارُ خُرُوجِ مَتَحَانَةٍ لَا إِرْبَ بِلَرَحْدَانٍ فِيهَا غَالِبًا نَعِيدُ رَاسِفًا، فَتُفَرِّضُ أَوَّلَى، وَجَارُ خُرُوجِ لِسَانَةِ الصَّلَاةِ الْجَمَاعَةِ بِشَرَطِ عَدَمِ الطَّلَبِ وَالزَّيْنَةِ، وَأَنْ لَا تَكُونَ مُحْشَبَةً الْمُنْتَبَةِ، وَأَنْ يَخْرُجَ فِي حُسْنِ نِيَابَتِهَا، وَأَنْ لَا تَزَاحِمَ الرِّجَالَ، وَأَنْ تَكُونَ الْخَلْفَيْنِ مُتَوَقِّفَةً مِنْ تَرْقُعِ الْمُسْفَدَةِ وَالْأَحْمَرِ.

(١) انفتح الفريسي (٢٠١/٣٥٠)

(٢) نظر هذه المسألة في المعنى مع الشرح المختصر (٢٠٢/٢٠٢)، والمعنى المعجم (٢٠٢/٢٠٢)، وفتح القدير (٢٠٢/٢٠٢)، وقاموس المعجم (٢٠٢/٢٠٢)

(٣) (٢٠٢/٢٠٢)

قال المدائني: قوله: حاز خروج متجالة أي جوازاً مرحوحاً بمعنى أنه خلاف الأولى، وقوله: شابة أي غير فارقة في شباب والنحابة، أما الفارقة فلا يخرج أصلاً، ويقول: فصل الجماعة أي غير الجمعة والعبد والاستسقاء، لأنها مغلقة لأردحام، وهي «التوسيع» للشافعية: الجماعة في الصلاة مع ولو للنساء. جماعة الرحار في المسجد أفصل منها في غيره، وجماعة النساء والنحاش في البيت أفصل منها في المسجد، بل يكره حضور الشباب دون المعاشرة في المسجد في جماعة الرجال.

وفي «الهداية» من فروع الحنفية: ويكره لهم حضور الجماعات يعني التواضع منها كما فيه من خوف الفتنة، ولا بأس للمعجوز أن يخرج في الفجر والمغرب والعشاء. وهذا عند أبي حنيفة، وقال أصحابه: يخرج في الصلوات كلها؛ لأنه لا فتنة نقله الرغبة فيهن، فلا يكره، وبه إجماع الشافعي حاشا لفتنة الفتنة، غير أن الشافعي انتأمرهم في الظهور والعصر، ولجيفة، أما في الفجر والعشاء هم نائمون، وفي المغرب بانطعام مشغولون، انتهى.

وفي البرهان: أفتى المتأخرون بدفعها أي المعجوز من حضور التجمعات كلها كالنساء ولا بعد في اختلاف الأحكام باعتبار اختلاف أحوال النساء، فأنزلوا بسبع المعاشرة مطلقاً، كما منع الشباب جماع شيوخ الفسادة انتهى. وهكذا في «المأثور» سمحوا، قلت: وحسن الإجماع - رضي الله عنه - الخروج بالليل ثم في عدة روايات من «المأثور» بالليل لا يخفى على من أراه نظر على الروايات.

وفي «مسند أبي حنيفة» بسنده عن ابن عمر: أن النبي ﷺ وخص في الخروج لصلاة العشاء والمساء، فقال رجل: إذا دخلت فداخلة، الحديث. والأصل فيه: أن النبي ﷺ أذن لهم في الخروج إلى المساجد، لكن أشار إلى التنوي من خشية الفساد صنع الخطب، والزيادة، والأمر بالخروج

إلى الله في عمر بنتها، فإذا خربت استشفها الشيطان، وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - يقوم يحصب النساء يوم الجمعة يخرجهن من المسجد، وقال أبو عمرو الشيباني: سمعت ابن مسعود حلف، فبالغ في التيميم، ما صمت امرأة صلاة أحب إلى الله تعالى من صلاتها في بيتها إلا في حجة أو عمرة إلا امرأة فدا بنيت من البعثة. وكان إبراهيم يبيع نساء الجمعة، وسئل الحسن البصري عن امرأة حلفت إن خرج زوجها من المسجد أن تصلي في كل مسجد يجمع به الصلاة بالبصرة ركعتين؟ فقال الحسن: تصلي في مسجد فرسها لأنها لا تطبق ذلك، لو أدركها عمر - رضي الله عنه - لأرجح رأسها، انتهى.

وفي كشف العمدة: كان يخطب برخص النساء فيه تركا لحضور المساجد، ويقول: صلاتهن في سوتهن خير لهن، وإذا خرجن فليخرجن متلفعات. وكان يقول: أيما امرأة أصابت بحرراً فلا تشهدن معنا الصلاة وكان يقول: اتقوا النساء بالليل إلى المساجد، فكن لا يحضرن المسجد إلا في صلاة العشاء والصبح، إلى أن توفي رسول الله ﷺ، وكانت عائشة - رضي الله عنها - تقول: لو رأى ﷺ ما رأينا لندعن من المساجد، وكانت عمرة تروي ذلك عن عائشة، ثم تقول: وبلغني أن رسول الله ﷺ صعب، انتهى.

١٥ - كتاب القرآن

(١) باب الأمر بالوضوء لعن من القرآن

(١) الأمر بالوضوء لعن من القرآن

أي أراد أن يسه.

قال ابن فديمة في المعنى: لا يمس المصحف إلا طاهر يعني طاهراً من الحدثين جميعاً، روي هذا عن ابن عمر - رضي الله عنهما - والحسن، وطائفة، وعطاء، والشعبي، والفاطم بن محمد، وهو قول مالك والشافعي، وأصحاب الرأي، ولا يمس مخالفاً لهم إلا داود، فإنه أباح منه، واحتج بأدب النبي ﷺ كتب في كتابه أية إلى قيصر، وأباح الحكم وحماد منه بظاهر الكف، لأن آية المر بطن اليد، فنصروا، انتهى إليه دون غيره، ولنا قوله تعالى: ﴿لَا يَسْطُو إِلَّا أَنْظَهُرُونَ﴾ (١). وفي كتابه ﷺ لحمرو بن حزم: أن لا يمس القرآن إلا طاهر، وهو كتاب مشهور بقاء أبي عبد الله في فضائل القرآن، ورواه الأثرم. أما الآية التي كتب بها النبي ﷺ فاسد بها المراسلة، والآية في الرسالة أو كتاب فعه أو نحوه لا تصح منه: ولا يصير الكتاب بها مصحفاً، ولا تثبت له حرمة، وإذا ثبت هذا فلا يجوز منه بشيء من جسده لأنه من جسده فأشبهه به، وقولهم: إن المر إنما يختص بطن اليد ليس بصحيح، فإن كل شيء ذاتي شيئاً فقد منه، انتهى.

وقال ابن حزم: قراءة القرآن والسجود فيه، ومس المصحف، وذكر الله تعالى جافز، كل ذلك بوضوء، وبلا وضوء والمجنب والمناقض، وهو قول

(١) (٢٠٢/١).

(٢) سورة الواقعة: الآية ٧٩.

من الكتب التي كتبت في سنة ١٩٢٢م في
مدينة لندن في إنجلترا

يُكْتَبُ، فِي تَعْرِيفِ السُّنَنِ وَالْمَعَانِي، وَجَدَتْهُ مَعَ عَصَمَةَ بْنِ حَزْمٍ، فَذَكَرَ
الْمَعَانِي، وَفِيهِ لَا يَمُوتُ الْقُرْآنُ إِلَّا صَاحِدٌ

ويُسطر الكلام على طرق الحديث النبوي في مجلد التواتر. وقال
حدثني الباب وهو قوله لا تسأل القرآن إلا طمأنينة، وروي من حديث حماد بن
إسحق، وهو حديث ابن عمر، ومن حديث حنبل بن حاتم، ومن حديث عثمان بن
أبي العاص، ومن حديث سفيان بن عيينة، وقد استخرج العلامة النعماني
هذا عن ابن حزم أكثر من ثمانية، وكذلك ما قاله ابن عبد البر: أنه أشبه بالسوالم
النبوي المأثور، وقال حماد بن عيسى: لا أعبر بكتابي أصح من هذا
الكتاب، وقد استخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والشيخون بعده، ورواهوا وأبوه،
وقالوا بحكمهم. قد شهد خبر من عند المفسر والمؤلف لهذا الكتاب بالقيمة، كما
في التلخيص، (أن في الكتاب الذي كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم).

فإن "الحاجي" قد أحصل في كنفه تعليم وتحصينه في الكتب، وفي
مناهج الرواية على وجه فذ، ولذا لم يتركه أباه بعد ذلك، بل جعله
يعمل في حرفة من الحرف، فأنشأه الأب في حرفة النجارة، واستعمله
في بيع سلة عسل على نجرته، فيسأل نولاً في خلافة عمر، ويقتل، يخذل
الخصم، بل الحافظ هو أنه ما كان، وكان الزرقاني. الأول، وهم الأبا
يسأل القارئ أحد الأبا وهو (ضامراً) أي منصوصاً به، وهذا كتاب على ذكره
أصحاب الرواية والتاريخ في الأبواب الستة

فقال المذنبون في ذلك اليوم: يا ربنا انزل علينا من السماء ماء يذهب به الغبار ويذهب به السوء الذي كنا نعمل.

COPYRIGHTED MATERIAL

(T₁⁺, V₁⁺, $\sqrt{1-\beta^2}$) = (1, 0, 1)

فإن مسائل: «ولا ريب» في أحد المصحفين بعلافته، ولا على وسادة، إلا بفتح ضاحك.....

من محمد النبي إلى شرحيل بن عبد كلال والحارث بن عبد كلال وشبه من عبد كلال، قبل توريه، وصاحبه، ومعدان، أما بعد، فذكر الحديث بصرته، انتهى. هكذا في اشرح المواهب ولم يذكر الحديث، نعم ذكره الحافظ في «المستدرک» مفصلاً، وفي «اصح الأعشى» بعد المسحفة: هذا بيان من قد رر سونه، **فَكَايَهَا الْيَوْمَ يُقْتَلُونَ يُقْتَلُونَ بِالْقَوْلِ**، عهد من محمد النبي رسول قد نعمرو بن حرم، حين بعته إلى بعض أمراء بقوى الله في أموره كله، فإن الله مع الذين اتوا بالذين هم محسنون، وأمره أن يأخذ بالحق كما أمره الله، وأد بشير الناس بالخبر، ويأمرهم به ويعلم الناس الغرابة ويعفهم فيه، وينهى الناس، ولا يسن المراء انسان إلا وهو طاهر، ويحر الناس بالذي لهم والذي عليهم ويلين للناس في الحق ويثقف عليهم في العظم، فإن الله كره الخلف ومن عنه، **فَالَا لَمَسْنَا نَقِمَ عَلَى الْفُطَيْيَةِ**، ويشير الناس بالحنه ويعسبه، ويشير الناس البار وعسلها إلى آخر ما فانه

قال المحافظ: أخرجه أبو داود، وأحمد، وابن حبان، والدارمي، وغير واحد، قلت: وأبو داود في «المواسم» والبيهقي، وفيه أمور كثيرة من الركاة والعربات وغير ذلك.

(قوله يحيى) الرازي: (قال) «إمام المسالك» ولا يحمل المصحف أحد بعلافته) بكسر العين المهملة، حمالة التي يحمل بها، وفي «المجمع»: حمزة مرتبط به كسبه، (ولا على وسادة إلا وهو طاهر) قال النحاسي: «وبه قال الشافعي، وهذا هو حقيقته: لا بأس أن يحمل بعلافته ويحمله على وسادة، انتهى».

وأما حين قلت يحصل في حبيسة - لم تكبره ذلك - لأن تكبر في
 قول أبي حمزة يعني أن التكبر لا يكون في حبيسة - ولكن في حبيسة
 من حبيسة وجه غير ظاهر - فترادف حبيسة - فحسبنا ذلك.

وقال ابن قدامة في المسمى^(١) - وبحوزة حبيسة مغلقة، وهذا قريب
 أبي حنيفة، ويروي ذلك عن الحسن، وعطاء، وطائوس، والسميني، والعماسيم.
 وأبي وكرة، والمكهم، وعطاء، وسبع من الأوزاعي ومالك، والشافعي، انتهى
 بحوزة الحبيسة بوجه.

فقال: (قال مالك - وهو حال ذلك) أي التحمل بالعلاقة الحسنة أي نجاسة
 حمله أي أخيه، جاع حال - وهي السخ المصروفة، وسرفاني^(٢) عليه السلام، قال
 أبو رزائي^(٣) - هو حمله الذي يخافه مع أنه لا يجوز - فقياس عليه مع العلة
 والنومادة إذا لا قارن بينهما (وهم تكبره ذلك لأن) تكبر الزلوم وحسنه أي لأجل
 أن بعض بيوت عبدة الكفرة أو الكفرة في بلادهم - أو مالها، على كشنة سخنة
 الذي يحمله شيء، يدعى الدب - التبرج - السخنة أو لم تكن كذلك لحارة،
 إذا قاما طبعين، لا تلبس، المعلنون باللباس البلاء، ولكن إذا كره ذلك كراهة أخرى
 على ما قاله الأوزاعي أصح يحمله أي المصنف أو هو غير ظاهر إكراهاً للفقهاء
 وتعظيماً له يستوي في ذلك من في يديه ومن غيره لا

وفي المسمى^(٤) - قال مالك لا يحكم المصنف غير الظاهر أبي
 ليس على ولا غيره لا على بركة ولا مغلقة، ولا حسن أن يحمله في الزمومة،
 والأخيرة^(٥) - والخبر صحيح مائة من هو على وجوه، وكذلك السيرة

في نسخة من نسخة

(١) مسمى (٢٠٢١)

(٢) شرح الزمومة (١٠٢١)

(٣) (١٠٢١)

(٤) مسمى الأصل، الظاهر تعريضاً لما في المسمى (١٠٢١) والاستقراء (١٠٢١) وبعبارة
 صحاح أبي طاهر، هذا في نسخة المسمى (١٠٢١)

فإن يخبئ: قال مالك: أحسن ما سمعت في هذه الآية:

وانصرتني لا بأس أنه يحمل في الدبوت والعرارة والخرج، قلت لابن القاسم: أتراه إنما أراد بهذا أن الذي يحمل المصحف على الوسادة، إنما أراد حملان المصحف، لا حملان ما سواه، والذي يحمله في الدبوت ونحو ذلك، إنما أراد به حملان ما سوى المصحف؛ لأن ذلك مما يكون فيه المتنازع مع المصحف قال نعم، انتهى.

وقال ابن قدامة^(١): قال مالك: أحسن ما سمعت أنه لا يحمل المصحف بعلاقته ولا في غلافه إلا وهو طاهر، وليس ذلك لأنه بدنس، ولكن تعظيماً لتقراءه واحتجوا بأنه مكلف محدث فاصد: الحمل المصحف، فلم يجر كما لو حمل مع مثله، ولنا إنه غير ماسر له، فلم ينفعه كما لو حمله في رحله، ولأن انتهى إنما يتناول المسر، والحمل ليس بمسر، فلم يتناوله وقياسهم فاصد، فإن العلة في الأصل مثله، وهو غير موجود في الفرع، والحمل لا أثر له، فلا يصح التعليل به، وعلى هذا لو حمله بحلته، أو بحائل بينه وبينه مما لا ينفع في البيع جاز، لم ذكرنا وعندهم لا يجوز، ووجه المنع ما تقدم، انتهى.

قلت: وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف عن مغيرة قال: كان أبو رافع يرسل شاذمه، وهي حائض، إلى أبي رزين، فتأنيه بالمصحف من عنده، فتسبك بعلاقته، وعن الحسن قال: لا بأس أن يتناول الرجل المصحف إذا كان في برعائه، أو في علاقته، وعن القاسم، يعني الأعرج، قال: رأيت سعيد بن جبير قرأ في المصحف، ثم نادى غلاماً له محوسباً بعلاقته، وعن عطاء قال: لا بأس أن تأخذ العائض بعلاقة المصحف، قلت: أثر أبي رزين أخرجه البخاري تعليلاً وصححه إسناده الحافظان ابن حجر والعمري.

(قال يحيى) الزروي: (الحال) الإمام (مالك) - رضي الله عنه - (أحسن ما سمعت) من المشايخ (في) تفسير (هذه الآية) التي في سورة الواقعة، وهي

(١) (المعنى: ١/٣٠٣)

وأدخل الإمام مالك - رضي الله عنه - تفسير هذه الآية في باب «الأمر بالوضوء لمن مس القرآن»، وليس يقتضي ظاهر تأويله نها الأمر بالوضوء، ولكن يصح أن يدخله في الباب لمعين.

أحدهما: أنه أدخل هو في أول الباب م يصحح هو الاحتجاج به على الأمر بالوضوء لمن مس القرآن، وأدخل في آخر الباب ما يحتج به الناس في ذلك وليس عنده بحجة، فأني به وبين وجه ضعف الاحتجاج به، وهذا ما فعله أهل الدين والإنصاف.

والوجه الثاني: أنه يحتمل أن يكون مالك - رضي الله عنه - أدخله أيضاً على وجه الاحتجاج في وجوب الوضوء لمن المصحف، وذلك أن البخاري تعالى وصف القرآن بأنه كريم، وأنه في الكتاب المكون الذي لا يمسه إلا المطهرون، فوصفه بهذا تعظيماً له، والقرآن المكتون في اللوح المحفوظ هو المكتوب في المصاحف، فوجب أن تحتل في ذلك ما وصف الله تعالى به القرآن، انتهى.

قلت: وقد علمت بما تقدم أن للمشايع في تفسير الآية الأولى موطن. قال الرزي: إن جعل اللفظ على حقيقة الخبر، فالأول أن يكون المراد القرآن الذي عند الله تعالى، وأنظفهم أفعلاً، وإن جعل على النهي وإن كان في صورة الخبر كان عموماً ليما وهذا أولى، لما روي عن النبي ﷺ في اختيار متظاهرة^(١) أنه كتب لعمر بن حزم: «لا يمسه القرآن إلا طاهراً»، فوجب أن يكون فيه ذلك بالآية، إذ فيها احتمال له، انتهى. وقد أخرج السيوطي في «الدرر لأثار في كلا القولين».

(١) قال ابن عبد البر: وكتاب عمرو بن حزم هذا قد تلقاه العلماء بالقنوين والعمل، وهو عديم شهر وأظهر من الإسناد الواحد المتصل. الاستدكاره (٨/ ١٠).

(٢) باب الرخصة في قراءة القرآن على غير وضوء

(٢) الرخصة في قراءة القرآن على غير وضوء

اعلم أن الوضوء من آداب التلاوة. وحكى صاحب «الإحياء»^(١) عن علي رضي الله عنه: «من قرأ القرآن وهو قائم في الصلاة كان له بكل حرف مائة حسنة، ومن قرأ وهو جالس في الصلاة، فله بكل حرف خمسون حسنة، ومن قرأ في غير الصلاة وهو على وضوء فخصي وخشود حسنة، ومن قرأ على غير وضوء فمعرض حسنة، وما كان من القيام ما يلبس فهو أفضل، لأنه أتمغ للقلب. وفي المنهج الإحياء^(٢) أخرجه الذهبي من حديث أنس مرفوعاً، وفيه: «من قرأ قاعداً، كان له بكل حرف خمسون حسنة، ومن قرأ في غير صلاة كان له بكل حرف عشر حسنة»، انتهى. لكن مع ذلك ذهب الجمهور إلى حوز القراءة محللاً.

قال الباقى^(٣): أما الحديث الأصغر فإنه لا يمنع القراءة لتكرره، ولا خلاف في ذلك نسلمه، انتهى. وكذا حكى عليه الإجماع غير واحد من المشايخ. لكن انصوب أن فيه خلافاً لبعض السلف. قال الزرقاني^(٤): لا خلاف في ذلك بين العلماء، إلا من شذ منهم ممن هو محجوج بهم.

قال ابن رشد^(٥): ذهب الجمهور إلى أنه يجوز نسيء متوضئ أن يقرأ القرآن، ويذكر الله عز وجل. وقال قوم: لا يجوز ذلك إلا أن يتوضأ، وسبب الخلاف حديثان متعارضان ثابتان، أحدهما: حديث أبي حنيفة في عدم السلام بعد التتميم، والحديث الثاني: حديث علي رضي الله عنه: «إذا

(١) إحياء علوم الدين (١/٢٧٥)

(٢) المنهج (١/٣١٥)

(٣) شرح الزرقاني (١/٩٢)

(٤) انظر مقدمة المحقق (١/٢٢٢)

٢/٢٦٦ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَيْمَةَ السَّخَبَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَبْرِينَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، كَانَ فِي يَوْمٍ وَهُمْ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ،

رسول الله ﷺ كان لا يحجب عن قراءته القرآن شيء إلا التغطية، فصار انحصارهم إلى أن تحدثت الثاني فاسح للأول، ومما من أوجب التوضيح، لذكره في ترجيح الحديث الأول، انتهى.

قلت: تكن الروايات الثلاثة على جواز المدرك مجرداً أكثر من أن نحصى. منها أحاديث الأدعية عند توافيق والخروج من الحلاء، وعند الوضوء، وإذا أُنشئ من القبل، وفيه قراءة عشر آيات من آخر آل عمران، ولا حاجة إلى تكثير الدلائل بعد اجتماع الإجماع على ذلك.

٢/٢٥٦ - (مالك عن أيوب) بن أبي تيمية يفتح التوبة وقسم الحميم. كيسان (المستخيان) يفتح المين السبعة وسكون الداء المعجمة. (عن محمد بن سبرين) الأصمدي (أن عمر بن الخطاب كان في قوم وهم يقرءون القرآن) فيه دليل على جواز الاجتماع لقراءة القرآن على معنى التبرع به، وانضمهم والمداكية، ومثل مالك - رضي الله عنه - عن قوله - مصر الذين يجمع الناس بينهم، فكان رجل منهم يقرأ في القر يفتح عبيد، إنه حين لا بأس به، يقال مرة: إنه كبره وعنه. وقال - يقرأ ذا وقراً ذا، قال الله تعالى: فَأَوْفُوا قُرْءَ الْقُرْءِ فَلْيُتِمَّوْا لَهُمْ وَلْيُتِمَّوْا لَهُمْ. وذكر كاد، يقرأ واحد ويستثبت من يقرأ عليه، أو يقرءون واحداً واحداً علم رجل واحد، ثم أر به بأساً، وأن أن يجمعوا لقراءة في السورة الواحدة مثل ما يجمع أهل الإسكندرية: وهي التي تسمى القراءة بالإدارة، فذكره مالك، وقال: ثم يكن هذا من عمل الناس.

وأما القوم يجمعون في المعجمة أو غيره فيقرأ لهم الرجل الحسن

يا أمير المؤمنين، اقرأ القرآن ولست على وضوء؟ فقال له عمر: من أفتاك بهذا؟ أفسيلة؟.

البعاصمي ذكره الذولاني في الصحابة، وقال: اسمه إلياس بن صبيح. وكان من أصحاب سلسلة الكذاب فأسلم، وولي بعد ذلك قضاء البصرة. وذكر عمر بن شبة، أن فتح زاهر مر كان على يديه، وقال في الأسماء: إلياس بن صبيح بن المحمر بن الحمير، يكنى أبا مريم، قال ابن سعد: كان من أصحاب سبيلة، ثم تاب وحسن إسلامه. وولي قضاء البصرة في زمان عمر، أخبرنا يزيد بن حازون بسنده إلى أبي مريم الحنفي أن عمر - رضي الله عنه - قرأ بعد الحديث، فقال: له أبو مريم: إنك خرجت من الخلاء الحديث إسنادك صحيح، ورواه البخاري في تاريخه من طريق آخر عن هشام نحوه. وزعم العسكري أن أبا مريم هذا غير أبي مريم الحنفي، الذي قتل يزيد بن الخطاب، انتهى.

(يا أمير المؤمنين اقرأ) بضمزة الاستفهام (القرآن) والفتح أنك (لست على وضوء؟) قال الباجي^(١): يحتمل من جهة اللفظ الاستفهام وبحسن الإنكار إلا أن جواب عمر - رضي الله عنه - يدل على أنه - رضي الله عنه - تلقى منه ذلك على وجه الإنكار. (فقال له (عمر) - رضي الله عنه -: (من أفتاك بهذا؟) أي عدم حوز القراءة معدنا المتهوم من الإنكار (المسبلة؟) بضمزة الاستفهام. قال الباجي: إنما أضاف عمر - رضي الله عنه - هذا القول إليه لما كان الثاني به من قوله، وتبعته عن الصحابة، انتهى.

ومسبلة بكسر اقلام أحد الكذابين، المدين وأى قبيها النبي ﷺ وزياد المشيرة في السوارس. طاراء، أحدهما هذا، والثاني الأسود العسلي كان رئيس بني حنيفة، اسمه حازون بن حبيب وكنيته أبو ثعلبة، ولقبه مسبلة، فتح الخلقة جميع الصورة. سأل النبي ﷺ المشركة معه أو تخلافة بعده، ثم نبأ بعد

(١) «المطهر» (١/٣٥٥).

(٣١) باب ما جاء في تحريف القرآن

وكانه يثقل، ونورج بسحاح المذعة لأبوة، وجعل صدقها إسقاط صلالة الفجر والعشاء. ولما قتل مسلمة أخذوا خاتمه من توليد فاسمت. وكان قتل الطلعون في وثمة لعمامة المسبورة في زمان الصديق الأكبر - رضي الله عنه - وأرضاه، في ربيع الأول سنة اثني عشرة كما في «الحبيب»^(١) وغيره.

(٣٢) ما جاء في تحريف القرآن

الحزب دأبوا بالهجنة والرياء المعجمة، ما يجعله الرعل على نفسه من فرائد لم صلاة كانوا، وأصل الحزب التوبة في ورود الساء. «صحيح»^(٢) تغير، ليس في تحريف القرآن تحديده عند الجمهور. لا هي التوبة ولا هي الكثرة، نعم التواعد به ما مور في عدة أحاديث، قال النبي ﷺ: «تعدوا القرآن، موافقي سمي بده، فهو أشد نصيباً من القرآن في عقليها»، وقال ﷺ: «استدعوا القرآن، فإيه أشد نصيباً من صدور الرجال من النعم». وغير ذلك من الروايات الكثيرة، ومما شبي به ﷺ: «أنفوه حتى تلاوه آباء الليل ولقاء النهار». وقال الله عز وجل: «وَلَقَدْ كَرَّمْنَا الْقُرْآنَ لِذِكْرِهُ لَقَدْ نَهَىٰ عَنْ شُرَكَائِهِمْ^(٣)». قال صاحب «الجلالين»: الاستفهام بمعنى الأمر.

وأخرج أبو داود عن أبي الهيثم قال: «أثني مافع بن جبير، فقال لي: في كم تقرأ القرآن؟ فقلت: ما تحزني، فقال لي مافع: لا تقل: ما أحرته، فإن رسول الله ﷺ قال: «قرأت جزءاً من القرآن، حسمت أنه ذكره عن السفيرة بن سبة».

قال الشافعي^(٤): يستحب لكل إنسان تلاوته ما رافق طبعه ويخفف عليه.

(١) انظر «الناصح الخميني» (٢/١٧٧).

(٢) «مجمع بحار الأنوار» (٢/٤٠٠).

(٣) سورة القمر: الآية ١٧.

(٤) «استغنى» (١/٣٤٦).

قال ابن عباس: "يستحب أن يقرأ القرآن في كل سعة أيام، ليكون له خاتمة في كل سبع، قال عبد الله بن أحمد: "كان أبي يخدم القرآن في الشهر في كل سبعة، يقرأ في كل يوم سبعة لا يتركه نظراً إلى ما كان أبي عبد الله يحتم من الجمعة إلى الجمعة. وذلك لما روي أن النبي ﷺ لم يتركه من عباده. أفاد القرآن في سبع، ولا تزيدك على ذلك، روى أبو داود^(١)".

وعن أوس بن حذيفة قال: سمعت الله ﷻ يقول: "أنا أنزلت عن النبي، قال: عليه طهر، علي بن حبيب: من القرآن فكرت أن أخرج حتم أسبوعه. قال أوس: سألت أصحاب رسول الله ﷺ كيف يُعَدُّون القرآن؟ قالوا: ثلاث، وحسن، وسبع، وتسع، وعشرون، وثلاث عشرة، وخمس عشرة، وسبع عشرة، وأبو داود^(٢)".

ويكره أن يؤخر ختم القرآن أكثر من أربعين يوماً، لأن النبي ﷺ سأله عبد الله بن عمرو: وصي الله عهداً.. في كم يحتم القرآن؟ قال: في أربعين يوماً. ثم قال: في شهر، ثم قال: في عشرين، ثم قال: في خمس عشرة، ثم قال: في عشرة، ثم قال: في سبع، ثم يقول من سبع، أخرجه أبو داود^(٣). وقد أحمداً أكثر ما سمعت أن يحتم القرآن في أربعين، ولأن ما أخبره أكثر من ذلك يفتي إلى إتيان القرآن، والشاؤون به، فكان ما ذكرنا أولى، وهذا إذا لم يكن له عذر.

(١) المعجم (٦١: ٦١).

(٢) أخرجه أبو داود (١٣٥٩).

(٣) أخرجه أبو داود (١٣٦٣).

(٤) أخرجه أبو داود (١٣٦٥).

فأما مع العدد الواحد له . وإن قرأه في ثلاث فحسب قرأه عبد الله بن عمرو عند أبي داود . «القرآن في ثلاث» . من قرأه في أقل من ثلاث ، فقد روي عن أبي عبد الله أنه قال . أكره أن ينأى في أقل من ثلاث ، وذلك لرواية عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - عند أبي داود «لا يفتنه من قرأه في أقل من ثلاث» . وروي عن أحمد أنه ذلك غير منقطع ، وهو على حسب ما يجد من التمام والسهولة . لأن عثمان - رضي الله عنه - كان يفتنه في ليلة . وروي ذلك عن جماعة من السلف . انتهى .

وهي من الصلوات التي تقرأ في المصحف وتختتم في كل أسبوع . ولا بأس به كل ثلاث . وكثره خوف أربعين . انتهى .

قال الفخر^(١) . جرى على ظاهر الحديث جماعة من السلف ، فكانوا يجمعون القرآن في ثلاث دوا ، ويكرهوا الختم في أقل من ثلاث . ولم يأخذ به الآخرون ، بل إلى أن منتهى العدد ليس بحجة . على ما هو الأصح عند الأصوليين ، فحتمية جماعة هي يوم الجمعة . وآخرون موعين . وآخرون ملام . وحده في ذلك من لا يحصى كثرة . وإذا كثروا على الثلاث ، وختمه جماعة مرة في كل شهرين . وآخرون في كل شهر . وآخرون في كل شهر . وآخرون في كل سبع . وغلب أكثر الصحابة وغيرهم ويسمى ختم الأجراس وتربيته هي الأصح . لـ «وارد في الآثار ما يؤخذ من قوله - - - إلى علي . كبره الله وحبه» . فعمى سنون .

قال النووي . احتراز أنه ذلك يختلف باختلاف الأشخاص ، فمن كان يظهر له بذوق الفكر المصائب والاعتراف ، فمفسر غير قد يحصل كمال فهم ما يفرض . ومن اشتغل بشرا العلم وفصل العصورات من مهمات السلسل

٣/١٥٧ - **حَدَّثَنِي يَحْيَىٰ عَلَى مَالِكٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ،**
عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَاسِمِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ
قَالَ: مِنْ فَاتَةِ حَبِيبَةِ مِنَ الْمَكَّةِ،
.....

فَلْيَصْرَ عَلَى هَذَا لَا يَسَدُّ مِنْ ذَلِكَ، وَرَأَى أَنَّهُ يَكُنْ مِنْ حِيلَاتِ الْفَسَادِ مَا يَكُونُ
مِنْ غَيْرِ خُرُوجٍ إِلَى حَدِّ الْفَلَاحِ أَوْ الْفَلَاءَةِ، وَهِيَ سِرْعَةُ الْفَرَادَةِ.

قَالَ السُّوَيْدِيُّ: كَانَ السَّيِّدُ الْخَطَّابُ مِنْ كَاتِبِ الصُّوفِيِّ بِمَدِينَةِ الْمَدِينَةِ الْأَرَبِيَّةِ،
وَسَمَّاهُ أَرْبَعًا، قَالَ الْفَارُجِيُّ: يَتَكَلَّمُ حَذَقًا عَلَى الْفَنَاءِ فِي الْأَشْيَاءِ وَسَطَ الْأَرْبَابِ،
وَقَدْ رَوَى عَنْ الشَّيْخِ يُونُسَ السُّدْرِيَّ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ الْأَمِينِ الْمُعْتَرِفِ،
أَنَّهُ كَانَ يَكُونُ فِي الْقُبْرِ وَالْجَنَّةِ - عَنِ الْمَدِينَةِ - وَهِيَ أَرْضُ الْمَدِينَةِ، وَهِيَ أَرْضُ الْمَدِينَةِ،
وَيَحْتَضِرُ، وَحَدَّثَهُ فِي حَدِيثَاتِهِ الْأَنْبَاءَ بِحَدِيثِ سَمْعَةٍ عَنْ الْأَخْبَارِ حَرَفًا حَوَالًا،
تَنْتَهَى.

قُلْتُ: هَذَا مِنَ الْفَرَادَةِ، وَمَا حَكَى مِنَ الْأَخْبَارِ أَنَّ الْفَرَادَةَ لَمْ يَكُنْ
حَدَّثَ مِنْهُ، لَكِنَّ لَيْسَ هَذَا مَعْنَاهُ، بَلْ يَنْطَوِي عَنْهُ جَوَازُ الْأَقْلِ مِنْ ثَلَاثِ،
عَمُّ هَرِ نَدَا، يَأْتِي فِيهِ كَثِيرَةٌ، وَتَعْرِفُ بِأَخْبَارِ بَعْضِ شَرَفِي هُوَ مَا تَقَدَّمَ فِي
كَلَامِ الْفَرَادَةِ مِنْ مَوْجُودِ ثَلَاثِ وَخَمْسَةِ، الْفَرَادَةِ، أَوْ بَعْضُ أَوْ دَرَدَ فِي
الْأَرْبَابِ الْإِحْدَادِ، كَمَا هُوَ جَرَدٌ عَلَى عَمْدِ الْفَرَادَةِ، إِذَا عَادَهَا سِتَّةُ آلَافٍ وَمِائَتَانِ
وَمِائَتَانِ وَثَلَاثُونَ أَلْفًا، قَالَ جَدُّهُ الْقَوْمُ: وَفَدَّ عَصِيْرَتِ ثَلَاثِ فِي كُلِّ حَزْبٍ
فَرَادَتِهِ يَنْتَظِرُ، وَهَذَا أَوْ ثَلَاثِ السُّدْرِيَّ مِنْ أَصْحَابَاتِهِ، سَمِعَ أَنَّهُ يَكُونُ فِي
الْمَدِينَةِ مِنْ بَيْتِ إِبْنِ نَمٍ يَنْتَظِرُ عَلَى الزَّيْدَانِ، وَفَدَّ رِزْقَ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ الْأَمَامِ
أَبِي حَسَنِ أَمَّا قَالَ: مَرَّةً الثَّلَاثِ فِي كُلِّ سِتَّةِ مَرَاتِي (عُظْمَاءُ لَعْنَةُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
عَرَضَ عَلَى جَوْنَهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي السَّعَةِ الَّتِي قَصَرَ فِيهَا مَرَمِينَ

٣/١٥٧ - (مَالِكٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ) مَعْنَاهُ ثَلَاثِينَ مَرَّةً (عَنِ الْأَعْرَجِ)
عَنِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَزْمٍ (عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَاسِمِ) بِإِضَافَةِ (الْفَارُجِيِّ)
عَنِ الْفَرَادَةِ، إِلَى الْقَارِئِ (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ) وَبُخَارِيَّ اللَّهُ عَنْهُ - (قَالَ) مِنْ فَاتَةِ
حَبِيبَةٍ (أَيِ) وَزَادَ الَّذِي يَحْدُثُهُ مِنْ مِلَّةٍ أَوْ تَبَاعَةٍ وَغَيْرِهَا (مِنْ الْمَكَّةِ) لِلدُّوْمِ أَوْ

الحديث إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَوَلَّى سَفْهُهُ فَسَفْهُهُ وَمِنْ أَثَرِ الْإِنِّ وَآثَرِ الْبَقَرِ يَلْفُفُهُ ۚ فَنَسُوا آيَاتِ الْيَوْمِ أَنْ يُبْعَثُوا ۚ﴾.

قال القاضي: أي قوي خلفة يخلف كل منهما الآخر يعرف مقامه فيما ينبغي أن يعمل فيه من فاته ووده في أحدهما تذكيره في الآخر، وهو مفعول عن كثير من السلف، كإبراهيم عيسى، وقاتلة، والحسن وسليمان كما ذكره السيوطي في «الندوة»، وأخرج عن الحسن أنه قال: من عجز بالليل كان له في أول النهار مستغيب، ومن عجز بالنهار كان له في أول الليل مستغيب. التخصيص بما قبل الزوال مع شمول الآية النهار والليل إشارة إلى السيادة بغضاء الفوات، فإن في التأخير قنات، أو لأن وقت الغضاء أولى بالغضاء، أو لأن ما قارب الغضاء يعطى حكمه، ولا يمنع من الجمع، لا اجتماع الحكم، لأن فاته يَلْفُفُهُ أعطي حرم مع الكتم، انتهى.

قال التاجي^(١): قال مالك فبين فاته حزبه من الليل فذكره بطلوع الفجر: يصلبه مما بينه وصلاة الفجر، لأنه أقرب وقت يمكنه فعله فيه والإتيان به، انتهى.

وظاهر كلام ابن العربي والضحوي أنهما عملا على صلاة الليل خاصة، ويشكك على الحديث ما روي عن عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً، أخرجه أبو داود وغيره: ما من امرئ تكون له صلاة بليال يغتنم عليها نوم، لا كتب له أجر صلاته، وكان نومه عليه صدقة، وجمع بينهما ابن العربي بأن حديث عائشة - رضي الله عنها - بعد حديث عمر - رضي الله عنه - ضرورة لأن فضل الله عز وجل لا يفسخ، قلت: أو يقال: إن حديث عمر - رضي الله عنه - فمعن فاته بدون عذر أو بدون نية، وحديث عائشة - رضي الله عنها - فمعن فاته وقد حزم على الأداة.

(١) «المعجم» (١/٢١١).

وسئلي، ثم ذاك؟ قال: فإني أسألك. قال زيد: لئني أُنذِرُهُ وأُقِفَّ عليه.

من القراءة في سبعة أيام (وسئلي) بصيغة التأمر (لم ذاك؟) وفي المصرية: لم ذاك، يعني لم تحب القراءة في نصف أشهر أو عشرين أكثر من القراءة في سبع؟ (قال) أي. (فإني أسألك) لم ذاك (قال زيد: لئني أُنذِرُهُ) أي معنى انذر (وأُقِفَّ عليه) وقال عز اسمه: ﴿يُنذِرُهُ لِيَلْبِسَهُ﴾^(١٥٨)، وقال تعالى: ﴿وَيُنذِرُ الْغَوَّانَ زَيْلًا﴾^(١٥٩)، وقال تعالى: ﴿يُنْقِذُ عَلَى الْكَلْبِ عَلَى شَكَبٍ﴾^(١٦٠).

وهل حشرة لابن عباس: أي سريع القراءة إني أقرأ القرآن في ثلاث، قال: لأن أقرأ سورة البقرة في ليلة أُنذِرُها وأُرْتَلِّها^(١٦١)، ثم إني من أن أقرأ القرآن كله حيناً كما تقول. وإن كنت لا بد فاعلاً فاقراً ما نسيته أُنذِرُ، وبضمه زيد، ومثل مجاهد عن رجلين، قرأ أحدهما البقرة، وقرأ الآخر البقرة وآل عمران، فكان ركعتهما وسجودتهما وجنوسهما سواء، أيها أفضل، قال: الذي قرأ البقرة، ثم قرأ ﴿وَيُنْذِرُكَ ذُرَّةً يُقَرِّئُ عَلَى الْكَلْبِ عَلَى شَكَبٍ﴾.

قال الساجي: قد تكلم الناس في الترتيل والهرج^(١٦٢). فذهب الجمهور إلى تفضيل الترتيل، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَيُزِيلُ الْفَرْقَانَ زَيْلًا﴾ وكانت قراءة النبي ﷺ موصوفة بذلك، قالت عائشة: وكان يقرأ سورة فيركلها حتى تكون أطول من أطول منها، وهو المروي عن أكثر الصحابة، ومثل ماذك عن النهدي في القرآن، يقال: من الناس من إذا قُدَّ كان أخفَّ عنده وإذا رتل أخطأ، ومن الناس من لا يحسن يهذ. والناس في ذلك على ما يخفَّ عليهم وبذلك ومنح.

(١٥٨) سورة من: الآية ٢٩.

(١٥٩) سورة الغزل: الآية ٤.

(١٦٠) سورة الإسراء: الآية ١٠٦.

(١٦١) هكذا في شرح الرافعي (١/ ٣١١). وفي الاستذكار (٢٥٨/ ٨) أُنذِرُها وأُرْتَلِّها.

(١٦٢) هكذا في المتن: (٣٦٦/ ١)، والظاهر أنهذا كما في الاستذكار.

عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «القرآن مني ومني إليه» فقالوا: يا رسول الله، فماذا يعني بذلك؟ فقال: «أن القرآن مني ومني إليه».

- رضي الله عنه - يجعل كلام من حاكم في صلاة، أنه ألقنه خير صرف من الصلاة، فهي - والله عديل عند البحاري^(١) - فكانت أسبورة في الصلاة فتصير حتى يبلغها وليس الذي في الشراء، كما زعم الكوفي وغيره.

ثم ليبدأ الحديثين أولاً معاً مشدداً، وذلك عياض المصنفين أحسنه. فبذلك يكون معنى من معنى من الشراي والمفرد من صفة بالشهد لا انخلف. قال المحقق: الشيب من كذا ونحوه، والمفرد، والله سبحانه، جمع الله عنده من حرمه في حرمته له حرمه، وفي الجمع: أنه يرد به بالسند.

قلت: يجوز من اللغة لأنه يجمع غريباً، والله أني أقول: يستجدهم. جعلته في عتقه، وبعبارة له لعل يثبت. أحبب - رسول الله صلى الله عليه وآله - الشراي بربوبته فبين ما يمسكه موافقه. فقلت: من أقوال هذه السيرة التي سمعت خيراً، قال: أقوالها رسول الله صلى الله عليه وآله، قلت: كنت، حين سمعته أنه يقول: «أولاً» أو «أولاً» يا علي، عبرت من رأيت، فأنطقت به أقدمه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله.

ولما قيل ذلك أحسن ما سمعت من كلامه من جانب الصواب، وسأخبر ذلك لم يسمع منه في الإسلام وما بعده، بخلاف كلامه من سلبية الجمع، فذكرني أن لا يكون الذين يقرأون وأهل علم - رضي الله عنه - ثم يكن سمع قول ذلك حديث أبرز القرآن على سبعة أحرف^(٢).

قلت: ما رسول الله صلى الله عليه وآله سمعت من أقواله سورة المرحاة على خير

(١) أخرجه البحري في كتابه الأول القرآن على سبعة أحرف (١٥٩١).

(٢) انظر: مع البحري (٦٠٤).

ما أقرأه بها. فقال رسول الله ﷺ: «أما سمعته؟» ثم قال: «أقرأ يا حماد فقرأ القراء» التي سمعته يقرأ. فقال رسول الله ﷺ: «فخذ أقرأت» ثم قال لي: «أقرأه فقرأتها. فقال: «مكثت أقرأ»

ما أقرأتها. ولفظ عجل. «على حروف لم يقرئها» (فقال رسول الله ﷺ: «أقرأتها» وسمعت فطع. أي أطلق ههنا، لأنه كان مسموعاً بهذه. وأيضاً أمره بالسمعة قال: «أقرأ» لم يقرأ. لم يقرأ. ويسكن لغة. ويسكن من يراد القراءة التي قرأ. إلا ياركة من الإجماع. يسمعه من ذلك. قاله الجاهلي^(١).

وأيضاً شويح في بعض عمر. رضي الله عنه. لأنه قد فعل لخطأ غيره. أو غرضاً في بناء على غيره. وأما قول ابن حجر: أنه - رضي الله عنه - ألقى ههنا مد بسيرة المعلم للسمع وهو يقرأ بأنه ليس للسمع الله - أن يفعل مثل هذا. فعمل مع المعلم. قاله القاري^(٢).

(ثم قال) يروى لتمام (أقرأ) يا حماد (أقرأ القراء التي سمعته) أي سمعت منها. بأمر. على حديث السبعون لتمام. قال النووي. (يقرأ) أي يقرئ (فقال رسول الله ﷺ: هكذا أتت) السورة. وهذا نصيب لقراءة همام (ثم قال لي: قرأ أنت يا عمر. أمره بالقراءة لئلا يكون لخطأ والنحط والتغيير من جهته. أقرأتها) وفي رواية شقيق قرأت بقراءة التي أقرأتني. (فقال: هكذا أمرت).

قال القرطبي^(٣): ثم ضع في شيء من الطرق نفس الأعراف ليس يختلف بينها عمر. رضي الله عنه. وحدث من سيرة القراء. نعم. تختلف النسخة من دونهم في أحرف كثيرة من هذه السورة. كما بينه في التمهيد. بعد بطون. وتقدموا الخاضع في (المع^(٤)). فراجع إليه إذا شئت.

(١) ابن حجر المحقق (١٠٠/١٠٠).

(٢) ابن حجر المحقق (١٠٠/١٠٠).

(٣) الشيخ نور الدين (١٠٠/١٠٠).

(٤) ابن حجر المحقق (١٠٠/١٠٠). وهو التمهيد (١٠٠/١٠٠).

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «...»
 ...

قال الحافظ: وقد وقع عند الطبري من طريق إسحاق بن عبد الله بن
 أبي حمزة عن أبيه عن حمزة بن ... وأما ما وقع عند حمزة بن ...
 عن ... فإسناده عند السيوطي، فقال المرحوم: «لم يفسر به رسول الله؟ قال:
 نعم، قال: صوّف في صدر حمزة - رضي الله عنه - سيرة عرفه النبي صلى الله
 عليه وسلم، قال: مصروب في صدره، ومن أبعث شيطاناً، فأنها ثلاث، ثم قال:
 يا محمد! القرآن كله صواب ما لم يجعل رجفة علماً أو حذراً رجفة، انتهى.

ثم قال: تبيين الحبيب حمزة - رضي الله عنه - تبييناً لوجه مصدق
 الأثرين، لم يفسر فقال: إن هذا القرآن أنزل برادة الألف في أربعة في جميع
 السجدة ثم ذكر في الروايات بعضها، فهو جاء المصحف من القرآن، وفي بعض
 النسخ المصحف برادة الألف في أربعة كثر، فهو بينا المعلوم من القرآن، اعلم
 سبعة أحرف، جميع حروف، مثل، نفس، وائس، ثم هكنا في جميع الروايات
 الواردة بالنسبة لسبعة أحرف.

قال المرحوم^(١): أما حيث وردت هذه الألف في القرآن على ثلاثة أحرف،
 رواه الشيخ^(٢) في كتاب التراتل الأخير، فإسناده إلا في هذا الحديث، فقال:
 أم فائدة، يحصل أن بعضه على ثلاثة أحرف، كجود، والرفف، أو أراد أن
 الله على ثلاثة أحرف، لم يرد، أي سبعة بربعة عن العامة.

ومن الآثار^(٣) حديث ثور (أخبرني عن سبعة أحرف، أو عن أبو حمزة
 بن أبيه، لأنه ورد من رواية أحمد وعبد بن حمزة، ومروان بن الحكم، وأما
 قوله المصنف^(٤) خلافه، انتهى.

(١) ١٥٩ ١٥٩

(٢) أخرجه الشيخان في التراتل، ١٥٩ ١٥٩

(٣) مراد المصنف، ١٥٩ ١٥٩

قلت: خط المضي في «الإتقان»^(١) أصحاهم، وقال: أخرج أبو يعلى في «سننه» أن عثمان - رضي الله عنه - قال: علمي القرآن أدرك الله رجلاً صنع لنفسه بيتاً قال: «أقول القرآن على سبعة أحرف، كلها كاف شافدة ثمة دم، وقاموا حتى لم يحصوا ظهدها بذلك، فكانوا وأنا أشهد معهم، انتهى»

وقد اختلف فيه الأمر في هذا الحديث في حديث

الأول: في معنى الحديث، قال الحافظ^(٢) قد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة، على أقوال كثيرة منها أبو حنيفة من جحد إلى خمسة وثلاثين قولاً، وقال المشري: أكثره غير مختار، انتهى.

وقال الخازن: اختلف في معناه على أحد وأربعين قولاً، منها أنه ما لا يدرى معناه، انتهى. وقال ابن العربي: لم يأت في ذلك نص ولا أثر، وقال أبو جعفر محمد بن سعدان نحوي: هذا من المشكل الذي لا يدرى معناه، لأن الحرف يأتي المعان، لتبجاء والكلمة، ونفسه، والنجية، قاله الزواجني

وسط السيوطي في «الإتقان» الأربعين قولاً مع التهمة إلى قائلها.

انثاني: أن لغة تسبح للاستعارة أم لا؟ قال الشرواني^(٣): الأكثر أنها مستعملة في السبعة، وقيل: ليس المراد حقيقة العدد، بل التسهيل والتيسير والتشريف، فإن لغة سبعة يطلق على إرادة الكثرة في الآحاد، كما يطلق السبعون في العشرات، والمستمكات في المئزر، ولا يراد العدد لعمري، وإلى هذا جمع بعض ومن تبعه، ورد حديث بن عباس في «التصحيح»^(٤) «أقراني خيريل على حرب، فراجعه مع أول مستزیده ويؤيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف».

(١) (١٥٩/١).

(٢) (معيه لباري) (١٥٩/٢).

(٣) (١٥٩/٣).

قال السيوطي في «الإنسان»^(١): ويدل لهذا القول ما أخرجه أحمد واسطرغاني من حديث أبي نجرة: أن جبرئيل قال: يا محمد اقرأ القرآن على حرف، قال ميكائيل: استزده، حتى بلغ سبعة أحرف. قال: كل شاف كتاب ما لم تخط آية عذاب برحمة أو رحمة عذاب، فهو فو لك: ثمال وأقل وعلم. واذهب وأسرع وعجل. هذا النقط رواية أحمد وإسحاق جيد، انتهى. وذكر غيره من التزييدات.

قلت: ويؤيده أيضاً ما عياني من أثر من مسعود - رضي الله عنه - في المبحث السابع، وأيضاً ما في أبي داود عن أبي، قلت: سبعة عليمًا عزيرًا حكيمًا، الحديث. وحكي القاري^(٢) عن النووي: أصح لأقوال وأقربها إلى معنى الحديث قول من قال: هي كيفية النظر بكلماتها من دماغ وإطهار ونفحيم وغير ذلك، لأن العرب كانت مختلفة اللهجات، في هذه الوجوه، فيسر الله تعالى عليهم ليقروا كل بما يوافق نعت وبها سهل على لسانه. انتهى.

قال القاري فيه: إن هذا ليس معنى إطلاقه فإن الإغماء مثلاً في مواضع لا يجوز إظهاره وكنا البواقي، انتهى.

ورجح السيوطي في «التنوير» كونها من المتشابه

الرابع: اختلفوا في أنه انتماء المتقدمة لجميع العرب أو لقائل خاصة، قال الأبي في «الإكمال»^(٣): واختلفوا أيضاً أن الأحرف السبعة تكن العرب أو لمصر وحدها، والأول أظهر، لأن به يتضح التيسير والتسهيل: لأن الجميع مخاطبون لا مضر وحدها، انتهى.

(١) (١١/١٦)

(٢) معرفة الصحاح (١١/٥)

(٣) (١٢٩/٩)

[illegible]

وأخرج أبو عمرو عن رجل من بني عبيد، قال: سألت أبا عمرو عن
 الكعبين، كعب من كعب حرقة، قيل: وكنت أظن أني لا أجد
 واحدا، يعني أن من كانوا جيران أرواح من يهدون عليهم معهم
 إلى جنة المسحطين، قال: صدقة فريش، وهفيل، ونسي الرداء، والارء
 وروءاء، وروءاء، وروءاء من كعب، واسكود من قبة محتاجة لغيره تعالى، فوفا
 نزلت من رسول إلا سطور فوفا، يعني هذا فكود السعة في سطور فوفا،
 من لك حرم أبو عمرو، وأبو عمرو.

وقال أبو عبد الله ليس المراد أن كلمة نورا على سبع حركات بل
الصفات السبع مفرقة عنه، فصفة بلاغ قريس، وصفة بلاغ عديس، وصفة بلاغ
همون، وصفة بلاغ أنيس وغيرهم. قال: وبعض الصفات بعد بها من حسن،
ووصل إلى أن هذه صفات الحول غير أن رضي الله عنه - نزل الخبر بصفة
عبد - فحين يوصفهم صفات حلال من عبد ليس سبع من دعوى أنهم شملوا
الكلمات وليس، وصفة وبنو الربابة وأحد من حريصة، وغيره، فلهذا
يقول المتأخرين فيه خطأ.

011 0 2 2 2 0 0

224

وقال أبو ثمامة عن بعض المشيخ أنه قال: أتول القرآن أولاً بلسان قريش ومن جاوزه من العرب المقصود، ثم أبيع للعرب أن يفروقه بلغاتهم التي جرت عاداتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يكلف أحد منهم الانتقال من لغة إلى لغة أخرى للملظة وغيرها انتهى.

وقال السيوطي في "الإفان" في سرد الألفوان الأربعين: العثرون: سبع لغات، منها خمس هي هوازن، واثنان لسان العرب، اتحادى واعدون، سبع لغات متفرقة لجميع العرب كل حرف منها بعينه مشهورة، الثاني والعشرون: سبع لغات، أربع لتعجيل^(١) هوازن وثلاث لقريش، الثالث والعشرون: سبع لغات لقريش، ولثمين، وأجرهم، وإموازك، وفصاعة، ولثميم، ولطي، وكري، منها لغة، الرابع والعشرون: لغة لكعب بن كعب بن حمير وكعب بن لؤي، وهما سبع لغات، الخامس والعشرون: سبع قراءات لسان الله من المصحف الخلف، الأربع، وابن سمعون وابن عباس، وأبي من كعب - رضي الله عنهم - انتهى.

الخامس: أن التغيير بين السنة كان معصوماً على السماع، أو كان نهي التغيير حسب ما شاعوا، قال الحافظ^(٢): هي أبو ثمامة عن بعض المشيخ أنه قال: أتول القرآن أولاً بلسان قريش ومن جاوزه من العرب المقصود، ثم أبيع للعرب أن يفروقه بلغاتهم التي جرت عاداتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، لم يكلف أحد منهم الانتقال من لغة إلى لغة أخرى للملظة، وإنما كان فهم من الحمية، ولطلب تسهيل فهم العباد، كان ذلك مع اتفاق لعمري، وعلى هذا يتفرق اختلافهم في القراءة وتفسير رسول الله ﷺ كلامهم

(١) هذا السند عن هوازن هو هو من رواية، وهو أجمل من نكر

(٢) انظر: فتح الباري (٩/١٧٧)

قال البخاري: ومكة ذلك أمي: ان الإضافة المذكورة لم تقع بالنسبة،
أي أن كل أحد يعلم انكله مرادفها هي هذه بل انما هي من ذلك السماع من
أبي جندب، ويشير إلى ذلك قول كل من عمر وعطاء - رضي الله عنهما - في
حديث الشارح: أن رأيت النبي ﷺ فذكر بي عن طريق واحد من أصحابه أنه يقرأ
بالمرادف ولو لم يكن مسموعاً، انتهى.

الخاص: متى ورد التخصيف بذلك؟ قال الحافظ: قد ثبت أنه كان بعد
أن يحرقه لرواية أبي جندب: أن حبريلاً نفي النبي ﷺ وهو عند أوصاف من
عداه. يقال: إن الله أدرك أن يقرئ أسماء القرآن على حبه، العدو، وأمره
في غير مسموعة، بك إليهم، تأييدهم برؤس عدوه، انتهى.

البايع: هي التسعة باقية إلى الآن بعد أن يد أمي ذلك، ثم استقر الأمر
على تعصبا^١ قال البرقاني^٢ ذهب الأكثر إلى الثاني، كذا في عمدة،
والمعتمد، والطبري، والخطابي، أسهر^٣ قال الخطابي: إنه كان ذلك
رسعة أو كان يتمسك على كثير من الغلاة لمخط واحد، لعدم علمهم بالتكديف
والعبط، وإشغال المخط، ثم أصبح يزول العلم وينسى الكتابة والتعبط، ولما
كان من عهد خير والسفلي^٤ أخبروا، كذا في الإقتاد.

فلهذا وأخبار الأول الأمي في الاعتقاد، باب أي كلامه في أصبحت
الخاص، باب ذهب اندلس^٥، إذ قال: كان غير: هل تقولون: إن جميع هذه
السبعة أخبار ثابتة في التعصبة، فإن الشراة جميعها جائرة، فيلزم
كذلك القول، وأدلى على صحة ذلك قول الله عز وجل: فإنها على رزق الوكيل
قرباً ثم يحطون ١٠٠، ولا يفسح المجال لأخبار السوء من مرادفه، فسكن

(١) (٢) (٣) (٤) (٥)

(٦) (٧) (٨) (٩) (١٠)

(١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥)

حفظه دونها، ومما يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن ظاهر قول النبي ﷺ يدل على أن القرآن أنزل على سبعة أحرف تيسيراً على من أراد قراءته، ليقرأ كل رجل منهم بما تيسر عليه بما هو أخف على طبعه وأقرب إلى لسانه، ونحن اليوم مع جمعة السنن وبعدنا عن فصاحة العرب أخرج إلى ذلك، انتهى بغير.

وفي «الإقانة»^(١) عن الفضال أبي عبيد: أن ابن مسعود - رضي الله عنه - أقرأ رجلاً: ﴿إِنَّ شَعْرَكَ الرَّقْمُ ۝ كَلَّمَ الْقَيْسَ ۝﴾^(٢). فقال الرجل: طعام البسيم، مردها عليه فلم يستقم بها لسانه، فقال: أنتطيع أن تقول: طعام الفاجر؟ قال: نعم، قال: اعمل، انتهى.

وقال المعيني^(٣): اختلف الأصوليون هل يقرأ اليوم على سبعة أحرف؟ فمنهم المطيري وغيره، وقال: إنما يجوز على حرف واحد اليوم وهو حرف زيمه ونحا إليه القاضي أبو بكر، وقال أبو الحسن الأشعري: أجمع المسلمون على أنه لا يجوز حظر ما وسعه الله تعالى من الفراءات بالأحرف التي أنزلها، ولا يسوغ للأمة أن تمنع ما يطلقه الله تعالى، بل هي موحودة في قراءتنا مفرقة في القرآن غير معلومة بأعيانها، فيجوز على هذا، وبه قال القاضي: أن يقرأ بكل ما نقله أهل التواتر من غير تمييز حرف من حرف، فيحفظ حرف نافع بحرف الكسائي وحذوفه، ولا حرج في ذلك؛ لأن الله تعالى أنزلها تيسيراً على عبده.

وقال الخطابي: الأشبه ما قيل: إن القرآن أنزل مرصعاً للقارئ بأن يقرأ بسبعة أحرف على ما تيسر، أو هذا قيل لإجماع الصحابة، وأما الآن فلا يسعهم أن يقرؤوه على خلاف ما أجمعوا عليه، انتهى.

(١) (١/١٣٧).

(٢) سورة الدخان: الآية ٤٣، ٤٤.

(٣) «مقدمة القاري» (١/١٤٦).

الثامن: اختلف من قال باستقذار الأمر في أنه هل استقر ذلك في الرمي السري أم بعده؟

قال الشرحاني^(١): الأكثر على الأول. واحكامه الباقلاني وابن عبد البر وابن العربي وغيرهم. لأن ضرورة اختلاف اللغات ومشتة نطقهم بحرف بعضهم فتصتت السوسة عليهم في أول الأمر، فاذن لكل أن يقرأ على حرفه أي على طريقته في اللغة، حتى ينصط الأمر. وتلدت الألسن. وتمكن الناس من الانقصار على لغة واحدة. فعارض جبرئيل النبي بخطة القرآن مرتين في اسمه الأخيرة. واستقر على ما هو عليه الآن، فسبح الله تلك القراء الممازون فيها بما أوحى من الانقصار على هذه القراءة التي نطقها الناس. انتهى.

قلت: رجع مختار الصحاحي كما تقدم من كلامه في المبحث السابع. وفي «اللائحة»^(٢) عن ابن جرير: أن القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة، وإنما كان جازراً لهم وسرخصاً لهم. فلما رأى الصحابة أن الأمة تفتش وتختلف إذا لم يجمعوا على حرف واحد اجتمعوا على ذلك إجماعاً شامعاً. وهم معصومون من انقلابه، ولم يكن في ذلك ترك واجب ولا فعل حرام. ولا شك أن القرآن نسخ منه في العرصة الأخيرة، فاتفق رأي الصحابة على أن يكتبوا ما تحفظوا لقرآن مستقر في العرصة الأخيرة. وتركوا ما سوي ذلك. انتهى.

وحكى النجاشي في «فتح»^(٣) عن أبي بصير في شرح السنة: المصحف الذي استقر عليه الأمر هو آخر العروضات على رسول الله ﷺ فأمر عثمان

(١) - صحيح الترمذي (٣٢/٦١)

(٢) - (٣٦/١)

(٣) - (٣٠/٩٦)

بنسخه في المصحف، وجعل الناس عليه، وأذهب ما سوى ذلك قطعاً لمادة الاختلاف، فصار ما يخالف المصحف في حكم المنسوخ والمرفوع كسائر ما نسخ ورفع، فليس لأحد أن يُعَدَّ في اللفظ إلى ما هو خارج عن الرسم، انتهى.

التاسع: أن القراءات السبع المتعارفة هل يمكن أن يفسر بها الحديث أم لا؟ قال أبو شامة: ظن قوم أن المراد القراءات السبع الموجودة الآن، وهو خلاف إجماع العلماء، وإسما يظن ذلك بعض أهل الجهل، وقال مكي بن أبي طالب: من غر أن قراءة هؤلاء كما صم وناقع هي الأحرف السبعة التي في الحديث فقد غلط غلطاً عظيماً.

ويؤزم منه أن ما خرج عن قراءتهم مما ثبت عن الأئمة غيرهم ووافق خط المصحف أن لا يكون قرأناً وهذا غلط عظيم، قاله الزرقاني تبعاً للمحافظ.

وسيط المحافظ في «الفتح»^(١) أشد البسط، وقال: قال ابن عمار: لقد فعل مسيئ هذه السبعة ما لا يبني له، وأشكل الأمر على العامة بإيهامه كل من قلَّ نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، وليست إذا اقتصر نصرة عن السبعة، أو زاد لبزيل الشبهة، ووقع له أيضاً في اقتضائه عن كل إمام على راويين، أنه صار من سمع قراءة راوي ثالث غيرهما أبطلها. وقد تكون في أشهر وأصح وأظهر. وربما بالغ من لا يفهم فخطأ وكفر، انتهى.

ونال الأبي في «الإكمال»^(٢): حاصل الأقوال التي سردت^(٣) ترجع إلى أن أحرف السبع التي يقرأ الناس بها اليوم، هل هذه الأحرف المذكورة في

(١) (٢٠/٩).

(٢) (١٢٩/٦).

(٣) كما في الأصل والظاهر مردت ترجع إلى أن الأحرف السبع التي، انتهى، «متر».

الحاجات، أو هي حرف واحد منها؛ والاول هاهنا هو الالف الفلاني، والثاني
 نفس هو، اي أي صيغة، وفي ظاهر هو الالف هاهنا، والآخر في الالف
 هاهنا اي عند نه بين حرفي الالف والآخر الالف، في الالف حرف
 هو ذات السبع اليوم، وفي الالف مضمون داخل في ذلك، وانه أحدها من أي عمرو،
 لأن بك ذلك يظهر التبيين والتمثيل الذي هو سبب دونه غلبها، في ألفها
 معجزة قوله: **أَلِفٌ عَلَى رَأْسِهَا تَدْعُو إِلَى طَاعَتِي** **أَلِفٌ** كالألف معجزة مع
 حرف من السبع، وانه ألفها، حرف هاهنا هو أي أي حرف، لأن
 هاهنا واحد من تلك الأحرف ثم أن توجد فيها أن له لحظا واحدا، لأنه

وَابْنُ عَبَّاسٍ فِي التَّحْقِيقِ: إِنَّ قَوْلَ: صَدَقَ النَّبِيُّ بِقَوْلِهِ: «عَدَّ بِصَدَقَةٍ»
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: «عَدَّ» هُوَ عَدَّ بِصَدَقَةٍ، أَيْ تَمَثَّلَ لِقَوْلِهِ: صَدَقَ أَحَدُ أَهْلِ
عَلَى الْأَمْرِ فِي تَلَاوُظِهِ، بِرَيْفٍ، وَهُوَ أَفْطَحٌ، سَعٍ فَوَاقِلَتِ رَسَعًا أَوْجَعًا، لِأَنَّ الْوَجْعَ
الْمُفْرَعُ مِنَ الْبُكَوْرِ تَكْلَامُهُ غَضَبًا، وَتَقَسَّى فِي بَعْدِ حَرْفِهِ، وَلَهُذَا قَالَ: «وَلَا
يُفْرَأُ أَحَدُ حُرُوفِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَشَرَاهُ حُرُوفَ فَاعِلٍ، بِرَبْعَيْنِ قَرَأَهُ، فَإِنْ قَبِلَ هَلْ
يُظْهِرُونَ أَنَّ صَوْبَ هَذِهِ السَّعَةِ الْأَحْرَفِ، نَدَبٌ مِنَ التَّوَحُّدِ وَالتَّوَحُّدِ الْأَحْبَبُ
حَرْفًا، فَإِنَّ هَذِهِ تَمَثَّلَتْ لِقَوْلِهِ: «وَالَّذِينَ عَلَى صِدْقٍ قَوْلِهِ: تَعَالَى» «وَلَا تَحُلْ وَرَقًا
تَبَايَرُ» وَهُوَ لَمْ يَحْطُوتَ (٢٠) «أَنَّ رَسَعًا يَدُلُّ عَلَى حَسَدٍ أَوْ ضَامِرٍ قَوْلَهُ: «لَا يَدُلُّ
عَلَى أَنَّ الْفَرْقَ أَيْ عَلَى صَدَقَةِ أَحَدٍ تَسْمِيًا عَلَى مَنْ أَرَادَ قَرَأَهُ، لِشَرِّهِ
وَجَنَابَتِهِ، لَمْ يَدُلَّ عَلَى رَسَعٍ أَوْ أَحَدٍ عَلَى طَعْمِهِ، يَتَّبِعُ بِمَنْصَرَفٍ»

تحت ويبدأ الكلام بالحديث في الفجر^{١٣} وفان، فان امر الحمر

$$S_{\text{eff}} = S_{\text{eff}}^{\text{gauge}} + S_{\text{eff}}^{\text{ghost}} + S_{\text{eff}}^{\text{matter}} + S_{\text{eff}}^{\text{fermion}}$$
$$H^*(V, \mathbb{Z}) = H^*(\mathbb{C}P^n, \mathbb{Z})$$

157-21-483

العربي: ليست هذه لغة متبعة للحوار حتى لا يحرر غيرها، فقرأه أبي جعفر وشيبة والأعمش ونحوهم، دون هؤلاء، مثلهم أو فرفهم، كذا قال غير واحد، منهم مكِّي بن أبي طالب وأبو الهيثم الهمداني وغيرهم من أئمة القراء، ثم قال الحافظ^(١) بعد سرد الكلام: وإنما أوسعك القول في هذا لما نجد في هذه الأعصار المتأخرة من توهم أن القراء المتأخرة مسحوروا في مثل «التيسير» و«الشافية»، وقد استدلوا بآثار أئمة هذا الشأن على من ضل ذلك، انتهى.

وبخلافه ما جاءه لغاري كأنه يظن كشف له أن القراءة المتواترة تستقر في أمته على سبيل، وهي الموجودة الآن المستقر على تواترها، والجمهور على أن ما قوبل شاذ، لا يجزئ القراءة به، انتهى.

العلامة: قد اختلفت أسس في الأحرف السبعة التي تزل بها القرآن، هل هي مجموعة في المصحف الذي بأيدي الناس اليوم، أو ليس فيها إلا حرف واحد منه؟ قال ابن أبي فلاتر إلى الأمام: «صرح نظري وجماعة بالثاني، وهو المعتمد، قال الحافظ في «الفتح».

وقال أيضاً: قرر القوي ذلك تقريراً طبع فيه، وروى من قال بخلافه، ورواه عسى ذلك جماعة منهم أبو العباس بن حماد في «شرح الجذابة»، وقد أصبح ما عليه المتأخرون أن الذي يقرأ الآن بعض الحروف السبعة المتأخرون في قراءتها لا يكملها، انتهى.

ونقدم ما قاله الأبي في «الإكمال»^(٢): إن الأقوال التي سردت ترجع إلى أن الحرف السبع التي يقرأ الناس على اليوم هل هي الأحرف المذكورة في الحديث، أو غير حرف، واحد منها؟ الأول: ظاهر قوله السابق، والثاني: صرح قول ابن أبي عمير، وهو ظاهر قول الطحاوي، انتهى.

(١) (١٥) (١٦).

(٢) (١٦) (١٧).

٦٠/٦ - وَحَفَّضَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ قَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ -
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَسْنَا بِمِثْلِ صَاحِبِ الْقُرْآنِ، كَمِثْلِ صَاحِبِ الْإِبِلِ
الْمُعْتَقَةِ، إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا، أَسْكَنَهَا، وَإِنْ أَطْلَقَهَا، ذَهَبَ».

أخرجه البخاري في: ٦٦ - كتاب فضائل القرآن، ٢٢ - باب استذكار القرآن
وسماهذه

وسمى في: ٦ - كتاب صلاة المسافرين، ٣٢ - باب الأمر بسعيد القرآن،
حديث ٢٢٦

الأمر بقراءة كل ما تنتم ما لم يحتمل^(١) أية رحمة نوبة عذاب، وعنى هذا فموله
«القرآن ما ليس به» أي تبعاً يسير من القرآن شامل لجميع الصفات لكن عند التفسير
العمومي قد ارفع في آخر عصره بنية لارتفاع المعلنة كما تقدم عن جميع من
المتأخرين، ونبئت الحروف السبعة المتغيرة من الله عز وجل، وقراءة زيد بعض منها
وأخوذ من السبعة، ولما وقع الاختلاف في الصحابة حتى كثر بعضهم بعضاً
أجمعوا على قراءة زيد، فالآن لا يجوز^(٢) تخلفها، لا لأن غيره ليس من القرآن بل
لأنه لم يشأ على التواتر فتأمل هذا، وتعلل الله يحدث بعد ذلك أمراً.

٦٠/٦ - (مالك عن قافع عن عبد الله بن عمرو)، رضي الله عنهما - (الـ
رسول الله ﷺ قال: إنا مثل) فحفظني أي مالك (صاحب القرآن) أي: الذي ألف
ملاونه، والمصاحد، المتواترة، وما فلا أن صاحب فلان (كمثل صاحب الإبل
المعتقة) بضم الميم، وفتح العين المهملة ونظام شئمة أي الشدودة بالعدالة،
وهو محل الذي يشد في ركة التعبير (إن عاهد عليها) أي داوم برفقته وحافظ
صاحبها (أسكنها) أي استمر إسكانه لها (وإن أطلقها) أي أرسلها وحلها من
عقلها (أذهب) أي أفتت

(١) حكاه في الأصل بالظاهر ما تم بحفظه.

(٢) قال في عهد من لا يجوز لأحد أن يخاف في صلاة جامعة ثلاثين أو مئتين غير ما في
المتنصف الصحيح عليه كما في الاستذكار (١٨/٢٨).

كَيْفَ بَأْتِيكَ الرَّوحِي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَخْبَانَا يَأْتِينِي.....»

ويزيد ما في مسند أحمد، و مصنف البخاري وغيرهما من طريق حاصر بن صالح الزبيرى، عن هشام عن أبيه عن عائشة عن العارث بن هشام قال: سألت، وحاصر فيه ضعف، لكن له متابع عند ابن منته، والمشهور الأول، انتهى.

(كيف يأتيك الوحي؟) بحتم أن يكون المسؤل عنه صفة الوحي نفسه، أو صفة حامله أو ما أهم منهما، وعلى كل تقدير فإسناد الوحي إليه مجازٌ عقلي، لأن الإتيان حقيقة من وصف حامله أو هو استعارة بالكناية، فَبَّه الوحي برجل وأضيف إلى المشبه الإتيان الذي من خواص المشبَّه به، والوحي في الأصل الإعلام في خفاء، والكتاب والإشارة والكتابة والرسالة والإنهايم والكلام الخفي وكل ما ألقيته إلى غيرك، وفي اصطلاح الشريعة هو كلام الله المنزل على نبي من أنبيائه. قاله العيني^(١) وفي: أن السؤال عن الكيفية لمطلب العلمانية لا يقدح في اليقين، وأيضاً جواز السؤال عن أحوال الأنبياء من إتيان الوحي وغيره.

(فقال رسول الله ﷺ) في جواب ما سأله: (أخباناً) منصوب على الظرفية والفاعل فيه يأتيني مؤخر عنه، جمع حين، وهو الوقت يقع على القليل والكثير ويطلق على لحظة من الزمان فما فوقه، قال تعالى: «وَلَقَدْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ عِشْرُونَ مِائَةً أَوْ أَرْبَعُونَ سَنَةً، وَقَالَ تَعَالَى: «فَرَّغْتُ أَكْمَلْتُهَا كُلَّ يَوْمٍ» أي ستة أشهر والمراد هناك مطلق الوقت (يأتيني).

فيه: أن المسؤل عنه إذا كان ذا أقسام بذكر المجيب في أول جوابه ما يقتضي التفصيل. وذلك لأن الوحي ثلاثة أنواع، وله سبع صور.

أما الأنعام: فالحدها: سماع الكلام القديم كسماع موسى. والثاني:

(١) «مقدمة الفاري» (١/٣٧).

من مثل حذائمه
.....

وحي رسالة بواسطة العنك. وكذلك: وحي نبي ماذهب كقواء **يحيى** "إن روح القدس نبت في روعي، صمعه الحاكم.

وتما صوره على ما ذكره فصولي، فإحدها: السابعة: الثانية: كصلصلة
ثلاثة: الثالثة: أن ينعت في روعه، الرابعة: أن يتسأل في الملك رجلاً،
الخامسة: أن يتردى له جبريل عليه السلام في صورته يستأذنه حاج، السادسة:
أن يكلمه الله تعالى من وراء حجاب، ١٥ في لفظه كلمة الإسراء أو في المنام
كم رواية البرمدي وغيره مرفوعاً: "الثاني ربي في أحسن صورة، فقال: فيه
يحتسم لعل الأعلیٰ"، الحديث، السابعة: وحي إسرافيل عليه السلام، ١٦ ورد
"أند وكن به **يحيى** ثلاث سنين ثم فرغ من جبريل عليه السلام، وأنكر الوفاة
وغيره كونه وقيل به غير جبريل عليه السلام، قاله النعبي".

وقال النحافظ^(١) في صفة الوحي: كمحيته كدوي الحبل، والسنة في
الزور، والإلهام، والرويا، والصاحفة، والتكليم نبلة الإسراء. وفي صفة الحامل:
كمحيته في صورته يستأذنه جناح، ورأته على كرسي بين السحاب والأرض وقد
من الأفق، وقد ذكر التحليفي أن الوحي كان يأتي على سنة أربعين نوعاً،
فذكرها وخصها من صفات حامل الوحي ومجموعها يدخل فيما ذكر، انتهى.
ثم ذكر في الرواية السائقة نطق بما شكواها عن غالب الأسرار أو حمل
ما يعبرها على أنه وقع بعد السوار، ووجه الحذائف في "التفتح" بما يرجع
إلى الكور البهيم، والظاهر عندي أنه **يحيى** ذكر طرعي الأنواع أعدها أشد، وقد
مترج به في الرواية، ولابها أهمه، كما سيأتي في النوع الثاني.

(في مثل صلصلة) بحانين يسمين منو حنين بيها لام ساكنة أصه

(١) عدة القوي (١/ ١٧).

(٢) فتح القوي (١/ ١٩).

الحجرات.

صوت وفزع الحديد بعضه على بعض. ثم أظن على كل صوت له طين، ومن العباد ما يلهيه اللجام: صوته إذا صوغه. وقال أبو علي الهجري: الفصل للحديد والنحاس والقصير. وبأسر الظلم وما أشبه ذلك صوته، ويثقل من الصوت استدارك الذي لا يفهم في أول وحلة (الحجر) سجع وفح واه مهملة، هو الججلج السعاق في أسر الدواب. واشتقاقه من الحجر يسلكه الزاء وهو العسر، قيل: عر صوت الملك مانوح. وقيل: صوت عفيف أوجه الملك، والحكمة في نفسه أن يفرح سمعه النوح ولا يفتي به فكان نبرة^(١).

قلت: ويؤيد هذا الثاني ما في الترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً: إذا قضى الله في السماء أمراً خربت الملائكة بأجنتها خضعاً لقوله كأنها سلسلة على صفوان، الحديث.

وسمعت عن بعض الحنابلة أنه تخيل الصوت من الله عز وجل في الموحى به بكمال قدره، وأقاربه مولانا الشافعي أنه ما حاصله: أنها مقدمة النوح، فقال في «المترجم»: اعلم أن من تعددت حاسة من حواسه، يظهر له في تلك الحاسة ما لا يشعر به، مثل من تعددت حاسة البصيرة، يرى ألواناً مختلفة منكثرة، ومن تعددت حاسة السمع يسمع أصواتاً متنوعة مختلفة غير متبصرة. فقول: امثل حافظة الحرس عبارة عن تعدد حاسة السمع عن سموعات عالم الشهادة، لكي يفرح الحفظ ما أوحى إليه. وبعد كما هو حقه، فتم^(٢). انتهى.

وقال في «حجة الله»^(٣): حثيفتها أن الحواس إذا صدمها تأتير قوي

(١) انظر اعطاء القدي (١/ ٧٤).

(٢) انظر الامع الترمذي (١/ ٤٩١).

(٣) ١٣١/ ١٥٨.

فَنُفِصِمَ عَنِّي، وَقَدْ زَعَيْتُ مَا قَالُوا. وَأَخْبَانَا بِسُئْلِ لِي الْمَلَكِ رَحِلاً،

(فَنُفِصِمَ) الوحي أو الملك المصبر مما تقدم بفتح النحية وسكون الفاء وكسر الميمثلة هكذا ضبطه أكثر الشراح، قال العيني: فيه ثلاث لغات. إحداها: هذه وهي أفصحها. والثانية: بناء المجهول. والثالثة: بضم أوله وكسر الثالثة من أفصم المطر إذا أفقع، وهي لغة قليلة، وأصل انفصم القطع بلا إبانة (عني) أي يتجلى ما يعتلي (أو) الحال أي (قد وعيت) منح العين أي حنطت (ما قال) أي ما فاته وما جاء به. بالمعنى محذوف وهذا النوع شبه ما يوحى إلى الملائكة.

و (أَخْبَانَا) أي وفي بعض الأوقات، وهذه صورة أخرى لمحجى المرحي (بَسُئِلَ) أي ينصور. مشتق من السئان. وهو أن يكون شبه الشيء (المر) أي لأجائي (الملاك) أصله الملائكة تركت الهمزة لكثرة الاستعمال، مشتق من الألوكة، بمعنى الرسالة سئلت بها أسأل فقولك في أنهم من قول العرب: الفرس بالث اللجام لكأ في يمدكه غلجاً، والملاك رسول من الله تعالى، والملائكة جميع ملك والنساء لتأنيث الجمع لب أرادوا جميع ملك رده إلى الأصل، وهو جميع لطيف عتوي بتشكيل سائي تشكيل نساء. وهو قول أكثر المسلمين، ونائب الفلاسفة هي حواهر روحانية فائضة بأنفسها، ليست بسحيرة، كما في «العيني» والفتح^(١).

وتسرد بالملك ههنا عند شراح البخاري وغيرها جبرئيل عليه السلام لا غير، وحكى فيه العيني^(٢) قصته، وقال الحافظ: صرح به في رواية ابن سعد، وتبعه الزرقاني، والأوجه عندي العموم، لأنه قد ثبت أن إسرافيل وكل النبي بمحنة ثلاث سنين: وقد ورد في غير رواية: نزول عنة ملائكة في صور رجال (رحلاً) بالصب على المصدرية أي مثل رجل، أو مبهة رجل، فهو

(١) - عند القاري: (٧٦/٢) وفتح القاري: (٢٧/١).

(٢) - (٨٢/١).

فَأَعْمَى، مَا نُقِرُّ، قَالَتْ عَائِشَةُ:

والظاهر أنه تصحيف، فإنه في «الوطأ اللغوي» بالكاف وكذا رواه غير واحد عن
الشمسي بالكاف كذا في «الفتح» بتعريف (فأعمى) بمتكلم المضارع من رعبت
(كما يقول) أي الذي يقوله، فالعائد مجذوف زاد أبو عوانة: «وهو أهونه علي»،
قاله الحافظ.

ثم عثر ههنا بالمضارع، وفي ما قبله بالماضي؛ لأن الرجي حصل في
الأول قبل المصمم، وفي الثاني حال المكاسنة. أو أنه ~~يخبر~~ نلتبس في الأول
بالنصبت المتلكية، فإذا هد إلى جبلته كان حافظاً لما قبل بخلاف الثاني، فبه
عنى حالته المعهودة، قاله الحافظ. زاد العيني: أو يقال: لفظ قد تقرب
الماضي إلى الحال، فهذا لما كان صريحاً يحفظه في الحال، وذلك قريب أن
يحفظه إذ يحتاج فيه إلى استثبات، انتهى.

قال القسطلاني^(١): وفي تفسير ابن عابد: أن جرير بن عوف عليه السلام نزل
على النبي ﷺ أربعة وعشرين ألف مرة، وعلى آدم النبي عشرة مرة، وعلى
إدريس أربعة، وعلى نوح خمسين، وعلى إبراهيم اثنتين وأربعين مرة، وعلى
موسى أربعمائة، وعلى عيسى عشرين على سبأ وعليهم الصلاة والسلام. كذا
قاله، والعهدة عليه، انتهى.

(قالت عائشة) بالاسناد السابق وإن كان بغير حرف عطف، وأخرج
الدارقطني بسنده عن مالك بهذا السند مفصلاً، وكذا فصلهما مسجماً بطريق
أبي أسامة عن هشام، وبكثرة الاقتطاع اختلاف التعليل، فإنها في الأول أخبرت
عن مسألة الحارث، وههنا أخبرت عما شاهدته تأييداً للأول، قال الحافظ^(٢).
قلت: أو الأول من سند الحارث كما تقدم، وهذا من سند عائشة - رضي الله
عنها

(١) الإرشاد أنساري، (١/ ١٠٠).

(٢) الفتح لباري، (١/ ٢١).

٨/٤٦٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ

أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ:

فاقته فتضرب جرائها من ثقل ما يوحى إليها، وفيه دلالة على كثرة سنانة الشعب
والكرب عند نزول الوحي، حتى يكثُر العري في شدة البرد، ويشق على
الشاة^(١).

٨/٤٦٢ - (مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه قال) ثم نختلف الرواة

عن مالك في إسناده، وأخرجه الترمذي من رواية سعيد بن يحيى بن سعيد،
عن أبيه عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة - رضي الله عنها - وقال
السيوطي في «الدر»^(٢): أخرجه الترمذي^(٣) وحده. وابن المنذر، وابن حبان،
والحاكم وصححه، وابن مردويه، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: أنزلت
سورة عبس وتولى في ابن أم مكتوم: لأعصى أنى رسول الله ﷺ فقول:
يا رسول الله أرسدني، وعند رسول الله ﷺ رجل من عظماء المشركين فجعل
رسول الله ﷺ يعرض عنه، وبغل عني الآخر، ويقول: «أمرى بما أقول بأساً»^(٤)
فيقول: لا، ألهيت.

قلت: أخرجه الحاكم في تفسير «المعتمد»^(٥)، برواية سعيد بن يحيى
«الأمري» عن أبيه عن هشام بن عروة، عن عائشة وقال: صحيح على شرط
«الشيخين». ولم يخرجاه فقد أرسله جماعة، عن هشام بن عروة، وقال الذهبي:
هكذا رواه يحيى بن سعيد الأمري مرفوعاً عن هشام، وأرسله جماعة عن هشام
وهو الصحيح، انتهى.

(١) شرح الزرقاني، (١٥/٢٠).

(٢) الدر المنثور، (٨/٤١٧).

(٣) (٣٤٦).

(٤) (٣/٦٣٤).

ويقبل عليّ الأختيم ويقول: يا أبا فلان، فإني أرى يساً يقول
 أنت؟ : فيقول: لا والله، ما أرى يساً يقول أنت، فأدركت.
 فقلت: فإني أرى أن جاء الأختيم (مخبراً).

وصلة المحدثي عن عاتقه في: ١١٩ كتاب التفسير، ١١٩ باب من سورة يس.

رواه: قالوا: إنه رجل أعشى يقال له: عبد الله بن أم مكتوم سني، وف
 به جبهه، فعلى عاتقه يسيرة الدم، يكثر إبه من الثوبان، فإني أرى رسول الله
 عليه السلام يحدث الله: الحديث.

ويقبل عليّ الآخر: أي نرى عظيم المشركين جاء في رواية يساً منه يقول
 أن يساً به يكون يساً (وإسم حسنة منهم) ويقول: يا أبا فلان! خاصة منكبة
 استناباً (ها) أرى يساً أقول أنت؟ وأسط حديث عائشة السعداء، فيقول: نعم
 أنت حسناً إن حسنة جازاً، ونحوه فيقول: سي والله، (فيقول) المشرك: لا
 والله، قال: أي دماء الذناب، كما في «المصنف» ورواه المصنف.

في: أبو عبد الله (١١٩) رواية حسنة عن مالك بن عيسى الدار، أي الإسماء التي
 كانوا يسمونها، واحدها ديار، وعائشة بكسر الدال أي دماء النساء التي كانوا
 يسمونها، ومن لا يهجم، قال: أبو بن الحميم.

عشني دماء اليمون أن قال: سألني يسري نبي ديب غير نبي زورفا
 أبا أرى يساً يقول: يا يساً، وتقدم بلى والله أي حس (عائشة) لإيه أنه يسري
 عن ابن أم مكتوم (عيسى) العبدون، فطوب الوجه من صير بعد (وتنولي)
 أي أخرج من إلى حاء الأعمى، فكان الذي يسري بعد ذلك بكرم، وإذا نظر إليه
 مضاً يسري إليه، والله حتى يحسنه عليه، وكان إذا خرج من الصلوة استنابته
 يسري، فإني حتى يرجع كما ورد في الروايات^(١)، فإني عاتقه - رضي الله

(١) - - - - -

(١٦) - - - - - لا شك (١٦٩: ١٧٩)

(١٧) - - - - - التفسير (١٧٩: ١٧٩)

[illegible]

٩/٢٦٣ - (مات عن زهد في الدنيا العبدى مولاهم النبى اعنى الله)
 السلام يوفى حسره حسنى الله عنه منظرهم ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 البحارى وهو الرابع والسبعون حقه الله ان النبى وعمره وبنه اجمعين
 فقال اوله يوم كان صبيبه صررا انهم قال فانما بعدة صرح بان الحديث
 الاول من غير فقه قال عنه من رآه زهدا انه زهد ثلاث مرات قال عنه
 فخرت مديني ثم عدت فغشيت ان يزل من ثوبه الصبيبت على هذه
 الصورة حاليا فاعلم القصة عن عمر - رحمه الله عنه - فكتب يكون حذرا

[illegible]

وغير من الخطايا - حي الله عنه - سمر بعد ليلا فمده بها حتى السبير
على المراتب الجالا - وحصله العسا - على من لا يمتد بها نهرا ثم فلا منه بها

(۱۲) افعی، اوری و (۱۳) خنک در پشت سر و پای عقده آب هستند. این آب از سر
پای آن آب است که به نام عقده

(١٩) خمسة عشر (١٥٠٠٠٠)

$$\lim_{n \rightarrow \infty} \frac{1}{n} \log \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n \frac{1}{i} = 0 \quad (17)$$

سَأَلَهُ عُمَرُ عَنْ شَيْءٍ، فَلَمْ يَجِبْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ، فَلَمْ يَجِبْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ، فَلَمْ يَجِبْهُ، فَقَالَ عُمَرُ: تَكَلُّكَ أَكْثَرَ، عُمَرُ نَزَرَتْ وَشَوْنَ الْمَغْةَ ﷺ

نَهَارًا، لَمْ يَجِبْهُ أَمْرٌ بَالٍ قِي بِهَا وَ لِإِحْسَانٍ إِلَيْهَا، حَكَاهُ الزُّرْقَانِي عَنْ أَبِي عُمَرَ. قَالَ الْعَيْنِي^(١): قَالَ ابْنُ أَبِي طَيْبٍ: هَذَا الْقَدِيمُ كَانَ قَبْلًا، مَعْرُوفَةً ﷺ مِنَ الْحَدِيثِ، لَا أَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ خِلَافًا، انْتَهَى

(فَسَأَلَهُ عُمَرُ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (عَنْ شَيْءٍ فَلَمْ يَجِبْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) شَيْئًا، وَلَعَلَّهُ لَمْ يَسْأَلْهُ ﷺ بِالْبُرْهَانِ (ثُمَّ سَأَلَهُ) ثَانِيًا (فَلَمْ يَجِبْهُ ثُمَّ سَأَلَهُ) ثَالِثًا (فَلَمْ يَجِبْهُ) وَلَعَلَّهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ، (فَقَالَ عُمَرُ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (تَكَلُّكَ) بَعَثَ امْتِلَاةً وَكَسَرَ الْكَافَ مِنَ التَّكَلُّلِ وَهُوَ مُضَادٌّ لِلْمَرْأَةِ وَلَهَا (مَكَّة) بِالْفَتْحِ (عُمَرُ) مَتَأَمَّى بِحَذْفِ حَرْفِ التَّاءِ، وَفِي رِوَايَةٍ بِإِثْنَانِهَا، ثُمَّ دَعَا عَلَى نَفْسِهِ بِسَبَبِ مَا وَقَعَ مِنْهُ مِنَ الْإِثْمِ خَوْفَ نَفْسِهِ، وَحَرَمَانِ فَاتْلَهُ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ^(٢): فَلَمَّا أَغْضَبَ أَحَدًا عَالِمًا إِلَّا خَرِئَتْ فَاتْلَهُ، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: دَعَا عَلَى نَفْسِهِ بِالْمَوْتِ، وَالْمَوْتُ يَحْمِلُ كُلَّ أَحَدٍ، فَإِذَا الدَّعَاءُ غَنِيًا كَلَامًا.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَثْنَاءِ الَّتِي تَجْرِي عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَرَبِ، وَلَا يَرَادُ بِهَا الدَّعَاءُ، كَقَوْلِهِمْ: تَرَبَّتْ بِذَلِكَ، وَقَاتَلْتَ اللَّهَ

(نَزَرَتْ) بِمَنْحِ الْمَوَدِّ وَتَخَفِيفِ الزَّيْرِ، فَرَأَاهُ سَاكِنًا مِنَ الْحَرِّ وَهُوَ الْغَدَاةُ، يُقَالُ: نَزَرْتُ - قُلْتُ كَلَامَهُ أَوْ سَأَلْتُهُ شَيْئًا لَا يَحِبُّ أَنْ يَجِيبَ فِيهِ، وَيُرْوَى بِشَايِدِ الرَّأْيِ، وَالتَّخَفِيفِ أَشْهَرُ، قَالَ أَبُو دَرِّ الْهَرَوِيُّ: سَأَلْتُ مِنْ لَقِيتُ مِنْ أَلِهَامَاءِ أَرْبَعِينَ سَنَةً مَا أَجَابُوا إِلَّا بِالتَّخَفِيفِ، (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أَيُّ انْحَضَتْ عَلَيْهِ

(١) محمد بن أبي طيب (٢١٨/١٣)

(٢) انظر الاستدكار (٧٤/٨)

كُتِبَ مَرَّاتٍ ثَلَاثٌ ذَلِكَ لَا تُحِبُّكَ. قَالَ عُمَرُ: فَمَحَرَكْتُ عَمْرِي، خَشِيَ بِيَاذُنِي أَنْ أَمَامَ النَّاسِ، وَخَشِيتُ أَنْ يُقْرَأَ مِنِّي الْقُرْآنُ، فَجَاءَ مُشَبِّهُهُ أَنْ سَمِعْتُ مِمَّا رَخَا يَصْرُخُ بِي، قَالَ: لَقَدْ نَزَلَ أَمَامَ حَبِيبَتِي أَنْ يَتَكَبَّرَ ذَلِكَ فِي رَأْسِي، قَالَ: فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَخَرَّعْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: وَتَقْدَأُ تَقْرَأُ (١)، هَذِهِ الْيَلْمَةُ، شُورَةُ أَبِي أَحَدٍ، بَلَى دَعَا دَعَاكَ عَلَيْهِ الشُّمُورَةُ.

(ثلاث مرات) وبالنسبة من القرآن أكل ذلك لا يهيجك: فيه أن سكوت العالم يوحد على التسليم ترك الإلحاح. وأن العالم أن يهتكت عما لا يريد أن يهتكت فيه.

أَقَالَ عُمَرُ فَمَحَرَكْتُ (يعني لك أعيرني حتى إذا ليس في بعض المسح المحصورة لفظ. إذا كُتِبَ أَمَامَ) بِالْفَتْحِ وَأَمَامَ النَّاسِ، وَخَشِيتُ أَنْ يُقْرَأَ مِنِّي (بشداء القرآن) لِمَجْرَأَتِي عَلَى أَلْسِنَةِ نَفْسِي (فَمَا شِئْتُ) بِفَتْحِ الشَّوْنِ وَكُسْرِ التَّسْبِيحِ اسْمُهَا وَتَكُونُ حُرُوفًا فَرْقِيَّةً. فَمَا نَبِيتُ وَمَا نَعَانَيْتُ بِشَيْءٍ، لَنْ سَمِعْتُ بِمَنْعِ الْيَوْمَةِ (صَارَخًا) قَالَ: الْحَادِثُ (١). لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ، يَصْرُخُ بِي أَيْ بِأَذُنِي.

(قَالَ) عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (فَقُلْتُ). لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ نَزْلُ مَنِيَّ شَدَّ نَفْسًا، وَلَفْظُ الْقُرْآنِ مِنَ الْمَحْرُوفِ فِي الْمَسْحِ الْهَنْسِيَةِ وَالْوَرَقَانِي وَهِي هَذِهِ، فَيَكُونُ بِنَاءَ الْعَاثِلِ، وَبِيَّ نَعْفُ الْمَسْحِ الْمُعْصَرِيَّةِ بِرِيَادَةِ الْأَلْتِ فِي أَوْرِهِ، فَيَكُونُ بِنَاءَ الْمَحْجَرِ مِنَ الْإِزْزَارِ، وَالْأَوْرَهُ الْأَوَّلِ. قَوْلِي: قَالَ أَبُو عَمْرٍ: أَرَى أَنَّهُ تَكَلَّمَ أَرْسَلَ إِلَى عَمْرٍو بِإِذْنِهِ: وَمَنْ عَلَى مِرَالِهِ شَدَّ، انْتَهَى. نَلْتُ. بِلَا الْأَوْرَهُ عَمْدِي أَنَّ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ كَثِيرَ الْغَمِّ بِقُبْحَةِ الْحَبِيرِيَّةِ فَكَانَ أَسْرَحَ إِلَى الْبَيْتِ.

(قَالَ) عُمَرُ: (فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَخَرَّعْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ) بَعْدَ رَدِّ السَّلَامِ: (فَقَدْ نَزَلَ عَلَيَّ) بِشَدِّ الْيَاءِ (هَذِهِ الْيَلْمَةُ سُورَةُ نَبِيٍّ) بِلَامٍ. التَّأَكُّدُ (أَحَبُّ إِلَيَّ مَا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشُّمُورُ) وَهِيَ أَذُنُهَا وَمَا فِيهَا

(١) انظر التارخية (٨٠/٥١٤).

سَمِ قَرَأَ: فَإِنْ قَرَأَ ذَلِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ (١).

أخرج البخاري في ٦٤ - كتاب المغازي، ٣٥ - باب غزوة الحديبية.

قال العيني^(٢): وإنما كانت نَحَتْ إليه من الدب وما فيها، لما فيها من مخمرة ما غضم وما تأخر، والفتح والنصر، وإنعام النعمة وغيرها من وهاء الله تعالى، وقال ابن العربي: أطلق المتناضلة، ومن شرط المتناضلة استواء الشئين في الحمل المعنى، ثم يزيد أحدهما على الآخر، ولا استواء بين الملك، المبرنة والذبا بأسرها، وأجاب ابن بطلان بأذا معناه أنها أحث إليه من كل شيء، لأنه لا شيء إلا الذبا والأخرة، فأخرج الخبر عن ذكر الشئ، بذكر الذبا إذ لا شيء سواها إلا الأخرة، وأجاب ابن العربي بما منخضة: إذ أفعل قد لا يراد به المتناضلة.

(ثم قرأ) السورة الآية وهي (وَإِنْ قَرَأَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) (٣)، فاعلموا في العراء بالفتح، فقال جماعة من الصحابة: هم فتح الحديبية، ووقع الصلح؛ قال الحافظ، فإن الفتح لغة فتح المغلق، والصلح كان مغلقاً، حتى فتحه الله وكان ظاهراً ضيحاً للمسلمين، وفي الباطن عزاً لهم، فإن الثامن للامن اختلط بعضهم ببعض يغير تكبر، وأسمع المسلمون المشركين القرآن وباطنهم، وبطل هو جنة يمنع مكة، وأتى به ما ضيق بفرجه، وقيل: السمعى؛ فلبناك قضاء بنأ على أهل مكة أن تدخلها أنت وأصحابك قايلاً.

قال ابن عبد البر^(٤): أدخل مالك هذا الحديث في (ما جاء في القرآن) تعريضاً بأنه ينزل في الأحياء على قدر الحاجة وما يعرض

(١) معجمه التاريخي (١٣/٣١٩).

(٢) سورة الفتح: الآية ١ - ٢.

(٣) الأمانة (٨/٤٨).

بِعَارِثُونَ مِنَ الْمَدِينِ - عَرَبِيٌّ الْمَتَّعُ مِنَ الْوَصِيَّةِ. تَنْظُرُ فِي الْقَضِيَّةِ. وَلَا تَرَى شَيْئًا. وَتَنْظُرُ فِي الْمَدْرَجِ.

بحرورة كالسورة، وهي آخر النحل مما بني التمس، وتيل. أقصى القصر عند طرف الحفظوم. - التمسني: أن فراشهم لا يرصعها الله عز وجل. لا تفسها، وفي: لا يمدان على القرآن ولا يثانون على قوامهم، وفي: لا تفتنه قلوبهم ويحسنونه على غير المراد. - لا حظ لهم منه إلا مبرورة على الناس، لا يصل إلى خلقهم، حصلا عن أن يصل إلى قلوبهم.

وقال ابن عبد البر: كانوا يكفرونهم الناس لا يقبلون خبر أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم، فلم يعرفوا ذلك من سنة وأحكامه العبية لمجمل القرآن، ولا حتى إلى المراد به إلا ما كان رسول الله (يعرفون) يرضي الرأى يخرجون سريعا (عن الدين)، من ثمراء الإسلام. فهو حجة لمن كفر بالخوارج. وما يأتي أسطر في ذلك، وفي: المراد الطاعة فلا حجة فيهم لكفرهم.

قال الحافظ: ^(١) وانفذ يظهر أن المراد بالدين الإسلام، وخرج الكلام مخرج الزحوة، وأبهم بطلهم ذلك يخرجون من الإسلام الكامل، وفي رواية للنسائي: يعرفون من الإسلام، وفي أخرى: يعرفون من الحق، فانه الحافظ (كما يعرف السهم) هكذا في النسخ عديدة، وفي رواية البردقاني وكفا في النسخ بالعصرية: موقوف السهم، (من الترمية) بفتح ثراء التمهلة، كسر الصير الخفيفة، وبشد الحيفة، وهو انصبب الحرمي تلبية من التومي بمعنى مفعولة دخلتها الهاء إشارة إلى نصب من الوصفية إلى التسمية، منه موقوف من الدين بالسهم الذي نصبب النصب، فدخل فيه ثم يخرج منه. ومن ثمة سرعة خروجه من الصمد لقوة التومي لا يعلق من حبه انصبب بتيه.

(تنظر) ايما الرامي أو أيها المحاطب، (في الفصل) بنون قصاص حديثة السهم، حل ترى فيه شيئا من أثر الدم أو بحره (فلا ترى) فيه (شيئا) من (وتنظر في القدر)

(١) انظر مخرج البردقاني: (١١/٢).

جواب: ہاں، جبکہ، خطا میں "توضیح" کا یہ نسخہ، وینسائی ہے۔

أُخرجوه البخاري في: ٦٦ - كتاب فضائل القرآن، ٢٦ - باب من رجا مفرقة

وہم نام فی: ۶۲ - کتاب نزکاء، ۴۷ - نام ذکر تحوارح و صغائہ؛
حیث ۸۵۱.

يكسر اتفاق ويكون ذلك وحده مهملتين. حطب السهم أو ما بين الریش والسهم من نرى، نرى (فلا ترى) فيه أيضاً (سيناً) وه (ونظراً) بعد ذلك (ففي الریش) الذي غشي السهم، نعمك ترى به شيئاً. (فلا ترى شيئاً) وه أيضاً (وننعلاري) نضع أي حنك، (في الفوق) بضم الفاء، هو موضع الثور من السهم، أي نشئت هل علق به شيء من الدم، وفي رواية: بظلم وبشاري بالحنبة أي الرمي.

قال الباقر: أحصم العلماء على أن المراد بهذا الحديث الجوارح. الذين
فانلهم على: وهي الشهادة: بخاري^(١) في الأقوال، أي شك. وذلك موجب
أن لا يقطع على الجوارح ولا على غيرهم. من أهل البدء بالخروج من
الإسلام. وإن يشك في أمرهم، لكل شيء يشك به تسبيله التوقف فيه دون
القطع. وقد أورد فيهم رسول الله ﷺ يخرج قوم من أمي، إن صدق. هذه
الجملة فقد جعلهم من أمي. وقال قوم: مداء من أمي يدعوهم. وقال علي:
لم غافل أهل النيران على انترك. وسئل عنهم أكثراً؟ قال: من الكثر
أخروا؟ قيل: صدقون؟ قال: إن تصافسون لا يذكرون الله إلا قليلاً. قيل: صد
هم؟ قال: قوم أسبهم دنة فسلوا فيها. وصبروا. وبنا علينا، وجاريونا،
وقتلونا فقتلناهم.

فَأَن يَسْمَاعِيلُ إِنفَاصِي : أَي دُنَاكَ - رَمَى اللَّهُ عَنْهُ - قَتَلَ الْخَوَرَجَ وَأَهْلَهُ

(۱) کتبا فی الأصل والتبرع فی (۱۹/۶) وفي «المجموع» (۳۶۱/۲۳) تناری فی تصور لی

الضار للمسلمة الماحل في الدين، وهو من باب الإيهام في الأمر، وليس إيهامهم، بل إيهام قطع الطريق والمخاريب المسمى على أموالهم، فوجب ذلك قتلهم، لكنه يرى امتناعهم، لعلمهم براجعون عنهم، فإن تدبوا قتلوا على إفسادهم لا على كفرهم، وهذا هو عام انتهاء الدين بكون قتلهم مباحاً.

وهذه هي حيلة وحيلهم الفقهية وكثير من المحللين إلى أنه لا مفر من فهم ما استلزمه ما استلزموا ولم يجرؤ ولم يحاربوا، وقادى طائفة من المحللين هم كبروا على ظواهر الأحاديث، ولكن يعارضها بما يحسن لا يترك ثابته ويبدل بغيره، وجهه، وإن أحل في حكمه وإحياه، فالنظر بشيء لا يمكنه إلا بغيره، الحجة التي يكمن فيها الاستدلال، فيها خبرنا، انتهى محضاً.

والنوع الثاني فحاش، أجمع عندنا، المحللين على أن الحواجر على صلاحهم فحاش من المسلمين، وأحاربوا مساحتهم وأكل ذواتهم، وقبول سيئاتهم، قاله الزرقاني^(١).

وقال الحافظ^(٢)، وقد سقط الكلام عليهم، وعلى بدء خروجهم أثناء البسط، فقال يلزمنا حكم على - رضي الله عنه - ومن أنكره فثبوته على بن ثابت رضي الله عنه - حمل على أنه لم يكن قطع على معتقدهم، الذي أوجب الكثير من عدم كفرهم، وفي احتجاجة بقوله: أينما في القوي، نظر، فإن في بعض طرق الحديث أنه يقول ما يلي^(٣)، وفي بعضها: هو القوي والدم، وطريق الجمع بينهما أنه لو رد حل في القوي سي - أو لا - لم نعتق أنه لم يعلق بالدم ولا سي، من من الرمي سي.

(١) - صحيح الزرقاني، ١٦٤، ١٦٥.

(٢) - صحيح الحديث، ١٦٥، ١٦٦.

ويمكن أن يحصل الاختلاف فيه على اختلاف أوضاعهم منهم، ويكون غير قوله - تعالى - إن شاء إلى أن يذهبهم قد يفتى معه من الإسلام شيء، قال الضملي في "المنهاج" القبول بتكثيرهم فيه في الحديث، فعلى القول بتكثيرهم بقبولهم ويقتضى، ونسب التواجم، انتهى.

وهذا المعنى^(١)، اعدة الخوارج عشرون فرقة، قال ابن حزم أمراءهم حالاً أو عبداً، وهم ثمانون يكتوبون الصلوات الخمس، ويصلون الواجب صلاة بالغداة وصلاة بالمعشي. ومنهم من يجوز جناح بنت الأبرار وست ابن الأبح والأخت، ومنهم من يخبر أن تكون سورة يوسف من القرآن. وأن من قال: لا إلا الله فهو مؤمن عند الله، ولم يعتد تكلف عليه، والخبرهم إلى كون أهل الحق الإلهية، ونزيت منها، فنية في المصوب، انتهى.

وهي القدر المستند^(٢) والمخرج، الخوارج الذين خرجوا على علي بن أبي طالب - عليه السلام - وهو يوم يوم عرفة يخرجون، عليه بأوريل يرون أنه - رضي الله عنه - على باطل كثر، ويعتصم بوجوب قتاله بأوريلهم، يمشون دوماً وإمران ويسبون ساداتهم ويكثرون أصحاب تب بئحة. وحكمهم حكم أدلة إجماع الفقهاء كما حثق في "المنهاج"، والله أعلم بكم هم لكونه عن تأويل وإن كان ما خلا بخلاف المسحوقين بأوريل.

قال ابن عابدس: قوله: كتب حفظه في "المنهاج" حديث قال، وحكمه الخوارج عند جمهور الفقهاء والمحدثين حكم العامة، ودعب بعض المحدثين إلى كفرهم، قال ابن المنذر: لا أعلم أحداً وافق أهل الحديث على تكثيرهم، وهذا ينفي إجماع الفقهاء، وقد ذكر في "المحيط" أن بعض

(١) محمد النوري (١١١١: ٢٠٠).

(٢) (١١٠: ١٠٠).

٢٦٥/١ - **وحدثني عن مالك أنه باعه أن عبد الله بن عمر**، **كانت على سورة البقرة**، **ثلاثين شعلة**.

الضياء لا يكبر أحداً من أهل النسخ. وبعضهم يكبر من حالك منهم بدعته قليلاً قليلاً، وبه إلى أكثر أهل السنة، والمثل الأول كذا، وهو يقع في كلام أهل المذهب تكثير كثير، لكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المستندون من غيرهم، ولا عبدة غير الفقهاء، والمفتون عن المستندين ما يفترون، وإن العذر أعرف بقل مدعي الحديثين، انتهى.

لكن صريح في المسألة بالاتفاق على تكثير المخالف من كان من أصول السني وضروريته، كما تقول بقدوم العالم رضي الله عنه من بني عثم الجوزانية، قال: وكذا يكبر قاذف عنة، رضي الله عنه، سنكر صمد ايها، لأن ذلك تكذيب صريح القرآن، انتهى.

٢٦٥/١ - **مالك أنه باعه**، **أخرج من سعد في "الطهارة" عن عبد الله بن جعفر**، **عن أبي الطيب**، **عن يمين أن ابن عمر**، **رضي الله عنه**، **تعلم سورة في ثمانين مرة**، **فأنه أنزل في**، **وحكى البيهقي في "الذيل" عن ابن سعد أنه**، **رضي الله عنه**، **تعلم سورة البقرة في أربع سنين**، **وكذا حدثنا عنه في "التبصرة"**، **فقال**، **وحكى هو في نسخة من سعد التي تأليفه**، **فالتظاهر**، **أنه في "الترغيب" هو من السابق**.

أن سعد بن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنه - (كان على سورة البقرة ثمانين سنين يتعلمها)^(١) وذلك ليس لطف حفظه - مدح الله - بل لأنه كان يتعلم مراتباً وحكايات وما يتعلق بها، وذلك البيهقي في "الذيل" الخرج الحطاب في روة مالك والبيهقي في "شعب الأئمة" عن ابن عمر - رضي الله عنه -

(١) في "التبصرة" (١٥٠، ١٥١) أنه كان يتعلمها فاحكامها وسماها راجعاً ما دخلت حاله منكم فيها.

وقال ابن رشد^(١): حسب الخلاف، الاختلاف في مفهوم الأوامر بالسجود والأخبار التي معناه معنى الأوامر كقولهم تعالى: ﴿إِذَا تَلَّوْا الْقُرْآنَ فَلْيُحْسِنُوا الصَّوْتَ لِلْمِثْقَالِ الذَّهَبِ﴾ (٢) هو في محموله على الترحيل أو على التذب؟ فأمر حقيقته - رضي الله عنه - حملها على طاعتها من التوجه، ومائل والتعاضد المعاني مفهومهما الصحاح: كدواهم القعد منهم الأوامر التشريعية، وذلك كما ثبت عن عموم المصنفين رضي الله عنهم، من صدر الصحابة، ثم يروي عن أحمد بن حنبل^(٣) خلافة، وهم أنهم سمعوا النبي، وهذا يستلزم أن يرى قوله المصنفين إنكم تكونون مخالفين حجة، واحتج أصحاب المدعى في ذلك بحديث زيد بن ثابت.

وأما أبو حنيفة فتقدم ذلك في ذلك بأن الأصل هو حمل الأوامر على الترحيل. وقال أبو العباس: إن احتجنا أن نثبتها بالأوامر الواردة في ذلك لا معنى له، فإن لم يجب السجدة فضلاً ليس يقتضي وجوبه بغيره، وهو عند إرادة آية السجود، ولو كان الأمر كما زعم أبو حنيفة، لكانت الصلاة نجس عند قراءة الآية التي فيها الأمر بالصلة، وإذا لم يجب ذلك فليس يجب السجود.

والأبي حنيفة - رضي الله عنه - أنه يقول: قد أجمع المسلمون على أن الأخبار الواردة في السجود عند تلاوة القرآن هي بمعنى الأمر، وذلك في أكثر المواضع، وإذا كان كذلك فقد ورد الأمر بالسجود قبل تلاوة ومطلقة، فوجب حمل المعلق على التثنية، وليس الأمر في ذلك كالأمر بالصلة، فإن الصلة قبل وحيتها بغيره آخر، وأيضاً فإن النبي عليه الصلاة والسلام أنه سجد فيها، فليس لنا بذلك معنى الأمر بالسجود الواجب فيها أعني عند التلاوة، فوجب أن يحمل مقتضى الأمر في الوجوب عليه، انتهى.

(١) إسناده صحيح (٢/٢٢٢).

(٢) سورة مريم الآية ٥٨.

وقال الشيخ في الأصل^(١)، وفي رواية لأحمد تبعاً واجبة إذ كانت هي
الغضالة وهي حرجية لا، وأنا ما زلت أرى حريراً - رضي الله عنه - عن أبي بصير
قال: إذا لم يكن آدم فيه السجدة بسجدة النمل الشيطان يركي، ويقول: أمر
ابن آدم بالسجود بسجدة لله العزة، وأمريت بالسجود فلم أسجد فاني النار،
الأصل من الحكم إذا حكى أمراً ولم يعمه التكوير بل ذلك على أنه صواب،
لأنه في الحديث دليل على كونه من آدم موقوفاً بالسجود بمطلق الأمر
بالحجوب، انتهى.

قال الشيخ ابن القيم في كتاب الصلاة^(٢)، ولذا أنسى الله سبحانه على
أدم حجراً شجراً عند سماع كلامه، ونم من لا يقع ما حذر الله، ولذلك
كان له من أرجوه نوعاً في التائيل، انتهى.

كتاب الميراث^(٣)، قوله من أسجد، نوعاً من عظام، أي: كذا في حقه شجراً
ونكاه^(٤)، والميراث بالثاني قوله عمر أسجد: فزهداً فزهداً عليهم القرآن لا
فقط^(٥)، وهذا سحر الدم سرك الواحد.

قلت: وجدت أبي هريرة أخرجه مسلم، وفي البرهان: به دليل على
أن ابن آدم بأمر بالسجود والأمر بالحجوب مع أن أبي السجدة تبعه أيضاً؛
لأنه ثلاثة أقسام: قسم: فيه الأمر بالصريح، وقسم: يتضمن حكاية استنكاف
الكفرة حيث أمروا به، وقسم: في حكاية فعل الأبيد بالسجود، وقال من
الإسبال والإفشاء، ومعرفة الكفرة وأصل تكن دلالتها فيه ظنية، فكان ذلك
الحجوب لا الفرض ومرويهما واقعة حال، معبراً أن يكون الفراءة في وقت

(١) أصل السجود (١/١٥٨).

(٢) ميراث مريم: الآية ٤٨.

(٣) ميراث التائيل: الآية ٢١.

١٦٦/١٢ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ،
مَوْلَى الْأَشْجَدِ بْنِ مَقْبِلَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ
أَبَا هُرَيْرَةَ قَرَأَ لَهُمْ:

مَكْرُوهٌ، أَوْ عَنْ غَيْرِ وَضَوْءٍ، أَوْ يُبَيِّنُ أَنَّهُ غَيْرُ رَاجِبٍ عَلَى الْقَوْرِ، وَهَذَا الْأَخِيرُ
عَنِ الثَّيِّبِ سَحَابٍ ثُمَّ عَصَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - . انتهى.

قلت: وأجاب عنه شيخ الإسلام على البخاري بأن نفي العرضية لا
يستلزم نفي الزوجية، وقال السندي: نعل من يقول بالزوجية يضعف هذا
الإجماع بأن إنكار المختلف فيه ليس بلازم سيما إذا كان قائماً إماماً انتهى.

قال ابن العربي^(١): وعندهم في ذلك امرأتان أحدهما: أن الله تعالى
جعل ذلك علماً على ترك الاستكبار والعمور عن الطاعة، وهذا الترك واجب
فبضم ما جعل عليه علماً واجباً - والثاني: لو لم يكن واجباً لما جاز فعله في
الصلاة كجود الشكر، وما أوجب عنهما ليس بوجبه ظاهر البطلان.

١٦٦/١٢ - (مالك: عن عبد الله بن يزيد) المصنف في المصنفين الأصغر
تابعي، وما في الزواقي من قوله. الصحابي، سهر من الناسج (مولى الأسود بن
سفيان) المصنف في اختلاف في صحبه (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) قال ابن
عبد البر: لم يختلف فيه عن مالك إلا أن رجلاً من أهل الإسكندرية رواه عن
ابن بكير عن مالك عن الزهري وعبد الله بن يزيد جميعاً عن أبي سلمة، وذكر
الزهري فيه خطأ عن مالك لا يصح، كذا في التنوير^(٢).

(أن أبا هريرة) - رضي الله عنه - (قرأ لهم) قال الباقى^(٣): الأظهر أنه
كان يصلي لهم لقوله: «قرأ لهم» وقد جاء ذلك مفسراً في حديث أبي رافع:

(١) معارضة لأخونته (٥٠/٣٢).

(٢) تنوير الخواص (٢١٠/١).

(٣) التمسك (٣١٩/٢١).

«إِذَا أَتَيْتَ التَّحَنُّتَ (١) فَسَجِدْ فِيهَا. فَلَمَّا انْقَضَتْ، أَخْبِرْهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَجَدَ فِيهَا.

أخرجه البخاري في: ١٧ - كتاب سجود القرآن، ٧ - باب سجدة ﴿إِذَا أَتَيْتَ التَّحَنُّتَ﴾ (٢).

وسلم في: ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٢٠ - باب سجود الثلاثة، حديث ١٠٧.

عصيت عن أبي هريرة العشاء فقرأ، الحديث، أخرجه البخاري وغيره إذا السجدة اتشفت، سجد فيها فلما انصرف من الصلاة أخبرهم أن رسول الله ﷺ سجد فيها، ونظف حديث أبي رافع عند البخاري: فسجد، فقلت: ما هذه؟ قال: سجدت بها خيف أبي القاسم ﷺ فلا أزال أسجد فيها حتى ألقاه.

قال الزرقاسي^(٣): وبهذا قال الخلفاء الأربعة والأئمة الثلاثة وجماعة، ورواه ابن وهب عن مالك، وروى عنه ابن القاسم والجمهور: أن لا يسجد فيها، لأن أبا سلمة قال لأبي هريرة: لقد سجدت في سورة ما رأيت الناس يسجدون فيها، فدل هذا على أن الناس تركوه، وجرى العمل بتركه، ورواه أبو عمر بما حاصله: أي عمل يدعى مع مخالفة المصطفى والخلفاء الراشدين بعده، انتهى. قلت: وبأني البسط في ذلك قريباً واختلفت الأئمة ههنا في مسألة أخرى، وهي قراءة السجدة في الصلاة.

قال العيني^(٤): احتج به الثوري ومالك والشافعي - رضي الله عنهم - أنه من قرأ سجدة في الصلاة المكتوبة أنه لا بأس أن يسجد فيها، وكره مالك ذلك في الفريضة الجهرية والسرية، وقال ابن حبيب: لا يقرأ الإمام السجدة فيما يُسرُّ به، ويقرأها فيه بجهر فيه، وذكر الطبري عن أبي مجلز: أنه كان لا يرى

(١) (١/٢٢).

(٢) «عدة القاري» (١/٧/١٦٦).

السجود في التبرقة، وزعم أن ذلك زيادة في الصلاة، ورأى السجود فيها في غير الصلاة وحديث الباب يرد عليه، وعدل السلف من الصحابة وعلماء الأمة، وروى عن عمر - رضي الله عنه - : أنه صلى الصبح قرأاً والتجسس، فسجد فيها، انتهى.

قلت. واختلفت بقلة المخالف في شأن مسائل الأئمة فاحتجنا بشر الرجوع إلى فرووعهم، أما عند الشافعية - رضي الله عنهم - فلا فرق عندهم بين الصلاة وسجودها، إلا أنهم صرحوا بأن لا يقصد بقراءة السجود في غير صبح الجمعة، فتبطل صلاته إن سجد وكان عالماً بالتحريم، كما في أروضة المحتاجين.

وأما عند الحنابلة ففي المتن^(١)، فإن بعض أصحابنا: يكره للإمام قراءة السجدة في صلاة لا يسجد فيها، وإن قرأ ثم يسجد، ولم يكرهه الشافعي، لأن ابن عمر - رضي الله عنه - روى عن النبي ﷺ: أن سجد في الظهور، ثم قام فركع، مرأى أصحابه أنه قرأ سورة السجدة، رواه أبو داود، واحتج أصحابنا بأن فيه إيهاماً على المأموم، والباقي النبي ﷺ أولى، انتهى.

واختار هذا القول صاحب الروض^(٢) من فرووعهم فقال: ويكره للإمام قراءة آية سجدة في صلاة سرية، ويكره سجوده لتلاوة فيها أي في صلاة سرية كما يظهر، لأنه إذا قرأها إما أن يسجد لها أو لا، فإن لم يسجد لها كان ناركاً نفسه، وإن سجد لها أوجب الإيهام والتخفيف على المأموم، انتهى.

وأما عند المالكية ففيه فالتسريح المكبر^(٣)، ويكره تعمد أي آية السجدة

(١) (٢) (٣)

(١) (٢) (٣)

(١) (٢) (٣)

١٦٧/١٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ
ابْنِ زَيْلَاجٍ أَنَّ أَهْلَ بَيْتِهِ أَخْبَرُوهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ ...

بِعَرِضَةٍ وَلَوْ طُيِّعَ جَمِيعُ أَوْ خُطِيبٌ لِإِخْلَالِهِ بِطَاسِهِ لَا تَعْمَدُهَا فِي نَقْلِهَا يَكْرَهُ
مُطْلَقًا فِي سِرٍّ أَوْ جَهْرٍ. أَمَّا التَّحْلِيظُ عَلَى مَنْ خَلَفَهُ أَمْ لَا، مَقْرَأٌ أَوْ حَضَرٌ.
وَأَنْ فَرَّهَا فِي فُرُوسِ سَجْدَةٍ قَالَ الْمُسَوِّفِيُّ: وَإِنَّمَا كَرِهَ بِالْفَرِيقَةِ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ
يَسْجُدْ دَخَلَ فِي الرَّعِيدِ أَيْ اللُّومِ الْمَحْضَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قَوْمًا ظَنُّوا
أَنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ﴾ الآية. وَإِنْ سَجَدَ زَادَ فِي عَدَدِ سَجُودِهَا، كَذَا قِيلَ،
وَفِيهِ أَنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ مَوْجُودَةٌ فِي النَّافِلَةِ. وَمَكُنَّ أَنْ يَقَالَ: إِنْ السَّجُودَ لَهَا كَانَ
نَافِلَةً، وَالصَّلَاةُ نَافِلَةً، صَارَ كَأَنَّهُ لَيْسَ زَائِلًا بِخِلَافِ الْفُرُوسِ، انْتَهَى.

وَأَمَّا عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ فَعِنِّي الدَّرُ الْمَحْضَارُ^(١) يَكْرَهُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْرَأَهَا فِي
مَخَافَةٍ وَنَحْوِ جَمْعَةٍ وَعَبِيدٍ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِحَيْثُ تَزِيدُ بِرُكُوعِ الصَّلَاةِ أَوْ
سُجُودِهَا، قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: قَوْلُهُ: يَكْرَهُ، لِأَنَّهُ إِنْ تَوَكَّلَ السَّجُودَ لَهَا فَقَدْ تَوَكَّلَ
وَاجِبًا، وَإِنْ سَجَدَ يَشْتَبِهُ عَلَى الْمُقْتَلِينَ، انْتَهَى.

فَسِت. وَقَدْ عُرِفَتْ أَنَّ مَنْ كَرِهَ قِرَاءَةَ التَّلَاوَةِ فِي الصَّلَاةِ لَرِيحِهَا لِعَارِضٍ^(٢)،
فَلَا بِشَكْلِ عَلَيْهِ بِمَا وَرَدَ فِي الرُّوَايَاتِ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي خَيْرِ الْقُرُونِ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ
نَعْرُوصَ شُرُوعِ الْجَهْلِ، وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ الرَّبِيعِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -:
أَنَّهُ صَاحِبُ الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: صَلَّيْتَ خَمْسًا؟ فَقَالَ: إِنِّي قَرَأْتُ
بِسُورَةِ بَيْيَنَاتٍ مَحْدَقَةٍ، وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْ أَبِي مَجْلُوسٍ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَسْجُدُ فِي صَلَاةٍ
مَكْنُونَةٍ، وَيَقُولُ: أَكْرَهُ أَوْ تَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْنُونَةِ.

١٦٧/١٣ - (مَالِكٌ) - عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ - أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مِصْرَ
أَخْبَرَهُ، هَكَذَا بِالْإِسْبَاهِ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ (أَنَّ عُمَرَ بْنِ

(١) (٢١/٧٢٠).

(٢) انظر مَطْلَعُ الصَّائِحِ (١/٢٥٠).

الخطاب قرأ سورة الحج، فسجد فيها سجدتين، ثم قال: (إن هذه السورة أفضلت بسجدة).

١٤/٤٦٨ - وحديثي عن مالك، عن عبد الله بن دينار، أنه قال: (أول ما عند الله بن عمر، سجدة في سورة الحج، سجدتين).

الخطاب قرأ سورة الحج، فسجد فيها سجدتين، أولاهما عند قوله تعالى: ﴿يَقُولُ مَا بَلَغَ﴾ وهي مفتحة عليها، والثانية عند قوله تعالى: ﴿تَرْتَفَعُونَ وَإِنْ يَسْأَلُكُمْ وَاللَّهُ يَسْأَلُكُمْ وَاللَّهُ يَسْأَلُكُمْ وَاللَّهُ يَسْأَلُكُمْ﴾ وهي مسددة فيها عند الآية كما سيأتي.

(ثم قال عمر) - رضي الله عنه -: (إن هذه السورة أفضلت) على غيرها من السور (بسجدتين) قال البيهقي: هذه الرواية وإن كانت في معنى التمريل لترك ما يعر تسببه قلبي خذته، والرواية عن عبد الله بن نعلبة بن جبير عن عمر - رضي الله عنه - رواه صحبة موصولة، ولطفا على ما أخرجه البيهقي أنه صلى مع عمر - رضي الله عنه - الصبح فسجد في الحج سجدتين، قال البيهقي في المذاهب: أخرج سعيد بن منصور وابن أبي شيبة والإمام عيني وابن مردويه والبيهقي عن عمر - رضي الله عنه -: أنه كان يسجد سجدتين في الحج ويقول: .. الحديث

١٤/٤٦٨ - (مالك، عن عبد الله بن دينار) العادوي (أنه قال: رأيت عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (مسجد) بصيغة الماضي في النسخ الهندية وبالمضارع في المصرية (في سورة الحج سجدتين) وروي عنه أيضاً: (وحدث فيها واحدة كانت السجدة الأخيرة تحت إلز، ومباني معناه وروي عن عقبة بن عامر مرفوعاً في الحج سجدتان، ومن ثم يسجدان، فلا يفرهما، يريد لا يفرهما إلا وهو ظاهر، والعلق به ليس بقدي ضعف

.....

.....

استأذنه، فذله الجاهلي^(١١)، وزاده ابن زريق أنه ابن حذيل استبح به وهو أسيم
بمستأذنه، فهذا رد بالنص من صف علي محدث حافظ إلا لا يسم ابن حنظلة
أنه لا يكون صحيحاً، فالكلام إما هو مع مستأذنه، فإنه المرفقاني^(١٢)

فإن احتلت الأنثى في السجدة الثانية من سورة الحج، فذلك من قدمه
في السجدة^(١٣)، هي الحج منها سجدة، بهذا قال شافعي وإسحاق وأبو ثور
ومن الصلوة، ومن كان سجدة سجدة، وهو في رواية الله بن عبد
الله بن زياد، وأبو موسى وأبو عبد الرحمن الشافعي وأبو الهيثم بن رزق^(١٤)، وقال
ابن عباس: فقصت سورة الحج بعدتين

وقال الحسن بن سعيد بن حمير، وهو بن زريق، والشافعي، ومالك
وأبو حنيفة، ثبت الأخيرة سجدة، وأن جميعها بين الركوع والسجدة، فأم كن
سجدة، فقله تعالى: **لَا تَسْجُدْ لِمَا خُلِقَ لِرَبِّكَ وَتَسْجُدْ** وتأثير مع الركعة (١٦٨١)^(١٥)

ولما حلت عليه عمير بن الحارث بعد أن سجد، قال رسول الله ﷺ أقول
حين سجدة سجدة، ويحدث خلف المذكي زود أبو ذر م الأرم، وأيضاً فإنه
يقول من سجد من الصحابة ثم يعرف اليوم بخلفه في غيره، ويكون إماماً
وقد حال أبو إسحاق الترمذي أن من سجد سجدتين في الحج
سجدة، وقال ابن عمر: رضي الله عنه: **أَوْرَثْتُ إِحْمَاداً - ثَلَاثَ الْأَوَّلَى،**
وقد كان الأولى سجدة، والثانية أرم، والثالثة الأولى، انتهى

(١١) الشافعي: (١٣٥٠).

(١٢) (٢٦) (٢٧)

(١٣) (٢٨) (٢٩)

(١٤) هو المرفقاني بن حمير بن عبيدة الشافعي، وهو من سجد إماماً بن عبد الله بن زياد.

(١٥) سورة الحج، الآية ٢٦

قلت: حدث عمرو بن العاص أخرجه أيضاً الدارقطني والحاكم وحسنه لمعديني والنسوي، وضعفه عبد الحق وابن القطان، وفي سننه عبد الله بن منين لكلابي، وهو مجهول، والرازي عنه الحارث بن سعيد النعفي المصري وهو لا يعرف أيضاً، كما قال الحافظ. وقال ابن مذكول: ليس له غير هذه الحديث، قاله الشوكاني.

وحديث عفة بن عامر عند أحمد وأبي داود والترمذي - وقال: إسناده ليس بالقوي - والدارقطني والبيهقي والحاكم، وفي إسناده ابن لهيعة ومشرح بن هاشم وصحبهما، وقد ذكر الحاكم أنه يتردد به، وأكده بالأكثر، قاله الشوكاني^(١). ونقدم ما قاله الترمذي.

قال ابن الترمذاني: مكلم البيهقي في ابن لهيعة في مواضع - وفي «المصنف» لابن المنوري: قال ابن حسين: مشرح أثبت صحافته فكان يحدث بما سمع من هذا عن ذلك وهو لا يعلم، وفي «الضعف» للذهبي: تكلم فيه ابن حبان، ثم لم يصح هذا الحديث لظاهره يقتضي وحوب سجدة التلاوة، والبيهقي لا يقول بذلك ويخالف بين الأمرين المذكورين في الآية، فحمل أحدهما للوجوب والآخر للاستحباب، وعصمه بهما للوجوب فهو أقرب إلى العمل بقاهر النص، انتهى.

وقال ابن حزم: ثمانية أصح لا يقول بها أصلاً في الصلاة، ونسأل الصلاة بها يعني إذ سجدت، قال: لأنها لم تصح بها سنة عن رسول الله ﷺ ولا أجمع علماء، وإنما جاء فيه أثر مرسل، وفي «الحدائق»: قال ابن عسار والنخعي: ليس في الحج إلا سجدة واحدة، وفي «البرج»: مذهبتا مروني عن ابن عباس وابن عمر بهما قالوا: سجدة التلاوة في الحج هي الأولى والثانية

(١) انظر: دليل الأوطار (٢/٤٦٨، ٤٦٩).

1976, 1978, 1979, 1980, 1981, 1982, 1983, 1984, 1985, 1986, 1987, 1988, 1989, 1990, 1991, 1992, 1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 26

المجدد الصلاه. وبعد ان طافوا بمسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ثم اقاموا
الصلوة، وكان على ابن عباس رضي الله عنهما - وانهما في الزمان

[illegible][illegible]

روحي الشيخ⁽¹⁾ تكبيراً لله تعالى لأعوانه على إتمام هذه القادة وهذا

(۱) خبر: خبری، ۱۳۰۲

١١٠ : ١١٠

44: 130 71

١٦/٤٧٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ خَالِكَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَرَأَ سُجْدَةً، وَهَزَّ عَلَى الْمُنِيرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَنَزَلَ، فَسَجَدَ أَمَّا مَنْ مَعَهُ.....

لِلْأَقْبَالِ، أَوْ عَمِلَ مَا قَبْلَ رُكُوعِهِ لِيَقَعَ الرُّكُوعُ سَقَبَ أَرَامَتِهِ، انْتَهَى. قَالَ الدُّسَوِيُّ: كَمَا هُوَ سُنَّةٌ. قُلْتُ: وَكَذَلِكَ عَمَلُ الْحَنَفِيَّةِ يَسْغِي لَهُ أَنْ يَقْرَأَ شَيْئًا. قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: ثُمَّ إِذَا سَجَدَ لَهَا أَوْ رُكِعَ^(١) يَمُودُ إِلَى الْقِيَامِ؛ مَرِئِيحُ أَنْ لَا يَقْبَهُ بِالرُّكُوعِ، بَلْ يَقْرَأُ آيَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فَيُبَاعِدُ ثُمَّ يَرْكَعُ، وَإِنْ كَانَتْ السُّجْدَةُ لِمَنْ السُّورَةُ يَقْرَأُ مِنْ سُورَةٍ أُخْرَى ثُمَّ يَرْكَعُ، رَتَمًا فِي: «الْإِمْدَادِ» وَالْبَحْرِ، خَتَمَ^(٢). وَثَّقَ ابْنُ سَبِيْنٍ ثُمَّ إِذَا سَجَدَ وَقَامَ يَكْبَهُ لَهُ أَنْ يَرْكَعُ كَمَا رَفَعَ رَأْسَهُ، سِوَاكَ كَانَتْ آيَةُ السُّجْدَةِ فِي وَسْطِ السُّورَةِ أَوْ عَمَلٌ حَنِئِيهِ. انْتَهَى.

١٦/٤٧١ - (خَالِكَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ) قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: فِيهِ انْقِطَاعٌ، عُرْوَةُ وَثَّقَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَلَمْ يَذْكُرْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، خَتَمَ: اخْتَلَفَ فِي وَلاَدَتِهِ كَمَا سَطَّهَ الْحَافِظُ فِي «تَهْدِيئِهِ»، وَقَدَّمَ لِيٍّ مِنْهُ فِي تَرْجُمَتِهِ فِي مَعْلَمٍ، (قَرَأَ سُجْدَةً) أَيِ سُورَةٍ فِيهَا سُجْدَةٌ. قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: وَهِيَ سُورَةُ النُّحْلِ، قُلْتُ: وَسَيَأْتِي عَنِ السَّحَارِيِّ (وَهُوَ عَلَى الْمُنِيرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) قَالَ «الْحَاجِي» - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنْ يَكُونُ عَمَلُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنْ يَرَى أَنْ يَحْلِمَ النَّاسَ تَعْلَمُهُ مِنْ أَمْرِ السُّجُودِ، فَإِنْ فَعَلَهُ (وَرَكْعَةً) حَاتَرَ.

(فَنَزَلَ) عَنِ ابْنِ الْمُنِيرِ (فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ) قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: هَكَذَا الرُّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ وَهِيَ أَنَّ عُمَرَ، أَبِي عُمَرَ^(٣)، وَبَطَعَ فِي نَحْوِ: «وَسَجَدَ مَعَهُ»، انْتَهَى.

(١) وَلَا يَذْهَبُ عَمَّا أَنَّ الرُّكُوعَ يَدُومُ مَقْدَمُهُ عَدَدًا، خِلَافَ: «الْمُتَكَبِّرِ». كَمَا يَظْهَرُ مِنْ غَلَامِ تَمْرِ الشَّرْبِيِّ فِي تَفْصِيلِ «تَرْوَعُ» لِيٍّ.

(٢) «إِدْبَارُ السُّجُودِ» (١٢/٤٧٠).

(٣) «طَرَفُ الْإِسْتِغْنَاءِ» (٥/٦٠٠).

ثم قرأها يوم الجمعة الأخرى، فنهى الناس بالسجود، فقال: على رؤسكم، إن الله لم يكتبها سجداء إلا أن تشاء، فلو لم يكتبها، ومنعهم أن يسجدوا.

أخرجه البخاري في: ١٧ - كتاب سجود القرآن، ١٠ - باب من رأى أن الله عز وجل لم يوجب السجود.

قلت: هكذا في شرح الباجي، وقال: يحتمل أن عروة أراد جماعة المسلمين، وأهداف الخطاب إليه لما كان من حملتهم، إلا فهو قاطع، لأن عروة ثم يدرك عمر بن الخطاب، وإنما ولد في خلافة عثمان وأكثر ما يذكر حصار عثمان، ثم قرأها يوم الجمعة الأخرى فنهى الناس للسجود فقال عمر: رضي الله عنه -: (على رؤسكم بكسر الراء وسكون السين المهملة أي هيئكم) (إن الله لم يكتبها) أي لم يعرضها (علينا) مطلقاً هند من قال: يسئنها، وعلى الفور عند من قال: بوجوبها، (إلا أن تشاء) استثناء منقطع أي لكن ذلك موكل إلى مشيئة الله. (الملم يسجد) عمر - رضي الله عنه - إذ ذاك (ومنعهم أن يسجدوا) قال الزرقاني^(١): ومي عدم إنكار أحد من الصحابة عليه دليل على أنه ليس بواجب، وأنه إجماع، ولعل عمر - رضي الله عنه - فعل ذلك تعليماً للناس، وحافاً أن يكون في ذلك خلاف، فبادر يحيى حسه، فأنه بن عبد البر.

وأخرج البخاري^(٢) عن زبيدة بن عبد الله بن أنهدير الشامي: أنه حضر عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حتى إذا كانت الجمعة قرأ على المنبر سورة النحل، حتى إذا جاء السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه، حتى إذا كانت الجمعة المقبلة قرأ بها، حتى إذا جاءت السجدة، قال: يا أيها الناس إنا نُسِرُّ بالسجود فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلا إثم عليه، ولم يسجد عمر - رضي الله عنه - زاد تافع، عن ابن عمر: إن الله لم يعرض علينا السجود إلا

(١) شرح الزرقاني، (٢١/٢).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٧٧).

وال سالن: ليس العمل على أن يقرأ الإمام، إذا قرأ السجدة على الجميع فيمجد،

أن شاء انتهى. وهذا الأمر المهني مستند لعدم آخر الوجوه، كما أنه لا معنى له وغيره، وتقدم الحرف بعد سره

والأوجه محمد بن أبي معاذ، لم يقرأ غير، فأداه على الفور، وإذا قال من سجد أي غيب الفجر، فله أصاب مدوا إلى صلاة العدة على أن الأمر محال بقرنه، أمر أن قوم بالسجود، الحديث المتقدم في محله، وأيضاً تحله رواية إذا فيه بعد ذلك

وقال مالك: ليس العمل على أن يقرأ الإمام على الجميع (إذا قرأ السجدة على الجميع فيمجد) وقال الشافعي - رضي الله عنه - لا بأس بذلك، ويحصل قول مالك أنه لا يلزم شرويه، قلنا ابن عبد البر^(١)، كذا في التراقي.

قال شيخنا^(٢): وقد ذكره مالك من رواية على عنه أن غزير الإمام على الجميع ليس سجدة لأداء وزيرو ابن الحوز من أتباعه لا يقرأ بها، فإن فعل فليس فيمجدتها ويمجد الناس معه، وفي قول مالك - رضي الله عنه - أن ذلك مما شاع عنه عمر - رضي الله عنه - ولا يدل عليه أحد، وعلى عمر - رضي الله عنه - أيضاً فعل ذلك مجلساً ناس، وخاف أن يكون في ذلك خلاف، فيأمر إلى محسنة، وقد ذكرنا أن وقت كم مع خبر من الأحكام النافذة، وقد تغيرت الآن الأحكام وانعقد الإجماع على خسر منها، ويعرف الخلاف السابق في مراده، أنه - بعد ذلك مع ما فيه من التحسين على الناس، وأخرج من الخصة والقيام إلى الصلاة، ويوجه قول أشهب، وهو أظهر بعد عمر

(١) طر - نسخة الفاري (٢٧٢/٥١)

(٢) طر: (الاستدلال) (١٠٦/١)

(٣) المنبر (١٠٦/١)

قال يحيى قال مالك: الأمر عسلا - عزائه سجود القرآن
(جاء في نسخة محمد بن يحيى في المفضل أنها شيء).

- رضي الله عنه - ولم يذكر عليه أحد من الحاضرين مع كثرة عددهم انتهى.

وفي الشرح الكبير^(١) كره محمد أي أنه جلد بفرادة أو خطوة
لإحلال نظامها قال اندلسي أي إنه سجد وإن لم يسجد دخل في التوعد
انتهى. وفي الفهرست من فرغ الحصة ولو تلا عن العشر سجد وسجد
السامعون انتهى. وكذا في البدائع^(٢) وعبره

قال يحيى قال مالك: الأمر عسلا أن عزائه سجود القرآن قال
الزرقاني: بناء على أن بعض المسجودات أكثر من بعض (إحدى عشرة سجدة)
منها أومر الحج البصر في المفضل منها أي من هذه المسجودات (شيء) اختلقت
بغلة المذهب في بيان مسلك الإمام مالك رضي الله عنه - وظاهر المعونة
أن المزمع منها إحدى عشرة (أيوافي غير مزمعة) وعليه جرى الشرح
ونقدم ما قال الزرقاني

قال البيهقي^(٣): وأجاب القاضي أبو محمد عما روي من الأحاديث
الصحاح في سجود النبي صلى الله عليه وسلم في المفضل - أن مالكاً - رضي الله عنه - لا يمنع
السجود في المفضل - وإنما يمنع أن يكون من العزائم - ويؤيد أنها ثبت من
العزائم خبر من عاصم وروى من ثابت تركه عليه السلام أن سجود فيه بالمدينة
فمنى هذا يكون القرآن ثلاثة أجزاء - منه ما لا بد من السجود فيه وهي عزائم
السجود - ومنه ما لا يجوز السجود فيه عمداً غير معنى سجود التلاوة - ومنه
ما غير فيه - وهي المواضع المتكبر بها انتهى.

(١) (١) - (٢١)

(٢) (١) - (٢١)

(٣) (١) - (٢١)

سادس: ثلاث عشرة مسألة في إثبات إثبات الحج والاعتناق، وهو قول مسراق.

سابع: ثلاث عشرة مسألة في إثبات إثبات الحج والاعتناق، وهو قول عطاء الجراح.

ثامن: ثلاث عشرة مسألة في إثبات إثبات الحج والاعتناق، وهو قول مسراق.

تاسع: ثلاث عشرة مسألة في إثبات إثبات الحج والاعتناق، وهو قول مسراق.

عاشر: ثلاث عشرة مسألة في إثبات إثبات الحج والاعتناق، وهو قول مسراق.

الحادي عشر: ثلاث عشرة مسألة في إثبات إثبات الحج والاعتناق، وهو قول مسراق.

الثاني عشر: ثلاث عشرة مسألة في إثبات إثبات الحج والاعتناق، وهو قول مسراق.

الثالث عشر: ثلاث عشرة مسألة في إثبات إثبات الحج والاعتناق، وهو قول مسراق.

وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين غاب عن الصلاة بعد الأذان، حتى تطلع الشمس، وعين الصلاة بعد العصر، حتى غروب الشمس، والمسجدة من الصلاة، فلا ينبغي لأحد أن يقرأ سجدة في تلك الساعتين.

(وذلك) أي دليل ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس وإن كان يقرأ بها (عن الصلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس) كما سيأتي إن شاء الله عن المصنف بعد أبواب (والسجدة بعد صلاة من الصلاة) في الأحكام (فلا ينبغي لأحد أن يقرأ سجدة في تلك الساعتين) كما لا يخفى إذ يقتضي فيها، هكذا في الموطأ وهو المشهور في قول المالك خلاف رواية المذنبين.

قال النووي^(١): وهذا كقول الإمام في المحرمات لأن سجود التلاوة لم يأت صلاة وحسب أن يكون لها وقت كسائر العبادات، واختلف قول مالك في وقتها، فقال في الموطأ: لا يقرأ بها بعد الصبح إلى ضيق الشمس، ولا بعد العصر إلى غروب الشمس، وهذا يقتضي الجمع بين السجود في ذلك الوقت والجمع بين قراءتها مع تلاوة السجود؛ لأنه لا خلاف في جواز قراءة القرآن في ذلك الوقت، روى عنه ابن القاسم في الموطأ^(٢)، يسجد بها بعد الصبح، لم يقرأ وبعد العصر ما لم تصغر الشمس.

وجه التوبة الأولى أنه جاء الصلاة نافذة، فصحت هذا المصريح والعصر مستمر لمؤقت، ووجه التوبة الثانية أنها صلاة احتلف في وجوبها، فجاز فعلها بعد الصبح ما لم يغر وبعد العصر ما لم تصغر الشمس كصلاة الجنائز، وإذا ثبت هذا، فمن يقرأ في وقت جمع من سجدة أو قراءات على غير طهارة، قال مالك يخطئها ولا يقبأها، ووجه ذلك أنه ممنوع من السجود وممنوع من

(١) المصنف (٤٥٦).

(٢) (٧٠٥/٦).

قراءتها بركت السجود، فلو لمه أنه يمتدئ موضع السجود فلا يقرأها، وقال بعض شيوخنا المتأخرين: يمتدئ موضع السجود خاصة، ولا يمتدئ الآية كلها، انتهى مختصراً.

وفي الشرح الكبير^(١) كره محاولتها أي سجدة التلاوة لمنظهر وقت حواز، وإن لم يكن منظها، أو ليس وقت حواز قبل تجاوز محل السجود فقط ومن لا يتجاوز في الأعراف **قوله** (أصله) في السجدة، وحكاه، أو يجاوز الآية بتمامها تأويلان، قال ابن رشد: الصواب انتزاعي لقلا بغير المعنى، قال اندلسي: قوله تأويلان، وعندهما إذا تجاوز محلها أو الآية لم تظهر أو زال وقت التكرار فلا يرجع للقراءة، لئلا أهل المذهب على أن القضاء من شعار الغرائض، وهذه هي المذهب، خلافاً للجلاب، ولأبي عمران قول مقابل لتأويلين أن القارئ لا يمتدئ، بل يقرأ، لأنه إن حرم آخر السجود فلا يحرم آخر القراءة، انتهى.

قلت: وأما عندنا الحنفية فينبغي أن لا يجاوز المسجدة بل يقرأها، وينسحب أداء السجدة في غير الأوقات الثلاثة المذكورة، ففي الأمر المحتار^(٢) كره ترك آية وغرامه باقي السورة؛ لأن فيه قطع نظم القرآن وتغيير تأنيده، وإتباع النظم والتأنيث مأثور به مبدع.

ومضاف: أن التكرار تحريمية وأيضاً في موضع آخر، وكره تحريماً صلاة مطلقاً وسجدة تلاوة مع شروق واستواء وغروب إلا عصر برسه، ويسقط نقل شروع فيها، ولا يعتد الغرض وسجدة تلاوة نلت في وقت كامل فلا يتأدى نفعها، فلو وجبت فيها لم يكره فعلها تحريماً، قال ابن عابدين: أفاد ثبوت

(١) (٤/١٠٠).

(٢) (٢/١٧٧).

ممثل ذلك: يفتي قرأ سجدة، وامرأة حافظت السمع، حتى ثبأ
ان يسمع، قال مالك: لا يسجد الرجل، ولا المرأة، الا وفدا
طهرا.

الكرامة التزبيدة، وكبره على بعد صلاة قمر وعصر لا يسجد تلاوة، انتهى
مختصا.

(قال يحيى الرازي، اوسئل) بناء المحمود (مالك) - رضي الله عنه -
(عن قرأ سجدة وامرأة حافظت) ههنا (سمع) المجنة (هل لها أن تسجد)
قال، (مالك) لا يسجد الرجل ولا المرأة إلا وهما طاهران طهيرا
كاملة من النوصة، والفصل، قال الناحي: وهذا كما قال: لأن سجود التلاوة
صلاة، فكان من شرطها الطهارة كسائر الصلوات، ولما كانت الحائض غير
طاهرة لم يكن من حكمها السجود إذا كان تعيين ذلك على من كان طاهرا.
انتهى

وحكى ابن عبد البر^(١) على ذلك (إجماع) وفي الأئمة المتألفة
يشترط أن يكون القاري والسميع مستكفي شروط صحة الصلاة من طهارة
حدث وخت وسر عذرة، وإن كان القاري من المحضين لشروط وحده سجد
دون السمع، وإن كان المسمع هو المحضين دون القاري فلا يسجد لأن
سجود، مانع لسجود القاري، ولا سجود عنه تفقد الشروط، انتهى.

وفي البخاري^(٢) كان ابن عمر - رضي الله عنه - يسجد على غير
وصوه، قال الحافظ^(٣) لم يوافق ابن عمر - رضي الله عنه - على ذلك أحد
إلا الشعبي وأبو عبد الله حمز السلمي، وليهني بإسناد صحيح عن ابن عمر

(١) انظر الأئمة (١: ١١١)

(٢) (٣٢/٢) عن حمز السلمي مع ثنتين

(٣) انظر جامع الترمذي (٢: ٢٢١)

حلالاً، وقد دلت عليه الأحاديث، فأما السامع غير القاصد فلا يصح له،
روى ذلك عن عثمان وابن عباس وعمران، وبه قال مالك، وقال أصحاب
الرأي، عليه السجود، وروى نحو ذلك عن ابن عمر وأبي بصير وسعيد بن جبير
وبافع وإسحاق؛ لأنه سامع للسجدة، فكان عليه السجود كالسامع، وقال
الشافعي لا يؤكده عليه السجود وإن سجد فحسب.

وأما ما روي عن عثمان رضي الله عنه أنه قال: إنما السجدة على من
استمع، وقال ابن مسعود وعبدان ما حدثنا إياه، وقد سئلوا: ما غاونا
لها، ونحوه عن ابن عباس، ولا مخالفت لهم في عصرهم إلا قول ابن عمر
.. رضي الله عنهما: إنما السجدة على من سمعها، فيحتمل أنه أراد من سمع
عن فميد جميعاً بين أقوالهم، ويشترط لسجود المستمع أن يكون الثاني ممن
يصلح أن يكون إماماً، من ذكر صبي أو امرأة فلا يسجد للسامع رواية واحدة،
إلا أن يكون ممن يصلح له أن يأثم به، ومن قال: لا يسجد إذا سمع المرأة
قادة ومالك والشافعي وإسحاق، وقال الشافعي: هي إمامة، وإذا لم يسجد
الثاني لم يسجد السامع، وقال الشافعي يسجد انتهى.

قلت: ما حكى عن الإمام الشافعي يخالفه أربعة، إلا صرحوا بأنه يسن
السامع ويؤكد على الاستماع، وأول من حجب في الشكفة ما ورد من قوله:
استمع أنه بمعنى سمع، وفي: توهاناً من مروج الحنفية، وعلمنا أن الشافعي
لم يشترطاً ذخيرة الثاني، ولا تكليفه لسجود السامع، وشربها مالك لقوله ﷺ
لثاني عنده لم يسجد؛ كنت إماماً لو سجدت لسجدنا معك، ولذا يعني أن لا
يرفع السامعون رؤوسهم قبل رفع الثاني إذا سجدوا معه، والمرأة وغيره المكلف
لا تصلح إمامتهم، فإما المراد منه كانت حقيقياً أن تسجد فإما لا حقيقة
الإمامة، ألا ترى أن المتوضى يسجد لتلاوة المحدث مع أنه لا يصلح إماماً له
في الحال، انتهى.

(٦) باب ما جاء في قراءة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿١﴾

﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ إِلَهَكَ﴾

١٧/٤٧١ - حدثني يحيى عن مالك، عن عبد الرحمن بن

عبد الله بن أبي صعصعة، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري؛ أنه

سمع

قلت: ومستدل الحنفية والشافعية عموم ما ورد من السجدة على السامع، وما روي مرسل لا تقوم به حجة عندهم، ويؤيد الحنفية قوله عز اسمه: ﴿وَلَقَدْ أَقْبَلْنَاُ فَأَسْكِنُوا﴾ الآية. فإنه علق الحكم بالقراءة عليهم أعم من أنهم استمعوا أم لا، وحكى الحنفي عن إبراهيم ونافع وسعيد بن جبير أنهم قالوا: من سمع السجدة فعليه أن يسجد، وعن إبراهيم يسجد صحيح: إذا سمع الرجل السجدة وهو يصلي فليسجد، وعن الشعبي: كان أصحاب عبد الله إذا سمعوا السجدة سجدوا في صلاة كانوا أو غيرها.

(٦) ما جاء في قراءة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿١﴾

﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ إِلَهَكَ﴾

أي ما ورد من الأجر المخصوص في قراءة هاتين السورتين.

١٧/٤٧١ - (مالك، عن عبد الرحمن بن عبد الله) بن عبد الرحمن بن

أبي صعصعة) نصابين بعد كل عين مهملات، قال الحافظ: ومنهم من يسقط عبد الرحمن من نسبه (عن أبيه) عبد الله بن عبد الرحمن المذكور، قلت: هكذا رواه البخاري عن مالك، قال الحافظ: هذا هو المحفوظ، وكذا هو في «الموطأ». وأخرج الدارقطني والإسماعيلي والنسائي بإسنادهم عن مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه، وكنهم قال: انصواب عبد الرحمن بن عبد الله كما في الأصل (عن أبي سعيد الخدري) سمع بن مالك بن سنان (أنه سمع) ولفظ البخاري بهذا السند: عن أبي سعيد أن رجلاً

قَدْ رُسُوهُ اللَّهُ ﷻ: «وَالَّذِي تَقْسِي بَيْنَهُ، إِنَّهَا لَتُعْدِلُ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ».

أخرجه البخاري في ٦٦ - كتاب فضائل القرآن، ١٣ - باب فصل - قل هو الله أحد -.

(فضل رسول الله ﷺ: والذي) يوازي النفس (نفسه) (يبد) (نفسه) على معنى التأكيده وصدق الخبر (إنها) أي سورة الإخلاص (لثعدل ثلث القرآن) اختلفت المتأخر في معنى كونها ثلث القرآن على أقوال، قال الباجي^(١): يحتمل أن يريد أن يقارن بها من الأجر ما للقارئ بثلاث القرآن، ويحتمل أن يريد بذلك لمن لا يحسن غيرها ومنعه من تعلمها غيره، ويحتمل أن أجراها مع التضعيف يسد ثلث القرآن بنهر تضيئه، ويحتمل أن أجراها لذلك القارئ، أو لقارئ على صفة ما من الخشوع والتوكل والتدبر والحضور الفهم، مثل أجر من قرأ التلث على غير هذه الصفة، والله يضاعف لمن يشاء، انتهى.

وقيل هذا باعتبار المعاني، فإن القرآن أحكام وأخبار ونوحيد، فاشتملت السورة على الثالث، واعتبر على ابن عبد البر بأن في القرآن آيات كثيرة أكثر مما فيها من التوحيد كآية الكرسي وآخر الحشر، وأجاب عنه القرطبي: بأنها اشتملت على اسمين من أسمائه تعالى، متضمنين جميع أوصاف الكمال لم يوجد في غيره، وهما الأحد، الصمد، لأن الواحد يشعر بوجوده الخاص الذي لا يشارك فيه غيره، والصمد يشعر بجميع صفات الكمال، وقيل: إن القرآن ثلاثة علوم: التوحيد، والشرايع، ونزكية النفس، وهي متضمنة للنفس الأشرف، وهو التوحيد، وقيل: علوم القرآن ثلاثة: قصص، وأحكام، وصفات، وهي تشمل الثالثة، قال القاري^(٢). وقيل: معناه: أن الرجل لم يزل يرويه حتى ينفق ثروته لها ثلث القرآن، وهو بعيد لرواية: «يُعجز أحدكم أن يقرأ بي ليلة ثلث القرآن؟ قالوا: وكيف؟ قال: «قَدْ هُوَ أَفْهَمُ أَحَدًا» ﷻ ثلث القرآن. أو كما قال.

(١) المنقذ (١/٢٥٢).

(٢) طرق المتأخر (٤/٣٤٩).

١٧٢/١٨ . وَحَدَّثَنِي عَنْ سَدْرَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ

وَقَالَ الْمُتَوَاتِرُ فِي هَذِهِ السَّائِلَةِ وَأَنْسَبُهَا أَنْصَبُ مِنَ الْكَلَامِ فِيهَا . قَالَ
 أَبُو بَرزَةَ^(١) . وَإِنِّي هَذَا جَمَاعَةٌ قَابِلٌ حَبِيلٌ وَإِنِّي رَاهِبِيَّةٌ وَإِنِّي أَخْبَارٌ . يَعْرِفُ
 مِنَ الْمُنَافِقَةِ أَكْثَرَ لَا يَدْرِي مَعَادَهُ وَتَمَّيَّجُ أَجْمَعُ الْعَوَالِدُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ
 «الْحَبِيرُ» فَإِنِّي سَأَلْتُ عَنْكُمْ ذَلِكَ الْفَرَقَ . فَحَدَّثَ عَنْ حَبِيرٍ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ ذَلِكَ قَرَأَ
 «قَالَ هُوَ أَفْهَمُ أَحْكَمُ»^(٢) . ثُمَّ قَالَ «إِنَّمَا نَعْمَلُ تِلْكَ الْفَرَقَ» . لِمُسْلِمٍ وَالثَّوْمَانِي .
 وَعَنْ أُسْرَةَ ابْنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ «هَلْ تَزَوَّجْتَ يَا عَلَانُ» قَالَ
 «لَا وَاللَّهِ وَلَا عَلَيَّ مَا تُزَوِّجُ بِهِ» . قَالَ «أَتَيْتُ بِكَ لَمْ يَكُنْ اللَّهُ أَحْكَمُ»^(٣) . قَالَ
 قَالَ بَلَى . قَالَ . تِلْكَ الْفَرَقَةُ الْحَدِيثُ .

١٧٢/١٨ - أَمَّا ذَلِكَ . عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَكْزُومٍ فِي حَمِيقِ السَّبْحِ الْمَوْجُودِ عِنْدَنَا

مِنَ الْهِنْدِيَّةِ وَالْمَصْرِيَّةِ . وَكَهَذَا ضَبْطُهُ الرُّوْقَانِي فَقَالَ : نَصَبُ السَّمَنِ . وَلِلْمُتَمَسِّسِ
 وَمُطَرَفٍ . عَبْدُ اللَّهِ يَفْتَحُهَا . قَالَ : إِنَّ عَمْدَ الْبَرِّ : الْمَصَابِيحَ الْأُولَى . أَنْتَهَى . وَقَالَ
 السَّبُوطِيُّ فِي «الْإِسْطِغْنَةِ»^(٤) : عَمِيدُ اللَّهِ . وَقَالَ : عَمِيدُ اللَّهِ . قَبْلَ أَنْ يُحَدِّثَ
 أَمْرَهُ . الرُّوْقَانِي وَالنَّسَائِيُّ فَقَالَ : عَمِيدُ اللَّهِ . وَابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ . حَسَنٌ فِي اسْمِ
 حَمْدِهِ . قَبْلَ . لِمُسْلِمٍ بْنُ عَمِيرٍ . وَهَذَا حَزْمُ الرُّوْقَانِي فِي «مُتَرَجِمِهِ» . وَقَالَ الْحَافِظُ
 فِي «مَنْهَجِهِ» قَبْلَ : هُوَ ابْنُ النَّسَائِيِّ بْنِ عَمِيرٍ . وَقَبْلَ : إِنَّ أَسَى دِيَارٍ . وَكَذَلِكَ قَالَ
 السَّبُوطِيُّ فِي «الْإِسْطِغْنَةِ» لَكِنَّهُ قَالَ : ابْنُ عَمِيرٍ بَابُ عَمِيرٍ . وَالْفَاهِرُ أَنَّ تَصْحِيحَ
 مِنَ السَّبُوحِ . وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانَ وَأَبْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ . وَلَمْ
 يَسْبِقْهُ إِلَى عَمْدِهِ . وَفَرَّقَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَمِيدِ اللَّهِ بِرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِنَ النَّسَائِيِّ . فَذَكَرَا
 هَذَا الْحَدِيثَ فِي التَّرْجُمَةِ الْأُولَى دُونَ الثَّانِيَةِ .

(١) «توضيح الحقائق» (١/٢٧٧) .

(٢) (عمر) (١١١) و«مذهب النعمانية» (٢٠/٢٧١) و«الغاشية» (٢٨٢٧) .

عن محمد بن حسن، مولى آل زيد بن الخطاب؛ أنه قال: سمعت
أبا هريرة يقول: أمنت مع رسول الله ﷺ، فسمع رجلاً يقول: قل
هو الله أكبر (١) فقال رسول الله ﷺ: فوجئت هذا؟ ..

وعبيد الله بن عبد الرحمن بن أبي ذئاب رجلي أخبر فذكره أهل الرسالة،
والراجح في اسمه عبد الله، وهو ابن أبي حاتم بن عبيد الله هذا، وهو
عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ذئاب أيضاً، سأل.

ثم عبيد الله هذا قال السجستاني في «الإسعاد»: قال أبو حاتم: سمع
وحيته سليم، وفي «خاصته»: قال ابن الجارود: هذا من الرجال الذين اتقى
في معرفتهم رواية مالك عنه، وفي «التقريب»: صدوق في النجدة.

(ابن عبيد) (٢) مصم العين مصراً (ابن حنين) يونس مصمراً أو عبد الله
القمي، لغة فليس الحديث من رواية الستة، قلت: أخرج الترمذي روايته هذه
بلفظ أبي حنين، وقال في آخر الحديث: أبو حنين هرة، محمد بن عيسى، لكن
لم يذكر أهل الرجال كيف هذه، مات سنة ١٠٥ هـ، وله ٧٥ سنة، وينال أكثر
من ذلك (مولى آل زيد بن الخطاب) هكذا في رواية السائي، وفي رواية
الترمذي: مولى آل زيد بن الخطاب، أو مولى زيد بن الخطاب بالشت، وزيد
هو أخو عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - وقال محمد بن إسحاق
والزبير بن عدي: مولى الحكم بن أبي العاص، وفي «تهذيب التهذيب» يقال:
مولى بني زريق، وقال المصنف: قال ابن عبيد: مولى العباس، وفي: هذا
لا صح.

(أنه قال: سمعت أبا هريرة) - رضي الله عنه - (يقول: أمنت مع
رسول الله ﷺ سمع) (٣) (رجلاً) لم يسم (يقول) في الصلاة أو خارجها (قل
هو الله أكبر) أي السورة أعادها (فقال رسول الله ﷺ: وجئت، فسألته) (٤)

(١) (ص: ١٦٦) مطبع: التقريب تهذيب (١/٢٢٦) وإحدى التهذيب (١/٢٢٠).

(٢) مطبع: ترجمت في التهذيب التهذيب (١/١٢٢) وأبو حاتم (١/٢٢٠).

٢٢/٤٧٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عُقَيْبٍ، مَوْلَى
مَالِكِ بْنِ عَدَسٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ الثُّمَلِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،
عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: مَنْ شَهِدَ قَبْرَ كُلِّ صَلاةٍ.....

الْفَضَائِلِ الْوُورَةِ، إِنَّمَا هِيَ لِأَهْلِ الشَّرَفِ فِي الدُّنْيَا وَالْكَمَالِ كَالطَّهَارَةِ مِنَ الْحَرَامِ،
وَلَا يَطْنُ طَائِفٌ مِنْ أَهْلِ الذِّكْرِ وَأَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى عَدَسٍ مِنْ مَجَاهِدٍ: شَهِدَ قَبْرَهُ
وَحَرَمَانَهُ أَنْ يَدْخُلَ بِاسْطِطْهِرَيْسِ الْأَقْدَمِينَ، وَيَسْجُدَ مِثْلَ الْكَاسِلِ بِكَلَامٍ أُخْرَاهُ
عَلَى لِسَانِهِ يُسَرِّعُ مَعَهُ قَبْرِي وَلَا عَمَلٌ خَالِصٌ، كَلِمَةٍ مِنَ الْإِسْرَافِيِّينَ^(١)، مُخْتَصَرٌ.

قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي مَعَاذَ أَنَّهُ يَذْهَبُ بِهَا قَائِدَةً، فَذَا أَقْبَضَنِي عَمِي وَنَوَافِي عَنِ
عَنْ دَفْنِهِ وَمَخَارِجِ عَصْرِهِ، أَلَمَحْتُ بِالْقُبُورِ هِيَ: نَزَارَ اللَّهُ مَوْقِفَهُ - أَنَّهُ قَالَ: إِنْ
إِسْرَاهُ اسْمُهُ عَمْرُو تَأْتِيهِ اللِّسَانُ فَيُنَادِي: وَإِنْ كَانَ بِعَدَاةِ الْعَقْلِ وَارْتِكَابِ
الْمَعَاصِي لَا يَخْلُو عَنْ قَائِدَةٍ، مَبْحُوطٌ.

٢٢/٤٧٦ - (مَالِكٌ، عَنْ أَبِي عَمِيَّةٍ) خُصِمَ الْعَمْرُ الْمُعْجَلَةُ مَقْدُورًا يَدُورُ
إِلَى مَوَاقِفِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ (وَحَاجَهُ زَعْنُ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ الثُّمَلِيِّ)
الْمَدَنِيِّ يَزِيلُ الشَّامَ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ) قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي^(٢)، مَكْذُومًا
الْحَدِيثَ مَوْفُوفٍ فِي الْمَوْحِطَةِ، وَمَعْلُومًا لَا يَدْرِكُ بِالرَّأْيِ، وَهُوَ مَوْفُوعٌ صَحِيحٌ عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَجْهِ كَثِيرٍ تَأْتِيهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ
وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَكَثَبَ مِنْ عَجْزِهِ وَغَيْرِهِمْ - كَذَا فِي التَّنْوِيرِ^(٣).

أَمِنْ سَبِيحٍ) أَبِي تَالِبٍ: سَمِعْتُ أَنَّهُ (قَبْرُ) عَدَسٍ لِمَالِكٍ وَالْمَوْحِطَةُ وَقَدْ تَسَكَّرَ
أَبِي عَمْرٍو: كُلُّ صَلاةٍ ظَاهِرَةٍ وَرُصَا أَوْ نَدَا، وَحَبِيبُهُ أَكْثَرُ الْعِلْمَاءِ عَلَى الْعَرَبِ،
الْمُؤَدَّاءُ فِي حَدِيثِ كَعْبٍ: مِنْ حَجَرَةِ عَبْدِ مَسْلُومٍ، مَكْتُوبَةٍ، فِي حَقِّهَا الْمَطْلُوعَاتُ

(١) مَخْرُجُ الْإِسْرَافِيِّينَ (٢١) / (٢٢).

(٢) السَّيِّدُ (٢٢) / (٢٣).

(٣) تَوْحِيدُ الْمُتَوَلِّدِينَ (٢٣) / (٢٤).

.....

عليه، قال الحافظ: "وعليه فهل تكون الزيارة بعد الحكومة فاصلاً بينها وبين التذكر أم لا؟ محل نظر، وقال أيضاً: منطقي الحديث أو تذكر المذكور يقال بعد الدخول من الصلاة، فإن تأخر عنه ومن بحيث لا يكون معرضاً أو كان ناسياً أو متشاغلاً بما ورد أيضاً بعد الصلاة كآية الكرسي فلا يضره، فإنه الرّدقاني^(١٧٦)."

وفي «نور المحاضر» بكر، تأخير السجدة إلا بقدر التهم أتب السلام الخ، قال الحموي: "لا بأس بالفصل بالوارد وغفارة الكمال، قال الحلبي: إن أريد بالتذكيرة التزبئة ورفع الخلاف، وهي حقيقي حمله على القليلة، انتهى."

الثلاثا وثلاثين: قال المحقق^(١٧٧): "وقد كان بعض العلماء يقول: إن الأعداد الواردة في آيات عليها ثواب محصور، فزاد الأثر بها على العدد المذكور لا يحصل له ذلك الثواب المحصور، لاحتمال أن يكون لتلك الأعداد حكمه وخاصية تصرف بمحاورة ذلك العدد، قال أبو الفصل العراقي في شرح الترمذي: "فه عظم لأنه أنه بالنسبة الذي رتب ثواب على إتيان به، فحصل له الثواب بذلك، فإذا زاد عليه من جسه كيف تكون الزيادة مزيدة لتلك الثواب بعد حصوله؟ انتهى."

ويمكن أن يفتقر المحال في مائة، فإن سوى عند الاستعانة إليه أمثال الأمر الواردة ثم أي بالزيادة، فالأمر كما قال النعماني لا محالة، وإن زاد بغيره بأن يكون الثواب رتب على عشرة مثلاً فإنه هو على مائة فيجوز القول بالماضي، وقد دلت أخبارنا في «القواعد» فقال: "من كبد الحكومه ازيادة في العذوبات

(١٧٦) «فتح الماري» (٢/٢٦٨).

(١٧٧) «شرح الرّدقاني» (٢/٢٧٧).

(١٧٨) «فتح الماري» (٢/٢٣٠).

وَأَكْبَرُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَوَحْدًا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ

المحذورة شرعاً، لأن ثبأت أعضائها إنه حلتوا شيئاً أن توقف عنده وتعد الحارج عنه شيئاً ثلاثين. ومما يعنى العلماء بأنهم قد زيد فيه أوفياً مثلاً لتحلف الاستماع، انتهى محضراً.

وقال ابن عابد بن: لو زاد على العدد قبل أن يكره لأنه سوء أدب، وإلا لم يكره كدونه زيد على قانونه، أو مفتاح زيد على أسانه، وفيل، لا، بل يحصل به الثواب المخصوص مع التريفة، بل قيل: لا يحل اعتقاد الذكر أهمية لقوله تعالى: وَمَنْ تَدَّ بِالْحَنَّةِ فَلَا مَقْدَرَ لَهَا تَأَنَّهُمْ وَلَا رُحْدَ بَادِلًا، أَرَأَيْتُمْ هَؤُلَاءِ

(وكبر) أي زاد. ثم أكبر (ثلاثاً وثلاثين ووحداً) أي قال: الحمد لله (ثلاثاً وثلاثين) واحتلج الروايات في ترتيب ذكر هذه الثلاثة، وفي دليل على أن لا ترتيب فيها، وبصريح ذلك حديث مسلم وغيره: أحب الكلام إلى الله أربع، سجد لله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، لا يصدق بأيه من ذلك.

قال الحافظ: يمكن أن يقال: الأولى التمام بالنسب لأنه يتضمن معنى التمام عن الثاني سبحانه وتعالى. ثم التحميد لأنه يتضمن إثبات التعلل لله لا لغيره من في الأفق. ثبات الكلام، ثم التكبير لأنه لا يدرج من غير التمام. وثبات الكلام أن لا يكون هناك كبر آخر، ثم يحتم بالتعليق المذكور على إحداهما تعالى بجميع ذلك، انتهى.

ثم قال الفارسي^(١): أعلم أن من من ذلك التكلمات ثلاث وروايات مختلفة، فورد الصحيح ثلاثاً وثلاثين، وحمداً وعشرين، (واحدى عشرة، وعشرة، وثلاثاً، مرة واحدة، وسبعين، ومائة، وورد التحميد ثلاثاً وثلاثين، وحمداً وعشرين، وواحدة عشرة، وعشرة ومائة، وورد التهليل عشرة، وحمداً

(١) (البرق المحاذي) ٢١٦٤، وانظر: أمل السجدة ١٦٠ (٢٥١، ٢٥٣).

وعشرين ومائة، قال العراقي: وكل ذلك حسن، وما زاد فهو أحب إلى الله تعالى، وجمع البخاري بأنه يحصل صدور ذلك في أوقات متعددة، وأن يكون على سبيل التخيير، فهو يفتقر دخر في الأحوال، انتهى.

وصح أنه رحمته كان يعتقد التسبيح بمائة، وورد أنه قال: «اعفوه بالآمال، فذهبن مسؤولات مستعذات»، و«سند ضعيف عن علي - رضي الله عنه - مرفوعاً نعم لمذكر الصلحة»، وعن أبي هريرة: «أنه كان له خيط فيه ألف عقدة ولا يتم حتى يسبح به»، وفي رواية: «كان يسبح بالنوى»، قال ابن حجر: «وروايات في التسبيح المروي وانحصرت كثيرة عن الصحابة، وبعض أعيان المؤمنين، إن رأوا حلبة الصلاة والسلام وأقروا عليها، قبل وعقد التسبيح بالآمال فصل من الصلحة، وقيل: إن من الغلط فهو أولى، وإلا فهي أولى. انتهى»

وفي الدر المنثور: لا بأس باتخاذ الصلحة لمعرب، كما بسط في الصحاح، قال ابن عابد بن لما يروي أبو ذؤيب والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم، وقال: صحيح الإسناد، عن سعد بن أبي وقاص، أنه دخل مع رسول الله ﷺ على امرأة وبين يديها بوي أو مسمى تسبح به، فقال: أخبرت بها هو أمير حبش، الحديث، رحمته فلم يبهها عن ذلك، وإنما أشدها إلى ما هو أمير وأفضى، ولو كان مكروهاً لشي لها ذلك، انتهى.

ثم طاهر السياتي أن يفرد عن ذكر تسبيح ثلاثاً وثلاثين متواليه ثم التعميد كذلك، وميل إلى جمع في كل مرة بين التسبيح وما بعده إلى تسام الثلاثة والثلاثين، و«غفاده بعضهم للإتيان فيه بواحد» مع.

قلت: بل هو نفس رواية أبي هريرة عند البخاري، بعض «فاحلقها بيضا»

وخلص الحديث بـ (لا إله إلا الله وحده لا شريك له، فاعلمك الله
الحديث، وهو على كل شيء قدير) عليه
.....

فرجعت إليه، فقال: تقول: سبحان الله والحمد لله والله أكبر حتى يكون سبع
كلهم ثلاث وثلاثون. قال الخاص^(١) طهره أن أيا هيرة هو الثقل. وكذا
قوله: فرجعت إليه أي رجع أبو هريرة إلى النبي ﷺ، وعلى هذا بالخلاف في
الجاهلية، لكن بين مسلم أن قال: فاحتلفوا في شئ، وأنه هو الذي رجع إلى
أبي صالح، وفي الذي حلفه بغير أحد، فالتفوت مجموعا اختيار أبي صالح،
والرواية الثالثة عن غيره الأفراد، قال عياض، وهو أوس وأرجح، قال
الحافظ: والذي يظهر أن كلا من الأمرين حسن إلا أن الأفراد يتميز بأمر آخر،
وهو أن التذكير يحتاج إلى تعدد، وله على كل حركة ثلاث سواء كان بأصابعه
أو بغيرها فإب لا يحصل صاحب الجمع سه إلا التثنية انتهى.

ثالث: وسواء قوله ٣٣ "الحمد انكلام إلى الله أربع: سبحان الله
والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر لا يقرأ بأربع أصابع"

(وخلص الثالثة) أي ضم عدد العانة (بلا الله إلا الله وحده) فالمصيب على
الحال أي متفرقا في ذاته لا شريك له) في أفعاله وخصاله. عقلاً ومثلاً (الله
المعقل) يضم تسمي أي أصناف المخلوقات له خاصة لا غيره (أوله الحمد) أولاً
وأخيراً (وهو على كل شيء قدير) في شئ في القدرة وكامل في الإفادة.

وتعم العانة بهذا الكلام يختلف ما ورد من قوله في عدة روايات: يكبر
أربعاً وثلاثين، قال النووي^(٢) يجمع بين الروایتين بأن يكبر أربعاً وثلاثين
ويقول معاً لا إله إلا الله سبح. وقال غيره: بل يجمع ما بينهم مرة بزيادة
التكبير ومرة بزيادة لا إله إلا الله سبح. على وفق ما وردت به الأحاديث (هضرت

(١) فتح الباري (٢/٢٢٨-٢٢٩)

(٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٥/٢٩١)

٢٤٧٨. وحدتني عن مالك. عن زید بن أسیر وباءة

..... فقال: قولي آتوه اللذات :-

فان السير على اخرج بعد من تصور واحده وان يعلی وان جبر وان
 اني حانه وان حد ، انكاف و صححه وان هوويه عن أبي سعيد الخدري
 ان رسول الله يقول : «استخروا في الطغيات الطغيات» قيل : وما هي ؟
 قال : الكبر والتعبد والتشبه والتحميد ولا حول ولا قوة الا

٢٤٧٨ - (مالك، هو ريبدا) كـ نَزَّاي المصحة ونخيفه آيا، العتاة

استغفبه الله أبي زهرا، وأصفه ميسرة المحرومي النسبي ماضي عبد الله بن
عصمه، ثقة غاب، راجع، قال حاتك: رضي الله عنه: كان عمر بن عبد الحميد
يكرمه وكان رجلا معسرا لا يراك وحده، وكان يلقي نصروه ولا يحال
أحد، قال في الخلاصة: لا يأكل الفخوة له عصبهم ثلاثة أحاديث، قال
البرقي: له ذلك عن سرفوعة حديث واحد في الشدة بعرفة سيأتي قوله، وفي
الصحيح مكبر، من رواه مسلم وعمره بغيره، أنه كان من الأبطال، ثم يكن في
عصمه اليد عند زهري سنة ١٢٤٥ هـ (له) ابن جاد.

(قال قتال أبو البرداء: سمعنا الخليل السعدي يمشي راهـم كـفـ)

[illegible]

وَالْحَدِيثُ هَكَذَا فِي «الْمَوْصُوفَاتِ» بِمِثْلِهِ، وَأُخْرِجَهُ التِّرْمِذِيُّ

قال المحدثون: المراد بالذكر هنا الذكر الكامل الجامع لذكر النكاح والغلب بالذكر، يستحضر عقدة الذكر - وهو لا يعاين شيء، ولهذا الجهد وعيره إما هو بالنية إلى ذكر النساء المحرود، وهذا القارئ الكلام عن المراد من لفظ الشاغل للقلوب، اللبني، وحكى عن العراقي أنه قال بعدما دخل في مقام الذكر: سبغت فطيمه من العسر، أي التوجس، والوسوسة، والاضطراب، ثم قال: بل يعد الزمخشرى العبد من أروع النود والمو خطوة على إلى الجادة، كما قال:

المر حطرت شي في سوك إرادة عنى حاضري رهداً حكايت برزاني
بحكى عن السيد عن من يقول المبرسي أنه لما تصوف في نسيج
ملوك الحموي وهو كان ذاتي مدرساً فنبهه عن التكل، فسمعته بالدهر، ففهم
الجدول منه بأنه أصل شيخ الإسلام وسنعه عن جميع الأمام، ثم بلغ إليه أنه بفراً
افترق أحياناً فسمع منه، وكان يقول: إنه راسخ يجمع من ثلاثة أفران، الذي هو
نفس الإنسان، تكن صاعدة العزيم إلى أن حصر له حريف والعشاهة، فأدركه
من قراءة القرآن ففهم فتح المصحف فحب عليه الله، جات (النهاية)، وكان السب
ثابت كنت أتعنت عن قراءة القرآن وإما أن ملك عن الخلة الساب، والله
تستعان، انتهى.

ثم مضى حديث الباب أن الذي أغضبل من الصلاة أيضاً، وهو عارضة
حديث وأفضل عبادة أمي بلاد، أفراي، وضع العراقي من الزيادة أفضل
أهموم الحس، والذكر أفضل لتذهب إلى الله في جميع أحواله في حياته
وتوحيده، فإن القرآن مشتغل على سموت السحاب والآمال والإرشاد إلى
الصريق، فما دام العبد مغترباً إلى تهذيب الأخلاق وتجميل المعارف والخران
أولي، فإن جوار ذلك واستوى المذكر على قدره فلهذا في الذكر أولى، فإن

مجلس عالی تعلیم و تربیت و وزارت معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه
در تاریخ ۱۳۰۳/۱۲/۲۵

$$u_{\alpha} = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{\alpha} + \frac{1}{\alpha+1} \right) \quad \text{for } \alpha \in \mathbb{N}.$$

المادة ٣٧ - لا يجوز للمحكمة أن تدين المدعى عليه في جريمة غير المدعى عليه في الدعوى.

١٠٥ - وحيدى من غابة حرماء - ميمون عبد الله

1. *Utricularia* 1

[illegible]

وقال شيخنا المصنف: الأفضلية لحياتك لا اعتبار ولا فصل من الذكر
وعند طاع الناس في العمرة، ولا حياة في حرسك، لا تخرج في
الرياضة، ولا تخرج إلى بيتك أو بيتك.

موقوف بجان من مي رچانو، وهي التكاليف التي احدثها من قبله. استأجر
موقوف من عدد من المصارف، ثم كلفه المصارف من اجل ان يكون له نصيب في المصارف،
وهذا قد لا يكون من مصلحة المصارف. استأجر من قبله على مصادره من المصارف،
فانه لم يرد.

ما عيّل من أقم من فعل الصبر الفعل مخفّف من الصبر إلى من
 ما عيّل من أقم من فعل الصبر الفعل مخفّف من الصبر إلى من
 ما عيّل من أقم من فعل الصبر الفعل مخفّف من الصبر إلى من
 ما عيّل من أقم من فعل الصبر الفعل مخفّف من الصبر إلى من

٤٧٩ / ٢٦ - السيد علي محمد باقر الخليلي، الموسوعة الفقهية الإسلامية، ج ١، ص ١٠٨.

عن علي بن يحيى الرضائي، عن أبيه، عن رفاعه بن رافع: أنه قال:
كنا يوماً نصلّي وراء رسول الله ﷺ، فلما دفع رسول الله ﷺ رأسه
من الركعة، وقال: «سمع الله لمن حمده» قال وجلّ

السيم الأولى وكسر الثانية بينهما جيم ساكنة وقيل: مفتوحة (عن علي بن يحيى)
ابن خلاد يفتح ثناء المصححة وتشتيد الألام والمالال للمهمة ابن رافع بن
مالك بن عجلان (الروقي) بضم الزاي المعجمة يفتح وراء المهمة ففاه،
الأنصاري من عطار الثامعين مات سنة ١٢٧هـ، وفي رواية الأكربر عن الأصاغر
لأن ميمها أكبر منها منه وأقدم سماعاً.

(عن أبيه) يحيى بن خلاد بن رافع الأنصاري له رؤية، يذكر في
النصحاء، عمل: خنكة النبي ﷺ، تابعي عن حيث الرواية مات في حدود
النسعين، ورسم من قال بعد المائة، كما في الزرقاني^(١) وفي «التقريب»: مات
في حدود النسمين.

قلت: والفراد بما بعد المائة قول الزاهد في ذلك: توفي سنة ١٢٩هـ جزم
به المقدسي في «الجمع بين رجال الصحيحين»، وفوق أبي بكر بن أبي حاتم
أنه مات سنة ١٢٨هـ ورد عليهما الحافظ في «تهذيبه».

(عن) عمه (رفاعة) بكسر الراء وتخفيف الفاء وبعد الألف حين مهمة (ابن
رافع) بإسراء المهمة وبالفاء ابن مالك بن عجلان الزرقاني البجلي شهيد
السناهد، روي به أربعة وعشرون حديثاً، تلخاقي ثلاثة، قاله العيني^(٢). مات
في أول خلافة معاوية (أنه قال: كما يوماً) من الأيام (يصلّي وراء رسول الله ﷺ)
المعترف كما في رواية أنس بن مالك دفع رسول الله ﷺ رأسه من الركعة) أي
من الركوع (وقال: سمع الله لمن حمده قال وجلّ) هو رفاعه الزاوي حرم به

(١) مشيخ الزرقاني (٢٠: ٢٤).

(٢) عمدة العاري (٢: ٥٣٥).

ورأيت رسول الله ﷺ يقول: «سبحوا طيباً مباركاً فيه، قلتما: أتخضع
رسول الله ﷺ؟ قال: «نعم» المتكلمين خلفاً، فقال الرجلان: أأنا يا
رسول الله؟

أمر شكواؤه لرواية النسائي من وجه آخر، من رافعة: «سليت خلف النبي ﷺ
عظمت خلف: الحمد لله، الحديث

وبورخ لا اختلاف - يوافق أنب والنصف، وأجيب بأنه لا تعارض، فيمكن
تفويج المعطوف عند رفع رأسه ﷺ، وأبهم بعده لفصاحة عمله، أو نسي
عقب الرواة اسمه، قاله المؤرخون فيما للحافظ وبهذا قصر التعميم العيني، وهكذا
جمع بين التعارض وتبهما جمع من شراح الحديث، كالسيوطي في «التبوير»
وابن دسلان، وقال: القسطلاني: «ورافعة بن رافع، قال في «المصابيح»: هل
هو راوي الحديث أو غيره يحتاج إلى تحوير، قلت: جزم لحافظ بأنه راوي
الحديث، ونقل لبرساي عن ابن دسلان أنه جمعه غير راوي الحديث، وإن
الحاكم جعله معاذ بن رافعة فزعم في ذلك، انتهى (أوراء) ﷺ (ربنا ولك
الحمد) قالوا (حمدنا) نصب بفعل مضمر دل عليه ذلك الحمد (كثيراً طيباً مباركاً
فيه) زاد النسائي وغيره: «سبحاً مباركاً» كما يجب ربنا ويرضى من قوله: مباركاً
عليه الظاهر أنه تأكيد، وقيل: الأول، بمعنى التزادة، والثاني بمعنى اليفاء، قاله
الحافظ.

أما انصرف رسول الله ﷺ من الصلاة فقال من المتكلم؟ في الصلاة كما
في رواية رافعة عند الترمذي والنسائي (أما) بالسد وكسر الحون يعني قبل هذا، ولا
يسمى من إلا فيما قرب قال الرجل: أنا يا رسول الله) زاد في رواية رافعة: «لم يتكلم
أحد، ثم قال: الثانية فلم يتكلم أحد ثم قال: الثالثة فقال رافعة بن رافع ابن عمرو:
أنا يا رسول الله، أصدقت هكذا أخرج الترمذي والنسائي»، قال الحافظ في
«المصابيح»: فعل اسم أم رافع أو حدثه عمرو، انتهى

نفاذ رسول الله ﷺ: «لَيْسَ بِضَعَةٍ وَثَلَاثِينَ مَالِكًا يَنْتَهِزُونَهَا»
 التَّحْمِيلُ يَكْتَسِبُونَ أَزْلًا (الاولا)».

أخرجه البخاري في ١٠ - كتاب الأذان، ١٦٦ - باب حديثه معاذ بن فضالة.

(٨) باب ما جاء في الدعاء

قلت: ويحتمل أن يكون هذا غيره مؤيد من قول بشية النص، فأمّا
 (فقال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ رَأْبٌ بِضَعَةٍ» واليضع من ثلاثة إلى تسع،
 والبراءد ثلاثة (والثلاثين) موافقة لعدد حروفه وهي ثلاثة وثلاثون حرفاً،
 يشكل عليه زيادة الثاني وخمسة، وبوجهه الحافظ^(١) (غيره) بأن المراد انتداء
 الزائد على المعتاد، وهو أحد عشر حرفاً مضافاً إليه كما بعد راء ويضى^(٢) دون
 لفظ مضافاً عليه فإنه لتأكيده، يوقع في رواية مسلم عن أبي إسحق
 مائة، (لفظ أبي عن أبي إبراهيم) ثلاثة عشر، وهو مطابق لعدد التكررات على
 رواية مضافاً عليه (مائة) غير الحفظه على نظائره.

استدرونها أي زادوا على التكررات المتداوية (لهم) ما روي على
 الآية، وقبل بالضع، على تقدير الضعل (يكتسبون) لفظ رواية وقاعة مؤيد
 بضعة بها (فون) بالقسم على الماء، والضعة على الحال، قال الساجي^(٣) قرأ
 التكميم أن وإن كان غيره أن يخل من الكلام في ذلك الوقت بعد علم أنه
 المراد، لأن غرض الكلام غير معروف، وروي عن مالك: أنه لم ير الضعل على
 ذلك، وذكر أن بقرتها الضعل، يوجه ذلك أنه ليس يتحداه من الأقوال المتشعبة
 في تكبير وسمع الله لمن حمده، انتهى.

(٨) ما جاء في الدعاء

قال البخاري: هو ذلك الألفي بالاقول من الأعلى سداً على حنية

(١) صحيح البخاري، ٢٦: ٢٨٧.

(٢) المعنى، ٢٦: ٣٠٠.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْكُفْلُ نَبِيٌّ دَعَا يَدْعُو بِهَا، فَأَرِيدَ أَنْ أَخْبِيَهُ دَعْوَتِي، شَفَاعَةُ الْأَمْنَى فِي الْآخِرَةِ».

أخرجه البخاري في: ٨٠ - كتاب الدعوات، ١ - باب لكل نبي دعوة

ومسلم في: ١ - كتاب الإيمان، ٨١ - باب الخياء النبي ﷺ دعوة الشفاعة
أمنته، حديث ٣٣٤.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُو بِهَا) مستجابة منطلق فيها بالإجابة، وما غذاها على رجا، الإجابة، أو دعوة عامة مستجابة في أمته إما بالإهلاك وإما بالإيجاد، وقيل: دعوة خاصة للنساء أو لنفسه، كقول نوح عليه السلام: «خَرَيْتُ لَا قَاتِلَ لِي إِلَّا أَنفِي»، وقول زكريا عليه السلام: «وَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ قُتِلْتُ بِالْإِثْمِ»، وقول سليمان عليه السلام: «وَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ قُتِلْتُ بِالْإِثْمِ»، الآية، حكاه ابن القيم، وقال ابن عبد البر^(١): معناه عندي: أن كل نبي أعطي أمنية يمتنى بها.

قلت: والأوجه الدعاء في حق الأمة، لما روي بعدة طرق في مسلم وغيره: «الْكُفْلُ نَبِيٌّ دَعَا يَدْعُو بِهَا فِي أَمْتِهِ» وهو مختار القاضي عياض.

(فَأَرِيدَ أَنْ أَخْبِيَهُ) سيكون الخفاء المصححة ومنح المثبتة المعروفة (٢٠٢) الموحدة بعبارة أي أودع، وهي رواية مسلم: إني احتبأت (دعوتني) المقصود بها خبايتها، وهي رواية البخاري: فحملت دعوتي (شفاعة) أي في جهة الشفاعة، أو حال كونها شفاعة (لأمنتي في الآخرة) في أهم أودت حاجتهم، فعبه كمال نفسه ﷺ على أمته، ورعاية راحته بهم، جزاء الله عنا وعن سائر المسلمين أنفس ما جرى (بأ) عن أمه، اتاهم صل على سيدتنا وولانا محمد وآله وصحبه وسلم كما يحب وترحمي.

(١) سورة ص: الآية ٥٥.

(٢) الألبان: (٨٥) ١٧٢٦.

٢٧/٢٨١ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَرْفَعٍ عَنْ بَحْيٍ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ
 رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَمَّا قَامَ يَوْمَ الْإِصْحَاحِ
 جَاعِلُ اللَّيْلِ مَكَاةً وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حَامِيَانِ.....

٢٧/٢٨١ - (المتفق). عَنْ بَحْيٍ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ بَلَّغَهُ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (١)
 لَمْ تَحْتَلِفْ إِثْرَهُ عَنْ ذَلِكَ فِي اسْتِثْنَاءِ هَذَا الْحَدِيثِ وَلَا فِيهِ مِنْهُ، وَقَدْ رَوَاهُ
 أَبُو حَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ بَحْيٍ بْنِ سَعْدٍ عَنْ دَعَاءِ بْنِ يَزِيدٍ قَالَ: كَانَ مِنْ دَعَاءِ
 أَبِي بَلَّةَ فَذَكَرَهُ، سَمِعُ.

قَالَ: وَلَعَلَّهُ عَلَى مَا حَكَاهُ إِبْرَاهِيمُ فِي التِّرْمِذِيِّ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ:
 كَانَ مِنْ دَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمْ قَالُوا الْإِصْحَاحُ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ مَكَاةً وَالشَّمْسُ
 وَالْقَمَرُ حَامِيَانِ أَخَذَ عَنِّي الشَّيْخُ وَأَخْبَرَنِي أَنَّ الشَّيْخَ وَأَمْعَنِي سَمِعَ إِبْرَاهِيمَ
 وَفَوْزِيَّ فِي سَبْعَةٍ. أَخْبَرَنِي وَمُسْلِمٌ قَالَ حَدَّثَنِي مَرْثَلٌ.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي بَعْضِ الْأَرْوَاحِ بِهَذَا الدَّعَاءِ (فَيَقُولُ):
 أَنَّهُمْ قَالُوا الْإِصْحَاحُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: دَعَا اللَّهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فُؤُوقَ
 السَّمَاوَاتِ الْأُولَى﴾ وَبَعْضُ قَوْلِ الْإِصْحَاحِ الَّذِي خَلَقَهُ وَابْتَدَأَهُ وَاجْتَبَاهُ (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ
 مَكَاةً) أَيْ يَسْكُنُ فِيهِ.

قَالَ النَّبِيُّ (٢): الْحَمْدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى مَعْنِي: أَحَدُهُمَا: بِمَعْنَى
 انْحَلَّزَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَرْفَعُ الْفُلُوكَ وَيُنْزِلُهَا إِلَى مَوَاقِدَ﴾ وَفَدَى إِلَى دَعْوَاهُ فَقَدْ يَكُونُ
 بِمَعْنَى التَّحْكُمِ وَاسْمُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَرِيقَهُمَا لِنَبِيِّكَ أَتَيْنَهُمْ فَهُوَ يَتَخَلَّى أَرْجَاهِهِمْ
 يُنَادِي أَنِ اسْمِعُوا وَاهْتَفُوا بِأَنَّهُمْ يُثَابَرُونَ﴾ وَفَدَى بِمَعْنَى تَخَلَّى كَقَوْلِهِمْ:
 نَحْمَدُ اللَّهَ الَّذِي جَعَلَ صَلَواتَهُ أَيْ حَلَّتْ سَمَاءً.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَخْلُقُ لَكُمْ سَكَنًا﴾ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ جَبَرٌ: أَوَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ
 حَامِيَانِ قَالَ الْإِسْطَخْرِيُّ (الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَافِرِ) بِقَالَ: حَلَّتْ أَحَبُّ عِبَادَ

(١) عَنِ: (المتفق: ٢٦٤، ٢٦٥).

(٢) حَتَّى: (١، ٣٢٦).

أَفْضَلُ عَنِّي اثْنَتَيْنِ - وَأَعْنِي مِنَ الْفَقْرِ -

وحساناً، قال ابن عبد البر، أي حساباً، يعني بحساب معلوم وقد يكون جمع حساب كحساب وشبان.

قال الياحي: يعني بحسب بهما الآية والمشهور والأعوام، قال تعالى: **وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ لَشَاغِبُونَ** وَقَدْ تَرَكُوا مِثْلَ ذَلِكَ وَلَهُمْ أَعْرَابٌ مِثْلُ نُسُلِهِمْ وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ لَشَاغِبُونَ

(الفصل عن المدين) قال ابن عبد البر^(١): الأظهر ديون الناس، ويدخل فيه ديون الله تعالى فهي الحديث: «دبر الله أحق أن يقصى» (وأعني من المعقود) والحراد منه ما لا يدرك معه القوت، فقد قال: **اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقِي أَلِ مُحَمَّدٍ قَوْمًا**. وفي أخرى: «كثافتهم للتبجين والتمزيق»، وعنى هذا فلا إشكال بروايات فعلل الفقر، وكان يخرج يستعبد من فئة الغنى والفقر، فالمطلوب المقصد بينهما وهو الكفاف.

وقال شيخنا في «بذل»^(٢): أصل الفقر كسر فقار الظاهر. والفقر يستعمل على أربعة أوجه: الأول: وجود الحاجة الضرورية، وذلك عام للإنسان ما دام في دار الدنيا، بل عام للموجودات كلها، وعليه قوله تعالى: **وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرُ الظُّلُمَاتِ**. والثاني: عدم المقتنيات، وهو المذكور في قوله تعالى: **وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ لَشَاغِبُونَ**. والثالث: فقر النفس وهو المتأمل لقوله: **الغنى غنى النفس**. والرابع: التفرغ إلى الله تعالى المشار إليه بقوله **اللَّهُمَّ أَعْنِي بِالْإِنْفَارِ إِلَيْكَ وَلَا تَفْقِرْنِي بِالْإِسْتِغْنَاءِ عَنْكَ**، فالمستعاض منه في الحديث القسم الثاني، وإسما استعاض منه عند عدم الصبر وقلة الرضاء به، أو استعاض من الفقر الذي هو فقر النفس لا قلة المال، انتهى.

(١) انظر: «الاستدكار» (٨/١٣٩).

(٢) «بذل المجبوء» (٧/٤١٩).

أَتَلْتُمُ الْإِحْسَنِي إِنْ شِئْتَ لِيَعْرَظَ الْمَسْأَلَةُ.

لا يشترط مشيئة باللفظ وإن ذلك أمر معلوم متفق أنه لا يعذر إلا إن شاء، ولا عيب غير هذا، فلا معنى لاستعراض المسئلة لأنها إنما تستطع فيصع منه أن يعمل دون أن يشاء بالإكراه وغيره مما نذكره أنه سبحانه عنه، وقد بين ذلك بخلافه في آخر الحديث بقوله: فإنه لا مذكرة له انتهى.

فعلى هذا لا فائدة في تعلفه على أن به صورة الاستثناء عن المطلوب واستلزامه، وقال الداردي: منع منه لأنه ثبت في الأصول وأنه تعالى تحريم لا محل عنده فليفتقن القبول، قال ابن عبد البر: لا يجوز لأحد أن يقول ذلك لأنه كلام مسجل لا وجه له، إذ لا يفعل إلا ما شاء، وظاهره أنه حسن انتهى على التحريم وهو الضعيف، وحمله النووي على كرمه التثنية وهو أولى، وبهذا حديث الاستخارة، قاله الحافظ⁽¹⁾.

وقال الداردي: لا يقوى إن شاء كالمسئتي، وبكى هذه اليأس القليل على إذا قالها على سبيل التبع لا يمنع (اللهم ارحمني إن شئت) زاد في رواية لشعاري: اللهم ارحمني إن شئت، قال الحافظ: وهذه كلها أمثلة (ليعزم المسئلة) قال النووي: هي يجهل ويلغ، قلت: كأنه يدعي تحبب المسلمين في الدعاء، قال ابن بطر: ينبغي للداعي أن يحمده في الدعاء، ويكون على رجاء الإجابة، ولا ينقطع من الرحمة، فإنه يدعو كرباً.

قال الحافظ: أي بدون تردد، من عزم على الشيء إذا صمم على فعله، وقبل: عزم المسئلة الجزم بها من غير صمم في الطلب، وقبل: هو حسن الظن بالله تعالى في الإجابة، قال ابن عبيد: لا ينبغي أحداً الدعاء ما يعلم في نفسه من التخصيص، فإنه تعالى أجاب دعاء شر خفيه إيميس، إذ قال: أتظنني إلى يوم

(1) صحيح شاري (1/140).

١٤١٤/٣٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ خَالِكَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي
عَدُوٍّ النَّبِيِّ الْأَعْرَبِيِّ، وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ،

قَالَ لَنَا جِي^(١): نَزَلَهُ بِسَنَدٍ لَا أَحَدَكُمْ يَلِجُ بِحِضَلٍ مَعْنِيٍّ. أَعْدَهُمَا: أَنْ
يَكُونَ بِمَعْنَى الْإِخْبَارِ مِنْ وَجْهِ وَقَرَعِ الْإِجَابَةِ وَالثَّانِي: لِأَجْلِ: عَنْ حِوَالَةِ
وَفَوْعِهَا عَزَلًا قَالَتْ بِمَعْنَى (إِخْبَارِ عَنْ الرُّمُومِ وَالْإِجَابَةِ تَكُونُ لِأَحَدِ اثْنَيْنِ
أَتَيْنَهُ: إِمَّا أَنْ يُغْنِيَ مَا سَأَلَ فِيهِ. وَإِمَّا أَنْ يَكْتُمُ سَهْوَهُ. وَإِمَّا أَنْ يَدَّخِرَهُ. فَإِذَا
قَالَ: دَعَوْتُ قَوْمَ يَسْتَجِيبُ لِي. يَقُولُ: وَجْهًا أَحَدُهُمَا الثَّلَاثَةُ الْأَوَّلَى. وَخَرِي
الِدَعَاءِ مِنْ جَسَمِهَا. وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى جَوَازِ الْإِجَابَةِ. فَالْإِجَابَةُ حَيْثُ تَكُونُ بِفَعْلٍ
مَا دَعَا بِهِ خَاصَّةً. وَيَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الدَّاعِي: قَدْ دَعَوْتُ. فَلَمْ يَسْتَجِبْ لِي:
لَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ تَقْطُوعِ وَخُفْهِ الْغَيْبِ، الْخُفْ: خَفِيَ.

وَلَسَلِمَ وَالْمَرْهَمِيُّ وَغَيْرُهُمَا عَنْ أَبِي عَرَبٍ: هَرَفُوعًا: لَا يَزَالُ يَسْتَعِجِلُ
لِدَعْوَةِ مَا لَمْ يَدْعُ نَائِمًا أَوْ قَلْبُهُ بِحِمٍّ وَمَا لَمْ يَحْجِزْ. قِيلَ: وَمَا الْاسْتِعْجَالُ؟
عَالٍ يَتَوَلَّى. هَرَفُوعًا: وَلَدَ دَعَوْتُ فَلَمْ أَجِبْ. وَيَسْتَجِيبُ لِي: فَيَسْتَحْضِرُ عِنْدَ ذَلِكَ
وَيَدْعُو الدَّعَاءَ. قَالَ: مِنْ مِثَالِ: الْمَعْنَى: أَنَّهُ بِسَامٍ فَيُتْرَكُ الدَّعَاءُ. فَيَكُونُ كَالْمَأْنِ
بِدَعَائِهِ. أَوْ أَنَّهُ أَمْسَى مِنَ الدَّعَاءِ. مَا يَسْتَحِلُّ بِهِ الْإِجَابَةَ فَيَصِيرُ كَالْمَحْبِلِ لِلدَّعْوِ
الْخَرِيمِ. لَدَى لَا تَعْمُزُهُ الْإِجَابَةُ وَلَا يَنْقُصُهُ الْمَطَاءُ. قَالَهُ الْحَافِظُ^(٢). وَهَذَا قِيلَ:
مِنْ نَهْ دَلَالَةٍ مِنَ الدَّعَاءِ لَا يَذِلُّ دَعَاؤُهُ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ مِنْ ذَلِكَ نَابِ كَرِيمٍ فَنَجَّ.

١٤١٤/٣٠ - (خَالِكَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ) الْمَرْهَمِيُّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) سَلَمَانَ
بِكُونِ الْإِلَامِ (الْأَعْرَبِيُّ) يَفْتَحُ الْغَيْبَ الْمَحْجُوزَ وَشَدَّ كُرَاهٍ لِمَعْنَى: حَوْلَاهُمُ الْمَدِينِيَّ.
أَصْلُهُ مِنْ أَصْحَابِ مَنْ عَشَّاهُ الْإِنْدَجِيسَ، اخْتَفَوْا فِي نَهْ هُوَ وَأَبُوهُ مَسْلُومُ الْكُوفِيِّ
وَاحِدًا أَوْ اثْنَيْنِ. وَشَجَّهَهُ عَلَى الثَّانِي. (وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ) عَنْ عَبْدِ الْمَوْجِسِ بْنِ
عُوفٍ أَفْقَرِيٍّ مَضَفٍ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ ابْنُ عَرَبٍ: (أَبْرَأَ) مِنْ رَوَاةِ الْإِسْنَاءِ

(١) - مَضَفَى: (٣٥٧/١).

(٢) - فَتَحِ الْمَرْهَمِيُّ: (١١١/١٦).

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سئل النبي صلى الله عليه وسلم

من لا يذكر أباه سلماً، قال: والحديث منقول من طرق متواترة ووجوه كثيرة عن أبي هريرة رضي الله عنه، كذا في التنوير.

قلت: وعنه أخرجه البخاري في صحيحه، قال الحافظ: وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو عبد الله الأغر صاحب أبي هريرة أن أبا هريرة أخبرهما، انتهى.

(عن أبي هريرة) قال الترمذي. وروى هذا الحديث من أوجه كثيرة عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر العيني ^(١) انطلق عن أبي هريرة مبرطاً، فأرجع إليه لو شئت، (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال): قال الترمذي ^(٢)، بعد أن أخرج حديث أبي هريرة: وفي الباب عن علي وأبي سعيد ورفاعة الجهني وجابر بن مطعم وابن مسعود وأبي الفرداء، وعثمان بن أبي العاص - رضي الله عنهم -، قال العيني: وفي الباب أيضاً عن جابر بن عبد الله وعبادة بن الصامت، وعقبة بن عامر، وصبرو بن عتبة، وأبي الخطاب، وأبي بكر الصديق، وأنس بن مالك، وأبي موسى الأشعري ومعاذ بن جبل وأبي ثعلبة الخشري وعائشة وابن عباس ونوفل بن سميح وأم سلمة وحذ عبد الحميد بن سلمة، ثم ذكر العلامة تخریج هذه الروايات، وإنما أشرت إلى كثرة هذه الروايات لأن بعض الجهلة ينون عن أمثالها ثقة فهمهم وكثرة جعلهم.

قال العيني ^(٣): إن المعتزلة أو أكثرهم والحوارج أنكروا صحة ذلك لأحدثيت الواردة في هذا الباب، وهو مكابرة، والمعجب أنهم أولوا ما ورد من ذلك في القرآن، وأنكروا ما ورد في الحديث إما جهلاً وما غناداً، وحكى

(١) عمدة القاري (١/٧/١٩٦).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤٩٨).

(٣) معجم: عمدة القاري (١/٧/٢٠٠).

النزول ونبأه

من حياته في كتاب السنة عن أبي زرعة قال: هذه الأحاديث المتواترة عن رسول الله ﷺ، إن الله تعالى نزل كل ليلة، قد رآه عنه من صحابة، وهي عندنا صحاح مودة، يروي البيهقي في كتاب الأسناد والمصنفات عن أبي سعيد ابن أحمد البزني يقول: حديث النزول قد ثبت عنه ﷺ من رجوه مسبوحة، وورد في التبريل ما يصدق، وهو قوله: **«وَيَقُولُ وَاقِلْ أَلَمُ يَكُنْ لَكُم مِّنْ آيَاتِهِ سَمْعًا وَمُبْصَرًا»** انتهى.

(النزول ونبأه) اختلف في صيغة فقيل: تصم الماء من الإنزال فتكون مُعْتَذِي إلى معول صحيف أي نزل الله منكأ، وانتدب على صحته رواية السنني من حديث الأغر عن أبي هريرة وأبو سعيد مرفوعة: **«إن الله عز وجل ينزل على بعض سطر الليل الأول ثم يأتي منادياً يقول: من من داخ فيستجاب له»** الحديث، ويصححه عبد الحق، وعلى هذا فلا يذكأن في الرواية، وأمر من ما هو المشهور في ضبطه وهو إفصح الياء من النزول فمشكل، أما قيد من معني الانتقال، ويؤيد هذه الرواية ما في مسلم بالنظر: **«نزل رباً يزيد ابناً»**

قال البيضاوي: لما ثبت بالقواطع أنه سبحانه وتقدس منه من الأجدية والنجوى امتنع عليه النزول من معنى الانتقال من موضع إلى موضع انخفاض منه الأعلى.

فالخصماء في ذلك على قسمين الأول: المتعوضة، قال الزرناجي^(١) فالراسخون في العلم يقولون: أما به كل من عند ربنا على طريق الإجمال مخرج لله تعالى عن الكمية والشبه، نقله البيهقي وغيره عن الأئمة الأربعة والسلفيين والحنافس والشيث والأوزاعي وغيرهم، بقول البيهقي: هو أسلم، يدل عليه اتفاقهم على أن التأويل المعين لا يجب، فحيثما انفوخ أسلم، انتهى.

(١) شرح المصنف (٢/٣٤٦).

والقسم الثاني: المزمومة، واختلفوا في تأويله على أنحاء، منها: قال من العرب: إن النزول راجع إلى أفعاله لا إلى ذاته بل ذلك عبارة عن نزول ملكي ينزل بأمره وجهه، فالنزول حينئذ، سنة الملك المعصوم بذلك، أو معنوي بمعنى لم يغفل، ثم فعل، فسني ذلك نزولاً من مرة إلى مرة يعني أنه متعارف بمعنى التلطف بالذات عين والإجابة نعم، وحكي عن مالك - رضي الله عنه - أنه أوله نزول رحمة وأمره أو ملائكة كما يقال: فعل الملك كذا أي ابتاعه بأمره.

وقال ابن عبد التمر^(١): قال قوم: النزول رحمة وأمره ونسب شي، لأن أمره بما يشاء من رحمة ولعنه بغير دليل وانتهاز ما لا يوجب ثبوت الليل ولا غيره، ولو صح ذلك من مائت فكان معناه أن الأعطى هي الاستجابة ذلك الوقت.

وقال الناجي^(٢): إخبار عن إجابة الدعاء في ذلك الوقت وإعطاء المسائلين ما سألو، وتبني على صيغة التوقية كما روي، فيقول الله تعالى: إذا تقرب إليّ عبدي سيئراً فستدني إليه فترجأ الحديث، ثم يرد التقريب في المسافة إلى أراد تقرب بالفعل من العدد والتقرب بالإجابة من الله تعالى.

وفي «المنبه»^(٣) سألت مالك عن الحديث الذي جاء في جنازة سعد بن معاذ في العرش، فقال: لا يتحدث به وما يدعو الإنسان إلى أن يتحدث به وهو يرى ما فيه من التفرير، وحينئذ: «إني الله حقيق آدم على صورته»، وحديث لسان، قال ابن القاسم: لا سمعي لأحد ينقل الله أن يحدث بكل عداء قيل: فالحديث الذي جاء في الله سبحانه فصحك! فلم يرد من هذا وأجابه، وقال: وحديث البرون يحتمل أن يفرق بينهما من وجهين:

(١) انظر «الاستبصار» (١: ١٠٢).

(٢) «المنبه» (١: ٢٥٧).

.....

أخبرهما. أما حديث الشراة والفتنة فكانت أخبارها في بعض من فيهما
مصححة وحديث الغزو والعرب في ذلك له في الحقيقة فيه من الصحابة
وحديث الدولة برأسه ليست أصابها ما تبلغ في الصحة درجة حديث الشراة
والوجه الثاني: أن التأويل في حديث الشراة وأرب وأبي العرب سرور
تأويل فيهما أحد، والله أعلم بالصواب.

(أهلوك وإهلك) حملك في معبر جسدك من الفجر ووجدك وهو أكل ليلة في
 وقت غروب الشمس فما سيأتي (إلى السجدة الدنيا) كبر : عبارة عن الحالة الفيزية البنية
 والانسانية من قبحها ، زائل : يتغير من مقتضى صفات (ميراث) التي تقتضي
 لأحد من الأرباب ، فهو الأبناء ، الأصدقاء من أعضاء إلى مقتضى صفات
 الحساد والإخوان التورممة وبعين (حيث يبقى لك) بعين لام وبكبرية (الليل)
 بالبحر (الأخضر) بالربيع صفة ثالث ، والتخصيص : حمل - ثالث أخر ، لأنه وجد
 سيكرية ، ووفت التبع ، وغدا الناس من الفجر من شخصات رجفة تعالى ، يمكن
 فيه حالته ، ولزغبة والفرد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ایجاد کیا گیا۔ اور وہی وزارت عدالت ہے جس پر ایس ڈی ایم سے وعدہ شدہ ہے جس کی خبر دہم سے سن کر ان کے دل پر گرا۔ وہی وزارت عدالت ہے جس پر ایس ڈی ایم سے وعدہ شدہ ہے جس کی خبر دہم سے سن کر ان کے دل پر گرا۔ وہی وزارت عدالت ہے جس پر ایس ڈی ایم سے وعدہ شدہ ہے جس کی خبر دہم سے سن کر ان کے دل پر گرا۔

وكتبه: روضة أبي المظفر رحمه الله

الأول: والثالثة: أحد يسمى نصف الليل الآخر، وقد روي بعدة طرق ورابعة: روي بعدة طرق، ومنه: يزيل الله عالم من الناس أو ثلث ليل الآخر، يسمى الثلث أو ثلوع والخامسة: رواية الشيرازي عنه: إذا مضى نصف الليل أو ثلثه، كنت أنت في ذلك عن غير شيء خبراً، وحسنه ما روي في ذلك من روايات الخمسة المذكورة، والسادسة: الإطلاق

قال العمري: أما رواية الإطلاق فلا يعتد بها لتفريقها على محمل عيب، وأما الاختلاف في التسمية، فقد صار بعض العلماء يسمي المرحح، كالبرمكي^(١)، قال: قد روي هذا الحديث من أن رجلاً كثره عيون من غير عيون، فبينما هو في ذلك يزيل الله، وإلى ذلك يذهب بعض تلاميذ الأئمة، وهذا صحيح الأمر، لا يورث إلا أنه على ما أصبح، فلا يفهم من الحديث، في ذلك التروية، أو العاصم، عاصم يعني غير المرحح والمصحح، فسمى بعض التروية الأخرى، وروى البرقي ما مر من رواية في صحيحه، ما لا يظن أنه عن أصحابه، فكيف يصحها، إلا أنتم السمع يروى على وجهه، فلا يصح أن يسمي نصف الليل أو ثلثه، أو يكون ذلك باسم أحمد الأميري في وقت عاجز به، ثم أسمى بالآخر في وجهه، أمر فأعلم به، وسبق أبو هريرة الخوارزمي منهم حديثاً

قال البخاري^(٢): ويحتمل أن يسمع بذلك ذلك يقع بحسب اختلاف الأسانيد، تكون الأوقات الليل تختلف في الزمان وهي الأوقات باختلاف تقدم الناس بعد يوم والآخر، هذا الأخير، وقال بعضهم: يحتمل أن يكون المرحح يقع في الثلث الأول والخروج يقع في النصف وفي الثلث الثاني، وقد حصل على أن ذلك يقع في جميع الأوقات، لم يردت بها لأحد، وأنه يسمى بثلثه أعلم بأحد الأمور في وقت، فأعلم به، ثم أعلم به في وقت آخر، فاحسن به انتهى.

(١) أخرجه البرقي (١٠٤٤)

(٢) الظاهر: صحيح الترمذي (١٢١٤)

فَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبُ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيهِ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟^(١)

أخرجه البخاري في: ٩٧ - كتاب التوحيد، ٣٥ - باب قول الله تعالى: ﴿يُجِيبُكَ أَنْ يَسْأَلُوكَ كَلِمَاتٍ أَفْعَلْ﴾.

ومسلم في: ٦ - كتاب صلاة المسافرين، ٢٤ - باب الترويع في الدعاء والذكر في آخر الليل، حديث ١٦٨.

قال القاري^(٢): ويحتمل أن يكون النزول في بعض الليالي هكذا، وفي بعضها هكذا، كذا قاله ابن حبان، ويحتمل أن يتكرر النزول عند الثلث الأول ونصف والثالث الآخر، واختص بزيادة الفضل لحثه على الاستغفار بالأسحار ولأنفاق النصبحين* على روايته، والأظهر أنه نزول تعجل فلا يختص بزمان دون زمان، وإنما ذكر هذه الأوقات بحسب أُرسته القائلين عن آرياب الكمال، انتهى.

(فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟) أي أجب دعاءه فلبست السبب للطلب، وهو منصوب على تقدير أن في جواب الاستفهام، أو مرفوع على الاستئناف، قاله القاري (ومن يسألني شيئاً فأعطيه؟) بفتح الياء رضم الهاء أو يسكون الياء وكسر الهاء (ومن يستغفرني فأغفر له؟) دنوبه ولم تختلف الروايات عن الزهري في الاختصار على الثلاثة، وزيد في الروايات هل نائب فأتوب عليه؟ ومن ذا الذي يترزقي فأرزقه؟ من ذا الذي يستكشف الغمر فكشف عنه؟ ألا سقيم يستشفى فيشفى؟ وفي مسلم^(٣): «ثم يسط يديه ويقول: من يقرض غير عديم ولا ظلم؟»، وفي معظم الروايات وبإضافة: «حتى يطلع الفجر» كما في مسلم وغيره، وفي النسائي: «حتى تحل الشمس» شاذة، قاله الحفاظ وتبعه الزرقاني^(٤).

(١) «مرقاة المتابع» (١٥/٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٧١) كتاب صلاة المسافرين وقصرها.

(٣) «شرح الزرقاني» (٣٦/١).

٢١/٤٨٥ - **وحدثني** عن **صامت** عن **حبيب بن سعيد** عن **أبي إبراهيم** أن **الحارث التميمي** قال **عاشته أم المؤمنين قالت**: **كنت بأبي حنيفة** إلى **حبيب رسول الله** يروي **عن أبيه** من **أبي**، **فلما** **توفي** **توضعت** **بني** **عبي** **تدبير** **وهو** **ساجد** **.....**

٢١/٤٨٥ - (مالك، عن **حبيب بن سعيد** **الأنصاري** (عن **محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي** **ابن** **فرس** **أن** **عائشة أم المؤمنين**) **قال** **ابن** **عبد البر**^(١)، **ثم** **يختلف** **رواية** **المرطبة** **عن** **صامت** **بن** **إسماعيل**، **وهو** **مسند** **من** **حديث** **الأعرج** **عن** **أبي** **حزيرة** **عن** **عائشة**، **ومن** **حديث** **عروة** **عن** **عائشة** **من** **مرفق** **صحيح** **ثابت**، **ثم** **أخرجه** **عن** **الوجهين** **قوله** **المرطبة** **وحدث** **الأعرج** **أخرجه** **مسلم** **وأبو** **دارد** **والنسائي** **وإن** **ما** **جاء**

أقالت، **كنت** **بأبي** **حنيف** **رسول** **الله** **يزر** **تفقدته** **فتج** **الفاو** **ضد** **صامت**، **وفي** **رواية** **أخذته** **وهما** **بمعنى** **أي** **عدمه** **(عن** **الليل**) **وفي** **المشكاة** **عن** **مسند** **أحمد** **روى** **الله** **لا** **أزيلة** **من** **أحمد** **عن** **الطعن** **بني**) **وفي** **رواية** **قالت** **من** **أبي** **حنيف** **أقالت** **بيدي** **(فوضعت** **بيدي**) **وفي** **مسند** **فوق** **بيدي**، **قال** **الداري** **الفراد** **(علي** **قوله** **أزاد** **في** **رواية** **وهما** **متصونتان**، **وهما** **الحديث** **يدل** **على** **أن** **العلم** **لا** **ينقص** **الوصف**، **لا** **استقراره** **بشيء** **في** **الصلاة**، **وأوله** **الطبري** **بأن** **يمكن** **أن** **يأخذ** **بن** **بين** **العلم** **والمسلم** **كان** **حائلاً**، **وأوله** **البرقاني** **إلى** **مسلكه**، **فقال** **فيه** **أن** **النسب** **لا** **أخذ** **لا** **ينقص** **الوصف**، **وأحسن** **أنه** **كان** **يقول** **حاش** **لعمرك** **الأصل**، **النسب**، **(وهو** **ساجد)** **واختص** **الروايات** **في** **هذا** **المنظر** **فروي** **هكذا**، **وفي** **المشكاة** **عن** **مسند** **أحمد** **في** **المسند**، **منج** **الحج** **وغير** **الحج** **مختلف** **في** **صيغة**، **وفي** **معناها** **في** **المسند**، **وفي** **معناها**، **في** **الجمود**، **قوله** **الداري**^(٢)،

(١) خط: (أحمد) (٢) (٤٨٥).

(٢) مرفق الشيخ (٤٨٥).

يَقُولُ: «أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ» وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ. وَبِكَ
بِكَ. لَا أَحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَيَّ نَفْسِكَ.

أخرجه مسلم في: ١ - كتاب الصلاة، ٤٢ - باب ما بقا في الركوع
والسجود، حديث ٢٧٢.

(يقول) وفي رواية: فسمعه يقول: (أعوذ برضاك) وفي رواية: اللهم إني
أعوذ برضاك (من سخطك) أي من فعل يوجب سخطك علي أو على أمني
(وبمعافاتك) أي بعفوك وأني بالمفاعلة للمباعدة أي بعفوك الكثير (من عقوبتك)
وفي إضافتها كالسخط إليه دليل لأهل السنة على حوار إضافة الشر إليه تعالى
كالحير، واستحذ منه بعد استمادته برضاه لا احتياجا أن يرضى من جهة حقوقه
وبعاقب على صفوة غيره (ومك منك) فإن عياض: ترقى من الأفعال إلى مشي
الأفعال، مشاهدة للحق وغية من اتخلق الذي هو محض السرعة الذي لا يتغير
عنه قول، ولا يصطبه وصف، فهو محض التوحيد ويقطع الالتفات إلى غيره.

(لا أحصي ثناء عليك) قال ابن الأثير: أي لا أبلغ المواحب في الثناء
عليك، وقان الراغب: أي لا أحصل ثناء لعجزتي عنه إذ هو جمة تستدعي
شكراً، وعكفا إلى غير نهاية. وقيل: الإحصاء العدد بالحصي أي لا أعدد أي لا
أقدر على الإحصاء بجميع انشاءات، أو لا أقدر على الإتيان بمراد منها يعني
بمعنى من نعمه، وقال ابن عبد البر: روي عن مالك أن معناه وإن اجتهدت
في الثناء عليك قلن أحصي نعمك، ومتك وإحاطتك.

(أنت) متدا وغيره (كما أثنت) م موصوفة أو موصولة والذات بمعنى
المثل (على نفسك) أي ذاتك. قال النووي: فيه اعتراف بالمعجز عن الثناء عليه
وأنه لا يقدر على بنوع حقيقته، هوكل ذلك إليه سبحانه المحيط بكل شيء جملة
وتصلياً، وكما أنه لا نهاية لثناء عليه، لأن الثناء تابع للمشي عليه، فكل شيء
أنسي عليه به وإن كثرت وطان، ويبلغ فيه، فتمت له أعظم، وسلطانه أعز،
وصفاته أكثر وأكبر، وفضله أوسع وأوسع.

(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ).

أخبره الترمذي مرفوعاً عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: ٤٥ - كتاب الدعوات، ١٢٢ - باب في دعاء يوم حرفة.

٤٨٧/٣٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ السَّخَّي، عَنْ طَارُوسِ الْيَمَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَعْلَمُهُمْ هَذَا الدُّعَاءَ، كَمَا نَعَلْنَاهُمُ السُّورَةَ مِنَ الشُّرَاكِ، يَقُولُ: اَللّٰهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ النَّفِيرِ،

قيل يعرفه (لا إله إلا الله وحده لا شريك له) زاد في حديث أبي هريرة: "وله نعمتك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير". وفي "معارف تفضيل لعماد" - بعضه على بعض، وتفضيل الأيام بعضها على بعض، وسبأني البسط فيه في "غريب الأيوب للحج".

٤٨٧/٣٣ - (مالك، عن أبي الزبير) محمد بن مسلم بن ندرس (المكي) - (عن طاروس) بن كيسان نهمادي (اليمني) مؤلف بحير بن ريسان بحير يفتح الأبد الموحداً وكسر الحاء المصطلح، وبالراء، ويسان يفتح الزاء المصطلح وسكون الألف المضافة التختية والتسعين المصطلح من أملاء فارسي، أحد أعلام التابعين، قال: اسم دكران، وطاروس لقب من رواية السنة عامة سنة ١٠٦ هـ وقيل بعدها (عن عبد الله بن عباس، أن رسول الله ﷺ كان يعلمهم هذا الدعاء) لأنني (كما يعلمهم السورة من القرآن) تنبذ في تحليظ حروفه وترتيب كلماته وضع الزيادة والتقص من والمحافظة عليه، قاله الزرقاني^(١).

(يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم) أي عقوبتها و (ضاعة محاربة أو من إضاعة المنفرد إني ظرفه (وأعوذ بك من عذاب النفير) من إضاعة

(١) اشترج الزرقاني، (٣٩/٦).

.. مدد الله من عباده المسيح الناجي، وأعوذ بك من فتنة المحلب
.....

أخرجه مسلم في ٥ - كتاب الصلاة ومواضع الصلوة ٩٥ . باب ما يستأجر
منه في الصلاة، حديث ٥٣٤ .

.....

الشرف أو الإضافة بتقدير في أي عذاب في الذير أو أعوذ بك من فتنة أي
امتحان وخبر (المسيح) شيع المسيح وخلفه ابن المكشورة وجاء مهتدة
- وضعف من أخصبا - يطفئ على الدجال، وعين على عليه السلام، لكن
يطأ على الأول بعيداً بالدجال، وقال أبو داود: المسيح مثقل الدجال،
ومثقله - عيسى عليه السلام - ولم يمتدح الأول، وحكى فريزي عن حنبل بن
عاصم أحد الخطباء هو بالشياطين والمذمومين واحد، يعني لا اختصاص لأحدهما
بأحدهما .

لقب الدجال ١٥ لأنه مسوح العبر، و لأن أحد غني وجعه خلق
مسحوحاً لا غير مود، ولا حاجب، أو لأنه مسح الأرض إذا خرج، وأما
عيسى عليه السلام فقليل: لأنه خرج من بطن أمه مود، وأما
زكريا مسح، أو لأنه كان لا يسمع في حاجة إلا أوى، أو مسح الأرض
ببأحه، أو لأن رجله لا تمشي نه، أو لأنه المسوح، وقيل: هو بالعبارة
مسح، فحرف المسح، وقيل: المسيح الصديق، قاله البرزقاني^(١) (الدجال) لما
كان يظن المسيح مشركاً كد عرق، فده بالدجال لأنه اندادهما .

(أو أعوذ بك من فتنة المحلب) وفتنة (السمات) الخلف في تفسيرهما، قبل:
فتنة السمات ما يقع عند الاحتضار - ولحقها قبل ذلك، أو فتنة السمات في
كثير، فالمسيح قبل ذلك، ولا يتكرر مع عذاب النيران لأن العذاب يترتب على
الفتنة، وقيل غير ذلك، ومن مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً: إذا فرغ أحدكم من
الشهادة الأخيرة، فليعود من أربع، فذكر هذه الأربع .

.....

(١) شرح الترمذي، (٢٩:٢٦)

قال: لقد فعلتُ. فهذا يعني دفعُ الاستعانة بالمدن، ويكونوا مسموح علي غيرهم من الأعداء. ومن يورث أو المصطفى يتغير من المصطفى من بعد هذه الاستعانة، اللهم

وحدثني ابن عباس قال: خرجوا من مكة، وذكر بعده ثلاث مسائل: فقلت: ما هي؟
فأجابني قائلاً: لا شيء، أو عرفت بها في الصلاة؟ قلت: لا، قال: فإني أعدد صلواتك،
وإذا تفرغ أخرجني من البيت، وإذا بدلت على أنه يرى بحديثه، أنه قد
يعد من أهل البيت، قال: أنت جاري، حيثما أخذته في أبواب الخليفة، أن ابن حزم
قال: هو جاري.

[illegible]

قلت: وأثرها في علي السبي عليه السلام ما عساه بعد التمسك ببعض البعوض فتنبه
تلا: عسى أن الأمر ليس بموت. فلي «عسفي» من الأثر. وأما سموت
عنه عليه السلام فإن حذو أحدكم في صلاته، وذكر الشبهة، في ثياب أو
مات من الحميم قل: الحديث. وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم: حدثني عن القرآن، قال: وجدت أنهم أصبحوا من الحديث
أمره أم خالد، ومن أمر بكره عبد الله بن عباس رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم: قال: من ألقى من نفسه، الحديث.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَالُ الْوَلَدِ فِي بَيْتِ الْوَالِدَيْنِ كَحَالِ الْوَلَدِ فِي بَيْتِ الْمَوْلَى».

(*) $\{f_1, f_2, \dots, f_n\}$ is a basis for V .

777 (7), 778 (7)

١٢٩٨ (٢٤٣) **وَحَلَّتْ نِيَّيْنِ بَيْنَ بَيْنِهِمَا** عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَاءَ بِمَنْفَعَةٍ لِقَوْمٍ فَهُوَ شَرٌّ مِنْهُمْ» قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «وَمَا مِنْ شَيْءٍ أَشَدَّ حَرًّا مِنْ أَنْ يَكُونَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْقِ» قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا مِنْ شَيْءٍ أَشَدَّ حَرًّا مِنْ أَنْ يَكُونَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْقِ» قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا مِنْ شَيْءٍ أَشَدَّ حَرًّا مِنْ أَنْ يَكُونَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْقِ»

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ جَاءَ بِمَنْفَعَةٍ لِقَوْمٍ فَهُوَ شَرٌّ مِنْهُمْ» قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «وَمَا مِنْ شَيْءٍ أَشَدَّ حَرًّا مِنْ أَنْ يَكُونَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْقِ» قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا مِنْ شَيْءٍ أَشَدَّ حَرًّا مِنْ أَنْ يَكُونَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْقِ»

١٢٩٩ (٢٤٤) **وَحَلَّتْ نِيَّيْنِ بَيْنَ بَيْنِهِمَا** عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَاءَ بِمَنْفَعَةٍ لِقَوْمٍ فَهُوَ شَرٌّ مِنْهُمْ» قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «وَمَا مِنْ شَيْءٍ أَشَدَّ حَرًّا مِنْ أَنْ يَكُونَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْقِ» قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا مِنْ شَيْءٍ أَشَدَّ حَرًّا مِنْ أَنْ يَكُونَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْقِ»

وَلَاكِ مُحَمَّدٌ أَنْ يَكُونَ بِشَيْءٍ مِنَ الْمُنَادِيَةِ بِمَا هِيَ وَأَوْ مَا كُنْتُ كَمَا هِيَ
الْحَبِيبُ لِيُطْلِقَ، وَهِيَ تَحْضُرُهُ قَامَ عَجَّ السَّحَابَةِ السَّحَابَةِ (السَّمَوَاتِ)
بِأَنَّهَا رَدَّتْ فِي رَوْيَا وَفِي رَوْيَا أَنَّ حَافَةَ بَيْتِ الْوَدَّ بَيْنَ بَيْنِهِمَا

(١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

كُنْتُ رَأَى النَّبِيِّ ﷺ وَالْأَرْضَ زُفْرِي وَمِنْهُنَّ أُنْتُ الْخَلْقُ. وَأَنَا ذَاكَ
 حَقِّي. وَأَوْعَدَكَ نُحُورُ. وَالصَّادُكَ حَقِّي. وَالْحَقَّةُ حَقِّي. وَالنَّارُ حَقِّي.
 وَالسَّاعَةُ حَقِّي. أَلْتَجَمُّ لَكَ أَسْنَتُكَ. وَبِكَ آمَنْتُ. وَغَلَبْتُ نَوْفُسِي.
 وَإِنَّكَ أَمْسَتْ. وَبِكَ خَاصَمْتُ. وَإِنَّكَ حَاكَمْتُ. فَأُخْبِرُ بِهَا مَا قُلَّمْتُ
 وَأُخْبِرْتُ. وَأُسَرِّزُكَ وَأُعَلِّتُ.

كُنْتُ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، عَرِضٌ تَغْلِيظاً لِعُظَمَاءِ عَلَى غَيْرِهِمْ
 وَلَا مَقَرٍّ رَدٍّ كُلِّ ضَرْبٍ وَمَعِيكَ (أَنْتَ الْحَقُّ) أَيُّ الْمُتَحَقِّقِ الْوُجُودِ الْثَابِتِ لَا
 شَكَّ وَقِيلَ: أَنْتَ الْحَقُّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ يَدْعِي أَنَّهُ إِلَهُ (وَقَوْلُكَ الْحَقُّ) أَثَبَتَ
 بِهَا سِرِّيَّةَ (وَوَعْدُكَ الْحَقُّ) لَا يَنْدَعِيهِ حَلْفٌ وَلَا شَكٌّ (وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ) أَيُّ التَّجَلُّتِ
 عِنْدَ التَّسَوُّتِ أَوْ الْوُجُودِ. (وَالْحَقَّةُ حَقٌّ وَافْتَارَ حَقٌّ) أَيُّ تَكْلِيفِ مَتْنِهَا مَعَهُ عَوْدٌ لِمَتْنِ
 بِهَا سِرِّيَّةَ (وَالسَّاعَةُ حَقٌّ) أَيُّ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَيْ بِهَا شَكٌّ. زَادَ فِي رَوَايَةِ سَلَمَةَ
 عَنْ طَاهَوْرٍ عِنْدَ الْخَبِيرِ: وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ وَمُحَمَّدٌ ﷺ حَقٌّ، فَالْأَنْطَبِيُّ:
 عَرَفَ الْحَقَّ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ لِمُحَصَّرِهِ لِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَمَا سِوَاهُ فِي
 مَعْرَضِ التَّزْوَالِ وَالنَّكَيْرِ فِي الْإِبْرَاقِ لِمُعْظَمِهِمْ، وَقَبْلَ غَيْرِ ذَلِكَ فِي تَخْرِيقِ
 الْبَاقِ

(اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ) أَيُّ لَقَدْتُ، خَضَعْتُ لِأَمْرِكَ، مَعِيكَ (وَبِكَ آمَنْتُ) لَا
 غَيْرَكَ (وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ) فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا (وَإِنَّكَ كُنْتَ) أَيُّ رَجَعْتَ (وَبِكَ) أَيُّ
 مَا أَطْعَمْتَنِي مِنَ الْحَقِّ (خَدَمْتُ) مِنَ الْأَعْدَاءِ (وَإِنَّكَ حَاكَمْتَ) خِلَافَ أَهْلِ
 الْحَقَّةِ بِمُحَاكَمَتِهِ إِلَى كَيْفِ رَغْبَةٍ (فَاغْفِرْ لِي) غُيُوبِي كُلِّهَا (مَا قَدَمْتُ) عَلَى
 عَدَايَايَ (وَمَا أُخْبِرْتُ) سَهْ، وَنَيْسَ فِي التَّمَسُّخِ الْمُحَصَّرَةِ تُعْطَى مَا أُخْبِرْتُ
 (وَأُسَرِّزُكَ) أَيُّ أَحْفَيْتُ عَنِ النَّاسِ (وَأُعَلِّتُ) أَيُّ أَظْهَرْتُ أَوْ مَا حَدَّثْتُ بِهِ
 نَفْسِي، وَمِمَّا نَحَرَّكَ بِهِ لِنَافِي، زَادَ فِي رَوَايَةِ الْبَحَارِيِّ: وَدَا أَنْتَ أَهْلَامٌ مَعَهُ
 مِنْهُ، وَدَعَا بِذَلِكَ مَعَ أَنَّهُ مَعْقُولٌ لَمْ يَزَلْ تَوَاصَعاً وَهَضَباً نَفْسَهُ وَاجْتِلَالاً وَمُعْطِياً
 نَوْبَهُ، أَوْ تَعْلِيماً لِأَنَّهُ زَادَ فِي رَوَايَةِ سَلَمَةَ: أَنْتَ الْمَقْدَمُ رَأَيْتَ التَّزَوُّعَ

أَبِى الْبَلْغِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .

وأخرجه البخاري في ١٩ - كتاب التيجان . ١ - باب التيجان بالليل

ومسلم في ٦ - كتاب صلاة العائدين ، ٩٦ - باب الدعاء من صلاة الليل
وفيه . حديث ١٩٩ .

٢٨٩/٣٥ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ**

عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

أَبِى الْبَلْغِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . زاد في رواية ليخاري . لا حول ولا قوة إلا
بالله

٢٨٩/٣٥ - (مالك ، عن عبد الله بن عبد الله) يفتح العين فيهما وهذا معا

توافق فيه اسم الأب والله ، قاله الرزقاني . (ابن جابر بن عتيك) يفتح العين
المهمله وكسر الشدة المعوية والساكنة النعنية آخره كاف ، اختلط كلام أهل
الرحال في بيان هذا الراوي واضطربوا فيه جداً والحداد من الفن حافظ
الحدود والرحال ابن حجر - رحمه الله - مع سوء نظره قد اختلط كلامه أيضاً
في ذلك ، تصوب جيداً في موضع ، وخطأ أخرى . ولا يكتب الخطأ من ذلك
ولا يحد جميع مروياته من كتب الحديث وجميع أقوال الرحال في ذلك ، ولا يجمع
هذا المختصر البسط في ذلك . لكن لا بد من ذكر شيء من الأقوال فيه .

يقال الحافظ في تهذيبه^(١) : عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك ،

وفيه . ابن جابر بن عتيك الأصمري المدني . وقيل : إلهما تنان ، روى عن
ابن عمر وأبى وجده أنه عتيك ، بن الحارث ، وهو أبى عبد الله بن جابر ابن كنان
محفوظاً . وعنه مالك وشعبة ومسلم وأبو المعجب المصمودي وعبد الله بن

(١) وأخرجه أبو داود في الصلاة (٢٧٧١) وأبو يعقوب في الدعوات (٣٤١٧)

(٢) تهذيب التهذيب (١٦/٢٨٢) (١٧/١٨٧) وأبى المعجب المصمودي المصمودي (١٧/١٨٧) وأبو داود
المصمودي الكبير (١٧/١٨٧) .

أَنَّهُ قَالَ: جَاءَنَا عَدُوُّ النَّعْمِ بْنِ قَعْرِ

عيسى بن أبي قيلي وغيرهم، قال أبو بكر بن منجويه: أهل العراق يقولون جبر ولا يصح، وإنما هو جابر.

قلت: نقله ابن منجويه من كلام البخاري فإنه قال في تاريخه، لم ذكر كلامه نحوه، ثم قال: وقال بعضهم عن عبد الله بن عيسى عن جبر بن عبد الله، يعني قيسه، وقال الخطيب: الصواب عبد الله بن عبد الله بن جبر، قال: والكويتيون يضطربون فيه، وقال الدارقطني: لم يرد مالكاً أحد على قوله: جابر بن عتيك وهو مما يعتد به عليه.

ودكر الحافظ شرف الدين الأديباني: أن قول من قال: جابر بن عتيك وهم، والصواب: جبر بن عتيك، وقرئ بينهما ابن أبي حاتم في «المرجح والتعديل»^(١)، قال الحافظ: ومن قرئ بينهما أيضاً نسائي في «المرجح والتعديل»، والصواب أنه رجل واحد، وقع الخلاف في اسم جده هل جابر أو جبر، وأخرج مالك في «الموطأ» حديثين عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك، فقيل: هو هذا فوهم مالك في تسميته جده جابراً، وقيل: هو الآخر وهو المرجح، انتهى.

وفي «التفريب»^(٢): عبد الله بن عبد الله بن جابر، وقيل: جبر^(٣) بن عتيك الأنصاري المدني ثقة من الرابعة (أنه قال: جاءنا) أي في مسجدهما كما سيأتي (عبد الله بن عمر) من الخطاب - رضي الله عنهما -.

قال ابن عبد البر^(٤): هكذا رواه يحيى، وطائفة لم يجعلوا بين عبد الله

(١) (١٢٦/١)

(٢) (٢١٥/٥)

(٣) هكذا في نسخ «المعرب» مصححاً والطاهر أنه من التناسخ (ن) قلت وفي الخلاصة (ص ١٩٣) عبد الله بن جبر رفع لجهنم ابن عتيك، قال ابن منجويه والصحيح جابر الأنصاري المدني

(٤) انظر: «الاستبصار» (١٦٣/٨)

التي ناحية منه. فقال: هل تدري ما الثلاث التي دعا بهن؟
فقلت: نعم، قال: فأخبرني بهن. فقلت: دعا بأن لا يظهر عليهم
عداؤا من غيرهم. ولا يهلكهم بالسنين، فأعطيهما، ودعا بأن لا
يجعل بأسهم بينهم، ففعلها. قال: صدقت.

فإن أنت غمرا: فلن يزال الجرح إلى يوم القيامة.

به، سرفعا عن سعد بن أبي وقاص

وأخرج مسلم في ٥٦ - كتاب الترمذ ٤ - باب هلاك هذه الأمة حصصهم
بعض، حديث ٢٠.

إلى ناحية منه) أي من المسجد (فقال لي: هل تدري ما الثلاث) دعوات (التي
وفي السج الهديّة) الذي بالأفراد (دعا بهن) رسول الله ﷺ (فيه) أي في
مسجد (فقلت: نعم، قال: فأخبرني بهن) نعليه منه أو تصيحاً لقوله (فقلت:
دعا بأن لا يظهر) الله أي لا يذاب الله (عليهم عدواً من غيرهم) أي من غير
المؤمنين يعني سبأصل جميعهم (وأن لا يهلكهم بالسنين) أي بالحدب والجوع،
والحراد السنه العائمة (فأعطيهما) بيتاء المجبول أي أعطاه الله تعالى هاتين
المسائلين وفق دعائه ﷺ (ودعا) ﷺ (بأن لا يحمل بأسهم) أي الشرب والقتل
والاحتيال (بهنهم ففعلها) بيتاء المجبول (قال) ابن عمر - رضي الله عنهما -:
(صدقت) وهذا ظاهر في أن السؤال كان اختباراً

(قال عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - وهذا لم يحفظ الله عز وجل هذا
الدعاء (فلن يزال) في هذه الآلة (الهرج) - يفتح الهاء يسكون الراء والجيم -
(القتل) (إلى يوم القيامة) قال البيهقي وأخرج ابن أبي شيبة وأحمد ومسلم
وأبو الشيخ وابن مردويه وابن خزيمة وابن حبان عن سعد بن أبي وقاص أن
السبي ﷺ أقبل ذات يوم من العائجة حتى إذا مر بمسجد بني معاذة دخل، فركع

(١) أخرجه حديث جابر في الترمذ (٢٠١/١٦٦) ودراسة كتاب (٨/١٦٤).

٢٩٠/٣٦ - وَحَفَّتْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُوهُ إِلَّا كَانَ بَيْنَ إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَن يُسْتَجَابَ لَهُ،

٢٩٠/٣٦ - (مالك، عن زيد بن أسلم أنه كان يقول) سرقوف، لكن لا يقبل مثله رابياً، فلا بد من التوقيف وقد ورد مرفوعاً كما سيأتي (ما من داع يدعو) أي من المسلمين كما ورد التقييد بذلك في روايات كثيرة، وأما الكافر فقد قال الفاري في «شرح النحصر»: اختلف أصحابنا الحنفية في أن دعوة الكافر هل تستجاب أم لا؟ والقوى على أنه يجوز أن تستجاب على ما ذكره البرجندي، والتحقق أن دعاء الكفار في حال الاضطراب يستجاب كما أخبر الله سبحانه وتقدس بقوله: ﴿وَإِنَّا رَجِئْنَا فِي الْقَوَارِئِ دَعْوَاهُمْ أَنَّهُ يُخْلَصُونَ لَهُ الْآيَةُ﴾ (١)، وما ذاك إلا ببركة الشرح الحاصل بالاضطرار فيطالب عموم قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ يَدْعُو النَّصْرَ يَا دَعَا﴾ (٢) الآية.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا تَقَا الْكُفْرِينَ إِلَّا فِي خَائِلٍ﴾ (٣) أي في ضباع وبعضان فهو مقيد بحالهم في الآخرة كما يدل عليه سابق الآية، ومنه قولهم: ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا كَبْرًا﴾ (٤) الآية، أو المعنى وما دعاؤهم إلا في أمر ضائع غير مهم في دينهم وما ينفع في آخرتهم. وقد استجاب الله دعوة إبليس لما قال: ﴿فَبَشِّرْهُ بِأَنَّهُ يُكَفِّرُ عَنْكَ مِنْ كُتُوبِهِ﴾ (٥) الآية، انتهى.

(إلا كان) دعاؤه بشرط أن لا يدعو في مائمه ولا فطیحة رحم كما ورد في الروايات (بين إحدى ثلاث) خلال (إما أن يستجاب له) بمعنى ما سأل، ولفظ

(١) سورة النحصر: الآية ٥٥.

(٢) سورة النمل: الآية ٦٢.

(٣) سورة الرعد: الآية ١٤.

(٤) سورة الملوسون: الآية ١٠٧.

(٥) سورة الأعراف: الأيات ١٤، ١٥.

(٩١) باب العمل في الدعاء

قلت، قبل كنت دعوتني^١ يقول دعوت رب، يقول أما كنت لم تسمي
بدهرة، إلا أنتصبت لك، أليس دعوتني يوم كذا وكذا أعلم برك أنت أفرح
عنت ففرحت عنت^٢ فيقول يا رب، دعوتني ففرحت عنت في الدعاء
ودعوتني يوم كذا وكذا أعلم برك أنت أفرح عنت ففرحت عنت ففرحت
تسمي يا رب، يقول أيها الدعاء، أنت في الجنة كذا وكذا، قال المصنف
ولا بدعوتك عند الموت ولا بين أن يكون حاله في الدنيا وإنما أن
يجوز الدعاء في الآخرة، فيقول الدعاء في ذلك المقام يا رب لم يكن العمل
في شيء من دعائك.

وأخرج طبراني في الأوسط^٣ عن جابر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم: من دعاه في حلة أو برفع يديه يرد الله روحه إلى
موضع شئ من الجنة وأما الذي عن سعد بن عبد الله، داود والبيهقي
في الدعوات فكثير كذا في الاستحسان. وأخرج ابن مودود عن ابن عمر
رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا دعاه
تعبد الله في الدعاء، وأخرج البيهقي في الأسماء والصفات، عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا دعاه أحدكم ربه سألته بصوت الاستحسان
فليس له الجاهل أنه الذي دعاه ثم الدعاء، ومن أتبعه عليه من ذلك فهو
فشل. الحمد لله على كل حال. وأخرج الحكيم الترمذي عن سعد بن مودود
أنه قال: من دعاه في حلة أو برفع يديه يرد الله روحه إلى موضع شئ من الجنة.

(٩٢) العمل في الدعاء

عني كيف يعمل في الدعاء

(١) أي: دعوتني يوم كذا وكذا.

(٣٧/٤٩١) - حَدَّثَنِي حَسَنٌ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، وَأَنَا أَدْعُو، وَأَسْتَعِزُّ بِأَصْبَغٍ، أَصْبَغَ بْنِ كُلٍّ مَدَى، فَتَهَانِي.

ورد مرفوعاً عن أبي هريرة.

أخرجه الترمذي في ٤٥ - كتاب الدعوات، ١٠٤ - باب حدثنا محمد بن سيار.

رواه الترمذي في ١٦ - كتاب الدعوات، ٢٧ - باب الدعوات عن الأئمة، ابن جرير.

(٣٧/٤٩١) - (مالك، عن عبد الله بن دينار أنه قال: رأيته عبد الله بن عمرو) ابن الخطاب - رضي الله عنهما - (وأنا أدعو وأستعز بأصبعين) من اليدين جميعاً أي (أصبع من كل يد تتهانئ) أي عمر بن ذك، قال أبي جهم^(١): إنما تهاون لأن الدعاء إنما يحب أن يكون إما باليدين وبسطهما على معنى التضرع والرفقة، وإما بالإشارة بالواحدة على معنى التوحيد، انتهى.

قال الترمذي: والواحد يعني من جهة اليمين. وقد ورد هذا المعنى مرفوعاً عن حديث سعد بن أبي وقاص قال: مر النبي ﷺ وأنا أدعو فأصبعي، فقال: «أخذت أهلك وأنت بالسياسة» أخرجه الترمذي، وصححه الحاكم ورواه الساسي والترمذي وقول حسن، والحاكم وصححه عن أبي هريرة: أن رجلاً كان يدعو بأصبعه، الحديث - وكبره للتأكيد.

ولا عارضة حين أحاكم عن مهمل: «ما رأيت النبي ﷺ يدعوا بيمينه يدعوا بيمينه ولا غيره إلا كان يجعل أصبعه بعد مكمه ويدعوه» لأن الدعاء له حالات. أم لأن هذا إخلاص أيضاً لأن فيه رفع أصبع واحدة من كل يد، أو ثبات الجوارح - على أن حديث سعد حملة بعضهم على الوقع في الاستغفار كما في أبي داود عن أبي عباس مرفوعاً: «الاستغفار أن يسطر بأصبع واحدة».

(١) الترمذي (١٩١) (٣٦٨)

٢٩٢/٣٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ
سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، كَانَ يَقُولُ: إِنَّ الْإِخْلَافَ يُرْفَعُ بِدَعَاءٍ، وَلَدَهُ عَنْ
مَنْشَرٍ، قَالَ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، يُرْفَعُهُمَا.

وَأَعْمَ مَعْنَاهُمْ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي الشَّهَادَةِ، لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، فَهُوَ زَوْقَانِ^(١)
فَأَنَّ: «لَا مَنَعَ عَنْهُ أَهْلًا» وَحَدَّثَ ذَلِكَ الْمَدَنِيُّ الرَّمَازِيُّ فِي «مَجَالِدِهِ»^(٢)
فَقَالَ: بِمَعْنَى عِلَا الْحَدِيثِ إِذَا أَشَدَّ أَنْ حُلَّ بِأَمْرِهِ فِي إِسْقَاءِ عِلَا الشَّهَادَةِ وَلَا
يُسِيرُ إِلَّا بِأَصْبَحٍ وَاحِدَةٍ، أَيْ: بِرَأْيِهِ مَادَّ حَاضِرَ «الْمُسَيَّبِ» وَتَعَهُ حَاضِرَ
«الشَّهَادَةِ» أَوْ أَخْرَجَهُ مِنَ الشَّهَادَةِ.

وَعِظَ حَدِيثًا سَهْلًا عَلَى مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مُعَدِّيًا لِدَا حَكِي عَنْ
لِحَدَّثَكُمْ^(٣) فَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدِهِ إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: مَا رَأَيْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَدِيدًا بِدَعَاءٍ فَخَرَّ يَدَهُ عَلَى مَسْرُوعٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَلَدَفَّ رَأْيَهُ يَقُولُ
هَكَذَا، وَأَشَارَ بِأُصْبُعِهِ، وَحَدَّثَ الرَّصَاصِيُّ بِالْإِسْنَادِ، وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ السَّيْفِيُّ فِي
مُسْنَدِهِ^(٤)، فَلَا يَحْدُثُ أَنْ يَكُونَ وَهَذَا فِي رِوَايَةِ الْعَدَمِ.

٢٩٢/٣٩ - (مَالِكٍ)، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَقُولُ
إِنَّ الرَّحْلَ لِرَفْعِ (مَدَّ الْمُجْهُولُ أَيْ: يَرْفَعُ دَوَاجِدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ وَدَعَاءَهُ وَلَدَهُ) أَيْ: سَبَّ
دَعَاءٍ، وَلَدَهُ دَعَاءُ سَعِيدٍ، أَيْ: عَدَمُونَهُ (وَقَالَ) أَيْ: أَشَدَّ سَعِيدٍ مِنَ الْمُسَيَّبِ
لِيُضِيَهُ نَحْوَ السَّيَاءِ فَرَفَعَهُمَا لِيُشِيرَ فِي التَّمَنُّعِ الْمَقْصُورَةِ عَطَا: فَرَفَعَهُمَا، قَالَ
لِمَالِكٍ^(٥): رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَبُخَارِيُّ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَدَعَاءُ الْأَعْرَبِ، وَقَالَ
بِالنَّاسِ رَفَعَهُمَا إِشْرَافًا بِهِ، وَقَالَ: هَكَذَا يَرْفَعُ إِلَى نَوَافِ، أَيْ: الشَّيْءِ.

(١) - أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٥٢/٣٨)

(٢) - (٥٢٦، ٥)

(٣) - (٥٢٦، ٥) (٢٩٢/٣٨)

(٤) - (٥٢٦، ٥) (٢٩٢/٣٨)

(٥) - (٥٢٦، ٥) (٢٩٢/٣٨)

قال يحيى: وسئل مالك عن الدعاء في الصلاة المكتوبة؟
فقال: لا بأس بالدعاء فيها.

قال الحافظ^(١): وتابعه الثوري، عن هشام، وأصلفت عائشة الدعاء، وهو أعم من أن يكون في الصلاة أو خارجها، وأخرجه الطبري والحاكم وغيرهما من طريق حفص بن غياث عن هشام، فزاد في الحديث: «في التشهد»، وأخرج الشيخان وغيرهما عن ابن عباس قال: نزلت ورسول الله ﷺ مختلف بمكة، كان إذا صلى بأصواته رفع صوته بالقرآن، فإذا سمع المشركون سبوا القرآن ومن أنزله ومن جاء به، فقال تعالى نبيه: «ولا تمهر بصلاتك» أي بقرائتك، الحديث. ورجح الطبري وتبعه الثوري وغيره حديث ابن عباس لأنه أصبح إسناده.

وقال الحافظ: ويمكن الجمع بأنها نزلت في الدعاء داخل الصلاة، وقد روي عن ابن عباس أيضاً ما يوافق عائشة، وفيه أقوال أخر للمفسرين بسطت في محله، وقيل: الآية في الدعاء مسبوحة بقوله تعالى: «ادْعُوا رَبَّكُمْ هَضَرًا مَخْفًيًا» وفي الاستذكار^(٢) قال مالك: أحسن ما سمعت فيه أي لا تجهرو بقرائتك في صلاة النهار ولا تخافت بقرائتك في صلاة الليل والصبح.

قال يحيى: وسئل الإمام (مالك عن الدعاء في الصلاة المكتوبة؟، فقال: لا بأس بالدعاء فيها) وأخرج أبو داود ثنا القعنب عن مالك: لا بأس بالدعاء في الصلاة في أوله وأوسطه وآخره وهي الذميمة وغيرها. وفي «المدونة»^(٣) قال مالك: لا بأس أن يدعو الرجل بجميع حوائجه في المكتوبة حوائج دنياه وآخرته في القيم والجلوس والسجود. قال: وكان يكرهه في الركوع، انتهى.

قلت: لكن في «الشرح الكبير»^(٤) لهم: كثرها أي البسلة والتعبد بمرض

(١) فتح الباري (٤/١٥٥).

(٢) (٨/١٦٩).

(٣) (١/١٠٠).

(٤) (١/٢٥١).

تدفع بعد رجوعه وقبل فرائده، ويكره ولو سجدت الجميع، لأنه لم يصححه عمر،
وتدفع بعد كفايته في السجدة الرابع الحار، وكذا في السجدة وقبده في
الطيرة، ما عدا من، وما في التفرقة فيجوز، وكذا أثناء سورة من إمام، وهذا
رجحاً، تأييداً بما إذا قل من سجد مع بعض الحار يقبل ثلاثة قبضات السجدة
والأربعة، ويصحح الحديث.

وكرر في السجدة ركعتين، لأنه إذا سجد فيه التمسح، وجاز بعد رفع منه،
وكرر قبل تشهد وبعد سلام إمام، وبعد تشهد غيره، لأن التمسح لا يقتضيه
والدعاء بطوله ولا تكرار الدعاء بين سجديته، ولا بعد صلاة وقبل ركعة، ولا
بعد رفع منه، ولا في سجود، وما بعد تشهد الأخير، في سجد، انتهى.

وعنه أيضاً أن الدعاء بعدهم إذا سجد آخر سجودهم، فصل في ذلك،
ويروى ما تقدم في التوبة، المقر، إذ جازوا الدعاء في آيات الركعة
والدعاء بعد السجدة، وهكذا بعد التمسح.

قال من دعاه^(١)، وشحب الحنفي في بابه إذا سجد إليه رجوعاً أو سألها
أو أنه عدل أن يستعيد منها، يرويه حديثه، ما من شيء رغبة ولا رقة،
الحديث، ولا يوجب ذلك في الركعة، لأنه لم يفسد من السجدة في ركعة
مع قلة من وسد فرائده فيها، انتهى.

وفي التوبة^(٢)، وأجوز لا يقرأ مصحفاً بل يستمع، ينصت إليه
ولا يقرأ، لأنه دعاء، ركعتين، إذا الإمام لا يستمع من القرآن، وما ورد
حصل من الغل مفرد، قال ابن عابد، أحد أن يقرأ من الإمام، وينصت في
الفرع أو السجدة، قال في التحفة: أن الإمام في التمسح، نعم، ذكرنا

٤٩٤/٤٠ - وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَلْعَنُ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ بِمَا
قَالَ يَدْعُو، فَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ، وَتَرْكِ
الشُّكْرَاتِ، وَحُبِّ الْمُسْكِنِ.....»

من أنه يلعن من يدعو الله به، وهذا لأنه من بعده إلى يومنا، فكان من الصلوات،
ولأنه تنفيل عن الفروع فيكره، وأما في النزع فإن كان في الفروع فكذلك،
وإن كان في غيرها من داخل الخليل انتهى اقتضى به فيها واحد أو اثنين فلا يتم
ترجع الترك على الفعل، كما روي أي من حديث حديثه السابق اللهم إلا إذا
كان في ذلك تنفيل عن المعتدي، وفيه تأمل

وأما السامور فلا بد وسيمه الأسماح، فلا يسفل بها بخله، لكن قد
شكك إنما يتم ذلك في المعتدي في الفرائض والفروع، وإنما الحقنني في
الثقة المذكورة إذا كان إمامه يفعل فلا تعدم الإخلاص، بل ذكره ليحتمل على
ما عدا هذه الحالة، انتهى هذا ما عدا لأوثنية وإلا فقد تقدم في الفرامة جوار
النداء.

٤٩٤/٤٠ - (مالك، أنه يلعن) قال ابن عبد البر: رواه جماعة من رواة
السرقة عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه يلعن أن رسول الله يلعن، وهو حديث
صحيح ثابت من حديث عبد الرحمن بن عائش، ومن يحيى بن عثمان وأبي أمامة
الباجلي، انتهى. (أن رسول الله يلعن) كان يدعو، فيقول: اللهم إني أسألك فعل
الخيرات من السامورات وغيرها، (وترك المنكرات) أي المنهيات، قال
الباجلي: يقتضي أن فعل الخيرات وترك المنكرات، إنما هو بفضل الله تعالى،
وتوفيقه وعصمته، (وحب المسكين) يحتمل إيمانه إلى القائل، أو تمتعوا
وهو أنسب ما قبله، قال الباجلي: وهو وإن كان داخلا في فعل الخيرات، إلا
أنه محتمل بفعل لئلا، ومع ذلك يحتمل التواضع والبعد عن الكبر، انتهى.

و ما اخرجت الارض الا من اهلها ومنهم من لا يعلم الا ما اراد الله وما يعلم الا القليل

١٠٠ - تاريخ طبرستان في القرنين الثاني عشر والثالث عشر

الحمد لله الذي جعل في كتابه العزيز: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَن تَحْبِسُوا أَنْفُسَكُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (الناس: ١٠١).

٥٩٠٩٥ - وحیدنی در مکتبہ اقدس

أولاً لو أننا انقسمنا إلى ثلاث فئات: فئة من النسخ المصححة، فئة من النسخ المصححة، وفئة من النسخ المصححة، فإننا نكون قد انقسمنا إلى ثلاث فئات: فئة من النسخ المصححة، فئة من النسخ المصححة، وفئة من النسخ المصححة.

قال الشافعي رحمه الله: إذا أردت فتح حج، فتنصّب ابن الباري تعالى مرشد
لغيرك من الأصفياء، وأنت تكون له إماماً مدنيّاً ورئاً في حجبك، فليدع ربه أن
يخصه غير ممنون بعد أن أقرت نفسه، وأن كان يدعو بأمره غيره لئلا تنافي دعاؤه
فإنه لا إله إلا الله كان يسمع مدحك من بعض الأصفياء، وهي التي تكون دياراً له تعالى
فإن من يكون من إرادته في ذلك.

٢٩٥، ٢٩٦ - (عائلك). أم لمعة قال: قال عبد البر^{١٥} هذا الحديث با. عن
أبي يعقوب عن طارق بن عيسى. من حديث أبي هريرة راجع وغيره. با أخرجه
أبو عيسى بن هريرة عن أبيه. حسن. بإسناد أبي هريرة أخرجه مسلم^{١٦}

2070 010 2000 100

1587 (4) *Journal* 1 (4)

(T) $\text{H}_2\text{O} + \text{H}_2\text{O} \rightleftharpoons \text{H}_3\text{O}^+ + \text{OH}^-$ $K_w = 1.0 \times 10^{-14}$

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى هُدًى، إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ اتَّبَعَهُ. لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئاً، وَمَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى ضَلَالَةٍ، إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ أَوْزَارِهِمْ. لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئاً».

وأصحاحه: «السنن» (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى هُدًى) أَيِ مَا يَهْتَدِي بِهِ مِنَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَهُوَ سَبَبُ التَّكْرِيرِ شَائِعٍ فِي جَسَدِهِ بِخَارِ: هُدًى، وَاعْظِمَهُ هُدًى مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ، وَأَدَامَهُ هُدًى مِمَّنْ دَعَا إِلَى إِسْطِاقَةِ الْأَذَى عَنْ صِرَاطِ الْمُسْلِمِينَ (إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ اتَّبَعَهُ) سَوَاءً ابْتَدَعَهُ أَوْ سَمِعَ عَنْهُ (لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ) إِشَارَةٌ إِلَى مَصْدَرٍ كَانَ. قَالَ الْقَارِي: وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الْأَجْرِ (مِنْ أَجُورِهِمْ) أَيِ الْمَتَّبِعِينَ (شَيْئاً) دَفَعَ تَوْهَمَ أَنَّ أَجْرَ الدَّاعِي يَكُونُ شَقِيقَ أَجْرِ الْمَتَّبِعِ.

أَوْ مَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى ضَلَالَةٍ. إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ أَوْزَارِهِمْ) أَيِ الْمَتَّبِعِينَ، لِتَوَلُّدِهِ مِنْ فَعْلِهِ (لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئاً) فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ التَّوَهُُّ بِمَا تَوَلَّى وَيُسِّرُ فَعْلَهُ وَالْمَرْءُ إِنَّمَا يَتَوَبُّ مِمَّا فَعَلَ خْتِياراً؟ أَجِيبُ: بِحَصُونِهَا بِالنَّدَمِ وَدَمْعِهِ عَنِ التَّعْبِيرِ مَا أَمَكُنْ، وَهُوَ إِقْنَاعِي. قَالَ الرُّوْقَانِي^(١).

وَقَدْ ائْتَرَفْنَا: وَالْأَمْرُ حَجَرٌ: لَوْ تَابَ الْعَامِي لِلْإِسْمِ، وَبَقِيَ الْعَمَلُ بِهِ فَهُوَ يَنْفَعُ إِثْمَ دَلَالَتِهِ بِتَوْبِهِ؛ لِأَنَّ التَّوْبَةَ تَحِبُّ مَا قَبِلَهَا أَوْ لَا؛ لِأَنَّ شَرَطَهَا رَدُّ الضَّلَالَةِ وَالْإِقْلَاعُ. وَمَا دَامَ الْعَمَلُ دَلَالَتَهُ مَوْجُوداً فَالْعَمَلُ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ فَكُلُّهُ لَمْ يَرُدَّ وَلَمْ يَقْلَعْ. كُلُّ مُحْتَمَلٍ: وَقَدْ أُرِ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلاً، وَلَمُتَقَدِّحُ الْآنَ الشَّامِي، انْتَهَى. قَالَ الْقَارِي: وَالْأَظْهَرُ الْأَوَّلُ وَالْأَخِيرُ أَنْ يَقُولَ بِعَدَمِ صِحَّةِ تَوْبَتِهِ، وَهَذَا لَمْ يَحْضَرْ أَحَدٌ، ثُمَّ رَدَّ الْمُخْطَلَمُ بِالْمَعْنَى وَالْإِقْلَاعُ كُلُّ شَيْءٍ بِعَدَمِهِ حَقّاً، وَأَيْضاً اسْتِثْنَاءُ نَوَابِ الْأَشْعَاعِ مِثْلُ عَلَى اسْتِثْنَاءِ رُضَا الْمَشْرُوعِ بِهِ، فَإِذَا تَابَ

(١) الشَّيْخُ الرُّوْقَانِي (١٩٥/٢)

٤٢/٤٩٦ - وحديثي عن مالك: أنه بلغه أن عبد الله بن عمر قال: **اللهم اجعلني من أئمة المعتقين**.
 عن: فإن **اللهم اجعلني من أئمة المعتقين**.

قال القاري: وبهذا يعلم أن له ~~في~~ من مضاعفة الثواب بحسب توافقه
 أعمال أئمة مما لا يعد ولا يحصى، وكذا السامعون لا أولون من الأئمة جرون
 الأنصار، وكذا بقية السلف بالنسبة إلى الخلفاء، وكذا العلماء المحققون
 بالنسبة إلى أتاعهم، وبه يعرف فضل المعتقين على المتأخرين في كل طلبة
 وحسنه انتهى.

٤٢/٤٩٦ - (مالك)، أنه بلغه أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - قال:
 أي دعا يقول: **اللهم اجعلني من أئمة المعتقين**، قال أبو عمرو: هو من قوله
 تعالى: **﴿وَتَعْمَلُونَ الْبِرَّ بِمَا كُنْتُمْ يَافَعُونَ﴾** قال الجاسي^(١) وقد يدعو بهذا الجمين:
 أحدهما أنه إذا كان محرم يدعو في الخير، فإن له مثل أجر العاملين به على
 حساب ما تقدم، وهذا أكثر من أجر كل عامل به. والثاني: أن الإمام أفضل
 الجماعة فكأنه دعا أن يجعله من أفضل المعتقين، قال مالك في العبيد:
 وعد الله فستعين من الخير بما وعدهم فكيف بأئمتهم انتهى.

وقال السيوطي: أخرج ابن جرير، وابن المنذر عن ابن عباس **﴿يُؤْتِيكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ذُرًّا أُثْمِرًا﴾**^(٢) قال: بعثوا من يعمل
 بالطاعة وعمره أعرت في الدنيا والآخرة **﴿وَأَعْمَلْتُمْ تَبِيبًا﴾** قال: أئمة
 يهتدى بها، ولا يهلك أئمة صلاته، لأنه قال لأهل السعادة **﴿يَتَعَمَّلُهُمْ أَهْلُ﴾**
﴿يَهْدِيكَ يَأْمُرًا﴾ ولأهل الشقاوة: **﴿يَتَعَمَّلُهُمْ أَهْلُ كَذِبًا﴾** إلى الكثرة،
 انتهى

(١) المستفاد (١/٣٦١)

(٢) سورة الفرقان: الآية ٧٤.

٤٣/١٩٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ كَانَ يَقُومُ مِنْ حَوْفِ النَّاسِ، فَقَوْلُ: نَامَتِ الْعَيْنُ، وَغَارَتِ النُّجُومُ، وَأَنَّ النَّحْيَ أَشْمَمٌ.

(١٠) باب التَّهَيُّعِ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ

٤٣/٤٩٧ - (مَاتَ)، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ كَانَ يَقُومُ مِنْ حَوْفِ النَّاسِ، قَالَ الْبَاحِيُّ: بَرِيدٌ لِلتَّهَيُّعِ، فَمَتَّ وَبَحَثَ الْأَرْوَاحَ سَابِغِي. (فَقَوْلُ: نَامَتِ الْعَيْنُ وَغَارَتِ النُّجُومُ) أَيُ عَرِثٌ^(١) وَمِنْكَ دَلِيلٌ عَلَى حِدْوَتِهِ، وَلِذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ - عَلَى نَبِيٍّ رَغْلِيهِ انْفِصَالُ وَالْمَسْرُومُ - «لَا تُجِدُ النَّفْسَ» فِيهِ الْبَرَقَةُ^(٢) لَوَانَتْ النَّحْيَ الْقِيُومُ، بَرِيدٌ أَنَّهُ تَعَالَى مَعَ كَوْنِهِ - حَتَّى لَا يَجُوزَ عَلَيْهِ الْقِيُومُ، وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْإِقْلَامُ، وَلَا الْبَعْرُ وَلَا الْعَدَمُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَأُخْرِجَ ابْنُ السَّنَنِ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»^(٣) سَنَدَهُ عَنْ وَبَدٍ بِنِ ثَابِتٍ، قَالَ: نَكُوتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَصْحَابِي، فَقَالَ: «قُلِ اللَّهُمَّ عَارِثَ النَّحْمِ وَبَدَاتِ الْعَيْنِ» وَأَمَّا حَيْثُ قَوْلُ: لَا تَزِدْكَ يَتْمٌ وَلَا تَزِمْ مَا حَتَّى يَأْتِيَهُمْ قُلْدَةُ لَيْلِي وَأَيْمٌ غَيْبِي، فَفَضَّلَهُ، فَذَهَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِكَتَابِهِ إِلَى أَهْلِ الْبَيْتِ وَخَرَجَ عَنْهُ الْحَزَنِي فِي «الْحَضَرِ».

(١١) التَّهَيُّعُ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ فِي «الْمَدِينَةِ»^(١) الْأَرْوَاحُ لَتَسْتَهَيُّعِ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا، ائْتَلَفَ ائْتَلَفًا مِنْهَا فِي مَوَاضِعَ: ائْتَلَفًا فِي عِدَّةَا. وَالتَّهَيُّعُ: فِي الصَّلَاةِ الَّتِي

(١) رَوَاهُ الْحَزَنِي فِي «الْمَدِينَةِ».

(٢) الشَّيْخُ الزُّهْرِيُّ (١٠٠/٤٩٧).

(٣) (ص: ١٧٦) بِحَقِّ (٧٥٩).

(٤) «بَدَاةُ الْمُحْتَدِ» (١٠٠/١٠٠) - (١٠٠/١٠٠).

يتعلق النهي عن فعلها فيها أما الأول: فانفقوا على أن الثلاثة من الأوقات منهي عن الصلاة فيها وهي وقت النطق، والغروب، ومن ثمة تصلى الصبح حتى تطلع الشمس. واختلفوا في وقتين: وقت الزوال، والصلاة بعد العصر. فذهب مالك وأصحابه إلى أن الأوقات المنهي عنها أربعة: الغروب، والنطق، وبعد الصبح. وكذا في الأصل، والظاهر^(١) ثمة بعده لفظ: وبعد العصر. وأحل الصلاة عند الزوال.

وذهب الشافعي إلى أن الأوقات الخمسة كلها منهي عنها إلا وقت الزوال يوم الجمعة، واستثنى قوم من ذلك الصلاة بعد العصر، وسبب الخلاف في ذلك أحد شيئين: إما معارضة أثر للأثر. وإما معارضة الأثر للعمل عند من يذهب إلى أن أهل المدينة. وهو مالك بن أنس، فحيث ورد النهي ولم يكن هناك معارضة من قول ولا عمل اتفقوا عليه، وحيث ورد المعارضة احتلقوا فيه.

أما اختلافهم في وقت الزوال فمعارضة العمل فيه للأثر، وذلك أنه ثبت من حديث عتبة بن عامر الجهني قال: ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيها، وأن نقيم فيها موتانا حين تطلع الشمس بأزقة حتى ترتفع، وحين يغرم قائم الظهيرة حتى تسيل، وحين تغيب الشمس للغروب، حرجه مسلم. وحديث أبي عبد الله الصائحي^(٢) الآتي في «المواضع» لكنه منقطع.

فمن الناس من ذهب إلى منع الصلاة فيها كلها، ومنهم من استثنى منها وقت الزوال، إما بإطلاق، وهو مالك - رضي الله عنه -، وإما في يوم الجمعة فقط، وهو الشافعي - رضي الله عنه -، أما مالك فلأن العمل عنده بالمدينة لما وجدته على الموقنين فقط، ولم يجدته على الوقت الثالث أهني الزوال أباح

(١) كما هو موجود في السخ القديسة. ش.

الصلاة فيه، واعتقد أن الظهر قد سرح بالفعل - وأن من لم يرتحل تأييداً وقهر
عن أصله في النهج، وقد تكلمنا على ذلك في الأصول نقله.

وأما الشافعي - رضي الله عنه - فلهذا مع غيره من حديث علة أنهم
كذبوا في عمر بن الخطاب يسلطون يوم الجمعة حتى يخرج عمر - رضي الله
عنه - فيعلمون أنه يخرج - رضي الله عنه - كان بعد الزوال مع ما روي عن
أبي هريرة - رضي الله عنه - مروي عن أبي عن الصلاة نصف النهار حتى تؤد
الشمس إلا يوم الجمعة، قوي هذا الأمر عند الفعل في أيام عمر - رضي الله
عنه - ذلك، وإن كان الأمر قد مضى، وأما من رجع الأمر الثالث في ذلك
ففي غير ما في الشافعي

وأما اختلافهم في الصلاة بعد صلاة الجمعة فلهذا ما روي عن الأئمة الثلاثة
في ذلك، وفي حديث معاذ بن أنس - رضي الله عنه - حديث أبي هريرة المرفوع عن
صاحبه أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر، الحديث والثاني
حديث مسلم عن عائشة رضي الله عنها حديثين في مبني قد سرح، ولا خلاف
شعبان قبل العصر، وكثير بعد العصر، محسن رجع حديث أبي هريرة قال
ما سمع، ومن رجع حديث علة - رضي الله عنه - أن رواه ما سمع، لأنه العمل
الذي مات عليه ﷺ قال بالحوال، وحديث أم سلمة يدرج حديث عائشة
وفيها أنها رأت رسول الله ﷺ يصلي ركعتين بعد العصر فأنشد عن ذلك فقال
إن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث القوم، ثم قال من النبي صلى الله عليه وسلم الطهر وهما
حديثه.

وأما اختلافهم في الصلاة التي لا يجوز في هذه الأوقات، فذهب
إلى حيفة وأحمد بن محمد أن لا يجوز فيها صلاة بإطلاق لا أوقية مقدسة ولا
سنة ولا ما لا إلا عصر يوم الجمعة، وأما الشافعي، أنه يفسر
بالحالات المخصوصة في تلك الأوقات، وذهب الشافعي إلى أن صلوات النبي

لا نجوز فيها هي التوافي حفظ النبي فعلى بلا حسم، وأن العشر كصلاة العنارة
تجوز، ووافقه مالك في ذلك بعد العصر وبعد الفصح أعني في الفجر، وحالته
هي التي تعمل بسبب مثل ركعتي المسحود، والشافعي يحيزها بعد العصر
ويفصح، ولا يجيز ذلك مالك، واحتلقت قول مالك في جواز المسحود عند
الظفر والغروب، وقيل كشوري، التصانيف التي لا ننو فيها هي ما عدا
المفروض، ولم يفرق سنة من فطر.

فتمحصل في ذلك ثلاثة أقوال: قول هي الصلاة بطلاء، وقول إنها
ما عدا المفروض، كانت سنة أو نفلاً، وقول إنها انفل دون نشر، وعلى
المروية التي سمع مالك فيها صلاة الجائر عند الغروب قول رابع وهو أنها
تعمل فقط بعد الفصح والعصر، والنفل والمسنون بما عدا المطلق والمغرب.

وسبب الخلاف اختلافهم في الجمع بين المعمومات الواردة في ذلك،
وأي شخص يأتي. وذلك أن عموم قوله فصل إذا نسي أحدكم الصلاة فليصلها
إذا ذكرها، يقتضي استغراق جميع الأوقات، وأما حديث النهي فنمضي عموم
"بما نسي" يقتضي، أعني المفروضات والمسنون والنوافل، فتمت حملنا الحديثين
على العموم رفع بينهما تعارض، فمضى ذهب إلى الاستثناء هي الزمان مع
نصبها بطلاء، ومن ذهب إلى الاستثناء الصلاة المفروضة المصنوعة عليها
بالفداء من عموم اسم الصلاة انتهى عنها مع ما عدا الفرائض في ثلث
الأوقات.

وفد رجح مالك - رضي الله عنه - مذهبه من استثناء التصانيف المفروضة
من عموم اسم الصلاة، ورد من قوله فصل من أدرك ركعة من العصر قبل
أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر، وليس فيها دليل دافع على أن التصانيف
المفروضة هي الاستثناء من اسم الصلاة، كما أنه ليس فيها دليل أصلاً لا
دافع ولا سر فاطح على استثناء الزمان الخاص الوارد في أحاديث المنهي من

الزمان العام الوارد في أحاديث الأمور، انتهى مختصراً. هذا إجمال الكلام على مسائل الأئمة، وسبب اختلافهم.

أكن لما وقع فيه نوع من التخصيص في بيان مالكهم مع أنه لم يذكر فيه مذهب الحنابلة، أردنا أن نلخص مالكهم من فروعهم كذا في هذا الأوجز، فقال داود: يجوز الصلاة فيها مطلقاً، حكاه القاضي، قال الزرقاني^(١)؛ قالت طائفة من السلف بالإباحة مطلقاً، وإن أحاديث النهي مسوغة. وبه قال داود رأس حرم وغيرهما من الظاهرية، انتهى.

وفي إنبيل تعاريف من فروع الحنابلة: أوقات النهي ثلاثة، الأول: من طلوع الفجر إلى ارتفاع الشمس قيد ربيع، والثاني: من صلاة العصر ولو محصورة وقت الظهيرة إلى غروب الشمس حتى يتم غروبها، وتعمل سنة الظهر بعدها ولو في جمع تأخير. والثالث: عند غيب الشمس ولو يوم الجمعة حتى غروب. تحرم صلاة التطوع في هذه الأوقات فلا تنعقد إن ابتدأها، أو دخل وقت النهي وهو فيها يحرم عليه الاستدامة، ولو كان جاهلاً للموقت أو التحريم، حتى ما له سبب. كسجود تلاوة، وصلاة كمسوف، وقضاء سنة، وفدية مسجد، سوى ناحية مسجد حال خطبة الجمعة، وسوى سنة العصر قبلها، وسوى ركعتي الطواف برضاً كان الطواف أو فلا، ويجوز فيها كلها قضاء الفرائض وفصل الصلاة المذكورة، انتهى.

وفي البروقض المربع^(٢)، مكة وغيرها في ذلك سواء، انتهى. وكذا قال ابن قدامة في المصنف^(٣).

وفي اشرح الإقناع^(٤) من فروع الشافعية: الأوقات التي نكروها فيها

(١) مشرح الزرقاني: ٢/ ٤٦٦.

(٢) ١/ ٢٣٦.

(٣) ٢/ ١١٥، ١١٦.

الصلاة بلا سبب كراهة بحرمة، كما صححه في الترويض وغيره، وإن صحح في التحفيل وغيره كراهة تزيد عمدة لا يعلل فيها هي غير حرم مكة، إلا صلاة لها سبب غير متاخر بخلاف ما سببها منقذ، كفاضة وصلاة كسوف واستسقاء وضواف ونحوه وسه وضوء، وسواء كانت الفاضة بدلاً أو فرضاً.

ثم ما لم يك منأخر، كركعتي الاستخارة والإحرام، لأنها لا تنقض صلاة انتهى لا سبب لها، وهي بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس، وبعد الطلوع حتى ترتفع قدر رمح، وبعد الاستواء حتى نزول، وبعد صلاة العصر ولو محسرة في وقت الظهر حتى غروب، وعند الغروب حتى يتكامل، انتهى مختصراً.

وفي الشرح الكبير^(١) من فروع المانكية، وقيل نفل، والفراد ما قابل الفرائض الخمس، فتجل التحاذه والنفي المنذور، وقت الغدوق إلى ارتفاع جميعها والغروب إلى ذهاب جميعها، وكره النفل بعد طلوع فجر ولو بداخل مسجده وبعد أداء فرض عصره، إلا أن يوثق نسبي قبل رمح، وإلى أن تضي الغروب، إلا ركعتي الفجر واشمع والوتر، وإلا صلاة الليل قبل صلاة الصبح لعاد عاقبة حيرة نام عنه عليه ولم يخف قواها جماعة ولا إصغاراً، يحضيه بهذه الفيرد لأربعة، وإلا حارة ومسحود تلاوة بعد صلاة الصبح قبل إصغار، وبعد صلاة العصر قبل إصغار، انتهى.

وفي الهداية من فروع الحنفية: لا تجوز الصلاة عند طلوع الشمس ولا عند غروبها في الظهيرة ولا عند غروبها تحدث غفلة بن عامر المتقدم قريباً، والفراد بقوله: «أن يفرد صلاة الجازفة لأن اللذان غير مكروه، قلت: بن ورد في بعض طرق تصحيح صلاة الجازفة، كما حكاه الريلمي^(٢).

(١) (١٧٧/١)

(٢) انظر: مصب الزيادة (١٦/٢٥٠)

ثم قال صاحب «المهذب»: ولا صلاة جزاء ولا سجدة تلاوة؛ لأنها في معنى الصلاة إلا عصر يومه عند الغروب؛ لأن المسبب هو الحجر القائم من الوقت فقد أداما كيد وحيت، بحلاف غيرها من الصلوات؛ لأنها وجبت كاملة فلا تنأى ناقصة، والحراد يسمى في صلاة العبادة وسجدة التلاوة الكراهة حتى لو صلاها فيه أو تلا سجدة وسجدة حازة؛ لأنها أثبت ناقصة كما وجبت إذ الوجوب بحضور الجنازة والتلاوة.

ويكره أن ينزل بعد تفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب، كما روي أنه عليه السلام نهى عن ذلك، ولا بأس أن يصلي في هذين الوقتين العواتق، وسجدة التلاوة، ويصلي على الجنازة لأن الكراهة إنما أحق انقضت بغير الوقت كالسجود لا لا تنسى في الوقت، فلم يظهر في حق التلاوة، ولا فيما وجبت له من سجدة، التلاوة وطهر في حق السجود؛ لأنه يتعلق وجوبه بسبب من جهته، وفي حق ركعتي التطواف؛ لأن الوجوب لغيره، ويكره أن يتنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي الفجر؛ لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عنهما مع حرصه على الصلاة، ولا يتنفل بعد الغروب قبل انقضاء نما فيه من تأخير المغرب. انتهى.

قلت: وبخاصة أن الأوقات السببية عند التحية على نوعين: الأولى: ما فيه ملك النبي القصور في ذوات لأوقات، وهي الأوقات الثلاثة، صلاة النبي، وهي التنية بعيدة الشمس، أو تسجير جهنم. تشمل الفرائض والنوافل كلها، فمخ الصلاة مطلقاً، والعدة منصوغة في الروايات فقد ورد في حديث عمرو بن عبسة عند مسلم وأبي داود^(١) وأحمد وغيرهم: «نم أقصر عن صلاة حتى تطلع الشمس، فهاهنا، مطلع ابن غزالي الشيطان وصلي لها الكفار، ثم قل ما شئت، فإن الصلاة مشهودة مكشوفة حين بعدد الرمح طلع، ثم أقصر، فون جهنم تسجر، وتفتح أبوابها، الحديث».

(١) أخرجه صحيح (١٣٦) باب صلاة عمرو بن عبسة، وأخرجه أبي داود (١٣٧٧).

وسبأني في حديث الشوفا من طريق الصنعحي: أن رسول الله ﷺ قال: إن الشمس قطع ومعه قرن الشيطان فإذا أرمضت فاروقا، ثم إذا استوت قارنهما، فإذا زالت فاروقا، تحدث قال الحافظ في المشيخين^(١) حديث: إن الشمس مظلم ومعه قرن الشيطان، رواه مالك في الموطأ، وأبو يعقوب عنه والتمساني وابن ماجه عن رواية عبد الله الصنعحي، ورواه مسلم من حديث حماد بن عيسى، ورواه ابن حبان وابن ماجه والحاكم من حديث أبي هريرة قال: سألت عبيد بن الأبرار عن رسول الله ﷺ في حديث شوبل، ورواه نعيماني من حديث حماد بن عيسى عن أبي هريرة.

سئل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الأضحية فقال: من ذبح أضحية لم يضره شيء من ذلك. وهذا كالأضحية من الأضحية لا يضره شيء من ذلك.

والنوع الثاني: ما ليس بها تخصيص، وهو بعد صلاة العصر، «صلاة المسح»
بعد صلاتي العصر في الحرم، أما الأولان فقد وردت روايات في غير الصلاة
فيهما كثيراً، حتى قال ابن عبد البر: بلغت حد الثواب، وأما الثالث، فقد
روى مسلم عن جعفره قال: «كان رسول الله ﷺ إذا وضع الحجر لا يصلي إلا
ركعتي التمجيد» وهو حد القس مسعود عوفوس: «لا يصلي أحدكم أكثر من ركعتين
حين يؤذن بليل» أخرجه الحاكم، الحديث رواه النسائي إلا أنهما

قال ابن العربي: قال الشيخ في "الإمام" لو كان فاضل بعد الصبح مباحاً
لم يكن لقوله: "حتى يرجع فإنه لكم" معنى، وهذا دل الحافظ في "النداء" والله
المستور.^(١٢) وعند أحمد من حديث حماد بن عيسى، قلت: أي الساعات

$$\{^m, \{j, k\} \in \{^n\}$$
$$\langle T_4^{\mu\nu} \rangle = -\frac{1}{4}g^{\mu\nu} F^2,$$

بن عبد الله^(١) هكذا قال جمهور الرواة عن مالك، وكانت طائفة منهم بطرف وإسحاق بن عيسى النخعي عن عطاء عن أبي عبد الله الصنابحي وهو الصواب، وهو عبد الرحمن بن عبيدة مابني ثقة ليست له صحة، قال: وروى زهير بن محمد هذا الحديث عن زيد بن أسلم عن عطاء عن عبد الله الصنابحي قال: سمعت رسول الله ﷺ، وهو سخط، والصنابحي لم يلق رسول الله ﷺ، وزهير لا يحدّث حديثه، انتهى.

فقد عدا كله وحج من ابن عبد الله بن عطاء على ما رجم أن الصنابحي هنا عوا أبو عبد الله عبد الرحمن بن عبيدة المتفق على كونه تابعياً، فلو كان كذلك لأمكن أن يكون كلامه صحيحاً، لكن الصحيح كما يظهر من تتبع التتبع وحديث عبد الله الصنابحي الضعيف وإن أنكره ليحاري وغيره.

في الزرقاني^(٢) عن الإصطبي^(٣) طاهره أن عبد الله الصنابحي لا وجود له وفيه نظر، فقد ذكر يحيى بن معين: عبد الله الصنابحي روى عنه البدائيون بطيئة أن له صحبة، وقال ابن السكيت: يقال: له صحبة مدني، قال الحافظ ورواه مصنف والطحاوي عن مالك شاذة، ولم ينفرد به مالك، بل تابعه حفص بن عيسى عن زيد بن أسلم عن عطاء عن يسار عن عبد الله الصنابحي سمعت النبي ﷺ يقول: إنه أنسى نطعم، الحديث. وكذا زهير بن محمد عند ابن منداه قال: وكذا تابعه محمد بن جعفر بن أبي كثر وغارحة بن مصعب الأديبة من زيد بهذا.

وأخرجه الدارقطني في «عرائب مالك» من طريق إسماعيل بن الحارث.

(١) انظر شرح الزرقاني، (١٦/٢).

(٢) (٢١/٢٠٠)

(٣) (١٢٨/٢)

وابن منذر عن طريق إسماعيل الصائغ كلاهما عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ما من رجل أحب بعلته حبا بنياً، ولا ما بين يديه من مال، ولا ديناً لله، ولا خلقاً لله، إلا جمع الله عليه شدة عقابي يوم القيامة».

وبه إفادة، أن زهير بن محمد لم يفرد بتصريحه بالسماع فليس بخطأ كما
 زعم ابن عبد البر، انتهى كلام الزرقاني مع زيادة

وأخرج الحاكم^(١) حدث عبد الله الصنابحي في خروج الخطايا من أعضاء الوضوء، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وليس له حلق، وعبد الله الصنابحي صحابي، وكذا حكى المنذري عنه في «ترغيبه» بلا تكثير عليه، وقال الذهبي: على شرطهما ولا حلق له والصنابحي صحابي مشهور، كذا قال، قلت: لا انتهى وهذا يحتمل إنكاراً لصحته أو إنكاراً لشهرته. وقال الذهبي في «تجريد الصحابة»: عبد الله الصنابحي روى عنه عطاء بن يسار كذا سماعاً، فلمعله غير عبد الرحمن خرج له أبو يعلى، انتهى.

وذكره صاحب درجال جامع الأصول في فصل الصحابة رحى الأفعال المختلفة في ذلك، وكذا ذكره الخطيب في «الإكمال» في فصل الصحابة، وقال: الصابحي الصحابي قد أخرج حديثه مالك في «الموطأ» والشافعي في «سننه»^(١)، انتهى.

قلت. وحديث الباب أخرجه أحمد في مسنده^(٣) بطريق مالك ورهير بن

(١) والحد $\lim_{n \rightarrow \infty} (1 + \frac{1}{n})^n = e$

745 (3) (4)

—「ついでに、中絶人」(下)

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ وَمَعَهَا قُرْنُ الشَّيْطَانِ...»

محمد قال: لما رُبد من أسلم عن عطاء بن يسار قال: سمعت عبد الله الصنابحي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ»، الحديث.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ وَمَعَهَا) الواء حالية (قُرْنُ الشَّيْطَانِ) قال المجد القرن: المَرْوُوفُ من الحيوان، وموضع من رأسه أو الجانب الأعلى من الرأس، جسمه قرون، والذؤابة أو ذؤابة المرأة والحُفْظَةُ من الشعر، وأعلى العجول، حمده قران، ومن الخرد شعرتان في رأسه، وعطاء للهروج، وأول العلاءة ومن الشمس ناحيتها أو أعلاها أو أول شعاعها، ومن القوم سبهم، ومن الكلاء حيره أو آخره أو لثمة، لذي لم يوطأ، انتهى.

قال الثوري^(١): أي جانبي رأسه، لأنه ينتصب قائماً في وجه الشمس عند طلوعها، ويؤدي رأسه إلى الشمس ليكون شرفها بين يديه، فيكون قبلة لمن سجد للشمس، فهي عن الصلاة في ذلك الوقت لئلا يشتبه بهم في العبادة، وهذا هو الأقوى، وفي: المواد بقوس الشيطان أحزابه وأتباعه، وقيل: قومه وغلبه وانتشار الفساد، انتهى.

وفي «المجمع»: وقيل: بين قومه أي أمة^(٢) أي الأولين والآخرين، وكله تمثيل لمن يسجد له، وكان الشيطان سؤل له ذلك، فإذا سجد لها كان كأن الشيطان مقرن بها، انتهى.

قال الباجي^(٣): وذهب الداودي إلى أن له قرناً على الحقيقة يطلع مع الشمس، وقد روي أنها تطلع بين قرني الشيطان. ولا يستع أن يخلق الله تعالى شيطاناً تطلع الشمس بين قرنيه وتغرب، ويحصل أن يريد بقوله مومعها قرن

(١) انظر: سرفة الحنايع، (٢/٢٦١).

(٢) هكذا في الأصل والصواب أي أئمة كما في مجمع بحار الأنوار، (٤/٢٦٠).

(٣) المحتقى، (١/٣٢٢).

فَإِذَا ارْتَضَيْتَ قَارِئُهَا، ثُمَّ إِذَا اسْتُرْتُ قَارِئُهَا، وَإِذَا ذَالَتْ قَارِئُهَا، ...

المسقطان، قوله ما يستعين به على حملان الشمس، ولذلك يستعين بالشمس حينئذ
المقدرة، ويستعين أن يريد به فاعل من الناس، يستعين بهم السقطان على كثره
يكون طلوعها عليهم أولاً بمنزلة صنعة معهم انتهى.

وفي «التنوير»^(١) يحتفل بحقيقة والمقدرة، يرى حقيقة ذهب العادوي
وغيره ولا تعد به، وقيل - معناه فبجاز والانشاء، ويصحح النووي حمده على
الحقيقة، انتهى.

إِذَا ارْتَضَيْتَ قَارِئُهَا ثُمَّ إِذَا اسْتُرْتُ قَارِئُهَا) بالسورة (إِذَا ذَالَتْ) الشمس
انقرتها) بالفاء وهذا أيضاً على النهي عن الانسلاخ عند الاستواء، وقد ورد في
الروايات عدة أخرى وهي تسخير جهنم إذا ذاك، وقد ورد النهي عن الصلاة إذا
ذات في عدة أحاديث، منه لمسلم عن حفصة: «أوصيني بقوم يقدم فتم الظهيرة حتى
ترجع»، وأما عن عمرو بن مسعود: «من لم يستقل الظل بالربيع، فإذا أزيل الفجر
فصل»، وأما ما ورد: «حتى يحل الربيع فتم»، وأما ما جاء في «الشمس من أبي
هريرة: «أحس بنفسي الشمس على رأسك كالربيع، فإذا رأت فصلاً».

وإذا ذاك الجمهور والأئمة الثلاثة في قراءة الصلاة عند الاستواء. وقيل
الإمام مالك - رضي الله عنه - بالجواز مع روايته هذا الحديث في «الموطأ»،
قال ابن عبد البر: «أما ما يروى عنه أو يروى عنه من النبي أكثره بطلان»
ما أخرت أهل الفصائل إلا وهم يجادلون ويصلون بحضرة الشهور - انتهى.
والذي أدى أو متعب، فإن الحديث صحيح بلا شك، ورواه ثقات مشاهير،
وعلى تقدير أنه مرسل، فقد تحققت بأحاديث كثيرة، فله الزرعي^(٢).

قال المناجي^(٣): «أما عبد المزال فالظاهر من منعه ذلك - رضي الله عنه -

(١) تنوير المصنفات (ص ١٣٧)

(٢) المسح المجلد ١ (ص ٤٦٠)

(٣) المعنى (٢٢، ٢٣)

فَإِذَا دُنْتُ لِلْمَغْرُوبِ قَارَنِيَا، فَإِذَا عَرِثْتُ قَارَنِيَا^{٤٩}. وَيُنْهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
عَنِ الصَّلَاةِ فِي تِلْكَ السَّاعَاتِ.

أُخْرِجَ بِإِسْنَادٍ فِي ٦ - كِتَابِ الْمَوَائِدِ، ٤١ - بَابِ السَّاعَاتِ الَّتِي نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا.
وَأَمَّا رِجَالُهُ فِي ٥ - كِتَابِ بَقَاعَةِ الصَّلَاةِ وَالسَّجْدَةِ، ١٢٨ - بَابِ مَا حَامَ فِي
السَّاعَاتِ الَّتِي نَكَرَ فِيهَا الصَّلَاةَ.

وغيره من التقية إباحة الصلاة في ذلك الوقت. وفي المبسوط عن ابن وهب:
سئل مالك - رضي الله عنه - عن الصلاة نصف النهار؟ فقال: أدركت الناس
وهم يصاؤون يوم الجمعة نصف النهار، وجاء في بعض الحديث: انتهى عن
ذلك، فإذا لا انتهى عنه فلذلك أدركت الناس عليه ولا أحبه للهبي عنه، فعلى
هذا تقول بعض الكراهة، وجه القول الأول ما استدل به من صلاتهم يوم
الجمعة والناس بين فصلٍ ونافسٍ في فصلٍ وغير مكر.

ومحتمل انتهى في الحديث يحمل أن يراد به الأمر بإيراد الظهر، ويحتمل أن
يراد به انتهى إلى تحريم تلك الأوقات الثلاثة، ويحتمل أن يكون انتهى مسوغاً،
هذا إذا حملناه على النهي عن الثالثة، وإن حملناه على المراجعة فله وجه صحيح،
وذلك أنه لا خلاف في منع تأخير الصبح إلى أن تطلع، وفي منع تقديم الظهر قبل
الزوال حين الاستواء، وفي منع تأخير العصر إلى المغرب، وفي صلاة المغرب حين
المغرب حتى تغرب، ويحتمل أن يراد بذلك تحريم تلك الأوقات بالفرض، انتهى.

قلت: ولنجهوز أن التأويلات فيه بعيدة والروايات المتقدمة نص في معناها
فإذا دنت للمغرب) بأن اصغرت وقربت من سقوط طرفها بالأرض (قارنها)
منون تابعاً الياء (فإذا عرثت قارنها) بالتاء قبل الياء (ونهى رسول الله ﷺ) يعني تحريم
أو تركه على اختلاف العلماء في ذلك، والعمية على يعني التحريم وكذا المذكورة في
الظفر من اختلاف الاستواء، كذا صرح به لورقاني^(٤٩) (عن الصلاة) المفترضة أو النافلة
عني ما تقدم من اختلاف الأئمة (في تلك الساعات) كلها عند الحنفية.

(٤٩) شرح الزواهي (١: ١٦٢)

٤٥/١٩٩ - **وحدثني عن مالك** عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال: كان رسول الله ﷺ يقول: إذا بدا حجب الشمس، فأخروا الصلاة حتى يبرز، وإذا غابت حجب الشمس، فأخروا الصلاة حتى تغيب.

أخرجه البخاري مبرهولا في ٩ - كتاب مواقيت الصلاة، ٣٠ - باب الصلاة بعد الظهر حتى ترفع الشمس.

وسلم في ٦ - كتاب صلاة النجوم، ١١ - باب الأوقات التي هي عن الصلاة فيها، حديث ٢٩١.

٤٦/٢٠٠ - **وحدثني عن مالك** عن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه أنه قال: دخلنا على النبي ﷺ فبانت بعد الظهر.....

٤٥/١٩٩ - **مالك**، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عروة بن الزبير (أنه قال) ورواه الأصبهاني وغيره عن الربيع بن أبي النضر عن هشام عن أبيه قال: حدثني ابن عمر قال: (كان رسول الله ﷺ يقول: إذا بدا جلا هضبي أي ظهر (حاجب الشمس) أي طرفها الأعلى من هضبي، سمى بذلك لأنه أول ما يبرز منها يصير كحاجب الزمان، وكان يقري: مستعان من حاجب الوجه، وفعل: الدرك أي نذر إذا حان طلعها).

(أخروا الصلاة) ولعل «الاستكفاء» عن استئذان عليه. قدوم الصلاة. قال الشافعي: أي يظن غرضا أو مالا أحسن نورا أي تشرق بارزة ظاهرة، وانصرام ترميع نذر راح كذا فبدل في الروايات الأخير وإذا غلب حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى نعد أي تغرب بالكية.

٤٦/٢٠٠ - **مالك**، عن النعمان بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي السدوسي (أنه قال: حدثنا علي بن أحمد عن مالك بن النضر) أي بعدما صليت الظهر، ففي مسلم "من حديث إسماعيل بن جعفر عن النعمان بن عبد الرحمن أنه

فَقَامَ يَصَلِّيَ الْعَصْرَ. فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ، ذَكَرْنَا تَعْجِيلَ الصَّلَاةِ، أَوْ ذَكَرَهَا. فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِينَ،

دخل على أنس بن مالك في داره بالبصرة حين انصرف من الظهر وداره بجانب المسجد، فلما دخلنا عليه قال: أصليتم العصر؟ فقلنا له: إنما انصرفنا الساعة من الظهر، قال: فصلوا العصر، فقمنا فصينا، فلما انصرفنا قال: سمعت رسول الله ﷺ، الحديث.

وفي أخرى له من حديث أبي أمامة يقول: صلينا مع عمر بن عبد العزيز الظهر، ثم خرجنا حتى دخلنا على أنس بن مالك فوجدناه يصلي العصر فقلت: يا عم ما هذه الصلاة التي صليت؟ قال: العصر، وهذه صلاة رسول الله ﷺ التي كنا نصلي معه. (فقام يصلي العصر) وصلينا معه كما تقدم من حديث مسلم، ولعله - رضي الله عنه - لم ينتظر صلاة المسجد لما في الروايات من قوله ﷺ: «إِذَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ أَمْرًا يَصَلُونَ الصَّلَاةَ تُغَيِّرُ مِقَانَهَا صَلَّوْا الصَّلَاةَ لَوَاقِعَهَا وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ سَبْعَةً».

(فلما فرغ) أنس (من صلاته، ذكرنا تعجيل الصلاة) أي تعجيله لصلاة العصر، والظاهر من السياق أن أنس بن مالك - رضي الله عنه - صلى العصر في وقتها، والعلاء بن عبد الرحمن صلى الظهر في آخر وقتها لما كان عليه أئمة بني أمية يؤخرون الصلاة، والدليل عليه ما سيأتي من استدلال أنس - رضي الله عنه - إذ خاف من التأخير دخول الصلاة في الاصفرار، وإطلاق العلاء عليه التعجيل باختيار متتابعهم. (أو ذكرها) شك من الراوي.

(فقال) أنس: (سمعت رسول الله ﷺ يقول: تلك) أي صلاة العصر التي أعزت إلى الاصفرار (صلاة المنافقين) شبه فعلهم ذلك بفعل المنافقين لقوله تعالى في شأنهم: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِنَّا لَأَقْرَبُ إِلَ الصَّلَاةِ كَانُوا كَمَا لَوْ كَانُوا النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ۝١١٠﴾ وفي «الجمع»: شبه بالمنافق لأنه لا يمتدح حقيقة، بل يصلي لدفع السبب، فلا يبالي بالتأخير

رَأَتْ صَلَاةَ الْمُتَابِعِينَ، لَمَّتْ صَلَاةَ الْقَادِمِينَ، جَلَسَ أَحَدُهُمْ حَتَّى إِذَا
 اصْفَرَّتِ الشَّمْسُ، وَكَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ، أَوْ عَلَى قَرْنِ
 الشَّيْطَانِ، قَامَ فَقَرَأَ أَرْعَا، لَا تَقْرَأُ اللَّهُ بِهَا لَا صَلَاةَ.

(أَمَّا صَلَاةُ الْمُتَابِعِينَ فَتلك صَلَاةُ مُتَابِعِينَ، كَرَاهٍ مَلَأَ لِمُرِيدِ الْإِعْتِمَادِ
 بِذلك وَشَدَّ أَرْعَا وَالتَّغْيِيرُ عَنِ إِخْرَاجِهَا عَنْ وَقْتِهَا (بِجَلْسِ أَحَدِهِمْ)، زَادَ فِي
 رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: يَرْقُبُ الشَّمْسَ نَحْتَهَا إِذَا اصْفَرَّتِ الشَّمْسُ وَكَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ
 الشَّيْطَانِ) أَيْ جَانِبَيْ دَأَسِهِ، وَذلك أَوَّلُ الْغُرُوبِ (أَوْ عَلَى قَرْنِ الشَّيْطَانِ) لَمْعَةٌ أَوْ
 نَسْتٌ مِنَ الْهَرَوِيِّ، وَالْقُرُونُ بِالْإِفْرَادِ فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي سَأَيْدِيهَا، قَالَ
 الزُّرْقَانِيُّ^(١): «بِالْإِفْرَادِ عَلَى إِزْدَادِ النُّسخِ، وَفِي سَعَةِ قُرَيْشِ الشَّيْطَانِ، انْتَهَى».

قُلْتُ: هَكَذَا رِوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ الْقَعْبِيِّ عَنْ مَالِكٍ بِلفظٍ: فَكَانَتْ بَيْنَ
 قَرْنَيْ شَيْطَانٍ أَوْ عَلَى قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ، فَذلكَ عَلَى النُّسخِ الْمَشْهُورَةِ فِي لَفْظٍ: «بَيْنَ
 قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ وَعَلَى قَرْنِ الشَّيْطَانِ»، وَأَمَّا عَلَى النُّسخَةِ الَّتِي حَكَاهَا الزُّرْقَانِيُّ، وَهِيَ
 رِوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ فَلَيْسَ بِالثَّبَتِ إِلَّا فِي لَمْعَةٍ عَنْ أَبِي سُرَيْجٍ، وَلِلْفَلْظِ رِوَايَةُ مُسْلِمٍ:
 حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ بِدُونِ التَّمَكُّنِ وَهَكَذَا رِوَايَةُ (أَسَافِي) مِنْ صَرِيحِ
 إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْعَلَاءِ، هَاتِفَاخَرُ أَنَّهُ التَّمَكُّنُ مِنَ الْإِمَامِ مَذَابُكَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

(قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ) (فَقَرَأَ) هُوَ وَضَعُ الْغُرَابِ مَعَهُ وَهُوَ إِذَا مَا يَرِيدُ أَكْلَهُ (أَوْبَعًا) أَيْ
 أَسْرَعَ الْحَرَكَةَ فِيهَا سَرِيعًا كَثُرَ إِحْثَارُ، انْظُرْ كِتَابَةَ عَنِ السَّرْعَةِ فِي أدَبِ الْأَوْكَافِ،
 وَفِي الْمَجْمُوعِ: «هُوَ تَرْكُ الطَّمَأْنِينَةِ فِي السُّجُودِ وَامْتِنَاعُهُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ مِنْ عَمَلِ
 أَعْمَدَ بَيْنَهُمَا» نَبِيَهُ بِقَرَأَ الْغُرَابَ عَنِ الْحَقِّ، وَقَالَ الْغَرَارِيُّ^(٢): «عِبَارَةٌ عَنِ السَّرْعَةِ فِي
 الصَّلَاةِ، وَقِيلَ: عَنْ سَرْعَةِ الْقِرَاءَةِ وَيُزِيدُهُ قَوْلُهُ: (لَا يَذْكُرُكَ)» هُوَ وَجَلَّ أَفْنِهَا إِلَّا
 قَلِيلًا قُلْتُ: مِلَّ الْأَوَّلَ بِشَمَلِ الْأَذْكَارِ كَيْفَهَا^(٣).

(١) الشرح الزُّرْقَانِيُّ: (٤٧/٢).

(٢) إرشاد الطالب: (٢٢/١٣٦).

(٣) قَالَ قُتُوبٌ: هُوَ الصَّرُوحُ بِدَمٍّ مِنْ مَرَلٍ - بِمَاءٍ يَسْرُدُ لَا يَكْمُلُ الْحُسْنَى وَالطَّبَائِنُ - الْأَذْكَارُ.

٥٠٣/٤٩ - **وحدثني عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن**
عند الله بن عمر، أن عمر بن الخطاب كان يقول: لا تحمروا
بصلواتكم طلوع الشمس ولا غروبها، فإن الشيطان يطلع قرناه مع
ضوء الشمس، ويغريان مع غروبها
وكان يضرب الناس على تلك الصلاة.

٥٠٤/٥٠ - **وحدثني عن مالك، عن ابن شهاب، عن**
الأسد بن يزيد، أنه رأى

بصيح الحديث

٥٠٣/٤٩ - (مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، أن عمر بن
 الخطاب - رضي الله عنه - كان يقول) هكذا رواه موقوفاً، ومثله لا يقال ما رواه،
 وقد روي مرفوعاً، يرفي عن ابن عمر، أخرجه الشيخان^(١) وغيرهما، وروى مسلم
 عن يحيى بن يحيى، فثبت على مالك عن^(٢) روى عن ابن عمر، أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال: قال السهمي: رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك:
 (لا تحمروا) حذف إحدى التابين تحبوا، أي لا تحمروا ولا تقصروا (بصلواتكم طلوع
 الشمس ولا غروبها، فإن الشيطان يطلع قرناه) أي جانيبا رأسه (مع ضروق الشمس،
 ويغريان) ضم الزاء (مع غروبها) بمعنى أنه يتعصب محادياً لسطحها ومفرجاً

(وكان عمر) - رضي الله عنه - (يضرب الناس على تلك الصلاة) التي
 تعلى عند العصر، وأخرج مسلم عن المخدوم بن ثعلب قال: سألت أسداً
 - رضي الله عنه - عن الطلوع بعد العصر، فقال: كان عمر - رضي الله عنه -
 يضرب لأبي علي صلاة بعد العصر

٥٠٤/٥٠ - (مالك، عن ابن شهاب، عن الأسد بن يزيد، أنه رأى

(١) هكذا في الأصل والظاهر لم يصح الحديث

(٢) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق (٣٣٧٣) ومسلم في صلاة السامعين (١٢٩٠).

وأما أكره ما كره عمر - رضي الله عنه -، وعن عبد الله بن شقيق قال: رأيت عمر - رضي الله عنه - أبصر وجلاً يصلي بعد العصر فصره حتى سقط رداؤه.
وعن رافع بن خديج قال: رأيته عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يوماً وأنا أصلي بعد العصر فانتظرتني حتى صليت فقال: ما هذه الصلاة؟ فقلت: سبقتني بشيء من الصلاة، فقال عمر - رضي الله عنه -: لو علمت أنك تصلي بعد العصر لفعلت وفعلت، وغير ذلك من الآثار عن عمر - رضي الله عنه - وغيره، آخر كتاب الصلاة.

وقد وقع الفراغ منه^(١) بتوفيق الله تعالى وحسن بلائه ليلة الخميس رابع عشرة من أخرى الجماديين سنة تسع وأربعين بعد ثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية، على صاحبها ألف ألف صلاة وتحية.

١٦ - كتاب الجنائز

١٦ - كتاب الجنائز

رفع في بعض النسخ اليد به عدة تسميه واكثر السبع اليد به. بالمصريه
ثمها حادثة منها وهو الوجه. قال النووي: الجنائز بكسر الجيم وفتحها والكسر
أصح. يقال: ماتت الميت والكسر للميت على ميت. يقال: عكس.
والجمع حمير ماضع لا غير. انتهى. قال الحافظ^(١): الجنائز بالفتح لا غير
جميع حادثة بالفتح والكسر أمارة. قال ابن تيمية وحاشا له! لكسر أخص.
وقالوا: لا يقال: ميت إلا إذا كان على الميت. انتهى.

وقال العيني^(٢): المدة للوزن. الجنائز بالفتح. والمعضن للميت على
شريح. فإذا لم يكن عليه الميت فهو شريح. واستغفرت من جنه إلى
شريح وكبره من فارس. وغرد. والسمارح حشر بكسر التاء. انتهى. ولما كان حاله
يقول في كل يوم لا إله إلا الله.

أعز إليّ معظمتك أنا المعجب لمقتك أنا سرير الصاباياكم سار مشي مثلك
وهي معصية

وإذا جدد... على القبر جادة فاعلم بأنك بعدد محمول
وإذا رأيت... لا رفاً وهو رفاً فاعلم بأنك عنهم مسؤول

فذا في شرح الإقناع^(٣) عن ابن عبد البر.

ثم اختلف أهل الشر في أن الميت أمر وجودي، الخلق تعالى. فخلق
أقوت (الخليفة) والعهدة لا يخلق. ويأبى عملي. واحقق معنى التلذذ. وعلى
تفسير هو وجودي. اطلبوا في أنه جود أو مرض. ليس هما مدخل البحث

(١) فتح الباري ١/١٠٦.

(٢) معجم الفوائد ١/١٠٦.

(٣) (١/١٠٦).

(١) باب غسل الميت

فيه، بأنهم اختلفوا في الوضوء بعد الموت لأن الثاني يفعل بالميت من غسل وتكفين وجبر ذلك أحسن الصلاة عليه، ولأن الصلاة أهم العبادات، ولذا تامة في مؤلفات، ولما رجحوا من أحسنها المتعارفة لأحبه دكرناه، بمعنى الأمانة، وفي الأنوار الناطقة: شرع صلاة الجنازة بالميتة المموتة في كنف الأرض من الحجر، فمن مات بمكة المشرقة لم يغسل عليه، انتهى

(١) غسل الميت

قال ابن رستم في "البداية": أما حكم غسل الميت، فليس على الكفاية، وقيل: سائاً على الكفاية، والقولان كلاماً في المذهب، والسبب في ذلك أنه على التاميم لا ينفرد، والغسل ليس له صبغة نفيم الوجوب أو لا تنبهه، وفي الإجماع عدم الإجماع، فوجوبه بقوله عليه الصلاة والسلام في آية: "فغسلوه ثلاثاً أو خمساً"، وقوله في السجود: "غسلوه"، فمن رأى أن هذا القول يخرج مخرج علم الصفة على لا يخرج الأمر به ثم يغسل بوجوبه، ومن رأى أنه ينسحب الأمر وانقضاء ذلك بوجوبه، انتهى

قال الحافظ: نقل النووي الإجماع على أن غسل الميت فرض كفاية، وهو دعوى متعددة، فإن الخلاف يستمر عند المالكية حتى ما انقرضت رجع في إخراج مسلم أنه سنة، لكن الجمهور على وجوبه، وقد رأينا العربي على من لم يغسل مائة، وقد نوارده من الموت وحيد، وغسل الظاهر الصغير فكيف من سواه، انتهى

قلت: خروج الأئمة الثلاثة مخرجاً مخرجاً فخص كتاباً كما صرح به في

(١) فائدة المحقق (١/١٦١)

(٢) فتح الباري (٣/١٤٥)

١/٥٠٥ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غُسِلَ فِي ثَوْبَيْهِ.

وفي «البيان»^(١): أما المفقول فقد اختلف فيه عبارات مشايخنا، ذكر محمد بن شعاع الطليحي أن الآدمي لا يتنجس بالموت تشرب الدم المنسفوح في أجزاءه كرامة له؛ لأنه لو تشبَّس لما حكم بظهوره بال غسل، كسائر الحيوانات التي حكم بنجاستها بالموت، والآدمي يظهر بالقتل، حتى روي عن محمد: أن الميت لو وقع في البئر قبل الغسل يوجب تنجيس البئر، ولو وقع بعد الغسل لا يوجب تنجيسه، فعلم أنه لم يتنجس بالموت، لكن وجب غسله للحدث، لأن الموت لا يخلو عن سابقة حدث لوجود استرخاء المفاصل وزوال العقل.

وعامة مشايخنا قالوا: إن بالموت يتنجس الميت لما فيه من الدم المنسفوح كما تنجس سائر الحيوانات التي لها دم مسفوح إلا أنه إذا غسل بحكم بظهوره كرامة له، فكانت الكرامة عندهم غي الحكم والظهور عند وجود اسبب المظهر في الجملة وهو أظهر، انتهى.

١/٥٠٥ - (مالك، عن جعفر) الصادق (بن محمد) ابناقر (عن أبيه) أي محمد الباقر بن علي بن الإمام الحسين - رضي الله عنهما - (أن رسول الله ﷺ) قال ابن عبد البر^(٢): هكذا دراه ورواة الموطأ مرسلاً إلا سعيد بن عفيف - فإنه قال - عن مالك عن جعفر عن أبيه عن عائشة، قال: وهو حديث مشهور عند العلماء وأهل السير والمعارف، كذا في «التنوير»، وفي «الزرقاني»، قال ابن عبد البر: وهو في غير الموطأ عن حازم وهو عن عائشة أصبح اغسل بيضاء المجهول (في قميص) قال الباجي: الذي ذهب إليه مالك وأبو حنيفة ومجمهور.

(١) (٢/٢٣).

(٢) انظر «الاستبصار» (٨/١٥١)، «والتهذيب» (٢/٦٥٨)، و«تنوير الحوالك» (ص ٢٢٠).

انفثاه إلى أن الميت يجرد عن قميصه تلعن ولا يحل على قميصه^(١)، وقال الشافعي - رضي الله عنه -: لا يجرد الميت ويغسل على قميصه، انتهى.

قال الحلبي: ويجرد عن ثيابه عندنا وهو قول مالك، وظاهر الرواية عن أحمد، وعند الشافعي: المستحب ان يغسل في القميص لحديث الباب، قلنا: ذلك مخصوص به ﷺ لما روى أبو داود، وأنها فائتوا نجرته كما تجرد موتانا أم نفسه في ثيابه؟ فسحوا من ناحية البيت غسلوا رسول الله ﷺ وعليه ثيابه. قال ابن عبد البر: روي ذلك عن عائشة من وجه صحيح، فدل هذا أن عاداتهم كان التجريد في ذمة ﷺ، انتهى.

قلت: وما سكتي عن أحمد هو مختار مروعه، قال في التلخيص المأرب: وخبره ندياً لأنه أمكن في تعمله وأبلغ في تظهيره، وسُبل ﷺ في قميص لأن فضلاته طاهرة، فلم يخش تنجيس قميصه، انتهى.

قال الباجي: والدليل على ما ذهب إليه مالك أن ما لم يكن عورة من الحي فليس بعورة من الميت كالوجه، وإذا لم يكن عورة فلا معنى لستره بالقميص، لأن تجريده أمكن لفعله وأبلغ في نفيته. وأما ما روي أنه ﷺ غُيِّل في قميص، فإن صح ذلك فيحتمل أن يكون خاصاً به، انتهى.

قلت: ويشكل على المصنف ذكره هذا الحديث في الباب مع كونه غير معمول به، إلا أن يقال: إن الغرض بيان غسله ﷺ ولو كان مختصاً به.

قال الباجي^(٢): ذهب مالك إلى ذكر هذا الحديث على معنى أنه أشبه ما نقل في هذا الباب، ولم يخرج عن شرط الصحيح في هذا الباب شيئاً، انتهى.

(١) إلا أنه أستر عورته، فتح القدير (٢/ ٧٠ - ٧١)، وأضرع الصغير (١/ ٥٤٦).

(٢) المنقذ (٢/ ٢٦).

.....

المراء أنه دخل حين شرع النسوة في الغسل، وعند النسائي: أنه مجتنبهن إليها كان بأسره، ولم يخل من رواية حفصة عن أم عطية: «ماتت إحدى بنات رسول الله ﷺ فأرسل إليها، الحديث (ابنه) قال الحافظ^(١): لم تقع في شيء من روايات البخاري شفاة، والمعهور أنها زنت زوج أبي العاص من الربيع والدة أمامة، وهي كبرى سانه عليه السلام، وكانت وماتها في ما حكاه الطبري في أول سنة ثمان.

وقد روت مسماة في هذا عند مسلم^(٢) من طريق عاصم الأحول عن حفصة عن أم عطية قالت: «لما ماتت زينب بنت رسول الله ﷺ، ولم أرها في غير رواية عاصم، وقد خولف في ذلك، فحكى ابن التين عن الداودي أن شارح أنه جزم بأن البنت المذكورة أم كلثوم زوج عثمان، ولم يذكر مستند. ونعقب المنفري بأن أم كلثوم توفيت والنبي ﷺ بيد قلم يشهدا وهو مخطئ، فإن التي توفيت حيث روية. وهذا النووي^(٣) تبعاً لعاصم، وكذا ابن عبد البر^(٤) سميتها أم كلثوم لبعض أهل السير.

قال الحافظ: وهذا دعوى شديد^(٥)، فقد أخرجه ابن ماجه برواية أيوب عن ابن سيرين بلفظ: دخل علينا ونحن نغسل استه أم كلثوم. وكذا وقع في «المبهمات» لابن بشكوال من طريق الأوزاعي عن ابن سيرين عن أم عطية، قالت: كنت فيمى غسل أم كلثوم، الحديث. وقرأت بخط مخططي: زعم الترمذي أنها أم كلثوم، وقبه نظروا، كذا قال، ولم أر في الترمذي شيئاً من

(١) فتح الباري (٢/٢٨٨).

(٢) (٢/٦١٨).

(٣) شرح مسلم (٦/٦٠٠) ط. الشعب.

(٤) الاستبصار (٨/١٨٩).

(٥) أي النسبة إلى بعض أهل السير. كيف وانسبها أم كلثوم وقعت في عدة روايات. «ش»

فقالت: «اعسلنها ثلاثاً»
 ..

قلت: وقد روي لروافضي عن عديدة أن أم عطية كتبت من غسل أم كلثوم،
 ويمكن دعوى ترجيح ذلك لمدينة من طريق متعددة، ويمكن الجمع بأنها تكررت
 غسلتها جميعاً، فقد جزم ابن عبد البر في ترجيحها بأنها كانت غاسلة الميتات،
 وفي رواية البخاري: لا أدري أي مكان؟ قال المحقق: هذه مقولة أنوب، فالتسبية
 في رواية ابن ماجه وعبد بن دبره فأمن، انتهى ملخصاً من التحقيق^(١).

وأضاف العلامة الحلي^(٢) عن نقل ما ورد في النسب: أم كلثوم، وحزم
 بأنها زينب وقال: هذا هو المروي لأكثره وقال ابن أبي شيبة: هذه الميتة زينب
 هكذا قاله الجمهور، وهو الصواب، انتهى. وبينما جزم في مبيحات الرجال
 جامع الأخبار^(٣) وابن الجوزي في مبيحات النقيح^(٤) ولحافظ في التلخيص^(٥).

المقال (٢٥٢): (اعسلنها) أمر لام عطية ومريم، قال ابن بزيعة: استدل
 به على وجوب غسل الميتة، قال ابن دقيق العيد: أنكر قوله، الثلاثاء نفس
 كأم جوبت عن المشهور من مذاهب العلماء، فيوقوف الاستدلال به على تجوز
 إرادة التعيين المختلفين بلفظ واحد، لأن قوله «الثلاثاء» غير مستقر فيه.
 ولا بد أن يكون داخل تحت جميعه الأمر، فيراد بلفظ الأمر المجرى بانه
 يشي أصل الغسل، والتدب بالنسبة إلى الإخبار، حسن حوز ذلك كالتشافية
 والمالكية حوز الاستدلال بهذا الأمر، ومن لم يحوز حمل الأمر على التثنية
 بهذه القرينة، واستدل على الوجوب بدلائل أخر قد تقدم، كما في «الشيخ»^(٦)
 وغيره. (ثلاثاً) قال الشرنقاني: ذلك الكوميون وأهمل الظاهر والمروي إلى إيجاب
 الثلاث، وروي ذلك عن الحسن، وهو يرد ما حكى في «البحر» من الإجماع
 على أن الواجب مرة فقط، انتهى

(١) - مجمع الماني (١٢٨: ١٢٩).

(٢) - نسخة القاري (١٦٤: ١٥٤).

(٣) - دليل الموطأ (١٦٤: ١٥٤).

أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ

(أو خمساً) قال ابن العربي^(١): فيه إشارة إلى الإتيان لأنه مفهومان من الثلاث إلى الخمس، وسكت عن الأربع، انتهى. قلت: هو نص رواية حفصة عن أم عطية بالحفظ، أخذتها وترأ وليكن ثلاثاً أو خمساً، والفظة «أو» للترتيب لا الخير، وتعمقه النعماني^(٢) بأنه ثم ينقل عن أحد أن لم يجيء للترتيب بل للتبويب، انتهى. قلت: أي ما كان والمعنى أن الإتيان مطروح، والثلاثة مستحبة، فإن حصل الإغناء لم يشرع ما زاد وإلا زيد وترأ.

(أو أكثر من ذلك) قال الحافظ: يكرر التكاف لأن خطاب نعموت، قال القادي: وفي نسخة يفتح لكاف على الخطاب العام، قال الحافظ: وفي رواية أيوب عن حفصة ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً، ولم أر في شيء من الروايات بعد قوله: سبعاً التعبير بأكثر من ذلك إلا في رواية لأبي داود، وأما ما سويها فإما مبرأً وما أكثر من ذلك، فيجوز تفسير قوله: أو أكثر من ذلك، بالتسبع، وفيه قال أحمد، فكره الزيادة على التسبع.

وقال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً قال بمحاوذة التسبع وعن قتادة أن ابن سيرين كان يأخذ الغسل عن أم عطية ثلاثاً وألا فخمساً، وإلا فأكثر، قال فرأبنا أن أكثر من ذلك سبع، وقال المازندراني: إن زاده عن التسبع سرفاه وقال ابن المنصور: يعني أن عبد الميت يشرع في التسبع، فلا أحب الزيادة على ذلك، انتهى كلام الحافظ^(٣).

قلت: ما حكى عن الإجماع مشكل جداً تقدم من فردغ الأئمة سيما الحنابلة، فإنهم صرحوا بأنه إن لم يحصل الإغناء بالتسبع يزاد، وهذا المالكية

(١) مدارسه (الأخويات) ١/٢١ (٢٠٦).

(٢) انظر: إجماع القادي ١/٦٦ (٢٠٦).

(٣) إجماع التسبع الدرر ١/٣١ (٢٠٦).

وَأَشْرَفَ ذَلِكَ.

كما تقدم من الشرح الكبير، نعم؛ لم أر تصریح بذلك في فروع الحنفية والشافعية بعد، إلا أن إطلاق فروعهم بالزيادة على ثلاثة حتى الإلغاء يشير إلى الزيادة على سبع أيضاً، وسبأتي التصريح بذلك في كلام العيني. وما قال الحافظ لم أر الجمع بين السبع والأكثر إلا في رواية أبي داود، ونسعه على ذلك العلامة العيني والقسطلاني والزرقاني، ضم يلقنوا إلى ما في البخاري من حديث أبوب عن حفصة عن أم عتبة بنقط: ثلاثاً أو خمساً أو سبعة أو أكثر من ذلك. الحديث.

قال ابن رشد في «البلدية»^(١): اختلفوا في التوقيت في القفل، فممن من أوجب، ومنهم من استحسسه واستحب، والذين أوجبوا التوقيت منهم من أوجب الوتر أي وتر كان، وبه قال ابن سيرين، ومنهم من أوجب الثلاثة فقط وهو أبو حنيفة، ومنهم من حد أقل الوتر في ذلك، فقال: لا ينقص عن الثلاثة، ولم يحد الأكثر، وهو الشافعي، ومنهم من حد الأكثر في ذلك، فقال: لا يحاوز به السبعة وهو أحمد بن حنبل، ومن قال باستحباب الوتر ولم يحد فيه حداً مائتاً بن أنس وأصحابه. انتهى.

قال العيني^(٢) بعد ذكر رواية أبي داود. وهذه المذكورة، يستفاد من هذا استحباب الإتيان بالزيادة على السبعة، لأن ذلك أبلغ في التنظيم. انتهى. وما قال القسطلاني: وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا يزد على اثلاث، انتهى. لم أراه في كتبنا الحنفية. إن رأيت ذلك) يوجد هذا اللفظ في جميع النسخ المصرية، ولا يوجد في النسخ الهدية، والأولى حذفه، لما قال ابن عبد البر: إن جميع رواية السوطي قالوا: إن رأيت ذلك إلا يحجب وهو مما عُد من سقطه، انتهى.

(١) هداية السجدة (١/٢٣٠).

(٢) مصنفه القاري (١/١٠٨).

بماء وسدر

وقال السيوطي في «الشجرة»^(١) سقطت هذه الجملة ليجيء انتهى . فعلم بذلك أن هذه الحقيقة ليست لبي رواية بحيرة ، وإن كانت مروية في صحيح «الموطأ» . قال النووي^(٢) : غرائب أم عطية ، ومعناه : إن الحنظل إلى ذلك ، وقيل معناه التخيير ، وترويض ذلك إلى شهرتين ، وقال ابن السكيت : إنما هو من الرأي لجهل بالشروط المذكورة ، وهو الإناء . وحكى ابن النجار عن بعضهم : إن يحتمل قوله : إن رأيت أن يرمع إلى الأعنود المذكورة . ويحتمل أن يكون معناه إن رأيت أن تضع ذلك في لا فالإلقاء بكفي ، انتهى .

وقال البحجي^(٣) : روي في هذا الحديث أو أكثر من ذلك إن رأيت ذلك . وقد قال ابن سيرين : إن معنى ذلك الأمر بالخسل ثلاثاً ، فإن خرج من شيء ، فخرج من شيء ، فخرج من شيء ، فخرج من شيء . (بماء وسدر) بمعنى باغسلتها . وانس . شجر السدر ، والثمن : ثمره ، والمواد هنا ورق السدر . وانحكمة فيه أنه يطرده الهوام ، ويشد العصب ، ويسخ السبب من الهوام ، ويلحم الجراح ، ويقطع الأرباخ ، وينقي البقرة . ومعناه ، ويشد الشجر ، قاله ابن عابد^(٤) . قال ابن القيم^(٥) : وطهره أن تسدر يخلط في كل مرة من مرارة الفلفل ، وهو مشعر بأن غسل الحبيب بذلك طريف لا المتطهر ، انتهى .

قد انحصرت وقد يقع لزوم كون الماء بغير مضافاً بذلك لا احتمال أن لا يغير السدر وصف الماء بأن يجعله سدر ثم يغسل الماء في كل مرة ، فإن اللفظ أخير لا يأتي ذلك ، انتهى .

(١) انظر المحرر، ص ٢٣١ .

(٢) مخرج صحيح مسلمة للنووي (٦/٧) .

(٣) النسخ (٣/٢) .

(٤) مراد المغائر (١٠٢/٢) .

(٥) في الأسئل المبهمة وتحريف الصواب الأخير في «دع الندي» (١٢٦/٣) .

قلت: توضيح الكلام أن الأئمة الأربعة - وهي آله عليهم - احتلوا ههنا في مسألة أخرى، وهي آله - السيد حمزة - انتظروا به أم لا؟ فقالت الحنفية: كذا في "البدل" عن الحنفية: إن أسماء الذي يختلط به الأشجار أو الضابون أو الزعفران بشرط أن تكون العلامة فلما من حيث "الأحزان" إننا لم يزل عنه اسم أسماء، ويكون وفقاً بحوزة الوصوة، وفيه خلاف الأئمة الثلاثة.

قال: إن فداية في المعنى^(١) ما علمه طاهر يمكن انتحور عنه. فغير إحدى صفاته طهارة أو لونه أو ريحه، كماء الباقلا والجدوى والزعفران، اختلاف أهل العلم في الوصوة به، واحتجبت الرواية فيه عن إيماننا رحمه الله تعالى، وري عنه أنه لا نحصل به الصفاء، وهو قول مالك والشافعي وإسحاق، وهي أصح، والمنصورة عند أصحابنا، وبطل عن أحمد جماعة من أصحابنا، منهم: أبو الحارث والعمود وإسحاق بن منصور حوز الوصوة، وهذا مدعى أسى حجة وأصحابه، انتهى.

وبسند حنفية في مسألة أسماء حدث الباب رحدث أسماء في غسل النجس أسماء وسنداً عند أبي داود وغيره، وحديث المرأة العنقودية عند أبي داود، وأنها قال لها رسول الله ﷺ: اسم حدي من ماء فاطمة فيه مدحاً، ثم أعلمني ما أصاب الحنفية من القدماء الحديث. وحدثت قس من عاصم: أنيت النبي ﷺ أنريد الإسلام، فأمرني أن أغتسل بماء وسند، وغير ذلك من الروايات الكثيرة، إذا عرفت هذا، فحديث الساب على ظاهره عند الحنفية لا حاجة إلى التبرئة، وقد هو سائر الأئمة فأولاه أمداً، بحقي عنهم أن انتظروا لا يجوز أسماء مقلداً.

(١) بيان المعجزة (٢/١٤٤)

(٢) (١/١٢١)

فقد تقدم عن نزيه بن العنبر أن العمل للتطهير لا للتطهير، وكذا
ما حكى الحافظ فقال: لمحك نظائر الحديث من شعار واس لفرسي
وغيرهما من التباينة، فقالوا: عمل البيت إما هو للتطهير لمعزى بالماء
أحضف كما ورد، وإنما يكره من جهة الصرف.

قال الحافظ^(١): واستشهد عند الجمهور أنه عمل تعينى بشرط فيه
ما يشترط في سقيه الاعتسالات الواجبة والسندية، وقيل: شرع حياطاً
لاحد أن يكون عليه حياء، وجه الظن، لأن لزمه أن لا ينزع عمل من هو
دون السلق، وهو خلاف الإجماع، انتهى. وإنه الفرقي. يجعل السدر في
ماء ويخصص إلى أن يخرج بعمومه، وبذلك به حسنة ثم يصيب عليه الماء
الخارج. وحكى من استغفر أن يوماً قالوا: يطلع بزقات السدر في السماء لئلا
يسادج الماء، فيتميم وصحة المطلق. وحكى من أحمده أنه أكره ذلك، وقال:
يفعل في كرهه بالقاء والسدر.

والله أعلم^(٢) بأن العمل الأول يكون بالماء وحده، وفي الثانية تكون
بماء وماء لأن العمل أولاً هو الغرض، فوجب أن يكون بماء وحده، وما
بعد ذلك، وإنما هو على وجه التطهير، والتعريف، فلا ضرورة من حاله مما
يزيد من تطهيره، قال: وقال أبو عبد الله بقدره أولاً بالماء، والماء ثم بالماء
وحده، لأن غرض غسل إنما يجب أن يكون بالماء، والماء في الثانية، انتهى.
وعبر ذلك من التباينات التي توجد في المطولات، وأنه خبر بأن أفعال هذه
التأويلات بأبواب علماء الحديث.

قال ابن العربي من قال: الأول بالماء، الخارج، والثانية بالماء والماء، أو

(١) فتح الباري (١/٣٦١)

(٢) المغني (١/٢١)

.....

الذكور، والثالثة بالنساء والذكور جميعاً هو في لفظ التحديث. قال الحافظ: "وأنشأ ما ورد في ذلك ما رواه أبو داود عن طريق قادة عن ابن سيرين أنه كان يأخذ الخيل عن أم حطب فجعل بالنساء والشر منهن والثالثة بالذكور - انتهى

قال: انعمني¹⁷ واما عملوا الصبي حتى عسى به ماء رمد ثلاث مرات في
كعبين، قاله أبو عبد الله انتهى فبذلك "الصبغ" ثلثي ما أوردناه.

(أوجمل في النسبة الأخيرة بحرف الجاء الكاف) طيب معروف يكون
من سحر بحبال الهند والخصير (أثر ثبت من كائناتك من الزادي، والحكمة
في كائناتك مع كونه طيب واجبة الموضع لأجل من يحضر من الملائكة
وغيرهم في فيه تحليها وتزيدها ولونه يهوى والخاصة في صليب بدن العيب. وطرد
الجهنم عنه، ورد في مناجل من الفضلات، ومنه إخراج أصداء إليه

قلت: ومما نك الأئمة في ذلك وجوه، أما عند الشافعية كما في المخرج
الإمام^١ يغسله ثلاث مرات في كل مرة بثلاث مياه الأولى بصد أو
شعير، والثانية بعد فتراح ثم يحالطه شي - وعنده الغسل في المعدودة المعتمة
لهم، إلا أن غيرة دمر، والظاهر بعد فتراح فيه غلبت الميموز، وهذه كلها غسلة
واحدة يغسل ذلك ثلاث فصب الحلة بها

أما عند الحداثة فهي الفروغ^{١٢} ويعمل برغوة البحر المصروب
أصع واجت فقط، ثم يفسله ثلاثاً، ويعمل في الأخرى كالزهر وسدراً.

$$L^2(\mathbb{R}^n; \mathbb{R}^n) \rightarrow L^2(\mathbb{R}^n; \mathbb{R}^n) \quad (1)$$

(5) The following are true:

[illegible]
$$(F^2/A)_{\text{max}} = 2.5 \times 10^{-4} \text{ g/cm}^2 \quad (1)$$

فإذا فرغنا فاذنبي. قالت: ولما فرغنا أذناب، فأعطنا جفوة.....

وأما عند المالكية ففي الشرح الكبير^(١): نذب نطبل معاً يدق ناعماً ويحفل في ماء ويخمر حتى تلبو زغوته ويترك به جسد الميت، بأن لم يوجد غيره من أشتات وصاود وما في معنى ذلك، قال اندلسي، هذا في الغسلة التي بعد الأولى إذ هي بالماء الفروع لتنظيف، والثانية بالماء، والسدر للتنظيف، والثالثة بالثاء والكافور للطيب، قال: وأخذ الخمر من حراز عمله بالمصاف.

وأحيى بأن المراد أن لا يخلط الماء بالسدر بل يحك الميت بالسدر ويصب عليه الماء، قال اندلسي: وهذا نجواب عندي منجه وهو أحياز أنباخي، والمنذرة قابلة لذلك، انتهى.

وأما عند الحنفية فقال ابن عاصم: لم يحصل في الهداية في تفصلات بين الفراج وغيره، وهو ظاهر كلام الحاكم، وذكر شيخ الإسلام: أن الأولى بالفراج والثانية بالمعلى في سفر، والثالثة^(٢) بالذي فيه كافي، قال ابن الهمدم والأولى كون الأولى بالمعلى كما هو ظاهر الهداية لما في أبي داود بسند صحيح، أن أم عطية غسل بالسدر، والثالث بالثاء والكافور انتهى.

(فإذا فرغنا) من غسلنا (فاذنبي) بعد التهمة وكبر اثنان المعجمة وفتح الفون لأولى مستعدة وكبر الثانية من الإيذان، وهو الإعلام، فائون الأولى أصله ساكنة، والثانية صير لفاعل مشوكة، والثالث للوقاية أي أغلظني، (قالت) أم عطية: (فلما فرغنا أذناب) بالمد أي اعتمناه بالفروع (فأعطنا) رسول الله ﷺ (حقوه) بفتح الحاء المهيمة ويحور كسرها بعدما ذك ساكنة أي إزاره، والأصل فيه معقد الإزار، وجمعه أذنق وأحق^(٣)، ويسمى به الإزار للمحاورة، كذا في المعجم.

(١) (١١٥/١).

(٢) عهدها فإن الأولى في شرح مسلم: إلى الكافور لا يستحب عند أم سيفة، عن

(٣) المعجم ١٠٠٠ لا ١٠٠٠ (١٨/١٩٦).

قوله: «أخرجني الله من عبدي»

أخرجني الله مني ٣٣ - كتاب الخائف ٧ - باب من قال الميت ورواه

مسلم في ١١ - كتاب الخائف ١٢ - باب من قال الميت حديث ٣٦

(قَالَ: أَشْعَرُهَا بِي، إِذَ الْفُتُوحِ الْيَمَانِ) أَيْ: أَيْعَنَهُ حُرُوعًا، وَتَعَدُّهُ الْتَوْبِ
الَّذِي فِي الْحَبْلِ، بِعَيْنِ أَعْيُنِهِ تَحْتَ الْإِكْفَانِ، حَيْثُ يُلَاقِي بِشَرْتِهِ رَحَاءَ الْحَبْلِ
وَسُرَّةَ سَعْدِهِ، وَحُكْمُهُ مِنْ تَأْخِيرِهِ أَنْ يَكُونَ فِي رَأْيِهِ أَوْهُدًى مِنْ جَسَدِهِ الْكَوْبِ ٧
عَالِمٌ بَيْنَ أَهْلِهِ مِنْ حُرُوعِهِ إِلَى جَسَدِهِ، قَالَ الرَّحْمَنُ ١١ وَبَرَزَ أَنْ فَالَسَ ١٢
يَعْلَى ذَلِكَ لَمَرَّتْ بِعَيْنِ الْحَقِّمْ جَسَدُهُ ١٣، فَهِيَ - وَهِيَ تَحِيْرُ فِي الشَّرِكِ بِأَسْرِ
أَعْيُنِ الْحَبْلِ.

قوله: «ويؤذنه ما أخرجني الخافين من فعل» قال: «أما حديثي إلى النبي ﷺ
بِرَدِّهِ لِيَحْيَى وَبِعَيْنِهِ إِذْ هُوَ مُخْرَجٌ مِنْهَا إِلَى رَأْيِهِ، مَحْذُورًا فَلَا يَلْزَمُ الْقَوْلَ الْكَلْبِيَّ،
فَعَلَّ الْخَفَاءُ مَا أَحْدَثَ بِهِ، فَكَلِمَةُ الْبَلِي ١٢ مَحْذُورَةٌ إِثْنًا، ثُمَّ عَالِمٌ وَخَلْفُ كَلِمَةٍ
لَا يَرُدُّ، قَالَ: بِي وَهِيَ مَا سَأَلَهُ لَاسْتِغْنَاءَ الْمَا حَالَهُ الْكَوْبُ كَلِمَةً، قَالَ: مَعْلُومٌ
وَكَلِمَةٌ تَعْنِيهِ، قَالَ: الْحَقُّ ١١، وَهِيَ: «وَالَهُ أَيْ خُسْرًا» قَالَ: وَجَوِّتْ بِرَكْعَتَيْهَا حِينَ
لَسْبِ الْبَلِي ١٢، وَتَفَادَ الطُّوْبَانِي أَنَّ الْبَلِيَّ مِمَّنْ أَمَرَ أَنْ يُصْبَحَ لَهُ عَمْرُؤُهُ، فَهِيَ
فَعْلٌ أَنْ تَصْرَفَ، فَهِيَ

قَالَ: الْبَلِي ١٣، وَهِيَ بِكَمْ أَلْبَسِي نَعْمَ طَلِبُ التَّرَدُّ وَكَدَرُ طَلِبِ إِذْهَا لِأَجْرِ أَنْ
يَكْفُرَ بِهَا، وَكَذَلِكَ الشَّجَابَةُ الْكُرُوءُ عَلَيْهِ، حَتَّى قَالَ: إِنَّهُ عَدَسُهَا لِأَكْثَرِ فِيهَا
الْعَزَازَةُ، قَالِمُ يَكُونُ ذَلِكَ عَمَلُهُ، أَلْبَسِي

(بَعْنِي) أَيْ: عَدْلُهُ (مَحْذُورَةٌ) فِي ذِكْرِهَا تَأْخِيرُهُ، عَدُوٌّ (فَارَادَهُ) وَهُوَ مِنَ الْأَصْلِ

(١١) - مسند (١٠٠٠)

(١٢) - مسند (١٠٠٠)

(١٣) - مسند (١٠٠٠)

٥٠٧/٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ عَشَّاتُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، حِينَ تُوُفِّيَ.

معناه الإزار، وأطلق على الإزار محازاً لسجائره كما تقدم، وفي الحديث: جواز تفحص المرأة في ثوب الرجل، وحكى ابن نطاش الإجماع عليه، قاله الشوكاني^(١). وقال ابن المنذر لا خلاف بين العلماء أنه يجوز تكفيل المرأة في ثوب الرجل وعكس. كما في^(٢)

٥٠٧/٣ - (مالك، عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني، قال: التيموي^(٣) إسناده هذا الحديث مرسل قوي لأن أسماء بنت عميس (بضم العين) ميمونة وفتح الميم وسكون الباء آخره سين مهملة انتمية المرأة أبي بكر الصديق في سبيلها ختلفة كثيرة، كما في رجال جامع الأصول وغيره، أخذت أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث لأهلها، صحابة شهيرة تزوجها جعفر بن أبي طالب أولاً، ثم زوجها أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - ثم علي - رضي الله عنه -، وولدت لكل منهم، هاجرت إلى الحسنة، كان عمر - رضي الله عنه - يأكلها عن تعبير الرؤيد. لما بلغها قتل ابنها محمد بن أبي بكر حسنت في مسجدها، وكشفت غبطها حتى شحبت ثيابها دماً.

(أخبرت) زوجها وذكر أهل الرجال أنه - رضي الله عنه - أرمسى أن نسل زوجته أسماء (أباً بكر الصديق) الأكبر عبد الله بن عثمان أبي قحافة بن عامر (حين توفي) ببناء السجھول ليلة الثلاثاء ثمانين من جمادى الأولى. كما عليه أكثر أهل الرجال.

وفي الحديث: مسبل المرأة زوجها. ولا خلاف في حواره. وما حكى الشوكاني^(٤) فيه خلاف الإمام أحمد بأنه كتب مروعة، وفي دليل السأرب

(١) انظر قبل الأوطار (١/٢٦٨).

(٢) انظر الآثار السنية (١/١٠٨).

(٣) قبل الأوطار (١/٢٦٨).

وإذا جلى أن يغسل زوجته، فإنه ثم قم قميصاً ولبس فلبس الذمير والسرارة غسل زوجته، اللهم إلا أن يقال: إن أنه - رضي الله عنه - في غلته وراجهين، وأما عنك أن تغسل الزوج المرأة فقال الأئمة الثلاثة - رضي الله عنهم - يجوز، وقال الأئمة الثلاثة الحنفية والشافعية لا يغسلها، بل إذا لم يكن على غلب - رضي الله عنه - فافسح حديث عائشة - رضي الله عنها - قال لها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ألا عنك لو كنت قلبي لكانت وكفكتك الحديث عبد أحمد وابن ماجه، قال الشعبي في قوله: "نفسه" قوله: "معتك" غير محفوظ، ثم قال كلام غيره: "وقال (الحافظ في التلخيص) قال ابن عباس، انتهى".

باب الأربعين ما في الدافع ^(١) وإذا ما روى عن ابن عباس - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "من غلبت من رجل فقتل، فليس بأعبد، ومن يهمل من أن يكون فيه، حيا أو لا، لأن الكناز يرفع بموتها، فلا يلقى حل الحس ويظن، ولذا حال الزوج أن يزوج ما عنها وأربع سره. وإذا كان الكناز حيا أو لا، فليس حل الحس، بل لا خلاف ما إذا كان الزوج، لأن هذا من الكناز فتم".

وحديث عائشة - رضي الله عنها - محمول على العمل بسبب، فمدعى عنه: اعتدائه، حيث أنسب غلته، كما قال: "في الأمر" أن يوفى ما في الدافع على أنه محمول أنه لا، فمحمول أنه لا يفتقر إلى ما بعد الموت. قوله: "كل سبب ونسب غلط بالموت إلا سبب ونسب" ^(٢)

(١) (١٠٧) (١٠٨)

(٢) (١٠٩) (١١٠)

(٣) (١١١) (١١٢)

(٤) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦)

ثم أخرجت فمسكت من حنظل من فمها أخرى ثم قالت يا أيها الناس إن هذا يوم صائغ. وإن هذا يوم صائغ البزق، فهل علي من غسل؟ فقالوا لا.

وأما حديث علي - رضي الله عنه - فقد روي أن فاطمة - رضي الله عنها - غسلها ثم أخرجت، وروى أن عدياً - رضي الله عنه - غسلها، فقد أكره عليه ابن مسعود - رضي الله عنه - حتى قال: أما علمت أن رسول الله يفرق بين أهل الجنة وبين أهل النار؟ والأخيرة زوجت في الدنيا والآخرة، فخرجوا الخصوصة دليل على أنه كان معروفاً بينهم، أن الرجل لا يغسل زوجته الميتة.

ثم أخرج البيهقي عدة طرق أن أسماء بنت عميس وعدياً - رضي الله عنهما - غسلتا، فالظاهر أن هذا كان ثلجاً لأسماء، وأم أبى من الغسل، لأنه لا يترك أن يعالج العسر معهما على أن يغسلن فخرج عدة طرق أنتمت مع الرجال ليس معهم امرأة غيرها يغسلن، وهذا ثابت في كتبنا عن ابن عباس.

(ثم خرجت) أسماء بعد الفراغ من غسل أفسكت من غسلها من المهاجرين قتلت، أي صائغة، في الأخبار بعبادة عبد الضرورة (وإن هذا يوم صعيد البرد) أخيرت بالجنة لعانة، أي الغسل (فهل علي من غسل؟) فقولوا لا، بحديث أن يكون جواباً لها من أن الغسل ليس بواجب على من غسل ميتة. ويحتمل أن وعده أنفطه هذا شدة البرد، لأن الصلابة - رضي الله عنهم - يحتفظون في وجرت العذر إلا أن الذي عليه جمهور الفقهاء أن غسل الميت لا يرضى لغسله. وقد روي عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من غسل ميتاً فليغسله، ليس ثابتاً، ولو ثبت لحصل غير الاستصحاب، قاله ابن أبي شيبة.

وقال النعشمي: لا أعلم من قال بوجوبه، قال الحافظ: وكان ما روي

أن الشافعي في «التبويضي» خلق القول به على صحة الحديث، والخلاف فيه
كانت عند المالكية، وصار إليه بمعنى الشافعية، وقال ابن جرير: إنه مستحب،
أنهى.

قال الزرقاني^(١): «خالف فيه قول مالك فروى ابن القاسم وابن وهب في
«المعينة» عنه لفعل وفهم أدرك الناس إلا عنه، فإن ابن القاسم: وهو أحب
إلي، ولم أره بأحد بحديث أسماء، وررى عنه العديون وابن عبد الحكم أنه
مستحب لا واجب، وهو مشهور لمحمد، وقد ذكر ابن حيفة، فلو كان وإنما
استفوه عن أسماء لعدمها بالعدم والتبرؤ، انتهى

قلت: وما حكى عن الحنفية ليس على وجهه، فإن ما هي كتب الحنفية
هو استنباطه خروجاً عن الخلاف، كما في «إبه المحاضرة» و«فتح القدير». وقال
محمد بن «مطلحة» عند حديث أسماء: بهذا يأخذ لا بأس أن تغسل المرأة
زوجها إذا توفي، ولا غسل على من غسل الميت، ولا وضوء إلا أن يصيبه
شيء من ذلك الماء فيغسل، انتهى

قال العيني^(٢): قد اختلف أهل العلم في أي ي غسل الميت فقال بعض
أهل العلم من الصحابة وغيرهم: إذا غسل ميتاً فعليه الغسل، وقال بعضهم:
عليه الوضوء، وقال أحمد: أرحم أن لا يحسد^(٣) عليه الغسل، أما الوضوء
بأقل ما فيه، وقال سحاق: لا بد من الوضوء، وقال مالك بن «العينية»:
أدركت الناس على أن غاسل الميت يغسل، وقال ابن حبيب: لا غسل عليه
ولا وضوء، وهي «التوضيح»: والشافعي - رضي الله عنه - هو لأن الجديد من
والقديم الموجب، انتهى.

(١) شرح الزرقاني، (٢/٥١).

(٢) «عدة الخواص» (٤/٣٦١).

(٣) لكن حميد - رحمه الله - «الروض» وقال: «صاحب الإيضاح» غر.

وقال ابن رشد في البداية^(١) وسبب الخلاف معارضة حديث أبي هريرة لحديث أحمد، فقال: وحديث أحمد في هذا صحيح، وأما حديث أبي هريرة فهو عند أكثر أهل العالم فيما حكى أبو عمر غير صحيح، انتهى.

وقال المحقق^(٢) حديث أبي هريرة رواه ثقات إلا عمر بن عبد العزيز وصعروف، وروى الترمذي وابن حبان من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة نحوه، وهو مذكور لأن أبا صالح لم يسمعه من أبي هريرة، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: أصاب عن أبي هريرة موقوفاً، وقال أبو داود بعد إخرجه: هذا موقوف ولم يبين ما صحه، وقال الذهبي عند حكاه إحدكم في تاريخه: ليس فيمن عدل من قبله، ختم ثابت، انتهى.

وكن قال ابن رسلان: صحيحه ابن حبان من رواية سهيل بن أبي صالح، قال الماوردي: خرج بعض أصحاب الحديث نصحه مائة وعشرين طريقاً، انتهى. وسبب التحيور في ذلك ما قاله العيني^(٣) وروى ابن أبي شبة عن سعيد بن جبير قال: قلت لأبي عمرو: أعتقل من غسل الجنائز؟ قال: لا.

وعمر سعيد بن جبير قال: غسلت أمي شاة، فقالت لي: مل، علي عمل؟ فأثبت ابن عمر - رضي الله عنهما - بسأته فقال: نجساً غسلت؟ ثم ثبت ابن عباس فسأله: فقال مثل ذلك: نجساً غسلت؟ وعن عطاء عن ابن عباس وابن عمر - رضي الله عنهما - أنها فلا - ليس على غسل الجنائز غسل. واستدل بحديث أم عطية أيضاً؛ لأنه مودع تعميم وأم بأمر به.

قال المحقق: وفيه نظر لاحتمال أن يكون شرع بعد هذه الواقعة، انتهى.

(١) البداية المحمديّة (١/٢٢٩)

(٢) فتح الباري (٣/١٢٢)

(٣) معجمه الكبير (١٤١/٣٨٠)

١٥٠٩ - وَحُثِّنِي مِنْ ذَلِكَ أَنْ أَسْمَعَ مِنَ النِّسَاءِ يَقُولُونَ:
 يَا زَيْنَبُ أَيْسَرُ مَعَا سَاءَ يَفْسَحُهَا. وَلَا مِنْ دَوْبِي الْمَحْرَمِ
 مَا يَنْتَبِهُ ذَلِكَ سَاءَ. وَلَا يَنْتَبِهُ عَلَى ذَلِكَ سَاءَ سَاءَ. فَتَسْمَعُ
 مِنْهَا وَتَضِلُّ مِنَ الصَّحَابَةِ.
 قَالَ مَاتَتْ. وَأَمَّا هَذِهِ الْأَخْرَجُ وَالسَّيِّدَةُ الْأَخْرَجُ وَالْأَخْرَجُ
 وَمَاتَتْ.

وَأَسْمَعُوا أَيْضاً فِي أَنَّ الْحِكْمَةَ فِي تَعَلُّقِ بَالِيتٍ، أَوْ بَالِغَةٍ، فَضْلٌ بِالْأَوَّلِ
 لِأَنَّ الْفَاعِلَ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ سَمِعَتْ مِنْهُ بِتَجَعُّدٍ مِنْ شَيْءٍ، نَصَبَهُ مِنْ أَمْرِ الْفَاعِلِ،
 فَيَدَّعِي فِي تَطْلُفِ الْحَبِيبِ وَهُوَ دَافِعٌ. وَقِيلَ: لِشَأْنِ لَاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا
 مِنْ رِجَالِ الْحَبِيبِ، لِيَكُونَ سَاءَ مَرَاوِدَ عَلَى بَاقِيٍّ مِنْ تَحْقِيقِ جَسَدِهِ. قَالَ
 الْحَافِظُ:

١٥١٠ - وَأَمَّا أَنَّهُ سَمِعَ أَنَّ لَعْنَةَ يَقُولُونَ إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ وَلَيْسَ
 بِهَا سَاءَ بِجَسَدِهَا وَلَا مَعَهَا مِنْ دَوْبِي الْمَحْرَمِ، وَهِيَ سَاءَةُ الْحَبِيبِ، جَمْعُ أَيْ
 نَجَاحٍ، وَهِيَ الْحَبِيبَةُ ذَاتُ (أَيِ الْعَدُوِّ) (هِيَ) أَيْ الْمَرْأَةُ أَوَّلًا زَوْجَ بَنِي ذَلِكَ مِنْهَا
 حَسَبَ سَاءَةِ تَحْقِيقِهِ، وَتَحْسِبُ بِكَوْنِ عِنْدِ الْإِمَامِ مَاتَ لِوَجْهِ الْكَفِّ فَهِيَ كَمَا
 قَالَ الْحَافِظُ بَرَحَها وَكُنِيَها مِنَ الْعَدُوِّ أَيْ الشَّامِرِ.

قَالَ مَالِكٌ: (وَأَمَّا هَذِهِ الْمَرْجُوزَةُ) أَيْ مَاتَ أَوَّلُهَا مَعَ أَحَدٍ إِلَّا سَاءَ أَيْ
 أَحَدٌ تَسَمَّى أَيْضاً) أَيْ لَيْسَ بِرَفِيقِهِ بَدَنُهَا حَبِيبٌ فَضْلُهُ مِنْ قُوَّةِ الْتَوْبَةِ مَا
 فِي الْمَدْمُونَةِ وَغَيْرِهَا، فَهِيَ تُرْجَزُ^(١)

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ^(٢) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ سَمْعَانَ: إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ مَعَ
 الرَّجُلِ لَيْسَ مَعَهُمُ امْرَأَةٌ غَيْرُهَا، وَالرَّجُلُ مَعَ النِّسَاءِ فَيَسُ مَعَهُمْ وَحِينَ غَيْرِهَا

(١) - (سَمْعَانَ لَمَّا رَوَى) (٦٣٠)

(٢) - (أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ فِي الْمَدْمُونَةِ) (٦٣٠)

عائشة راج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ يخرج نفوس من ثلاث أبواب
بعض ما يقولها
.....

عائشة راج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ (لا كفر) من المتجهول (في ثلاثة أبواب)
سيأتي بيانه. إذا من المتعارف من هشام. سألته حقة أثباء سنة إلى بعض
(بصر) سمع أبليس فيستحب الباطن الكفر. لأنه تعالى أم يكن. حشر الله إلا
الأنفل. ويروي أصحاب المتن عن ابن عباس - رضي الله عنهما - مرفوعاً
تسود نيات الباطن فيها أظلم وأظلم. وكفى فيها بركاتكم. صححه الذهبي
والحاكم. وفي نسخة من حديث مسند أحمد بن حنبل. وأما حديث الحديث
أن يكون أحدهما ثوب حرة تسمى أبي داود عن جابر. أنه ثلاثة كفر في يوم
حرة حرة. استأذنه حسن. لكن روى مسلم والترمذي وغيرهما عن عائشة
أنهم يرفعونها عنها. قال الترمذي: وضعه يثقل في ثلاثة أبواب بعض أصحاب
ما روى في كفته. قال ابن عبد البر: هذا حديث في كفته يثقل. قاله
البرقاني.

قلت: قد حكى عن الحديث بعض منكره. فالمذكور في كتب الحديث كما في
مسند الصحابة^(١) لا بأس في الكفر سرور ثمان نحراره بكل ما رجع إليه حال
العباد وأسيب النباي. قال ابن عديم: قوله: لا بأس. أشد إلى أنه خلاف أولى
وهو والباي. وهي المذنب^(٢) أما صفة الكفر فالأفضل أن يكون. لتخصيص
بأبواب البصر برواية جابر مرفوعة. وأحد سبب إلى الله تعالى البصر. فليطلبها
أخبارهم وكفرهم. وموافق. والسرور والتكفير كل ذلك حسن. انتهى. قال
الترمذي. في حديث الثوب دليل لاستحباب التكفير في الباطن وهو المصحح عنه.

(محمولاً) بذكر أسير واحد. أحسنين ولا. ويروي شيخ أوله منه إلى

(١) أسير: الاستدراك (١٠٧/١٠٨).

(٢) (١٠٧/١٠٨) (١٠٧/١٠٨).

(٣) (١٠٧/١٠٨) (١٠٧/١٠٨).

أَنَّ فِيهَا قُبُورٌ لَا عِمَامَةَ

أخبره البخاري في: ٢٣ - كتاب الجنائز - ١٩ - باب الثياب البيض للكفن .

ومسلم في: ١١ - كتاب الجنائز - ١٣ - باب كفن الميت . حديث ٤٥ .

سمول قرية باليمن ، وقال الأزهري : بالفتح المدينة وبانضم الثياب : وقبل
الضم إلى الغيبة بالضم ، وبانضم سعة إلى النصار ، لأنه سهل الثياب أي
يسهلها ، قال لحافظ^(١) . وقال الثوري : بضم السين وضعا ، وهو أشهر ، ورواية
الأكثرين ، (ليس فيها قميص ولا عمامة) اختلف في معناه على قولين : أحدهما :
ثم بكر مع الثلاثة شيء آخر لا قميص ولا عمامة ولا غيرها ، بل كُنْ في ثلاثة
أبواب فقط هكذا فسره الشافعي - رضي الله عنه - ، قاله الثوري

وثانيهما : لم يكن القميص والعمامة محددين من حملة الثلاثة ، بل كانا
زائدين عليها ، يكون ذلك حميه ، وهكذا فسره مالك - رضي الله عنه - ، قاله
القسطلاني .

ومزيد الأول لمط ابن سعد في «طبقاته» سنده عن عائشة : ليس غير كفته
قميص ولا عمامة ، فت : والأول قالت المعتزلة ، إلا أنهم استحبوا القميص
لأنهم إروايات الواردة في ذلك ، قال القسطلاني : ومذهب الشافعي - رضي الله
عنه - زيادة القميص والعمامة على ثلاثة من غير استحباب ، وقال المعتزلة : إنه
«كروه» انتهى

قال نياحي^(٢) : قد اختلف العلماء في ذلك فروى ابن حبيب وابن اعين
عن مالك أن الميت يُغَمَّصُ ويُغَسَّمُ ، وبه قال أبو حنيفة . وقال القاضي : إن
مذهب مالك - رضي الله عنه - أنه غير مستحب ، وقد رواه يحيى بن يحيى عن
ابن النسيم : أن المستحب أن لا يغمص ولا يغسم ، انتهى قال الدسوقي :
ورواية ابن النصار هو كراهة التغميص عن مالك

(١) فتح الباري (٣/١١١) .

(٢) «المصنف» (٧/٢٧) .

قلت: والسرحيح عند المالكية في حق الرجل شحبة ثواب الثلاثة المذكورة أي الإزار والثيابتان والضميس والعمامة، والمحنة في الضميس مجازي قرأه، وفي العمامة حديث الزيادة أيضاً على تفسير مالك - رضي الله عنه -، وقد روى عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يثبته بإفادته أي جودته أنه لم يدهم وعمامة وثلاث لحاف، روى سعيد بن مسروق، قوله الخبيث^(١).

وما حكى نبالجي استعير - العمامة عن الحفية هو محذور بعض المناسرين، فإن في اللبس المختار^(٢)، ويُنذر في الكفن له إزار وقميص والصفاء، ومكره العمامة لئلا تلمس في الأصح، واستعملها بعض المنسخرين، قال في «البدائع»^(٣): وأكثر ما يكفى فيه الرجل ثلاثة ثواب: إزار ورد، وقميص لما روى عن عبد الله بن مقفل أنه قال: اكتنوس في قميص، فإن رسول الله ﷺ كفى في قميصه الذي توفي فيه، وهكذا روى عن ابن عباس أن النبي ﷺ تمم في ثلاثة ثواب أحدها قميصه الذي توفي فيه - والأخذ برواية ابن عباس أولى من الأخذ بحديث عائشة، لأن ابن عباس - رضي الله عنه - حفسر تكفيله ﷺ ودفعه، وعائشة - رضي الله عنها - ما حضرت ذلك شيء أن معنى قولها: ليس فيها شيء يتخذ قميصاً جديداً انتهى.

قال الحافظ^(٤): وقيل: معناه ليس فيها القميص الذي غسل فيه أو ليس فيها قميص مكفوف لأطرف، انتهى. قلت: وهذا الجمع الأعبر أوّل عدائي، ثم رأيت التفسير^(٥) جمع بذلك من مختلف الحديث، فقال: على أنه يمكن أن يراد من قول عائشة - رضي الله عنها - ليس فيها قميص، القميص المستند

(١) عمدة القاري (١/١٠٨).

(٢) (١/٢٠٧).

(٣) مجمع الماري (٢/١٤٠).

(٤) تحفة القاري (٢/٥٨٩).

ذو الكمين والمخاض، فإن قميص الكفن ليس له دغريص ولا كمان، حتى لو كفن في قميصه قطع جيبه ولبته وكعاف، إلا في أجواسع الفقه، انتهى فقله أحمد وأحمد.

وحاصله: أن الثوب الواحد من هذه الثلاثة كان على هيئة القميص، وهذا يحمل الروايات المتقدمة، ولكنه لم يكن قميصاً بحسب مذهبنا مع الكمين، وهذا يحمل رواية عائشة، وذلك لأن الروايات في ذكر القميص كثيرة في سائر ما تقدم من روايات القميص ما روى جابر بن سمرة فإنه قال: كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب. قميص وإزار ولعاف، أخرجه ابن عدي في الكامل، قاله ابن أبي شيبة^(١). وأخرج محمد بن الحسن في الأثر، عن إبراهيم، أن النبي ﷺ كفن في حلة سنية وقميص.

قش^(٢) وأخرجه ابن سعد من طرق عن إبراهيم، وكذا أخرجه عن الحسن، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه، وأخرج عن الحسن نحوه، قاله ترمذي.

وذكر العلامة العيني اختلاف الروايات في كنهه ﷺ وذكر من حملتها طرق حديث ابن عباس المذكور، وحكى عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ رُئى عليه قميصه الذي كُفن فيه، قال ابن سيرين: وأنا رزئت على أبي هريرة، وقد أخرج الترمذي والطحاوي عن شاذان بن الهادي أن رجلاً من الأعراب جاء إلى النبي ﷺ فأمر به واتبعه، فذكر قصته ونهاه أن يكفه النبي ﷺ في حلة لسي ﷺ، الحديث.

وفي التعليق المسجود^(٣)، أولى ما يستدل به لإثبات قميص حديث

(١) عمدة القاري (٦/٦٨)

(٢) (١/٤١٤)

٦/٥١٠ - وَحَقَّقَنِي عَنْ خَالَتِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ

قَالَ: سَعِي أَنَّهُ يَكْرَهُ التَّطَلُّقَ فَإِنَّ لِعَائِشَةَ، بِهِمْ دَوْبُشٌ

حَابِر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قَعْدَةِ مَوْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْطَى
أَبَا قَبِيصَةَ لِيُكَلِّمَهُ بِهِ بَعْدَ مَا طَلَّقَهُ حَكَمَتُهُ فِيهِ، أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَارٍ وَغَيْرُهُ، قَالَتْ:
وَمِثْلِي فِي الْمَرْحُومَةِ أَنْبَأَ مِنْ أَمْرِ ابْنِ عِبْرَةَ بْنِ عَبْدِ صَرِّ بِمِثْلِ الْفَضْلِ الْمُبْتَلَى.

(المالك، عن يحيى بن سعيد، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَنَ فِي ثَلَاثَةِ ثَوَابٍ بَيْضَ
سَحَابِيَّةٍ) هَذَا الْأَثَرُ يُوجِدُ نِيَّ السُّمُوحِ الْمُنَادِيَةَ وَلَا يُوجِدُ فِي التَّنْصِغِ الْمَصْرُومَةِ،
وَتَقْدَمُ مَعَهُ غَرِيبًا فِي الْأَثَرِ الْمُتَقَدِّمِ.

٦/٥١٠ - (المالك، عن يحيى بن سعيد، أَنَّهُ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ أَبَا يَكْرَ
الْعَدَنِيِّ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (قَالَ لِعَائِشَةَ) هَكَذَا رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَلَمَانَ،
وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «مُسْنَدِهِ» مُحْتَضِرًا، وَبِمِثْلِ التَّرْجَمَةِ^(١) الْكَلَامَ عَلَى
طَرِيقِ التَّحْدِيثِ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَارٍ مِنْ طَرِيقِ الْوَعِيدِ عَنْ عَبْدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي
عمر عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي يَكْرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَ: مَنْ تَمَّ كَعْبُ
النَّبِيِّ ﷺ الْحَابِتِ - قَالَ الْحَدِيثُ^(٢) زَادَ أَبُو يَعْقِبٍ فِي «الْمُسْتَدْرَجِ» مِنْ هَذَا
الْوَجْهِ: فَرَأَيْتُ فِي لَمَوْنٍ، أَقْبَلَ: هَبِجَ عَرَجَ

مِنْ رَأَى دَمْعَهُ فَرَأَيْتُ فِي لَمَوْنٍ فِي مِرَّةٍ مَدْفُوفَةٍ
قَالَ: لَا تَقُولِي هَذَا وَلَكِنْ قُولِي: «يَتَذَكَّرُ الْغَرِيبَ بِالْحَقِّ» الْآيَةَ
(أَوْهُوَ مَرِيضٌ) مَرِيضٌ الْمَوْتِ

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْأَعْيَانِ فِي السَّبَبِ الَّذِي دَخَلَ فِيهِ أَبُو يَكْرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
فَذَكَرَ الْوَاهِدِيُّ أَنَّهُ أَهْلُ بَيْتِ يَوْمَ بَرَدٍ، فَخُذُوا مِنْهُمْ خَدِشَةً عَسَى أَنْ لَا
يُخْرِجَ إِلَيْهِ الصَّلَافُ، وَكَذَلِكَ يَدْرُسُ عَبْدِ بْنِ الْحَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِعَاصِي

(١) غير المصدر: ترجمة - (١٩١) - (١٩٠)

(٢) ورجح الزبيري (٢/٤٥٦) قوله: «هَبِجَ» بِأَنَّهُ حِكَايَةُ مَكَثَتِهَا.

مَنْ شَمَّ نَفْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بِأَمْرِي، كَذَا فِي «الزَّمَاعِي» وَحَمْدُ بْنُ عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَذَا فِي «سُؤَالِ مَنْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهُوَ يُقَالُ: كَسَدَ فَعَادَ زَالَ حَمْسُهُ حِدْرِي»^(١) حَتَّى مَاتَ، وَانْكَسَدَ الْحَرْبُ لِسُكُونِهِ. وَقَالَ ابْنُ شَيْبَانَ: إِنَّ أَيْبَا بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَالْحَدِيثُ فِي كَلْتِهِ كَالِ ابْنِ كَلْبٍ حَزِيذًا أَهْدَيْتَ لِأَيِّبِ بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَ الْحَدِيثُ لِأَيِّبِ بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - «رَفَعَ بِكَ يَا حَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ، وَإِنْ فِيهَا لِسَمِ بَنِي وَأَنَا وَأَنْتَ سَوَابُ مِي يَوْمٍ، فَرَفَعَ أَيْبُ بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَدَهُ فَمِمَّ بَرَدًا تَلْبَسُ حَتَّى مَاتَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ عَادَ انْقِذَاءُ لِسَعْدٍ كَذَا فِي «الْمَوْصُوفَاتِ»^(٢).

وَقَالَ ابْنُ بَرَكَةَ: كَذَا فِي حَرْفٍ فِي السَّلَامِ، وَقَالَ عَمْرٍو: أَصْلُ ابْتِدَاءِ السَّلَامِ الْوَحْدُ عَلَى: سَلَّمَ اللَّهُ يَتَّقِي لَمَّا قُبِضَ، عَادَ زَالَ ذَلِكَ يَوْمَ حَتَّى قُبِضَ مِنْهُ، وَدُرِّي أَنَّهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - سَمِيَ مِنْ أَرْدَا، وَقِيلَ: فِي حَرْفَةٍ، وَقَبِلَ لَهُ نُبُوهُ أَوْسَلَتْ لِي صَبِيحَ فَقَالَ: يَدْرُسِي، قَالُوا: فَمَا قَالَ بَكَرٌ قَابَ. قَالَ: بِي أَصْلِي مَا أَرِيدُ، كَذَا فِي «الْمَحْمُولِ».

وَلَا مَشَاقَّةَ بَيْنَ هَذِهِ الثَّرَوَاتِ فَقَدْ يَكُونُ حَصْلُ لِهَ النَّسْلِ بِالْكَفَمِ، وَالْإِذَاادَ بِالْجَمِّ، وَقِيلَ مَوْنَهُ جَمْعًا شَرُّ يَوْمَانِ: النَّسْلُ فَجَاءَ لَمَّا زَالَ حَتَّى تُوْفِيَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَارْتَدَّ، فَجَمَعَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ زِيَادَةً فِي التَّرَقُّمِ، وَرَفَعَ الْمَدْرَجَاتِ، (فِي كَمِّ) مَعْدُومٍ مَعْلَمٍ لِقَوْلِهِ (كَفَرُوا) بِمَا الْمُجْعُولُ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) سَائِلًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - إِنْ سَوَّلَى كُفَيْبَتَهُ عَلِيٍّ وَنَجَّاسٍ وَأَمَّا الْفَضْلُ: الْأَمْرُ كَانَتْ فِي الْبَيْتِ شَاعَرَاتٍ ذُنُوبٌ.

وَالْخَتِيفُ فِي وَجْهِ السَّلَامِ، هَبْلٌ. ذَكَرَ، بِالِاسْتِخْبَامِ نَوْحًا لَهَا لِلصَّبْرِ عَلَى ضَرْفٍ، وَاسْتَظْهَرَ لَهَا بِمَا يَعْنِي أَنَّهُ يَعْظَمُ عَلَيْهَا ذِكْرُهُ، وَقِيلَ: يَحْتَلِي أَنَّهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

(١) لَمْ يَلِ عَصَى.

(٢) «مَعْنَى الصُّورَةِ» (١٠٠).

فَقَالَتْ: فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْتِي مَحْوُولَةٌ فَتَأْتِي أَبُو بَكْرٍ: خُذُوا هَذِهِ
الْأَثْوَابَ (الثَّوْبَ عَلَيْهِ، قَدْ أَصَابَهُ مَشْرُؤٌ أَوْ رَعْفَرَانٌ) فَاغْسِلُوهُ.....

عنه - نسي ذلك لشدة التبرؤ، وقيل: يحتمل أنه - رضي الله عنه - لم يحضره
ذلك لاشتغاله بأمر أبيه، هكذا قالوا^(١).

وَأَوْجَهُ عِنْدِي أَنَّهُ لِحَرْطَةِ نَسْأِ يَسُوءِهِ مِنْ أَمْرِ تَكْفِينِهِ وَإِشَارَةِ إِمْنِ أَنْ
الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ تَبَاعُ صَعْلُهُ بِشَيْءٍ، فَكَلِمًا يَنْكُتُ عَلَيْهَا أَمْرٌ مِنْ بَابِ التَّكْفِينِ
وَالْمُتَمَرِّينَ تَنْظُرُ إِلَى فَعْلِهِ بِحَقِّهِ، تَأْمَلُ.

(فَقَالَتْ: فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَعْضُ مَحْوُولَةٍ) تَقْدِيمُ بَابِهِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّادِقُ
(خُذُوا هَذِهِ الثَّوْبَ) وَالْمَرْءُ (الثَّوْبَ) كَانَ (عَلَيْهِ) رَأَى الْبَخَارِي: كَانَ يَمْرُؤٌ فِيهِ (قَدْ
أَصَابَهُ) أَيْ الثَّوْبُ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ الْهَنْدِيَّةِ: قَدْ أَصَابَهُ، (مَشْرُؤٌ) كَسْرُ شِيمٍ
وَسَكُونُ الشَّيْءِ الْمَعْرُوفِ، عِنْدَ أَهْلِ الْعَدْنَةِ يَفْتَحُ الْمِصْبَ وَالْقَمَرِ وَسَكُونُ الْغَيْبِ
لَعَنَانٍ، كَمَا فِي الزُّرْقَانِيِّ، وَاسْتَطْلَقَ فِي «السَّحْبِ» وَ«التَّوْبِ» وَغَيْرِهِمَا بِالْأَوَّلِ
فَقَطْ، وَقَالَ الْمُحَدِّثُ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ: الْمَعْرُوفُ

وَالْفَتْحُ مِنْ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَفَّحَ أَبُو بَكْرٍ
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي ثَوْبَيْنِ مَسْحُولَيْنِ وَرَدَّاهُ ثُمَّ مَشَقَّ أَمْرَهُ أَنْ يَغْسِلَ. (أَوْ
رَعْفَرَانٌ) وَلَمْ يَنْظُرِ الْبَخَارِيُّ: فَنَظَرَ إِلَى ثَوْبٍ عَلَيْهِ كَانَ يُعْرَفُ فِيهِ بِهِ رَفْعٌ مِنْ
رَعْفَرَانٍ، أَلْعَنَ.

(فَاغْسِلُوهُ) تَنْزِيلُ الْحِمَاةِ أَوْ أَمْرِ الرَّعْفَرَانِ، قَالَ السَّاحِي^(٢): حَمِلَ أَنْ
يَكُونَ ذَلِكَ لَشَيْءٍ عَلِمَهُ فِيهِ وَلَا يَأْتِي الثَّوْبَ الْغَلِيظَ لَا يَنْتَضِي لِيَسَهُ وَحُوبُ
عَصَاهُ. فَلَمَّا مَحْوُولٌ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَمْرٌ بِالْمَحْوِلِ لِلْحِمَاةِ الَّتِي كَانَتْ فِيهِ لَمَّا
أَجَبَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ يَبْضُ، انْتَهَى.

(١) «بغرة» فتح الباري (٢/٢٥٢)

(٢) «المتر» (٨٦٦).

أَنَّهُ كَتَبُونِي عِدَّةَ جَمْعٍ ثَوْنِي أَحَدٍ

أَنَّهُ كَتَبُونِي فِيهِ أَي فِي هَذَا الثَوْبِ (جمع) إِيضاً (ثوبين آخرين) لِيَتَصَيَّرَ ثَلَاثَةً لِمَا خُفْتُ فِيهِ بِثَلَاثَةِ ثَوْبٍ . هَكَذَا فِي زَوَايَا الْمُحَافِظِ . يَعْنِي أَنَّ التَّصْيِيرَ إِلَى ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، الْأَمْرُ بِإِصْلَافَةِ الْأَثَرِ . وَأُخْرِجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي التَّرْغِيمِ عَنْ عَائِشَةَ بِهَذَا : أَصَنَوْنَا ثَوْبِي هَدِيَّةً ثُمَّ كَتَبُونِي فِيهِمَا . وَفِي طَرِيقِ أُخَرَ لَهُ : أَطْرَفَ ثَوْبِي هَدِيَّةً وَصَلَّوْهُمَا ثُمَّ كَتَبُونِي فِيهِمَا . وَفِي طَرِيقٍ أُخَرَ لَعَنَ أَمْرَافَهُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ثَوْبِيهِ الْبَلَدِيُّ كَانَ يُعْرَضُ فِيهِمَا .

وَفِي طَرِيقٍ أُخَرَ أَنَّهُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ عَمِيرٍ يَنْقُولُ : أَمْرُ أَبِي بَكْرٍ بِمَا عَدَلْتُهُ وَمَا لَدَيْهِ . أَنَّ عُمَيْسَ بْنَ أَهْلَ ثَوْبَيْنِ كَانَ يُعْرَضُ فِيهِمَا وَيُكْتَبُ فِيهِمَا . وَفِي طَرِيقٍ أُخَرَ عَنْ عَبْدِ بْنِ سَعْدٍ فِي طَرِيقِ الْفَقَاهِ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ : قَالَ أَبُو بَكْرٍ حِينَ حَضَرَهُ الثَّوْبُ . فَتَوَسَّيْتُ فِي ثَوْبِي هَدِيَّةً لِدِينِ النَّبِيِّ كُنْتُ أَهْنِي فِيهِمَا . وَغَيْرَ ذَلِكَ ذَكَرَهُمَا التِّرْمِذِيُّ . وَإِنْ رُمِيعَ حَدِيثُ الْمُحَافِظِ كَقَوْلِهِ فِي الْمَصْحُوحِ : رَحِمَتْ هَذِهِ الطَّرِيقُ بِالْعَدَدِ .

وَأَسْتَشْلِقُ صَاحِبَ التَّوْبَةِ . هَذَا بِالنَّهْيِ عَنْ حَدِيثِ الْخَدَّاءِ الْأَثَرِ . وَصِي اللَّهُ عَنْهُ . عَلَى حِوَالِ التَّحْقِيقِ فِي التَّرْوِيقِ ، فَإِنَّهُ مِنْ أَجْدَامٍ . فَإِنَّ دَفْعَ الثَّمَنِ فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - هَهُنَا عَلَى وَجْهِ تَرْكِهِ لِأَنَّ مِنْهُ عُمْدَةُ التَّرِيقِ لَا يَنْقُصُ عَنْ مِلَّةِ الْمُحَافِظِ . فَهَذَا مِنْ عَدَمِ قِيَمَةِ مَحْرَمٍ وَنَفْسَةٍ نَافِلَةٍ . فَإِنَّ فِيهِ عَدَمَ إِحْلَامٍ كَقَوْلِهِ فِي تَرْوِيقِهِ . يَكُونُ الْجَمْعُ مَسْكُونًا ، وَلَا يَتْرُكُ بَأَنَّ يَحْصُلَ مِنْ قَبْلِ عُمْدَةِ التَّرِيقِ وَطَرِيقٍ . هُوَ حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَلَى أَنَّهُ ذَكَرَ بَعْضُ النَّاسِ دُونَ ذَلِكَ خِلَافًا ، بَأَنَّ فِي الْمُحَافِظِ . انْتَهَى .

وَالْأَوَّلُ عَدَمُ فِي رَجَاءِ الْجَمْعِ فِيهِ . أَيْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . أَمْرٌ أَوَّلًا

وقال - عائشة - وما هذا؟ فقال أبو بكر: الحبي الحورج، أي الجديد من الثياب. وإنما هذا تسمية.

أخرجه الحديث في ٢٢ - كتاب الجواز. ٩٤ - - - - - من يوم الاثنين

بالخشب في توبه ثنتين كان يصني هيماء وأحدهما كان عمه إذ كان مريضاً فيه اكتفاء بالكتابة، ثم أمر بتكسيت الثلاثة إماماً لما فرس بالسي بخيول، ولذا سمى عليه بقرنه في كم كنتم أنسي يتي؟ (فطالت عائشة) - رضي الله عنها - (وما هذا؟) تريد أن ذلك الثوب لم يصلح دكسه، وأعط ابنه بخاري، قلت، إن هذا سلق (فقال أبو بكر) - رضي الله عنه - (الحبي الحورج) وأمر ابنه بخاري (أي الجديد من الثياب) لما يدره في طول عمر من ذلك سر والرياء ومدر العود، وأما البيت فإن غيره مروي، روى أبو داود عن علي بن مرقعاً: لا تملأها من الكفن، فإنه كله مريض، ولا يسكل عنه الأمر بتكسيت الكفن لما سألني.

(وأما هذا المصنف^(١)) رواه يحيى بن كسر النسيم وروى بضمها وروى بفتحها فإنه غيابه. قال الباقى^(٢) كذلك رواه يحيى بن كسر النسيم وروى النسيم، وروى ابن الأجارى: لا يقدح في شهادته بالكسر. رواه ابن عبيد، وأما هذا للمصنف والرباب، واليه: التصديق، انتهى.

قال الحافظ^(٣) قال قاض روى بضم النسيم وفتحها وكسرها، وهو حمزة الخليل، وروى ابن حبان هو ما ذكره لصديقه، وبالفتح التميمي، وبالمضم حكاه الربيع، والمروء ههنا تصديق، ويعتقل أن يكون المروء موقوفاً، إما هو أي الحديث وإن يكون المروء بالتصديق على هذا التفسير، أي الجديد لمن يريد

(١) قال ابن عبد البر: قوله هو مصنف، فإنه أراد التصديق، ولا وجه لكسر النسيم من جهة غير ذلك، وبضم النسيم له التصديق معتر الربيع وهو الصحيح والمصنف الرواية بكسر النسيم. (٢) لا يقدح (٣) ٤٢١/٢٨

(٢٦) المصنف (٤٢١)

(٢٧) فتح الباري (٤١/٢٨٤)

١١٩/٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
عَدِيِّ الْأَحْمَدِيِّ عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ لُعَاصٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ

الْبَيْهَقِيِّ وَالْأَوَّلُ أَطْلَعَهُ ثَمُودُ الْقَاسِمِيُّ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ: كَفَى أَبُو بَكْرٍ
- وَخَرَّجَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - فِي رِبْطَةٍ بَيْضَاءَ وَرِبْطَةٍ مَصْفُورَةٍ. وَفَعَلْتُ: أَمَا هُوَ لَمَّا يَخْرُجُ مِنْ
أَتَمَّهُ

وَمِنْ الْحَدِيثِ: اصْحَابُ الثَّكْفِينِ هِيَ الثِّيَابُ الْبَيْضُ، وَتَكُنْتُ الْكُتَيْبُ،
وَطَلَبَ السَّوَادِقُ بَدَأَ وَفَعَلَ فَلَاكِبَرُ تَبْرَكًا بِذَلِكَ، وَخَوَارِ الثَّكْفِينِ هِيَ الثِّيَابُ
الْمَصْفُورَةُ، وَهَذَا الْحَيُّ الْحَدِيدُ، وَفَضَّلَ الصَّادِقُ الْأَكْبَرُ، وَصَحَّحَ فَرَاغَتَهُ وَثَبَاتَهُ
عَدُوُّ وَفَعَلْتُ: انْتَهَى.

وَلَا يُشْكَلُ عَلَى حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ وَحَدِيثِ النَّهْيِ عَنْ التَّمْغِيلَةِ مَا وَرَدَ فِي
الرِّوَايَاتِ التَّعْلِيلَةِ مِنَ الْأَمْرِ بِتَحْسِينِ الْأَكْنَادِ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ كَوْنُهُ جَدِيدًا أَيْضًا،
حِكْمًا أَوْ تَعَارُفًا عَمَّ سَلَامٌ مِنْ نَبِيِّ مَصْفِيٍّ. وَقِيلَ: يَحْسَرُ التَّحْسِينَ عَلَى النِّصْفَةِ
وَالْتَمِغَالَةِ عَلَى الشَّيْءِ، وَقِيلَ: التَّحْسِينَ حَقُّ الْعَيْتِ، فَبِذَا أَوْصَى بِتَرْكِهِ انْتَهَى كَمَا
فَعَلَ الصَّادِقُ الْأَكْبَرُ - وَنَبِيٌّ لَهُ عَمَّةٌ -، وَقِيلَ: يَحْتَذِلُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ ذَلِكَ
أَثَرًا بَعَثَ لَمَّا دَخَلَ مِنْ مَعْنَى التَّبَرُّكِ، وَيُزِيدُهُ مَا يَدْعُو فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: وَفِي
نَوْحِي التَّمْغِيلَةِ قُلْتُ: أَحْسَنِي فِيهِمَا، كَذَا فِي الْمَعْنَى^(١).

١١٩/٢ - سَأَلْتُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ الزَّهْرِيِّ (عَنْ حَمِيدٍ) مَصْفُورًا (ابْنُ
عَمْرِو بْنِ لُعَاصٍ) الْمَرْجَرِيُّ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ لُعَاصٍ) هَكَذَا
رَوَاهُ يَحْيَى وَهُوَ غَلَطَ بِهِ. وَالْقَوَابِلُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ لُعَاصٍ كَمَا رَوَاهُ
جَمْعُهُ مِنَ الرِّوَايَةِ، لَيْسَ: وَاعْنَى الْقَوَابِلُ أَخْرَجَ مُحَمَّدٌ فِي الْمَوْضِعِ^(٢) وَابْنُ
أَبِي نَبِيَّةٍ فِي «مُصَنَّفِهِ» رِوَايَةَ حَمَادٍ بْنِ حَازِمٍ عَنْ مَالِكٍ بِهَذَا السَّنَدِ، وَتَقَدَّمَ

(١) - سنده الثَّقَابِيُّ (١٨٠/٢) (١٢٠)

(٢) - ذكره: «مَوْضِعًا» مُحَمَّدٌ فِي «مُصَنَّفِهِ» السَّنَدِ (١٠٣/٢)

أنه قال: الميت تنصير، وبؤزور، وبئف في الثوب الثالث فهو ثم
نكر إلا ثوب واحد، كفن فيه.

ترجمه عبد الله في محله، ولم أجد ترجمة عبد الرحمن هنا فيما عندي من
الكتب، ولم يذكر من صنف في الصحابة لعمره من نعاين ولدا اسمه
عبد الرحمن. بل ذكره له وأبني عبد الله ومحمد، وكان من الحفاظ أن
يذكره في «التعجيل» ويثبته على الخط، في رواية يعقوب، ولم من ذلك أنها
أن في النسخ المصرية من لفظ «عبد الله» علة من النسخ في رواية يعقوب
وإن كان صوابا في نفسه.

(أنه قال: الميت ينصير) أي باسم التعجير أولاً (وبؤزور) أي يجعل له
الإزار بعد الدلاء، ونص في «النسخ المصرية الخط» بؤزور إلى فيها بضم
العين وفتح، فأمل. (وبئف) بعد ذلك (بالثوب الثالث) ولفظ رواية أبي
أبي شعبة عنه عن عبد الله بن عمرو قال: يكفن الميت في ثلاثة أثواب:
أبيض وإزار ولقادة (فإن لم يكن) له (إلا ثوب واحد كفن فيه) قال محمد بعد
الأثر المذكور: وسدا نأخذ، وإزار يحسن لعمامة من الثوب الآخر أحب إلينا
من أن بؤزور، ولا بحيث أن ينصير الميت في ثلثه من ثوبين إلا من ضرورة،
وهو قول أبي حنيفة - رضي الله عنه - انتهى.

قلت: وكذا في الثوب الواحد عند الضرورة مجمع عليه عند الأربعة كما
صرح به أهل الفروع، وانحصر على أن الثوب الواحد ينبغي أن يكون سابغا
لجميع البدن، وقيل: يكفي مشر، نعرة فقط، وبسعة في الفروع.

ثم لم يذكر المصنف كيف المرأة وبسعة في ذلك هي ذكر اسحت لكن
لمنحصر ذكر العمائم فيه تكميلاً للفتاة، قال ابن العطار: كل من يحفظ منه
يرى أن تكفن المرأة في خمسة أثواب: كالسمي والخفي والأزاعي والناسمي
وأحمد وإسحاق وأبي نير، قال النسائي: تكفن في خمسة ثلاث نقائف وإزار
وجمار، وفي إقباب، فمبعض ونقائفان وهو الأصح، واحتاره المزني، وقال

(٣) باب المشي أمام المصنوعة

١- أحمد: تكفر في قبضه + يترور وعاقبة ونفعه وخاتمة نشأ بها وحداها، كذا في المعنى^(١)

قلت: والمندوب لها عند المالكية كما في «الشرح الكبير»^(٢)، سبع، لزوم وقبض واختيار وأربع لغات، قال الدسوقي: مراد عن خمسة لمحل ومسحة الموائد الخفاف، وهو غرضه لجعل موقد المظن الماحول من المصطفى حيث ما برن من أخذ المصطفى، المير

وفي النور المصنوعة^(٣) وغيره من ذراع نحسبه يسر لها ذراع أي قبضه وأزار وحضار ونفاعة وحرفه تربط بها تدب يد التي المصنفين، وكناية لومان وعقارب، وصرورة ما يوجد، انتهى.

(٤) المشي أمام المصنوعة

أي بيان استحباب المشي أمام المصنوعة، وهو قال الأئمة أئمة، وقال الحنفية والأوزاعي المشي خلفها أفضل، وحكاية الترمذي عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: «وقالوا لا يدخل المذبح ولا يمشي» انتهى.

قال المعنى^(٤) وله ذهب إبراهيم النخعي والثوري والأوزاعي وسويد بن غنلة وسمرق وأبو دلامة وأبو حنيفة وأبو يوسف وسعيد بن جابر وأحمد بن حنبل، ويروي ذلك عن علي بن أبي حمزة وأبي عبد الله، وأبي أمامة ومحمود بن عمار، وعليه الله أعلم، انتهى.

(١) معجمه الثاني: (٦٦-٦٧)

(٢) (٦٦-٦٧)

(٣) (٦٦-٦٧)

(٤) معجمه الثاني: (٦٦-٦٧)

٨/٥١١ : خذني حبيبي عن يدك، عني ألق منها، أن
يسأل الله بغيره، ويأخذك، ويغفر لك، كما يغفر الله لغيره.

وهي الصلوات الخمسة التي اجعلها الله بعد الاتفاق على حرم بيتي
تمام الحجرة ومشيدها وسجدها وجعلها اختلاف في الآراء على أربعة مذاهب
الأول: المذهب من سائر فسيح بيتي على بيتي وهو قول الشافعي وإليه ميل
ليجوزي ذكره الحافظ في الفتح. الثاني: أن بيتي أمامه نفس البيت
ويحيط به كذا وهو مذهب أحمد. الثالث: مذهب الشافعي وأما ابن القسبي
فذهب إلى القول الرابع. فذهب إلى حرمه رحمة الله والأقرب إلى وجهه
المشايخ أقول: والله أعلم.

فعلته، التعريف من الماضي وإبراز كونه من الصفات الخلقية، وهي صفاته
أصلها، ثم، صرح به في "المدح الأكبر" بعد الصفات العاقبة، وحكى في صرح
الإقناع، على أنه مقبولة ثلاثة أقوال: الأولى، أن المدح والثناء هما فرعان من باب
الاعجاب، والثاني، أن المدح والثناء هما من باب المدح والثناء، والثالث، أن
المدح والثناء هما من باب المدح والثناء، وهو الذي ذهب إليه
أبو علي، وأما حكمه، فمذهب الإجماع، على أن المدح والثناء هما من باب
المدح والثناء، وهو الذي ذهب إليه أبو علي، وأما حكمه، فمذهب الإجماع، على أن
المدح والثناء هما من باب المدح والثناء، وهو الذي ذهب إليه أبو علي، وأما حكمه، فمذهب الإجماع، على أن

قلت: وهذا مدعى حسن أيضا لأنه الحافظ في "الفتح" عن النبي: إن كان من أصحابه شيء ما مني أناها إلا حلفوا أنني.

[illegible]

..... الحافظ شلم جرح

وعنه الله بن عوف، وحاتم بن سليمان، وإبراهيم بن مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه - كذا رواه جماعة كتاب من أصبحت الزهري كذب أخيه - وإبراهيم بن عيسى، ومسلم، ويحيى بن سعيد، وموسى بن خلف، وزيد بن سعد، وعاصم بن الحسن بن علي - اختلاف على بعضهم ذكره بن عبد البر^(١) ثم كذا هذه الرويات كلها، ورواية ابن عينة أخرجه أصحاب أسن الأربعة.

وفان ابن عتيق^(٢) عقب إحداهما - كذا رواه غير واحد موصولاً ورواه معمر بن عيسى ومالك وغيرهم من الحفاظ عن زهري مرسلاً - وأهل الحديث كلهم يرون أن المرسى الصحيح - وقال النسائي: هذا خطأ - انصواب مرسل - وقال ابن المبارك: حديث الزهري في هذا مرسل أصح من حديث ابن عينة، والحفاظ عن الزهري ثلاثة: مالك ومعمر وابن عينة، فإذا انفق الثاني على شيء وبخالفهما لأخر تركا فلا الأخر، كذا في التوير^(٣) - الزهري^(٤).

(والعلماء) أي علماء الشيعة - رضي الله عنهما - دخل بهم عثمان، علي ومن بعدهم أنزلهم جراً معه إسماعيل - آخر يقا: كان ذلك عام كذا وعلوم جراً إلى اليوم، وأصله من البحر وهو السحب وتصب على المصير أو الجد، كذا في المجموع.

وفان ابن الأثيري في كتاب التواريخ: معناه سبوا علم جيشكم ولا تحيدوا أنفسكم، فاحذروا من البحر، وهو أن يترك الإبل ولا تم تدعى في البحر - وأصل جراً على أنه إصدار في موضع الخطأ، وإظهار هام حارون أي مثليين - أو علم المصير لأن فيه هلم معدي جرب، فكانت قبل - جزراً حراً، أو على التفسير، وأول من فقه محمد بن زيد قال:

(١) الشهاب ٣٦ - ٩٥ - ١٦

(٢) أخرجه الترمذي ١٢١ - ١٢٠٢

وعند الله بن عمر.

قال ابن عبد البر: هكذا هذا الحديث في الموطأ، مرسل من رواة.

وقد أخرجه موصولاً عن ابن عمر.

(أبو داود في: ٢٠ - كتاب الجنائز، ٤٤ - باب انشي أمام الجنائز).

والترمذي في: ٨ - كتاب الجنائز، ٢٦ - باب ما جاء في انشي أمام الجنائز.

والشمالي في: ٢١ - كتاب الجنائز، ٥٦ - باب مكان انشي من الجنائز.

وابن ماجه في: ٦ - كتاب الجنائز، ١٦ - باب ما جاء في انشي أمم

الجنائز.

فإن ساروت مقصورة ومت بسى إلى أخرى كمثلك هنم جوا

ويؤلف حمد الدين بن هشام في كون هذا الترتيب عربياً. وأورد عليه

برحمه ذكر كلامه السبوطي في التتوير^(١) مبسوطاً فارجع إليه إن شئت.

ويكنى لصحته استعمال ابن شهاب الزهري وهو من قريش القصحاء، وغرضه

بهذا الكلام: أن انشي أمام الجنائز من زمن النبي ﷺ مستمر إلى ذات اليوم

في الخلقاء وكان وفاة الزهري في زمان هشام بن عبد فطك

(وعبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - أيضاً كان يمشي أمام الجنائز، وأما

ثم يكنى داخلاً في النعفاء أمرة، بالذكر، هذا الياسي^(٢) ولا يصح أن يحمل

على الإياحة؛ لأن ذلك ليس بقول لأحد؛ لأن الناس بين قائلين: قائل يقول:

إن ذلك سنة مشروعة، وبه قال الأئمة الثلاثة، وقائل يقول: إن ذلك ممنوع،

وإن السنة العتيق خفية، والدليل على ما نقوه الحديث المتقدم، وقد ذكر

أصحابنا في ذلك معاني آتت بالقوية، منها أن الناس شعفاء له، وأنشع

يشي بين يدي المنصوع، انتهى.

(١) تنوير الحوائك، ١/٢٢٥.

(٢) المنقذ، ١/١٢٣.

ومى المذبح^(١) : أما كيفية تشييع المني حلف الجبازة أفضل عندنا . وقال الناعمي : المني أمامها أفضل للرواية الزهري المشقة ، وهذا حكاية عامة وكانت عادتهم اختيار الأفضل ، ولأنهم شعروا بتميت ، والشفيع أبداً تصدم ، ولأنه أحوط للصلاة لما فيه من التحرز عن العوات .

وفى ما روى ابن مسعود موقوفاً عليه ومرفوعاً إلى رسول الله ﷺ أنه قال : « الجنائز مشبوعة وليست بملحقة فليس معها من تشديد » . يروى عنه أنه يقول : لا يسبي خلف جنازة سعد بن معاذ ، وروى معمر عن طاووس عن أبيه قال : ما دنى رسول الله ﷺ حتى مات إلا حلف الجبازة ، وعن ابن مسعود : فضل المني خلف الجبازة على المني أمامها كفضل المكتوبة على النافلة . ولأن المني خلفها أقرب إلى الانعقاد لأنه يمازى الجبازة فيتعطف فكان أقرب ، والحروري عن النبي ﷺ شيطان الجوار أو الله بين الأمر على أناس عند الأرحام . هو تأويل يدل على أن بك - رضي الله عنه - وعمر - رضي الله عنه - : نعماً روي عن عبيد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال : بينما أنا أمشي مع علي - رضي الله عنه - خلف الجبازة وأبو بكر وعمر يسيران أمامها ، فقلت لعلي رضي الله عنه : ما بال أبي بكر وعمر يسيران أمام الجبازة؟ قال : إنهما يعلمان أن المني خلفها أفضل من المني أمامها إلا أنهما يسهلان على الناس . ومعهما أن الناس يتحذرون عن المني أمامهما تعظيماً لهما ، فلو افترقا المني خلف الجبازة لصالح الطريق على تشييعها .

وأما قوله : إن الناس شاعوا الميت ، فيبغى أن يتقدموا . فيشكل هذا بحالة الصلاة ، فإن حالة الصلاة حالة الشفاعة . ومع ذلك لا يتقدم الميت بل الميت تقدمهم . وقوله : هذا أحوط للصلاة ، قلنا : عدنا إنما يكون المني خلفها أفضل إذا كان يعرف منها سميت بشاعها ، وهي مثل هذا لا تعرف

الصلاة. ولو شئ قدامها كان واسعاً. لأن النبي ﷺ وأما بكر وعمر - رضي الله عنهما - فعنوا ذلك نبي فحسنة، غير أنه بكوه أن يتقدم الكل عليهما؛ لأن فيه إظهار منبوذية المتخاوة من كل وجه، انتهى.

قلت: وما علي: إن النبي ﷺ: تلحظة أحوط للصلاة بخلاف الظاهر، بل الظاهر أن النبي ﷺ: تلحظة أحوط للصلاة، لأن الذي أمامها لا يتحرر بالصلاة إلا صلى المئين مع الجنائز، وأما الذي خلفها فلا بد أن يدرك الصلاة، وحديث ابن مسعود المذكور بلفظ: «الجنائز مشرعة»، الحديث أخرجه أبو داود^(١) والترمذي وابن ماجه وأحمد وإسحاق وأبو يعلى وابن أبي شيبه، قاله الترمذي^(٢). وقال أيضاً: أثر طاووس رواه عبد الرزاق، وهو وإن كان مراسلاً فهو حجة عندنا.

وقال الحافظ في «الفتح»: روى سعيد بن منصور وغيره من طريق عبد الرحمن بن أبي رزق عن علي قال: «النبي خلفهما أفضل من النبي أمامهما كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد»، إسناده حسن وهو موقوف له حكم المرفوع، لكن حكي الأثر عن أحمد أنه تكلم في إسناده، انتهى.

وقال ابن رشد في «الشرعية»^(٣): وأخذ أهل الكوفة بما روي عن علي - رضي الله عنه - في تقدم أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - وقوله: إيلها ليعملن ذلك. وتكفيهما بمهلان على الناس. وقوله - رضي الله عنه - «فصل أئمانني خلفهما كفضل صلاة المكتوبة»، وروي عنه أنه قال: أقدامهما بين يديك، وأحدهما نصب عينيك. وإنما هي موعظة وتذكير وعبرة.

(١) أخرجه أبو داود رقم ٣٥٨١

(٢) «صحيح الترمذي» (١/١٦)

(٣) «أشياء المستحبة» (١/٢٣٤).

وبما روى عن ابن عباس - رضى الله عنه - قال: سألت رسول الله ﷺ عن شريح الجنّة فقال: "الجنّة مشوعة وليست بياضاء". وحديث المغيرة بن شعبه مرفوعاً: "أراكب مني نعم الجنّة وأعمى حلفاء وأمامها وعن يمينها بياض قرناء". وحدثني أبي هريرة قال: "سألت حلف الجنّة، وهذه الأحاديث يستعملونها ويصحبها غيرهم، انتهى.

قلت: لا شك أنّ الروايات برزت بكلاًّ تجميعاً، والله جاع بالمعبر، هم بقاؤها: هم سعداء، والتشيع يكون فدام التجميع له. ونحن نعلم هم مشيرون، والتشيع والموقع يكون ذلك الموضع. وقد وردت الروايات لكثيره في التشيع، قال أبو العباس خلفها استنداً في التصاغة والمعارف هي حمل الجيرة عند الحاجة، على أن في حلال الجنّة مع كونهما تسعة فقدم السبب، كما تقدم في كلام المدافع^(١) وسطه القاري.

قال العيني^(٢) واحتجوا به. روى أبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً: "لا شيع جنّاه تصوت ولا تارة. ولا عارون ولا يحيى بين يديهما، وأيضاً حديث سهل بن سعد: "أبى النبي ﷺ كان عني حلف الجنّة، روى ابن عمري في الكامل". وحدثت أبي أمامة قال: "سأل أبو سعيد الخدري عني من أبي ثابت العنبي حلف الجنّة أفضل أم أمامتها؟ فقال علي - رضى الله عنه -: "والذي بحث محمداً بالحق أن نسل العنبي خلفها على النبي أمامها كفضل الصلاة المكونة على الطوى، فقال له أبو سعيد: أيرأيك تقول أم بشي، سمعته من النبي ﷺ؟" فقلت: لا والله بلي سمعته من مرة ولا اثنين ولا ثلاثة حتى سمعت، فقال أبو سعيد: "إني رأيت أنا بك، عمر يومئذ أمامها، فقال عبي - رضى الله عنه -: "بغفر الله لهما لقد سمعنا ذلك من رسول الله ﷺ كتب

(١) انظر المدخل في تصانيفه ١٤/١٥

(٢) معجمه في القاري ١١/١١

سمعته، وإنه والله فخير هذه الأمة، ولكنهما كرها أن يحتمل الناس، ويتصديقا فاحا أن يسعلا عنى ثامن، رواه عبد الرزاق في مصنفه^(١).

وروي أيضاً عن طاوس قال: ما منى رسول الله ﷺ حتى مات إلا حلف انحرافه قال الثعلبي: رواه عبد الرزاق وإساده مرسلاً صريحاً، وروي ابن أبي شبة بسنده عن مسروق قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لكل أمة قريظة، وإن قريظة هذه الأمة مدناها، فاجعلوا مدناً لكم بين أنفسكم»، وروي الشافعي عن حديث عبيد الله بن كعب قال: جاء ثابت بن قيس بن شماس إلى رسول الله ﷺ فقال: إن أمة فرتك وهي نصرانية وهو يحب أن يحبسها، فقال له النبي ﷺ: «الزكيات ذكرك وأمر أمة»، فقلت إذا كنت أمامك لم تكن معها، وروي ابن أبي شبة بسنده عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن أبا قال له: «كن خلف الجنادة فإن مقدمها للملائكة ومؤخرها لبي آدم»، قال الثعلبي: إساده حسن، ثم ذكر شيئا من الكلام في بعض هذه الأحاديث.

ثم قال: إنه سلمنا ضعف الأحاديث التي تكلم فيها، فإنها تنفرد بالشك، فتصلح للاستدراج مع أن كحديثه رواه البخاري وجماحة من حديث أبي هريرة مرفوعاً، فمن اتبع حقايق مسلم إيماناً واحتساباً، الحديث، ولا يتابع إلا إذا مسر، فلهذا، فدل ذلك على أن الحديث منقطع، وهو نص رواية ابن مسعود المرفوعة، وهو بطور الصورية بشك، وقد سطر الكلام على المسألة التزليلي في نصب الراية^(٢)، وانطوائي في معاني الآثار^(٣)، وأخرج ابن أبي شبة بسنده عن أبي سعيد مرفوعاً: لا يمضي أمامها، وأخرج عن سويد بن غفلة قال: الملائكة يمشون خلف

(١) رواه عبد الرزاق (٦٦٦٦)

(٢) (٦٩٠، ٦٩١) (٢٨٩)

(٣) (٢٨٩، ٢٩٠)

٤١ باب النهي أن تبعم الجفازة بتار

٥٦ - حدثني يحيى بن عمار قال: عن هشام بن عمرو،
عن أنس بن مالك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في الجوارح يبيى إذا
.....
.....
الجملة، ومن إلى الفرداء قال: من تعبد لله أجاروا آله يستحيين إليه
يبيى حنفا

١٤١ الفهري از ستم

ومن الممتع مشاهدة مائة مخطوط أعزى قبل أن تنبع، وهي بيد المصنفين
في القوام الجميل (الخطبة ببار) وكان من فضل المصنفين وسعياً الجميلة.
فمع عن ذلك نكتب به، والله أن عبد الله¹¹ أو كما أنه من المصنفين بالبار
في القوام

[illegible]

والأصل في ذلك أن الميت يحتاج إلى تطيب ريحه وريح كفه، فإن ذلك من إكرامه ومحبته لئلا تعظم منه ريح مكروهة، وذلك سر في غسلة الكفاين لتطيب ريحه وتحتقر ريح كريهة إن كانت، انتهى. قالت ونحميم لأكفان منسوبة إلى الصديقين، سيدنا النضر، والسنحة كذا، ص ١٢٤ في قوله.

$$\{x \in \mathbb{R}^n : \|x\|_1 \leq 1\} \quad \text{and} \quad \{x \in \mathbb{R}^n : \|x\|_2 \leq 1\}$$

(1.14) $\frac{1}{2} \leq \alpha \leq 1$

«ولا تَقْرَؤا على كُفْرِي حَتَاظًا، وَلَا تُشْعَوْنِي بَنَارًا».

١٣/٥١٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ

الْمَعْمُورِي، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُسَمَّى، بَعْدَ مَوْتِهِ، بَنَارًا.

(أبو حنبل) قال في «المجمع»: الحنوط والحناط: ما يَخَاطُ من الطيب

لَا كَهَذَا لَمَوْنِي وَأَحْسَامُهُمْ خَاصَّةً، وَمِنْ حَدِيثٍ: «أَيُّ الْحَنَاطِ أَحْتَّ إِلَيْكَ؟» قَالَ: الْكَافُورُ. وَحَدَّثَ ابْنُ عَمْرٍو بِمِثْلِهِ وَتَشْدِيدٍ وَنَ أَيْ مِثْلِهِ بِالْحَنَاطِ، وَهُوَ مَخْطُوطٌ مِنْ كَافُورٍ وَدَسَلٍ وَجَوْهَلًا، أُنْهِيَ.

وفال الساجي: الحنوط ما يجعل في حديد الميت وكفنه من الطيب

والمسك والعبر والكافور وكل ما الغرض منه ريحه دون لونه، لأن المقصود منه ما ذكرنا من الرائحة دون النجس بالكلية، انتهى. وقال أبو عمرو: أجاز الأئمة المسك في الحنوط، وكرهه قوم، والحق في قوله يَخَاطُ: «أَطْلَبُ الطَّيِّبِ الْمَسْكُ»، انتهى.

(ولا تَقْرَؤا) من ذُرِيتٍ فَحِبٍّ وَتَمْلِيحٍ إِذَا ذُرِكْتِ أَيَّ لَا تُشْرُوا (على كُفْرِي

حَتَاظًا) يَكْسِرُ الْحَاءُ كَكِتَابٍ لُغَةً فِي الْحَنَاطِ، ذَلِكَ لِاحْتِدَادِ الْحَنَاطِ كَصَبُورٍ. وَكَكِتَابٍ كُلِّ طَيْبٍ يَخْطُ الْمَيِّتَ، قَالَ السَّاجِي. يَجْعَلُ الْحَنَاطُ بَيْنَ أَكْفَانِهِ كُلِّهَا وَلَا يَجْعَلُ عَلَى ظَاهِرِ كَفْتَيْهِ لِأَنَّ الْحَنَاطَ تَمْسُ الْبَرِيحَ لَا اللَّوْنُ (ولا تُشْعَوْنِي بَنَارًا) وَكَذَا أَوْسَى بِأَنْتَهِي عَنْ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَلْحَادِهِ ثُمَّ وَرَدَ أَنْتَهِي فِي ذَلِكَ مَرْفُوعًا.

١٣/٥١٧ - (مالك)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ (كيسان) (الْمَعْمُورِي)، عَنْ أَبِي

هُرَيْرَةَ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُسَمَّى بَنَارًا، الْمَسْجُودُ (بعد موته بنار) وقد ورد عنه مَرْفُوعًا عَنْ أَبِي دَاوُدَ: «وَلَا تُسَمَّى الْجَازَةُ بِصُورٍ وَلَا مَارٍ وَلَا بِمِثْلِي بَيْنَ يَدَيْهَا»، قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: لَا يَصِحُّ وَإِنْ كَانَ مُتَصِلًا لِنَجْهِلِ بِحَالِ ابْنِ عَمْرٍو ذَوَابَهُ عَنْ رَجُلٍ

(١) - مِثْلِي أَبِي دَاوُدَ: (١٠٣/٣) وَفِي (٣١٧١).

قال يحيى: سمعت مكي بن كزاذك

(٥) باب التكبير على الجواز

عن أبيه عن من شريف، أني تكبر حله بعض الخطاط ولغفه لخواصه، وأنه
تفرق في^(١).

أقال يحيى: سمعت مالكا يخبر ذلك أني أتباعها صار هي محبرة أو
غيرها، وعن أبي نورة قال: أوصى أبو موسى حبيب بن مطهر السميت فقال: لا
تدعوني بدعوه، قالوا: أو مددت فيه شيئا؟ قال: نعم من رسول الله صلى
الله عليه وآله من حاجه، ولم يمدد به خير شانه معهود، فإنه استوكاني^(٢).

قلت: وقد كان من ذلك أهل الكتاب، فقد أخرج ابن أبي شيبة عن
سعيد بن جبيرة أنه رأى محمدا في حنابلة تكبره، وقال: سمعت ابن عباس
يقول: لا تشبهوا بأهل الكتاب، وأخرج عن الحسن بن المعلم قال: كان
رسول الله صلى الله عليه وآله في حنابلة، فرأى امرأة معها محرم، فقال: اطردوه، فما زال
قائما حتى قالوا: يا رسول الله صبر قد صارت في أجسام النساء، فأخرج في
السبع عن أبيه استحبه هذه روايت

(٥) التكبير على الجواز

قال القاضي عياض: اختلف الصحابة في ذلك من ثلاث تكبيرات إلى
سبع، قال ابن حزم: والحمد للإجماع بعد ذلك على أربع، وإجماع الفقهاء
وأهل السنن إلا ماضيا على أربع، على ما جاء في الأحاديث الصحاح.
وبما جرى ذلك عندنا من شذوذ لا يلتفت إليه، وقال: لا أعلم أحدا من فقهاء
الأمة قال بحسب، إلا ابن أبي نجي، هذا هي^(٣).

(١) في نسخة: ...
(٢) (٥١٧٦).

(٣) في (أبو حنيفة) (٥١٧٦).

(٤) في (أبو حنيفة) (٥١٧٦).

وكان الرزقاني^(١)، اختص لسلف من بعده، فني سلم من بعد من
 معه، فكان حساء، والله إلى نفسي رحمًا، ومن ثم لم يسعد - وهو الله عنه -
 أنه نسي على حساء كبير حساء، وكان على رضي الله عنه - بقدر على أهل
 من حساء وعلى لصاحبه حساء، وعلى سائر الناس أرغافا، وليسيفي على
 نسي رابع، كذا يكبر في نسي هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحسب، وما
 وأربعاء، ممدح على رضي الله عنه - نسي رابع كذا رسول الله صلى الله عليه وسلم، نسي

قال العيني^(٢) بعد ذكر حيث أريد به أجمع حاشية العلماء، عليه
 السلام، في الحاشية، ومحمد بن أبي رباح، ومحمد بن سيرين، والبخاري،
 وسننهم من بعده، والبرقي، وأبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، ويعني
 ذلك من بعد من كخطبت، وأما محمد الله، ومنه من كانت، وحسب، ومن
 أبي رباح، والنحس بن عمر، وأبو رباح بن عذابة، وأبو حنيفة بن عمار،
 - فخره، ثم بن أبي حنيفة، ثم عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعيسى بن أبي
 حنيفة، وأصحابه بعد من حين، وأبو يوسف بن أصحاب بن حنيفة - رضي الله
 عنه - وهو فخره النيفة والضريرة

وكان من بعده^(٣) لا يحدده، أنه لا يكون البرادة على صيغ
 تكبير، ولا الرواية من أربع، وأولها أربع لا يرد عليه، والحدود، الرواية
 منها بين ذلك، ففخر الكلام بخبري لم أقدم إلا ذكره الله المأمور، ولا
 مانع في مادة خبرها، ولا لأب من أحد - ومن خبره عن أحمد، إلا كثر
 خصه لا يكون معه ولا تسير إلا مع المأمور، ومن ثم نسي مشاعرا أقدم على
 رواية على أربع، بخبري وسائر رابعه منته، والشافعي.

(١) صحيح ابن أبي شيبة (١/١٩٨)

(٢) مسند بخاري (١/١٠١)

(٣) مسند أحمد (١/٤٧٢)

ومى «لهديده»: لو كبر الإمام حياء ثم يدا منه المؤمنين خلافاً لفرس، لأنه يسوع لما رويته، انتهى.

واحتج من ذهب إلى الريادة على الأراج بما ورد في بعض آيات،
و لجرات عنها أنها منسوخة. قال قطامي: "إسنده عن إبراهيم، قال: فُهِص
رسول الله ﷺ وأناسي محتشمون في التكبير على الحنابلة، لا تشاء أن نسبح
رجلاً يقول: سمعت رسول الله ﷺ يكبر معناه وأخبر يقول: سمعت
رسول الله ﷺ يكبر حملاً، وأخبر غوث: سمعت رسول الله ﷺ يكبر أرفعاً،
أنداءوا في ذلك، فكانوا على ذلك حتى مضى أبو بكر - رضي الله عنه -
صداً ونبي عمر - رضي الله عنه - ورأى اختلاف الناس في ذلك سنً شاهداً،
فأرسل إلى رجال من أصحاب رسول الله ﷺ، فقال: ألكم معاني أصحاب
رسول الله ﷺ متى تخلفون على الناس يحضون عن بعدكم، ومنى تجتمعون
عنى امر يجمع الناس عليه، فانظروا أمرنا نجتمعون عليه، فكانت أبطلهم
قدروا نعم، ما رأيت يا أمير المؤمنين تأمر غيباً، فقال عمر - رضي الله عنه -:
بل أئندروا علي، فأنما لما شر منكم، فراجعوا الأمر منهم، فأجمعوا أمرهم
على أن يجعلوا التكبير على الحنابلة من التكبير في الأضاحى وأنظر أرفع
بعضيات، فأجمع أمرهم على ذلك، هذا خبره رضي الله عنه - قد رذاً له
في ذلك إلى أوسع تكديرات معضورة أصحاب رسول الله ﷺ بذلك، وهو
خبره من فعل رسول الله ﷺ ما رواه حذيفة بن الريم أن أرقم فكانوا ما فعلوا
من ذلك مناهم هو أولى مما قد كانوا على، وذلك نسخ لما كانوا قد فعلوا؛
لأنهم ما كانوا على ما قد فعلوا كما كانوا ما سويين على ما رواه.

واستدل على أن نسخ بحديث الجاشي أيضاً؛ لأنه من رواية أبي هريرة
وهو متأخر المذاهب، وهو من الجاشي كان بعد إسلامه، ومما يؤكد هذا ما رواه

(٥١٨) ١٦ - حدثني يحيى بن سفيان، عن أبي سفيان، عن
عبد الله بن مسعود، عن ...

قوله: من أصدق من حدثني أبي بكر بن سفيان بن أبي حمزة، عن أبيه قال:
كان النبي ﷺ يكثر على الجنائز أربعاً: حسناً ومثلاً ومبشراً حتى مات النبي،
فخرج إلى السجستان فبصر جالساً من وراءه، فذكر عبد الله، ثم بيت النبي ﷺ
على أربع حتى توفاه الله عز وجل، انتهى^(١)

وأي عفو له بعد امره؟ أم حنيفة بن حماد عن إبراهيم بن أبي حمزة
أن عمر - رضي الله عنه - جمع أصحاب النبي ﷺ فسالهم عن التكبير على
الجنائز وقال لهم: امضوا آخر حذرة غير عليها يموت الله بغيره، فوجدوه قد كبر
أربعاً حتى تموت، قالوا: فبوا أربعاً، وأخرج الطبراني في معجمه عن ابن عباس
قال: آخر حذرة سمعت النبي ﷺ يقرأ عليها أربعاً، قال: البيهقي روى عن
العلوية بن وجب، كتب صحيحه، إلا أن إجماعهم على الجنائز على الأربع كان من
عنه، انتهى.

وعند أبي نعيم في التاريخ أنسبه في حديث ابن عباس رفعه: كان
يأمر على أربع يدر مبشراً، وعلى سبعم ختماً، ثم كان آخر الصلاة أربع
تكبيرات إلى أن مات، وكذا عند الطبراني، والحاكم، وابن حبان، ومسلم
الكل في صحيحه، وروى أبو يعلى وابن سعد عن أنس رفعه: سمعت علياً عليه
السلام يقرأ على أربع، وذكر ابن أبي عمير عن أبي بصير النخعي رحمه الله، وعند ابن
عبد البر في الاستيعاب عن أبي بكر بن سفيان عن أبي حمزة عن أبيه قال:
السمي ﷺ يكثر على الجنائز أربعاً وحسباً ومبشراً حتى جاء موت
النبي، فخرج إلى السجستان فبصر جالساً من وراءه وذكر عليه أربعاً، ثم كبر
على أربع حتى توفاه الله تعالى، انتهى.

(٥١٨) ١٦ - (ماتك)، عن أبي شهاب، الزهري عن سعيد بن المسيب:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْحَدِيثُ نَقْلٌ وَالْحَدِيثُ نَقْلٌ.....»

هكذا المحفوظ عن مالك، وروى عنه في «العرائب» عن سعد وأبي سلمة،
ذاته للحافظ. (عن أبي هريرة، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْحَدِيثُ نَقْلٌ» وَبِهِ
حَوَازِ الثَّمِي. وَلِذَا يُرَبِّ عَلَيْهِ الْبَخَارِيُّ «الرَّجُلُ يَنْقِي إِلَى أَهْلِ نَيْبَتِ نَفْسِهِ» قَالَ
الْحَافِظُ^(١): فَاتَّذَرْتُ هَذِهِ التَّرْجُومَةَ الْإِشْرَافَةَ إِلَى أَنَّ الثَّمِي لَيْسَ سَمْعًا كَلًّا، وَإِنَّمَا
يَهِي عَمَّا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَصْنَعُونَهُ، فَكَانُوا يَرْسُونُ مَنْ يَطْلُقُ بِغَيْرِ مَوْتٍ
الْمَيِّتَ عَلَى أَبْوَابِ الدُّبُورِ وَالْأَسْوَاقِ.

والحاصل: أن محصور الإعلام بذلك لا يكره، فإن زاد على ذلك فلا،
وقد كان بعض السلف يشتد في ذلك. حتى كان حذيفة إذا مات له الميت،
يقول: «لَا تَذْكُرُونِي بِهِ أَحَدًا، إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ نَعْبًا، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ: «إِنِّي هَاتَيْنِ يَمِينِي عَنِ النَّفْسِ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حَالَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

قال ابن النجاشي^(٢): تَوَخَّضَ مِنْ مَحْصُورِ الْإِحَادِيثِ ثَلَاثَ حَالَاتٍ: الْأُولَى:
إِعْلَامُ الْأَهْلِ، وَالْأَصْحَابِ، وَأَهْلِ الْمَشْلَاحِ فِيهِذَا سُنَّةً. الثَّانِيَّةُ: أَعْدَاءُ الْإِسْلَامِ
لِلْمُخَافَةِ فِيهِذَا نَكْرَهُ. الثَّلَاثَةُ: الْإِعْلَامُ بِتَوَخُّعٍ آخِرٍ كَالْتِبَاحَةِ وَحَوِثِ ذَلِكَ نَهْدَهُ يَحْرَمُ.
انتهى

(النجاشي) يفتح الهمزة ويحذف النون ويعد الألف شين معجمة، ثم ياء
ثفيفة، كياء النسب، وتُلب: بالتحفيف، وروى النجاشي، وحكى المطرزي:
تشديد الجيم عن بعضهم، وحققنا كذا في «الفتح»، وقال العيني^(٣): «فتح النون
وكسرهما كلمة للحسن تسمي بها ملوكها، واحتأخروا بلفظونه الأسخري». قال
ابن قتيبة: هو بالنبطية، وسقط الكلام على نظمه ومعناه، ينبغي بها ملوك

(١) (١٧/٣٧).

(٢) انظر: «إعلام الأئمة» (٢/٢٠٦).

(٣) «معجم القاري» (٦/٢٦).

الحبيشة، وهذا اسمه أصحمة بن بحر ملك الحبيشة أسلم على عهد النبي ﷺ ولم يهاجر إليه، وكان رداً للمسلمين. وأصحمة على وزن أربعة بحاء مهمل، وقيل: معجمة، وقيل: إنه بموحدة بدل الميم، وقيل: صحبة بغير ألف، وقيل كذلك، لكن بتقديم الميم على الصاد، وقيل: زيادة ميم في أوله بدل الألف، ويحصل منه ستة ألفاظ في اسمه لم أرها مجموعة. فذل الحافظ في الإصابة.

واختلفوا في أن التجاشي هذا، هو الذي أرسل إليه رسول الله ﷺ كتابه أو غيره، قال ابن القيم: ومعت سنة ثمر في يوم واحد في المحرم سنة سبع، فأولهم عمرو بن أمية الضمري بعث إلى التجاشي. واسمه أصحمة بن أبحر، وتفسير أصحمة بالضمرية عطية، ففُطِمَ كتاب النبي ﷺ ثم أسلم، وشهد شهادة الحق، وكان من أهلهم الناس بالإنجيل، وصلى عليه النبي ﷺ يوم مات بالمدينة وهو بالحبيشة، هكذا قال جماعة، منهم الواقفي وغيره، وليس كما قال هؤلاء، فإن أصحمة التجاشي الذي صلى عليه رسول الله ﷺ ليس هو الذي كتب إليه، وهو الثاني، ولا يعرف إسلامه بخلاف الأول، فإنه مات مسلماً، وقد روى مسلم في صحيحه من حديث قتادة عن أنس قال: كتب رسول الله ﷺ إلى كسرى، وإلى قيصر وإلى التجاشي، وليس بالتجاشي الذي صلى عليه رسول الله ﷺ، وقال ابن حزم: إن هذا التجاشي الذي بعث إليه رسول الله ﷺ عمرو بن أمية الضمري لم يسلم، والأول هو الخيار بن سعد وغيره. والظاهر قول ابن حزم، انتهى^(١).

قلت: لكن أكثر أهل التاريخ قالوا بكفر الواقفي وابن سعد، كابن جرير وصاحب «الخصائص» وغيرهما. قال الحيني^(٢) نعت حديث الباب: وفي

(١) انظر: (رد المحتار) ١/١٦٦.

(٢) معجم القدر، ١/١٦٦.

بأناس. في اليوم الذي مات فيه

«الطليقات» لا ير معد: لما رجع رسول الله ﷺ من الحديبية سنة ست أرسل إلى النجاشي سنة سبع في المنعرج عمرو بن أمية الضمري، فأخذ كتاب النبي ﷺ فوضعه على عبيه وبذل من سريره، فجلس على الأرض تواضعاً، ثم أسلم وكتب إلى النبي ﷺ بذلك، وأنه أسلم على يدي جعفر بن أبي طالب - رضي الله عنه - وتوفي في رجب سنة ٩ هـ متصرفاً من تبوك.

فإن قلت: وقع في «صحيح مسلم» كتب ﷺ إلى النجاشي وهو غير النجاشي الذي صلى عليه، قلت: كانه وهم من بعض الرواة، أو أنه عمر بعض ملوك الحبشة عن الملك الكبير أو يحمل على أنه لما توفي قام مقامه آخر فكتب إليه، انتهى.

وفي «الحميس» عن «المواهب»: هذا هو أصحمة الذي هاجر إليه المسلمون في رجب سنة خمس من النبوة، وكتب إليه النبي ﷺ مع عمرو بن أمية الضمري سنة ست من الهجرة، وأسلم على يدي جعفر بن أبي طالب، وتوفي في رجب سنة سبع من الهجرة، ونهاه النبي ﷺ يوم توفي؛ وأما النجاشي الذي دُفِنَ بعده، وكتب إليه النبي ﷺ بدعوه إلى الإسلام، فكان كافراً لم يعرف إسلامه، ولا اسمه، وقد خلط بعضهم ولم يميز بينهما، انتهى.

(لأناس) أي أخرجه بموته (في اليوم الذي مات) النجاشي (فيه) في رجب سنة سبع كما تقدم عن الحسيني وغيره، وبه قال ابن جرير وجماعة، وفي «الخبير»^(١) ذكر الوافدي عن سلمة بن الأكوع أن النجاشي توفي في رجب سنة ٩ هـ متصرفاً ورسول الله ﷺ من تبوك. قال سلمة: صلى - رسول الله ﷺ الصبح، ثم قال: إن أصحمة النجاشي قد توفي في هذه الساعة فاخرجوا بنا إلى المصلى حتى نصلي عليه، قال سلمة: فحدث الناس، وخرجنا مع رسول الله ﷺ فقمنا وإنا نضفوق خلفه، وأنا في الصف الرابع، فكبر بنا

(١) «تاريخ الحميس» (٢/١٢٠).

وخرج بهم إلى المصلى، فصف بهم،

أربعاً، كذا في الإكثاف، انتهى. وقيل: كان قبل الفتح (وخرج بهم) أي بالناس بعد صلاة الصبح كما تقدم قرب (إلى المصلى) وفي رواية ابن ماجه. فخرج وأصحابه إلى الفتح، قال النحافظ والمراد بالفتح فتح بفتح، أو يكون المراد بالمصلى موضعاً معداً للجنائز بفتح الفتح غير مصلى العيد، والأول أظهر، انتهى.

وقال أيضاً: حكى ابن بطال عن ابن حبيب: أن مصلى الجنائز بالمدينة كان لامعاً مسجداً النبي ﷺ من ناحية جهة المشرق فإن ثبت ما قال، إلا فيجمل أن يكون المراد المصلى لجنائز للعديد والمنتظم، انتهى.

(فصف بهم) لا يم والياء بمعنى مع، أي صف معهم أو معاً والياء زائدة للتوكيد أي صفهم، فإنه ابن قاضي، قال الساجي فيه دليل على أن من سنة هذه الصلاة الصف كسائر الصلوات وبفهمهم إمامهم، لأن هذه سنة كل صلاة شرع لصف بها، ولما روي أن النبي ﷺ مر على قبر مبيد فأنهم وصلوا خلفه، انتهى.

ويؤيد البخاري في صحيحه بالصفوف والإمام. قال النحافظ^(١) كذا البخاري أراد الرد على مالك، فإن من لم يرض بقوله أنه امتنع أن يكون المصلى على المنارة سطوراً واحداً، قال: ولا أعلم لذلك وجهاً، ففي حديث مالك بن مرة عن أبي داود وغيره مرفوعاً: «من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب». حقه الترمذي وصححه الحاكم، وقال أبو الزبير عن حابر: كنت في نصب الثاني، يعني في قصة الصلاة على النحاشي، علقه البخاري ووصله الساجي، وغير ذلك من الآثار والروايات التي أشار إليها النحافظ.

(١) فتح الباري (٢/ ١٤٩).

... أربع تكبيرات

السنة البخاري في ٢٢ - كتاب الجنائز، ١ - باب الرجل ينسئ إلى أهل الميت بنفسه

وهـ - لم في ١١ - كتاب الجنائز - ٢٢ - باب في التكبير على الجنائز، حديث ٦٢.

(وكبر أربع تكبيرات) فيه أن تكبير صلاة الجنائز أربع وهو المقصود من الحديث. قاله الزرقاني^(١). وفي الحديث ثلاث مسائل - إحداهما: ما قاله العيني^(٢): إن في الحديث حجة للحنفية والمالكية في منع الصلاة على الميت في المسجد، لأنه يخرج بهم إلى المصلى فصف بهم وصلى، ولو سأل أن يصلى عليه في المسجد لما خرج بهم إلى المصلى، قلت: وسيأتي النسخ في ذلك في محله قريباً.

وثابتهما: أنه لم يذكر في هذه الفصحة السلام في الصلاة، واستدل به بعضهم على أنه يفتى لم يسلم في هذه الصلاة، والأشبهة متفقة على السلام فيها، لكنهم اختلفوا في العدد كما سيأتي الكلام عليها في أثر ابن عمر - رضي الله عنهما -.

فالثبوت: ما قاله الزرقاني: إن في الحديث الصلاة على الميت الغائب عن البلد، وبه قال الشافعي وأحمد وأكثر السلف، وقال الحنفية والمالكية: لا تشرع، ونسبوا ابن عبد البر لأكثر العلماء.

قال المعاذ^(٣): وعن بعض أهل العلم: إنما يجوز ذلك في اليوم الذي يموت فيه الميت، أو ما قرب منه، لا ما إذا طالت المدة، حكاه ابن عبد البر.

(١) شرح الزرقاني (٢١/٢).

(٢) معجم أحسنه القاري (١٦١/٦).

(٣) فتح الباري (١٨٨/٣).

وقال ابن حبان: إنما يحوز ذلك لمن كان في جهة القبلة، فلو كان بلد العبد مستدير القبلة مثلاً لم يجز، انتهى.

وقال ابن رشد في البداية^(١): أكثر العلماء على أنه لا يصلي إلا على الحاضر، وقال بعضهم: يصلي على الغائب لحديث النخاشي، وأصحهم على أنه خاص بالنخاشي وحده، انتهى.

وقال الشيخ ابن القيم^(٢): ثم يكون من هديه بفتح الصلاة على كل ميت غائب، فقد مات خلق كثير من المسلمين وهم غيب فلم يصل عليهم، وضح عنه بفتح أنه صلى على النخاشي صلته على الميت

فاختلف في ذلك على ثلاثة طرق؛ أحدها: أن هذا تشريع منه، وسنة للأمة الصلاة على كل غائب، وهذا قول شافعي وأحمد - رحمهما الله - في إحدى الروايتين عنه، وقال أبو حنيفة ومالك - رحمهم الله -: هذا خاص به، وليس ذلك لغيره.

قال أصحابهما: ومن الجائز أن يكون رُفِعَ له سريره، فصلى عليه وهو يرى صلته على الحاضر المشاهدة، وإن كان على مسافة من البيعة، والصحابة وإن لم يروه، عنهم تابعون لعنبي بفتح. قالوا: وهل على هذا أنه لم ينقل أنه كان يصلي على كذا ابن من غيرة، وثبوته سنة، كما أن فعله سنة، ولا سبيل لأحد بعد، إلى أن يعين سرير الميت من المسافة البعيدة، ويُرفع له حتى يصلي عليه.

مُتْلِمٌ أن ذلك مخصص من به، وقد روي: أنه صلى على سارية وهو

(١) بداية المجتهد (١/١٤٦).

(٢) مراد السعادة (١/٥١٠).

عائب، ولكن لا يصح، فإن في إسناده العلاء بن زياد^(١)، ويقال: زبدل، قال صفي بن المديني: كان يضع الحديث، وزواه محبوب بن هلال عن عطاء بن أبي ميمونة، عن أسر، قال البخاري: لا يتابع عليه.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: المصواب: أن الغائب إن مات بفقد لم يصل عليه فيه، صلى عليه صلاة الغائب، كما صلى النبي ﷺ على العجاشي، لأنه مات بين الكفار ولم يُصلَّ عليه، وإن خُلف عليه حيث مات لم يُصلَّ عليه صلاة الغائب، لأن الترمذي قد سقط صلاة المسلمين عليه، والأقوال ثلاثة في مذهب أحمد، وأصحها: هذا التفصيل، والمشهور عند أصحابه الصلاة عليه مطلقاً، انتهى.

وقال ابن عبد البر^(٢): وقال الحنفية والمالكية: لا شرع، وإنهم قالوا: ذلك خصوصته، ودلائل المستوعبة واضحة، لا يجوز أن يشرك فيها غيره؛ لأنه - والله أعلم - أحضر روحه بين يديه، أو رُفعت له جنازته حتى شافها، كما رُفع له بيت المقدس حين سأله فرينس عن صمته، وهر غيره عن ذلك، بأنه كُشف له عنه حتى رآه، فتكون صلاته كصلاة الإمام على ميت رآه ولم يره المأمومون، ولا خلاف في جوازها، وثوب ابن دقيق العيد: يحتاج هذا إلى النقل نُقْبَ بأن الاحتمال كافٍ في مثل هذا من جهة المانع.

ويُرِيد ما ذكره الواحدي بلا إسناد عن ابن عباس، قال: كُشِفَ قلبي ﷺ عن سرير العجاشي حتى رآه وصلى عليه، ولابن حبان عن عمران بن حصين: فقاموا وصَلُّوا خلفه وهم لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه، ولأبي عروانة عن عمران بن حصين: فصلب خلفه ونحن لا نرى إلا أن الجنازة قد امتأ.

(١) كذا في الأصل، وفيه زياد البعادي زيد، والعلاء بن زيد وصفه الحافظ في التقریب بقوله: مشرك، ورواه أبو الوليد بالكلاب.

(٢) انظر: شرح الترمذي: (٥٩/٢).

وأوجب أيضا - أن ذلك خاص بالزناحسي لإشباعه أنه مات مستمرا أو
استلاف نفوس المملوك الذين آمنوا في حياته أو لم يأت في حديث. أنه صلى
على ميت عاتق، وإنما حديث صلواته يخرج عن معاوية بن معاوية النخعي، فحاشا
من طرق لا تخبر عن معاذ، وعن نسيم صلاحته لصحية بالنظر إلى مجموع
طرقه دفع سائر الحديث، بعد أنه الصحيح حتى يرفع جوازها، وإن كان في
إمام المالكية تعامل ما يرمي وأشد الإنكار على المذنبين، وقد جاء ما يؤيده
بأسانيد صحيحين من حديث عمران

وأوجب أيضا - بأنه كان يرضى لم يصل عليه في أحد فتعبدت الصلاة عليه
لذلك، فإنه لم يصل على أحد من عاتق من أحد، وبهذا جزم أبو داود
وسمعه أبو داود، قال الحافظ وهو معتدل، إلا أنه لم يثقف في شيء من
الأخبار، على أنه لم يصل عليه في أحد، أحد، انتهى.

قال الشافعي، وهو مشرك الإمام، فعمد أبو داود في الأخبار أنه
صلى على أحد في بلد، كما جزم أبو داود، وصححه في تسليح الحفظ
مقدم، انتهى كلام المؤلفاني^(١) مختصرا، وفيه ذكر أحد مؤرخي، وبهذا الوجه
لاخير، حرم الخطابي إذ قال: لا يصل على العاتق إلا إذا رفع يده ما يصل
نفس بها من يصلي عليه، كذا في العمل^(٢).

قلت: وقد استدل أبو داود في مقدماته على كونهما عرضا كتابيا، إذ
قال: وأدليل عليه أنه يخرج صلى عليه عن المصطفى، فإنه كان له من
الصلوات عليه بموضعين لدى توفي، انتهى، قال العيني^(٣)، ويدل على ذلك،

(١) (٢/٩٠).

(٢) مثل الصحيح (١/١٤٤).

(٣) نسخة من (٢/٩٠).

أي لخصيفه، أو النبي ﷺ ثم بصر عنى غاشت غيره، وقد مات من لصعابه حتى كثير، وهم مدنيون عنه وسمع بهم فلم يصر عليهم إلا مدناً واحداً. ورد أنه متوفى له الأرض حتى حصره بعد معاوية بن معاوية القرمزي، وبين حديثه انظراني من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، مع رسول الله ﷺ بسوك. وروى جليل، فقال: يا رسول الله، إن معاوية بن معاوية القرمزي مات بالمدينة، أتعبت أن نظرك تلك الأرض فتصلي عليه، قال: نعم، فصر بجهنم عن الأرض، وروى له سيره فضلي عليه، الحديث، انتهى.

قال القاضى في «الخصفاء» رفع له الجاشي حتى صلى عليه، قال القاضى في «شرح الشفاء» لما حديث رفعه له فقامه من المرفوع من علمه، حتى قال: إنه أخصم بين ذلك فلم يقع الصلاة إلا على حاضر، وقيل: رفع له الصعاب، وطهرت له الأرض عنى ذلك، قال الدمين: وجميع ما ذكر وإن كان ممكنة وفروعه مدعوى لا بينة، إلا لم يشهد به كتاب ولا سنة، ومن ثم أنكروا ابن خريز لعدم وجوده في خبر وزاوية عائش في أثره، وإنما الواردة في رواية أنس علي والميهني أن معاوية بن معاوية القرمزي رفع له، وهو نكح بسوك حتى صار نكحاً.

ولا يخفى أن ثبوت هذه النقطة في الحسنة مع ذلك الاحتمال ينفي التمسك بشيئ من دعواه الاستدلال. كذا ورد في المروى ما يؤمن إليه، وهو ما رواه ابن مياك في «صحيفة» من حديث عمران بن حصين، أنه ﷺ قال: إن أحدكم التجاشي توفي فقوموا وحملوا عليه، وقام عليه الصلاة والسلام، وصعدوا خلفه فذكر أرباعاً. وهم لا يقرون أن جازته بين يديه، فهذا المنطق يشير إلى أن أنواع خلاف ظنهم

١٤/٥١٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ قَائِلِكَ، عَنْ أَبِي شَهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ مِشْكِيئَةَ

وقد صرح القسطلاني في «شرح البخاري» نقلاً عن «أسباب النزول» لنواحيدي، عن ابن عباس قال: كشف النبي ﷺ عن سرير الحاشي حتى رآه وصلى عليه، وقال النعماني: ذكر ابن ثيبة في «آداب الكتاب» والكلاعي في «التقاية»: أنه توفي، وربع إلى رسول الله ﷺ حتى صلى عليه حين منصرفه من غزوة تبوك، انتهى.

قلت: وهذا كله على تقدير صحة لفظة عليه، وحكى المصنف عن «المصنف» عن الحسن بن أحمد أنه لم يُقبل، وعلى هذا فلا إشكال ولا حواش.

١٥/٥١٩ - (مالك، عن ابن شهاب) الزهري (عن أبي أمامة) بضم الهيمزة، اسمه أسعد مشهور بكتب (ابن سهل) ففتح فسكون (ابن حنيف) بصغر (أنه) أي أبا أمامة (أخبره) أي الزهري، قال ابن عبد البر: لم يختلف على مالك في «الموطأ» في إرسال هذا الحديث، وقد وصله موسى بن محمد بن إبراهيم القزويني عن مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة عن رجل من الأنصار، وموسى مروي.

وقد روى سفيان بن حسين هذا الحديث عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل عن أبيه، أخرجه ابن أبي شيبة، وهو حديث مسند متصل صحيح من غير حديث مالك من حديث الزهري وغيره، وروى من وجوه كثيرة عن النبي ﷺ، كلها ثابتة من حديث أبي هريرة، وعامر بن بسعة، وابن عباس، وأبى، وزيد بن ثابت الأنصاري، انتهى.

(أن مسكينة) وفي حديث أبي هريرة في «الصحيحين» وغيرهما: أن رجلاً أسود، أو امرأة سوداء، كان يَغْمُ لمسحة أي يجمع تكمامة وهي التكمامة. قال

مرضت، فأخبر رسول الله ﷺ بمرضها، وكانت رسول الله ﷺ يعوده المساكين ويسأل عنهم فقد رسول الله ﷺ. «إذا ماتت فأذنوني بها»

الحافظ^(١): الشك فيه من ثابت أو من أبي رافع، رواه ابن حزيمة من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، فقال: امرأة سوداء، ولم يشك، ورواه البيهقي بإسناد حسن من حديث ابن بريدة عن أبيه فسمعاها أم محجن، وذكر من منته في الخصامة سرفاء امرأة سوداء، كانت تسمى المسجد، وفي ذكرها في حديث ثابت عن أنس، وذكرها ابن حبان في الصحاح بذلك بدون ذكر النسب، فإن كان محفوظاً فهذا اسمها وكنتها أم محجن، انتهى.

وقد^(٢) أيضاً في شرح أبواب الأئمة بالإنجازة في حديث ابن عباس قال: «مات إنسان كان رسول الله ﷺ يعوده، الحديث. وقع في شرح الشيخ سراج الذين عمر من العلفين، أنه الميت المذكور في حديث أبي هريرة الذي كان يقيم المسجد وهو وهو من أعمار القصين، وتقدم أن التصحيح في الأول أنها امرأة وأنها أم محجن، وأما هذا فهو رجل واسمه ضحجة، انتهى. مرضت فأخبر رسول الله ﷺ بمرضها قال الساجي: فيه دليل على احتساب النبي ﷺ بأخبار معطاء المسلمين ونقصه لهم، ولذلك كان يعبر بمرضاهم، وقال أبو عبد الله في المتحدث بأحوال الناس عند الغالة إذا لم يكن مكروهاً فيكون غيبة.

(قال) وكان رسول الله ﷺ يعوده المساكين ويسأل عنهم لمزيد، تواضع وحسن خلقه، ففي عبادة النساء وإن لم يكن محرماً إن كانت متحاةً وإلا فلا، إلا أن يسأل عنها ولا ينظر إليها، فإنه أمر عمر، كما في الرزقاني (تفضل رسول الله ﷺ إذا ماتت فأذنوني) الساجي أعلمني (بها) لأشهد جنازتها

(١) فتح الباري ١/١١٠: ١٥٥.

(٢) فتح الباري ٣/١١٧: ١١٧.

فخرج بجنائزها ليلاً.

وأصلي عليها؛ لأن لها من الحق في بركة دعدله ﷺ ما للأغنياء، فماتت ليلاً، فأسرعوا في تجهيزها (فخرج بجنائزها ليلاً) وفيه جواز الدفن بالليل، وبه قال الجمهور، خلافاً للحسن إذ كرهه. قال الفاري: لا خلاف في ذلك إلا ما شد به الحسن المصري وتبعه حضر الشافعية، انتهى.

وقال العيني^(١): ذهب الحسن البصري وسعيد بن المسيب وقتادة وأحمد في رواية إلى كراهة دفن الميت بالليل لرواية جابر، وقال ابن حزم: لا يجوز أن يدفن أحد ليلاً إلا عن ضرورة، وكل من دفن ليلاً منه ﷺ ومن زواجه وأصحابه رضي الله عنهم - فإنما ذلك ضرورة أوجبت ذلك من خوف زحام أو خوف الحر عني من حضرة وحر المدينة شديد أو خوف تغير أو غير ذلك مما يبيح الدفن ليلاً، لا يحل لأحد أن يظن بهم خلاف ذلك، وذهب النخعي والزهري والثوري وعطاء، وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في الأصح، وإسحاق وغيرهم إلى أن دفن الميت بالليل بجور، انتهى.

وروى الترمذي من حديث ابن عباس: «أن النبي ﷺ دخل قبراً ليلاً فأسرج له بسراج فأخذ من القبة، وقال: رحمك الله، إن كنت لأزاعاً، ثلاثة للقرآن، وكثير عليه أربعمائة»، وقال: حديث ابن عباس حديث حسن، وقد رخص أكثر أهل العلم في الدفن بالليل. وروى أبو داود من حديث جابر بن عبد الله قال: «رأى ناس نارا في المقبرة فأتوها، فإذا رسول الله ﷺ في القبر، وإذا هو يقول: تاولوني صاحبكم، فإذا هو الرجل الذي كان يرفع صوته بالذكر»، رواه الحاكم، وصححه، وقال النووي: سنده على شرط الشيخين، وروى ابن أبي شيبه في «مصنفه» بسنده عن أبي ذر، قال: كان رجل يظوف بانيب، يقول: «وه اوه»، قال أبو ذر: فخرجت ذات ليلة فإذا النبي ﷺ في القفاير؛ يدفن ذلك الرجل ومعه مصباح، كذا في «العيني».

(١) «سنة الفاري» (٤/٨/١٥١).

[illegible]

والاستدراك الجوهري (المعروف) إنما يثار من «أدب من غرائب» لأنه يخلق من
 الفكر دسيسة إياه بالكلية، بل الفكر حينئذٍ عدم إعلانه بالسرور، وإنما ذلك بعد صريح
 «الاحتياط» بأن الفكر - رضي الله عنه - يركن ذلك كالأصابع مهيبة من أنجوار.

وجمع الحسني^١ بين هذه الروايات وبين حديث جابر، لأنه يحصل أن
يكون خبره عن ذلك أمراً عاماً، وقال السيوطي: السعي عنه الذين قيل
الفساد، قولهم: نادى نيل الضلالة صهي عنه مقلداً، صوبه قال: ما قيل أو
ما قيل، ولا يظهر أن الخبر عن الأهل بالتبلي وبمعد الضلالة، وبمروية ابن عباس
عن جابر عن عمار، إلا أنه لا يثبت إلا أن الضلالة من النبي.

وقال أيضا من مع صريح أخيه: قتال الضحاوي، السيف ليس لأهل كربلاء

$$d\sigma = \frac{1}{4} \sqrt{s} \, d\Omega \, \frac{d^2\sigma}{d\Omega \, d\Omega'}$$
$$(\pi_1(A, x), \mathcal{L}_x, \omega_x) \cong (\pi_1(A', x'), \mathcal{L}_{x'}, \omega_{x'}) \quad (3)$$

فَكَرِهُوا أَنْ يُؤْتُوا رَسُولَ اللَّهِ يَتْرُوهُ، فَلَمَّا أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَ بِأَمْرِهِ كَانُ مِنْ سَائِلِهِ، فَقَالَ: «الَّذِي أَمَرَكُمْ أَنْ تُؤْتُونِي بِهَا»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَرِهْنَا أَنْ نُخْرِجَكَ تَبْلًا، وَنُفْظِلَكَ... .

انذهبن يا نضير، ولكني لأرسل رسول الله ﷺ أن يصحب علي جميع المسلمين، إما يكون لهم في ذلك من الفضل، وأذكر عن النضر أن قوماً كانوا يسئلون أبا كان موانعهم مبدعهم تبلاً، فهي التي في ذلك، انتهى

فلمدة: والأوجه عندني أن انتهى للشفقة على السعائيج بالدين أو الحب، فإن طلعة الليل فيما في ذلك زمان فقدان أسباب السور تريد استشفة في الدين، وقد يحمل سقوط العرب ولا يعد إلى أي من كهوام

(فكر هو أن يؤتوا رسول الله ﷺ) إجمالا لا يتأثر الأكر، بل كان ﷺ لا يوظف عن مائة لاحتمال النوح، (فلما أصبح رسول الله ﷺ أخبراً بت - المسموح) (بالذي كان من شأنها) بعد مؤثره عنها، كما في رواية ابن أبي شيبة، وكان الذي أحاط من مؤثره أبو بكر الصديق - رضي الله عنه -، قاله الحافظ (فقال) ﷺ: أألم أمركم أن تؤتوني بها، قال ذلك شيخها بما فات منهم من شأن أمره الشريف (فقالوا) اعتدوا الله فعلوا. (يا رسول الله كرهنا أن نخرجك) من الإخراج بالحذاء والتجيب التبعين في جميع النسخ الموجودة عندنا (البلا) أي في طلعة الليل (وتوقظك) ولا ير أي شيبه فقالوا: أئنا نأفك لتوقظك بها مخرجك ما نسباً، فكرهنا أن نوقظك ونخوننا عليك طلعة الليل وهوام الأرض

ولا بد من هذا قوله في حديث أبي هريرة عند البخاري. فعقدوا سائرها وكانهم جفروا أمرهم، ورد عامر بن ربيعة قال: فقال رسول الله ﷺ: «فلا تعملوا دعوى لجناثكم»، ورد ابن ماجة: «هي حديث يزيد بن ثابت قال: فلا تعملوا، لا يدعون فيكم بيت ما كنت بين أظهركم إلا أنتموني به، قال عبد الله بن علي له رحمه الله: أخرجه أحمد، قاله الرافعي»^(١)

فخرج رسول الله ﷺ، حتى صفا بالناس على قبرها، وكثر أربع تكبيرات.

قال ابن عبد البر: لم يختلف على ما لا، في الموطأ، في إرسال هذا الحديث.

وقد جاء معه موصلاً عن أبي هريرة.

أخرجه البخاري في ٥ - كتاب الصلاة ٢٦ - باب كثر المسجد والنقار الحرق والفقير والعباد.

ومسلم في ١١ - كتاب الجنائز ٢٢ - باب الصلاة على القبر، حديث (٧١).

(فخرج رسول الله ﷺ حتى صفا بالناس على قبرها، صلى أو كبر أربع تكبيرات) روى الترمذي، وأبو الصلاة على القبر فقال بعضهم عليها الجمهور، منهم الشافعي، وأحمد، ومن وهب، ومات، في رواية شاذة والمشهور عنه منعه، وبه قال أبو حنيفة، والبخاري، وجماعة، وعنه: إن دفن قبل الصلاة سراً وإلا فلا، قال البرقاني.

قال العيني في شرح البخاري^(١): قال أحمد، وإسحاق: يصلى على القبر إلى شهر، وللمشافعية في ذلك سنة أوجب ذكرها العيني، منها كقول أحمد: ومنها إلى ثلاثة أيام، وهو قول أبي يوسف، ومنها ما أنه يَنْبَأُ جسد، وقال ابن القيم: جمهور أصحاب مالك على الجواز، خلافاً لأشهب وسحبون وإنهما قالوا: إنه سبي أن يصلى على الميت فلا يصلى على قبره وليدع له، وقال من القاسم وسائر أصحاب: يصلى على القبر إذا قامت الصلاة على الميت، فإذا لم يفت وقد صلى عليه فلا يصلى عليه. وقال الشافعي وأحمد وإسحاق وداود وماتر أصحاب الحديث: ذلك جائز، وكرهها الشافعي، والحنس، وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، والأوزاعي، والحنس بن حي.

(١) - أصله الفارسي (٢٢/٨/٤١)

والجلب بن سعد، قال ابن القاسم: قلت لمالك: قال حديث الذي جاء في الصلاة عليه قال: قد جاء وليس عليه العمل انتهى.

وقال الأسي في الإكمال: مشهور قول مالك المتع. والتماد جوارها ليس له غير صلاة، انتهى.

قال القرطبي^(١): وأجابوا عن الحديث أن ذلك من خصائصه، ورده إلى خلاف، بأن ترك إنكاره يفتي على من صلى معه على القبر دليل على جوارها لغيره، وأنه ليس من خصائصه. ونعقب بأن الذي يرفع بالنسبة لا ينهض دليلاً للأعمال. والدليل على الخصوصية ما زاده مسلم وابن حبان في حديث أبي هريرة: «صلى على القبر ثم قال: إن هذه القبر مملوءة طامة على أهلها» وإن الله يورثها لهم صلاتي عليهم. وفي حديث زيد بن ثابت المذكور قريباً: «قال صلاتي عليه له رحمه»، وهذا لا ينحفل في غيره، وقال مالك: ليس العمل على حديث السوء^(٢)، قال أبو عمر: يريد عمل السدينة، وما حكى عن بعض الصحابة والتابعين من الصلاة على القبر، إنما هي آثار بصرية وكوفية، ولم نجد عن مدني من التصحية، فمن يذهب أنه صلى على القبر، انتهى.

واستدل به على رد التفصيل بين من صلى عليه فلا يصلى عليه أن النقص وردت قبيل صلى عليه، وأجيب: بأن الخصوصية تسحب على ذلك، قال ابن عبد البر^(٣): أجمع من يرى الصلاة على القبر أنه لا يصلى عليه إلا بقرب منه، وأكثر ما قلوا في ذلك شهر، وقال غيره: اختلف في أمه ذلك، فليده بعضهم بشهر، وقيل: ما لم تكن الحفة، وقيل: يحتصر بمن كان من أهل الصلاة عليه حين موته. وهذا هو التراجع عند الشافعية، وقيل: يجوز أبداً.

(١) (٢/٦٠ - ٦٦).

(٢) انظر: الاستدراك - (٨ - ٣٩٦).

ومحل الخلاف ما عدا قبر الأنبياء، فلا يجوز الصلاة عليها، لأن لم تكن من أهل الصلاة عند موتهم، انتهى.

وحكى الفاري^(١) عن ابن الهمام، في الحديث دليل على أن لمن لم يصلي أو يصلي على القبر وإن لم يكن الولي، وهو خلاف مذهبنا ولا يختص إلا بأحداهما أنه لم يكن صلى عليها أصلاً، وهو في غاية من البعد من الصحابة، انتهى. قال: والأقرب أن يحمل على الاحتصاص به ﷺ ووقعت صلاة غيره نكاحاً له أو من لم يصلي قبل.

قال ابن رشد في «المبدية»^(٢): وأما أبو حنيفة فإنه حرم في ذلك على عاتقه فيما أحسب، أعنى من رد الأخبار الأحاد التي نعم بها البلوى إذا لم تشر ولا نشر العمل بها، وذلك أن سمع الانتشار إذا كان خيراً شأنه الانتشار فريضة ثومن الخير، وتخرجه من غلبة الظن مصدقه إلى الشك فيه أو إلى غلبة الظن بكذبه أو نسجه.

قال القاضي: وقد تكلمنا فيما سلف من كتابنا هذا في وجه الاستدلال بالعمل، وفي هذا النوع من الاستدلال الذي يسميه الحنفية عموم البلوى، وإنما إنها من جنس واحد، انتهى.

وذكر السيوطي في «آمودج النليب»: أنه ذكر بعض الحنفية أن في عهد ﷺ لا يستط فرض الحنافة إلا بصلاته، فيزول إلى أن صلاة العجزة في حقه فرض عين، وفي حق غيره فرض كفاية، وبه يظهر وجه ما في رواية من صلاته عليه السلام على قبر مسكينة غير ليلة دنيا. وفي مرض سعيد بن العسب: أنه ﷺ صلى على أم سعد جد شهر، لأنه كان غائباً عند موتها، انتهى.

(١) درر الفاتح (٤/٥٠).

(٢) إيداء المجتهد (١/٢٣٩).

١٦/٥٢٠ - وحديثي عن مديله، أنه سأل ابن شهاب عن الرجل يذبح بعض الذكبي على الجلالة ويقوته بعضه؟ فقال: يقضي ما فاته من ذلك.

وقال الأبي^(١): أجيب عن حديث السوداء، نحوبي، الأولى: أنه كان وعدها ذلك فصارت كالمكر، وهو ضعيف؛ لأن المكر إنما يوفى به إذا كان حائراً. قلنا: أنه أمرهم أن يؤدّوه فلما لم يعفوه وهو الإمام فكانه دفعت دون صلاة. قال: والوجه عندني في الجواب أن ذلك خاص به عليه السلام لقوله عليه السلام: (إن هذه القبور مخلوقة فليمة وإن الله ينورها صلاني عليهم). انتهى.

قال الإمام أحمد: رويت الصلاة على النفر عن النبي ﷺ من ستة وأحده، حسان كلها. قال ابن عبد البر: بل من تسعة وأحده، كلها حسان وسألها كلها بأسمانها في التمهيد^(٢) من حديث سهل بن حنيف وأبي هريرة وعامر بن ربيعة وأبي عبدس وزيد بن ثابت والحمزة في صلاته على المسكينة، وسعد بن عباد في صلاته ﷺ على أم سعد بعد دفنها بشهر. وحديث الحصين بن حواري في صلاة عليه الصلاة والسلام على قبر طلحة بن النبر، وحديث أبي أمامة بن ثعلبة رجع ﷺ من بدر وقد نوبت أم أبي أمامة لصلّى عليها، وحديث أنس: أنه ﷺ صلى على امرأة بعدما دفنت وهو محتمل للمسكينة وغيرها، وكذا ورد من حديث بريدة عند البيهقي بإسناد حسن وهو في المسكينة فهي عشرة أوجه، قاله الزرقاني^(٣).

١٦/٥٢٠ - (مالك، أنه سأل ابن شهاب) الزهري (عن الرجل يذبح بعض الذكبي على الجلالة ويقوته بعضه؟ قال) الزهري (يقضي ما فاته من ذلك) أي من

(١) إكمال إيمان المسلم (٩٠/٣).

(٢) انظر التمهيد (٢٢٢/٦).

(٣) شرح الزرقاني (١١/١).

التكبير. وههنا أربع مسائل مختلفة عند الأئمة^(١) الأولى في قضاء ما فات من التكبير. فقال مالك وأكثر أهلها من قول الزهري. وقال ابن عمر - رضي الله عنهما - والنحر وبربعة والأوزاعي. لا يفيض. قاله الزرقاني.

قال العيني^(٢): وقد قال السخشيبي وأحمد في رواية ولو جاء وغير الإمام أربعة لم يفسخ ثم بدل منه وثلاثة الصلاة. وعند أبي يوسف والشافعي يداخل معه ويأني بالتكبيرات سقياً إن حاق رفع المحاررة. وفي المسحط: عليه الفوق. انتهى.

قال النباهي^(٣): إذا تم ما أدرك من صلاة المحاررة ففسخ ما فات من التكبير خلافاً للنحن. والمثلل على ما نقول أن هذه صلاة. فلا قال الإمام نعم أدركه قضاء بعد تمام ما أدرك مع الإمام كصلاة المربعة. انتهى.

قلت: وكذلك يفسخ ما فات عندنا الحنفية. كما سطره في «الدائع» وغيره مفصلاً. وأخرج ابن أبي شامة الآثار بكلاً منحنين.

واختلفت هذه المذهب في بيان مسلك الحاشية. فنذكر كلام «الروض السريع»^(٤) حجة فقال: ومن فات شيء من التكبير قضاء ثانياً على صفة لأد القضاء بحكي الأداء كسائر الصلوات. والمقتضى أول صلاته. بأي فيه بحسب ذلك. وإن عشي وبعده تابع التكبير. رفعت أم لا. وإن سلم مع الإمام ولم يفض صلاته. لقوله عليه السلام لعائشة. «ما عليك لا قضاء عليك». انتهى.

(١) انظر «المحرر المحتار» ١/٢٢٥، والمعنى ٢/٢٠٤.

(٢) «معدة القاري» ١/١٠٩.

(٣) «الحنفي» ١/١٥٠.

(٤) ١/٣٤٤.

المسألة الثانية ما قاله الباقي^(١): من جاء فوجد الإمام قد كبر بعض التكبير فلا يخلو أن يحده في حال تكبيره أو في حال دعاءه، فإن وجدته في حال تكبير كبير معه ما أدركه من التكبير، وإن وجدته في حال دعاء فهل يكبر ويدعو، دوى أشهب عن حاتم في «المنية». يكبر ويشع في الدعاء. ودوى عنه في «المدونة»: ينظر حتى يكبر أخرى فبكبر معه.

وجه رواية أشهب أن هذه الصلاة شُبِّهت بصلاة الفرض، ومن فاته في الفرض بعض صلاة الإمام دخل معه على أي حال وجدته، ولم ينتظر أن يشع في غيره، فكذلك هذا. وجه الرواية الأخرى أن التكبير في هذه الصلاة كالركوع في غيرها، فمن فاته ركعة من صلاة الفرض لم يقدمها، ثم يدخل مع الإمام، بل كان يؤخر قضاها حتى يكمل ما أفوت من صلاة الإمام. فكذلك هذا، يبدأ بما أدرك من التكبير مع الإمام.

قال القاضي أبو الويد: وجه ذلك عندي أن الخلاف إنما بني على فوات اتباع المأموم الإمام في التكبير، فعلى رواية أشهب يجوز للمأموم أن يتبع الإمام في التكبير ما لم تكمل التكبير التي قبلها، وعلى الرواية الأخرى، بقوت اتباعه بالشروع في الدعاء، فإن شرع في الدعاء فقد فاته اتباعه، وليس من حكم صلاة الحائز أن يعاد منها ما لم يمتد به، فذلك نزع المأموم انتظار الإمام حتى يكبر، فيتبعه في تكبيره تلك، إذ قد فاته اتباعه في التي قبلها بالشروع في الدعاء، اهـ.

قلت: والمرجح عند المالكية كما يظهر من قروعه هو رواية «المدونة»، قال في «الشرح الكبير»^(٢): ومبرر المسبوق وجوباً لنا جاء وقد فرغ الإمام ومأمومه إلى أن يكبر ولا يكبر حال اشتغالهم بالدعاء، انتهى.

(١) «المنية» (١٥/٢).

(٢) (١١٢/١).

في الصلاة: (ولو كتب الإمام تكبيرة أو كسرتين أو بكراً، لأنني على
 بكر آخرى بعد جهره عنه أي حينئذ وسجد). وقال أبو يوسف: يكثر حين
 جهره لأن الأولى للاستباح والتسبيح والى ما رواه عنهما أنه قل تكبيرة فأنصت
 منهم ركعة والتسبيح فلا يبدى بها فنه إذ هو مسوح. ولو كان حاضراً قام
 بكسر مع الإمام فإنه يقرأ الثانية بالاضافة لا بالشرقة لتدركه انتهى وبالله
 في السماع^(١).

قال الشعبي: رغبون أمير به سجد قال السدي: (أخذاً في رواية) رغبون
 أحراراً يخبرون وقد لهما هو بموت الشري وتحدثت عن غيره. وبه قال مالك
 والشافعي والحنابلة في رواية انتهى. وفي الأثرين: (لهم أي أي حينئذ
 سجد ما رواه عن ابن عباس أنه قال في الذي انتهى إلى الصلاة وهو في
 صلاة أحراره وقد سجد الإمام تكبيرة: إنه لا شغل عليه ما بينه الإمام من
 شاعره. وهذا قول يروي عنه رستم بن عبيد حمزة. فعلى مذهب الإجماع،
 بولان كل تكبيرة من هذه الصلاة قائمة مقام ركعة فلا يجوز ترك تكبيرة مفردة
 بعد الصلاة. ولا يجوز ترك ركعة من فوات الأربع، والركعة في ركعة يذاع الإمام
 في الصلاة أي أقره. ولا يرد على بقضاء ما ذكره إلا أن ذلك أمر مسوح
 بكتبت بها.

وأما المسألة الثالثة فأخبار الثماني بقضاء ما سبق من التكبير، فقد
 مات بذلك من أصحابه، فتصير سفلاناً دعاء بين التكبير، وقال أبو حنيفة:
 بدخ من القضاء، وأصح منه عن الثماني، فإنه أقره.

قلت: يكثر في السجح لأحياء القديسين للمعاصي، الأظهر الناس يعني بأنني
 بالديناء والمعصية، وما حكوا عن الجمية من إتيان الدعاء لا لمساعدته، كتبت، فنهج

قائلوا: لا يأتي بالدعاء لاحتمال أن يرفع الحجرة فنبض الصلاة، كما صرح به في «الشمس» و«الكبرى» وغيرهما.

وقال ابن رشد^(١): «حطوا» في الشيء يقوونه بعض التكبير على الحزمة في موضح. «مينا» هل يدخل تكبير أم لا؟ ومنها هل يقضي ما فاتته أم لا؟ وإن قضى فعل يدعو بين التكبير أم لا؟ «يطلق مالك وأبو حنيفة والشافعي على أنه يقضي ما فاتته من التكبير إلا أن شافعية يرون أن يدعو بين التكبير والقض» وملك وشافعي يريان أن يتبعه نفساً.

والجاء اتفقوا على الدعاء لمعوم قوله تعالى: «ما أدرتكم فصلوا» وما فاتكم فأنتم أولاء، ومن أي أن هذا المعوم يحاول التكبير والدعاء قال: يقضي التكبير، وما فاتته من الدعاء، ومن أخرج الدعاء من ذلك إذا كان غير سؤدد قال: يقضي التكبير فقط إذا كان هو التوكل، فكان تخصيص الدعاء من ذلك المعوم غير من باب تخصيص العام بخاص، وأبو حنيفة أراد «المعوم» وهذا بالخصوص، انتهى.

قلت: وقد تقدم أن فروع التحفة على خلاف ذلك، وفي «الشرح الكرم» ذكرنا تكبير دعاء أي المحبوبة بعد سلام بامد بعد كل تكبيرة إن تركت المحبوبة والألف في ما رُفعت بغير وتلي بين التكبير ولا يدعو، انتهى قلت: لكن الرسول في حكمي عن بعضهم تواتر التكبير مطلقاً.

وأما الرابعة: يعني في يقضي التكبير؟ قال النووي^(٢): قال ابن حبيب إذا رُفعت بعض التكبير حيلة أو سبباً أنه ما بقي من التكبير، وإن رُفعت إذا كان يترتب ذلك، وإن لم يترتب لم يوجب الصلاة عليها، وإن صحت تركت، وفي

(١) انظر «مدارك المحقق» (١/١٣٨)

(٢) «معدة القاضي» (١/٢٣٨)

(٦) باب ما يقول المصلي على الجنائز

«التسبيح» يحرم عن مالك. وقال صاحب «التوضيح» : عندما خلاف في الإطلاق إذا رُفعت في أثناء الصلاة، والأصح الصلوة.

وإن صلى عليها قبل وضعها في الصلوة وجهان. وعندما كل تكبيرة ثالثة مقام ركعة حتى لا تترك تكبيرة منها لا تحوز صلاته. كما لو ترك ركعة منها. وإذا قيل: أربع كأربع انظر والمسيوق بتكبيرة أو أكثر يفضيها بعد السلام ما لم ترفع الجنائز. ولو رُفعت بالأيدي وم توضع على الأكتاف يكرم في طاهر ترابها. وعن محمد: إن كانت إلى الأرض أقرب بكثير، وإن كانت إلى الأكتاف أقرب لا بكثير، وقيل لا يقطع حتى يتعد.

وفي «الأشرف» : قال ابن أبي عمير وسماه «الندح» والمزهرى وابن سيرين والثوري وقائمة ومالك وأحمد في رواية وإسحاق والثاقبي المسبوق يفضي ما منه. متناعاً قبل أن ترفع الجنائز، إذا رُفعت سلم وانصرف كقول أصحابنا. قال ابن المنذر: وبه أقول. انتهى.

(٦) ما يقول المصلي على الجنائز

أخالف الأئمة فيما يقرأ بين تكبيرات الجنائز فقالت نجابة كد في دليل المدبر، تركناها سبحانه الأول: قيام من قادر في فرضها، فلا تصح من قاعد ولا ممن علم راحلة إلا تعذر فيها تسعة اجلدات المفروضة. والثاني: استكبرات الأربع. والثالث: قراءة الفاتحة لإمام مستقر كالمكثورة ويسر الأسرار ونو ليلاً. والرابع: الصلاة على النبي ﷺ. والخامس: ادعاء للميت والسادس: السلام. والسابع: الترتيب للأركان فتبين القراءة في الأولى والصلاة على النبي ﷺ في الثانية، صرح به في «الموعود» و«الكافي» و«المنهاج» والمؤلفون، لكن لا يتعين كبد ادعاء بعد الثانية بل يجوز «الترابعة» نقله الزركشي عن الأسحباب، انتهى. وجعل الثانية من شرائط

وقريب منه ما قاله الشافعية، فهي الشرح للإتباع: أركانها سبعة: الأول: التنية، والثاني: قيام قادر عليها كغيرها من التعريض. والثالث: أربع تكبيرات. والرابع: قراءة الفاتحة يقرأها في التكبيرة الأولى، والراحح أنها تجزئ، في غير الأولى كالصلاة. والخامس: الصلاة على النبي ﷺ. والسادس: لدعاء للميت بعد التكبيرة الثالثة، فلا تجزئ في غيرها بلا خلاف. والسابع: السلام. انتهى ملخصاً.

وقالت المالكية كما في «الشرح الكبير» و«الأذكار الساطعة»: أركانها خمسة: الأول: التنية. والثاني: قيام قادر. والثالث: أربع تكبيرات. والرابع: الدعاء. نسبت بعد كل تكبيرة، فهل بعد التكبيرة الرابعة أيضاً دعاء؟ قال في «الأذكار»: لا دعاء بعدها على المجهور، وهو قول الجمهور، وقال في «الشرح الكبير»: ردعاً وجوباً بعد الرابعة على المختار، والجمهور على عدم الدعاء. انتهى. والركن الخامس: السلام.

فأنت المحضة كما في الدر المختار: ركنها شيئان^(١). الكبيرات الأربع، والقيام، فلم يحز واحداً بلا عذر. يرفع يديه في الأولى فقط ويضي بعدها، ويضني على النبي ﷺ بعد الثانية، ويدعو بعد الثالثة، ويسلم بعد أربعة مستندلاً بما في «تنقيص العاصم»^(٢). قال الشافعي: أخبرني مطرف عن عاصم عن الزهري قال: أخبرني أبو أمامة أنه أخبره رجل من الصحابة أن أمة في الصلاة على الجنائز أن يكبر، ثم يقرأ فاتحة الكتاب سرّاً في نفسه، ثم يصلي على النبي ﷺ ويختص الدعاء للجنازة في التكبيرات، لا يقرأ في شيء منها، ثم يسلم سرّاً. وأمرجه الحاكم من وجه آخر نفظه من طريق

(١) وقال ابن القيم: أما أركانها فالثاني فهم من تلاهم أنها دعاء والقيام والتكبير المزمع ما سطر (ش).

(٢) «تنقيص العاصم» (١/٢٠٦).

٥٢١/١٧ - **حدثني** يحيى بن عمار قال: **عن** أبي سعيد بن أبي
عبد الحمري، **عن** أبيه، أنه سأل أبا حمزة: كيف نصلي على
الحجارة؟ فقال أبو حمزة: أما، لعلي الله.....

الزهري، **عن** أبي أمامة بن سهل. أنه أخبر: رجال من أصحاب رسول الله ﷺ
أن أئمة في الصلاة على الحارة أو بكبر الإمام، ثم يصلي على النبي ﷺ،
ويخلص الدعاء في التكبيرات الثلاث. ثم يسلم تسليماً جهاً. وأئمة أن يفعل
من رواه مثل ما فعل الإمام.

قال الزهري^(١) سمعته ابن المسيب فلم ينكره، قال: وذكره لمحمد بن
سويد، فقال: وأنا سمعت السجستاني فيس يحدث عن حبيب بن مسلمة في
صلاة صلاها على الميت مثل الذي حدثنا أبو أمامة، وضممت رواية الشافعي
بمطرف.

لكن فواها البيهقي في «المعرفة» رواه في «المعرفة» من طريق
عبد الله بن أبي رباب الرضائي عن الزهري بضم: رواية مطرف، وقال إسماعيل
القاضي في كتاب الصلاة على النبي ﷺ بسنده. عن أبي أمامة يحدث سعيد بن
المسيب قال: إن أئمة في الصلاة على الحارة أن يقرأ فاتحة الكتاب ويصلي
على النبي ﷺ، ثم يخلص الدعاء للميت حتى يفرغ ولا يقرأ إلا مرة واحدة ثم
يسلم، انتهى. قلت: وما ردد من قراءة الفاتحة محمول عند الحنفية على طريق
الدعاء كما سألني، اهـ.

٥٢١/١٧ - **عنه**، **عن** سعيد بن أبي سعيد، بكر العين فيما (المقري
عن أبيه) أبي سعيد وأبيه كيسان أنه سأل أبا حمزة: كيف نصلي على الحارة؟
فقال أبو حمزة: أنا نعوذ الله) يمنع العين المهمة يسكون السج هو المبر بـ
العين، قال في «التهذيب»: ولا يقال في القسم إلا ألتفتح. وقال الراغب: العمر

(١) انظر: «الاستبصار» (٨/٢١٣)

أَجْبَرَكَ أَنْتَ مِنْ أَهْلِكَ، فَبَدَأَ بِضَعْتِ كَبِيرَتِ، وَحَمَدَتْ النَّاسَ، وَصَلَّتْ عَلَى نَبِيِّهِ. ثُمَّ أَقْبَلَتْ.....

بِالنَّصْبِ وَانْفَتَحَ وَاحِدٌ، وَلَمْ يَكُنْ حَصَصَ الْحَلْفَ بِالنَّاسِ، وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ
الزَّجَاجِيُّ الْعَمَرِيُّ: الْحَقِيقَةُ، قَمَرٌ قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَهْلَكَ بَيْنَهُ. اللَّهُ،
وَاللَّامُ لِلتَّوَكُّلِ، وَالْخَبِيرُ مَعْلُومٌ، أَيْ مَا أَقْسَمَ بِهِ، وَلِذَا قَالَتْ الْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ:
نَتَعَفَّدُ بِهَا الْبَعِيرَ، لِأَنَّهُ يَفَاءُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ صِفَةِ دَائِهِ، وَعَنِ الْإِسَامِ مَالِكٌ
لَا يَعْنِي الْعَالَفُ بِذَلِكَ

وقول الشافعي وإسحاق: لا يكون يدياً إلا بالنية: لأنه يطلق على العلم
وعلى الحق، وقد يراد ما تعلم المعبود، وما لحق به، وأوجه الله تعالى، وعن
أحمد كالمذهبيين، والزجاج عنه كاشفاني، كذا في «النبيل»، وقد ورد السبع
بالعمر في عدة روايات، ليس هنا محلها، وقد قال الله عز وجل: «لَا تَمُوتُوا أَنْتُمْ
فَرَى سَكَرْتُمْ بِمَنُوتٍ» (١) وأثر انساب يزيد الأولين.

(أجبرك) أي بزمانة من سؤالك تكملاً للمعدة (أنعمها) شد التاء وصيغة
المتكلم أي أسير معها (من أهلها) لما ورد في اتباع الجنائز من الفصل الكثير
وأصل الانباع المضي متبعة (عاقبة وضعت) بناء المجهول أي إفا وضعت
الجنائز على الأرض (كبرت) بصم التاء أي تكبيرة الافتتاح (وحمدت الله)
عز وجل بعدها (وصلت على نبيه) بفتح بعد التكبيرة الثانية، ثم أدمع بالدعاء
الأنبي بعد التكبيرة الثالثة، وهذا عند الحقيقة، إذ هذا التفصيل مستحب عندهم،
وفي «الشرح» تكبيرة للمالكية: «باب ابتداء الدعاء» الواجب بحمد الله تعالى
والغلاة على نيه بفتح حرف محمد إثر كل تكبيرة، انتهى

فمعنى أثر نبي هبرة على سبيلك المالكية: كبرت الله أربع مرات، وبعد كل
تكبيرة حمدت الله عز وجل، وصلبت على نبيه، ودمعت بهذا الدعاء (ثم أقول)

اللَّهُمَّ إِنَّهُ شَهِيدٌ، وَإِنَّ عَيْدَكَ، وَإِنَّ أَمْرَكَ، كَانَ شَهِيدٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا
أَنْتَ، وَأَنْ تَحْشُدَ عُنْدَكَ وَرِثَتَكَ. رَأَيْتَ أَهْلَكُمْ بِهِ. اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ
مُخْبِئًا، فَرُدِّ فِي إِحْسَانِهِ، وَإِلَّا عَنْ سَيِّئَةٍ فَخَاوِزْ عَنْ سَيِّئَتِهِ، اللَّهُمَّ
لَا تُحَرِّمَنَّ أَهْلَهُ، وَلَا نَفْسَهُ بِهِ.

يرحم الله المذنب بعد التكبير الثالثة عند الحنيفة، وبعد كل تكبيرة عند المالكية كما
تقدم (اللهم إله عبيدك وابن عبيدك وابن أمرك) فيه مرشد لاستعاضة من شأن
المكرام المذنب من المذنب عن عبيده ولا أكرم منه عز وجل (كان يشهد أن لا إله
إلا أنت وأن) يريد (محمد سيدك ورسولك) وأن (وعدت ساعة من يشهد بذلك
أولئك أعلم به) ما روت (اللهم إن كان محضاً فرد في إحسانه أي ضاعف أجره
وإن كان مسياً فتجاوز عن سيئته) أي عفا عنها فإنك عفو كريم تحب العفو
فلا تراخذه بعد (اللهم لا تحرمنا منفع الله والغنم لعد الأجر) أي أجر الصلاة
عليه، أو شهود جسدته، أو أجر منصية بحوته (ولا تقتلنا بعده) أي لا تجعلنا
معتولين بعد الميت، بل اجعلنا محضين بدوته عن سؤمنا ومستعدين لمرحلتنا.

ولا يوقف شيء من أفعاله عند الآفة^(١) (إله الأ) لغة يوق، عندهم
استحالة، وسب دعاء أبي هريرة هذا عند المالكية كما صرح به في فروعهم
من الشرح الكفر، غيره. وفي الدر المختار من فروع الحنفية، ويدعو بعد
الثالثة بأمر الأجرة والمأثور أهلي، قال ابن عابدين، ومن القائلين: اللهم اعمر
لحبتنا وميتنا وشاغلنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وأشدنا إلى، ويرى هذا
الظاهر عن أبي هريرة سرفوساً عند أحمد والترمذي وأبي داود^(٢) وابن حبان
والبيهقي وسبعة، وقال الحاكم^(٣)، شاهد صحيح من حديث عائشة، كذا في
الذيل^(٤).

(١) قال من عند سرفوس (الاستدكار: ٢١٦/٢) وليس هو المذنب، شيء حادث.

(٢) أخرجه أبو داود (٢١١/٣) برقم (٤٢٠١).

(٣) أخرجه أهل الأوسام (١٧/٢).

١٨/٥٢٢ - **وحدثني عن مالك، عن يحيى بن سعيد، أنه قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: صليت وراء أبي هريرة على ضي لم يعمل خطبة قط. فسمعت يقول: اللهم أعدّه من عذاب القبر.**

١٨/٥٢٢ - (مالك، عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أنه قال: سمعت سعيد بن المسيب) فتح الباء وكسرها (يقول: صليت وراء أبي هريرة على جنازة (صبي) قال الباجي. الصلاة على انصبي قرأ له ورغبة في إلحافه بصالح السنن. ولا خلاف في وجوب الصلاة عليه (لم يعمل خطبة قط) أي أبدأ ثعونه قبل البلوغ، وقال **صلى**: ترفع القلم عن ثلاث، عن الصبي حتى يحلّم، وقاد عمر - رضي الله عنه - الصغير يكتب له الحسنات ولا تكتب عليه السيئات. قال ابن حجر: صفة كاشفة إذ لا يتصور في غير بالغ صلل ذنب. وقال القاري: يمكن أن يعمل على العالقة في بني الخطبة عنه ولو صورة.

وقال المدققي: يؤخذ من هذا أن الأطفال يسألون، وقبل. لا يسألون، وقيل: بالوقوف وهو العز لأمه لم يرد نص بشيء. وفي «المختار»^(١) من فروع العسبة: الأصح أن الأنبياء لا يسألون ولا أطفال المؤمنين، وتوقف الإمام في أطفال المشركين، قال ابن عابدين: أشار إلى أن سؤال القبر لا يكون لكل أحد، وبخالف ما في «السر» كل ذي روح من بني آدم يسأل في القبر بإجماع أهل السنة، وقيل في حكاية الإجماع نظر، ثم بسطه فأرجع إليه لو ثبت. (فسمعت) أي أبا هريرة (يقول) في دعائه بعد الحمد والصلاة (اللهم أعدّه) أي أجره (من عذاب القبر).

قال ابن عبد البر^(٢): عذاب القبر غير متبته بدلائل من السنة الثابتة، ولو

(١) (٢٠٨/٢).

(٢) (١٠٨/٢٦٦).

١٩/٥٢٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو

عَدِبَ اللَّهُ عَذَابَهُ أَجْمَعِينَ لِمَ يَظْلِمُهُمْ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لِمَنِ الْمَوَدَّ يَعْذِيبُ الْقَبْرِ
مِنْهَا عَقُوبَتُهُ، بَلْ مَجْرَدُ الْأَلَمِ بِالْغَمِّ وَالْهَمِّ وَالْحَسْرَةِ وَالْوَحْشَةِ وَالضَّغْفَةِ، وَذَلِكَ
يَعْمُ الْأَفْطَالُ وَغَيْرُهُمْ.

وَقَالَ الْمَاجِي^(١)، يَحْتَمِلُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ اعْتَقَدَهُ لِنَبِيِّهِ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ
أَنْ عَذَابَ الْقَبْرِ عَامٌ فِي الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَأَنَّ الْقَتْلَ فِيهِ لَا تَسْقُطُ عَنِ الصَّغِيرِ
بِعَدَمِ التَّكْلِيفِ فِي السَّيِّئِ، أَيْ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، وَقَالَ أَبُو
عَبْدِ الْعَزِيزِ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ عَنِ الْعَادَةِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْكَبِيرِ، أَوْ ظَنَّ
أَنَّهُ كَبِيرٌ أَوْ دَعَا لَهُ عَنِ مَعْنَى الزِّيَادَةِ، كَمَا كَانَتْ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
يَدْعُو اللَّهَ أَنْ يَرْحَمَهَا وَيَسْتَغْفِرَهَا، فَكَانَ الزُّرْقَانِيُّ^(٢)

قُلْتُ: لَا حَاجَةَ إِلَى هَذِهِ التَّوَجُّهَاتِ عَلَى مِثْلِكَ، لِمَا لَكِبْتَ إِذَا اسْتَغْفَرْتَ
لِلصَّبِيِّ مَتَدَوِّبٍ عِنْدَهُمْ، فَذَكَرَ فِي «الْمَرْحُومِ الْكَبِيرِ» فِي دَعَا الطِّفْلِ الذَّكَرِ: اللَّهُمَّ
إِنِّي عَسَاكَ وَأَبْنُ عَسَاكَ، أَسْتَ حَلْفَتَهُ وَوَزَقَتَهُ، وَأَنْتَ أَمَتُهُ، وَأَنْتَ تَحْيِيهِ إِلَى آخِرِهِ،
يُوفِيهِ رِعَاوَهُ مِنْ قَتْلِهِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ جَهَنَّمَ، أَمَّا نَسَبُ نَصِيحِ هَذِهِ التَّوَجُّهَاتِ عَلَى
مِثْلِكَ الْحَضِيَّةِ الْفَائِلِينَ بِعَدَمِ لِمَا اسْتَغْفَرْتَ لَهُ.

فُلِّي «الْمُهْدِيَّةُ» وَلَا يَسْتَفِيزُ نَصَبِي، وَتَكُنْ يَقُولُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْ لَنَا فَرْطاً
وَاجْعَلْ لَنَا آجِراً وَذَخِيراً وَاجْعَلْ لَنَا شَافِعاً مُشَفَّعاً قَالَ ابْنُ حَابِدِينَ: الْحَاصِلُ
أَنْ مَقْضَى السُّنَنِ وَالْفَتَاوَى وَصَرِيحِ عَرْرِ الْأَذْكَارِ الْإِقْتِسَارُ فِي الطِّفْلِ عَلَى اللَّهُمَّ
اجْعَلْ لَنَا فَرْطاً، وَحَاصِلُهُ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِشَيْءٍ مِنْ دَعَا السَّائِلِينَ أَصْلًا، بَلْ
يَقْتَصِرُ عَلَى مَا ذَكَرَ، أَنْتَهَى.

١٩/٥٢٣ - (مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -

(١) «استغفر» (١١/٢١).

(٢) «شرح الزُّرْقَانِيُّ» (١٢/٢١).

كَانَ لَا يَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ.

(كان لا يقرأ) شيئاً من القرآن (في الصلاة على الجنائز) واحتلفوا في قراءة فاتحة على صلاة الجنائز، قال ابن بطال: ومن كان لا يقرأ في الصلاة على الجنائز ويتكبر عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عمر وأبو هريرة، ومن التابعين: عطاء وطاوس وسعيد بن المسيب وابن سيرين وصحيد بن جبير والشعبي والحكم، وقال ابن المنذر: وبه قال مجاهد وحمام والثوري، وقال مالك: قراءة الفاتحة ليست معمولاً بها في بلدنا في صلاة الجنائز، وعند مكحول والشافعي وأحمد وإسحاق: يقرأ الفاتحة في الأولى.

وقال ابن حزم: يقرأها في كل تكبيرة عند الشافعي، وهذا الفضل عنه خلطه وقال الحسن البصري: يقرأها في كل تكبيرة، وهو قول شهر بن حوشب، ومن المسور بن مخزومة: يقرأ في الأولى فاتحة الكتاب وسورة قصيرة، كذا في «المني»^(١).

وفي «الشرح الكبير»: لا يقرأ الفاتحة أي يكره إلا أن يقصد الخروج من خلاف الشافعي - رضي الله عنه -، قال الدسوقي: فإن قصد بقراءتها الخروج من خلاف الشافعي فلا كراهة، لكن لا بد من الدعاء قبلها أو بعدها، انتهى.

وقال ابن رشد في «البلدية»^(٢): وسبب اختلافهم معارضة العمل للأثر، وهل يتناول اسم الصلاة صلاة الجنائز أم لا؟ أما العمل فهو الذي حكاه مالك عن بلده، إذ قال: قراءة فاتحة الكتاب فيها ليس بمعمول به في بلدنا بحال، وأما الأثر فما رواه البخاري عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال: «صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب، فقال: لتعلموا أنها السنة، فمن ذهب إلى ترجيح هذا الأثر على العمل، وكان اسم الصلاة يتناول عنده

(١) «صلة القاري» (٦/١٩١).

(٢) «بناية السجدة» (١/٢٢٥).

صلاة الجنائز. وقد قال شيخنا: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» وأى قراءة فاتحة الكتاب فيها.

ويمكن أن يحتج لمالك مطاوع الآثار الشريفة بقوله تعالى: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ مِنْ أَمْرٍ عَظِيمٍ» وعلى هذا فتكون تلك الآثار كلها معارضة لحديث ابن عباس ومخصصة لقوله تعالى: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ مِنْ أَمْرٍ عَظِيمٍ» الكتاب انتهى.

قال الأسي^(١): اختلف هل تغفر قراءة الفاتحة؟ وبه قال الشافعي لشيئها بانصلا في الانتظار إلى الإحرام والسلام، وأسقطها مالك لشيئها بالاضراف في أنها لا يخرج فيها ولا سجود فهي فرع بين أصلين، احتج الشافعي - رضي الله عنه - مذهبه بأن ابن عباس - رضي الله عنهما - قرأها ثم قال: أردت أن أعلمكم أنها سنة، وأجيب: بأنه يحتمل أنه أراد الصلاة لا القراءة، انتهى.

وفي «الزبدائع»^(٢): لما ما روي عن ابن مسعود: أنه سئل عن صلاة الجنائز هل يقرأ فيها؟ فقال: نعم يوقت لها رسول الله بجزء مولا ولا قراءة. وهي رواية. دعاء ولا قراءة كبر ما كبر الإمام، واختر من أطيب الكلام ما شئت، وفي رواية: واختر من الدعاء أطيب.

وروي عن عبد الرحمن بن عوف وابن عمر أنها قالوا: ليس فيها قراءة شيء من القرآن، ولأنها شرعت للمدعى، ومقدمة الدعاء الحمد والثناء والصلاة على النبي تجزئ لا القراءة، وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» لا يتناول صلاة الجنائز؛ لأنها ليست بصلاة حقة، إنما هي دعاء واستغفار للذات. ألا ترى أنه ليس فيها الأركان التي تتركب منها الصلاة

(١) وكذا إكمال المعلم (١/٢٩٢).

(٢) (٢/٢٢٢).

من الركوع والسجود، إلا أنها تسمى صلاة لها فيها من الدعاء. وحديث ابن عباس معارض بحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - وابن عمر، وإبراهيم ما روى جابر من القراءة أنه كان قرأ على سبيل. لثناء لا على سبيل القراءة. وذلك ليس بمكروه عطاء. انتهى.

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه^(١) عن ابن الزبير عن جابر قال: ما باح لنا رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر من الصلاة على الميت شيء، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن ثلاثين من أصحاب رسول الله ﷺ أنهم لم يقوموا على شيء في أمر صلاة على الجنازة. وعن عمران بن حدير قال: سألت أبا عبد الله عن الصلاة على الميت فقال: ما يعلم له شيء موقت ودفع بأفس ما تعلمهم. وعن إسحاق بن سويد عن ابن عبد الله قال: ليس في الصلاة على الميت شيء موقت.

وعن موسى الجهني قال: سألت الحكم، الشعبي وعطاء ومجاهدا في الصلاة على الميت شيء موقت؟ فقالوا: لا. إنك أنت شنيع فاشع بأحسن ما تعلم. وعن الشعبي قال: ليس فيه شيء موقت. أخرج هذه الآثار. يعني قال: ليس على الميت شيء موقت. لكنها مجموعها تتناول القراءة والدعاء.

وأخرج عن مافع. أن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان لا يقرأ في الصلاة على الميت. وعن أبي المنذر قال: سألت أبا عبد الله عن القراءة في الصلاة على الجنازة بعد صلاة الكتاب. فقال: ما كنت أسمع أن فتحة الكتاب تقرأ إلا في صلاة فيها ركوع وسجود. وعن موسى بن عيسى عن أبيه قال: قلت لفضالة بن عبيد: هل يقرأ على الميت شيء؟ قال: لا. وعن سعيد بن أبي بردة

(١) (١٧٨/٣)

(٢) ليس في الدعاء إلا ما ورد في باب النطق لا. لكنه موقت عليه من قال: ليس على الجنازة شيء. فالظاهر سقوط لا من كتابه. (لم)

(٧) باب الصلاة على الجنائز بعد الصبح إلى الإصفرار

وبعد العصر إلى الأصفرار.

عن أبيه - قال له رجل: أقرأ على الجنائز بقائمة الكتاب؟ قال: لا تقرأ.

وعن حجاج قال: سألت عطاة عن القراءة على الجنائز؟ فقال: ما سمعنا بهاء إلا حديثاً، وص إبراهيم والشعبي قالا: ليس في الجنائز قراءة، وعن خازن وعطاء: أنهما كانا ينكران القراءة على الجنائز، وعن بكر بن عبد الله قال: لا أعلم فيها قراءة، وعن سالم قال: لا قراءة على الجنائز وغير ذلك^(١).

(٧) الصلاة على الجنائز بعد الصبح وبعد العصر

زاد في نسخة الزرقاني ونسخة السيوطي لفظاً: إلى الإصفرار بعد الصبح، ولفظ إلى الأصفرار بعد العصر، لكن جميع النسخ الموجودة عندنا من الشروح والمثون، والمصرية والهندية خالية عن الزيادة، والظاهر أن الزيادة من كلام النازحين ليست من المتن^(٢).

واختلفت الأئمة في الصلاة على الجنائز في الأوقات المنهية، قال الحطابي: ذهب أكثر أهل العلم إلى كراهية الصلاة على الجنائز في الأوقات المنهي تكريم الصلاة فيها، وروي عن ابن عمر، وهو قول عطاة والنخعي والأوزاعي، وكذلك قال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، انتهى.

قلت: أما عبد الشامة - رضي الله عنهم - فيجوز التطوع ذات سبب في الأوقات المنهية فالصلاة على الجنائز بالأولى، وأما عند استحالة فأوقات

(١) قال الطحاوي: ومن قرأ من الصفحة كان على وجه الدعاء لا على وجه القراءة، وقال ابن القيم لا يقرأ الصفحة إلا بنية القضاء، ولم تلبث القراءة من رسول الله ﷺ كذا قال الدردي في «معرفة المغنايح» (١/١٧).

(٢) لكن هذه الزيادة توجد في نسخة «الاستذكار» (٨/٢٦٧).

٥٢٤/٢٠ - خلقني بخلقى من ماله، عن محمد بن
أبي حرملة، مولى عبد الرحمن بن أبي سفيان بن خويلد؟ ...

الشيء خمسة كما تقدم مفصلاً في موضعه، وهي الأوقات الثلاثة المحرومة،
وبعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، وبعد العصر إلى الغروب.

قال في مثل ثياب؟ ونجوز الصلاة على الجنائز بعد الفجر والعصر
دون بقية الأوقات ما لم يحط عيها، انتهى.

وفي الشرح الكبير^(١) للمالكية: منع من وقت طلوع الشمس والغروب
وحصة الحصة، وكذا بعد طلوع القمر وفرض العصر إلى أن ترتفع الشمس بعد
رمح، وإلى أن تغرب المغرب إلا غزاة وسحرة ثلاثة بعد صلاة الصبح قبل
الإستسار وبعد عصر قبل الإصدار، لا فيهما، فيكرهان على المعتد.

قال الديموقري: هو صلى على جنائزهم في وقت الكراهية، فينها لا تعاد بحال
بخلاف ما لو صلى عليها في وقت المنع، فكان ابن القاسم: تعاد ما لم تدفن،
وقال أئمة: لا تعاد وإن لم تدفن، هذا مع عدم الخوف عنها لو أخرت لوقت
الجنائز، أما عند الخوف عنها فيصلى عليها ما تفاق ولا إعادة، انتهى.

وأما عند الحنفية فلا يجوز صلاة الجنائز في الأوقات الثلاثة إلا أن
تخصر فيها، وأما غير هذه الثلاثة من الأوقات المنكرهة يجوز فيها مطلقاً.

٥٢٤/٢٠ - (مالك، عن محمد بن أبي حرملة) أنكرني مولاهم المديني
من رواية السنة إلا ابن ساسه نفع، هو الذي يروي عنه عفيف، فيقول: حدثني
محمد بن حبيب بن يونس بن مواليه، قال: الحافظ في التقریب^(٢) ونسبه
إلى إمامي: توفي سنة بضع وثلاثين ومائة (مولى عبد الرحمن بن أبي سفيان من
حبيب) هكذا في السنن والترمذي، وكذا في التهذيب^(٣) والتقریب^(٤)، رصطه

(١) الشرح الكبير (١/١٦٦)

(٢) تقریب للتهذيب (٤/١٦٣)

أُسمع. قال: وكان طارق الخلس بالصُّبْحِ

قال ابن أبي حرملة: سمعت عبد الله بن عمر يقول لأهلها: **يَا أَيُّهَا النَّاسُ تَصَلُّوا عَلَى جَنَازَتِكُمُ الْآنَ، وَإِنَّمَا أَنْ تَرَوْهُمَا حَتَّى تَرْتَمِعَ نَفْسُكُمْ**

٥٢٥/٢١ - **وَحَفَّتْنِي عَنْ ذَلِكَ، عَنْ أَبِيهِ أَوْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ**

عمر قال: يعني

بالضيق، أي ربيع الفرفرة كما تقدم في الأذن اقل) من أبي حرملة (وكان طارق) (أمير المشركين بالصُّبْحِ) أي يصيبها في العاصي، اقل) محمد (ابن أبي حرملة: سمعت عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (يقول لأهلها: **يَا أَيُّهَا النَّاسُ تَصَلُّوا عَلَى جَنَازَتِكُمُ الْآنَ، أَيُّ قُلُوبٍ طُلُوعُ الشَّمْسِ، وَمَا قَالَ الزُّرْقَانِيُّ فِي رِوَايَتِهِ لِعَلَّاسٍ: يَأْتِيهِ الْآنَ الْغُرُوبُ** عن ابن عمر - رضي الله عنهما - (وَأَمَّا أَنْ تَرَوْهُمَا حَتَّى تَرْتَمِعَ نَفْسُكُمْ) قال الزُّرْقَانِيُّ^(١): **لِكُرْهَةِ الصَّلَاةِ عَنِ الْإِسْبَةِ، أَيْ**

قلت: ابن أبي حرملة الصلاة عند طلوع الشمس فلم أحدثوا هي من عمر - رضي الله عنهما - في السبع عن الصلاة عند الإِسْبَةِ، وهذا أخرج ابن أبي شيبة^(٢)، أن حيازة وضعت، فقال ابن عمر - رضي الله عنهما -: **أَبْنِ وَلِي هَذِهِ الْحَيَاةَ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ قُرْبُ الشَّمْسِ، وَأُخْرِجَ مِنْ مَجْعُونٍ قَدْ كَادَ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَكْرِهُ الصَّلَاةَ عَلَى الْجَمَاةِ إِذَا حَلَّتْ الشَّمْسُ وَحِينَ يَسْبِقُ، وَبِعَمْرِ أَبِي ذَكْرَانَ حُضِرَ قَالَ: كَادَ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنْ يَكُونَ الْحَيَاةَ عَلَى النَّصْرِ، ثُمَّ قَالَ: غَلُوبُوا بِهَا أَوْ يَغْلِبُوا النَّصْرَ**

٥٢٥/٢١ - (أمالك) - عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما -

(قال: يَغْلِبُوا) بِنَاءُ الْمُجْهُولِ عَلَى هـ، نون حمزة السَّخِ تَنْبِيءًا بِأَيْدِيهَا مِنَ الْهَيْبَةِ

(١) مشرحة الزُّرْقَانِيُّ (٢/١٦٣)

(٢) مسند ابن أبي شيبة (٢/١٧٢)

هو الجنائز بعد العصر، وتعد الطنج، إذا صليت لوفئتهما.

والمصريه والحنون والبروح بالفتح، قال يحيى، وهو حديث قواي، وفي نسخة مصرية عن عمار بن المنصور بالفتح: كان يصلي فهو حديث فعلي، ويكون لفظ: صلى بناء الفاعل، وكذلك في أموطا محمد بن سفيان: كان، إلا أن الأكثر في نسخة يحيى بالفتح. قال: وبهذا شرح الشيخ في المصنف: (على الجنائز بعد صلاة الصبح وبعد صلاة (الصبح إذا صليت لوفئتهما).

قال تاجي^(١) قوله إذا صليت، يحمل أن يريد صلاة الجنائز بعد الصبح وبعد العصر، وذلك أولي من أن يريد به إذ صليت الصلوات صلاة الصبح وصلاة العصر لوفئتهما، لأنه قد صلى الصلوات في آخر وقتها ولا يصلي بعدهما على الجنائز إلا أن يريد به إذا صليت في أول وقتها، وهو تكفي من التارس، وأول الظهر انتهى.

قلت: الحق المأثور من الآثار الثاني، قال محمد^(٢) بعد أثر الباب: وبهذا أخذ، لا سيما بالصلوات على الجنائز في أول الساعات ما لم تطلع الشمس أو تغرب الشمس صغرة للمغرب، وهو قول أبي حنيفة.

ودال الحافظ، ويقضاه أنهما إذا أخرتا إلى وقت الكراهة عنده لا يصلي عليهما حينئذ، ويبين ذلك رواية ابن أبي حرملة المذكورة، فكان ابن عمر رضي الله عنهما - يرى اختصاص الكراهة ما عند طلوع الشمس وعند غروبها لا بطلان ما بين الصلوات وطلوع الشمس أو غروبها انتهى.

قلت: ويؤيده ما تقدم من الآثار المروية عن ابن عمر رضي الله عنهما، ويؤيده أيضاً ما أخرجه البخاري عن مافع أن ابن عمر رضي الله عنهما - كان يقول: ولا أمتح أحداً إن صلى في أي ساعة شاء من ليل أو نهار، غير أن لا تتحرراً طلوع الشمس ولا غروبها، انتهى.

(١) ابن عمر (١٧/٢٧)

(٢) انظر أموطا، مع: (١١١/٢٧)

(أ) باب الصلاة على الجنائز في المسجد

عما أئونه الزرقاني إلى الاستدراك تأويله إلى مذهبه، بأبي عنه الظاهر.

(أ) الصلاة على الجنائز في المسجد

قال الزرقاني تبعاً لمحافظة في المنهج: الجمهور على جواز الصلاة على الجنائز في المسجد، وهي رواية المدنيين وغيرهم عن مالك، وكثره في المشهور، وبه قال ابن أبي ذئب وأبو حنيفة وكان من ذلك بجاسة البيت، انتهى. قال الشوكاني. وبالأول قال الشافعي وأحمد وإسحاق، وأما غير الجمهور عن مالك

فقال ابن رشد^(١) وسبب الخلاف في ذلك حديث عائشة التي حدثت مالكاً في الطموعة وحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من صلى على جازة في المسجد فلا شيء له»، وحديث عائشة ثابت. وحدثت أبي هريرة غير ثابت، أو غير متمم على تبينه، لكن إكراه الصحابة على عائشة بذلك على اشتداد العمل بخلاف ذلك عندهم، وبشهادة لذلك برواه يثقة المصنفين لصلاته على النجاشي، انتهى.

قلت: حديث أبي هريرة أخرجه أبو داود والطحاوي وأبو ماجه وابن أبي شيبة. قال المحلى: رواه أبو داود وابن ماجه عن ابن أبي ذئب عن صالح بن مولى السراة، وصالح قال ابن معين: ثقة لكنه احتلط عمل ماله، فمن سمع منه قبل ذلك فهو ثبت حجة، وكذا هم على أن ابن أبي ذئب سمع منه قبل الاختلاف انتهى.

قلت: ولفظ ابن أبي شيبة^(٢) عن صالح عن أبي هريرة قال: قال

(١) نهاية المحتاج (١/٢٤٣).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (١٥٢/٢).

رسول الله ﷺ، صلى على جنازة في المسجد فلا صلاة له، قال: وكان أصحاب رسول الله ﷺ إذا نكس بهم المكاء رجعوا ولم يصلوا.

وسقط ابن السكيت في «الحوادث»^(١) أن صالحاً يوماً تكلم فيه لأخلاقه ولا اختلاف في عداله، وابن أبي ذئب سمع منه قبل الاختلاف وقال الشيخ ابن القيم: صالح ثقة في نفسه، كما قال عباس بن معين، وقال ابن أبي مريم وبني: ثقة صحيح، فقلت له: إن مالكاً تركه فقال: إن مالكاً تركه بعد أن خرف، والثوري تركه بعد أن خرف فسمع منه، لكن ابن أبي ذئب سمع منه قبل أن يخرف، وقال ابن حبان: تغير في سنة ١٢٥ هـ وهذا الحديث حسن، فإنه من رواية ابن أبي ذئب، ومساعدته منه قدم قبل الاختلاف، فلا يكون اختلاطه سراجاً لرد ما حدث به قبل الاختلاف، انتهى.

وسقط لميتي وغيره الكلام على تصحيحه والفاطمة وهو مؤيد بإنكار تصحيحه - رضي الله عنهم - علي عاتقة - رضي الله عنها - وبزيادة أيضاً أن بن أبي ذئب روى حديث أبي هريرة يوافق مذهبه مذهب الحنفية.

قال محمد في مرطبه^(٢): لا يصل على جنازة في المسجد، وكذلك بلغنا عن أبي هريرة: روي عن الجارية سألته خارج المسجد وهو الموضع الذي كان النبي ﷺ يصل على الجنازة فيه، انتهى، يعني اتحاده ﷺ يصل مضموراً الجائر وجاء المسجد يؤيد كراهته بالمسجد ولا له إخراج إلى ذلك.

وقال الشيخ ابن القيم بعد الكلام الطويل: فلا صواب، ما ذكرنا أولاً من استحباب هذه الصلاة على الجارية خارج المسجد إلا لعذر، وكلا الأمرين جائز والأفضل الصلاة عليها خارج المسجد، انتهى.

(١) «الحوادث» على ما في «التهذيب» (١/١٢٧).

(٢) «نظر» مؤيداً محمد بن أبي طاهر (١/١٦٦).

٢٢/٥٢٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَزْرَى
عَمْرُ بْنُ غَبِيْدَةَ الرَّوَّى، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ،

وفي «المعتمد»^(١) وغيره: المختار الكراهة مطلقاً سواء كان الميت
في المسجد أو خارجه بناءً على أن المسجد سي للمكتوبة ونوابعها، قال
ابن عابدين: أما إذا علننا بحرف تلويث المسجد فلا يكره إذا كان الميت
خارج المسجد، وإليه مال في «المبسوط» وغيره، وفي التعليل الأول خفاء إذ
لا شك أن الصلاة على الميت دعاء وذكر وهما مما ينفي نه المسجد، انتهى.

٢٢/٥٢٦ - مالك، عن أبي النضر، سالم بن أبي أمية (مولى عمر بن
عبد الله) بضم العينين القرشي، (عن عائشة زوج النبي ﷺ)، قال ابن عبد البر:
هكذا هو في «الموطأ» عند جمهور الرواة منقطعاً، ورواه حماد بن خالد
الخياط عن مالك عن أبي النضر عن أمي منبة عن عائشة، فائتد بذلك عن
مالك، كذا في «الشريعة»^(٢)، قال العيني^(٣): منقطع لأن أبا النضر لم يسمع من
عائشة شيئاً، وقال ابن وضاح: ولا أفركها، انتهى.

قال الزرقاني: ورواه مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن أبي النضر
عن أبي سلية عن عائشة، واتفق الدارقطني بأن حافطين خالفا الضحاك وهما
مالك والمناجيتون قرويا عن أبي النضر عن عائشة مرسلاً، وقبل عن أبي بكر بن
عبد الفرحمن عن عائشة، ولا يصح إلا مرسلاً، وأجاز الروي: بأن الضحاك
شقة بريادته مقبولاً، انتهى.

وفي «العيني». قال الدارقطني. لا يصح إلا مرسلاً عن أبي النضر عن
عائشة، انتهى.

(١) (٢١٤/٢).

(٢) تنوير الحوالك (١/٢٢٨).

(٣) عمدة القاري (٤/١١٨).

أَنَّهَا أَمَرَتْ أَنْ يُعْرَى عَلَيْهَا بِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ فِي الْمَسْجِدِ جَبِين
.....

(أَنَّهَا أَمَرَتْ أَنْ يُعْرَى بِهَا) بِنَاءُ الْمَجْهُولِ (عَلَيْهَا بِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ) الزَّهْرِي
أَمَرَ الْعَشْرَةَ مَوْتًا. (فِي الْمَسْجِدِ) لِأَنَّ حُجْرَتَهَا الشَّرِيفَةَ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ (جَبِين
مَاتَتْ) أَيِ سَعْدٍ فِي قَصْرِهِ بِالْعَقِيقِ سَنَةَ ٥٥ هـ عَلَى الْمَشْهُورِ. وَتُجِيلُ إِلَى الْمُسْلِمَةِ
عَمَى اعْتِنَاقِ الرِّجَالِ لِيُدْفَنَ بِالنَّبِيعِ، وَذَلِكَ فِي بَعْرَةٍ مُعَادِيَةٍ. رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. -
قَالَ الثَّوْرِيُّ.

قَالَ النَّاسِي^(١): وَإِنَّمَا أَمَرَتْ بِذَلِكَ لِامْتِنَاعِهَا فِي وَسَائِرِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ
مِنَ الْخُرُوجِ مَعَ النَّاسِ إِلَى حَنَائِزِهِ لِكُرَاهِهِ خُرُوجَهُ إِلَى الْمَحَنَائِزِ، وَقَدْ قَدْ
ابْنُ حَبِيبٍ يَكْرَهُ خُرُوجَ النِّسَاءِ فِي الْجَنَائِزِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ نَوَاحٍ وَلَا نَوَاقِي،
وَيُفِيهِ لِلْإِمَامِ مَعْنَى. رَفِي «الْمَذْنُونَةُ» مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ: كَانَ مَالِكٌ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - يَوْسَعُ لِلنِّسَاءِ فِي الْخُرُوجِ مَعَ الْجَنَائِزِ، انْتَهَى.

وَفِي «الْبَدْرِ الْمَحْشَرَةِ» مِنْ فُرُوعِ الْحَنْفِيَّةِ: يَكْرَهُ خُرُوجُ جَنَاحِيهِ تَحْرِيمًا^(٢). قَالَ
ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ تَفَرُّقَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: الرَّحْمَنُ مَا زَوَّارَاتٍ غَيْرَ مُاجِرَاتٍ.
رَوَاهُ ابْنُ مَرْجٍ بِحَسَنٍ ضَعِيفٍ، لَكِنْ يَفْقِدُهُ الْمَعْنَى الْخَادِثُ بِاخْتِلَافِ الثَّرْمَازِيِّ.
وَمَا فِي «الْمَصْبُوحِينَ» عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ: أَنَّهَا عَنِ أَتْبَاعِ الْجَنَائِزِ وَلَمْ يَمُزَّ عِلَّتُهَا أَيُّ
عَمَلٍ نَزِيدٍ، فَيُسَمَّى أَنْ يَخْتَصَّ بِذَلِكَ الزَّمَنُ حَيْثُ كَانَ يَبَاحُ لَهُنَّ الْخُرُوجُ لِلْمَعَاجِدِ
وَالْأَعْيَادِ^(٣). رَتَبْنَاهُ فِي «فَرْجِ الْعَيْنَةِ»، انْتَهَى. وَاسْتَعْمَلَ فِي «الْعَيْنَةِ» وَحَكَيْتُ
النُّكْرَةَ عَنْ أَحْمَدَ وَالشَّافِعِيِّ، وَاخْتَلَفَ الْأَقْوَالُ عَنْ مَالِكٍ.

وَذَكَرَ الْحَاكِمُ^(٤) عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْعَدَسِ قَالَ: قَبَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(١) «النَّسَبِيُّ» (١٨/٢).

(٢) لَكِنْ رَجَحَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ الْكُرَاهَ تَنْزِيهًا وَعَرَاهَا إِلَى الْعَمُودِ مُتَأَمِّلًا (شُرْ).

(٣) انظر: حَرْكٌ لِمَجْهُودٍ (١٤/١٣٥).

(٤) أَمْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٨/٢٧٢) وَالتَّكْوِينِ. الْمَقَابِرِ.

.....
.....

وعلا، فمما رجعوا وحامداً عليه إذا هو باعراً لا يملكه مؤمنها، فعاناً، أي فاطمة من أم جندب^(١)، قال: حدثني عن أهل المدينة، وحدثني إليهم منكم وغيرهم، قال: أفعدك بلغنا معهم الكفني^(٢)، قال: «عادوا» إن أبلغ معهم الكفني، وقد سمعنا تدعى فيه ما نذكر، قال: ألم سمعت معهم الكفني ما رأيت الحقة حتى يرى حد أبيه، وقال: هذا حدث عن عبد النبي، وقال ابن حزم: لا يثبت من الشاعبة، وأما النبي عن ذلك لا تصح، انتهى.

الندوة له قال الشافعي: يحتل أن يرد منك أن يصلي عليه بحيث يمكنها في الصلاة عليه من مسد، ويختار أن يريده الدعاء خاصة، إذا قلنا بالقول الأول، فإنه يقتضي صلاة النساء على الجنائز، وهذا الذي يقدمه صاحب مالك. وحال الشافعي لا يقتضي النساء على الجنائز، وأبطل على صحة ذلك أن هذه الصلاة يصح أن يقرأها الرجال، فصح أن يفعلها النساء كصلاة الجمعة، ومن جاز أن يفعلها النساء دون الرجال؟ قال ابن القاسم ومهبة، يجوز ذلك وإن اختلف في سنتها، انتهى.

قلت: وعنه الحنفية سقط عرضها بمصلاه شخص واحد رجلاً كان أو امرأة، صرح به في الشافعي وغيره. قلت: يمكن لعقد الدعاء من أو معناه، وإرادته الصلاة معه مسد، كما يرد من لعقد الصلاة في هذه الفضة المراد به الدعاء، وإنما أمرت بالأمور العامة به بحضوره، لأن مشاهدته تضر إلى التشديد والاجتهاد له، ولذا يسمى (في الجنائز) بولا يكس باللعاء في الميزان.

ومع يستدل لحواز صلاة النساء ما أخرجه الحاكم^(٣) أن أبا طلحة دعا رسول الله ﷺ إلى عمير بن أبي طلحة حين توفي، فأباهم، سأل الله ﷺ فعلى عنه في مرنهم فشفه رسول الله ﷺ، وكان أبو طلحة يراهم، وأما مسلم ورواه

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (٢٦٠٠) (٢٦٠٠)

فَأُتِيَ بِذَلِكَ النَّاسِ عَلَيْهِ فَتَأَلَّفَ عَلَيْهِ مَا أَسْرَعَ النَّاسُ

أَبِي طَلْحَةَ رَأَى بَكْنَ مَعَهُمْ غَيْرَهُمْ قَالَ حَقَّكَ: هَذَا حَدِيثٌ مُصْبِحٌ عَلَى شَرْطِ
 الشَّرْحِ. وَرَأَى عَرَفَةَ فِي إِحْدَى صَلَاتِهِ سَاءَ عَلَى الْحَدِيثِ، وَأَبُو الدَّهْدَنِيِّ يَكُونُهُ
 عَلَى شَرْطِهِ.

(فَأُتِيَ بِذَلِكَ) فِي إِحْدَاهُ فِي الْمَسْجِدِ (النَّاسِ عَلَيْهِ) أَيِ عَائِلَةٍ
 وَخِيَالِهَا عَلَيْهِ. وَهِيَ مَدْرَسَةٌ مَسْمُومَةٌ^(١) مِنْ عَمَلِ عَمَلَيْنِ لِمَا نَدَى سَعْدُ
 أَوْ أَرْوَاحُ نَحْبٍ يَكُونُ أَنْ يَغْرُوا حُدُودَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ فَصَلُّوا عَلَيْهِ، فَعَمَلُوا بِخُزُوفٍ
 مَعَهُ حُلِيِّ خُجْرِهِ، بِمِثْلِ عَمَلِهِ، أَمْ أُخْرِجَ بِهِ مِنْ بَابِ انْجِبَانِهِ أَوْ لِي كَذَا فِي
 الْمَدَائِدِ، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَى النَّاسِ عَاوُ وَذَلِكَ. وَفَعَلُوا مَا كُنْتُ الْحَقَّائِقُ يَحْجَرُ بِهَا
 الْمَسْجِدَ. فَجِئْتُ ذَلِكَ عَائِلَةً. وَرَأَى أَنَّهُ عَمِلَ. وَقَدْ كَانَ مَا أَسْرَعَ النَّاسَ إِلَى أَنْ
 يَجْعَلَ مَا لَا يَحِلُّ لَهُ بِهِ، عَمَلُوا بِهِ، أَنْ يُعْرَ حُدُودَهُ فِي الْمَسْجِدِ.

(فَتَأَلَّفَ عَلَيْهِ) مَا أَسْرَعَ النَّاسَ فَكَذَلِكَ فِي كَثَرِ تَسْبِيحٍ لِي بِأَيْدِنَا فِي
 الْمَصْرُوفَةِ وَالْمَدِينَةِ، وَفِي بَعْضِ تَسْبِيحِ الْمَصْرُوفَةِ مَا أَسْرَعَ مَا سَيِ النَّاسِ،
 وَالنَّاسُ الْأَوَّلُ خَالِ الْأَسَاحِي^(٢)، بِحَقْلٍ أَنْ تَرِيدَ بِهِ مَا أَسْرَعَ عَمَلِهِ
 الْإِنْكَارَ وَالْعَمَلِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُرِيدَ مَا أَسْرَعَ تَسْبِيحَهُمْ أَعْلَامَ مَا تُكْرَهُ عَلَيْهِ، قَالَ
 ابْنُ وَهْبٍ: مَا أَسْرَعَ النَّاسَ تَرِيدَ إِلَى الطُّغْيَانِ وَالْمُجْرَمَةِ، قَالَ رَسَمْتُ مَا كُنْتُ
 أَفْعَلُ: مَعَى مَا أَسْرَعَ مَا يَسْرَعُ مِنْ شَيْءٍ سَمِعَ يَكُونُ أَسْرَعُ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(٣) لِي (إِلَى الْإِنْكَارِ) لَا يَعْمَلُونَ، وَدَوِيَ مَا أَسْرَعَ مَا نَسِيَ
 النَّاسَ، فَقَدْ تَبَيَّنَ قَالِي.

قُلْتُ. وَهَذَا الْكَلَامُ بِاللَّيْ عَلَى أَنْ الْقَصْدُ فِي رِوَايَةِ الْمُصَوِّفَاتِ أَلَّا أَسْرَعَ

(١) إِنْكَارُهُ مَسْمُومٌ (١٦٨: ١) ج (١٩٧: ١).

(٢) «تَسْبِيحٌ» (١٩٧: ٢).

(٣) «تَسْبِيحٌ» (١٩٧: ٣).

«صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سَيْئِلٍ بَيْنَ بَيْضَاءَ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ».

رواه مسلم موصولاً في: ١١ - كتاب الجنائز، ٢٤ - باب الصلاة على الجنائز في المسجد، حديث ٩٩.

الناس، ولما اختلفوا في تفسيره، ولما احتاج مالك - رضي الله عنه - إلى تفسيره بقوله: يعني ما أسرع ما نوره. لما صلى رسول الله ﷺ على سهيل يضم إليه مصغراً (ابن يضاء) هو لب أمه ليضاء واسمها دغذ، فخرج ابن أبي عمير المصغرة الأولى وسكون العين المهملة بنت الجحدم وأبوه وهب بن ربيعة الغزي الفهري، اختلف في شهوده بدءاً، فقال ابن إسحاق وابن حبان: شهدوا، وأنكروا ذلك، وقال: إنه الذي أسر يوم بدر، فشهد له ابن مسعود، ورؤة الواقدي، وقال: إنما ذلك أخوه سهل، كذا في «الترغيب» عن «الإصابة»، وفي إرحال جامع الأصول: أسلم قديماً، وهاجر المهاجرين، وشهد بدءاً والمشاهد كلها، مات سنة تسع (إلا في المسجد) وفي رواية لمسلم: إلا في حرفة المسجد.

وعنه من طريق أخرى على أبي بيضاء سهيل وأخيه، وعند ابن سعد: سهيل مذكور، وبه حرم في «الاستيعاب»، وزعم الواقدي أن سهلاً المكي مات بعده ٤٤، وقال أبو نجيب: اسم أخي سهيل صفوان، وروى من مثله سهلاً، ولم يزد مالك في روايته على ذكر سهيل - كذا في «الإصابة».

قال الباقون: نريد أبي عائشة - رضي الله عنها - بذلك الحجة لما أنكروه، ويحتمل من وجهين: أحدهما: أن يصلي عليها، وهي، أي الحمارية في المسجد، والثاني: أن يصلي وهو في المسجد، والجنائز خارج المسجد، وعلى هذا حملته من أنكر إدخالها في المسجد، فإن صلى عليها وهي في المسجد، فقد قال الداودي: تضي الصلاة، ويفط الحرم، انتهى.

وقال الحافظ: وحملوا الصلاة على سهيل بأنه كان خارج المسجد والمصلون داخله، وذلك حائر غافلاً. وفيه نظر. لأن عائشة استدلّت بذلك لما أنكره عليه أمرها بالخروج مناداة سعد على حجرنها لتصلي عليه، انتهى.

قلت: ما أقول به الباجي صلواته ﷺ عن سهل بأن أجازة كانت خارج المسجد، وحكي الحافظ الإجماع عن جوازه، لا يوافق مختار الحنفية، قال في «الدر المختار»^(١): وكرهت تحريماً وقيل: تزيهاً في مسجد جماعة هو أي أثبت فيه وحده أو مع القوم، واختلف في الخارجة عن المسجد وحده أو مع بعض القوم، والمختار الكرامة مطلقاً، قال ابن عابدين: سواء كان الميث فيه أو خارجه، وهو ظاهر الرواية. وفي رواية: لا يكره إذا كان الميث خارج المسجد، انتهى.

فمحمل الصلاة عن سهل وأخيه عندما الحنفية ما تقدم في كلام الحافظ أنها كانت لأمر عارض أو لبيان الجواز، قال ابن عابدين: إنما تكره في المسجد بلا عذر فإن كان فلا، ومن الاعتذار العطر كب في «الخاتية»، والاعتكاف كما في «المسبوطة» وغيره، يعني اعتكاف الولي ونحوه ممن له حق التقدم، ولغيره الصلاة معه تبعاً له، وإلا يلزم أن لا يصلّيها غيره وهو بعيد، انتهى.

وقال أيضاً: حفر الطحاوي أن الجواز كان، ثم نسخ، وتبعه في «البحر»، وانصر له الشيخ عبد الغني في رساله انزعه فتواجد في حكم الصلاة على المحتائر في الساحدة، انتهى. وأثبت نسخة العيني في «شرح البخاري» وقال المحلي: حديث عائشة - رضي الله عنها - واقعة حال لا عموم لها نحواز كون ذلك لضرورة، وفي «تريلعي عن أنكر» حديث عائشة - رضي الله عنها - حجة لنا؛ لأن الناس الذين هم أصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين والأنصار قد عابوا صبيهن، فقلوا أن الكراهة معروفة بينهم لما عابوا، وقال شمس الأنسة: تأويل حديث ابن أبيضاء أنه عليه الصلاة والسلام كان معتكفاً، انتهى.

(١) (١٤٨/٣).

٢٢٨/٢٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ ذَاتِ أَبِي نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي الْمَسْجِدِ

وَحَكَى الْمُحَقِّقُونَ عَنْ مَرْحُومَةِ النَّبِيِّ: بَعَثَ أَنْ لَا يَكُونَ حَلَالٌ
فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَإِنَّهُ صَاحِبُ تَجَمُّعَاتِ الْجَمْعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَالْكَسْرِعَيْنِ
وَالْإِسْتِجْدَاءِ وَمَصَلَّةِ الْحَتَّازَةِ، قَالَ: وَهَذَا أَحَدُ وَجْهَيْ إِطْلَاقِ الْمَسَاجِدِ عَلَيْهِ، فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى: فَإِنَّمَا يَتَقَرَّرُ مَسْجِدُ اللَّهِ الْأَبَدِيُّ، أَنْتَهَى. قُلْتُ: فَتَوَدَّخَلَ فِي حُكْمِهِ
الْمَسْجِدَ النَّبَوِيَّ فَلَا اشْتِكَاكَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى ابْنِي الْبَيْتِ.

٢٢٧/٢٣ - أَمَّا ذَاكَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّيْتُ بَيْنَهُمَا
لِلْمُجْهُولِ (عُمَرَ) جَنَابَةَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: صَلَّيْتُ عَلَيْهِ مَوْلَاهُ صَبِيبٌ (فِي
الْمَسْجِدِ) وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُ أَنَّ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - صَلَّيْتُ عَلَى
أَبِي بَكْرٍ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنَّ صَبِيبَ صَلَّيْتُ عَلَى عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي
الْمَسْجِدِ، وَوَضَعْتُ الْجَنَابَةَ لِحَاءِ الْكِسْرِ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: وَذَلِكَ مُحَقَّقٌ مِنَ
الْمُصَحَّاحَةِ مَنْ غَرَّ بَكْرٌ، يَعْنِي فَكُنْزُ إِحْمَادٍ مَكُونًا.

وَقَالَ الْبَاقُونَ^(١)، وَمَعْنَى حَدِيثِ الْأَوَّلِ مَا نَقَلْنَا مِنْ أَنَّ يَكُونُ صَلَّيْتُ عَلَيْهِ
وَعَمْرٍ خَارِجَ الْمَسْجِدِ وَلَمْ يَصُوبْ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صَلَّيْتُ عَلَيْهِ
فِي الْمَوْجِعِ الَّذِي دُفِنَ فِيهِ، وَلَوْ كَانَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَلَوْ أَنَّ حُكْمَ الْمُقَابِرَةِ
وَكَذَلِكَ الْمَسْجِدُ إِذَا دُفِنَ فِيهِ مَقْبَرَةٌ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَصَلِّيَ فِي مَوْضِعِ الْقَبْرِ مِنْهُ
عَلَى مَبْتَأِهَا، أَنْتَهَى. وَفِي "الْبَرْهَانِ" صَلَاةُ الصَّحَابَةِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ
وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي الْمَسْجِدِ كَانَتْ لِعَدْوِهِمَا دَفْنُهُمَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
أَنْتَهَى.

لَمْ لَا يَدْعُبُ عَلَيْكَ أَنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ثَانِي الْخُلَفَاءِ الْمُرَاشِدِينَ عُمَرَ بْنِ
الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ شَيْدًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَغَدَّ غُلَّ وَهَلَّى عَلَيْهِ.

(٩) باب جامع الصلاة على الجنائز

٢٤/٥٢٨ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ

عُثْمَانَ وَغُلَظَّهُ ابْنُ عُمَرَ وَأَبَا هُرَيْرَةَ كَانُوا يُصَلُّونَ عَلَى الْجَنَائِزِ بِأَتَمِّهِ

كما في «الموطأ»، لكن الإمام مالكاً - رضي الله عنه - ذكر هذا الحديث في «الجهاد» . وذكر هذا الجهاد في «الجهاد» (إن شاء الله تعالى) .

(٩) جامع الصلاة على الجنائز

بعض الأحكام المتفرقة من الصلاة على الميت كترتيب الجنائز في الصلاة عليها وجهها والام وغير ذلك

٢٤/٥٢٨ - (مالك، أنه سمعه أن عثمان بن عفان) - رضي الله عنه -

(وعبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (وأبا هريرة) - رضي الله عنه - (كانوا يصلون على الجنائز) متعددة مرة واحدة (بالمدينة) السنورة - زادها الله شرفاً ومراعاة وبهجة ونوراً - قال الساجي^(١) يحتمل أن يكون عثمان وأبو هريرة - رضي الله عنهما - يصلان عليها للإمامة وأن يكون عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يصلي عليها لصلاحه وخبره، بعدد ما أن يكون ذلك؛ لأن كل واحد منهم كانت له جنازة في الجمعة، والجماعة يصلون عليها بثلاثة معاني: الأول: وهي الإمامة، والولاية، وهو المنصب، والقدس فمن حضره وجب منهجور بالصلاح ولم يحضره والي ولا ولي، فإن أحق الناس بالصلاة عليه الرجل لصلاحه لغيره من بركة دعائه وقضيه وصلاته للميت، فإن اجتمع هؤلاء ثلاثهم في جرة فحفظهم بالصلاة عليه إمامي، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، انتهى.

قال ابن أبي شيبة: وهذا السبب فيه خلاف من العلماء، قال ابن بطال: قال

(١) «السنن» (٢١/٩٩)

قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ:
.....

أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: النَّوَائِي أَحَقُّ مِنَ الْوَلِيِّ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ: عَلْقَمَةُ
وَالْأَسَدُ وَابْنُ حُسَيْنٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَاحْمَدَ وَإِسْحَاقَ،
وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَالتَّنَافُصِيُّ: الْوَلِيُّ أَحَقُّ مِنَ النَّوَائِي إِنْ أَمَرَ مَا قَالَهُ.

فَإِنْ نَفَى الْإِمَامُ الْمُخْتَارَ^(١) - يَتَقَدَّمُ السُّلْطَانُ إِنْ حَضَرَ أَوْ بَانِيهِ وَهُوَ أَمِيرُ
الْمِصْرَ، ثُمَّ الْفَقَاصِيُّ، ثُمَّ صَاحِبُ الشَّرْطِ، ثُمَّ خَلِيفَتُهُ، ثُمَّ خَلِيفَةُ الْفَقَاصِيِّ، ثُمَّ
إِمَامُ الْحَيِّ، ثُمَّ الْوَلِيُّ، وَيَتَقَدَّمُ الْوَلَاءُ رَاحِلًا، وَيَتَقَدَّمُ إِمَامُ الْحَيِّ مُتَدَوِّبًا بِشَرْطِ
أَنْ يَكُونَ أَفْضَلُ مِنَ الْوَلِيِّ، وَإِلَّا فَالْوَلِيُّ أَوْلَى.

قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: الْأَصْلُ أَنْ تُعْمَلَ فِي الصَّلَاةِ لِلْوَلِيِّ، وَنَذَا قَدَّمَ عَلَى
الْجَمِيعِ فِي قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَالتَّنَافُصِيِّ وَرَوَايَةِ عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ، لِأَنَّ هَذَا حُكْمٌ
يَتَعَلَّقُ بِالْوَلَايَةِ كَالْإِسْكَاحِ، لِأَنَّ الْإِسْكَاحَ وَهُوَ ظَاهِرُ الرُّوَايَةِ يُتَقَدَّمُ الْمُسْتَغْنَى
وَنَحْوَهُ، لَمَّا رَوَى أَبُو الْحُسَيْنِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَدَّمَ سَعِيدَ بْنِ الْعَاصِ لَمَّا مَاتَ
الْحَسَنُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، فَانْتَهَى. قَالَ ابْنُ الْمُجْتَلِي: لَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ أَعْلَى
مِنْ هَذَا، لِأَنَّ جَنَازَةَ الْحَسَنِ شَهِدَهَا عِزَامُ النَّاسِ مِنَ الصُّحَابَةِ وَالْمُهَاجِرِينَ
وَالْأَنْصَارِ، كَمَا فِي «الْعَيْنِ».

قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٢): رَوَى عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: شَهِدْتُ حَسْبًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
حِينَ مَاتَ الْحَسَنُ وَهُوَ يَدْفَعُ فِي قَفَا سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ وَهُوَ يَقُولُ: تَقَدَّمَ، فَلَوْلَا
السَّنَةُ لَمَّا قَدَّمَكَ وَسَعِيدُ أَمِيرِ الْمَدِينَةِ بِرَمْتِهِ، وَدَلِيلُنَا مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ أَنَّ هَذِهِ
الصَّلَاةُ شَرُّ نَهْيِ الْجَمَاعَةِ، فَكَانَ النَّوَائِي أَحَقَّ بِإِمَامَتِهَا كَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ،
فَانْتَهَى.

(فَرَجَّاهُ وَالسَّعْدُ) بِذَلِكَ مِنَ الْجَنَائِزِ بِعَيْنِي أَنَّهُمْ كَانُوا يَجْمَعُونَ الْجَنَائِزَ،

(١) (٨٢٦/١ - ٨٢٢)

(٢) (الْمُسْتَقْبَلُ ١٩/٢).

صَحَّحُوا الرِّجَالَ مِمَّا بَنَى الْإِمَامُ وَالنِّسَاءَ مِمَّا بَنَى النَّبِيُّ.

فَصَبَّرُوا عَلَيْهِمْ صِلَاهُ وَاحِدَةً مَحْرُومًا عَنْ أَهْرَادِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمْ بِصَلَاةٍ. وَلَا خِلَافَ فِي حِوَارِ ذَلِكَ. قَالَ الشَّيْخُ: (فَيَجْعَلُونَ الرِّجَالَ مِمَّا بَنَى الْإِمَامُ وَالنِّسَاءَ مِمَّا بَنَى النَّبِيُّ) وَمَعْنَى هَذَا أَكْثَرُ النِّسَاءِ وَقَدْ بَدَّ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالنَّازِعِينَ، وَقَالَ ابْنُ عَسَاكَرٍ: أَبُو هُرَيْرَةَ وَأَبُو قَتَادَةَ هِيَ النِّسَاءُ، وَقَدْ لَوْضَحَاسِي ذَلِكَ أَنَّهُ حَكِيمُ الْوَفْقِ. وَقَالَ الْحَسَنُ وَمَالِكٌ وَالْقَاسِمُ: النِّسَاءُ مِمَّا بَنَى الْإِمَامُ وَالرِّجَالَ مِمَّا بَنَى النَّبِيُّ، وَاحْتَلَفَ فِيهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، عَلَيْهِمُ التَّوْفِيقُ.^(١)

وَقَالَ ابْنُ رُمَيْثٍ: (٢) «اِخْتَصَرُوا فِي تَرْتِيبِ حَتَمِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا جُمِعُوا عِنْدَ الصَّلَاةِ. فَقَالَ الْأَكْبَرُ: يَجْعَلُ الرِّجَالَ مِمَّا بَنَى الْإِمَامُ وَالنِّسَاءَ مِمَّا بَنَى النَّبِيُّ، وَقَالَ قَوْمٌ خِلَافَ هَذَا أَنَّهُ النِّسَاءُ مِمَّا بَنَى الْإِمَامُ، وَالرِّجَالَ مِمَّا بَنَى النَّبِيُّ. وَفِيهِ فَوَلٌ لَأَنَّهُ يَصْلِي عَلَى كُلِّ عَلَى حَتَمٍ، لَوَجَّاهُ مَعْدُونٍ وَالنِّسَاءَ مَعْدُونَاتٍ. وَسَبَبُ الْخِلَافِ مَا مَحَلَّ عَلَى أَكْثَرِ بَاغِثِي تَحْوِيلِ الشَّرْعِ مِنْ أَنَّهُ يَحِبُّ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ شَرْعٌ مَحْدُودٌ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي ذَلِكَ شَرْعٌ مَحْدُودٌ مَعْدُونٌ، وَلِذَلِكَ رَفَى كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ التَّوَضُّعِ شَرْعٌ مُعْلَلٌ. وَأَمَّا لَوْ كَانَ فِيهَا شَرْعٌ لَبَيَّنَّ لِلنَّاسِ، وَلِئَمَّا حَبَّتْ الْأَكْثَرُ لَمَّا قَلَّاهُ مِنْ تَقْدِيمِ الرِّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ تَوَاتُفًا «الْطَّرَافَةُ» الْمَذْكُورَةُ.

وَذَكَرَ ابْنُ رُمَيْثٍ: (٣) «عَنْ بَنِي جَرِيحٍ عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ صَنَّى كَذَلِكَ عَلَى حَتَمَةٍ فِيهَا ابْنُ عَسَاكَرٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ وَأَبُو قَتَادَةَ وَالْإِمَامُ يُوحَنَّا مَعْنَى بَنِي الْعَاصِيَةِ فَنَاسَتْهُمْ بِعَمْرِ ذَلِكَ أَوْ أَمْرٍ مِنْ سَائِلِهِمْ فَقَالُوا: هِيَ السَّنَةُ. وَهَذَا يَدْخُلُ فِي الْقِسْمَةِ عَلَيْهِمْ، وَيُسَبِّحُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَالِ يَنْسَبُ الرِّجَالَ شَبِيهِمْ أَمَّا الْإِمَامُ بِحَالِهِمْ حَلَّتْ الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ وَقَوْلُهُمْ: «أَحْرَضَ مِنْ

(١) تَرْجَمَ ابْنُ رُمَيْثٍ: (١٦٥، ١٦٦).

(٢) مَعْنَى: الْمَحْبُودَةُ: (١٦٧، ١٦٨).

(٣) «صَلَّى عَلَى الرِّجَالِ»: (١٦٩، ١٧٠).

.....
.....

حديث آخر من إلهاء، وأما من قال بفساد الإنسان على الزمان، فبشيء أن يكون احتياطه أن الأول هو التقدم، ولم يجعل التقدم مشروطاً بالإمام.

وأما من يرى احتياطاً من أن لا يجوز مبعوضاً فإنه لم يرد منه يجوز الصبح، فيحتمل أن يكون عدم الأصل وتأخذه وبحسن أن يكون مبعوضاً بغيره، وإذا وجد الاحتياط وجب الوقت في وجد أنه سبلاً انتهى.

قلت: الجمع من أي سنة الأئمة المختلفة التي يزيد المذهب الثلاثة، لكن الأئمة منها على أن الركن من على الإمام والثناء امام ذلك مما يبي القضاة، وأنصح أن نأخذ منه عن علماء يولي التعارض، أنه سيد جنازة أم كلثوم وابنتها وقد جعل القدماء ما يلي الإمام المعروف ذلك، وفي تقوم من عند وأمر دعوى الخواري وإن فائدة ذلك حرفة فقاموا هذه السنة.

باب الشوكي^(١١) ذكرت عنه أبو داود والسندي، في حان إسناده ثقات، ورواه السائر، وأخرج الشافعي، وذكر في العموم الحسني والحسيني وابن عمر وأبو حنيفة ونحو من سائر هذا في أصحاب أبي بكر، وفي رواية شافعي: أن الإمام من هذه الشخصية ابن عمر - رضي الله عنهما - وفي أخرى أنه وثالثا فطحي والشمسي من رواية نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه صلى على مع حسن وحال، وبعد، فحسن الرجل مع أبي الإمام وجعل النساء مع أبي أمية ومنهم من رواه واحداً الحديث، كذلك رواه عن الجارود في التفسير، قال الحافظ، إسناده صحيح، انتهى.

قلت: وذكر هذه الآثار وعبرها في كتاب التبريد^(١٢) على التمهيد، وذكر عن رواية شافعي: أن الإمام في قصة أم كلثوم وإنها معية بن العاص

(١١) قيل الأربعة (١١٣)

(١٢) كتاب التمهيد (١١٣)

٥٢٩/٢٥ - وحديثني عن مالك - عن نافع أن عبد الله بن عمر - كان إذا صلى على الجنائز سلم، حتى يسمع من فيه

قال الناجي^(١) ترتيب الجنائز في الصلاة عليها على نوعين أحدهما: ما ذكر أن يقدم مستحق الصلاة إلى جهة الإمام ويجعل عمره إلى جهة القبلة، وهي الجهة التي شغل من الإمام، والنوع الثاني: أن يجعلوا صفاً واحداً ويقوم الإمام وسط ذلك، فيجعل مستحق الصلاة هذا الإمام، هكذا في الأصل والنسب عندي: هذا الإمام ويجعل عمره عن يساره وعن يساره فإن اجتمع جنائز رجال وفساد وساء وأحرار وعبد - فإنه يلي الإمام الأحرار من الرجال، ثم الصبيان الأحرار، ثم الرجال العبيد، ثم النساء الأحرار، ثم إناث العبيد، ثم إماء النساء، قال ابن حبيب: هكذا قال لي من نقلت من أصحاب مالك، انتهى.

ثم وسط الناجي في وجه هذا الترتيب، وخلفه ترتيب الجنائز عند كنفية كما في دروعهم، ففي «أمنه المحتار»^(٢) إذا اجتمعت الجنائز، فأقراء الصلاة على كل واحدة أولى من النجم، وتقديم الأفضل أفضل وإن جمع جاز، ثم إن شاء جعل الجنائز سباً واحداً، ويقام عند أنفسهم، وإن شاء جعلها صفاً سباً يلي القبلة واحداً خلف واحد، وراعى الترتيب المعمود خلفه حالة العبادة، فيترتب منه الأفضل فالأفضل: الرجل معاً بنيه، فالعبيد فالعبيد فالسائت فانتمتة، والصبى الحر يقدم على العبد والعبد على المرأة انتهى.

٥٢٩/٢٤ - (مالك، عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (كان إذا صلى على الجنائز سلم) - سلا - التحليل من الصلاة جهر (حتى يسمع من فيه) - هكذا كان أبو هريرة وابن سيرين، وبه قال أبو حنيفة والأوزاعي

(١) (٢٠/١)

(٢) (٣٢٨/٣)

ومالك في رواية ابن الغضامة، وكان علي بن واس عدس وأبو أمامة بن سهل بن جبير بن نخعي يسرونه، وقال به الشافعي ومالك في رواية، ونعم ما أنوي من تحله، ومعه، فانه المرفوع^(١)

عن أبي^(٢) السلام متفق عليه، والله اعلموا في غيره فقال مالك والحسين بن سعيد في أحد روايته بسند واحدة، وقال أبو حنيفة والمروزي ومجموعة من السلف يسلم الشريعبير، وحلف قول مالك، من يجهل به لا يدرى، وقال ابن حبيب والمروزي قال الشافعي، فهو.

وقال ابن رشد في البداية^(٣)، اختار في التسليم من الجاهل هل هو واحد أم أكثر؟ فجمهور على أنه واحد، وذلك طائفة وأبو حنيفة يسلم مسلمتين بامتناره، فيروي عن أصحاب الشافعي وهو أحد قول الشافعي، وسبب اختلافهم اختلافهم في التسليم من النساء وفارس مولا الجاهل مازي الصلاة يسرونها، حتى كانت عليه الصلاة والسلام في الصلاة لا يركعها، وحسن صلاة الجاهل عليه، قال أبو حنيفة، ومن كان عليه سلمين في الصلاة لا يركعها، قال هذا عليه، وإن كانت عليه سنة، فله سنة، وإن كانت عليه سنة فله سنة، وكذلك اختص شافعي على خير منها أو لا يسلم التسليم^(٤) على.

عن الجاهل في الصحيحين فيها خير وسليم، قال علي^(٥) أما التكرير فلا خلاف فيه، وأما التسليم فلهذا^(٦) في حديثه أنه يسلم تسليتين، واستدل له

(١) شرح المرفوع (٢/٢٠٦)

(٢) إكمال التعليل (١٤٠٠/١٩٨)

(٣) بداية الصحيح (٢٢١/١٩١) المرفوع (١٩٣/٨)

(٤) عمدة القاري (١/١٩٢)

٢٦/٥٣٠ - وحديثي عن مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر كان يقول: لا يصلي الرجل على الجنائز إلا وهو طاهر.

بحديث عبد الله بن أبي أوفى أنه سئل عن يعقوب وشعالة، قلعا الصوف قال: لا أزيدكم على ما رأيت رسول الله ﷺ يصنع أو هكذا يصنع، رواه البيهقي، وقال: الحاكم: حديث صحيح، وفي «المصنف» بسند جيد عن جابر بن زيد والشعبي وإبراهيم التيمي: أنهم كانوا يستنونوا لتسليمين، وفي «المعرفة»: روي عن ابن مسعود أنه قال: ثلاث كان رسول الله ﷺ يفعلهن، تركهن قنار، إحداهن التسليم على الجنائز مثل التسليمين في الصلاة، وقال قوم: يسلم تسليمة واحدة، روي ذلك عن جماعة من الصحابة والتابعين، قال: وهو قول أحمد وإسحاق.

ثم هل يسر بها أو يجهر؟ فمن جماعة من الصحابة والتابعين إحتفاظها، وعن مالك يسمع بها من يليه، وعن أبي يوسف: لا يجهر قل أنجهر ولا يسر قل الإسرار، انتهى.

وقال التيمي أيضا: قال ابن عبد البر: لا خلاف عنت بين العلماء من الصحابة والتابعين ممن بعدهم من الفقهاء في السلام، وإنما اختلفوا هل هي واحدة أو اثنتان؟ فالجمهور على تسليمة واحدة، وقالت طائفة: تسليمتان وهو قول أبي حنيفة والشافعي وخير قول الشعبي وزواية عن إبراهيم، قال ابن التين: ما أشبه بذلك: أتكره السلام في صلاة الجنائز؟ قال: لا. وقد كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يسلم^(١)، قال: فاستأذ مالك - رضي الله عنه - إلى فعل ابن عمر - رضي الله عنهما - دليل على أنه ﷺ لم يسلم في صلاته على النجاشي ولا على غيره، قلت: لكنه استدلال بدم الذكر على ذكر العدم، فتأمل.

٢٦/٥٣٠ - (مالك، عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (كان يقول: لا يصلي الرجل على الجنائز إلا وهو طاهر) من الحديث الأكبر

(١) انظر: الاستذكار، ٨٥/٦٨١.

والأصغر ونقل ابن عبد البر^(١) الاتفاق على اشتراط الطهارة فيها إلا عن الشعبي؛ لأن دعاء واستغفار فيجوز بلا طهارة، ووقفه إبراهيم بن علي وهو ممن يرغب عن كثير من قومه، ونقل غيره أن ابن جرير واقفها وهو مذنب، سدد، قاله الشيرازي.

قال ابن رشد^(٢) اتفق الأكثر على أن من شرطها الطهارة كما اتفق جميعهم على أن من شرطها النية.

ومتلعوا في جواز التسم بها إذا خيف فواتها، فقال قوم: يتيمم ويصلي لها إذا خاف الصوت، وبه قال أبو حنيفة وسفيان والأوزاعي وجماعة، وقال مالك والشافعي وأحمد لا يصلح عليها يتيمم. وسدد قوم فداود يجوز أن يعقب على سجدة بغير طهارة، وهو قول الشعبي، وهؤلاء ظنوا أن اسم الصلاة لا يتناول سجدة الحائز، وإنما يتناول اسم ادعاء إذ كان ليس فيها ركوع ولا سجود، انتهى.

وقد سمي **ثَلَاثَةُ الصَّلَاةِ عَلَى الْحَائِزِ صَلَاةً**، هي نحو قوله: **أَصَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ**، وقوله في النجاشي: **أَصَلُّوا عَلَيْهِ**، فإن ابن المبريط قد سماها رسول الله ﷺ صَلَاةً ولو كان تعرض الدعاء وحده ما أخرجهم إلى المصلين ولذا في المسجد وأمرهم بالدعاء معه، أو التماس على دعائه، ولما صفهم خلفه كما يصنع في الصلاة المفروضة والمسبحة، انتهى. وأخرج البخاري في صحيحه: كان ابن عمر - رضي الله عنهما - لا يصلي إلا طاهراً. قال ابن بطال: كان غرض البخاري بهذا الحديث على الشعبي، والفهاء مجمعون في استيفاء الحنف على جلاسه قوله، انتهى، يعني^(٣)

(١) انظر: (الاستبصار) ١/٨٣، (٢)

(٣) بداية المجتهد ١/٢٤٣

(٤) عمدة بقاري ١/٨٤٤، (٥)

قال يحيى: سمعت مالكاً يقول: لم أر أحداً من أهل العلم بكراهة أن يصلي على ولد الزنا ولا ولد الزانية.

(قال يحيى: سمعت مالكاً يقول: لم أر أحداً من أهل العلم بكراهة أن يصلي على ولد الزنا وأنه) قال الشافعي^(١): وهذا كما قال: من ولد الزنا من جهة الجسمين، والولد لا تنقطع بينه وبين أهل الكفاية ويطلب ولا ذنب لوئد لينا في أمره؟ وهذا قول جمهور العلماء، إلا فتاة فقال: لا يصلي عليه، أما أنه فإنه يصلي عليها أيضاً خير أنه يسحب أن يحتب الصلاة عليه أهل الفضل والعلم، انتهى.

عن ابن عبد البر^(٢): ولا أعلم فيه خلافاً، وروى أنه عليه السلام صلى على ولد الزنا وأنه ماتت من نقاسها، انتهى. قال الأسي^(٣): سمعت مالك والشافعية أنه يصلي على كل مسلم ورجوم ومحدود ونحوه قاتل نفسه وولد الزنا وغير هؤلاء، إلا ما روي عنه أن الإمام يجنبها على من قتله في حد أو أهل النفس بجنيته على مطهر القموق والكباير رداً لأصحابهم، وعن أحمد: لا يصلي الإمام على قاتل نفسه ولا على قتال، وعن أبي حنيفة: لا يصلي على المحارب ولا على من قتل من القتل البغية، وعن الشافعي: لا يصلي على من قتل لفرقة أهله ورجله على من سواد، وعن الحسن: لا يصلي على النفساء من رتا تموت بغديها ولا على ونساء، انتهى.

قال الخوكتي^(٤): قال - مر - عبد العزيز والأوزاعي: لا يصلي على النكاس نصريحا أو ذليلا ووافقتهم أبو حنيفة وأصحابه في الشافعي وأصحابه ووافقتهم الشافعي - في قولهم - في قاصع الطريق، وذهب مالك والشافعي

(١) (المصنف، ٤/٣٠٠).

(٢) (المصنف، ٤/٣٠٠).

(٣) (٤/٣٠٠).

(٤) (عبد الأوفى، ٢/٧٠٠).

وأمر حنيفة وحدهم بالعلماء إلى أنه يصلي على الخامس. وأحاديث عن حديث جابر بن سمرة: أن رجلاً قتل نفسه بمشائص فتم يصل عليه النبي ﷺ، رواه الجماعة إلا البخاري يأبى النبي ﷺ إنما تم يصل عليه بنفسه رجراً للناس وصلت عليه الصحابة. ويؤيد ذلك ما عند الشافعي: أما أن فلا أصلي، وقائ أيضاً قال النووي قال القاضي: ملأ العلماء كثرة الصلاة على كل مسلم ومسلمة ومرجوم وقتل غف وولد الزنا انتهى.

ويذهب إلى الرهري بقول: لا يصلي على المرجوم. وقناعة يقول: لا يصلي على ربه الثريا. وقال الإمام^(١): ما علم أن النبي ﷺ ترك الصلاة على أحد إلا على المغان وقائ نفسه انتهى. وفي التلخيص^(٢) من صريح الحنفية: من مرج على كل مسلم مات خلا أربعة: بغاة وقطاع طريق فلا يغسوا ولا يصلي عليهم إذا قتلوا في الحرب ولو بعده صلي عليهم؛ لأن حد أو قصاص. وكذا أهل عصية ومكابر في مصر ليلاً بسلاح وخاف حتى غير مرة وهو مفاد صيغة المصلحة فحكمهم كالغاة، ومن قتل نفسه ولو عمداً يصل ويصلي عليه، به ينفي وإل كان أعظم رياء من قاتل غيره. رجع النكاح قول الشافعي - أي أبي يوسف - من أنه يصل ولا يصلي عليه. بما في مسلم^(٣). أنه عليه الصلاة والسلام، أي برجل قتل نفسه فلم يصل عليه، ولا يصلي على قاتل أحد أبويه إهانة له. وألحقه في النهي بالعلماء انتهى.

وأخرج الطحاوي في مشكته^(٤) روايات صلاته ﷺ على المرجومة وتركه ﷺ الصلاة على المرجوم، ثم قال: عدداً جميع ما رواه في كل واحد

(١) أي الإمام أحمد

(٢) (٢٣٨/٦)

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٨)

(٤) المرح مشكل الآثار (٢٧٨/١)

(١٠) باب ما جاء في دفن الميت

٥٣١ / ١٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ خَالِيسٍ عَنْ خَالِيسٍ أَنَّهُ بَنِعَهُ أَوْ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَوَفَّى يَوْمَ الْأَثْنَيْنِ ،
.....

من هذين المرحومين في الدنيا في صلاة رسول الله ﷺ على من صلى عليه
منهم ، وفي تركه على من ترك الصلاة عليه منهما ، لأني سميت ذلك منه ،
فوجدت المرأة التي رجمها لإقرارها حده بالزنا ، كان معها ثلثة نساء في قبر
عنده بذلك جود بنفسها ، وبأن من معها لإقامة لواجب في ذلك الزن عليها
وفي صرحا على ذلك ، حتى أخذ منها حرج حمد ففصل عليها ، إذ كانت
من سنة ﷺ مما لا على المحمودين من أمته .

ومجد ما كان من الرجل الذي كان في عدة ماؤنا بخلاف ذلك ، لأنه
لم يحج إليه بأدلاً لنفسه في رحمه بما الذي يكون له موته ، إنما جاء لأنه
يرى أنه لا بعد ذلك له ، ومن سنة ﷺ أن لا يصلي على الميت من أمته
كما لم يصلي على قاتل نفسه وإن كان مسلماً ، وكما لم يصلي على العال من
الحرمة معه بخبر ، انتهى .

(١٠) باب ما جاء في دفن الميت

٥٣١ / ٢٧ - إِمَّا نَكَ ، أَنَّهُ بَنِعَهُ قَالَ ابْنُ عَدَى الْبَرَاءُ عَنْ أَبِيهِ لَا أَشْعَرُ

بِرَوَى عَلَى هَذَا الشَّيْءُ بَرَجَ مِنَ الْمَوْتِ غَيْرَ مَالِكٍ هَذَا ، وَلَكِنْ صَحِيحٌ مِنْ
وَحْدِهِ مَحْتَمَلٌ وَأَحَادِيثُ تَنْتَهِى جَمْعُهَا مَالِكٌ ، كَذَا فِي «التَّحْقِيقِ» (١) . (أَنْ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَوَفَّى يَوْمَ الْأَثْنَيْنِ) كَمَا فِي «التَّحْقِيقِ» عَنْ عَائِشَةَ وَأَنْسَ وَلَا
خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ، قَالَهُ الْفَرَقَانِ (٢) ، وَكَذَلِكَ حِكْمِي عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ غَيْرَ وَاحِدٍ
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ .

(١) «توضيح الأصول» ١/٢٢٩ ، «الشرح المشهور» ١/٢٤١ ، (٢٩٩) .

(٢) (١٦٥/٢) .

قال الطبري في «تاريخه»: «أما اليوم الذي مات فيه رسول الله ﷺ فلا خلاف بين أهل العلم بالأخبار فيه أنه كان يوم الاثنين من شهر ربيع الأول، خبر أنه اختلف في أي الاثنين كان موته ﷺ، قال الحافظ في «الفتح»: «وكانت وفاته يوم الاثنين بلا خلاف من ربيع الأول وكان يكون إجماعاً، لكن في حديث ابن مسعود عند البيهقي في حادي عشر رمضان انتهى».

ثالث لكن الصواب الأول، نعم، اختلفوا في تاريخ الشهر على أقوال، والسنهور عند أهل الفن الثاني عشر، قال الناري في «شرح الشهاب»^(١): «حزم ابن إسحاق وابن سعد وابن حبان وابن عبد البر أنه كان لأثنتي عشرة ليلة حلت منه، وبه حزم من الصلاح والبرقي في «شرح»^(٢)، وغيره والمنهجي في «المعبر» وصحاح ابن كجوزي، وقال مؤسس من عقدة في مستهل الشهر، وبه جزم ابن الأثير في «الوفيات»، ورواه أبو الشيخ ابن حبان في «تاريخه» عن الليث بن سعد، وذكر سليمان التيمي: «تلفظ حيناً منه، وزعم البيهقي في «دلائل النبوة» إسناده صحيح إلى سليمان التيمي، أنه رسول الله ﷺ مرض لأثني عشر ليلة من حفر، وكان أول يوم مرض فيه يوم السبت، وكانت وفاته يوم العاشر يوم الاثنين لليثين خلف من شهر ربيع الأول، انتهى».

رابع وهو المخرج عندي إلى الآن وهو مختار الحافظ في «الفتح»^(٣) إذ كان بعد حكاية الأقوال المختلفة: «فالمعتمد ما قال أبو مخنف: يعني ثاني ربيع الأول، فإنه وكان سبب غلط غيره، أنه قالوا: مات في ثاني شهر ربيع الأول، فتغيرت قصارت ثاني عشر، واستند الومع لذلك بتبع بعضهم بعضاً من غير تأمل انتهى».

(١) (١٢٠٤/٢).

(٢) «فتح الناري» (١٢٤/٨).

وَذُنِيَ يَوْمَ الثَّلَاثَةِ،

وسببه اختيار ذلك الإشكال القوي الذي يقع على قول الجمهور أنهم انشأوا على أن ذا الجمعة كان أوله يوم الخميس، إذ سجنه بمكة وبعث من الجمعة بلا خلاف، فمهما فرضت أشهر الثلاثة ثواباً أو موافقاً أو بعضها، ثم يصح الثاني عشر، وهو ظاهر لغير تأمله، وأجيب عن هذا الإشكال عن الجمهور بأنهم غير متأكدين منها اختلاف المصنفين بين أهل مكة والمدينة وغير ذلك من ذكره الحفاظ وغيره، ونوب البخاري على معنى حديث الباب. «باب موت يوم الاثنين».

قال النجاشي^(١): «في هذا باب في بيان فضل الموت يوم الاثنين، قال الثوري عن النعمان: وموت الموت ليس لأحد فيه اختيار، لكن في السبب هي حصوله مدخل كالثلاثة إلى أن قصد لثلاثة، فمن حصل له الإجابة أثيب على اعتقاده، وكذا الخبر الذي ورد في فضل الموت يوم الجمعة ثم يصح عند البخاري، فافترض على ما وافق شرطه، وأشار إلى ترجيحه على غيره، والحديث الذي أنكر إليه، أخرجه الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وقاد الله فتنة الفريسي» وفي إسناده ضعف، وأخرجه أبو يعلى من حديث أنس بن مالك وإسناده أصح، قاله الحفاظ^(٢) قلت: «ولا مانع من أن يكون لموت يوم الجمعة فصلة الوفاة عن محمد بن إسحاق وموت يوم الاثنين فصائل أخرى لما اختاره الله عز وجل لموت حبيبه

(وردف يوم الثلاثاء) اعتدلت في وقت دفنه بمكة فني «الموت» ما تقدم، وروي عن عائشة أنها قالت: ما علينا يدفن رسول الله بمكة حتى سمعنا صوت المناسك ليلة الثلاثاء، في نحر، وروي عن محمد بن إسحاق أنه قال: قبض

(١) عمدة القاري (٢/٢٢٨)

(٢) فتح الباري (٣/٢١٣)

يحدث انه في يوم الاثنين، فمكثت تلك اليوم في تلك الليلة، وفي تلك الليلة، وفي
في اليوم، في ليلة الأربعاء، وفي يوم الأربعاء، في يوم الأربعاء، في يوم
الثلاثاء، في يوم الأربعاء، في يوم الأربعاء، في يوم الأربعاء، في يوم
يوم الأربعاء، في يوم الأربعاء، في يوم الأربعاء، في يوم الأربعاء، في يوم
ليلة الأربعاء، في يوم الأربعاء، في يوم الأربعاء، في يوم الأربعاء، في يوم
الأربعاء، في يوم الأربعاء، في يوم الأربعاء، في يوم الأربعاء، في يوم
الأربعاء، في يوم الأربعاء، في يوم الأربعاء، في يوم الأربعاء، في يوم
الأربعاء، في يوم الأربعاء، في يوم الأربعاء، في يوم الأربعاء، في يوم

وذكر الحجاج السجزي في مسنده: حدثني علي بن عبد الوحد بن
عوف قال: سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول: لا شيء بردي يوم الثلاثاء، قال: يا حسين
هذا حديث حبيب، قال السجزي: روي عن أبي عبد الله، قال القاسمي: في حديث
آخر من طرق ابن أبي عمير، ومروان، جميعاً، يسنداً إلى الحديث، قال: يا حسين
الآنبياء، قال في نسخة ابن أبي عمير: يا حسين، يعني الأئمة، مجهول في يوم الثلاثاء، والحجاج
يروي عن ابن أبي عمير، قال: يا حسين، يعني الأئمة، مجهول في يوم الثلاثاء، والحجاج

وإنما أراد في هذا وجه توفيق مع استعجاب التعميل أن الناس لم يكن فيهم من يملكه، ورفع هذا في التوفيق، بحسب الاختصاص، مبيهاً فأنه أراد
بلا رواج، وأنما أراد الاستعجال بحسب ما هو في صلبه من صفة ما جاز عن الظن،
وأنما أراد من غير صفة صفة، وبغيره من صفة صفة، وحيث استعمل في قوله،
وإنما جعل الحروف من محمول الكفر، وبذلك وبقية الصلابة في أصل التعليل،
فإنما أراد أن لا يتركه وهو يبيد ما حرمه على أن يتركه من أصله، وليكون
أحد من صفة صفة، إنما أراد صفة صفة، في التفسير، فأنما أراد في الأصل، فأنما أراد

وَصَلَّى النَّاسُ عَلَيْهِ أَقْدَادًا، لَا يُؤْتُهُمْ أَحَدٌ.....

أي مكر - رضي الله عنه - ثم وجعوا إلى النبي ﷺ فسلطوه وصلّوا عليه ودفنوه،
بملاحظة رأي الصديق، فإنه انفاري في شرح الجنائز^(١).

وقال المورقاني^(٢): إنما أخروا دفنه لاختلافهم في موته، أو في محل
دفنه، أو لاشتغالهم في أمر الشيعة بالخلافة، حتى استقر الأمر على الصديق،
أو لبعثهم من ذلك الأمر الهائل الذي ما وقع قبله ولا بعده مثله، أو لخوف
هجوم عدو أو لمصلحة جم غير عنه على الاعتقاد، وقيل غير ذلك.

قال الأبي في شرح مسلم: استحب بعض المتأخرين تأخير التجهيز ما لم
يخش الفسار، لأنه ﷺ مات يوم الاثنين ودفن في جوف ليلة الأربعاء، واستحب
الحسن أن ينتظر بالمفروق ثلاثاً، واستحب غيره تأخير تجهيز العريق والعرض
الذين ينطق لهم الموت وذوي الإسكانات، قال الأبي: والاحتجاج لذلك
بتأخير تجهيزه ﷺ لا يتم، لأنه اختلف في علة تأخيره كما تقدم.

أوصلى عليه ﷺ (الناس أقْدَادًا) جمع تد (لا يؤتمهم أحد) أخرجه البيهقي
عن ابن عباس وابن سعد عن سهل بن سعد وعن ابن المسيب وغيره،
ولشرمي: أن الناس قالوا لأبي بكر: أنصلي على رسول الله ﷺ؟ قال: نعم،
قالوا: وكيف نصلي؟ قال: يدخل قوم فيكبرون ويصلون ويدعون، ثم يدخل
قوم فيصلون فيكبرون ويدعون فرأيت، وابن سعد عن علي - رضي الله عنه -:
هو إمامكم حياً وميتاً فلا يؤم عليه أحد، فإنه المورقاني^(٣).

وقال الأبي: اختلف من صلى عليه؟ فقليل، ثم يصلى عليه، وإنما كان
الناس يدخلون ويدعون ويصرون، وقيل: لم يصلوا عليه أقْدَادًا، واختلف في

.....

(١) (٢١/٢)

(٢) شرح المورقاني، (١٦/٢)

(٣) (١٦/٢)

عنه يقول بعدم الصلاة عليه، فقال: لأن الصلاة شفاعة وهو شافع فلا يكون ممنوعاً له. وقيل: لأنه شهيد. وقيل: لعدم الإمام لأن الشيعة لم تتم لأبي بكر، وما قيل: ثبت له قبل الدفن ماطل، لأن غاطسة - رضي الله عنها - ومن لا يجازي لم يوافقوا، إذ ذلك انتهى. قلت: ثبت بتصلين الأكر - رضي الله عنه - البيعة. إذ ذاك ثم لا؟ ليس هذا محل بحث.

قال ابن عبد البر: وصلاة الناس عليه أفراداً مجمع عليه عند أهل السير، وجماعة أهل النقل لا يختلفون فيه، وتعلمه ابن دحية بأن ابن القصار حكى الخلاف فيه هل صلوا عليه الصلاة المعبودة أو دعوا فقط؟ وهل صلوا فرادى أو جماعة؟ واختلفوا في من أم بهم، فقيل: أبو بكر - رضي الله عنه - قال الحفاظ: لا يصح، قال ابن دحية: هو باطل تضعف روايته وانقطاعه، قال: والمصحيح أن المسلمين صلوا عليه أفراداً ولا يؤتمهم أحد، وبه جزم الشافعي، كذا في التبيين.

وقال أبي جاسم^(١): قد اختلف في صلاة عليه فقال بعض الناس: ثم يصل عليه، وإنما كان يأتي المرجل والرجل فبدعون ويترحمون ولهذا وجه؛ لأنه أقدس من كل شهيد. وقد تقدم من موثقات ابن الشهيد، يذنب فضله عن الصلاة فلأن يعني النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك أولى، وإنما غارق الشهيد في القبر لأن على الشهيد من الدم ما هو طيب له في الآخرة وعنوان شهادته، وليس على النبي شيء مما بكره إرائته عنه فغفرنا.

وقيل: إن الناس صلوا عليه أفذاذاً لا يؤتمهم أحد، ولهذا أيضاً وجه، وذلك لثلاث سموت الصلاة عليه أحداً من أصحابه، ويحتمل أن يكون ذلك لثلاث بعوز بالإمامة والخلافة من صلى عليه من غير الثقات من المسلمين، ولم يكن تقرب بعد أن الخلافة لا يكون في غير فريش، ولذلك ادعاهما الأنصار، انتهى.

قلت: روي الأول ما يروي أن الناس يدخلون الصلاة فبصاؤهم صفوا صف من صف منهم بخبر روي. وعلي - رضي الله عنه - قائم بحال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، اللهم إنا نشهد أن قد بلغ ما أول الله وصح لأمته، وجدد في سبيل الله حتى أحرز الله دينه وتعدت كلده، أكرم أجدده، ومن بلغ ما أول إليه، وبما عده وأجمع بيما وسده ففعل الناس أجمعون خير مما فعلت الرعايا ثم قالت: ثم اعتصم

قال المروقي: فظهر هذا أن المروقي فصلاته عليه ما ذهب إليه جماعة من أصحابه أنه لم يصل عليه أصلا، وإنما كان الناس يدخلون بها دون بصاؤهم. وقال عياض: الصحيح الذي عليه الجمهور أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كانت صلاة خشية لا مجرد الاعتراف بظلالته، انتهى. وقد قدمنا قال ابن عبد البر: إن الصلاة عليه أجمع، وهذا هو الصحيح، قال المروقي: لا خلاف أنه لم يزوجم عنه أحد.

وهو الثموري^(١) قال ابن كثير: هو أمر جميع عليه لا خلاف فيه. وأجابت في حليله قبل من أجه ليعلم الذي يصح تغفل معناه، قيل: أي من كل واحد نصية عليه منه إليه، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ولدته أمه ويصنعون عليه أمر كل واحد من المسلمين أن يعطي عليه أوجه على كل واحد أن يقرأ الصلاة عليه منه إليه، والصلاة عليه بعد موته من هذا نصي. قال أيضا في الصلاة لنا أنه، انتهى. وقال الشافعي في الأم: تلك تعصم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته بكون الصلاة، وقد قدمنا يروي عن علي - رضي الله عنه - أنه قال: ينامكم حين وبيا.

(١) قال المروقي: (١٦٠٢)

(١٦٠٣) (١٦٠٤)

يُحْمَرُ لَهُ فِيهِ. فَلَمَّا كَانَ عِنْدَ غَسَلِهِ، أَرَادُوا نَزْعَ قَمِيصِهِ،

قال ابن العربي: وهذا الحديث يردُّه قولُ الإسرائيليين أن يوسف نقله موسى من مصر إلى أبنائه بفلسطين إلا أن يكون ذلك مستثني إن صح. قاله الزرطاني^(١).

ونار الناري أما يوسف عليه السلام فثبَّت في المحل الذي قضى فيه، وإنما نُقِلَ إلى آتائه بعد بغضطين فلا يتأخَّرُ الحديث، أو أن محبة يوسف عليه السلام لدفعه بمصر كانت معاً، فنقله من ينقله إلى أبنائه، وأما موسى فالظاهر أنه فعله أي نقل يوسف عليه السلام بروحه من الله تعالى، وجاء أن عيسى عليه السلام ينفذ بحجب بينا ﷺ بينه وبين الشيخين، وقال بعضهم: بيننا، - قيل: بعدهم، فالظاهر أنه يقص في ذلك المحل الأكرم، انتهى.

قلب وحكى الناري^(٢) في شرح المشكاة عن الطنجيس: أن يعقوب عليه نيت وعليه الصلاة والسلام - مات بمصر، ونقل منها إلى الشام، انتهى.

(تخفَّر به فيه) أي في موضع اتؤدِّه وهو الحجرة الشريفة - زادوا الله برأ وبهجة - (فلما كان عند غسله) ﷺ (أرادوا نزع قميصه) كدأهم في ذلك، فدار جاحي^(٣). فيه دليل على أن هذه كانت سنة فعل عدهم: لأن النبي ﷺ أُمَام بين أشهرهم عشرة أهوام، ولا بد لاتصال الموت عندهم في الرجال والنساء من أن يرموا حكم الضل، ومعارض أن يعهل جميعهم حكم الضل حين أرادوا استعمال المحظور منه في النبي ﷺ. ومحال أن يكون نزع القميص برفاقه سادهم سواء، ولو كان ذلك لذهب إليه بعضهم كما ذهبوا في تلحد له. ولم كان أمراً لم يقره منهم حكاه لاختلفوا فيه كاختلافهم في موضع دفنه، فثبت

(١) (٦٦/٢).

(٢) انظر: مرآة المناهج (١٤/١٣٧).

(٣) المستثنى (٢٢/٦).

«سمِعُوا صَوْتًا يَقُولُ لَا تَزْعُرُوا الْقَمِيصَ، فَلَمَّ شَرَعَ الْقَمِيصُ،
وَأَسْلَى، وَبَقِيَ حُلَّتُهُ عَلَيْهِ».

أن نزع القميص هو سنة النسل، ولذلك أراد أن يستمعوه في النبي ﷺ حين
سمعوا صوتاً يقول: لا تزعروا القميص

وهذا من معجزات النبي الطاهرة بسببه بعد موته شكرمة له وتفضيلاً
من الله تعالى عليه وعلى أمته فيه، ويكون ذلك الأمر أمر الله تعالى، فإن ﷺ
معصوم في حياته وبعد موته ممنوع من كل شيطان مزبد، ولذلك امتثلت
الصحابة ما سمعت من الصوت، فلم يزغ القميص، وعسل في قميصه ﷺ،
انتهى.

«سمِعُوا صَوْتًا يَقُولُ لَا تَزْعُرُوا الْقَمِيصَ فَلَمَّ يَنْزِعُ» بينه المجهول
(القميص) نائب الفاعل، قالت عائشة لما نادوا بحمل رسول الله ﷺ اختلفوا
فيه فقالوا: والله ما نرى أحزبه رسول الله ﷺ من ثيابه كما نحرز مومناناً أو
نسلته وعليه ثيابه، فلما اختلفوا ألقى الله عليهم النوم حتى ما منهم رجل إلا
ودفته عن صدره، وكُنْهُمْ مُكْتُمٌ من ناحية البيت لا يدرون من هو: أن غسلوا
النبي ﷺ وعليه ثيابه، فقاموا إلى رسول الله ﷺ فغسلوه وعليه قميصه، وفي
«المعجم» يَطْبُونُ الماء فوق القميص ويدانكونه بالقميص، كلها في
«الخمسة»^(١).

«وَعَلَّ (وَعَلَّ (وَهُوَ) فِي الْقَمِيصِ (عَلَيْهِ دَنَ) قَالَ الزُّرْقَانِي^(٢): وهذا
(الخرجه أبو داود عن عائشة وابن ماجة عن بريده، ومقدم ما قال ابن عبد البر:
إن هذا الحديث لا أصله بروي على هذا الشق بوجه غير بلاغ مائت هذا،
لكنه صحيح من وجه مختلف وأحاديث شتى جميعها مائة - رضي الله عنه -.

(١) «تابع الخمسة» (١٧٠/٦)

(٢) «شرح الزرقاني» (٦٧/٦)

قَالَ أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ بِمَنْعَةٍ فَلَمْ يَلْحَظْ إِلَيْهَا، فَلَمْ يَلْحَظْ إِلَيْهَا، فَلَمْ يَلْحَظْ إِلَيْهَا، فَلَمْ يَلْحَظْ إِلَيْهَا، فَلَمْ يَلْحَظْ إِلَيْهَا».

أَخْرَجَهُ أَبُو حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي: ٦ - كِتَابِ الْجَوَازِ، ٤١ - بِإِسْنَادٍ مَا جَاءَ فِي الشَّيْخِ.

يَسْتَلْ، وَيَعْبُرُ فِي وَسْطِ الْفَرْقِ، قَالَ الْفَاجِي: "يَنْتَضِي أَنْ الْأَمْرَيْنِ حَاضِرَانِ وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَحْظُورًا أَوْ مُعْذَرًا عَنْهُ، وَمَنْ جَاءَ لَا يَلْحَظْ عَنْ الشَّيْخِ بِحَالٍ مِنْ عِنْدِهِ، لِأَنَّهُ مِنَ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ لَا سِرٍّ وَفِيهَا كَانَ لَا يَلْحَظْ مِنْ أَفْضَلِ الصَّحَابَةِ وَأَتْبَاعِهِمْ اِخْتِصَاصًا بِالشَّيْخِ، وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ: أَنَّ السَّحْبَ وَالْمَقْدُورَ كَانَ وَاسِعًا وَالْمَقْدُورَ أَحَدًا، إِنِّي، الشَّيْخِ.

(قَالُوا) أَيْ الصَّحَابَةُ يَعْنِي اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ اِخْتِصَافَهُ فِي الشُّقِّ وَالْمَقْدُورِ عَلَى أَنَّ (إِيْمَا جَاءَ أَوْلَى) مَكْلًا فِي تَسْبِيحِ التَّهْدِيَةِ، وَفِي التَّهْدِيَةِ: أَوْلَى، وَهُوَ مَخْتَارُ الْمُزَوَّاقِي، إِذْ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّيْخَ يُوصِفُ وَدُونَ تَعْمَلِي، وَرَوَى أَوْلَى شَاعِرًا، وَقَالَ الْفَاجِي: فَيُنَازِلُ الْفَرُوقَ بِالصِّمِّ لِأَنَّهُ مَبْنِي كَقِيَامٍ، وَيَجُوزُ انْفِصَالُ وَالتَّهْدِيَةِ (عَمَلٌ عَمَلُهُ) أَيْ مِنَ السَّحْبِ أَوْ الشُّقِّ فَجَاءَ الَّذِي يَلْحَظُ (أَيْ قَبْلَ) الْآخِرِ كَمَا سَمِعْتُ فِي عَمَلِ الْقَدَمِ مِنَ اِخْتِيَارِهِ لِمَعْنَاهُ بِحَالٍ (فَلَمْ يَلْحَظْ) بِفَتْحِ الْحَاءِ (لِوَسْطِ الْفَرْقِ).

وَرَوَى أَبُو حَازِمٍ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ قَالَ: اِخْتِصَفُوا فِي الشُّقِّ وَالْمَقْدُورِ بِحَالٍ، فَقَالَ السَّيَّاحِيُّ: تَقَبَّلُوا كَمَا يَحْتَمِلُ أَهْلُ مَكَّةَ، وَفِي الْأَهْوَارِ اِخْتِصَفُوا كَمَا يَحْتَمِلُ مَارِسَاءَ، فَلَمَّا اِخْتِصَفُوا فِي ذَلِكَ قَالُوا: أَلَيْسَ خَيْرٌ لِمَنْ سَمِعُوا إِلَى أَيْ تَسْبِيحَةٍ وَأَبَى طَلْحَةَ، فَأَمَّا جَاءَ فَقَالَ الْآخِرُ فَيَعْبُرُ عَنْهُ، فَجَاءَ أَوْ صَحَّةً فَقَالَ: وَلَهُ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ قَدْ خَارَ لَيْسَ أَنَّهُ كَانَ يَرَى الْمَقْدُورَ فَيَعْبُرُ بِهِ.

(١) - تَنْصِفُ (٢٥/٢٦).

(٢) - مَكْلًا فِي: لَا يَذْكُرُ (٢٨٨/٨).

وبعداء عن ابن عباس عند ابن عباس، وابن سعد، وكذا عن عائشة عند ابن أبي
 رز عن سعد وأبو عبد الله عند ابن أبي رز، وعن سعد بن أبي وقاص عند مسلم^(١) وغيره
 ما عطفوا على هذا، وابتدوا على الذين مضوا كما فعل رسول الله ﷺ.

وعن عائشة عن ابن عباس عند ابن أبي سبيبة^(٢) بطريق: ابن أبي سبيبة
 أن يلحق به، عن العبد بن شعيب عن ابن أبي سبيبة بطريق: أحمد بن أبي سبيبة،
 عن أبي رز، عن أبي سبيبة قال: دخل النبي ﷺ من قبل القبلة وألحد له نحدان
 وضرب عليه الثوب شصاً، فذكر النبي وغيره.

قال النووي في شرح المهدى: تجمع العلماء على أن اللحد والحق
 جبران، لكن من كانت الأرض سله لا يهدم لها فالتحد أفضل. وإن كانت
 رطوبة نهاراً فالتحد أفضل، قال النووي^(٣)، فنه طر من بعده، لأول
 الأرض إذا كانت رطوبة نهاراً، فلا بد من الفصل، والشافعي: أنه بضام
 لتحديث النبي ﷺ، والأئمة الأربعة عن ابن عباس - رضي الله عنه - قال: قال
 النبي ﷺ: لا تلحد لنا والحق نعيرنا، يعني اللحد لأمرات المسلمين، والحق
 لأهل الأقباط.

قال ابن القيم: المصنف في أهل الكتاب عند رز مصرح به في بعض
 طرق حديث حمير في مسند الإمام أحمد، بخط: والحق لأهل الكتاب فكيف
 يكونان سواء، لكن الحديث ضعيف، وليس فيه نهى عن الشق، غاية تفصيل
 للحد، والاجماع على جوازهما.

قال ابن سبيل البزاز: من عهد الحديث كبر الشق من غيره ولا ربه.

(١) أخرجه مسلم (٢٨٠: ٢٨١) قوله: «الحدوا لي لحداً» جعل الهمزة رفعة لحداء، ويحذف
 فتح الهمزة، فتح الهمزة.

(٢) مسند ابن أبي رز (٣٠٤: ٣٠٥)

(٣) مسند الشافعي (١٠٩: ١١٠)

٥٣٣/١٩٠ . وحديثي من حديث أبي حمزة الثمالی أم سلمة زوج

النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال: «ما من عبد أحب إليّ من عبد أتى الله به عتقاً

في الدنيا»

تكراراً، قال النعماني^(١) لمحمود علي تراجمه أن من في كتبه وهو قول إبراهيم
الحلي وأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، وممن شقوا ما علم يكون تركاً للمعصية،
التيهم إلا إذا كانت الأثر من رجوع لا يشمل المأخذ، فإن السبق حيلة متعمد، انتهى

فثبت قول فروخ الأئمة الثلاثة كما في الأصول السبعة تصريحاً بالعلية
المأخذ في العتق، وأصلية السبق في الرجوع، بعد أكثر من عتق من التصريح من
فروخ الحلي، والمأخذ أصل من السبق، وهو مكروه بلا حد، قال القادي في
سعي حديث أبي حمزة قال السدي: «أي المأخذ أتى وأمر له»، والشق أن
وأولى أقرب، أي هو أقرب من كماله من أهل الأئمة، وفي ذلك بيان فضيلة
المأخذ وليس فيه شيء من التوقير لأن ما عساه مع جلالة قدره في الدنيا والآخرة
قال سنده، وأما لم كان منها ما كانت المصاحبة، أي بها، أو لا عمل عمله.

وقول النعماني^(٢) سألني أن يكون عليه الصلاة والسلام على جميع الجمع
منه أن أؤمر المأخذ وهو إخبار عن تكثير صكين معجزة، قال السيد: هذا
لأنه بعد هذا خبره عليه الصلاة والسلام، الذي عرفت، ويحكي أن يكون
السعي المأخذ لما عساه لأبيه، والشق حذر أعين وهو إخبار من السجدة
الحديث بما يترده به بحسب الظاهر كراهة النقل، انتهى.

٥٣٣/١٩٠ . إحداهن: أنه ينبغي أن أم سلمة كتب عبد أبي أمية زوج

النبي ﷺ: «ما عساه من رجوع إلى الله»، حتى سعت ورفع
الكراريز، فتح الكتاب، فوافقت عتقته بكون أبي الساجي، جمع

(١) نسخة النعماني، ٦، ٢٠١١.

(٢) نقله في نسخة من تاريخ، ١٠١، ٢٠١١.

٥٣٤/٣٠ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ**

.....
.....

تُحَرِّمُ بَيْتَ نَحْفَانَ وَتُحَرِّمُ رِبْلَهَا، وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَخْبَرَنَا دَعْبَةُ كَعْبٍ وَفَعْلٌ
نَعْمَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَقَالَ: سَمِعْتُ أُمِّي يَقُولُ، قَالَ الْيَاحِي: بَرَدَ أَنَّهَا كَانَتْ
تَكْتُمُ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ أَكْثَرِ الصَّحَابَةِ وَكَانَ أَكْثَرُ النَّاسِ فِيهِ عَمْرٌ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - حَتَّى خَذَلَهُ بُوَيْرُكَ فَجُفِيَ مَوْتُهُ.

قَالَ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(١) لَا تَحْتَضِرُهُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ مُتَعَلِّلاً، وَبَعْدَ عَمْرٍ عَنْ
عَائِشَةَ، وَهُوَ مُتَضَرِّعٌ، فَقَدْ رَوَاهُ الْوَاحِدِيُّ عَنْ أَبِي أَبِي سُرَّةٍ عَنِ الْحَبِشِيِّ بْنِ
عِشَامٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - لَعَمْرُكَ
وَقَوْلُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - أَخْرَجَهُ أَبُو سَعْدٍ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
أُمِّي بَكْرٍ عَنْ أَبِي عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا عَلِمْتُ مَدْفُونِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى
سَمِعْتُ حَدِيثَ الْحَاصِي ثَلَاثَ أَرْبَعَاءَ فِي الشَّجَرِ، قَالَهُ الرَّقَاقِيُّ^(٢)

وَفِي «حَيْثُ لَحْيَان» مِنْ بَوَائِدِي عَنْ شَوْحَةِ أَنَسٍ قَالُوا: لَمَّا نُكِّلَ فِي
مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ وَفُتِحَتْ أَمْعَاءُ بَنِي عَمِيٍّ يَدْعُو بَيْنَ كَتِفَيْهِ فَقَالَتْ: رَفِيَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَدْ رَفَعَ الْحَائِبُ مِنْ بَيْنِ كَتِفَيْهِ، وَكَانَ ذَلِكَ لَدُنِي عَرَفَ بِهِ مَوْتِ
نَبِيِّ ﷺ، كَذَا فِي «الْحَسَنِ»^(٣).

٥٣٤/٣٠ - (مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عَائِشَةَ) كَذَا لِأَكْثَرِ رَوَاةِ «الْمَوْحَاةِ»

مِنْ سَلَامَةَ وَوَعَالَ قَتَمَةَ مِنْ سَعْدٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
السَّبَّاحِ، عَنْ عَائِشَةَ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو سَعْدٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَرْدَةَ بْنِ هَارُونَ وَابْنِ أَبِي
طَرِيقٍ ابْنِ غَبِيهِ قَالَهُمَا عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي السَّبَّاحِ، عَنْ عَائِشَةَ كَذَا فِي «الْبَزْأَمِيِّ»^(٤).

[١] (الاستدرك، ١/٢٩٠)

[٢] (٢٩/٣)

[٣] (١/٢٩٠)

[٤] (٢٩/٢٩٠)

قال الشيخ (١) رحمه الله: أكثر من كان بالخدمة السرية من الصحابة
يُتْرَكُ الخِلافة عليه، ويحصل أن يكون جعل الخليفة في الدفن بالبيع، أو
بهدية على من نهم من الأهل، بأنه هو جمع والدعاء لهم، فليس

وكانت في مثل الحث من مروج في مروج ذكره حذيفة وحذوف
أصروا: رجل أن على سبيل أو سبيل فلا يفسد به، وعلى ما ذكرنا من
وجعل لا يكثره السبب أيضا، وعن سبيل - رضي الله عنه - أنه أمر بقدر
كانت عند السجود أن يقول في البيع، وقال: ما ظفرا في مسجدي، وعن
محمد بن أبيه ومعه، وقال العماري: الله ما ظفرا في مسجدي، وعن
في مثل ذلك بعد من في الفاضل - سعيد بن - من بعض أهل المدينة

وهي الخليفة: قال الشيخ (٢) رحمه الله: لا أحب هذه الأثر، بل أحب ما
الخدمة أو سبب الخدمة، فاحتمل أن يكون هذا الخليفة في الدفن
وغيره بغيره أيضا، وقال الشيخ (٣) رحمه الله: لا أحب هذه الأثر، بل أحب ما
عنه هو الأصح، ولم ير أحد من أهل الحديث من غيره، قال
قد كان بعد ما كان، وخلفه خلفه، وخلفه خلفه، قال الشيخ (٤) رحمه الله

قال الشيخ (٥) رحمه الله: لا أحب هذه الأثر، بل أحب ما
عنه هو الأصح، ولم ير أحد من أهل الحديث من غيره، قال
قد كان بعد ما كان، وخلفه خلفه، وخلفه خلفه، قال الشيخ (٦) رحمه الله

(١) الشيخ (١) رحمه الله: أكثر من كان بالخدمة السرية من الصحابة
يُتْرَكُ الخِلافة عليه، ويحصل أن يكون جعل الخليفة في الدفن بالبيع، أو

(٢) الشيخ (٢) رحمه الله: لا أحب هذه الأثر، بل أحب ما

على تخصيصه ذلك بالأمية، وليس في الخبر إجماع ولا صفة فيجوز، يحيى

قال الخازن^(١)، إذا أرادوا منه في الدعاء أو تسوية ليس ولا بأس بسله
تعدو مثل أو مثل، فإن في التحسين لأن المسألة إلى المتأخر قد تبع هذا
الخطأ، وقال الأثر حمي، ثم إن محمد بن سعد بن عجل على أن قوله من لا إلى
من مكرور، والمصنوع أن يذهب كل في قصره الخفة لم يمت بعد، ونقل عن
عائشة رضي الله عنها أنها قالت حين قالت فم أجبها عبد الرحمن لو قال
الأمير فبذل إلى ما ففعلنا، ففعلنا حسنا، قال صاحب الأوردية، يكره
النقل لأنه افتعال بعد لا يفيد مدح أو تأخير عنه ونقص ذلك كراهة.

قال الخازن^(٢)، وإذا كان يريد عليه ما لا من لغة إلى أحد الحرمين أو إلى
كرب أو أحد من الأمية أو الأوباء أو يكره أو يكره من ذلك الله وعمر ذلك
والله لا يذهب إلا ما كان عليه من شيء واحد، أو من في معناه من في
الشهادة، يحيى.

ثبت في الصحيح من مسائل الأمية كما في مروعهم، وما في الصغى^(٣)
يسحب فإن الشهيد حيث نقل، قال أحمد، أما القنن فعلى حديث جابر، إلى
الشيء^(٤) قال، والله القنن في مضارعتهم، فما غيرهم فلا ينقل الميت من
مكة إلى أحد آخر إلا تعرض صاحب، فإن كان فيه عرق فصحح جاز، فإن
أحمد ما اعتد على الرجل يرب في بلدة إلى بلد آخر رأسه، انتهى.

وما في الشرع الكسح من مروج الشفعة، وسعوم من الميت قبل دفعه
من محل موته إلى محل أبعد من مقبره محل موته لينقل فيه، إلا أن يكون
بشرط مكة أو المدينة أو بيت المقدس، انتهى.

(١) بطر، موطأ الصحيح (١٠٢، ١٠٢).

(٢) ١٠٢، ١٠٢.

٥٣٦/٣٢ - وَحَفَّتْهُنِي عَلَى مَا لَيْسَ بِهِ عَنِّي إِذَا كَانَ عَنِّي غُفُوفَةً. عَنْ
أُمِّهِ أَتَى قَالَ: مَا أَجَبْتُ أَنْ أَكْفُرَ بِتَلْبِيسِهِ. لَأَنْ

وفي الحاشية: المراد بالقرب مبالغة لا يتميز الميت فيها قبل وصوله،
المراد مكة جميع الحرم، ولا تسمى التخصيص بالثلاثة، بل لو كان بقرب
مقابر أهل الصلاح والخير فالحكم كذلك، لأن الشخص يقصد الجار الحسن،
انتهى.

وفي الشرح الكبير^(١) للمالكية: جاز نقل الميت قبل الدفن وكذا بعده
من مكان إلى آخر بشرط أن لا يتعجز حال نقله وأن لا تشهك حرمة، وأن
يكون لمصلحة كان يخاف عليه أن يأكله لبعير، أو ترعى بركة الموضع المنقول
إليه، أو ليدرس بين أهله أو لأجل قرب زيارة أهله له. قال الدسوقي: فإن
تخلف شرط من هذه الشروط الثلاثة كان النقل حراماً، وانتهاك حرمة أن يكون
نقله على وجه يكون فيه تحقير له، وعدم الانتهاك يتحقق بقرب المسافة
وعتدال الزمن وتعام الجفاف مع اللطف في حمله، انتهى.

وفي الدر المختار^(٢) من فروع الحنفية لا بأس بنقله قبل دفنه. قال
ابن عابدين: قيل: مطلقاً، وقيل: إلى ما دور مدة السفر، وقيل: محمد بقدر
ميل أو ميابين، لأن مقابر البلد ربما بلغت هذه المسافة فيكون فما زاد، قال في
الأنهر: عن عقد الفرائد: وهو الظاهر. وأما نقله بعد دفنه فلا مطلقاً. قال في
الفتاوى: وانعقدت كلمة المشايخ في امرأة دفن ابنها وهي عاتية في غير بلدها
فلم تصبر، وأرادت نقله على أنه لا يسعها ذلك. فتجوز شواهد بعض المتأخرين
لا بالنقل إليه، انتهى. وسيأتي أبسط في ذلك في أواخر الجهاد.

٥٣٦/٣٣ - حدثك، عن هشام بن عروة عن أمية عروة بن الزبير (أنه
قال: ما أحب أن أخرج بالنقباء المدفون المشهور بالمدينة المنورة (لأن) فتبع

(١) (١/١٦٩).

(٢) (١/٢٥٩).

أَذْفَى مِنْهُمُ أَحَبُّ إِلَيَّ مَنْ أُنْذِفَ بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ أَحَدُ رَجُلَيْنِ، إِمَّا ظَالِمٌ، وَلَا أَحَبُّ أَنْ أَذْفَلَ نَفْعُهُ، وَإِنَّمَا صَالِحٌ، فَلَا أَحَبُّ أَنْ تُنْشَلَ لِي عِظْمَتُهُ.

الامام وأن مصداقية (أذفن في غيره) أي، غير النفع (أحب إلي من أن أذفن فيه) وليس ذلك تكراهية المدفن فيه، كنف وهو بقعة مباركة بل لاستلانه بالمعابر فلا يكون الدفن فيه إلا بنشر السجود السابق، ولذلك كان (إنما هو) أي المدفون فيلحق في ذلك الموضع (أحد رجلين، إما ظالم فلا أحب أن أذفن معه) لأنه قد يعذب في قبره عظمه فأثأذى بطنه. (وإما صالح فلا أحب أن تنشر لي عظامه)

قال الناجي^(١)، كره عروة المدفن بالقيح لا تكراهية القعة، وإنما ذلك لأنه لم يكن بقي فيه موضع إلا قد دمر فيه، فكره المدفن به بهذا المعنى، لأنه لا بد أن تنشأ عظام من دفن في ذلك الموضع قبله، فلو كان ظالماً كره مجاورته وإن كان صالحاً كره أن ينشأ له، لأنه يعضه سنن نظام الصالح من أجله لحرمته وحلاجه، وأن يكون لنظام حزمة أمصاً إلا أن كراهيته لمجاورته أعظم، فلهذا خلق الكراهية لمجاورته، ولا تكروه مجاورة الرجل الصالح، فلهذا لم يكره إلا نشر عظامه. انتهى.

قال الزرقاني^(٢)، وبه مراد أبي حمزة ظاهر كلام عروة أنه لم يكره نشر عظام الظالم. وليس كذلك، فلعمامة حرمه. قال: وقد بني عروة فصوص بالعقيق، وأخرج من مصدقة لما رأى من تغير أهل بيت^(٣) هناك. انتهى.

(١) المنهاج (٢/ ١٣).

(٢) ١٦٩/٢.

(٣) الطبري: ٥ - مع بيان المصنف، جلاء (١/ ٢٠٠).

عن علي بن أبي طالب أنه روى أنه قال كان يقول في الحائز،

قال الزرقاني، أنه روي عن وفاة التقي إلا المحاذي، قال ابن عبد البر، في هذا الإسناد رواية أربعة من التابعين في سنن واحد، لكن سمعوا بولد في عهد النبي ﷺ، فهو كذا، يروي رواية.

أهل علي بن أبي طالب، رابع العترة الراشدين (ان رسول الله ﷺ كان يقوم في الحائز، وأمر بذلك كما صرح من حديث عامر بن ربيعة، رأي سعيد رأي هريفة، وأبو أبي شيبه عن يزيد بن ثابت، كذا مره ﷺ بطلعت حنرة، فسماها خام وقدم أصحابه حتى عدت، والله لا أرى من شأها أو من تصابق المكنول، من حنكته عن ليلته، وفي الصحيحين عن جابر عن ما حباة فقام لها النبي ﷺ فسمها، فسماها إلهة حنرة، يهودي، قال: قد رأيتكم الحنرة تقومون، زاد مسلم: إلى الثور فزع.

وفي الصحيحين: عن سهل بن حنيف، قال قال النبي ﷺ: ألبست سداً؟ وللمعتمد عن أسير وأحمد عن أبي موسى مرفوعاً: إلهة فسما، فسمها إلهة، وأحمد وابن حبان وأحمد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: إلهة، إلهة، إلهة، الذي يظفر الشفوس، ولابن حبان: إلهة الذي يظفر الأرواح، ولا سداً، بين هذه التحليل لا في التزييم لا في التزييم من السموت، فيه تعظيم لأمر الله، وتعظيم للظالمين بأمرة في ذلك وهم الملائكة، ومنصود التعاليم، أنه لا يستمر (إلهة) عن العترة بعد رؤية البيت فيه يسبح ذلك بالتأويل، الأمر القوي، فمن ثم استوى فيه كون التمسك مسلم، أو عمر مسلم.

قال ابن بطريق، معناه أنه المصاحف يروي عنه، وقال ميرزا، أهل نفس نبوت فزعاً مبالغة كذا حال، روى عنه، قال البقاعي، مصدر حري مجرى نوعك للبالغة أو فيه تقديم أي دم فرج، انتهى، يزيد أنثوي، والله إن صاحبه إن السموت مرفوعاً، والحاصل أن هذه التعاليم كلها مجتمعة، وما أحريه أحمد من حديث الحسن بن علي، إنما دام رسول الله ﷺ تأدياً يروي يهودي، راد

جماعة، انتهى كذا في مسررفاني^(١).

قال التاجي^(٢): الحنوف في مؤتمري: أحدهما: من مرت به، والثاني: من ربه. قال يقول لهذا من توضع؟ فقد روي عن النبي ﷺ أنيما لها في السافعين، روي أنه سجد الحناري أن رسول الله ﷺ قال: إنك رأيت من الجلالة فقوموا خير مني فلا يحسن حتى توضع. ثم روي عنه بعد ذلك حديث عنى المذكور فيه أنه جلس بعد أن كان يقوم، واختلف أصحابنا في ذلك فقال مالك وغيره من أصحابنا: إن جلوسه مع ما كان عليه من الجلالة أو لا يقوم. وقال ابن المنصور وابن حبيب: إن ذلك على وجه التوسعة، وإن أنيما فيه أجر وحكمه حتى، وما ذهب إليه مالك أولى تحدث عنه انتهى.

قلت: وتوضيح الكلام في ذلك أن مهما فيأمن: اختلفت في حكمه لأنة، الأول: إتيان من مرت عليه الجلالة، والثاني: قيام من معها، وللخصر الكلام عليه مختصراً.

أما الأول فقال النجاشي^(٣): ذهب قوم إلى أن الجلالة إذا مرت بأحد يقوم لها، وهم: السور بن خزيمة، وثلاثة، وذهب بن سيرين، والشافعي، والحنفي، وإمامنا من أصحابنا، وذهب بن محبوب، وشاذ أبو عمرو بن الشهداد. قدمت آثار أصحابنا ثلثة توجهت بقاء الجلالة، وقال بها جماعة من السلف والخلف، وأروها غير منسوخة، وقالوا لا يحسن من اتبع الجلالة حتى توضع عن أختاف الرجل، منهم الحسن بن علي وأبو هريرة بن عمر وابن الزبير وجم سجد الحناري وأبو موسى الأشعري. وذهب إلى ذلك الأوزاعي وأحمد ومخاف، وبه قال محمد بن الحسن.

(١) مشرع الزبيري (٢٠١٢).

(٢) التاجي (٢١٤).

(٣) عسك القاري (١١١١).

قال الطحاوي: وعلمهم في ذلك حور، فقالوا: ليس على من مات به جسارة أن يقوم لها، ولعن تبعاً أن جلس بك ثم توسع، وأراد مالا خفياً: عريه من التزير وسعد بن المسيب: رطلته والاسود وثافعا وابن حبر: أما حنيفة ومثلكا والشافعي وأبا يوسف ومحمد، وهو قول عطاء بن أبي رباح ومحمد وأبي إسحاق، ويروى ذلك عن عيسى بن أبي مالك، وأبي الحسن، وابن عباس، وأبي هريرة، وإله الحازمي: وقال عياض: وممن هو ذهب إلى توسعة والتجيرة، وليس شيء، وهو قول أحمد وإسحاق وابن حبيب وابن أبي شيبة: انتهى كلام العيني.

وقال أيضاً: عتسرا في الأمر المذكور هي الحديث ضيق: العوجوب والتجريح لها واجب، وقيل: للندب: وإليه ذهب ابن حزم، وقيل: كان واجباً ثم نسخ. وقال الشوكاني^(١): مذنب أحمد وإسحاق وابن حبيب وابن أبي شيبة: أن القيام للحدوة مع سبع المقود مع شيء كما في حديث علي رضي الله عنه: بأن الحود: من جلس فهو في الجنة، ومن قام فله أجر، وكذا قال ابن حزم: أن المقود يترك بعد أمر: بالقيام يدل على أن الأمر للندب، ولا يجوز أن يكون صحيحاً.

قال شوكاني^(٢): والسختار أنه منسوب، وبه قال الشوكاني وصاحب المعتمد، من الأصناف، وبما قال مالك وأبو حنيفة والشافعي: إلا القيام مسوح الحديث علي رضي الله عنه، قال الشافعي: إنما أن يكون القيام مسوحاً أو يكون لكل، وأيهما كان فله سنت أن يتركه بعد صلاة، والحدوة في الآخر من أمر، والقبعة أحب إلي، انتهى.

(١) إله، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤.

(٢) إله، شرح البوري على ١٠٠، ١٠١، ١٢٨، ١٢٩.

يعلم مما سبق أن الأئمة الثلاثة متفقة على ترك القيام، وهو مفسوخ في شروعههم غير الشافعية، ففي شروعههم اختلاف، لكن تقدم المصريح عن الإمام الشافعي - رضي الله عنه - نسخ القيام في «حاشية نرج الإقناع»، والراجح عند المشافعية مذهب تقدم ثبوتها، هكذا في الأصل والنسوان ترك القيام. وبه قول عائشة وأحمد، وإن كان المختار عند النووي نعتاً لجميع من السلب من حيث الدليل القوي، لكن صحح في «المجموع» عدمه حيث قال: القيام إذا مرت، والقيام إذا تبعها مسوحاً، على العذهب، ولا يضر أحد ما تقدم لها أو سواء، مرت نه أم تبعها، وإن اقتص، وجرى في «المروضة» على كراهة القيام لها، انتهى.

وفي «الشرح الكبير» للمالكية: كره لجنس مرت به حيازة أو شئع سجد للعضرة وحسن قيام لها، وكذا استمرار من معها قائماً حتى توضع. وفي «المختار»^(١) من فروع: احتسبة: ولا تقوم من في انفسلها إذا رآها مل وضعا ولا من مرت عليه وهو المختار، وما ورد فيه مفسوخ، انتهى.

وتقدم أن الإمام أحمد - رضي الله عنه - قال: القيام لكن شروعه مفسوخ ترك القيام كالجمهور ففي «مير المعاري» يكره القيام لها إذا جاءت أو مرت به وهو جالس، انتهى.

وعندما هي «لروض البريح»، فعلى ذلك لأئمة الأربعة مبنية في ترك القيام لها، وما ورد في ذلك مفسوخ أو محلل كما تقدم عن الإمام الشافعي رضي الله عنه.

قال الحبيبي: وتمسكوا في ذلك بأحد حديث منها: ما أخرجه مسلم في «صحيحه» عن علي - رضي الله عنه -: أن رسول الله ﷺ كان يقوم في الصلاة ثم جلس بعده، وذلك من حاشد كان يأمره بالقيام في الجنائز ثم جلس.

ذلك وما بالحجور^(١)، فقال الحارث بن عبد الله عن أبي حمزة قال: مرت بنا هنا فقلت: فقال علي - رضي الله عنه - من أنت؟ قلت: أبو موسى الأشعري. فقال علي - رضي الله عنه - ما فعل رسول الله ﷺ إلا سرًا، فلما سمع ذلك وانني عنه مني، أهد.

وقال الحارثي^(٢) عن عبد الله بن مسعود: إن نعيمًا مع علي - رضي الله عنه - فخطب حذافة لم يربت به أخرى فقاموا، فقال علي - رضي الله عنه - ما يقربكم؟ فقالوا: ما نزلنا أصحاب محمد ﷺ، قال: وما ذلك؟ قلت: رأينا أبو موسى أن رسول الله ﷺ قال: إذا مرت لكم حذافة إن كان منكم أو يهودياً أو نصرانياً فقوموها، فلو لم يمس قومها لم يكن تقوم ثلث معها من حذافاتكم. فقال علي - رضي الله عنه - ما ومنكم رسول الله ﷺ قط غير مرة من أهل من اليهود يذكروا من أهل كذاب وكان يفتنه بهم، فواللهي حذافتهم، مما عد لها بعد. قال الشافعي: فقد جاء عن النبي ﷺ ثلث بعد فعله، والحجة من الآخر من أمر رسول الله ﷺ هو الاستحباب. وإن كان صاحباً لا بأس بالقوم باليهود، فالله أعلم بالآخرة من فعله ﷺ، انتهى.

قلت: وفي آخر حديثي هذه فخر عن ابن مسعود قال: مر بحذافة علي - رضي الله عنه - بن أبي طالب فقام الحارثي ولم يمسهم من الناس، فقال الحسن بن الحسن: أما علم لها رسول الله ﷺ؟ قال ابن عباس: نعم لها نعم فعله.

قال الشيركاسي^(٣): وأما أحمد والشمسني: برجال إسماعيل ثقات. وفي الباب عن جماعة من الثقات عند أبي داود والترمذي وابن ماجه والبرقي. أن يهوداً قال لما كان النبي ﷺ يتوهم بالحذافة: هتد تعال. فقال النبي ﷺ:

(١) لأحمد في المساج والمسنن (ج ٢٢) ٢٢٠.

(٢) في الأثر (٢٠٠) ٢٠٠.

«اجلسوا رجالهم»، وفي نسخة سر بن رافع وليس بالفري كما قال الشرمذي. وقال البيهقي: نفرد به بشر وهو ثعلب قال الشرمذي: حديث عبادة غريب، وقال أبو بكر التميمي: هو صحيح لكان صريحاً في الصحيح غير أن حديث أبي سعيد أصح وأثبت فلا تقوم هذا الإسناد انتهى.

قلت: لكن ضعفه من جهة الروايات المتقدمة، وأخرج ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: كنا مع علي - رضي الله عنه - مر علينا جنازة، فقدم رجل فقال علي: ما هذا؟ كان هذا من صنع اليهود. وعن أبي إسحاق قال: كان أصحاب علي وأصحاب عبد الله ثم يقوموا للجنازة إذا مرت بهم، وعن إبراهيم قال: كان أصحاب عبد الله ثم بهم الجنازة فلا يقوم منهم أحد، وعن إبراهيم قال: لم يكسروا يقومون للجنازة إذا مرت بهم، وعن ثعلب قال: كان عطاء وصاحبه يريان الجنازة لا يقومان إليها.

وأما الثاني فقال الشوكاني^(١) تحت حديث أبي سعيد مرفوعاً: فمن أتبعها فلا يجلس حتى توضع فيه: انتهى عن جلوس العاشي مع الجنازة فل أن توضع على الأرض، فقال الأوزاعي وإسحاق وأحمد ومحمد بن الحسن: إنه مستحب، حكى ذلك عنهم البوهي والحافظ في الفتح^(٢). وقوله ابن المنذر عن أكثر أصحابه والتابعين قالوا: والنسخ إنما هو في قيام من مرّت به لا في قيام من تبعها.

وحكي في الفتح عن الشعبي والخفي أنه يكره لقوله قبل أن توضع، فإن وقال بعض السلف: يجب القيام، واحتج له برواية التميمي عن أبي سعيد وأبي هريرة أنهما قالوا: ما رأينا رسول الله ﷺ شهد جنازة قط فجلس حتى

(١) غير لأوطان (١/٢٤٠)

(٢) فتح الباري (١/٢٤٠)

نوضع، انتهى. كذا قال الحافظ في «الفتح». وروى البيهقي من طريق أبي حازم الأصبغ عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما: أن القائم مثل الحامل يعني في الآخر، انتهى.

وفي حاشية شرح الإقناع^(١) بعد ذكر الاختلاف في القيام لفحشاءة إذا مرت: «صحيح في المجموع» غلبه حيث قال: «قيام لها إذا مرت، والقيام إذا تبعها منوحيان على المذهب، فلا يؤمر أحد بالقيام لها الآن سواء مرت أم لم تبعها إلى آخره». وجرى في «الروضة» على كراهة القيام لها، وقال بعضهم: إذا كنه في القاعد إذا مرت به، «فما مُتَّبِعُهَا» يستحب له أن لا يقعد حتى توضع آخر مسلم عن أبي سعيد: إذا تبعتم الجنائز فلا تجلسوا حتى توضع، أي إذا مُتَّبِعَ معها مُتَّبِعِينَ لها فلا تجلسوا لها حتى توضع بالأرض. كما في رواية لأبي داود عن أبي هريرة. ونسعه الشري ورجحه البخاري، وظلت لأن الميت كالمنبوع فلا يجلس التابع قبله. ولأن المنفعل من نذب الشارع حضور دفنه إكرام الميت وفي فموده قبل دفنه إرداء به، انتهى.

وهكذا قالت الحنابلة كما في «المروض المربع»^(٢) إذا قال: ويكره جلوس تابعها حتى توضع بالأرض للدفن إلا لمن بعد لقوله عليه الصلاة والسلام: «من تبع جنازة فلا يجلس حتى توضع» مثلوا عليه. نعم هو جائز عند المالكية قال في «الشرح الكبير»^(٣): «رحاز جلوس المتتابعين مُتَّابَةً أو رَكْبَانًا قبل وضعها من أعناق الرجال بالأرض، انتهى».

قلت: ويكره الجلوس قبل الوضع عند الحنفية كما صرح بها في

(١) (٢/٢٩٦).

(٢) (١/٣٤٩).

(٣) (١/٤٤٢).

فروعهم، ففي «التكري»: وإنما انتهت الجارة إلى الكرسي بكرة الجلوس قبل أن يوضع على الأعراف؛ لأن النص من حضور دفن الميت إكرامه، وفي جلوسهم قبل وضعه إزداؤه، ولأنه قد تقع الحاجة إلى التعاون والقيام أمكن فيه، وإذا وصفت عن الأضاني بعضهم، وبكرة النقام وهو مفيد عند الحاجة والضرورة على ما لا يخفى، انتهى.

وفي «المختار»^(١): كره لشمسها جلوس قبل وضعها، قال ابن عابد بن ثلثي عن ذلك، انتهى. وبواب البخاري في «مصححه» باب من نزع حذاة فلا يمسح حتى يوضع عن منكب الرمال. قال الحافظ^(٢): كأنه أشار بهذا إلى ترجيح رواية من روى في حديث أبيات يعني حديث أبي سعيد. أصح نعمًا فلا يقعد حتى يوضع بالأرض؛ على رواية من روى: «حتى يوضع في اللحد»، وفيه اختلاف على سهل بن أبي صالح عن أبيه، قال أبو داود: ورواه أبو معاوية عن سهل فقال: «حتى يوضع في اللحد»، وعنده الثوري وهو أحفظ، فقال: «في الأرض»، ورواه حريز عن سهل فقال: «حتى يوضع حسب»، وزاد: قال سهل: ورأيت أبا صالح لا يجلس حتى يوضع عن منكب الرجال، أخرجه أبو يعقوب في «المستخرج» بهذه الزيادة، وهو في مسلم بشرطها، وفي «المعجم» للتحفة الأفضل أن لا يمسح حتى يهال عليها المرات، ورحلتهم رواية أبي معاوية، ورجع الأول عند البخاري فعلى أبي صالح؛ لأنه روى الأخير وهو أعرف بالمراد منه، ورواية أبي معاوية مرجوحه كما قال أبو داود، انتهى.

قال ابن عابد بن ثلثي: يكره القيام بعد وضعها عن الأضاني كما في «المخانة» و«المنارة» وفي «المعجم» خلافة حيث قال: والأفضل أن لا يجلسوا حتى يسؤرا عليه التراب. قال في «المحرر»: والأول أولى لما في «المتع»: لا بأس

(١) (٢/١٦٠)

(٢) «فتح الباري» (٤/١٧٨)

بالحلوس بعد الرضع لما روي عن عذانة بن الأوس^(١٩٠) أنه ﷺ كان لا يجلس حتى يوضع العبد في الموضع، وكان إذا مضى مع غيره حتى إلى رأس قبر، فقال يهودي: هكذا تصنع يهودنا، فجلس ﷺ وقال لا تصنعوا خالفوهم، أي في القيام فلما كره، ومعتصماه أنها شرافة حريم، وهو مقصد عدم الحاجة والقبول، انتهى.

وأخرج ابن أبي شيبة في وصفه^(١٩١) بسنده عن الزهري قال: كان الحصور بن مغيرة إذا شهد جنازة لم يجلس حتى يوضع

وعن أبي هريرة: أنه رضي الله عنه - لم يكن يقعد حتى يوضع السير، وعن أبي سعيد برفعه: إذا كنه في جنازة فلا يجلس حتى يوضع السير.

ومن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال: إذا مضى جنازة لم يجلس حتى يوضع، وعن إبراهيم بن أبي رباح فاجلس، وعن طلحة بن يحيى قال: رأيت حذيفة بن الريم في جنازة فابكأ على حائطه فمضى يقول: وضعت الجنازة؟ فلم يجلس حتى رجع، وعن إبراهيم بن أبي رباح قال: كانوا يكرهون أن يجلسوا حتى يوضع الجنازة هي مذكرة نوحا.

وعن أبي حنيفة قال: مشيت مع الحسن بن علي دأبي حذيفة وابن الزبير، فلما انتهوا إلى الدفن قاموا يحدثون جميعاً، فبكت الجنازة، فلما وضعت جلسوا، وعن محمد: أنه كان لا يجلس حتى يوضع، وعن الشراء قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ من جنازة رجل من الأنصار، فاعلمنا إلى الدفن، ثم لم نجد، قال: تجلس رسول الله ﷺ، جلسا حوله كأنما على رؤوسنا الطير.

(١٩٠) أخرجه الترمذي ج (١٠٠٠) وأبو داود (٣٨٧٦).

(١٩١) (٣٨٦) باب في الرجل يكره من الجنازة من دل أن يجلس حتى يوضع.

٣٤ / ٥٢٨ - وحديثي عن مالك: أنه بلغه أن علي بن أبي
صائب كان يتوسط القبور، ويضطجع عليها

وفي السماع^(١) بكسر الهمزة، استمعني لحدثه أن يقعدوا قبل وضع اختياره
لأنهم أثناع فجنزة، والنبي لا يقعد قبل قعود الأصل، ولأنهم إنما حضروا
لعضد الميت، وليس من التعظيم الجلوس قبل الوضوء، فأما بعد الوضوء فلا
شأن بذلك لمروية عادة المدكورة.

٣٤ / ٥٢٨ - (مالك، أنه بلغه أن علي بن أبي طالب) قال أنور الدار: رآه
صحيح، وقد أخرجه الطحاوي رجال ثقات عن علي - رضي الله عنه - صحيح.

قلت: أخرجه الطحاوي عن علي بن عبد الرحمن ثنا عبد الله بن صالح
لني بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث عن بكير: أن يحيى بن أبي محمد
حدثه أن مربي لأل علي - رضي الله عنه - حدثه أن علي بن أبي طالب كان
يجلس على القبور، وقال المروي: كنت أسمع له في المقبرة فينشد قرأتم
بصطخ. كان يتوسط القبور أي يحملها وسادة (ويضطجع عليها).

قال الساجي: وهذا أكثر من الجلوس، واحتسنت التزيينات والآثار في
الجلوس على المقبر، وأثر عن - رضي الله عنه - المذكور صريح في الحوار،
وأخرج اندخاري في صحيحه^(٢) زعليه: قال عثمان بن حكيم: أخذ بيدي
خارجة، فأجلسني على قبر، وأكبرني عن عمه يزيد بن ثابت قال: إنما كره
ذلك فمن أحدث عنه، قال الخياط: وحده سدد في مسنده الكثير، وبين فيه
سب احمر خارجة حكيم^(٣) بذلك.

ونقطه: حدثنا يحيى بن يوسف، ثنا عثمان بن حكيم، ثنا عبد الله بن

(١) إسناده صحيح (٤٦٠٢)

(٢) مات المروي على الفم كتاب التذكرة (٩٥٠٢)

(٣) كما في صحيح أبيه (٢٣٤٠٣)، وكتاب عثمان بن حكيم (٢٣٤٠٣)

مرجس وأبو سلمة بن عبد الرحمن أنهما سمعا أبا هريرة يقول: لأن أجلس على جمر، فتعرق من دود لحمي حتى تعضي إلي، أحب إليّ من أن أجلس على قبر. قال عثمان: رأيت خذرجة من رعد في المقابر فذكرت له ذلك فأخذ يبتلي الحديث، وهذا إسناد صحيح، انتهى.

ومى "البحار"، أيضا قال باقر: كان ابن عمر يجلس على الخيل، قال
البحار: "وَصَلَّى الْفُطْحَاوِي مِنْ طَرِيقِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيِّ أَوْ نَافِعًا حَتَّى
يَبْذُلَتْ، وَلَا يَغْزِيهِ هَذَا مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ مُطَابِقٍ عَنْهُ. قَالَ:
وَلَا أُنَاقُ عَلَى رُفْءِ أَحَدٍ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَمَّا عَلَى قَوْمٍ، فَتَهَيَّأَ.

ويحالف ما تقدم ما أخرجه أحمد عن عمرو بن حزم الأنصاري مرفوعاً،
 ألا تتعدوا على الخمر، وفي رواية قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال: ألا تؤذ صاحب هذا الخمر، وما أخرجه مسلم عن أبي هريرة المرفوع،
 ألا تجلسوا على الخمر ولا يصلوا إليها، وما أخرجه جماعة إلا البخاري
 والترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً: لا يؤذ أحدكم على خمر، فتعرق رواية
 شخصين إثر خمر له من أن يجلس على خمر، وما أخرجه مسلم وأحمد
 والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه عن حابر: نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يجفص
 القبور وأن يتعد عليه، وفي هذا المعنى آثار كثيرة عن الصحابة والتابعين
 ذكرها ابن أبي شيبة وغيره، واحتجنا بما إيرادنا اكتفاءً بذكر الروايات
 الواردة في ذلك.

قال الطحاوي^(١٤): ذهب قوم إلى هذه الآثار وقلدوها وكبروها من أجلها
الجلوس على القبر، وأرد ما تقوم الحسن المصري، ومحمد بن سيرين وسعيد بن

(۶) مؤخر "تاریخ" (۱۳۲۵).

(١٦) "نصر على معانيه" لا (١٧٠٠: ١٧١٧)

شهر وسكرواً وأحمد واسحاق وأنا سليمان، ويرى ذلك أيضاً من عهد أبي
وأي بكرة وعنه من حماد بن أبي هريرة وحابر وإليه ذهب الظاهرية.
وقال ابن حزم في «المحلى»: ولا يحل لأحد أن يجلس على بيته وهو
قول أبي هريرة وحداثة من السلف.

ثم ناز الصحابي: وعالمهم في ذلك يخبرون فقنوا: سمعته عن ذلك
لكرهه الجلوس على القبر ولكنه أريد به الختموس للناظر أو البول، وذلك جائز
في الشعة، يقال: جلس فلان للناظر، وجلس فلان للبول، وأراد بالأخريين
أبا حنيفة ومالكاً وعبد الله بن وهب وأبو يوسف ومحمد، وقنوا: ما روى عن
الشيخ محبوب على ما ذكرنا وسكنى ذلك عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن
عمر، انتهى.

رسائل الأئمة في ذلك كما في دوعهم ما في دليل المآثر، فاحذروا
ويكره فعله والمطوف به والأذكار إليه والجميت عنده وتعنوس عليه وتؤدبه
عليه، انتهى.

وفي «الشفعة» لأبن حجر من دوع إضافة: ولا يجلس على القبر الذي
لستفم ولو مشر بهما يظهر ولا يستند إليه ولا يشكأ عليه، وطاهر أو المبراد
به محاذي الميت لا ما عتيد التحريم عليه، فيه قد يكون غير محاذ له لا
عبداً في التحريم، ويحتمل النفاق ما قرب منه جداً به: لأنه يطلق عنه عرفاً أنه
محاذ له، ولا يوطأ احتراماً له إلا لفرضه كذاً لم يصل نفس عنه، وكذا ما
يريد زيارته ولو غير قريب، انتهى في هذا، قالها المكرهات: وقال كثير من
لمحرمة واختير لهم نسلم التصريح بالوعده عليه، لكن أؤثروا بأن المبراد المنعرد
عليه نداء إضافة، انتهى.

وفي «التصريح الكبير» للملكية: والشيء لغير السقط حبس لا يقضى عليه

أي بكرة، حيث كانا مسلما، والطريق دون الأجزاء، ولو بغيره، وكذا الجلوس عليه، قال المدسوقي: وإلا حاز أي وإلا بأن كان مسلحا أو كان مسلحا، وكان في الطريق أو من فناء وعدمه، أي، من في الفناء العتيق عليه، وأولى به كان مسلحا في الطريق.

قوله: وقد اختلفوا عليه أي يجوز مطلقا كما هو ظاهر من إعلانه لحد محدود الخطأ، لأنه أخرج من المعنى حدا لما في غيره، أي الشيخ عند الباقي الزماني، من أن الجلوس كاللحمي بكرة، إن كان الفناء مسلحا والطريق دونه، ومن فناء، أي، من الفناء، فإن لم يرد من هذه التلاثة جاز وإما ما ورد من حرمة الجلوس على اللحم، فهو معقول على الجلوس لنفسه، فلو شاء انتفى.

واختلف أهل النقل في بيان سلك تحقيقه فهو يحتاج إلى شيء من التفصيل، قال النووي في شرح معاني الآثار: إن ذهب أبي حنيفة كجمهور، قال الحافظ، وليس كذلك بل ذهب أبي حنيفة وأصحابه لقول عائشة كما نقله عنهم الطحاوي، انتهى.

قال العيني في شرح المعاني: وتحقق الكلام في ذلك ما فانه الطحاوي: باب الجلوس على اللحم، ثم ذكر التذليل بذكره الجواهر، وسبيلنا ثم فانه قال الطحاوي: وحاشا في ذلك أن يكون قد نزل لم يه من ذلك ذكره الجواهر على الفراء، وكذا أرى في الجواهر الحافظ أو يقول: وذلك حار في الزعم، يقال: حار فلان بلغاظ، وحل فلان لنزل.

ثم ذكر في حجتهم حديث أبي أمامة أن زيد بن ثابت قال: هل من يا ابن أخي أحسنك، إنما يبرى النبي بجزء من الجلوس على اللحم أحدث غائظ أو

مرتب، ورجاله نقات. ثم قال: فبين زيد في هذا الجلوس المنهي عنه في الآثار الأولى، ثم روى عن أبي هريرة

وأجاب مما أورد عليه الحافظ ثم قال: وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد - رحمهم الله - فعلى هذا ما ذكره أصحابنا في كتبهم من أن وطء النور حرام وكذا النوم عليها ليس كما ينبغي، فإن الطحاوي هو أعلم الناس بمذهب العلماء ولا سيما مذهب أبي حنيفة، انتهى كلام العيني بتغير.

وقال ابن عابدس^(١): قال في «الفتح»: يكره الجلوس إلى القبر ووطؤه، وحبتزه فما يصنع من دفنت حول آقاربه خلق من وطء تلك القبور إلى أن يصل إلى قبر قريبه مكروه. ويكره النوم عند القبر، وقضاء الحاجة، برأوى، وكل ما لم يجهل من السنة، والمجهول منها ليس إلا ربايتها والدعاء عندها قائماً.

وفي «تحرارة الفتاوى» عن أبي حنيفة: لا يوطأ القبر إلا لضرورة، ويزار من بعيد ولا يقعد وإن فعل بكره، وذكر في «الحنفية» عن الإمام الطحاوي: أنه حمل ما ورد من أنه منتهي على الجلوس لقضاء الحاجة وأنه لا يكره الجلوس تخيره جمعاً بين الآثار، وأنه قال: إن ذلك قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد.

ثم نازعه بما صرح في «النوادر» و«الزحقة» و«الدائع» و«المحيط» وعبره من أن أبا حنيفة كره وطء القبر وتعمود أو النوم أو قضاء الحاجة عنده، وأنه ثبت النهي عن وطئه والمشي عليه.

وذكر المبي^(٢) كلام الطحاوي المأثور ثم قال: فعلى هذا ما ذكره أصحابنا في كتبهم من أن وطء القبور حرام، وكذا النوم عليها ليس كما ينبغي، فإن

(١) نزهة المستقر (٣٩/١٨٣).

(٢) نزهة المستقر (١٦/٢٥٤).

٣٥/٥٣٩ - **وحدثني عن مالك، عن أبي بكر بن عثمان بن سفل بن حبيب، أنه سمع**

يوحنا بن عمرو مالك بن مالك، وكذا أومعه كلام ابن الجوزي حيث قال جمهور
نفساء على الكراهة خلافاً لمالك، واحتج الطحاوي بأثر ابن عمر أخرجه
الحازي بأنه كان يجلس على القبور، وعن علي نحوه، وعن زيد بن ثابت
مرفوعاً: «أنت نهي النبي ﷺ عن الجلوس على القبور الحدث غائط أو بول»
ورجال إسناده ثقات، ويؤيد قول الجمهور ما أخرجه أحمد من حديث عمرو بن
حزم الأنصاري مرفوعاً: «لا تقعدوا على القبور»، وفي رواية له عنه قال: رأي
رسول الله ﷺ وأنا مشكى على قبر فقال: «لا تؤذ صاحب القبر» إسناده صحيح،
وزد ابن حزم التأويل المتقدم بأن يفظ حديث أبي هريرة عند مسلم: لأن
يجلس أحدكم على جسر فتعرق ثيابه فتخلص إلى حله، قال: وما عهدنا
أحدًا يقعد على ثيابه للغائط، قد دل على أن المراد التعود على حقيقة، وقال
ابن خال: تأويل المذكور بعيد لأن الحديث عن القبر أقبح من أن يكره،
ولما يكره الجلوس المتعارف، كذا في «الفتح»^(١).

قلت: ولا بعد في ذلك إذ ثبت بالرواية المرفوعة وقد علمت أنه لا
خطأ، الحنفية شيء، وما ورد إذ قلنا بحرمه الحديث على القبر وكراهة
الجلوس جمعاً بين الروايات، فإن الحديث مما اتفق على الروايات والأقوال،
فهو بناسب الحرمة والتعذر مما اختلف فيه الأئمة، فاكتمت حجة في الحكم،
فناسب الكراهة الشريفة، والله تعالى أعلم.

٣٥/٥٣٩ - (مالك، عن أبي بكر) ذكره المتقدم في رجال الجمع
فيمن يكنى بأبي بكر ولم يوف على اسمه. (ابن عثمان بن سفل بن حبيب)
الأندلسي الأوسي المدني ثقة من رواة «التحسين» والنسائي (أنه سمع) عنه

(١) مطبع الديار (٢٢٥/٢ - ٢٢٦)

قال النرجسي^(١) والدمعاني^(٢) ما يقولون بين العرب الجواز والوجوه والوجوه
والوجوه ثم يكن لهم ذلك، ثم يعبر بينهم في التصريف الحسن؛ لأن كل من
نفس له (حسان)، فله لا جمال بلونه كحسان، فلا تأني بالانصراف عنها
فعل أن يكمل رديها في بني بعد من بني ذلك منها، فانه من التمام، وتصريف
فعله، ولغيره عنه، انتهى.

وأخرج البخاري في صحيحه^١ تعقيبا قال زيد بن ثابت إذا ضايق
وكف قهره في شيء عاقل، أو قال ضايق من دلول ما عاقل على الخفايا^٢ وما
دلتك من ضايق لم يرجع ماء فبرأه^٣ قال الحفاظ^٤ : وكان البخاري يؤيد
بشيء ما أخرجه عنه كرواق مسند عن أبي هريرة قال : إنه إن ولس ضايق
لرجل يكون مع الخنزير يصيب عليه حشرة أو شيء حتى يستأنس^٥ ولها
الحديث بهذا مطلقا ، وروى عبد العزيز بن محمد عن علي بن الحسن^٦ : أخرجه
أبي شيبة عن منصور بن معوية أيضا ، وقد روى مثله مردويه عن حدث جابر
أخرجه الثمار بإسناد فيه نقالة^٧ وأخرجه تعقيبا في الضعفاء^٨ عن حديث أبي
دروية^٩ فرواه مسلمة ضعيفا ، وروى أحمد عن أبي هريرة مرفوعا^{١٠} عن ربع
جارية فحمل من عذابه رجلا في فريضة وقعد حين يوت له رجوع فخره^{١١}
وإسناده ضعيف ، وقدني عبا معظم لأنه عتوز قول^{١٢} : رواه ابن^{١٣} يحيى
عن مالك : أنه لا يصح عنه شيء ، انتهى .

وقد تبين المضمون في اقتراحه المخاريق^{١٢} بعض من حيد من حيد
 له ما عطف عليه الذي نعرفه الناس وهو أنه لا يوجد إلا بعد حصول

1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 26

[illegible]

4:25 PM 15

٤٥١ : ابيهم الاول ابن الفراء، ثم بسحق بن اسحاق النخعي، ثم اسحاق بن عمار، ثم اسحاق بن عمار.

عن من بعض أولياء تلك الصلاة، بل هو من لا أصل له من النبي ﷺ
والصالحين، انتهى، وقال والذي شرحه - سور الله مرقده - عن تحرير شيعته
والمن سيرة - قوله: ما علمنا على أحد إلا ما كتبه أحد فيما له من إمامه
فله النبوة انتهى

قلت: وما حكى عن الإمام ثالث أنه لا يصح حتى يستأذن من
مشرح في فروعه كالتسريح الكبير^(١) وغيره، قال الأسدي: حاصل الفقه
أن الانصراف قبل الصلاة مكروه مطلقا سواء حصل صلوات في تحبيرها أو لا،
فإن الانصراف شاحنة أو تعير حادثة كان الانصراف باذن من أهلها أم لا،
وأما بعد الصلاة: فقل: لا يكره إن كان بعد اذن من أهلها، وإن حال أنهم
لم يقولوا فإن كان بدون من أهلها فلا قراءة طرّفوا أو لا، وإن طوّفوا فلا
قراءة كان يادى أهلها أم لا، انتهى.

وفى الكبير^(٢) من مروج الحنية: ولا ينبغي أن يرجع من جنازة حتى
يصادي عليه، وبعدما صلى لا يرجع إلا بآذن الأولياء، هذا ذكره في عامة
كتب الصلوات وغيرها، وهي المحيط: فيل: كثر أن يسعه الرجوع بغير
إذنها، انتهى. هذا هو المعاني للأحاديث، وعلم الجمهور، ولا أعلم لهم في
المتن ما أخذ، إلا أن حصل التوجّه لأهل البيت بسبب الرجوع، فينبغي أن
يرجع ذلك ولا يفي المصحح: أن الرجوع جنازة أبنت حتى يصلي عليه فله
قبراؤه ومن تبعها حتى تدفن فله قبراؤها، وإذا مع الرجوع بغير إذنها
يكون له ضرورة تتسّر عليه شهيد تدفن بسببه، فيترك الصلاة عسبه أيضا
فمخرج من أخباره، وهذا ما لا يفتن، انتهى.

(١) (١٢٤)

(٢) (ص ١٢٤)

عنه: «لَنْ تُنَابِتَ، مَرَضُهُ، فَدُ خُتِبَ مِنْهُ، فَصَاحَ بِهِ، فَلَمْ يُجِبْهُ، فَاسْتَرْجَعَ زَيْتُونُ، إِلَيْهِ، وَفَاتَهُ، فَغُفِّلَ.....
فَإِنَّ إِلَّا زِيَارَةَ الْمَرِيضِ، قَالَ الْعَسَنِي^(١).

رفيه مواصلة النبي ﷺ أصحابه وعيادته مرضاهم، قال العسني: عيادة المريض سنة، وقيل: واجبة، وقد روي في ذلك عن جماعة من الصحابة، ثم ذكر أسماءهم أكثر من ثلاثين صحابياً. وحكى روايتهم فارجع إليه، وسباني باب العيادة في الجزء الخامس عشر من هذا الشرح إن شاء الله.

(عبد الله بن ثابت) من فئس الأصاري الأوسي، ويقال: به ظمري أو تربع مات في عهد ﷺ، وقال الراخدي وابن الكشي: هو عبد الله بن عبد الله بن ثابت، له ولأبيه صحبة، وقال ابن الكلبي: دمه المبي ﷺ في قميصه، وعاش الأب إلى خلافة عمر رضي الله عنه، وكانا جميعاً قد شهدا أحدًا، وكذا قال الظهري وأبو زرعة، وقال بعضهم: إنه آخر خزيمة بن ثابت، كذا في الإصابة (أفرجده) أي عبد الله (قد عذب عليه) أي غلبه الآم حتى دمه إجابة النبي ﷺ، قال الزرقاني تبعاً لتاجي، وفي «البدل»^(٢): أي عُثِي عليه.

(فصاح به) أي ناداه (فلم يجبه) قال الشيع في المصنف: أي بسبب التعشي (فاسترجع رسول الله ﷺ) لما أصيب فيه أي قال: يا لله وبأ إليه راجعون، وقد أتى الله تعالى على من قال مثل هذا عند العصبية فقال: ﴿وَقِيلَ الْمَكْرُورُ أَفَلَا تَتُوبُونَ﴾^(٣) الآية، وكان ﷺ مشفقاً على أصحابه، محباً لهم، فإذا أصيب، واحد منهم مَرَجَعُ

(وقال: غلبنا) بيده المجهول أي صرنا مغلوبين لأسر الله تعالى وقضائه

(١) «عبد الظهري» (١/١٦١) باب وجوب عيادة المريض.

(٢) «بدل المجهود» (١/٢١٧).

(٣) سورة البقرة: الآية ١٥٥ - ١٥٦.

عليك، يا أماه التريخ، م. مباح النسوة، ويكنى، يجعل جازر يسكتن،
 وقالوا يا رسول الله، ما هذا؟ فقال، هذا يسكن، فلا يسكن، لا يسكن،
 قالوا يا رسول الله، وما التريخ؟ قال، إذا مات، ...

وفيه سر، كذا في الأصل، قال الباقون^(١)، بمثل أنه لو أن النسوة
 معنى التريخ، وتأمروا (عليك يا أماه التريخ) كنه لعل الله ينزل، رضي الله
 عنه، (فمباح النسوة ويكنى) أما رأي من حاله وتبين موته، ولعله جازرهن لئلا
 ما سمع من إرجاعه، وفي إباحة اليك، بالفتح.

(يجعل جازر من عنك يسكتن) لما عرف من أبي كسي يجهل عن النجاة
 ولم يكن صياحيه، والله أعلم من ذلك (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لجازر (يعني)
 يسكن، وذلك - والله أعلم - لما أن بكاءه لم يكن في حد التهيئ بكلام مباح
 أو نائحة (فإذا وجب) أي مات فلا يسكن بكاءه لئلا ينفذ بالنائحة المعروف،
 ولا يحرم الكاء بعد الموت مباح، لئلا يحرمه بكاءه، لكن على أبي
 إبراهيم - رضي الله عنه - وعلى أبيه زيد - وقال، هي رحمة جعلها الله
 في ثوب عبده، ومن يحافظ على عبده، لا يهرق دمه، وقال، دعني فإن
 النفس مضافة، وأعين رابعة والنفوس قريب، والله أعلم^(٢).

وكره الشافعية اليك، بعد الموت فهذا الحديث، قال النووي في شرح
 الأذكار، قد مر التدفيع - رضي الله عنه - والاصحاب على أنه يكره اليك،
 بعد الموت كراهة مزيه، ولا محرم، وأولوا حديث، فلا يسكن راجية على
 الكراهة، انتهى، وسيأتي التمسك في مستكملهم في آخر الكتاب.

(فقالوا يا رسول الله) يعني (وما الوجوب) الذي أردت بقولك، قد رحب
 (قال: يا أماه) قال الخطابي: أصل الوجوب: الضم له قال تعالى: يا أيها

(١) السنن (٢٢٣)

(٢) شرح المروني (١١٩)

سَأَلَتْ أُمِّ الْيَسَاءِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُ لَا أَعْلَمُ أَنْ يَكُونَ شَهِيدًا، فَإِنِّي كُنْتُ قَدْ
أَخْبَرْتُ بِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ أَلَّيْتُ خَذَ أَرْقَعُ نَجْوَاهُ عَلَى
عِمِّي نَبِيٍّ.....

وَبَيَّنَتْ حُرُوثًا^(١) الْأَيَّةَ. قَالَ السَّجَّي^(٢): بِحَسْبِئِلٍ أَنْ يَكُونَ بِمِثْلِ مِيعٍ مِنْ مَكَاهِ
مَحْصُومٍ عِنْدَ الْوُجُوهِ، وَهُوَ مَا سَرَتْ عَنْ شَعْرَةٍ مِنْ خَصَّاجٍ وَالْمَائِغَةِ فِي ذَلِكَ
بِالْوَيْلِ وَالْكَوْرِ، فَتُوجَّهُ بِهِ إِلَى ذَلِكَ الْمَكَاهِ، انْتَهَى.

قَالَ: وَالْأَوْجَحُ عَلَيَّ الْمِيعَ بِذَلِكَ مِنَ الْيَكْرِ نَبِيٍّ الصَّوْتِ مُضِيقًا وَإِنْ
كَانَ مَبَاحًا مَذْأَئِيَابَ وَتَحَرَّرَ عَنِ التَّنْبِ بِالنَّوْاحِ.

(قَالَتْ بَشَّةٌ) قَالَ الصَّبِيحُ فِي الْإِسْلَامِ: لَمْ تَقِفْ عَلَى تَسْمِيئِهَا (وَاللَّهُ إِنْ)
مُحْتَمِلَةٌ مِنَ التَّسْمِيَةِ كُنْتُ لِأَرْمُوهُ أَوْ نَكُونُ شَهِيدًا) قَالَ الْبَاهِي: أُحْبِرْتُ قُوَّةَ
وَحَائِلِهَا فِي التَّسْمِيَةِ لَمَّا كَانَتْ تُرَى مِنْ حُرُوتِهِ عَلَى التَّجَاهِ وَمُبَادِرَتِهِ إِلَيْهِ، وَهَذَا
كَانَ قَضَى مَهْدَرِهِ لَعَرَوْ، فَأَتَقَبَّحَ مِمَّا فَانَ مِنْ ذَلِكَ: فَإِنَّكَ قَدْ كُنْتَ تَقْبِضُ عَلَى
أَتَمَّتْ (جَهَارًا) بَفَتْحِ الْجِيمِ وَكُسْرِهَا، مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي مَعْرِفَتِهِ لِلْعُرْوِ
وَلِحِفَافِ الْأَسْهَاءِ خَلَّ فِي الْفَتْحِ. الْجَهَارُ فَتَحُ الْجِيمِ وَكُسْرُهَا وَمِنْهُمْ مَنْ
أَكْبَرَهُ، هُوَ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي لُغَتِهِ وَقَدْ فِي الْوَرْدِ: بِكُسْرِ الْجِيمِ أَفْصَحَ مِنْ
فَتْحِهَا، بَلْ لَحْنٌ مِنْ فَتْحٍ، فَهَذَا الْفَرْقَانِ^(٣)

قَالَ: وَفَرَأَ السَّجَّةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَقُلْنَا خُذْهُمْ بِجَهَارِهِمْ»^(٤) الْفَتْحُ،
وَفِي الْكُسْرِ، فَارَ دُرُومِي. الْفَاءُ كَسَبَتْ عَلَى فَتْحِ الْجِيمِ وَالْكَسْرُ لَفْظٌ لَا يَلِيقُ
بِجِدَّةِ انْتَهَى وَقَالَ السَّجَّةُ: جَهَارُ الْعَيْتِ وَالْعَمَلِ وَالْمَعْدَمِ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ
مَا تَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ.

(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْقَعَ نَجْوَاهُ عَلَى خَدِّ نَبِيٍّ) قَالَ الْبَاهِي:

(١) الْمَضْرُوءُ (٢/٣٩٦).

(٢) (١/٧٢٢).

(٣) سُورَةُ يُونُسَ، آيَةُ ٥٤.

وما تعدون الشهادة؟ قالوا: القتل في سبيل الله، فقلت رسول الله ﷺ: «الشهادة مائة»

بحسب معنيين: أحدهما: أن أجره قد حُرِّقَ به بغير العمل الذي يراه على حسب ما كان، يكفر به من الأجر ثم عمله، فتكون الحية بمعنى المنزوي. والثاني: أنه أوقع له من الأجر بقدر ما يجب لحيته، إلا أن هذا الوجه أظهر من جهة اللغة والاول أظهر من جهة المعنى، وقال ابن عبيد الله^(١) فيه: أن المحرم للعدو إذا حبل به يرب يكفه أجر الغزو على قدر نيته، والأثر في ذلك متواتر صحاح، منها قوله بجملة في سوك: «إلا بالنسبة قوماً ما سرتهم مصيهاً ولا أعتقتهم من نفقة ولا قطعتم رافية إلا وهم معكم حبسهم العزة» انتهى.

وفي مسلم عن أنس مرفوعاً: «من طلب الشهادة صدقاً أعطها ولو لم تصد» أي أعطي قومه، ولو لم يقتل، وأخرج عنه ما أخرجه الحاكم، قطعاً عن سائر القتل في سبيل الله صدقاً ثم مات أعطاه الله أجر شهيد. وقلنا في من حديث معاذ مثله، ولحاكم من حديث سهل بن حنيف مرفوعاً: «من سار إلى الشهادة صدق بالله» ثم تناول الشهادة وإن مات على فرسه، فإنه «يرضاه» (وما تعدون الشهادة؟) قال الساجي: سألهم عن معنى الشهادة لمختبر بذلك علمهم، وبسندهم من عند الأمر بـ «فأعلم لهم به (قالوا: القتل في سبيل الله، فقال رسول الله ﷺ): إن شهادة أهني إذن لثليل، كذا رواه ابن ماجه في روايه جابر بن عبد الله بن جرحه أخرجه» وكذا في حديث أبي هريرة (الشهادة مائة) تقدم في باب العتمة والفتح أنه العدد في أسنانه ذلك لا يكون لمحصره قال السيوطي في التفسير^(٢): «وقد جمعتهم مائة وثمانون» فثبت أنها «أبواب السعادة في أسباب الشهادة».

(١) الأمانة (٥٨، ٥٩)

(٢) (١٠، ١١)

(٣) سورة النجم الآية (١٠، ١١)

عن أبي عبد الله عن سفيان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «من مات من غير شهادة، لم يدر ما كان عليه من الدين».

وجميع النسخة^(١) الروايات الواردة في ذلك لا يصحها هذا الأثر. نعم صيغته في آخر الحديث تقتضي ما أطلق عليه الشهادة في تلك الروايات، أي: إسناده في سبيل ما أتى من الشهادة الحقيقية.

المستطوع، أصيب بالقطاع شهيداً، وفي الشهادة عن عائشة - رضي الله عنها - مرفوعة^(٢) أن ماء أنبيء بالظعن والقطاع مات. يا رسول الله! ما ظعن فقد عرفناه، فما القطاع؟ قال: غداة كهنة النعير يخرج في العراق والأرباط من مات منها مات شهيداً. وقال الثوري: أخرج أحمد^(٣) عن أبي موسى مرفوعة: «ماء أنبيء بالظعن والقطاع، في يا رسول الله، هذا الظعن قد عرفناه فما القطاع؟ قال: «وسر أمدانكم من الجبل وفي كل شهادة».

(والعرق) خرج العنبر وكسر الرءاء، الغزو في الماء، الشهيد. وصاحب ذات الحبيب مريض معروف، ويقال له: الشريعة. كذا في «الفتح».

قال الثوري^(٤) هي فرجة أو فروج تصيب الإمداد داخل جبهه، ثم تفتح ويكثر الوجود وذلك وقت الهلاك، ومن علاماتها التوجع تحت الأضلاع وضيق النفس مع ملازمة الخفقان والشغل وهي من أسوأ أكثر، انتهى. وفي المجموع: ذات الحبيب الدينية والدنيوية الكثيرة التي يظهر في باطن الحبيب ويخرج إلى داخل، وقسمت بسبب صاعقة وقد الحبت من تشكي حله بسبب الديلة، وذات الحبيب صارت عليها كفاء وإن كانت مصدفة في الأصل، وقد أن انقطع مدادها نجا الحبيب، وكما طردت بدم الحلات في مصدفة، وعن

(١) انظر: محمد باقر، (١٩٦٠: ١٢٦، ١٢٧)، (١٩٦١: ١٢٦).

(٢) أخرج أحمد (الإمام أحمد) في «المسند»، (١٩٥٨: ١٩٦٨).

(٣) مرفوعة، مسند، (١٩٦٠: ١٢٦).

ومن احتسب نفسه على الله، ومن مثل وصف رثته ومات مات شهيداً، وسد
البر الذي يؤتى حسن عريضة، ومن أدرك حزن مصدح الأمان مراد، أعود مائة
السمع منهم من السطائر الشريفة، وقرأ الأمان أمان، من آخر سورة الحديد،
فإن مات من يومه مات شهيداً، وبعد غيره، ومن قرأ آخر سورة الحشر فمات
من يومه مات شهيداً.

وعنه الأجرى: يا أيها الذي استطاع أن تكون أبداً على ربه، فافعل،
فإن مات الموت إذا قبض روح الله وهو على وجهه قلب له شهيداً.

وعنه ابن عمر: من صلى المصحف رمضان شاة آدم من كل شهر ولم
يترك الحرف كتب له أجر شهيد، ويورد من مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة
أحضر من عذاب القبر، ومن يوم القيامة يحضره طابع الشهادة، قال أبو بصير:
عريب من حديث حمير، ومن يخرج به الجراح أي يسأل الله ثواب عظمه ضامع
الشهادة.

ورأى البخاري^(١) عن أنس بن مالك أنه قال: على بعض المحدثين: صاحب
السل على الله، والمسلم، والمعرض على حراثة في سبيل الله، ومن
أبى عبدة من الجراح قلب، يا رسول الله أي شهيداً، أكرم على الله قال:
فدخل قام إلى إمام حديث فأنزلته يعرف ويؤثر عن سكر هذه.

وعنه ابن سعد عرفت: «إن الله كل نعمة على السماء، والجهاد على
الرجاء، من صبر من كل ليل آخر شهيداً».

ويروى من قبل أبي حمزة يوم الجمعة وعشرين مرة: اللهم بارك لي في
الموت أي ما بعد الموت، ما مات على فراشه أحسنه الله أجر شهيداً، ومنها
تضمنت مائة عبد فساد الأمان، والمؤذن المحض، ومن على مدونا، ومن

(١) انظر مرقاة المفاتيح، (٣١: ٣٥٩).

حبب طعماً إلى المسلمين، ومن سعى إلى امرأته وزوجه وما منكبت بعبه
وعبد دماء، مما يطول ذكره فكل من كثرت أسيرته شهده زوجه في فتح أبواب
معاذته، انتهى.

قلت. وزاد ابن عسبين من قال في مرقه: أربعين مرة لا اله إلا أنت
محدث في كت من الطائعين فدت، ومن يغزو كل ليلة سورة يس، ومن بات
على شهرة عباد، ومن صلى على نبي ﷺ مائة مرة، يظل المحسن عن رجل
عسل الخلق، فأصاب البرد عباد، فقال يا ميا من شهادة؟
وبكنا كما رأيت برنق، شهده، لم قريب من ستة، وذكر صاحب
مظهر حقا بعض أنواع آخر، وكذا في ذكر الأعمال.

قال المعيني^(١): عباد قلت. كيف الشرفيق بين الأحاديث التي فيها العدد
المختلف حريجاً والأحاديث الأخر أصلاً. قلت: أما ذكر العدد المختلف فليس
عنى معنى الحديث من كل واحد من ذلك بحسب الحال، وبحسب السؤال،
وبحسب ما تحدد العليم في ذلك من المسمى بالحال عني أن تقتصر على العدد
المعين لا ينافي الزيادة، ومع هذا الشهيد الحنفى هو قيل المبركة وبه أثر، أو
فنده أهل الحرب أو أهل السلم أو نفع الطريق، سواء كان القتل مباشرة أو
تسبيهاً، أو قتل المسلمين منهم، ولم يجب قتله ديناً، والحكم به أن يكون ويصلى
عنه، ولا يغسل ويدفن يده، وتراجه ولا سائر من حسن الكفن كالتغزو والحنو
والصلاح المعتن على، ويراد، وينص، هذا كله عند أصحابنا المحقة.

وعبد الخاقاني من مات في قتال أهل الحرب وهو شهيد، سواء كان به
الر أو لا، ومن قتل صلماً في غير قتال، كغزو، أو يخرج في قتالهم وماء، بعد
الخصار القدر، وكان بحسب لفظهم مبركة، ففيه قولان، في قول: ثم يكن
شهيداً، وفي قول: ذلك واحد.

(١) - عمدة القاري (١/١٢٧-١٢٨).

وهي والمعنى^(١٢١) ما مات في المعترك فإنه لا يعمل رواية واحدة وهو
 من أكثر أهل العلم، ولا يلزم فيه خلافاً إلا عن الحسن بن الحسن بن محبوب فإنه
 قال: يفضل الشهيد ولا يعمل به.

وأما ما عدا من ذكرناهم الآن فهم شهداء حكماء لا حقيفة، هذا ومن
 من إن تعالي شهادة الأمة بأن جعل ما جرى عليه منجبةً للتويعم، ورادةً هي
 آخرهم منعيم بها درجات الشهادة الحقيقية ومن معهم، فهذا يسمون ويعين بهم
 ما يعمل بسائر أموات المسلمين، انتهى.

قال الحافظ^(١٢٢): والذي يظهر أن الشكوك ليسوا في العتبة سواء،
 وبذلك علمه من إمام أحمد وابن حبان عن حبان، وإمامي وأحمد والخطابي
 عن عبد الله بن حنبل، وابن ماجه عن عمرو بن عتبة، أم النبي ﷺ مثل أبي
 الجهاد أميل^(١٢٣) قال: من حضر جنازة أربعين يوماً، وبقي الحسين بن علي
 العلواني في كتاب «المعرفة» له بإسناد حسن عن علي قال: كل مائة سموت به
 المسلم فهو شهيد، وير أن الشهادة تتفاضل، قلت: ونقدم قريباً حديث أبي
 عبيدة أبي الشهيد، أنكره^(١٢٤).

وفي صحيح الفقيه^(١٢٥) عن سعد بن حنادة روى عنه شهيد، ثم انفصل من
 شهاده البحر الكبير يعني، وعن أم حرام رفته: الحاشية في البحر مصيبة
 اتقى، به أجر شهيد، والعرق له أجر شهيدتين، لأبي ذؤيب.

ثم قال الحافظ: ويتحصل مما ذكر في هذه الأحاديث: أن الشهيد،
 قد مات شهيداً، أو شهيداً، أو آخره، معاً، وهو من قتل في حرب الكفار فضلاً عن
 مذبذب الكفار، وشهداء الآخرة، ومن ذكر بعض أنهم يحفظون من حسن أجر

(١٢١) (٥١٧/٣)

(١٢٢) انظر: فتح الباري (١/١٦١)

(١٢٣) (٥١٧/٢)

يقول: «وذكر لنا أن عبد الله بن عمر يقول: إن الميت ليُعَذَّبَ ببيكاه الحي».

(يقول) قال قتادة: حدثني عائشة، رقت: ممنون بن لسمك (و) قد ذكرتها) أي لعائشة (أ) عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (يقول) وتحدثت أخرجه النجاشي بالفاظ مختلفة (إلا الميت ليُعَذَّبَ ببيكاه الحي) الظاهر أنه مقابل الميت، ويحتسب معنى النفس، فالإلام يدل من التفسير أي حبه وفيلته، فيروى رواية ابن أبي مليكة بكاء أهله، قوله فيروى.

قال العيني^(١): الكلام فيه على أقسام الأول. قول ابن عمر - رضي الله عنهما - علي وجهين. أحدهما: أن الميت يعذب بكاء أهله عليه، والآخر: أن الميت ليُعَذَّبَ ببيكاه الحي عليه، وللنظائر مرويات، فهل يقال: يعذب على العقيد، ويكون عذابه ببيكاه أهله عليه فقط، أو يكون الحكم للرواية العامة وأنه يعذب ببيكاه الحي عليه سواء كان من أهله أم لا؟

وأجيب: بأن الظاهر جريان حكم المصوم وأنه لا يخص ذلك بأهله، هذا كله بناء على قول من ذهب إلى أن الميت يعذب ببيكاه عليه، وإنما جعلنا الحكم أعم من ذلك ولم نحمل المثلث على العقيد، لأنه لا فرق بين الحكم عند الثقلين بعذاب الميت بالكاء أن يكون الباقي عليه من أهله أو من غيرهم، بدليل الناحية التي ليس من أهل الميت هو، ورد في عموم الناحية من العذاب على أهله أعذر في الكاء عليه لقوله ﷺ في حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ويعذب بأهله» وهذا التعليل الذي ذهب إليه لا يثبت في الكاء خاص بأهل الميت، ويؤيد: «بيكاه أهله عليه» خرج مخرج الغائب الشائع إذ المعروف أنه إذا بيكاه على الميت أهله.

الثاني: هل لقوله «الحي» مفهوم حتى إن لا يعذب ببيكاه غير الحي؟ وهو

(١) أخرجه صفة القاري: (١/١٠٦).

ينصور اليك، من غير التحي؟ ويكون احتياطاً بالحَيِّ عن انجمادات نقولته عز وجل: ﴿فَإِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ آلَآدَمَ﴾^(١) فمفهومه أن السعد، والأرض يشع سجداً اليك على غيرهم، وعلى هذا فيكون هذا بكاء على الميت ولا عذاب عليه بسببه إجماعاً. وقد روى ابن مردويه في «تفسيره» مردوعاً ما من مؤمن إلا له ناهان في السماء، ناه يخرج منه رزقه ورسد يدخل فيه كلامه وعمله، فإذا مات أقدمه وكبها عليه، ونلا هذه الآية: ﴿فَإِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ آلَآدَمَ﴾ الآية.

وأما تصور البكاء من الميت فقد ورد مردوعاً: «إن أحدكم إذا بكى استعمر له صريحاً»، والمراد بصريحه الميت، ومعنى استعمر إما على يابه لطلب بمعنى طلب لزول العبرات، وإما بمعنى سالت العبرات، ودياب الاستعمال يرد على غير يابه أيضاً.

الثالث: جاء في حديث ابن عمر - رضي الله عنهما -: «ميت يعذب بكاء أهله عليه»، وفي بعض طرق حديثه في «مصنف ابن أبي شيبة»: «من نوح نفيه فلا يعذب بما نوح عليه»، والرواية الأولى عامة في الكاء، وهذه الرواية خاصة في نياحه، فهذه بحسن السطوع (على المقيّد)، تكون الرواية التي فيها مطلق اليك، محسوبة على اليك بنوح، ويزيد ذلك إجماع العلماء على حمل ذلك على اليك بنوح، وليس أفراد مجرد دمع العين.

ومما يدل على أنه ليس المراد عموم البكاء قوله: «إن الميت يعذب بكاء أهله عليه»، فقيد ببعض الكاء، فحمل على ما فيه باحة جميعاً بين الأحاديث. وبدل على عدم زيادة العموم من الكاء بكاء عمر بن الخطاب، وهو داوي الحديث بحصة السي ينج وكذلك بكاء ابن عمر - رضي الله عنهما -، فقد روى ابن أبي شيبة عن نافع قال: كان ابن عمر - رضي الله عنهما - في السوق فمعى إليه حنجر، فأظن حنجره وقام، وعنه الفحيح، انتهى.

فما كنت عابساً: يعني الله لأبي عبد الرحمن. أما أنه لم يكذب، والحق أني، أو الخطأ (١) ما روي أن الله يدين يهودية يركي عليها أهلها فقال: «إِنَّكُمْ لَتَيَكُونُونَ عَلَيْهَا» وَاللَّهِ أَكْذَابٌ فِي قَبْرِهَا.

أخرجه الحارثي في: ٢٢ - ١٤ - العتات، ٢٣ - باب قوله النبي ﷺ: «يعدن الحب بعضنكم» أحد عقده.

ومسم في: ١١ - كتاب العتات، ٩ - باب الست بعذب منك، أخرجه عليه، حديث، ٢٥.

قلت: وحكي عليه، لإجماع غير واحد من شراح الحديث، قال الشوكاني (٢): إن النووي حكى إجماع العلماء على إختلاف مدلولهم أن المراد بالكاء الذي تعذب الميت عليه هو الكاء، صوب ونساحة لأنه جرد مع العيون، انتهى.

(فقلت عائشة) رادة علي ابن عمر - رضي الله عنهما - (يعمر الله لأبي عبد الرحمن) نسبة ابن عمر - رضي الله عنهما - فدلته نهيته ودفعاً لمن يوحى بسببه إلى النسيان والخطأ، قال الله عز وجل: ﴿عَذَابُ اللَّهِ شَدِيدٌ لِّمَنَ أُوتِيَ الْآيَاتِ﴾ فمن استعوب من غيره نسباً يعني أن يؤمن ويجهل له بالدعاء إقامة لعظه وما وقع منه، وإنه لم يتعمد. ومن ثم ردت علي ذلك سداً واعتذاراً بقولنا (أما) بالتحريف لتشبه أو للافتتاح بـ «أي» ليعبر التأكيد (إنه لم يكذب) أي لم يتعمد، معاناه من ذلك ولا فالكذب عند أهل السنة الإخبار عن شيء بخلاف ما هو خطأ أو سبأناً، ولكن الإنم يختص بالعمد.

(ولكنه سي) أصل التحدث أو مودة لخصم وهو الأوجه (أو خطأ) من العمم وإرادة العام (إنما) ذكر أصل القصة أنه (مر رسول الله ﷺ بيهودية يركي عليها أهلها فقال: إنهم) أي اليهود (لَيَكُونُونَ عَلَيْهَا) هكذا في نسخ الهندية بصيغة افتعال، وفي السبع تحويره بلفظ الخناب إلى اليهود: إنكم لتكون عليها. (وإنها لتعذب في قبرها) أي بسبب كفرها لا بسبب الكاء.

ذلك الثوري^(١) قد ذكر اختلاف السابق في حديث البكاء هذه الروايات من رواية عمر بن الخطاب وأبى عبد الله وأتت عن عتبة - رضي الله عنها - ونسبها إلى النبي والأَنْبياء، وأتت أن يكون النبي ﷺ قال ذلك واحتجبت بقوله تعالى: **وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ** وقالت: وإنما قال النبي ﷺ في يهودية: «بما تعذب وأنتم سيكون» يعني أنما تعدد تكفرها في حال مكانة أهلها لا بسبب البكاء.

واختلف العلماء في هذه الأحاديث فتأولها الجمهور على من أوصى بأن يكى عبده، وأما من يكى عبده من غير وجب فيه فلا تعذب لقوله تعالى: **وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ** ثم ذكر الأقوال الأخر في ذلك، ولا شك أن حديث التعذب من البكاء مروى بعدة روايات منها: حديثا عمر وأبى - رضي الله عنهما - آخرهما الشيخان وغيرهما بألفاظ مختلفة، ومنها: حديث أس بن عبد مسلم أن عمر - رضي الله عنه - قال لحفصة: أما علمت أن رسول الله ﷺ قال: «الصحون عند معذب في قبره» وأد ابن حبان، قالت: بلى، وحديث المغيرة عند الطبري بلطف من نوح عبده فإنه يعذب بما سب عليه يوم القيامة، لحظ مسلم وأحمد سياق آخر، وفي الباب عن النخعي وعمران بن حصين ذكر حديثهما بالحفظ في التلخيص^(٢).

وقال الترمذي بعد ذكر حديث المغيرة بن سعدة: روى الباب عن عمر وعلي وأبي موسى وقيس بن عاصم وأبي هريرة وحفصة بن مالك وأنس وأم عطية وسمرة وأبي مالك الأشعري. قال الخطابي: يحتمل أن يكون الأمر في حد على ما ذهب إليه عائشة؛ لأنها قد روت أنه ذلك إنما كان في شأن يهودية، والآخر التفسير لأبى من المجهول، ثم احتج بالآية، ويحتمل أن

(١) تاريخ الخلفاء (٢٤٨: ٢٤٩)

(٢) (٢: ١١٠، ١١١)

يكون ما رواه ابن عمر صحيحاً من غير أن يكون فيه خلاف للآية. وذلك أنهم كانوا يوصون أهلهم بالنكاح والويع عليهم، وكان ذلك مشهوراً من مشاهيرهم.

قلت: رد رواية بن عمر - رضي الله عنهما - يمكن مبيناً إذ هي مروية عن عدة صحابة، وأياً ما كان فقد اختلف العلماء في ذلك على عدة أقوال، ذكر العيني^(١) في «شرح» للعلماء فيه ثمانية أقوال، والسيوطي في «شرح الصدور» تسعة أقوال، وما ظفرت عميق في كلام شرح الحديث أريد على حضرة

وها أن الخضر لك من شوارد أقوالهم، ونجمن كلام القاري عن السيوطي أساساً، ونريد عليه كلام غيرهما، قال البخاري^(٢) قال السيوطي في «شرح المسورة» بعدما ذكر أحداث: «أن الميت يعذب بيكاه الحي عليه»: اختلف العلماء في ذلك على مذاهب. أحدها: أنه على طاهر، مطلقاً وهو رأي عمر بن الخطاب وإيه، قال الحفاظ: منهم من حمله على ظاهره وهو يئى من قصة عمر مع صهيب كما أخرج البخاري، قلت: وفيها، فلما أصيب عمر دخل صهيب يبكي ويقول: وا أخاه وا عاباً، فقال عمر: يا صهيب أنكبي علي؟ وقد قال رسول الله ﷺ: «الميت يعذب ببعض دكا أهله عليه»، الحديث.

قال الحفاظ^(٣): وكذلك نهى حفصة كما رواه مسلم، ومن أخذ بظاهره أيضاً عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - فروى عبد الرزاق: أنه - رضي الله عنه - شهد جنازة رافع بن خديج فدفن لأهله، إن رافعاً شيخ كبير لا طاقة له بالعذاب، وإن الميت يعذب بكاه أهله عليه، انتهى. الثاني: لا مطلقاً، قال

(١) اظر: «عمدة القاري» (٧٨/٨/٢)

(٢) اظر: «مرفأ لمنايع» (١٠٤/٤)

(٣) «مع الجارى» (١٥٣/٣)

لحافظ: ويقابل هؤلاء قول من هذا الحديث، وعادته بشوكة تعالى ﴿وَلَا يُؤْذَى﴾ و﴿يُؤْذَى﴾، ومن روى عنه الأئمة معلقاً أو مرفوعاً - رضي الله عنه - كما رواه أبو يعنى، قال أبو هريرة: إن ابن الحنظل راحل محامد بني سبيل الله فاستشهد فصدت امرأته خفيها ومهلاً، فكت عليه، ليعان هذا الشهيد بدب هذه نسيته، وفي هذا خبر حديث من الشافعية، منهم أبو حامد وغيره، انتهى.

[illegible]

الثالث أن إساءة النحاة أي إساءة بعض حبان بكتانهم عليه وبالاعتذار عليه من غيره لا يجب الذكرك، قال الحافظ^(١) ومنهم من أدله على أن إساءة للعدل يعني إساءة حزاب السب يقع عند بقاء أهله عليه، وذلك أن إساءة بكتانهم تعاليا إنما يقع عند ذلك، وفي تلك الحالة يسل ويبدأ به عذاب القبر، فكان معنى الحديث أن السب يعذب بحالة بقاء أهله عليه، ولا يلزم من ذلك أن يكون الذكور من إساءة بكتانهم بكتانهم الخطائي، ولا يخص ما هو من الخلاف.

رجوع فاسد نعمه سر قزل عیالته - رسی الله ع- ۱۶ . ابع مال

(1, 4, 7) \rightarrow (1, 2, 3, 4, 5, 6, 7) \rightarrow (1)

$$(191.7) = 2.14 \times 10^4 \quad (1)$$

كما قلت عائشة **«وَلَا تُزِرُّ وَلِيًّا يَدُ أَخِيْنِهِ»** . وهو كفوفه **«وَيُزِرُّ شَيْءٌ مُثْقَلًا إِلَى جَلِيلًا لَا يَحْتَمِلُ بِنَهُ شَيْءٍ»** ^(١٢) .

قال المعنى الذي ثابره نحاي هو أحد التأويلات في الحديث.

المدرس : أنه حين أوصى به ، قنت : وهو قول الجمهور وسبأني السط
به في آخر الأقوال . قال الحافظ : وهو أقصر من الذي قلناه ما إذا أوصى أهله
بذلك .

السابع : أنه بمن سم يوحى بتركه فتكون الوصية بذلك وحده . فإنه العبي
والنوري . حاصل هذا القول إيجاب الوصية ترك البكاء والضحك ، ومن أمطهما
عذب بتركهما . قال الحافظ ^(١٣) : هو قول دلود وطائفة . ولا يخفى أن محله ما
إذا لم يتحقق أنه ليس لهم بذلك عادة ولا حل أنهم يفعلون ذلك . قال
ابن المرباط : إذا علم المرء بما جاء في النهي عن الضحك ، وعرف أن أهله من
سأله يفعلون ذلك ، ولم يعلمهم تحريمه ولا حرمة عز تعاطفه ، فإذا عذب
بمن ذلك عذاب بمن سأل لا يحل غيره بمجرد ، انتهى

الثامن : التعذيب بالنقصات التي يكون بها عليه وهي مدحومة شرعاً . كما
قال أهل الجاهلية يقولون : يا مرمل السموان ، يا ميتم لأولاد ، يا محرب
الدور . قال الحافظ : يعني يعذب بنظر ما يحكيه أهله به ، وذلك أن الأفعال
التي يهاون بها عليه غالباً تكون من الأمور المنهية فهم بمدحونه بها . وهو
يعذب حبسه ذلك . وقد حياز ابن حزم وطائفة ، واستدل له بحديث ابن عمر
عنه البعاني بلفظ . ويكسى عذاب بهذا . وأشد إلى لسانه . قال ابن حزم : فصيح
أن المكاء الذي يعذب به الإنسان ما كان منه بالناس إذ تدبره برأسته التي جار

(١٢) سورة فاطر الآية ١٨

(١٣) فتح الباري ٤/٤٥١

أبوه. وشجاعته التي صرفتها في غير طاعة الله، وجردة الذي لم يضعه في الحزن. لأنه يكون عليه بهائم العفائر. وهو يعذب بذلك. ورجح هذا القول الأساطيلي، فقال: كثير كلام العناء. وقل كل مجتهداً على حسب ما قدر له. ومن أحسن ما حضري رحمه لم أرهم ذكروه. وهو أنهم كانوا من الجاهلية يعجزون ويسألون ويستملكون. وكان أحدهم إذا مات مكنت سائمة بتلك الأعمال المحرمة، بمعنى الخبر أن الميت لعذاب بذلك لذي يمكن عليه أن يتركه به. لأن الميت يندب بأحسن أفعاله. وكانت محاسن أفعاله ما ذكر، وهي زيادة ثواب في دنوه يستحق العذاب عليها، انتهى.

الثامع: أن المراد بالتعذيب توبيخ المذنبات له بما يندب به أهله. قال الحافظ كما روى أحمد بن حنبل أبي موسى مرفوعاً: الميت يعذب ببكره حتى إذا قالت النائحة: واضعده وإن حسره إنكاسيها. تجيد الميت وقيل له: أنت مصدها. أنت صاحبها. أنت كاسيها. ورواه ابن عازبة لفظاً بفتح بع. ويقال: أنت كذلك. ورواه الترمذي بلفظ: ما من ميت يموت فتموت بعده فتموت. وإليه يقول: وإحياه واستداه أو شبه ذلك من القول إلا أن كل به ملكاار يظهره أحكده كسلاً. وشاعده رواية البخاري بن العمري. من حديث السعد بن بشير قال: أخبني علي بن عبد الله بن ر. ح. جعلت أخاه تكي وتقول: وإحياه وإكاه. فقال حين أقال: ما قلت شيئاً إلا قيل لي: أنت كذلك؟

العاشر: ما زاده القاري^(١) على كلام الصبوطي رد قال: عو ما أخرجه البخاري عن عمر ونفطه: إن الميت يعذب بالباحة عليه في قبره. قال الحافظ: وحكى السكوني نقبلاً آخر رحمه. وهو العرة بين حال البرزخ وحال يوم القيامة بحمل قوته تعالى. **عَوَلَا رَزْ ذَرُوْهُ وَهُوَ أَخْرَجَ** نسي يوم القيامة. وهذا الحديث: وما أشبهه على البرزخ. يؤيد ذلك أن مثل ذلك شاع في المصنف.

(١) النظر: مراده تصحيح (١٠٣/٩)

ولإشارة إليه بقوله تعالى ﴿وَأَقْرَبُوا بِئْسَ الْإِنْسَانُ الَّذِي يَسْمُكُ بِكُمُ كَفَافًا﴾، فإنها دالة على جواز وقوع التعذيب على الإنسان بما ليس فيه نسيب، فكذلك يمكن أن يكون الحال في البرزخ

الحادي عشر: ما أشار إليه القاري أيضاً أن المراد بالاعذاب تألم الميت بسبب مكاء أهله عليه على وجه منموم، كما يتألم بسائر المعاصي المصادرة عنهم، ويفرج بالأصنام المباحة الكفاة منهم، انتهى.

الثاني عشر: ما في (روح المعاني) أن المراد: بأعيت المحتضر مجازاً، وبالتعذيب التعذيب في الدنيا، أي المحتضر يتألم مكاء أهله عليه، انتهى.

الثالث عشر: قريب مما سبق ما حكاه الحافظ أن المراد تألم الميت بما يقع من أهله من الزناحاة وغيرهن، وهذا اختيار أبي جعفر الطبري من المتفكرين، ووجهه أن الحارث بن أبي ربيعة، وبصره ابن نسيبة وجماعة من المتأخرين، واستشهدوا له بحديث ثبت في مسنده، قال رسول الله ﷺ قد وردني فمك يوم الزينة ثم أصدته الحمى، فماتت، ونزل عليّ اليكاء، فقال رسول الله ﷺ: ألقب أحداً أن يصاحب صهره في الدنيا معروفاً، وقد مات استرجح، فوافني نفس محمد بنده إلى أحدكم ليبيكي فيستعير إليه صهره، فإني لا أعتبوا مدة أكمه وهذا طرف من حديث طويل حسن الإسناد، أخرجه أس أبي حشمة وابن أبي شيبة والطبراني وغيرهم، وأخرج أبو داود والترمذي أطرافاً منه، انتهى.

قال المعين^(١): معناه: أنه يعذب بسبب مكاء أهله ويرثي لهم، وإلى هذا ذهب محمد بن حريز الطبري وغيره، قال القاضي عياض: هو أولى الأقوال، وحشوا بحديث فيه: أن النبي ﷺ زجر امرأة عن اليك، على ابنها، وقال:

(١) معناه المروي (١٠٩/١٦).

«إنا أحذركم إذا نكس استعير له صريحه فبا عباد الله لا يظنوا إخوانكم» انتهى.

قال الحافظ^(١) قال ابن العماد: حديث قوله «نكس» أي في المسألة فلا يبالغ عنه، واعترضه ابن رُشد بأنه ليس بصائباً وإنما هو محتمل، «إن قواه» صريحه ليس بصائباً هي أن المراد به الميت، من المحتمل أن يراد به صاحبه الحي وإن الميت بعدد حينئذ يكتاه الجماعة عليه، انتهى.

قلت: والفرق بين هذا وبين الذي سبق أن تألم انبث في الخاصي كان لأركان الحي معصية، وفي هذا تألمه وبكائه وتألم الحي فافترقا، وإن كان غرض التقاري أيضاً هو هنا التألم فهما قول واحد.

الرابع عشر: ما حكاه الحافظ أن الرازي سمع بعض الحديث ولم يسمع معصية، وأن التلام في الست للمعهود معين كما جزم به القاضي أبو بكر السافلي وغيره. وحجتهم حديث عمرة عن عائشة قالت: مفر الله لأبي عبد الرحمن أما به تم يكذب، ولكنه نسي أو أخطأ إنما مرّ رسول الله ﷺ على يهودية، الحديث.

قلت: وهذا آخر ما ظهرت به من أقوال العلماء، وقد عرفت أن الجمهور على القول السادس.

قال الحافظ^(٢)، وفيه قال المزني وإبراهيم الحربي، وآخرون من الشيعة وغيرهم، حتى قال أبو الليث السرقسدي: إنه قول عامة أهل العلم، وكذا نقله النووي عن الجمهور، قالوا: وكان معروفاً لفهماء حتى قال طرفة بن العبد:

إد ست فانهعيني بعداً أنا أهلك ومُنَّني عني أنجب يا ابنه معبد

(١) فتح الباري، (٣/١٥٥).

(٢) اطر، فتح الباري، (٢/١٥١).

باب الحسبة في المصيبة

وفي «شرح الإقناع»^(١) وحاشيته «من فروع الحسبة: ولا بأس بالبكاء على الميت ولو بالصوت إذا كان من غير نوح ولا شق حيب ونحوه قبل الموت وبعده، نكس الأولى عدده بحضور المحتضر والبكاء عليه بعد الموت خلاف الأولى، والنوح حرام كشق حيب، ويحرم أيضاً الجزع بضرب صدر ونحوه كضرب خد وتغيير زي، والمصابط كل فعل ينظم إظهار حزن ينافي الانقياد والاستسلام، ولا يعنف الميت شيء من ذلك، ما لم يوص به فانهى بتغيير».

وفي الشرح الكبير للمالكية وحاشيته «المسوق» جاز البكاء بلا رفع صوت وبلا قول قبيح، وحُرِّمَ معهما أو مع أحدهما يعني بجور الكاء عند الموت وبعده بتقديس، أما معهما أو مع أحدهما فحرام، ومحل الجواز إن لم يجتمعا له وإلا كره».

وفي «الكبير» من فروع الحسبة: لا بأس بالبكاء حارس المذموم في الحاضرة وفي الغزل.

باب الحسبة في المصيبة

قال أبو عمر^(٢): «الحسبة» الصبر والسليم، وفي «المجمع»^(٣): «الحسبة» اسم من الاختساب، وهو في الأعمال الصالحات، وعند المكرهات. النار إلى طلب الأجر بالسليم والصبر، أو باستعمال أنواع السر حلياً للثواب، وقال المجدد: «الحسبة بالكسر: الأجر، واسم من الاختساب، واحتسب فلان ابناً أو بنتاً إذا مات كميلاً، فإن مات صغيراً، قيل: افتطرطه، واحتسب هكذا أجراً عند الله اعتقده بنوني به وجه الله تعالى، وقد وردت في فضل من مات له ولد».

(١) (٢٠٣/٢)

(٢) انظر «الاستبصار» (٣٢٥/٨).

(٣) انظر «المجمع بعمار الأثر» (٥٠٨/١).

٣٨/٥٤٢ - حدثني يحيى بن عمار، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: لا يحد أحد من المسلمين ثلاثة من الأولاد.....

فاحتسب روايات كثيرة، ذكرها المعيني في مشرح البحاري^(١) عن تسعة وثلاثين صحابياً.

٣٨/٥٤٢ - (مالك، عن ابن شهاب) الزهري (عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة) وبهذا السنن، أخرجه الشيخان وصيرهما (أن رسول الله ﷺ قال: لا يموت لأحد ذكر أو أنثى من المسلمين) قيد به ليخرج الكافر.

قال الحافظ^(٢): لكن هل يحصل ذلك لمات له أولاد في الكفر ثم أسلم، فيه نظر. وبذلك على عدم ذلك حديث أبي نعنة قال: قلت: يا رسول الله مات لي ولدان، قال: «من مات به ولدان في الإسلام أوجاه الله الجنة»، أخرجه أحمد والطبراني.

وعن عمرو بن عتبة مرفوعاً: «من مات له ثلاثة أولاد في الإسلام»، الحديث. أخرجه أحمد أيضاً، وأخرج أيضاً عن وجاء الأسلمية قالت: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله ادع الله لي في ابن لي بالبركة فإنه قد توفي له ثلاثة، فقال: «أمنت أسلمت؟» قالت: نعم، فذكر الحديث. «ثلاثة» هل هو حكم ما عدا الثلاثة، سيأتي في الحديث الآتي (من تولد).

قال ابن قتيبي^(٣) بفتحيتين يشمل الذكر والأنثى، النسبية على الظاهر لرواية النسائي من حديث أنس: «ثلاثة من صبه»، وكذا في حديث عقبة بن عامر، وفي دخول أولاد الأولاد بعث. وانظروا أولاد الأولاد الصلب

(١) انظر: عمدة القاري (٢٦/٨/٢).

(٢) فتح الباري (٥٤١/١١).

(٣) ٧٥/٦.

فممنه نزار.....
 —————
 —

يدخلون ولا سبب عند فقد المفاضلة بينهم وبين الأبي، والتمسك بالصلب يدل على إخراج ولد الميت.

ورد في الصحيح من حديث أنس: ^(١) «لَمْ يَدْخُلُوا الْحَدِيثَ»، وكذا لانس أبي شيبة من حديث أبي هريرة، وعلقه البخاري، وهو بكسر الميملة وسكون الهمزة يدلالة على المحفوظ أي التحمل وحكي أن يقول عن النووي، أنه ضاع ما روى في نسخة واحدة، وحديثه بأن المراد لم يعلموا أن يعملوا، ^(٢) «فإن» وهو يذكره كذلك غيره، والمحفوظ الأول.

قال الخليل: «بلغ العلم الحديث إذا جرس عليه العلم، والحديث الحديث» وقال الراعي: «غير الحديث عن النوع أما أن الإنسان يأخذ بما يوثقه، وحسن الإنس بما ذكره، لأن النبي قد بنى، وحسن النبي ما ذكره لأن الضعفة عنه أعظم، والنسب له أشد، وعن هذا عين مع الحديث لا يحسن له» فلهذا هذا الحديث وإن كان في عهد التوفد آخر في الحديث، ولهذا صرح كثير من العلماء.

وقال الربيع من السمر: «لما دخل الكبير في ذلك من صريح الجوى؛ لأنه إذا ثبت ذلك في الطفل الذي هو كل على أبيه، فكيف لا يثبت في الكبير الذي مع به السمر، ووصل له به النعم، ويقول: لا أول فوته في حديث أنس» فعلى وجه إيهام، وهل يشق بالصغار من بلغ مجزئاً به نضر، قاله ابن خلدون.

«فممنه نزار» بالنصب حوياً للنفى. وقال القاري ^(٣) بالنصب والرفع،

(١) قال ابن عبد البر في الاستذكار (١/١٥٨) ذكر في الحديث «لم يَدْخُلُوا الْحَدِيثَ» يعني «لم يَدْخُلُوا الْحَدِيثَ».

(٢) «فإن» أي «فإن» (١/٩٠).

١ - الجزء الثاني

المسرحه التجاري هي: ٢٣ - كتاب العتبات - باب ثلث من مات به والد

والجدة

والجدة هي: ٢٤ - كتاب الوصية والاداب - باب مات رجل من يموت به

ولد فحسبه حدث ١٢٠

قال ابن المذنب: أني لا أدخلها، والدعوى فيها هي الاحتجاج لا اعتبار النسبة. قال لأن ف: به، يموت به، الاحتجاج، فإن كان ير ما قلها وما بعدها نسبة ولا نسبة فيها إذ لا يجوز أن يكون موت الأولاد ولا عدمه سببا لتولج أبيهم إن شاء الله تعالى، على معنى وهو الصحيح، انتهى.

قال الجواز: وفيه نظر، لأن النسبة حادثة ناشئة عن الاستثناء، لأن الاستثناء بعد الشيء الذي، فكان المعنى أن تحذف التولج مستث من موت الأولاد، إلا تحذف النسبة، ينتج المشقة الثانية ويحذف التولية والتمديد اللام أي ما يحذفه المحقق، وهو الصحيح، وهو مصدق تحليل التيسير أي كتحريمه، يقال: سأل تحليلاً وتحللاً وتحلاً غير عام، والثالث تمام.

قال أهل اللغة: يقال: دعاه تحفه القوم أي غار ما حلف به يميني، ولم أبايع، قال المعنى: معنى التحف: أن يرد رجل به القسم وهو اليمين، وهذا مثل في التيسير المبرط ثقلاً، انتهى.

قال الجواز^(١) قوله: في المراء بعد القسم قيل: هو معقول، وقيل: عيب معين وقيل: لم يكن به قسم معين، وإنما معناه التيسير لأمر ويروده. وهذا اللفظ مستعمل في هذا يقال: لا سام هذا إلا التحليل الآتية، ونقول: ما غرره إلا تحفلاً به، لم نألف في عسرته، وقيل: الاستثناء محسوس الور أي لا تمسه النار قليلاً ولا كثيراً، ولا تحفه المحسوس.

(١) سفر فتح الباري: ١١٢/٣

وحديث الغراء والأحفش مجيء، لأن بمعنى انراوا، والجمهور على الأول،
وبه جرح أبو عبيد وغيره، وقيل: البراء به قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ بَيْنَكُمْ وَلَا وَابِقًا﴾
وبدل عليه ما عده عند الشارح عن الزهري في آخر هذا الحديث: إلا تحلة
النفس، يعني البراء، وهي مسن من مسنن عن مسنن عن مسنن عن عبيدة بن
أحمر: ثم قرأ سمعان: ﴿وَلَيْسَ بَيْنَكُمْ وَلَا وَابِقًا﴾ ومن طريق ربيعة عن الزهري في
آخره: بل: وما تحلة للنفس؟ قال: قود تعالى: ﴿وَلَيْسَ بَيْنَكُمْ وَلَا وَابِقًا﴾، وكذا
حكاه عبيد الملك بن حبيب عن مالك في تفسير هذا الحديث، وورد معنى
ذلك في روايه، اعني ذكره، يحافظ في الشرح.

قال: نقارني^(١) فان بعض الشراح من علمتنا الشبهة بكسر الهماء مصدر
كالجمل، والمعنى إلا مقدار ما نرى في معنى نفسه، أي قوله: ﴿وَلَيْسَ بَيْنَكُمْ وَلَا وَابِقًا﴾، قيل: إلا زمانا يسيرا، يسكن فيه تحوله انفسهم، للاستثناء متصل
بما هو الأصل، ثم جعل ذلك مثلاً لكل شيء قبل وفاء، والعرب تقول: قلعه
نحوه، فمعنى أي لم أقبل إلا مقدار ما حدثت به بهي ولم بالغ، انتهى.

واختلف^(٢) في موضع القسم من الآية، فقل هو مقدار، أي وأنه ﴿وَلَيْسَ بَيْنَكُمْ وَلَا وَابِقًا﴾، وقيل معطوف على القسم الماضي في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ بَيْنَكُمْ وَلَا وَابِقًا﴾، أي وذاك من منكم، وقيل: مستفاد من قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ بَيْنَكُمْ وَلَا وَابِقًا﴾، أي قسم واحدا، قال الضبي: يحتمل أن تكون البراء، النفس ما دل
على القطع والثبوت من السباق، لأن قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ بَيْنَكُمْ وَلَا وَابِقًا﴾ تدوير
لقوله: ﴿وَلَيْسَ بَيْنَكُمْ وَلَا وَابِقًا﴾، بهذا سرية القسم بل أبلغ تمحيه الاستثناء بالنفي
والإثبات.

(١) معناه المناقشة (١٢٤/١).

(٢) انظر الشرح في (١٢٤/٢).

(٣) سورة الزمر (١٢٤).

وافتقد السبب في إيراد التورود قصير. الدخول رواه عنه المراق بسنده
عن ابن عباس، وروى عنه الساسي والعمادي عن حديث حمير بن قيس
التورود الدخول لا يسمى به ولا فاسر لا دخلها. فنكون على التمام رواه
بسنده

• دانی الترمذی براسی حدیث عن ابن مسعود قال یرونها أو یفعلها
ثم یصلون علیها بأصابعهم . وقیل کشفوا إلی یسراوی یفعلها قال صدوق
وعمدا أوعده . فی رواية الترمذی عن یسراوی مرفوعة . وقیل : الثمرات بالورد
والمرحیة . رواه الطبرانی وعمره عن أبي حمزة راس مسعود وعمره . وهذا
شوالک اصح ما ورد فی ذلك

[illegible]

وفي هذا بيان صحيح من قال: البرود محض الكفار، ومن قال: البرود
الشرع منه. ومن قال: معناه الإشراف بعيدا، ومن قال: معنى برودها من صلب
البرود من الدنيا من الخلق على أن هذا الأحد ليس معدا، ولا ينفقه بغيره
الأحدية، والله أعلم.

وفي الحديث من انقضى غير ما تقدم: أنه أولاد المسلمين في الحياة
لا يبعد عن الله تعالى بقدر كبره، بقدر رحمة الأب، ولا يرجع الأبناء
وكرهم في لجة فزع الجمهور، وبفك عاتق فذل، كما في الغنى^(١)

[illegible]

٢٩/٢٤٢ - وحديثني عن مالك بن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن أبي النظر السلمي، عن

٤٣٩/٢٩ - (مالك)، عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم)
 الأنصاري النخاري الحزمي، مكيون الرافعي، أبو عمه الملك الشافعي القاضي
 ثقة، وله احاديث، مات سنة ١٢٢، وله ٧٢ سنة، من روى عنه ثمانية (عن أبيه)
 أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري (عن أبي النضر) هكذا في
 جميع نسخ التي بأيدينا من الهندية والعسيرة، وكذا في مواد الترمذ الثلاثة
 الشافعية، والتهذيب، والزرقاني، وانما صاعده أنه سهل من ثقات، والضوابط
 في نسخة المطبوع هذه ابن الأثير، قال الزرقاني: كذا رواه يحيى والأكثر غير
 مسند، وقال ابن بكير والقفطي: عن أبي النضر زيادة الكثرة.

وقال البيهقي في التجميع حاكمه عن ابن عبد الوهاب: اختلف فيه رواة الصوفاة فأكثرهم يقول: عن ابن النضر وفاز ابن بكير والقعني. عن أبي النضر فإن أعني لم يخرج البخاري. اختلفت الرواة للصوفاة، فبعضهم يقول: عن ابن نضر وسمي الأثر، وبعضهم يقول: عن أبي النضر ولا يعرف إلا بهذا الحديث. انتهى.

وقال النحاشي في الإلهام: أبو النضر السلمي روي عنه حديثه المعاني عن مالك وهاد في حديثه: عن أبي منصور، والنسوات ابن النضر حكذا في السرخاء، وأورده ابن ميه حكذا ولحقه أبو نعيم. قلت: وهرب منه ما في عهد النضر^{١١} فغلب من ذلك أن المعروف في روايات «الموطأ» بنظر: الآن (السلمي) بنح السين واللام، قاله البيهقي.

فكان ابن عبد البر في ذلك - يذهب^(٢٢) - غير الخ من منظر السلمي، الذي

$$| \text{INT}^*(A) | \leq | \Sigma_A | = | \Sigma^+ | \quad (1)$$

(437) (21) (7)

1954.71 (17)

قال رسول الله ﷺ قال: «لما بعثت لأحد من المسلمين ثلاثة من المؤمنين
أمرهم بحسن ظنهم، ألا كذبوا له حنة من الشاة، فغالبوا أمراءه، عند
رسول الله ﷺ»

قال رسول الله ﷺ قال: «لا سموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد» ثم
قال من ذلك كما بيني (فحسبهم) قال القاري: بالرفع لا غير والفاء فلتنصيب
بالسموت بحرف النفي منتصب على السب والحسبه معاً قال: الباجي: بياد
أخذه من الزجر، وماله في بناء وهو أن يعد به، وما من لم يحسبه، ولم
يرض أمر الله به، فهو غير داخل في هذه الوجهة، انتهى.
وفي الاستدراك^(١)، إني ماثلك - رضي الله عنه - هذا الحديث لقوله:
«يحسبهم»، فحسبه تسييراً للحديث كله، وهكذا تنأه في كثير من أسوطة،
ينتهي.

قال الحافظ^(٢) وقد حذف من نصه بعد انشراح أنه التواب إنما يتوب
على آفة فلا بد من قيد الاحتساب، والأحاديث المتعلقة بمحوه على الحقد،
قلت: ولما قيد الحادي في «صححه» الترمذي «لا احتساب» (إلا ثانوا له حنة)
هضم الحيد وشذ البيت أي روي عن الثوري أي روي أبي سعيد عنه البخاري
«كانوا له حجاباً من النار».

وقالت امرأة عند رسول الله ﷺ يا أبا عبد الله عني السائلة كثيرة من
سأل من ذلك، وما قال العلامة الزرقاني: إنما أم سليم أخذت من الفصح
الحافظ أم أرحمته، لأن الزهري ذكره تحت حديث أبي سعيد الخدري^(٣)،
ومن كنت مدبرة في حديث أبي سعيد لا يدوم أنك تكون سائلة في حديث
من النص.

(١) انظر (١٨١: ٣٣١)

(٢) صحيح البخاري (٥١٩: ٥١٩)

(٣) أخرجه الحافظ في كتاب الحديث (١١: ١١١) من الحديث (١٢٩: ١٢٩)

« يا رسول الله، أو اثنتان؟ قال: أو ثلثان ».

أخرجه البخاري من حديث أبي سعيد الخدري م: ٢ - كتاب العلم، ٢٦ -
باب هل يحل لعناء يوم غير هذه في العلم*.

ومعنى في ١٥ - كتاب البر والفضلة والآداب، ٤٧ - باب غسل من يموت له
وثة حبشية حديث ١٥٢.

سئل الرجل، وقد أقر ولا بعد في تعدد مؤائيمه، فاعطاه أن أصل الحكم
ثلاثة، متوطئة بالثلاثة، ودخل في حكمه اثنتان والواحدة، فأنشئ فيلوا خبر أصل
الحكم أولاً ثم يسر دخل فيه حكمها، وإذا الفرضي: يستعمل أن يقترب الحال
في ذلك فافرق حائل التصانيع من زيادة رقة ثلث وثمة الحب وتجو ذلك.

يا رسول الله أو البان؟ ولعل البخاري من حديث أبي سعيد، فأنشئ امرأة:
وانشئ، قال: أو اثنتان؟ قال: أو ثلثان؟ أي وإذا كان، اثنتان ما الحكم؟ قال:
والاثنتان أي وإذا كانت اثنتان فالحكم كذلك (قال) وسئل الله يخرج (أو اثنتان)
لفظها أنه يرمي أوجه إلى الله في ثلثان، وبه جزم ابن تيمية وغيره، ولا بعد في
سؤال الرجل عن أمره من طرفة عين، ويحصل أنه كان عاصياً بذلك، لكنه
أنشئ عليهم أن يتكلموا لأن موت الاثنين عاصياً أكثر من موت الثلاثة.

ثم سئل عن ذلك ثم يكسر عدد من الجواب، فدل ابن تيمية بدهاء
عباسي: فإذا يدل على أن مفهوم العدد ليس بحجة، لأن التصانيع من أجل
للسان وبم اختياره إذا لم اعترضه لا أنشئ الحكم عليها عما هذا الثلاثة، لكنها
مؤثر ذلك فمأثنته، واطفاهر أنها اعترفت مفهوم العدد قد سؤتم اعترضه ثم
سألت.

والحق أن دلالة مفهوم العدد ليست بيقينية، وهي محتملة، ومن ثم وقع
سؤال عن ذلك، قال الفرضي: إنما خصت الثلاثة بالذكر، لأنها أول مراتب

الذكورة، فمعظم المصيبة أكثر الأمر، وأما إذا زاد عليها فقد نجت أمر المصيبة
لأنها تعبر بزيادة شيء فيها.

وروي عن سليمان بن جرير ما أراه له

وهو مفسر منه إلى انحصار الأخير المذكور في الثلاثة ثم هي الاثنين
بخلاف الأربعة والحق وهو جنود شديد، فإن مات له ثلاثة ضرورة لأنهم إن
ماتوا دفعة واحدة فقد مات له ثلاثة بزيادة، ولا يخفى بأن المصيبة بذلك أشد
بأن مات واحداً بعد واحد، فإن الأخير يحصل عند موت الثالث، يختص
بعد الصادق، وإليه على قول القريشي أنه إن مات له الرابع أن يرتفع عنه ذلك
الأخير مع وحدة المصيبة، ولكن فيما فساده، والحق أن ما قاله الأخير الأربعة
أما دفعة من باب قولنا وأخريه ونحوه ذلك أنهم له أكثر، كما هي
الفتحة^(١).

ثم هل يدخل في الحكم الواحد أيضاً ظاهر صحيح البخاري نعم، إذ يؤيد
في صحيحه: "باب فضل من مات له ولد فأحسبه". قال الحافظ^(٢): غير
بالولد لشأن الواحد قصده، وإن كان حديث الباب قد فسد ثلاثة من الشيخ،
فذكر مع في حصن غرره ذكر الواحد، ففي حديث جامع من سمعه مرفوعاً عن
عمر بن الخطاب قال: "الحديث، فقالت أم الحسن: أو أبي؟ فقال: أو أبي،
فقلت: أو واحد؟ فقلت: ثم قال: أو واحد، أخرجه الطبراني في المعجم،
وحديث ابن مسعود: رضى الله عنه - مرفوعاً - من قتل ثلاثة من المؤمنين
الحديث، ثم قال أبو هريرة: "كفتمنا أئمة، قال: أئمة، قال أبو هريرة: "كفتمنا
أئمة، وحدثنا قال: "وواحد، أخرجه الترمذي^(٣)، وقال: غريب، وعنه من

(١) (١٠٠/٣٩٩)

(٢) القطر: صحيح البخاري (١١٥/٣)

(٣) الترمذي (١٠٠/٦٩)

حديث ابن عباس - رضي الله عنه - وهو - من كان له هرط، من أنبياء،
أحدث - وفيه قلت ثلاثة - رضي الله عنها - ومن كان له هرط، قال - ومن
كان له هرط -

وأيضا في غيره - من هذه النسخ - يصح للاستيعاب، بل وقع في الحديث
الذي علقه البخاري، ولم يترك من واحد - وروى النسائي وابن حبان عن أبي
عن المرأة التي قالت - والله، يا بني قلب - واحد، وروى أحمد عن حميد
جسر - ومن مات له ثلاثة، الحديث - وفيه قلت - والله، قال - هو شارح،
فرد منه قوله قلت - واحد، ثم قلتم - واحد، فقال - واحد، قال - وإن
أطلق ذلك، وهذه الأحاديث الثلاثة أصح من ذلك.

لكن روى البخاري في "البرقعة" من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - يقول الله
عز وجل: - يا أيها الذين آمنوا - إذا جئتم تغيبه من أهل بيوتكم
حب - إلا النكاح - وهذا يدل على الواحد، كما فوق، وهذا أصح مما ورد في
ذلك، انتهى.

فثبت - والروايات الثلاثة المتقدمة وإن لم تغايل الثلاثة الأخيرة في
صحة لكنها حرمه الله - وهذا معنى خاصة على المفسرة، وقد ورد ذكر الواحد
في غير ما تقدم أيضا.

في "المعراج" لم يروى عنه أحمد عن معاذ قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
من سبى بنوهم نهما ثلاثة، الحديث - وفيه قالوا - أو واحد، وفيه أيضا
رواية أحمد وابن قانع وابن عسك عن عروة عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت - والله
وأخبرني قبل له - أدخل الجنة بغير حساب، أحد - والله، ورواية النسائي
وابن حبان والنسائي وابن عسك - وصححه البيهقي في "التمحيص" عن أبي سلمة
سروية - مع - أحسن ما أنشئ في التفسير، الحديث - وفيه هو الولد
لصالح بنوه لله - وبغير ذلك من الروايات.

وقال ابن عبد البر: وفي معناه أحاديث كثيرة كقوله **يُخْبِرُ**: «لا تزال البلياء بالمؤمن والمؤمنة في نفسه وماله وولده حتى يأتي الله ورسوله» عليه خطبة، انتهى

قلت: أخرجه في «المشكاة»^(١) عن الترمذي برواية أبي هريرة رضي الله عنه - وقال: قال: حديث حسن صحيح، وفيها أيضاً برواية البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً: «من يرد الله به خيراً بُصِّتَ منه»، ورواية الشيخين عن أبي سعيد مرفوعاً قال: «ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خطاياها»

وروايتهما أيضاً عن ابن مسعود رضي الله عنه - مرفوعاً: «ما من مسلم يصيبه أذى من مرض أو سوء إلا حظ الله تعالى به سيئاته»، كما تُحْفَظُ الشجرة ورواها - ورواية مسلم عن جابر قوله **يُخْبِرُ** لأم السائب: «لا تُشْبِي أَلْحَدِي وَإِنِهَا تَذْهَبُ حَضَائِمُ نَبِيٍّ أَدَمَ»، كما يذهب النكير تحت الحديد، ورواية البخاري عن أسير مرفوعاً: «قال الله سبحانه ونفدس، إذا ابتليت عملي محبيتي»، ثم صبر عوضته منهما الجنة»، يروى عنه.

ورواية الترمذي عن أمية: «أبها سألت عائشة - رضي الله عنها - عن قول الله عز وجل: **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِذْ أَنْفَعَهُمْ** الآية وهي قوله: **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِذْ أَنْفَعَهُمْ** فقال: «ما سألتني عنه أحد منذ سألت رسول الله **يُخْبِرُ** فقال: «عنه معانة الله العبد بما يصيبه من النسي والتكبة حتى البضاعة يدها في بد قبضه، فينفدها فيخرجها حتى إن العبد ليخرج من دنونه كما يخرج النير الأحر من النكير».

(١) (١/١٩١) باب عذبة السبي إلخ.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَجْعَلُ الْمُتُوبِينَ فِي مَصَائِبِهِمْ، الْمُسَيِّبَةَ نَبِيًّا».

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يُعْمَرُ) بِصَمِّ النَّاسِ مِنَ التَّعْزَةِ وَهِيَ الْحَمْلُ عَلَى الْمَصْرِ وَالنَّسَبِ وَالْمَزْأِ، مَا لَمْ يَصْرَ (الْمُسْلِمِينَ فِي مَصَائِبِهِمْ) جَمْعُ مَصِيبَةٍ، وَهُوَ مَا أَصَابَ مِنَ الشَّرِّ كَمَا تَقْدِمُ (الْمَصِيبَةُ بِي) لِأَنَّ كُلَّ مَصِيبَةٍ دُونَهَا، وَلَا تُشْكُ فِيهِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَصِيبَةٍ بِهِ عَمَلٌ عَوِصٌ، وَلَا عَوِصٌ عَنْهُ ﷺ، أَوْ لِأَنَّ بِمَوْتِهِ انْقَطَعَ خَيْرُ السَّمَاءِ وَهُوَ ﷺ دَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَنَهْجٌ لِلدُّنْيَى، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ: مَا نَقَضْنَا أَيْدِيَنَا مِنْ تَرَابٍ فِيهِ ﷺ حَتَّى أَنْكَرْنَا قُلُوبَنَا، وَلَا بَنِي الْعَنَادَةِ.

لِكُلِّ أَحَدٍ شُكْلِي عَزَاءٌ وَلَسَوْدٌ إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ التَّقَى فِي مَعَادٍ،
وَقَالَ غَيْرُهُ:

أَصِيرَ لِكُلِّ مَصِيبَةٍ رَجُودٌ وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْعَمْرَ عَمْرٌ مُخْتَدٌ
وَإِذَا ذُكِرَتْ مَصِيبَةٌ تَسْلُو بِهَا فَادْكُرْ مَصَابِيكَ بِالنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ
وَقَالَ الْآخَرُ:

وَلَوْ كَانَ فِي الدُّنْيَا بَقَاءٌ لَكَانَ لَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ فِيهَا مَخْتَدًا
وَمَا أَحَدٌ يَخْرُجُ مِنَ الْعَمَلِ سَالِحًا وَمَعَهُمُ الْعَنَادَةُ فَادْكُرْ أَصَابَ مُحَمَّدًا

وَقَالَ حَسَنٌ مِنْ ثَابِتٍ فِي قَسِيدَتِهِ الَّتِي يَكْبِي فِيهَا النَّبِيَّ ﷺ:

وَعَلَّ عَمَلْتُ يَوْمًا رَرِيئَةً هَالِكَةً رَزِيَّةٌ يَوْمَ مَاتَ فِيهِ مُحَمَّدٌ
فَجُودِي عَلَيْهِ بِالْذَمِّ وَخَوَلِي لِعَقْدِ الَّذِي لَا مِثْلَهُ تَدْمُرُ بِوُجُودِ
وَمَا فَتَدُ الْعَاظِمُونَ مِثْلَ مُحَمَّدٍ وَلَا مِثْلَهُ حَتَّى انْقِيَامَهُ بِفَقْدِ

وَقَالَتْ صَبْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُعْطَلِ:

لِعَمْرِكَ مَا أَبْكِي النَّبِيَّ لِنَفْقَدِهِ وَلَكِنْ لِمَا أَخْشَى مِنَ الْهَرَجِ آتِيَةً
كَأَنَّ عَمَلِي قُلُوبِي بِذِكْرِ مُحَمَّدٍ وَمَا حَفَّتْ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ الْمَكَافِيَّةِ
فَدَى رَسُولُ اللَّهِ أَمِي وَخَالَئِي وَعَمِي وَأَسَاتِي وَنَفْسِي وَمَا بِي
صَلَوْتُ أَنْ رَبَّ النَّاسِ أَعْفَى بَيْنَنَا سَعَدَاتٍ وَتُكْرِمَ أَمْرَهُ كَانَ مَا سَبَا

أَنَّ كَيْدَ مَنْ آتَى الْهَرَجَ رَاحِمُونَ . التَّخْلِيمُ أَخْرَجَنِي مِنْ فُضَيْلِي

والسيرة بألفظ تخرج كل مسلم . وأحرمه مخرج العطلات تخرج كل أحد به على تعظيم الأمر وتعظيم شأن هذا القول . فيه بذلك حتى تكون القول مطلوبة ، وليس الأمر إلا طلب العدل . وأما تناقض ذلك مع الجرح فتدقيق ، وبسطه فالتفصيل .

وقال القاضي والأقرب : أن كل ما خرج إلى تعالى أي كونه من صفة تنصير الأثر بها . كما أن التذمومة لا تنصير الشيء بها . وأما قوله : تناقض بذلك مع الخبر صحيح ، فمردود لأن ذلك من باب حلف نفس التنازع بالنفس البينة كالاعتقاد مع الإقرار . قال القاضي : «وَالْمُخْرِجُونَ تَقَرُّقًا بِطَوْنِهِمْ فَطَوْنًا عَمَّا حَلَفُوا وَإِلَّا بِنَا سِرِّ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ بِأَنْ تَقَرُّقًا فَلَوْ رَجِعَ (١) . انتهى .

قال القاضي : يبرر فعل الأمر بهذا القول . لأنه إذا ورد القول مسير من قوله . وإنشاء عليه . ويحصل أنه يسير إليه غير أنه لا يصحير مرة من أمر الشاري كذا بذلك . وقد رجسته بنون التثنية أخبرني . ربح . (إنما يدل من قوله . كذا . حتى أن ذلك وحسب ما سبب لهذا الله تعالى ملأنا وحلفوا وإذا إليه راحمون) من الآخرة (التيهم) انطأه أنه من حيث ما أمره الله به عند تقديم من كلامه الباحي . قال ابن حجر في «شرح المشكاة» هو التفسير (أخبرني) بنفسه العبرة وصف الجرم أو حد العبرة وكسر الحزم والراء ساكنة

وبني ما جمع من تكون العبرة وحزم جيم . كذا ثلاثية . وإذا فبفتح حمزة محدودة وكس جيم . وأجره بجر حمزة إذا أصابه من عطش الاجر والجر . وقد أخرج ما أخرجه . وقال غيره . لا يجوز أنه مقصور لا يمد . وقال الأصمعي الأكثر حد . ومن أخرجه أنطأه أجرة

قال القاضي : فعلى أنه ثلاثي . فانهجرة سائمه لأنها أصحته دخلت عليها صيغة التثنية . وأما كل وكسر وحذف وثلاثية حاربه على خلاف اقتباس لثمة الأفعال . انتهى (في مصيبي) قال القاضي : لغزير أن في معنى : السببه

فَأَعْتَبَهَا اللَّهُ رَسُولُهُ ﷺ، فَتَزَوَّجَهَا.

أخرجه مسلم في: ١١ - كتاب الجنائز، ٢ - باب ما يقال عند التعصبة، حديث ٤.

٥٤٧/٤٣ - وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُخْتَدٍ، أَنَّهُ قَالَ: هَلَكْتُ امْرَأَةً لِي، فَأَتَانِي مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ أَقْرَظِيٌّ،

ولم نطمع أن يتزوجها رسول الله ﷺ فهو خارج من هذا القسم، وتعني بقولها: من خير من أبي سلمة، بالنسبة إليه، فلا يكون خيراً من أبي بكر - رضي الله عنه - لأن الأخير في ذاته قد لا يكون خيراً لها.

ويحتمل أن تعني أنه خير مطلقاً والإجماع على أفضلية أبي بكر - رضي الله عنه -، إنما هو مني من تأخرت وفاته عن رسول الله ﷺ، وهل هو أفضل ممن تقدمت وفاته فيه خلاف، فعلمها أخذت بأحد القولين، وقولها: «أول بيت هاجر» يدل أنها أرادت أنه أفضل مطلقاً بالنسبة إليها، انتهى.

قلت: والأوجه عندي أن الخيرية باعتبار نفسها، ولذا لما خطبها الصديق الأكبر والغاروق الأعظم رُفَّت عليهما، كما سكي ذلك من التاريخ (فأعقبها الله رسوله ﷺ فتزوجها)، وفي رواية لمسلم: «لما مات أتيت النبي ﷺ فقلت: إن أبا سلمة قد مات، قال: «تولي اللهم» فغفر لي وله وأسقني منه شقياً حسناً، فقلت: فأعطيني الله من هو خير منه محمداً ﷺ، اخلف أهل التاريخ في زمان تكلمها عن أقوال».

٥٤٧/٤٣ - (مالك)، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - (أنه قال: هلكت امرأة لي فأتاني محمد بن كعب) بن سليم بن أسد أبر حنزة (القرظي) بضم قاف ورفع اراء المسهلة ومانطاء المعجمة نسبة إلى صيغة اسم رجل، هو والقبير أخوان من أولاد هارون النبي عليه السلام، كنا في «الأنساب» المدني ثقة، نزل الكوفة ولد مة

عن أبي بصير، قال: إذا كان من سرور امرأة في رجل فقيد عالم عابد جليل، وكانت له امرأة، وكانت حياءً معجبةً زانيةً مجترةً، فقامت بحاد عليهما ومجادا بينهما، ونفسي غاب. أسفاه حتى حلا في بيت، فجلس على فناء، وأحسب من الناس من كان يداخل عليه أحد، من امرأة مبركة له، ومجرب له، فقامت إلى أبيه حاجةً أُنظفبه، فقام ليس بجريح.....

(١٠) قد عني الصحيح، ووجه من قال في العهد النبوي، فقد قال البخاري: إن أبا كان ممن لم ينت من بني فريضة، مات سنة ١٢٠ هـ، وقيل قبلها، كذا في «الشريب».

(يعزني بها: دخل إلى كان في بني إسرائيل رجل فقيد عالم عابد مجتهد في العبادة) (وكانت له امرأة أي زوجة) (أرسل بها معجبة) رفقاً «المجرب»: أعجنه المراد أي استحسبه؛ لأن غاية رؤية المتعجب منه عظيمه واستحسانه أوله معجبة أي بحبها كثيراً (قامت فوجدت أي حزن) (عجبها وجداً) أي حزنًا شديدًا ونفسي عليها أسفاً أي حزنًا وتنهبا شديداً، وأصل الأسف ثوران دم القلب لشهوة الانتقام، فبني ذلك على من دونه انتشر فصار غضاءً ومتى كان على من فوقه القبض فصار حزناً، ولذلك قيل إن غاسق من الحزن والغضب، فقال: سخرجهما واحد، واللفظ مختلف، فإله الراجب (حتى خلا لم يرب وعلق) (بأنشيد نغمات) أي فليل اعلى نغمه (الباب) قال الراجب: أغلقت الباب وغلقت على التكرار، وذلك إذا أغلقت أبواب كثيرة أو أغلقت باباً واحداً مراراً أو أحكمت إغلاق باب أو أحمت من الناس فلم يكن يدخل عليه أحد أبداً، لا أبواب.

(وإن امرأة سدمت له أي بذلك الفقه وسعدت حياته) (فجاءته فقالت: يا ابن الله حاجة أُنظفها أي ذلك الفقه فيها، أي هي تلك الحاجة) (ليس بجريح) يحم أواه من أجزاً بمعنى أغنى أي ليس بفقير، وفتح أوله من جزى نفلها.

فبينما إلا شاعفتها، فذهب الناس، ولزمت بابها، وقالت: ما لي منه
 بُدٌّ؟ فقال له غليل: إن ههنا امرأة أردت أن تستغيبك، وقالت: إن
 أردت إلا مشافعتي، وقد ذهب الناس، وهي لا تفارق الباب، فقال:
 ائذني إليها، فدخلت عليها، فقالت: إني جئتكم تستغيبكم في الأمر.
 قال: وما هو؟ قالت: إني استعرت من جارة لي حلياً، وكنت ألبسه
 - أعييرة زماماً، ثم إنهم أرسلوا إليّ فيه، أفأؤديه إليهم؟ فقال: نعم،
 وافقه، فقالت: إنه قد مكث عدي زماناً، فقال:

الأحضر ختين بمعنى واحد، فقال: الثلاثي بلا ممر لغة الحناظر، وأمر به
 المهور لغة تعيم (فيها) أي في تلك الحاجة (إلا مشافعتي) أي خطابه بالشفاء
 بلا واسطة.

(فذهب الناس ولزمت) تلك المرأة (بابها) أي باب ذلك الغيب (وقالت ما لي
 منه بد) دل على اللغة معنى فونهم: لا بد من كذا، أي لا تفوتك ولا خرافي منه
 ولا مشوكة عنه أي هو لازم جرمك، قال الجوهري، ويقال: اليد لغوص، كذا
 في تهذيب اللغات السنوي (فقال له) أي لغيره (قالت: إن ههنا امرأة أردت أن
 تستغيبك) في حاجة لها (وقالت: يا مافية أي ما أردت إلا مشافعتي، وقد ذهب
 الناس، وهي لا تفارق الباب، فقال: ائذني إليها، فدخلت عليه فقالت: إني جئتكم
 استغيبكم في الأمر قال) الغيب: (وما) الأمر (أمر هو؟ قالت: إني استعرت من جارة لي
 حلياً) بفتح حكو، قال المعتمد: الحلي: الفتح، ما يرتدى به من مصوغات المعدنيات
 أو الحجارة، جمعه حليٌّ كذئب، أو هو جمع، والواحد حلية كظية (فكنت ألبسه)
 بفتح الباء (وأعييرة) الناس (زماناً) أي حقة من الدهر.

(ثم إنهم) أي أصحاب الحلي (أرسلوا) أي قدسداً (إلى) شدة الماء (فيه)
 أي في جلب الحلي (أفأؤديه) الاستفهام (إليهم؟ فقال: نعم وافقه) أكد فيه
 بالنفس لما يظهر من المعصية أشد الظلم إذ يسأل منع صاحب الحلي حقه
 (فقلت: إنه) أي الحلي (قد مكث عدي زماناً) فهل يؤدي بعد ذلك أيضاً؟ (فقال)

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَقُّ الْمُبِينُ لَا تَأْخُذُكَ أَعْيُنُ النَّاسِ وَلَا أَعْيُنُ الْمَلَائِكَةِ أَعْيُنُ رَبِّكَ عَلَيْهَا أَكْمَلُ الْبَصَرِ لَا تُجِزُّهَا كُنُوزٌ أَلْفُ عُمْرِينَ وَلَا تُنَالُهَا الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلُ لَا يَنْصِلُ إِلَى هَاجَاتِهِ وَلَوْ كُنَّ الشَّجَرُ أَعْيُنًا وَبِحُكْمِهِ يُقْضَى الْيَوْمُ وَلَئِنْ أَسْأَلْتَهُ لَأَعْطَاكَ خَزَائِنَ رَحْمَتِهِ وَالْجَنَّةُ خَالِدَةٌ فِيهَا خَالِدِينَ إِنَّ هَذَا لَنُذْرٌ لِّلْعَالَمِينَ

تفقيه: ذلك) كسر الكاف الحق ثروك ايذا أي العلمي (إليه) أي إلى ملاك
الحلي (حيث اعادوكيه) بفتح الكاف كسرة الكاف ماء، كما قالوا في حديث امرأة
رسول الله فقال: لا أنت أطمعنيها ولا نفسيها ولا أنت أرسلنيها،
الحديث، وقوله ترسي وبعض العرب: يلحق بكاف المذكر إذا فصلت به،
الضمير ألفه وكاف المؤنث باء (وماذا قال: فقالت) المرأة (أي) فتفتح فمكون
بهاء المقرب ويرحم الله أفاضل علي ما أعزك الله عز وجل (ثم أخذه منك
يد آخره منك) وأه تعال ما لك بعد ثروك ايذا، وقال يزيد:

روايتك والافسون لا وانع
(فانصر) التفتيه (ما كان هذا من التوحيد والاسف (وتشبه الله) عر وجر
(اقولها) قال الحاجي^(١٤) المشكك في تدهر المسمى. رغبه وعط العالم وتذكيره
وان كان انواعه أو المحدث دبره في الفضل والعلوم. فوجب أن لا يأسف
المناضل من وعده من هو دونه إذ أصاب وجه الحق ووفق للتصواب. ففقد
يعتقن المناضل من أمر يرضى فيه المتصورات الخبيث.

وفي الاستدلال^(١)، هذا غير حسن عجيب في التعارض، وليس في كل الموقفات، وما ذكرته من العارية لتخلي على جهة ضرب المثال لا تدخل في مضموم الكذب بل ذلك من الآثار المحمودة غلب مباحته، وقد قال شيخنا: ليس بالكاذب من قال حياً أو نسي حياً أو أعملج بين النيران انتهى. وقد ضربت المثال للعارية أم سميت نوحها أبي ضاحكة راعية بذلك النبي ﷺ فأقره، ودعا لهما بالمرقة في بينهما، وفستد مشهورة في كتب الحديث من الصحيحين وغيرهما.

١١ : المعنى (٢٣) ، والصريح الآخر فني (٢٤) .

(١٥) باب ما جاء في الاختفاء

٤٤/٥٤٨ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الرَّجُلِ
مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّهَا سَمِعَتْ
نَبِيَّ اللَّهِ:

(١٥) ما جاء في الاختفاء وهو التلبس

قال الساجي: الاختفاء فعلٌ تلبَّسٌ ومعناه الإظهار، يقال: خفيت الشيء إذا أخرجته مما يسترُّ وظهوره وخفيت إذا استترته. انتهى. وقال ابن عبد البر^(١): خفيت الشيء إذا أظهرته وأخفيت سترته، وقيل: خفيت بمعنى سترت وأظهرت. وفي «المجمع»: المخفي التلبس عند أهل الحجاز من الاختفاء الاستخراج أو من الاستار لأنه يسرق خفية، انتهى.

٤٤/٥٤٨ - (مالك، عن أبي الرجل) بكسر الراء المهملة وحقه الجيم يقال: هذا التلبس له وانتهر به، لأنه كان له عشرة أولاد رجال، وكنته في الأصل أبو عبد الرحمن (محمد بن عبد الرحمن) بن حذافة بن الضمَّان، ويقال: ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن حذافة الأنصاري التجاري، وكان حذافة من أهل بصرى، لغة، كثير الحديث من رواية «الصحيحين» والشافعي وابن ماجة، ذكر في «الانحلاص»، أن له في مسلم قرأ حديث، وفي «الشريب» لغة من الساعة، (عن أمِّ عمارة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زبارة (أنه سمعها تقول): مرسل في «الموطأ». قال ابن عبد البر^(٢): وأصله يحيى بن صالح وعبد الله بن عبد الوهاب كلاهما عن مالك، عن أبي الرجل، عن عمرة، عن عائشة^(٣) - رضي الله عنها -

(١) «الاستبصار» (٢٤٣/٨)، و«المعجم» (١٣/١٣٨).

(٢) انظر «المعجم» (١٣/١٣٨).

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٧٠/٨)، و«معركة التستر والأبصار» (١٢/٧٨٨) وقال: الصحيح مرسل.

عن رسول الله ﷺ: **الناحسي** - المصنف: يعني يوم نزل القيوم.

٥١٩: ٥٢٠ - **وحدثني** عن عائشة رضي الله عنها أنها غابت زوجها

نسي في كنفه نزل عليه سبع عظم تكبره ميتة فكبره وكبر حتى

.....

عن رسول الله ﷺ: **أقل الناحي** - يعني: الإبعاد في أقل كلام العرب. وهو
مستعمل في الإبعاد عن الخير، وعن رسول الله ﷺ المصنف: إيعا عن الدعاء
عليه بالإبعاد من رحمة الله تعالى (المصنف: السحنة) - دعاء المصنف: يهنا
اسم فاعل من الإعتناء، وفعل: يهضم. يروق المصنف: دعاء مصنفه بحداد
مصدق، والاعتناء بالعتاة - التذرع الشيء - وكل من شغل فيه فهو مصنف.
والنحو عليه الثاني بالحاء المصنعة، فإنه المصنوعي. وقال المصنف: احضى البئر:
أغلقه من الأرض لئلا يعمى النهر، يعني يلبس الصور، قال ابن عبد البر: هذا
التفسير من قول عائشة، ولا أعلم أحداً يخاصه في ذلك، انتهى. كذا في
التهذيب^(١)

٥٢٠: ٥٢١ - **فما لك**، أنه سمعت قال ابن عبد البر: كذا لأكثر الرواة

وتعصم ذلك عن أبي الرجال، عن عائشة مرفوعة، ولا أعلم أحداً رفعه عن
عائشة، انتهى. وهذا وقد ورد مرفوعاً عن عائشة رضي الله عنها - دعاء طرف
نساء مياني (أن عائشة) - وهو أنه دعاء - وهي المصنعة - عن عائشة رضي الله
عنها - **أزوج النبي** - كانت تقول: كسر قطع المساء ميتة فكبروا أي العظم
وهو حي، قال الناحي: تريد أن لا تنال الجحيم في حال ميتة مثل ما أنه ميت
حال حياته، وأنه كسر عظمه في حال ميتة حرم كما يحرم كسره حال حياته

وذلك أخرج أحمد وأبو داود^(٢) وابن ماجه عن عائشة أن النبي ﷺ قال: كسر
عظم الميت فكبره عظم النبي ﷺ من المصنفان. وقال ابن دقيق العيد: إنه

.....

(١) تهذيب المصنف (١٠٠٠٠٠)

(٢) أحمد بن حنبل (١٠٠٠٠٠) وابن ماجه (١٠٠٠٠٠)

نعوي - محي الأثم

.....

عني شرط مسلم. ورواه القضاة في من وجه آخر عنها. ورواه يحي الأثم. وأخرجه ابن ماجه^(١) أيضا عن حديث أم سلمة، قوله الزرافة.

أقول مثله - رضي الله عنه - (ثعني عائشة - رضي الله عنها - بتوليها ذلك السنة فني الأثم) وقد روى القضاة كما تقدم، وكذا في ابن ماجه من عابت أم سلمة - رضي الله عنها - مرفوعاً لفظ كسر عظم الميت فكسر عظم الحي في الأثم، ثم قال المصنف: يريد بذلك - رضي الله عنه - أنه لا يباح في النصاص وغيره، وإنما يفتنون في الأثم. وقال الزرافة: في الانتافي عن حرمته فعل ذلك به في النجاسة والدموت لا في النصاص والدمية فصرفه عن كسر عظم الميت إجماعاً، انتهى. وكذا قال الصوفي في المسألة^(٢).

وحاصله أن عظم الميت له حرمة مثل حرمة عظم الحي. لكن إذا دبر فيه، فكان كالبه في انتهاك الحرمة ككاتب عفا الدمى، وبعدم النصاص والأثر لا يعد في المعنى الذي يوجه من النجاسة، انتهى.

قال الطبري^(٣) إشارة إلى أنه لا يشك مباحه - لا والله - حياها، قال ابن الصلت - ولما له التثبت بتأنيده قال ابن حجر: ومن لا بد أنه يستدل بما يستدل به الحرء انتهى. وقد تخرج من أبي صبيح عن من مسدد قال: أدب المؤمن في دونه كآدم في حبيته، قاله القاري^(٤).

(١) مسند أحمد في المحدث (١٦٦)

(٢) (٢) (٣)

(٤) طه - احاطت به طبري ٣٨٧

(٥) طه - معرفة الصحيح ٥٩

والضديقين والشهداء والصالحين. وقد حتمت بقوله: «وَتَحْسُنْ أَوْلِيَّتَكَ رَيْبِقًا»، ونكتة الإنبال بهذه الكلمة بالإفراد الإشارة إلى أن أهل الجنة يدخلونها على قلب رجل واحد، ثم عليه السبيل.

قال الحافظ^(١): وهو انه معتمد، وعليه يقتصر أكثر الشراح، ومعنى كونهم رفيعاً نعوذهم على طاعة الله ورضاى بعضهم ببعض. وقال الخطابي: ارفق الأعلى: هو المصاحب المرافق، وهو ههنا بمعنى ارفاء بني الملائكة

قال الحافظ^(٢): وفي رواية أبي موسى عن النبي وصحبه ابن حبان، فقال: أدر الله الرفيق الأعلى الأسد مع حبرتين وميكائيل وإسرافيل، وقاضيه أن الرفيق المكان الذي تحصل المرافقة به مع المدفونين، وقال الكوراني: انما هو أنه معبود^(٣) من قوله تعالى: «وَتَحْسُنْ أَوْلِيَّتَكَ رَيْبِقًا» أي أدخلني في جملة أهل الجنة من البهيم والضديقين والشهداء والصالحين

وزعم بعض المغاربة: أنه يحتمل أن يراد بالرفيق الأعلى: الله عز وجل لأنه من أسمائه، كما أخرج أبو داود ومسلم من حديث عبد الله بن مسعود رفعه: إن الله رفيق يحب الرفق، والرفيق يحتمل أن يكون صفة ذات كانهك أو صفة فعل.

وحط الأدهري قائل ذلك ولا وجه لتعطيه من الجهة التي غلط بها، وهو نواء مع الرفيق أو في الرفيق: لأن قلوبهم على ما يليق بالله سبحانه، وفيه: يحسن أن يراد به حضرة القدس، وفيه: أراد رفق الرفيق، وفيه: أراد رفيق الجنة

(١) فتح الباري (٨/١٢٧).

(٢) فتح الباري (٨/١٢٨).

(٣) قال ابن عبد البر: وأما قوله: وأحسن بالرفيق الأعلى، فيأخوذ عنهم من قول الله عز وجل: «يَتَّبِعُ الَّذِينَ لَمْ يُخَالَفُوا عَنْهُمْ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَنْ يُخَالَفْهُمْ كَفَرُوا» رَيْبِقًا (النساء: ٦٩)، ولا يفتكر (٨/٣٤٦).

قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي الْأَعْلَى» فَقَرَأْتُ أَنَّهُ دَاهِبٌ.

وحله البخاري في: ٦٤ - كتاب المغازي، ٨٦ - باب مرقى النبي ﷺ ورواه.

و-١٠م في: ٤٤ - كتاب فضائل الصحابة، ١٣ - باب في فضل عائشة رضي الله تعالى عنها، حديث ٨٧.

للمعجم - أي يُخَيَّرُ بين الدين والآخرة، وقيل: بين رسول الآخرة والأوجه الأول كما سيأتي (قالت) عائشة - رضي الله عنها - (قسمته) ﷺ (وهو يقول) في مرضه الذي توفي به وقد أخذته سحة شديدة «اللهم الرزق الأعلى» بالنصب أي أختار، اخترت أن يارفع كما في «المجمع» أي مختاري (فقرعت أنه داهب) إلى الآخرة، ولا يختارها.

قال النجاشي: يحتمل أن يكون أراد به أن يُخَيَّرَ بين المقام في الدنيا وبين الانتقال إلى ما أعد الله له، وقد ثبت ذلك عائشة قولها: فضمت أنه داهب. ويحتمل أن يريد به التحجير في منازل الآخرة فاختر ﷺ الرزق الأعلى، وقولها: فقرعت أنه داهب يريد أنها علمت أن ذلك إنما كان جواب التحجير الشئ غير، فكان ذلك انتقاه سامره، انتهى.

قلت: ولوجه الأول لما في الصحيحين^(١) عن عائشة كان ﷺ وهو صحيح يقول: إنه لم يقبض لي فد حتى يرى مقعده ثم يجبا أو يُخَيَّرُ، فلما مضى القبض عُيِّنَ عليه. فلما أفاد شططن بصره نحو مقعد البيت وقيل: «اللهم في الرزق الأعلى» مقالت: فإن لا يختارنا. وهو ذلك أنه حديثه الذي كان يحدثنا وهو صحيح.

وعند أحمد عن أبيه موهبة قال: قال لي رسول الله ﷺ: «إني أودت مغنايح عز من الأرض والموت ثم الجنة، فأخيراً بين ذلك وبين لقاء ربي»

(١) أخرجه البخاري (١٤٢٧)، فتح الباري (١/١٩٣).

^a The number of subjects who were included in each group was 10.

يكون لا بأن يكون الإحياء جزءاً منه، بل نلاحظ التثبيت مبنياً بالعادة ومعنى، وذلك بمعنى إحياء جسمه وإعادة جسمه، ولا يمتنع أن تعاد الحياة في جزء أو أجزاء من نسيج حياته وأجزاء من عقله، ويحتمل أن يريد الفيلسوف والعلمي غداة واحدة تكون العرش فيها، قال الحافظ^(١٢١)، وهو الموافق لأحد نيت سياسي مساندة ومحرمي تنقذين علم كل أحد، وفك الفكري^(١٢٢) بالعادة والعلمي أي عظمى النهار، أو لمراد بهما المروء.

وقال القرطبي: يعبر أن (يكون) هذا المعرض على التورج فقط، ويحوز أن يكون عليه مع حرم البلاد. وقال أيضاً: هذا في حق المزمع والكافر واضح. ومع المومن المحض فيحصل في حقه أدعاء لأنه مدغم الجنة في الجملة ثم هو محض في غير ذلك. وهذا لا يحصل أن يقال: فائدة المعرض في حقهم سبيل أرواحهم باستفراغها في الجنة مقبولة بأجسادها، وإن فيه قدرًا زائداً على ما هي فيه الآن، فإنه القرطبي^{١٤}.

قلت: وحاشي السيوطي في الدرر أن: قال القسطنطيني: قيل: هذا
مخصص للمؤمن الكامل (يعني: ممن أراد الله إبعاده من النار) وإنما من
كان من الذين غلطوا عمداً صالحاً وأقبح شيئاً منه استعدان يومئذ جميعاً، كما
يرى عليه تخصيص في رقيب أو في وقت واحد شيئاً واحداً، ويحتمل أن مراد
بأول الحة كذا من عاصيه كذا كان، يعني:

فإن كان المصنف (مؤلف الحق) يحرر الحق، يحرر الحق (الحق) الحق، وبه الشرط بالحرارة.

$$f_{\text{eff}} = f_{\text{eff}}(T, \rho, \mu) \quad (1)$$
(1) 1. $f(x, y) = x^2 + y^2$

(٢٥) منہج و اندازہ کار (٢٦) (٢٧)

$$\{A, B, C, D\} = \{x, y, z, w\} \quad (7)$$

وإن كان من أهل النار فمن أهل النار يقال له هذا مقعدك حتى يبعث الله إني يوم القيامة.

أخرجه البخاري في ٢٢ - ٢٣ من النجاشي ٩٠ - باب النجاشي بعرض عليه

ومسلم في ١٥ - كتاب الجنة ومعه نعيمها وأهلها ١٦ - باب عرض مقعد النجاشي من الجنة أو النار عليه حديث ٦٥

الحفظ فلا بد من تسليم ، قال الترمذي في التفسير في مقاعد أهل الجنة بعرض عليه ، وقال الترمذي : بشرط ولحزاء إذا لم يلقها قال على الصلوات فالله من كان من أهل الجنة فيشر بها لا يكتمه غيره ولا يقدر عليه

(وإن كان من أهل النار فمن أهل النار) أي فالله وعرض عليه مقعد من مقاعد أهل النار (يقال له) أي لكل واحد منها (هذا مقعدك حتى يبعثك الله إلى يوم القيامة) كما في رواية يعقوب بن مفضل ، قال البخاري : حتى يبعثك الله إلى يوم القيامة ، وحكي ابن عبد البر : لا خلاف فيه من أصحاب مالك ، وأن الأكثر روى كرواية البخاري وأن من القاسم روى كرواية مسلم ، قال الترمذي : معنى قوله : إلى يوم القيامة أي هذا مقعدك إلى يوم القيامة ، ويجوز أن يكون التفسير حتى يبعثك الله إلى مقعد يوم القيامة ، انتهى

وقال السيد جواد الدين ^(١) التفسير في أنه إما أن يرجع إلى المقعد ، فالمعنى هذا مقعدك تنزل فيه حتى يبعثك إلى مثله في الجنة أو النار ، كنوله تعالى : ﴿قَالُوا هَذَا آيَةٌ رَبِّنَا مِنْ قَوْلِهِ﴾ أي من قول النبي ، ويجوز أن يكون تفسير راجعاً إلى الله تعالى أي إلى قوله ، ويجوز أن يكون راجعاً إلى المقعد

(١) فتح الباري - (٢/٢٤٣)

(٢) تفسير ومعرفة المصاحف - (١/١٠١)

٥٨١/٥٥٢ - **وحدثني عن مالك:** عن أبي أسيد الخدري، عن
الأخري، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **أشك ابن آدم**
أثماً إلا عجلت عليه،

المعروض أم إلى المفعول الذي هو المقصود (والتي بمعنى من أي المعروض
عليه مفعول به، ولا تدحج لأن حتى سلك الله إليه أو انصرف مفعول حتى
يعتدك الله مع إلى مفعول الآخر المعروض عليه).

وقال الخطابي: الصغير يرجع إلى يوم النحر أي هذا الآن مفعولك إلى يوم
النحر، فترى عند ذلك كرامة أو عذاباً تنسى هذه هذا المفعول

وفي الأزهري: الجراد بالفتح هو: الذبابة الأولى لا الأخرى؛ لأن ما
بين الذبابتين لا يذهب أحد من الكفار والمسلمين، يقال: **تدوي**؛ لا حاجة إلى
هذا التأويل. وإن قوله: هذا مفعول مطلق متداول المتأخرين وغيره.

٥٨١/٥٥٣ - **(مالك، عن أبي الزناد)** عند الله من ذكركم **عن الأخرج** عند
أبرح بن هريرة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **كل ابن آدم ناكسة**
فأرض احتمل أن يريد به نفس أي تعذب أخراؤه بالكلية، ويحتمل أن يراد به
يستعمل، فتزول صورته المعهودة ويصير على صفة جسم لثوب، ثم بعد إذا
رُفِثَ، قال إمام الحرمين: ثم يدل قاطعٌ سمعوا على تعبير أحدكما، ولا بد
أن نصير أجسام العباد صفة أحد الثواب، ثم نقاد سر كبرها إلى المعهود.

(إلا عجلت عليه)، تدحج المعين المهممة وسكون الحريم يعنيها موحدة،
ويقال: **عجل** بالسيم أيضاً عوض الماء، هو عظم لضيق في أصل الثياب،
وهو رأس التفتت، وهو مكان أسر الذئب من دوت الأرح، وهي حديث
أبي سعيد الخدري عن أبي أسيد وأبي داود والحاكم مرهوعاً **«إنه من**
حبة خرد» قال ابن عثيمين: الله في هذا سرٌّ، لا يعلمه إلا الله؛ لأن من يظهر
الوجود من العدم لا يحتاج إلى شيء يبي عليه.

ويحتمل أن يكون دمه جعل علامة لسلامة علي إجماع، كل إنسان يجرحه، وهذا كله على قول الجمهور، إذ قالوا: إن عيب الله لا يأكله التراب، ويخالف في ذلك المعنوي، فقال: إلا مهبطا مني الواد أي وعيب النبي أيضا.

ومرؤه ما ورد من التصريح في الروايات بأن الأرض لا تأكله، فقد روي في حديث حماد عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن في الإنسان عظما لا تأكله الأرض أبدا، فيه يؤكّد بوه القيامة، قالوا: أي عظم هو؟ قال: عجب الأنبياء، وفي رواية لمسلم: «ليس من الإنسان شيء إلا يلى إلا عظما واحدا» الحديث.

وفي «المبذل»^(١٢٧) قال الطيبي: المراد طول بقائه تحت التراب، لأنه لا على أصلا، وجد في حديث آخر: «أنه أول ما يخلق وآخر ما يلى».

فإن الثوري^(١٢٨) التحقيق أنه يسمى أجرا كما شهد به الحديث نكح لا الكاوية كما يدل عليه حديث السابق، ولا عبرة بالمحسوس على أن الحرة القليل من المخلوط بالتراب غير كامل، لأن تمييز بالحس كما لا يحصى انتهى قلت: سيما إذ يكون مثل حبه حرقا كما تقدم.

ويظهر من كلام الطحاوي في «ملكته»^(١٢٩) أنه لا بعد أن يخضع عند إذ ذاك بكنه غز اسمه يظهر في الوقت الذي بدء إظهاره فيه، وإن عاد ذلك عن أحوال فإنه غير غائب عنه، كما قال محمد بن لاس: «وَيَسْتَقْبِلُهَا بِمَنْ تَلَفَ بِمَنْ تَلَفَ حَتَّى

(١) (ص: ١٠٠) فتح الباري: (٨/ ٢٤٢).

(٢) (ص: ١٠٠) المعجم: (١٥/ ٢٧٥).

(٣) (ص: ١٠٠) التمهيد: (٩١/ ٢٤١).

(٤) (ص: ١٠٠) المعجم: (٨/ ٢٧٣).

٥٥٣/٢٩ - وحدثني عن مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري،

قلت وما نكاهه من أن الأنبياء لا تأكل الأرض أجسادهم أمر لا مريب فيه، وقد ورد هذا المعنى في عدة روايات، منها حديث أنس بن أوس عن فضل الجيفة مرفوعاً، وفيه قالوا: يا رسول الله كيف نرضي صلاتنا عليك وقد أوتيت، قال بشرلوق. ثبت، قال: إن الله حرم على الأرض أجساد الأنبياء، رواه أبو داود والنسائي وابن ماجة والدارمي والبيهقي وابن حبان وإسحاق وصححه عن شوط البخاري وابن حزيمة. كذا في «المعجم»^(١).

وعن أبي الدرداء مرفوعاً: أكثروا الصلاة على يوم الجمعة قبله مشهود، الحديث. وفيه قلت: وحده الموت، قال: إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء، فسي الله حيٌّ رزق، رواه ابن ماجة بإسناد جيد، وله طرق كثيرة بألفاظ مختلفة.

٥٥٣/٢٩ (مالك، عن ابن شهاب) الزهري (عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك) من أبي كعب بن النضر (الأنصاري) أبو العطاء السدي من رواية الأئمة وكبار التابعين، يثقل. وله في عهد النبي ﷺ، مات في خلافة سليمان، كذا في «المقريب».

وفي «تهذيب الحفاظ» قال الترمذي بن عاصم: مات في خلافة سليمان بن عبد الملك، وما قال الواقدي. مات في خلافة هشام إسماعيل قال ذلك في عهد الرحمن بن عبد الله بن كعب، وأما هذا فقال ابن سعد: كان ثمة، فلو في خلافة سليمان، وكذا ذكر خليفة ويعقوب بن سفيان وغير واحد، وذكره العسكري فبمن ولد في عهد النبي ﷺ ولم يرو عنه شيئاً، ودل أحمد بن صالح لم يجمع الزهري من عبد الرحمن بن كعب شيئاً، إنه يروى عن

(١) «مرفأء النماذج» (٢٢١، ٢٢٢).

ظن بعقل لي مدبر الخلق، حتى يرجع الله

المعمدة أي روحه، وفي الصحيح: "بفتح عين الروح والنفس وكل دابة فيها روح، وفي كتاب أبي القاسم الجوهري: المعمدة الروح والنفس والبدن، وإعلاء في هذه الحديث الروح

وفي "المعاني" عن أنبؤي: هي تطلق على ذات الإنسان حسياً وروحاً، وعلى الروح المعنوية، وهو المراد منه القوة التي يرجع الله في حسده.

وإن "الجاحي" (١) يعني من جعل الروح ينفخ به الروح فلان البعث، فقال: والذي عهدي أنه يحتمل أن يرجع به ما يكون فيه الروح من الميت قبل البعث، فأخبر بآية أن ذلك طبع، انتهى.

والمعنى من ذلك من خلقه شيخ مناسخا لئلا يلهي الله - رحمه الله - في حرفة الله (٢) أن الخدمة رزق متوسط بين الروح الألهي والبدن الأرضي وأنشئ تحفيز أبي في ذلك فارجع إليه إلى نشأ

(طبرستان وفي بعض الروايات: ضار، وفي أخرى: كغير حصير، وفي أخرى: في صورة طير بيض، لأنه انفاري، المعلق) بالتحية صفة طير، ورواية الأكثر يفتح اللام، كما قال من عبد الله - روي عنهما، قال: ولعني واحد وهو الأكل والربح، وقد استوفيت: بضم اللام أي تأكل العلفه بضم الجيمته هي ما يتألف من العيش، وقال النوب - معنى رواية الفصح أنبؤي وفنصه زعي، وقال سهلتي: منج اللام ينشأ بها، ويرى معناه معاً، ومن روي بضم اللام معناه بضم اللام من العلفه من الطعام، وقد المناجي أنه يتعلق به ويقع عند تكرمه للمؤمن ويؤاياه، (في شعرة العلفه) لتأكل من ثمرها (حتى يرجعه الله

(١) مراد من الجاهل (١)

(٢) - معنى (١)

(٣) (١)

إلى جسده يوم يبعثه.

أخرجه السنائي في ٦١ - كتاب الجنائز - ١١٧ - باب أرواح المؤمنين.

وابن ماجة في ٣٧ - كتاب الزهد - ٣٢ - باب ذكر النعم والنعى.

إلى جسده) أي برقه شبه (يوم يبعثه) أي يوم القيامة. فإذا نفع في القبر، نفعه
نسبت يرجع كل روح إلى جسده، كما ذكرنا في عدة روايات في ذلك في
تفسير قوله تعالى: ﴿لَنَنفُخَنَّهُمْ فِيهِ غَزَافًا ثُمَّ يَرَوُكُمُ فِيهَا بِطُورٍ مُّبِينٍ﴾.

ثم استندت أناض الرواية في حديث الباب، بالمذكور مما نسمة المؤمن
طير يغير، وهي رواية، في جوف طير، وفي أخرى: محواصل طير.

وأما أخرجه السنائي^(١) قال الإمام مالك - رضي الله عنه - يلفظ نسمة
المؤمن، وكذا أخرجه ابن ماجة^(٢) وأخرجه الترمذي^(٣) يلفظ: أرواح الشهداء
في طير خضر. وأخرجه أحمد في مسنده بكلام الملقطس يلفظ: نسمة المؤمن
أو المسلم طير أو طائر، ويلفظ: أرواح الشهداء في طير خضر، واختلف مبررة
لتحديث في التجميع والرجوع بين هذه الروايات. وقد علمت أن الاختلاف فيها
عني نوعين الأول: في أن نسمة طير أو في جوف طير. والثاني: أن التفسير
محصور بالشهد أو يحتمل المؤمنين كلهم.

أما الأول: فقال القرطبي في حديث كعب: نسمة المؤمن طائر يدل على
أن نفسها تكون طائرًا أي على حريته لا أنها تكون فيه، ويكون الطائر طائرًا
لها، وكذا في رواية عن ابن مسعود: رضي الله عنه - عند ابن ماجة: أرواح
الشهداء عند الله كطير خضر. وفي لفظ عن ابن عباس - رضي الله عنهما: :
تحول في طير خضر، ولفظ من غيره: وهي صورة طير بيض، وفي لفظ عن
كعب: أرواح الشهداء طير خضر.

(١) مسند السنائي (١٠٨/٤) ج (١٧٢).

(٢) مسند ابن ماجة (١٤٩/١).

(٣) مسند الترمذي (١٦٨١/٤).

قال أنقرطبي: وهذا كله أصبح من رواية جعفر طبري، وقال القاضي: أذكر العلماء رواية في حواصل طير حضر، لأنها حينئذ تكون محصورة مضيضاً عليها، ورؤى بأن الرواية ثابتة، والتأويل محتمل، لأنه لا مانع من أن تكون في الأحرار حقيقة، وبوسعها أن لها حتى تكون أوسع من الفضاء. كما نقله السوطي في المشرح الصدوري.

قال القاري^(١): وعندي أن هذا الإيراد من أصله ساقط، لأن التصديق والاحتصار لا يتصور في الروح، وإنما يكون في الجسد، والروح إذا كانت تطبق على الجسد في الخلقة، فتسير بجسدها حيث شاءت، وتستريح بما شاءت، فلا يقي إلى ما شاء الله لها، كما وقع لنسبنا عليه السلام في المعراج، ولا يتأخر من الألقاب، حيث طويت له الأرض، وحصل له أمدان مكنية متعددة وجدوها في أمانين مختلفة في أم واحد، والله على كل شيء قدير.

وهذا في العالم الحسني على الأمر العادي شديداً، فكيف وأمر نروح وأحرار لا أسرة كلها مبتدئة على حوارات العادات؟ وما رُحِبَ للأرواح أمدان طيفة عارياً بدلاً عن أحدهم التفتيه مدة الزواج وسيلة لتفتح الأرواح بتأثير الحسية من الأكل والشرب، وليس المراد أن الأرواح في أحواف طير أحياء بأرواح آخر حتى يلزم منه محدود عقلي، وهو كون الروحاني في جسد واحد.

وقال ابن دحية في «التنوير»: قال قوم من المتكلمين: هذه رواية منكروها وقالوا: لا يكون روحان في جسد واحد، وإن ذلك محال، وقولهم جهل بالعقائد واعتراض على السنة الثابتة، فإن معنى الكلام يبي، لأن روح الشهيد الذي كان في جوف جسده في الدنيا يجعل في جوف جسد آخر، كأنه صورة من صور ما يكون في هذا الجسد الآخر كما كان في الأول، وذلك مدة الوجود إلى

(١) انظر: إرملة المفاتيح (٤/٣٦٤).

أن يهيب الله يوم القيامة كبد جلدته، وإيضا أن لا يستحل في الغفل لسانه حائش
بحمده، وقد صححه الشيخ في عمدة صديقه

وأما روحك في جسمه فليس بمحمود لأنه لم يتدخل إلا بعد، فهذا الحبيب
هو ظن أنه روحه غير روحها وقد افترض عليها حسد واحد، وهذا أيضا
أولهم، أن الظاهر من روح غير روح سلبها روح في جسد، ثم حذف
إيضا قيل في الحروف طه حصر في في صورة طه قد تكون رأيت منكأ في
صوره، وكان وهذا من المذاهب التي قلنا في التعرف

والصحيح أن الروحاني والنفسي من مفعول أنكروا ورواها الحروف الطير
ومثال المعنوي التي أنه لا اختلاف بين الروحانية، فإن سوي رواها حروف الطير
هو قوله المصنف في صورة طه، وهذا من كثير إلى الجمع بينها مع ما
يقال في هذا الحديث، أن روح السهمين أكثر على شكل طير في الجنة، وأما
أرواح الشهداء، فهي من طير طير حقيق، يرد أنهار الجنة، وتأكل من ثمارها،
والذي يروي صاحب السبع في طير العنبر، كما رواه أحمد عن ابن عباس
وأحمد في صحيحهما، نسبة إلى أرواح صديق المؤمنين، أيها طير الجنة،
فقد سوي لكل مؤمن ما وجد تكون من الجنة أيضا، وتخرج فيها، وتأكل من
ثمارها، كما في الروايات

وما لا خلاف الثاني، فقال الروافض، اختلف في أن هذا الحديث عام
في الشهداء، وبغيرهم إلا أنهم يحسمهم عن الجنة كثيرا، ولا يبرهن أن أحدا
ما شهد، دون غيره، لأن الثاني والله لا يدل على ذلك، حكاهما من
عبد البر، وعلى بعض أئمة السني، وذلك بحمله على الشهداء، يروى ما قلناه

(١) في نسخة الشيخ (١٦)

(٢) (١٦٧)

(٣) من الصحيح (١٦٧)

قوم من معارضة هذا الحديث الحديث فيه في عرض المقعد، لأنه إذا كان يروح في الجنة فهو يراها في جميع أحيائه، وليس كما قالوا: إنما هذا في المسجد خاصة وما قبله في سائر الناس واختار الأول ابن كثير، انتهى وتقدم كلام ابن كثير قريباً، وحاصله: أنه ما زال إلى أن روايات المزمعاً عمومها تتناول كل مؤمن، وتسعته تكون كالطير، خلاف لسعة الشهيد، فتكون كالراكب، وإليه ما زال ابن القيم في «الروح»، وقال ابن عبد البر ابن حنبل المطلق على الميت، وأن المراد بالعموم الشهيد.

وقال شيخ مشايخنا الشيخ عبد النبي في «الإحاطة بالحاجة»: قال في «الجمع»: يؤمن بالشهيد لأنهم يبرزون في الجنة، وغيرهم إنما يعرض عليه بالعداء والعشي، وقيل: أراد المؤمن المداخلين الجنة بغير حساب، فيدخلونها الآن، انتهى.

وقال القرطبي: هذا الحديث ونحوه محمول على الشهداء، وأما غيرهم فإنه تكون في السماء، لا في الجنة، وثارة تكون على أخص القبور، ولا تغفل الأكل والشبع لأحد إلا شهيد في ميل الله بجماع من الأمة، حكاه القاسمي ابن كرمي في «شرح الميردني»^(١)، وغير الشهداء إنما يمدأ على غيره ويصح له فداء، قال السيوطي: وقد ورد التصريح بالشهيد في بعض طرق حديث الباب، كذا في «زهر الربيع»^(٢).

ثم ههنا أبحاث دقيقة مؤينة الأدب ما نسب ما أن يشير إليها، غير يسهل على الخافين تحقيقها وتحققنا من مطابقتها لا سيما من كتب العقائد والتفسير، وما سمع أن نوردنا بعضها إلا بحرف التحويل.

(١) حكاه في بعض النسخ الهندية. والعبارة المذكورة في نسخة في نسخة الهندية والصيغة في نسخة.

(٢) (١/١٠٨، ١٠٩).

٥٥٤/٥٠ - وحديثني عن مالك، عن أبي الزناد، عن
الأخرج، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «قَالَ اللَّهُ، تَبَارَكَ
وَتَعَالَى: إِذَا أَحَبَّ عَبْدِي لِقَائِي»

وهذا حكم النسخة، وأما الروح وانفس فقد قال الشيخ أبو محمد في انواره:
فيل: إنهما اسماء لشيء واحد، وإليه ذهب غير واحد من أصحابنا، منهم
سعيد بن محمد الحذاد، وبهذا قال القاضي أبو بكر وجميع أصحابه، قال
أبو محمد: وذكر أصبح عن ابن القاسم في العنيفة وغيرها، أنه سمع
عبد الرحيم بن خالد يقول: يعني أن الروح له جسد ويدان ورجلان ورأس
وعينان يُنْظَرُ من الجسد سلاً.

وفي رواية ابن حبيب عن أصبح عن ابن القاسم عن عبد الرحيم: أن
النفس هي التي لها جسد سجد، قال: وهي في الجسد كخلق في جوف خلق
مخرج من الجسد حين الوفاة ميتاً، ويبقى الجسد حياً، ونحوه حكى الشيخ
أبو إسحاق عن ابن القاسم، وزاد قال: والروح هو كالماء الجاري، قال
ابن حبيب: الروح هو النفس الجاري يدخل ويخرج، ولا حية للنفس إلا به
والنفس تالم وتلتذ، والروح لا يالم ولا يلتذ.

وقد سطر القاضي أبو بكر الكلام في ذلك في «كتاب الهداية» بما لا
مزيد عليه، والله أعلم وأحكم، انتهى. وغرضنا بذكر هذا الكلام الإشارة إلى
هذه المباحث الجليلة الطويلة، وإلا فهذا المختصر لا ينحصرها، فإنهم اختلفوا
في حقيقة الإنسان وتعلق الروح بذلك إلى سحر ألف قول.

٥٥٤/٥٠ - (مالك، عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأخرج)
عبد الله^(١) بن هرمز (عن أبي هريرة) أن رسول الله ﷺ قال: قال الله تبارك
وتعالى: وهذا من الأحاديث القدسية، ويحتمل أن النبي ﷺ تلقاه من الله تعالى
بلا واسطة أو بواسطة (إذا أحب عبدي لقائي) أي عند حضور أحله كما سيأتي

(١) كذا في الأصل والنصوات عند الرحمن بن هرمز.

واعتزل من الإيمان بالغيب إلى الإيمان عياناً وشهادة، وذلك، أن انشعق عنه الحجاب العتيقة النهبية، فظهر نور المعكبة، فبدى شع عنه البقيع من حقيقة القدس بغير ما وعد على ألسنة الشراعية برأى منه وسمعه. والعبد المؤمن الذي لم يزل يسمى في روح نهبية، وتغوية ملكيته يشتاق إلى هذه الحالة المتبقي كل عنصر إلى خبره، وكل ذي حصر إلى ما هو لك ذلك الحصر، وإن كان حسب نظام جسمه يتألم ويتقر من الموت. وأم... والعبد المتألم الذي لم يزل يسمى في تعبط النهبية يشتاق إلى تحيية لغتية ويعمل إليها كذلك، وحسب الله وتوحيده رداً على المتألمة، انتهى

فعلم بهذا كله أن الكرامة تعارض على أن لا يؤتاه تعاني عنه. اقترب آجالهم ورحلتهم من دار الفناء، واشتاقهم إلى دار البقاء أحوالاً عجية ليس هذا شأنها، ذكر سيء منها في الرسالة التفسيرية، منها: لما حصر بالألأ وهي أمة فيه. انرفاة قالت امرأته: واخبرنا، فقال: بل واخبرنا، هذا تلقى الأجنة محسناً وحريه، وقبل: كان ذبيان الثوري إذ قال له بعض أصحابه إذا سافر: أأناش تمل؟ يقول: إن وجدت الموت فاشمأني، ولين: كان مكحول الصامي أنساب عذراء العزول فدخلوا عليه في مرضه موته وهو بصحبت، فتبيل له في ذلك. وقال: ولم لا أضحك ولما، إن خرائ ما كنت أعزوه وسرعة المعلوم على ما كنت أرحوه وألهه، وقبل فدي نون المصري عند موته، ما تشهي؟ قال: أن أعرفه قبل موتي بلحظة، وقبل بعضهم وهو في البرج قل الله، قال إلى مني تقولون، قل: الله! وأن معترق بالله.

ومن المرتين لكثير يقول: كنت بمكة - حينها الله تعالى - فوق سي الزعاج، فخرجت أريد المدينة، فلما وصلت إلى شر معونة إذا أنا بشاب مطروح، عمدت إليه وهو يصرخ إلى الموت فقلت له: قل لا إله إلا الله، ففتح عينه وأنت يقول:

٥٥٥/١٦ - وحديثني عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «قال رجل:

أنا إن مات فانيكون حنوا قلبي وبيداء اليهودي نعموت الكرام
فهي شقة لم مات فضله وكفه وصيت عليه، فلما خرجت من دفته
مكن ما كره في من إرادة الله فوجعت إلى مكة حرمها الله تعالى - فجل
- في نفوس الصوري، عبد النور: أوصا، فقال: لا شعوري، فإني متعجب من
محدث قطعه، وغير ذلك من أحول الشياخ - رزقنا الله بعائى الناسي يوم
عبد الأرحام من دار الغرور إلى دار المرور - وحكى الشافعي عن معروف
قال: ما طبقت سمه بشي، كعوم في نعمة لمن من عذاب الله واستراح من
الذل، وقال أبو النضر: أحب الموت أشتد فربي، وحب العيش تكبيراً
لخطيئتي، وأحد القفر تواضعاً لربي

٥٥٥/١٧ - (مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن
رسول الله ﷺ قال: قال أبو عبد الله^(١)، عنده روضة «الموطأ»، ورواه
الشمسي ومعه، وذلك لا يضر في روجه، لأن رواه تعدت حفاظاً، قلت:
وأحدثت امرأه البخاري بعدة طرق^(٢) من حديث أبي هريرة وأبي سعيد
وحديثه (قال رجلاً) وهي حديث أبي سعيد عن البخاري «أن رجلاً كان فليكم
رغبه الله ما لا كثير» الحديث، وهي أحوى له ذلك رجلاً يمين سيف أم يمين
كان فليكم الله ما لا وولها الحديث، ويشار إليه هو أبو رجل غروها من
النار، كما ذكره الحافظ في «الفتح»^(٣)

ومكي أيضاً: أن أبا عوفاً أخرجه في حديث حديثه عن أبي بكر الصديق
- رضي الله عنه - أن المرجح المذكور في حديث الباب هو آخر أهل البعثة

(١) خط - الاستدراك (١، ٣٦٤)

(٢) خط - نسخة (١، ٢٨ - ٢٩)

(٣) فتح الباري (١، ١٧٣)

..... **م. محمد حمزة** **م. محمد حمزة**

محولاً الخبز، ويحكي قصة من "أول مائدة" تدل على عدم انتماء من "الحق" و"البر" من حبيب ابن عبد - رضي الله عنهما - مرفوعة إلى آخر من راعى
الحق راعى من حبيب بقاء في حبيب، ويحكي القصة أنه جاء إلى حبيب عبد

قال: يفعل حسنة قط) وفي رواية: أتخافني؟ قال: رجل يرب عنني نفسه،
وحيي أخري في غير مكان قبلكم يسوء النفس بذلك. وفي أخرى: به قال: جاء به
سيداً عند الله حياً، فمد يده ثم ضمها إلى العنق فبقي: ليس قدما يدعى
التمجيد عند العرب تقرباً من هذا في الأثر من بعد كجاءت: إلا يرفع
عصاه عن عنقه، وفي رواية: به يعمل حسناً فقال السعيد، قاله أبو بكر.

الحمد لله الذي لم يدرك حسده انفسنا فوجدنا فيها خير مما كنا نحكم. الحمد لله الذي لم يدرك حسده انفسنا فوجدنا فيها خير مما كنا نحكم.

قال الناجي^(١) قوله: «لم يعدل حسنة قط» صريح في الحسنة ما يتعلق بالحجرات، فحسنة التعديل، وإن كان أن يتعلق بحسنة الاعتقاد، فليس متعلقاً بالحجرات، بل يتصل عن هذه الحرجة التي هي محل الحساب التي يحصل بالحجرات، وليس فيه إخبار عن اعتقاد الكفر، وإنما يتعلق هذا التعديل على أنه اعتقاد الإلزام، وذلك أن ما يذكر من مصادقه، «فإنما حصر» لعدم خلاف المصادق، وإسناده إلى جملته، انتهى.

وهي أحمر خديتة السحابة في من ظلموه جنة عذبة والى عذبة من ظلموه وأما
سبحته التي يتلى بعد ذلك وثمة شعاع قال الحافظ: "عوله وكان يشتم من
إدراك خليفة أبيه - وهو - الله عليهم - مع (الأشياء) وفي رواية ابن سعد

if $\alpha \in \mathcal{A}$, then $\alpha \in \mathcal{A}_1$ (ii)

(A) $(\tau) = 0.5$ \Rightarrow $\mu = 0.059$ \Rightarrow $\mu = 0.059$

عن أبي بصير عن سماعة عن أنس بن مالك عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من أكل من ثمر الجنة لم يضره شيء من الدنيا».

عن أبي بصير عن سماعة عن أنس بن مالك عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من أكل من ثمر الجنة لم يضره شيء من الدنيا».

عن أبي بصير عن سماعة عن أنس بن مالك عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من أكل من ثمر الجنة لم يضره شيء من الدنيا».

عن أبي بصير عن سماعة عن أنس بن مالك عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من أكل من ثمر الجنة لم يضره شيء من الدنيا».

عن أبي بصير عن سماعة عن أنس بن مالك عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من أكل من ثمر الجنة لم يضره شيء من الدنيا».

(١) في نسخة أخرى: «من أكل من ثمر الجنة لم يضره شيء من الدنيا».

(٢) في نسخة أخرى: «من أكل من ثمر الجنة لم يضره شيء من الدنيا».

لِيُعَذِّبَهُ عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ

القدرة والاستعانة (بالمعذبة) بتون التأكيد (عذاباً لا يعذبه أحدٌ من العالمين) قال الخطابي: قد يستشكل هذا، فيقال: كيف يفرغ له وهو متكبر تلجعت والقدرة على إحياء الموتي؟ والجواب: أنه لم ينكر الموت وإنما جهل، فظن أنه إذا فعل به ذلك لا يعاد فلا يعذب، وقد ظهر إيمانه باعترافه بأنه إنما فعل ذلك من خشية الله.

قال ابن قتيبة: قد يتلظ في بعض الصفات قوم من المسلمين، فلا يكفرون بذلك، وزاد ابن الجوزي وقال: جحدته صفة القدرة كفر اتفاقاً، وإنما قيل: إن معنى قوله: «لئن قدر الله عليّ» أي ضيق كقولته تعالى: «فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَنْ يَسْأَلُوا اللَّهَ عَنْهُمْ وَأَنْ يُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ أَصْلٌ مِنْ شَيْءٍ» وإذا ذهب، كقوله: «لا يغسل ربي ولا يسب»، ولعل الرجل قال ذلك من شدة جزعه وخوفه كما غلط ذلك الآخر فقال: أنت عدي وأنا ريك، أو يكون قوله: «لئن قدر عليّ» بتشديد الدال أي قدر عليّ أن يمضيني ليعذبني، أو على أنه كان مشتتاً لنصايح ركاد في زمن الفترة علم فينزع شرائط لإيمان.

وأظهر الأقوال أنه قال ذلك في حال دهشته وغلبة الحوف عليه حتى ذهب بعقله، وأبعد الأقوال قول من قال: إنه كان في شرعهم جواز المغفرة للكافر، كما في التلخيص^(١). وقال أيضاً: قال ابن أبي جرمة: كان الرجل مؤمناً لأنه قد أيقن بالحساب وأن السبقات يعاقب عليها، وأما ما أوصى به فاعله كان حائزاً في شرعهم ذلك لتصحيح النوبة، فقد ثبت في شرع بني إسرائيل فتلهم أنفسهم.

قال البيهقي^(٢): لا يصح أن يريد بأمره أنه رجا أن يعجز الله بذلك

(١) (٥١٣/٦).

(٢) المحقق (٣٢/٢).

فَلَمَّا مَاتَ الرَّجُلُ، فَعَمَلُوا مَا أَمَرَهُمْ بِهِ. فَأَمَرَ اللَّهُ الْبَحْرَ فَجَمَعَ مَا فِيهِ.
وَأَمَرَ الْبَحْرَ فَخَضَعَ مَا فِيهِ. ثُمَّ قَالَ: لِمَ فَعَلْتُمْ هَذَا؟ فَقَالَ: مِنْ
خَشْيَتِكَ يَا رَبُّ، وَتُتِ أَهْلُكُمْ.....

واعتمد بأن الهادي لا يقدر على إعادته مع هذا المقصود، لأن من اعتقد ذلك كفر
والكافر لا يغفر الله له.

قلت: والأرجح عندي أنه حسب أن الله عز وجل ثور وحده في حياته تعذيبه
شديداً، لكنه إذا وحده مع غيره فثوراً مشتركاً، فثوراً لهله رحمه، تشجبه تلك المتناقض
والشذوذ كما هو دأب الموالى الذكروا، فليهم إذا وحده أحدهم عبثه الشيء
في مرض أو شدة وحس عليه، وإن كان قبل ذلك غضبان عليه، ثم رأيت أن
الطحاوي ذكر نحوه في مشكلته^(١)، وكذا النووي في شرح مسلم^(٢).

(فلما مات الرجل) الموصي (فعملوا) أي بسوء، وأنه (ما أمرهم به) من
التحريق وغيره (فأمر الله) عز وجل (البحر فجمع ما فيه وأمر) الله (البحر فجمع ما
فيه) ونظير البخاري: فأمر الله تعالى للأرض فقال: اجمعي ما فيك من ففعلت
فإذا هو قائم، وفي أخرى: فأمر الله: كن فإذا رجل قائم، قال الحافظ^(٣):
وفي حديث، مسلمان الفارسي عند أبي عوانة في صحيحه: فقال الله له: كن
فكان كأسمع من طرفة العين، وهذا جميعه كما قال ابن عقيل إخبار عما سيفعل
له يوم القيامة، وليس كما قال بعضهم، إنه خاطب روحه، فإن ذلك لا يناسب
قوله: فجميعه الله لأن التحريق والتفريق إنما وقع على الجسد، وهو الذي يجمع
ويصاد عند البحث.

(لم قال) الله عز وجل (لم فعلت هذا؟ فقال، من خشيتك يا رب) وفي
رواية الهادي عن أبي هريرة: يا رب خشيت حملتي (وانت أعلم) أن ذلك

(١) انظر: مشكل الآثار، (٢/٣٨٧).

(٢) شرح النووي، (٤/٥٩٨) رقم الحديث ١٦٨٦٦ كتاب التوبة.

(٣) منيع لثري، (٦/٥٢٣).

قال: فممن نُه.

أخرجه البخاري في: ٩٧ - كتاب التوحيد: ٣٥ - قال: فممن نُه على: ﴿يُؤَيِّنُوكَ أَنْ يَسْكُنُوا كُنْزَ اللَّهِ﴾.

ومسلم في: ١٩ - كتاب التوبة: ٩ - باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه. حديث ٩٤.

ثم يكن إلا من حسبك. قال ابن عبد البر: ودلت دليل على إيمانهم أو الخشية لا تكون إلا بسؤر بل لعالم، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾. ويمتنع أن يخافه من لا يؤمن به. وقد روى ابن عبد البر^(١) الحبيب بن غطفان: ثم يعمل حياءً فلا يفرق، قال: وقد تقدم أن علماء الإسلام، طاهر باطنهم من الزنا، فإن الخوف منه تعالى هو من الصفات الثابتة، وهو من لوازم الإيمان، قال تعالى: ﴿وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ مُخِيبِينَ﴾، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا الْكَافِرِينَ﴾ ووصف سعد بن أبي وقاص قوله: ﴿يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ مِنْ خَوْفِهِ﴾، والأسبب بقوله: ﴿فَالْيَوْمَ يَكُونُ لِلنَّبِيِّ رَبِّهِمْ وَلَهُ الْخَلاَئِقُ كُلُّهَا﴾، وروى في الحديث: ﴿إِنَّ أَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ وَأَشَدَّكُمْ لَهُ خَشْيَةً وَكَلِمَةً كَانَ الْعَبْدُ أَقْرَبَ إِلَى رَبِّهِ كَانَ أَشَدَّ لَهُ خَشْيَةً مِنْ دُونِهِ. وَلَوْ كَانَ مَعَهُ خَدَا مَخَافَةً لَمْ يَزَلْ يَجْلِسُ فَلَا يَدُ مِنَ الْقَوْلِ يَهْدِيهِ﴾.

أقال: ففخر نُه) وفي حديث أبي سعيد عند البخاري: فممن تلاوه أن رجلاً، وفي أخرى له: فممن تلاوه رجلاً قال ابن القيم: فذهب المعتزلة إلى أن هذا الرجل إنما غلب له شوبه النبي تأييداً لأن قولاً واجب عقلاً عندهم، والأشعري قطع بها سماعاً، وعليه جواز القبول كسائر الطوائف، وذكر شيئاً من الكلام على حكم قبول الولاية والولاية الزرقاني^(٢). ليس هذا محله وإنما في كتاب التعبير والكلام.

(١) انظر: الاستبصار.

(٢) انظر: شرح الزرقاني (١: ٢٨٦).

٥٥٦/٥٦ - **وحدثني عن سفيان**، عن أبي الزناد، عن
الأعرج، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ مَوَّلِدَ نُبُوَّةً
عَلَى الْمَغْطَرَةِ،»

قال المحقق: قالت المعتزلة: عثر له لأنه باب عند مونه وندم على فعله،
وقالت المرجئة: عثر له بأصل ترجمته الذي لا نصر مع معصية، ويعقب الأول
بأنه لم يرد المغطرة فتمعنه حينئذ يحصل لغة لا بالنوبة، لأنه لا تتم إلا بأخذ
الظواهر منه من الظاهر. وقد ثبت أنه كذب بياضاً، ويعقب الثاني بأنه وقع في
حديث أبي بكر الصديق السار إليه أولاً، أنه عذب تعالى من فتح عمل الرحمة
والمعتزة على زيادة ترك الخلود في النار، وبهذا يرد على المعتزتين معاً على
تبرجته في أهل دخول النار، وعلى المعتزلة في دعوى الخلود فيها، وفيه
تعباً راد على من رجع من المعتزلة أنه بذلك الكلام قال، فوجب على الله
قول نوبه، انتهى

وفي زهر الرمي^(١) قال ابن الجوزي: إن فعل هذا الذي ما حصل
خيراً قط كافر فكيف يفر له؟ والجواب: قال ابن غضل: هذا وحل لم يثبته
الدعوة، انتهى. والأوجه عندي أن معتزته تكذيبه خشيته منه تعالى عز اسمه،
فإن الخشية له، كان على مذهب مراتبه وإن حصل عند الموت صدر سبباً للفرار
جميع سينان فمروا الله لا يغير له أثره بـ. وثبت ما أولئك إيمان بآله^(٢) وهو
لازم لإيمان كذا تقدم.

٥٥٦/٥٦ - (مقابلك) عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن
رسول الله ﷺ قال: «مَنْ مَوَّلِدَ نُبُوَّةً، لِمَا دُرِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
بَلَفْظاً: كُلُّ بَنِي آدَمَ، وَقَالَ الْفَارِسِيُّ: أَيُّ مِنَ الْخَلْقِ (يُولَدُ عَلَى الْمَغْطَرَةِ) نَسَلُ

(١) ١٠٩/١١

(٢) سورة النازع الآية ١١٦

جميع الأصوليين، وعكس ابن عبد البر^(١) من مذهب أن لا يقع في العيب، وأن
المرءة قل من يوافق على الطلاق، وأنه أنواء غير مسير خلاف (إبراهيم)، والنفقة
في أنواء يوافق على الطلاق، وأما اليهودي مثلاً فليس بهواء، ويرد هذا القول
في أبواب الصحاح الواردة فيمنع أصحح في مقتضى، فلفظ السحاري، مما
مولود إلا يراه على الطلاق، وتسلم: مما من مبروء ولا يراه على الصلوة، وأنه
يظن أن أسوأ الناس من موفود إلا على هذه الطلاق، مما من عنده لسانه.

واعتنفت احتياجا من التمرد من انعطافه، فان سرغداً أصل الفطر الثاني
طالاً، بحال فطر دلال كذا فطرا وأعطى ما ففطور، يرفط الله لخلقهم إيجاد
النسوة ولذا جاء على عبادته من عبادته الأول من الأولين، وقولاً ففطور الله كذا
فطر الناس (فأما) (فأما) الله تعالى كذا، فطر في أسرع وزجر هي النسر من
معرفة تعالى، وفطر الله على ما ذكر فيه من قوله على العبداء لإسعاد. وهو
النسر إليه عوده. ففطورى ما كذا من عبادهم فقال الله ما كذا.

كانت. وبهذا أرجح الأقوال بحديثي في عنته وعمره محضاً والذي لم يرحم
 في سائر الروايات. إذ لو كان بعد تدريس التلمذة، ورحلته الأقوال في بيان
 السيطرة التي تفرقت عليه في كلام شراح الحديث صفاً العلامة النجاشي لرجع إلى
 قول أبي الحسن ع. ما تقدم من حكاية ابن عبد البر^(١٢) عن قوم أنه ليس على
 التلمذة، وحكاية العباس^(١٣) عن طائفة قالوا: واحتجوا بحديث أبي بن كعب
 عن فروع، العلامة الذي قلناه. انحصر عليه السلام. طبعه في حال يوم طبعه
 كالتواء ومنه رواه سعد بن منصور بسنده عن أبي سعيد، فروع ع. ألا إن سي دم
 لعلنا نصيب، فلهذا من يولد مؤمناً ويحس مؤمناً ويموت مؤمناً المحدث

1575-1580, pp. 1-10.

CVG/00/22-VF 2010

U.S.A., 1944) 5.127 (1944)

وقد وقع من قوله كاذباً وأدخلى كاذباً موضعاً فخلو أي في ذلك
 يعني غايته ما دخل على أن قوله كاذباً مؤلفاً لغير معنى العموم، وأورد
 فيهم قوله لا شيء من آدم يريد على نفسه، وأدخلى ما غير صحيح،
 لأن ما كان فيه شبهة أيها الممارس.

[illegible][illegible]

قلت: وبذلك أثر قوله محمد - رحمه الله - بأن مراده بهذا فعل الجهاد لا فعل حكمه مع من انقصه لما قد أخرج عنه أبو داود في نسخة أبو أحمد وبنسائه والظاهر - واستخدم أبو مزويه عن الأستاذ بن حنبل - رضي الله

عنه : أن رسول الله ﷺ بعث سرية إلى خيبر، فقاتلوا المشركين، فأتتهى بهم القتل إلى الذرية، فلما حازوا قال النبي ﷺ: «ما سملكم على قتل الذرية؟»، قالوا: يا رسول الله إنما كانوا أولاداً لمشركين، قال: «وهل خياركم أولاد المشركين»، والذي نفسي بيده ما من نسمة تولد إلا على الفطرة حتى يحرب عنها لسانها، كذا في «الدر».

الثاني: أن المراد بها الحلقة التي يخلق عليها المولود من المعرفة بربه، وأنكروا أن يكون المولود يطر على كفر أو إيمان، وإنما يولد على السلامة في الأغلب حلقة وطبعاً وبيئاً، ليس فيها إيمان ولا كفر، واحتجوا بقوله في الحديث: «كما تُنتج النهيمة، فالأطفال حين الولادة كانتهم السليمة»، قال الميني^(١): قال أبو عمر: هذا القول أصح ما قيل فيه، وقد الحافظ: ورجحه ابن عبد البر، وقال: إنه يطابق التشبه، وتُعقب بأنه لو كان كذلك لم يقتصر في أحوال الشبل على مثل الكمر دون مكة الإسلام، ولم يكن لاستشهاد أبي هريرة بالآية معنى.

الثالث: ما قاله الحافظ: أشهر الأبيان أن المراد بالفطرة الإسلام، قال ابن عبد البر: هو المعروف عند عامة المُسَلِّفين، وأجمع^(٢) أهل العلم بالتأويل أن المراد بقوله تعالى: ﴿فَطَرَهُ أَحَقُّ أَنْ يَفْطَرَ الْإِنْسَانَ عَلَيْهِ﴾ الإسلام، واحتجوا بقول أبي هريرة في آخر الحديث: «قُرْؤُوا إِن شِئْتُمْ ﴿فَظَرْتُ أَفْوَ أَتَى﴾ الآية»، ورجحه بعض المتأخرين بأن فطرة الله إضافة مدح، وقد أمر نبيه بلزومها، فعلم أنها للإسلام، وحزم البخاري في تفسير المروم بأن الفطرة الإسلام. وقد قال أحمد - رضي الله عنه -: من مات أبواه وعما كافران حكم بإسلامه، واستدل بحديث الباب، كذا في «الفتح».

(١) معجم الفقهاء (٦/٢٤٦).

(٢) وحكى الآبي في «الإكمال»، (٧/١٩١) عن القاضي عياض أنه حكى في تفسيره قولاً.

وقال الشعبي: قال أبو عمر^(١) ويستحسن أن يكون الفطرة المذكورة فيه الإسلام؛ لأن الإيمان والإسلام، قولان باللسان، واعتقاد بالقلب، وهما في التحاويج، وهذا معدوم في الطفل.

الرابع: ما قال قوم: معنى الفطرة فيه الشدة التي ابتدأهم عليها أي على ما خلق الله تعالى هذه خلقه من أن ابتدأهم للحياة، والنبوة، والسيادة، والسيادة، وإلى ما يصبرون إليه عند البلوغ.

الخامس: ما قال قوم: الفطرة ما يمدب الله تعالى نفوس النعمان إليه بما ربه، ويشهد، قال أبو عمر: هذا القول وإن كان صحيحا في الأصل فإنه أصعب الأقوال من جهة اللغة في معنى الفطرة، كما في الشعبي: وقريب منه ما في "المنع" إذ قال: منها قول ابن المبارك: إن المروءة أنه يولد على ما يصبر إليه من شفاوة أو سفاوة، فمن علم الله أنه يصبر مسلما وأنه معنى الإسلام، ومن علم الله أنه يصبر كافرا وأنه على الكفر، فكانه أول الفطرة يعلم، وتلقب بأنه لو كان كذلك لم يكن لقوته، فأيوا يهودانه، بلح معنى: أتيما فعلا به ما هو الفطرة التي ولد عليها، فإذا التحيل بحال الشهادة.

السادس: ما قال قوم: معنى ذلك أن الله تعالى قد فطرهم على الإنكار والمعصية والكفر والإيمان، فأخذ من دربة آدم عليه السلام الشيطان حين خلقهم، فقال: أليس بريكم؟ فقالوا جميعا: بلى، أما أهل الشفاعة فقالوا: بلى، بعدة له وطوعه من قلوبهم، وأما أهل الشفاة فقالوا: كرهه، وتصديق ذلك قوله تعالى: **أَمْ كَلَّمَتْكُمْ فِي الْأَنْبِيَاءِ قُلُوبُهُمْ أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَنُ أُولَئِكَ لَا شَافِعَةُ مَنْ فِي أَلْسِنَتِهِمُ وَالْأَنْبِيَاءُ هُتَاتٌ وَكَذِبُهُمْ** قال العمري: سمعت ابن راهويه ذهب إلى هذا، وأخرج ابن راهويه بحديث عائشة - رضي الله عنها - في قصة صبي من الأنصار فقال: **قُلُوبُهُ لَمْ يَعْصِرْ**

(١) عمر بن الخطاب (٢٠٠هـ/٨١٢م)

من عصافير الجنة، فرد عليها النبي يحيى فقال: «لعلها عاتقة»، وما يدريك أن الله خلق الجنة، وخلق لها أهلاً، وخلق النار، وخلق لها أهلاً.

قال الحافظ^(١)، وتعلب بأنه يحتاج إلى قول صحيح، فإنه لا يعرف هذا التشبيه عند أحمد الميثاق إلا عن النبي، ولم يستدركه، وكأنه أخذ عن الأسماعيلية، حكاه ابن القيم عن شعبة، انتهى.

وبال أبو عمر^(٢)، قول إسحاق بن إبراهيم في هذا الباب لا يرصد خد في الشيطان، من أهل السنة، وإنما هو قول النجارية.

السابع: ما قال قوم: معنى النجارية ما أخذ الله من الميثاق على النجارية وهم في اختلاف آرائهم.

الثامن: ما قال بعضهم: إن اللام في الخطرة لا بعد أي فطرة آدمية، وهو متعلّب بأنه لا حاجة إلى التسلل بعد ذلك، قلت: وعزاً لما بين هذا القول وبين قول النجاسم لجوهري، قال ابن القيم: «بب اختلاف العلماء في معنى الخطرة في هذا الحديث، أن النجارية كانا يحكيون به عن أن التكبر وإنه حبة ليسا بغضاء الله، بل ما ابتدأ الناس وحدائه، فحاولوا جادة من العناء، ومجانستهم بناءً على النظرية على غير معنى الإسلام، ولا حاجة إلى ذلك، لأن الأئمة المتأخرين عن التأليف يدل على أنهم لم يخرجوا من نطق الفطرة إلا الإسلام، ولا يلزم من جميعها على ذلك موافقة أهل السنة، لأن قوله: «أمرأه يهودية» محمول على أن ذلك يقع بتقديره تعالى، ومن ثم حنق عليهم مالك بقوله في آخر الحديث: «الله أسلم» ما كانوا حارمين، كذا في «الفتح»، واحتجاج مالك - رضي الله عنه - أحمد بن أبي داود في مسنده.

(١) ومع التارة (٣٢ - ٣١).

(٢) انظر: المسبب (١٨ - ١٦ - ٨٦).

فأولاد يهودانه أو ينصرانه، كما نلاحظ

(أولاد) أي المولود، والد، إما للتعبير أو تشبيه أي ما يكون من غير سبب أبوي، أو عزاء شرطه مفتر أي إذا مقرر ذلك، فمن تعبر كمال أولاد يغيرانه، ما يتعلبهما أي، أو سرعبيهما قال التاجي^(١): يحتمل ذلك وجهين أحدهما: أنهما يرغبانه في اليهودية ويحثان ذلك إليه حتى يدخلاه فيه، والثاني: أن كونه تبعاً لهما في الدين يوجب الحكم له بحكمتهما فيسـر ستهما، ويقدر له عقد الذمة، انتهى.

وعن الأيوبي^(٢) يذكر لغالب دلائل حجة فيه تسر حكم بإسلام النطق الذي يورث أولاد كافرين، كما هو قول أحمد، فقد استمر عمل الصحابة ومن بعدهم على عدم التسرع في لأطفال أهل الذمة، كما في «الفتح»^(٣).

(يهودانه) تشدد أولاد أي يُعْلمانه اليهودية ويجعلانه يهودياً (أو ينصرانه) راء في «الصحيحين» وغيرهما: أو تُسَمَّاه (كما نلاحظ) بغرفة فتون فألف بغرفة فزيم أي بولد صفة لمصدر محذوف، وما مصدرية أي بولد على الضمة وولادة مثل تخرج المهيمة أو يغيرانه تعبيراً كتنبيههم المهيمة، وقيل حال أي مسميهاً منه ولادته على الضمة بولادة المهيمة السنية غير أن السلامة حصة ودعوية، وعلى التفسيرين: أي المفعولية والتخالفية الأقوال الثلاثة أي يهودانه وما حلف عليه نازحت في «كما نلاحظ» أنه ما «تدبره» ذلك المفعول وهذا المحسوس المعاني لتضع به أن ظهوره بلغ في الكشف والبيان مباح هذا المحسوس المتشاهد، فإنه القاري^(٤) قال المجد: تحت الناقة كُتِبَ شاحاً وأُشْحَتْ، وقد تشبه أهلها، وفي «المحيط»: تحت الناقة، وليست، فهي متوجزة، وأُشْحَتْ: حُفَّتْ فِيهِ تَوَجُّجٌ، ولانح كالفيل للشاء.

(١) «المظهر» (٢/٢٣).

(٢) «فتح الباري» (٣/٢٤).

(٣) «مروءة المتابع» (١/١٦٦).

الإبل، من بهيمة جمعاء. هل تجس فيها من جمعاء؟ قالوا: لا رسول الله، أرايت الذي يشوت وهو صغير؟ قال: الله أعلم بما كانوا عاملين^٥.

أخرجه البخاري في ٨٢ - كتاب الفدر، ٤ - باب الله أعلم بما كانوا عاملين.

ومسلم في: ١٦ - كتاب الفدر، ٦ - باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، حديث ٢٤.

(الإبل) بالرفع (مر بهيمة) لعطف من زائدة (جمعاء) قال الزرغاني: بصم^(١) الحميم وسكون الهميم والممد تعني لبهية أي سليمة الأعضاء كما قلنا لم يذهب من يدها شيء، سببت بذلك لاجتماع سلامة أعضائها من نحو جلع، وكى، قاله القاري (هل تحس) بصم أوله وكسر ثابته أي تبصر، وفي رواية: هل ترى فيها (من جمعاء) بفتح الحميم وإسكان المهملة والممد أي منطوعة الألف أو الأذن أو الأطراف، والمهملة صفة أو حال أي بهيمة سليمة مقولاً في حقها هذا القول، وفيه نوع من التأكيد يعني كل من نظر إليها قال هذا القول لظهور سلامتها.

قال البخاري^(٢): يريد لا جمعاء فيها من أصل الخلقة، وإنما تحدث بعد ذلك، وبغير خلقها، كالمولود يولد على الفطرة ثم يغير بعد ذلك، فيهوده أو ينصره، انتهى.

(قالوا: يا رسول الله أوأيت) أي أخبرنا من إطلاق السبب على التمسبب لأن مشاهدة الأشياء أقرب إلى الإخبار عنها (الذي يموت وهو صغير) ثم يبلغ الحلم أبدخل ابنة^(٣) وقال البخاري: سألوه عن حان الصغير الذي لا يعقل صرف أبويه له عن الفطرة إلى دينهما ما يكون حاله في الآخرة، وقد فاد تعالى: ﴿وَلَا تَرَوْهُ وَرَءَ شُرُوفِهِ﴾ فكيف يعلمهم شيوخ أبيانهم (قال) ﴿يَعْلَمُ﴾ (الله أعلم بما كانوا عاملين)

(١) كذا في الأصل ولكن وجدنا في كتب المعاجم من قسمان: فحرمته وهو القاموس، بفتح الحميم وهو الظاهر.

(٢) ١٧١ - المعنى (٢١/٤٣٣).

«اتلفوا في معناه» قال ابن قبة: أي لو أبقاهم فلا نفعكموا عليهم بشيء.

قال الشافعي: يريد أن الله تعالى علم بما كانوا يفعلونه لو أحياهم حتى يفعلوا ويُنكحهم المحل. وفي هذا إسناد عن أنه لا طريق لنا إلى معرفة مصيرهم في الآخرة إلا من جهة إخبار الله تعالى، وأنه لا يعاقبهم بدروب آياتهم، وإنما يفعل بهم ما يريد بهم من النقص عليهم والتكليف نعم في الآخرة ثم يجزيهم لذلك. أو يكون جزاءه لهم ما سبق في علمه تعالى أنه كان يرفقهم له من الضلال أو الهدى. إلا أن قوله بـ«بعض» الله أعلم بما كانوا عاملين، أظهر في أن جزاءهم يكون على ما علم تعالى منهم. أنهم كانوا يفعلونه لو نفعهم حد التكليف، انتهى.

وقال غيره: أي علم أنهم لا يعدون شيئاً ولا يرجعون بمصلحتهم، أو آخره معام السوء. ثم وجد كيف يكون، رغم برهم حازون بذلك في الآخرة لأن المعد لا يحازي بما ثم يعمل. أو معناه أنه علم أنهم لم يعملوا ما يقتضي تعذيبهم ضرورة أنهم غير مكشفي، قلته الزرقاني^(١).

وقال العيني^(٢): قال ابن بطال: يحمل قوله: «أنه أعلم بما كانوا عاملين» رجوها من التأويل. أمدها أن يكون فعل إعلامه أنهم من أهل الجنة، الثاني: أي علم أي من يعذبهم لو عاشوا ببلغوا العمل، أما إذا عدم منهم العمل فهم في رحمة الله التي بآلها من لا ذنب له، الثالث: أنه مجمل بفسره قوله تعالى: «فَرِيقًا أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ فَهُمْ فِيهَا يُلَاحِظُونَ» فهذا إدار عام يدخل فيه أولاد المؤمنين والمشركين، فمن مات منهم قبل بلوغ الحنث ممن أقر ببلوغ الإقرار لا يفتني به بغيره، لأنه لم يدخل عليه، ينتفضه إلى أن يبلغ الحنث، وأما من قال: حكمهم حكم آياتهم فهو مردود من قوله تعالى: «فَرِيقًا مَرَرْتُ وَلَئِنِّي بِرَدِّ الْغُرُورِ» انتهى.

(١) شرح الزرقاني، (٥٩، ٦٠)

(٢) معجمه للزرقاني، (١٠٦، ١٠٧)

وقال الثوري^(١) في معنى قوله: «الله أعلم بما كانوا عاملين» أي الله أعلم بما هم صارتون إليه من دخول الجنة أو النار أو الترك بين المسلمين.

قال البيهقي^(٢) فيه إشارة إلى أن الثواب وال عقاب لا لأجل الأعمال. ولا لزم أن تكون ثوابي المسلمين والكفوس لا من أجل النعمة ولا من أجل المآل بل المرجب لهما النظم الرباني والحدوث الإلهي المنذر لهما في الأزل، فالأولى بينهما البتة وعدم الجزم بشيء، فإن أعمالهم موكولة إلى علم الله تعالى فيما يعود إلى امر الآخرة من الثواب والعقاب.

قلت وهذا تقرير أسنى منه شيعي ورائي، نوه الله مرفده - فيما حكاه من شيخه السحدث الشكوهي - قدس سره - في تقرير أبي داود ما نصه قوله «الله أعلم بما كانوا عاملين» - حاصله: - والله أعلم - أن دخول الجنة قد يكون لأجل الأعمال، وقد يكون تغير ذلك من المواضع، فالسؤال لم يكن إلا من الدخول المرتب على الأعمال. فأجاب: أنهم ليس منهم عمل حتى يدخلوا الجنة دخول كذا، وإنما مطلق الدخول المستحق في النوع الثاني فلم يتعرض له ولم يذكر عنهم، بل أثبتهم بموكله - لكل مولود يولد على الفطرة، فإنتهم إما ولدوا على الفطرة، ولا يعتبر بما صار عنهم حالة الصغر كانوا منهم قبل الولادة.

ومن الجبل أنهم قبل ولادهم لم يكونوا في النار فلا يكونون قسما بعد الولادة أيضا إذ ماتوا صغارا، وذلك لما قلنا: إن ما كان من الكفر غير محزي عليه، وما ظهر من أعمالهم لا حثا به، فلم يبق الحكم بهم إلا ما كان قبل الميلاد، فتدرك بانه انكلا سليم ما غير الظاهر، وعليه بحمل قوله: وهم من

(١) انظر مرقاة المفاتيح (١/١٥٠)

(٢) انظر مفاد المجموع (١/١٥٠، ١٥١)

بأنهم، فإنهم ليس لهم من الحكم إلا ما كان لأنانهم وهو الدخول المرتب على الأعمال. وكذلك في المؤمنين وأولادهم، ولما لم يكن للفراري أعمال لم يكن لهم الدخول المرتب عليها

والحاصل: أنهم شاركوا الآباء في الدخول المرتب على الأعمال: فالمؤمنون وأولادهم وكذا المتمركون وأولادهم كلهم شركاء فيما بينهم في أن الدخول مرتب على الأعمال. فأعمال المؤمنين الحسنة أدخلتهم الجنة، وأعمال المتمركين السيئة أدخلتهم النار، والفراري من النوعين لم تكن لهم أعمال حتى يترتب الدخول في إحدى الدارين المرتب عليها، وأما الدخول فغير ذلك فغير متمرس به، فينظر فيه إلى نصوص أخرى، فربما قوله **يُخَيَّرُ**: لكل مولود يؤمن من الفطرة، وقوله تعالى: **فَرَوْا كُفْرًا مَّؤْمِنِينَ فَجَعَلْنَا لَكُم بُعْدًا مِّنْهُمَا**، ينفيات العذاب عنهما جميعاً فانتهى بذلك دخول الفراري المشركين النار رأساً.

كما كان انتهى الدخول المرتب على الأعمال، وليس مجرد الفطرة كافياً في دخول الجنة فلم يثبت مثلك الدخول في شيء، فينظر إلى نصوص أخرى يثبت دخول الجنة، ولا يتأيد ما ورد في رواية حميدة - رضي الله عنها - حين سألت عن ولده الذي مات في الجاهلية، فقال: هو في النار، لأن كل مرتبة هي بالنسبة إلى ما فوقها نار، والعرب تسمي كل شدة ناراً

ولا شك، أن أصحاب الأعراف في شدة إلا قاسوا أحوالهم بأحوال أهل الجنة، وإن ثبت دخول الفراري المشركين الجنة كان غير مخالف - فواء أرباب - لأن دخولهم هناك لما كان غير مضاف إلى استحقاق، وكانوا كالعبيد والعلماء، ولم يكن لهم ما يكون للمؤمنين وأطفالهم من الإكرام والسميم كان ذلك شدة لهم

وكذلك قوله **يُخَيَّرُ**: تخيّلها فهم وهم في أصلاّب آبائهم، ليس فيه تصريح بأنهم في النار أو في الجنة، فنقول: إما كتب قبل ختمهم أنهم في الجنة من

غير عن عملوه، وإنما رد علي عائشة - رضي الله عنها - لأنها تكلمت بسب
نبي لها به علم، وإذا كنت مصيبة فيه فإليه انتهى.

وقال النووي^(١) أجمع من يعتد به من علماء المسلمين أن من مات من
أهلنا المسلمين فهو في الجنة لأنه ليس مكلفاً، وتوقف فيه بعض من لا يعتد
به حديث عائشة - رضي الله عنها - في مسلم في قصة صبي من الأنصار إذا
فألت: طربى له عصفور من عصافير الجنة، فقال عليه السلام: «أو غير ذلك يا
عائشة إن الله عز وجل خلق الجنة أهلاً حننهم لها وهم في أصلاط نياتهم،
رحل لسر أهلاً خانهم بها وهم في أصلاط نياتهم».

وأجابوا عن هذا بأنه لعله نهاها عن التمسرة بشئ يقطع من خير أن
يكون عندها دليل قاطع، أو قاله لئلا يعلم أن أهلنا المسلمين في الجنة
انتهى، وكذا في أرواح المعاني، وأطلق من أبي زيد الإجماع في ذلك، ولعله
أرد إجماع من يعتد به، وقال الحارثي: الاختلاف في غير أولاد الأنبياء، قاله
الزرقاني^(٢) وفي «الجنبي» قال في «التوضيح»: هو إجماع، ولا حجة للمفسرة
حيث جعلتهم تحت المشيئة فلا يعتد بخلافهم ولا يوافقهم انتهى.

قلت: وقد ورد في القرآن المجيد: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ الآية.

وأما ذراري المشركين فحجب السماء قفها على مشرة أفراس:

الأول: أنهم تحت المشيئة، وهم ممنون عن الحمد دين، ابن المبارك
واسحاق وبقية السبكي في «إعتقاد» من الشافعي في حق أولاد الكفار خاصة،
قال ابن عبد البر: وهو مفضى سنيع مائل، وليس عنه في هذه المسألة شيء
مصرح، إلا أن أصحابه صرحوا بأن أهلنا المسلمين في الجنة وأطفال

(١) شرح صحيح مسلم، النووي (١/١٠٦).

(٢) شرح الزرقاني (٨٩/٢).

لكنه خاص في المشبه، والحقبة فيه حديث. ^(١) إن أعلم بما كانوا عاملين إذ أخرجهم الشيخون من حديث أبي هريرة وابن عباس - رضي الله عنهم -.

الثاني: أنهم تبع ذمتهم حكماء ابن حزم عن الأزارقة عن الحوارج، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَ عَلَى الَّذِينَ يَنْفَرُوا مِنَ اللَّهِ لِيُنْزِلَ عَلَيْهِمْ نَارًا﴾ ^(٢) الآية، وتعلق بأن المراد قوم نوح خاصة، وإنما دعا بذلك لما أرحى إليه: ﴿أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ بِنُوحٍ إِلَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْآلِ﴾ الآية. أما حديث - أهم من إناهم أو منهم -، فذلك ورد في حكم العربي، وما لأحمد من حديث عائشة - رضي الله عنها - سأله عليه السلام عن ولدان المسلمين ذل: هي الفتنة، وعن ولاد المشركين قال: في إسناده فتن: يا رسول الله لم يدر هذا لأعمال، فإن ريت أنهم بما كانوا عاملين، لو شئت أسمعك فدايعهم ^(٣) في النار ^(٤)، ضعيف جداً، لأن في إسناده أبا عتبيل مولى بنية وهو منكر.

الثالث: أنهم في مزاج بين الجنة والنار، إذ لا حسنة لهم يدخلون بها الجنة ولا سيئة يدخلون بها النار.

الرابع: خدم أهل الجنة وفيه حديث عن أنس ضعيف أخرجه الطبرسي وأبو يعلى والطبراني والبراء من حديث سمرة مرفوعاً: الولاد المشركين خدم أهل الجنة، وإسناده ضعيف.

الخامس: أنهم يصيرون نارا، روي عن ثمامة بن أثمة.

السادس: أنهم في النار حكماء، يبايخ عن أحمد وعاطة ابن يزيد ^(٥)، أنه قول لبعض أصحابه ولا يحفظ عن الإمام أصلاً، والتفرق بين هذا القول والقول

(١) رواههم: وكماهم ومبهم.

(٢) قوله اليه في الجمع النزل (٢١٧/١٧).

(٣) والعبد من شيع الإسلام من سعة إذا قال: لا أصل لهذا القول. (ش).

٥٦٠ : وحفظني من غيبيته عن أبي القزعة عن
أبي عبد الله عن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي جعفر

ولمّا مضى بنو سبيل إلى أرقم فمروا، ولمّا خرجوا من هناك فالتفتوا إلى راعيهم وأمرهم أن لا يتركوا، فوالله الحظّ!

الثامن: المرفق

والمعاشرة. وإليك، يا الحافظ، في الفرق بينهما دليل. وفي مراد
المعاشرة، أن ابن آدم في المعاشرة، وقد أخذت، في عزه أو أفقره
أو كبير رعيه، أو في حاله أو في حاله، فهو في هذه الحالة، وقد وردت
فيهم أخبار. ولكن ما يخصهم إلى الله تعالى، وفيه من المعاشرة، في
علم أن الله لا يعبأ أحدًا من خلقه. الخالق تعالى، في معرفته في
السرعة. وقد نقل لامة، وإليك، عن الإمام في حديثه في الأحرار، مطلقاً عن
الفساد، ومحمد وعروة بن الزبير، عن رؤوس السعد، وغيرهم.

وهذا هو إجماع أصحاب النسخ، رواية لم ينفذ عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - وهو في الرواية الصحيحة عنه أنهم لم ينفذوا إطلاق الحديث الصحيح إلا في ثلاث من أمور: وحكى النووي في ثلاثة من هذه الأمور أنه في ثلثها: الثاني التوقف، الثالث التقي صريحه الغم في الحديث لم يثبت، قال النووي: يرواه عن الخطباء، ويصير إليه ما هو عن محمد بن الحسن، ويذهب النوازل أخر

[illegible]

1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 26

(5) $\{ \langle x, y \rangle \in R : x \neq y \}$.

بقير الرجل فيقول: يا ربني مكانة.

أخرجه البخاري في: ٩٢ - كتاب الفتن، ٢٢ - باب لا تقوم الساعة حتى يخط أهل القبور.

ومسلم في: ٥٤ - كتاب الفتن وأشراط الساعة، ١٨ - باب لا تقوم الساعة حتى يمر أمر رجل خير الرجل إلخ، حديث ٥٢.

يمكن أن نعلم الموت كذلك أيضاً، لكن لما كان الغالب أن المرء حاله المميتون بالذمائم والفساد محققات لا يهتدين نار الفتنة خصهم كما قيل:

كتب السهل والسهل عني وعن الحاسيات حر الديول

قال الزرقاني^(١).

(بقير الرجل) قال الحافظ^(٢): يؤخذ منه أن التمني المذكور إنما يحصل عند رؤية القبر وليس فلكه مراداً بل فيه إشارة إلى قوة هذا التمني؛ لأن الذي يتعنى الموت بسبب الشدة التي تحصل عنده قد يدع ذلك التمني أو يهمل عند مشاهدة القبر والمقبور، فيبتدئ هو السقام فيصعب عليه، فإذا تبادى على ذلك دل على تأكيد أمر تلك الشدة عنده حيث لم يصرفه ما شاهد من وحشة القبر، وتذكر فيه من الأهوال عن استمراره على تعني الموت.

قلت: ويمكن أن يقال: إن التمني لشدة ما فيه من اليبلاء ثم يلتصق إلى الموت، حتى رأى صاحب القبر غارغاً عن هذا اليبلاء في الظاهر، فتعنى كونه مكانة ومن دأب الرجال أن كل من يسئ في رزية يلعن أشد ما يفتي الناس قلوبهم من البرايا، وعلى هذا يكون التمني المذكور إنما يحصل عند رؤية القبر (فتقول المارة يا لبي) كنت ميتاً (مكانة) أي مكانة صاحب القبر

وهذا يحتمل وجهين الأول: أن يكون ذلك عند ظهور النفس وخوف

(١) شرح الزرقاني (٢/٩٠).

(٢) الفتح القري (١٣/٧٥).

رهاب الذين عليه الباطل وأهله، وتغير الناس وظهور المعاصي، فينسى الرجل الموت بعدد ما فيها والثاني أنه يقع الغلاء والفتنة حتى يكون الموت - الذي هو أعظم المحاص - أخون على الموت، فيسمى أخون بمعنى يعضي في اعتدائه، ويؤيد الأول ما أخرجه الحاكم^(١) من طريق أبي سلمة قال: عدت ثمانية مرة فقلت: اللهم أسف لنا هذيرة، فقال: اللهم لا ترجعها، إن استطلعت ما أبا سلمة ضمت، والذي يسمى بيده ليأمن على العلماء زماناً، الموت أحب إلي أحبهم من الدبيب الأصغر، ويأتين أحدهم غير أخيه فيقول: لئنني مكانه.

وقد قال حسن لغزاري ومرو الفاعون - لا طاعون حذني إليك، فقلت: ألم يأت النبي عن سحر الموت، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يكون الموت إمراً، نعمه، وكثرة الشرط وبيع الحكيم، واستحقاق الدم الحديث^(٢).

وإذا وقع في دعائه ﷻ: «إنا أودب دنانير فله فديضني إليك غير دفن»، ومن دعاء عمر - رضي الله عنه - «اللهم قد ضعفت قوتي وكثرت سني واتسرت رجلي فاقضي إليك خبر مضني وتغفر لي^(٣)»، انتهى.

ويؤيد الثاني ما أخرجه مسلم من طريق أبي حنيفة عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا تذهب الدنيا حتى يمر الرجل على القبر فيسأل عليه، ويقول: يا ليتني اتخذ صاحباً شقيفاً»، وليس به شك إلا لئلا، وعن ابن مسعود قال: «إنياني عندكم زمان لو وجد أحدكم الموت باع لانتشاره».

قال الحافظ^(٤): «والسبب في ذلك ما ذكر في رواية أبي حنيفة أنه يبيع

(١) المستدرج (١/١٨٤).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (١٩١/٣) ومسلم، ابن أبي شيبة (٣٢٠/٥).

(٣) انظر مسند الزهري (٢/١٢٠-١٢١).

(٤) انظر صحيح البخاري (١٢/٧١).

السلا، والسنة، حتى يكون الموت الذي هو أعظم الحسابات الموت على العبد
يرتفع الموت المصيري من اعتقاده. وهذا جرم القبطي، وذكره ابن
حسبلاً. وأعرب بعض شراح الحسابات فقال: الداء بالدين فيما تقدمه،
والجسم أنه ينشأ عن الفسق. وينتقل الموت في حالة ليس المزمع فيها من
عادته. وبما التعامل عليه الجلاء، ويعتبه النطبي بأن جعل الدين على حقيقته
أولي، أي ليس الشئ بالشئ والشرع لأمر أصده من جهة الدين، بل من جهة الدنيا.

وقال ابن عبد البر^(١): ظن بعضهم أن هذا الحديث معارض لما يسمي عن
تسلي الموت وليس كذلك، وإنما في هذا أن هذا التقدير سيكون لتسليم
بأناس من فساد الحال في الدين أو ضعفه أو خوفه، لا لصورته في
الجسم. فذا قال، وكأنه يريد أن الشئ عن تسلي الموت حيث يتعلق بغير
الجسم. وإنما إذا كان الضمير يتعلق بالدين فلا، وقد ذكره بعض
أهلباء. وقال غيره: ليس بين هذا الخبر وحديث الشئ عن تسلي الموت
معارضة، لأن الشئ صريح، وأما ما فيه إخبار عن تسلي يحصل بناء على
هذا التفسير، وليس هو تعرض لحكمه وإنما بين لإخبار عما يقع.

قال الحافظ: ويمكن أخذ الحكم من الإشارة في قوله: وليس به الدين،
إنما هو السلا، فإنه بين مدى الذنوب والإكثار، وهو إيماء إلى أنه لو فعل
ذلك بسبب الدين لكان محدوداً، وبذلك يثبت تسلي الموت عند فساد أمره من
عن جماعة من المصنف.

قال النووي: لا كراهة في ذلك بل فعله خلاص من الشك فيه من غير
الخطاب ويسمى^(٢) العناري وعمر بن عبد العزيز وغيرهم انتهى.

(١) نقله ابن عبد البر (١٠٠/١١٠).

(٢) حكمه في الأصح: يمنع إيماء في الاستكثار والمجهول (١١٤/١١٤) من
الفتاوى، وفي الإضافة (١١٤/١١٤) وبذلك لا على العناري.

٥٥٨/٥٥٨ - وحفظني من ذلك علي بن محمد بن عمرو بن

علي بن الحسين بن علي بن محمد بن أحمد بن أبي قتادة بن

.....

قلت: وحكي الأثر في قال معروف: ما غبطت حيناً بشيء كمؤمن في
نحلة من عذاب الله وأسراج من الدنيا، قال أبو الدرداء: رضي الله عنه: -
أحب الموت اشتياقاً إلى ربي، وأحب المرض تكسراً لخطيئتي، وأحب الفقر
تواضعاً لربي

٥٥٨/٥٥٨ - مالك، عن سعيد بن عمرو: - (فتح القسرين حلقلة) حائرين

مهمتين مفتوحتين ولاهين أولاهما ساكنة والثانية مفتوحة، قال الزرغاني: إذا
من وضاح (الفتح) - ظاهر كلام الروقي أنه ليس في رواية يحيى، لكنه
موجود في جميع النسخ التي تأريتها من الهندية والمصرية، وقد بكسر اللام
المهمة وسكون الثانية آخرها اللام تاء إلى أبي عمرو بن وازعة ومحمد بن
عمر، وهذا يقال له: اللواحي، قاله محمد بن إسحاق عن محمد بن عمرو بن
عطاء، كذا في «الأدب» للسمعاني، من رواية «الصحيحين» وأبي داود
والنسائي كان داوية وملاًزماً للمسجد، وفي «التعريف» لغة من الشائفة.

عن سعد بن بشير وسكون العين المهمة وفتح الموحدة (ابن كعب بن
مالك، الأنصاري المسمى بفتح المهمة واللام حمدي كان أصغر الإخوة من
رواة «الصحيحين» وغيرهما، قال الحافظ: له في البخاري حديث واحد.
قلت: لعله هو ذلك الحديث، أخرجه البخاري^(١) في «الرقائق».

(عن أبي حمزة) أحسن في اسمه (ابن ربيعة) الأنصاري قاضي
رسول الله ﷺ، قال ابن عبد البر: هكذا الحديث في «الموطأ» بهذا الإسناد.
وأخطأ فيه سويد بن سعيد عن مالك فقال: عن معبد بن كعب عن أبيه وليس

(١) صحيح البخاري (٦٥٩٦) باب مكرات الموت، مع البخاري (١١/٣٦١)

أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَيْهِ بِجَارَةٍ، فَقَالَ:
«الْمُسْتَرِيحُ وَالْمُسْتَرَاخُ مِنْهُ، قَاتِلَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْمُسْتَرِيحُ
وَالْمُسْتَرَاخُ مِنْهُ؟» قَالَ: «الْمُعَذِّدُ الْقَوْمَ بِمُسْتَرِيحٍ مِنْ نَصَبِ الدُّنْيَا
وَأَذَاهَا، إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ، وَالْمُعَذِّدُ النَّاجِرَ بِمُسْتَرِيحٍ مِنَ الْعِبَادِ وَالْبِلَادِ،

بشيء، (أنه كان يحدث أن رسول الله ﷺ مر) بضم الميم وشدة الراء على بناء
المجهول من المرور (عليه بجنائزة) تقدم في محله أن التكسر أفصح، قال
الحافظ في الفتح: لم أفت على اسم الجار ولا المرور بجنائزه

(فقال) ﷺ: (مستريح) بحدف الميم أي هو مريح (ومستراح منه)
الوارء بمعنى أو لتستريح، قال ابن الأثير: يقال: أراح الرجل واستراح إذا
رجعت إليه نفسه بعد الإعياء، (قاتلوا) أي الصحابة، قال الحافظ: لم أفت على
اسم السائل منهم حتى لا أن في رواية إبراهيم الحربي عند أبي نعيم قنا فيه
أبو قنادة، فيحتمل أن يكون هو السائل.

(يا رسول الله ما المستريح وما المستراح منه؟) أي ما معناه؟ (قال):
العبد المؤمن) كامل الإنسان أو كل مؤمن (بمستريح) أي يجد الراحة بالموت
(من نصب) بفتحين (المنية) أي من تعبها ومشقتها (وآذاه) أي كالحرق والبرد،
فهو من عطف العام على الخاص (إلى رحمة الله) تعالى أي داهياً وواصباً إليها
(والمعذد الفاجر) أي الكافر والمعاصي (بمستريح منه) أي من شره (العباد) من جهة
ضامه عليهم، أو من جهة أنه حين فعل منكراً، إن منعوه أقامهم وعادتهم، وإن
سكنوا عنه أصروا بدينهم وديارهم، قال الثاوري: ولهم شرحون معاً يأتي به من
المكروه فإن أنكروا عليه نالهم آذاه، وإن تركوا أمروا.

قال الساجي: فيه نظره، لأن من ماله الأذى من أهل المنكر لا يأثم بترك
الإنكار عليهم، ويكفيه أن ينكره بقلبه أو بوجه لا يثابه به أقامهم انتهى، قلت:
وإن لم يأثم بترك الإنكار عليهم إلا أن شؤم المنكر يغم الناس كلهم (والبلاذ)

والشجر والذباب.

تخرجه البخاري في ٨١ - كتاب الطواف، ٤١ - باب سكرات الموت.

ومسلم في ١١ - كتاب الجنازة، ٢١ - باب ما جاء في مستريح ومستراح
به حديث ٥١.

وحدثني عن مالك، عن أبي النضر، عن أبي النضر بن
سبيد القمي أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّهُ لَا مَاءَ عُلَّاسٍ بَلْ
وَدَّاعٍ».....

تعصب وممها أو بعد حصول من الحدث والعناء لمعاصيه (والشجر) لقلعه
إدخالها عمدا أو غصب سرها أو بعد حصول من أجدب فيهلك الحرث والنسل
والدواب لا تستعمله لها فوق طائفتها، وتعصب في عائلتها ومقربها أو للجدب
بغيره.

قال الطبري^(١): استأجر النخل والأشجار لأن الله تعالى يفقده يوسر
السماء مدارا ويحصى به الأوص بعد مبعثها، وفي حديث أنس رضي الله
عنه: «أَنَّ الْحِمَارِي لَمْ يَمُوتْ هَذَا سَبَبُ اسْ أَدَمَ، وَحَصْرُ الْحِمَارِي لِأَنَّهُ أُنْعِدَ
الْعَبِيرَ نَعْمَةً لِّيَ طَلَبِهَا لِلرَّوْفِ، وَجَاءَ أَنَّ الْحِمَارَ نَاتٍ لِعَيْنِ السُّدَّاسِ سَبَبُ حَبْسِ
الْقَصْرِ عَيْنًا بِسُوءِهِمْ، تَدَا فِي الْعِرْفَانِ».

(مالك، عن أبي النضر) سألهم بن أبي منذر (عن أبي النضر) عن أبي النضر (عن
العنبر) أنه قال: قال رسول الله تعالى: «وَمِنْهُ مَنْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ وَتَبْخَسُ مِنْهُ»^(٢) من طريق يحيى بن
معوية عن أنس عن عائشة - رضي الله عنها - (لما مات عثمان^(٣) بن مظعون)
بلى العيم وسكرت الفناء، المعصية، فقام العيون أنبياءه، ابن ميث بن وهب بن

(١) انظر فتح الباري في التفسير، ١/٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣.

(٢) انظر التفسير، ١/٣٦٣.

(٣) انظر ترجمته في أسد الغابة، ٢/٣٣٥.

وفار بجنازته. وذهب إليه فأقبل فيها.

حدثنا ابن جهمع عن أبي كعب عن لؤي النخعي القرشي: اسم بعد ثلاثة عشر رجلاً، مدحهم النجاشي شهيد مدواً، وكان خزانة الحرم في الجاهلية، وهذا أول من دث من المهاجرين بالمدينة في شعبان على رأس ثلاثين شهراً من الهجرة. وقيل بعد اثنين وعشرين شهراً. وأول من دفن منهم بالقيع، قبل النبي ﷺ وجهه بعد موته. ولما دفن داراً بهم النصب هو لنا، كذا في أواخر جامع الأصول. وفي «المصحيحين» عن سعد بن أبي وقاص: قوّة النبي ﷺ علم عثمان بن مظعون أنبل ونو أدن به لا تحصى:

(أولاً) بناء المسجد (بجنازته) - رضي الله عنه - على النبي ﷺ (ثاني) بناء الخطباء (ولم يلق) بعد ذلك أحد من التابعين، (ولابن قتيبة) نفس اثنين، فإنه أرادني. وفي «المجمع» - رتبني به طعام أي لا يذوق به لطافة أكله، وأنه حديث: أذهب ولم يلبس من الدنيا شيء (سواء) أي من الدنيا (بشيء) قال النجاشي^(١). يريد - والله أعلم - الدنيا، فإنه لم يلبس منها شيئاً لموته في نون الإسلام لئلا أن يفتح على المسلمين الدنيا فينلبسوا بها مع زهد - رضي الله عنه - فيما كان بذله منها. وهذه فصيحة لعثمان بن مظعون - رضي الله عنه - فإنه عاجز إلى الله، فذهب ولم يلبس من الدنيا شيئاً ففني أثره كاملاً انتهى.

قلت: وهذا أوجه مع أنه العلامة الزرقاني^(٢). أي لم يلبس من الدنيا بشيء كثيراً لأنه نسي شيء منها لا يحصى انتهى. فإن التلبس شيء فوق الانتفاع والتمتع كما لا يخفى. وفي الحديث مدح لزهد في الدنيا. ولم يستكثر منها.

(١) «المعجم» (٢/٢٣٣).

(٢) «شرح الزرقاني» (١/١٠٩).

فَسَعَتْ. حَتَّى جَاءَ الشَّمْعُ، فَوَقَفْتُ فِي أَذْنَانِي، مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقَع. ثُمَّ انْصَرَفَ. فَسَبَقْتُهُ بِرَبْرَةٍ فَأَخْبَرْتَنِي، فَلَمْ أَذْكَرْ لَهُ شَيْئًا حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «بِئْسَ بَعَثَ إِلَى أَهْلِ الشَّمْعِ لِأَصْلَابِي عَلَيْهِمْ».

أَخْرَجَهُ الصَّغَانِيُّ فِي ٢٦ - كِتَابِهِ الْجَنَائِزَ، ١٠٣ - بِإِسْنَادٍ لاَ يُسْتَعَدُّ لِمُسْنَدِهِ.

ذَلِكَ اتَّفَقَتْ مِنْ صَلَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَةً مِنْهَا وَخَوْفَ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضُ حُجَرِ ثَلَاثَةٍ وَفَوْقَ رَوَى فِي ذَلِكَ، انْتَهَى.

(فَسَعَتْ) أَيِ نَحَتَ بِرَبْرَةٍ ثَلَاثِي يَتِيَّةً (حَتَّى جَاءَ الشَّمْعُ) بِأَنَاءِ الشَّرِجَةِ (فَوَقَفْتُ فِي أَذْنَانِي) أَيِ فِي كَرَمَا (مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقَعْ ثُمَّ انْصَرَفَ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّمْعِ (فَسَبَقْتُهُ بِرَبْرَةٍ فَأَخْبَرْتَنِي) بِمَا عَمِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَفَلَمْ أَذْكَرْ لَهُ ﷺ (شَيْئًا حَتَّى أَصْبَحَ) ثُمَّ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ. فَقَالَ «بِئْسَ بَعَثَ إِلَى أَهْلِ الشَّمْعِ لِأَصْلَابِي عَلَيْهِمْ»

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (١). حَسِبْتُ أَنَّ الصَّلَاةَ مِمَّنْ الدُّعَاءُ وَالِاسْتِغْفَارُ، وَأَنْ يَكُونَ كَالصَّلَاةِ عَلَى النُّوُثِ حَصْرُهَا لَهُ ﷺ، لِأَنَّ صَلَاتَهُ عَلَى مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ وَحِدَةً، فَكَانَ أَمْرٌ وَاسْتَعْمَرُ لَهُمْ، وَنَالِاجْتِمَاعٍ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصَلِّي عَلَى فَرَسٍ مَرَّتَيْنِ، وَلَا يُصَلِّي عَلَى فَرَسٍ مِنْ حَتْلِي (لَا يَحْتَسِبُ ثَلَاثًا، وَأَكْثَرُ مَا قَبِلَ فِيهِ: سِتَّةُ أَشْهُرٍ، فَإِنْ: وَإِنَّمَا بَعَثَ وَمُسِيرُهُ، لِيَسْمَعَ مَا يَدْرِي لِمَثَلٍ فِدَا عِلَّةً، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِيَسْمَعَ بِالصَّلَاةِ مِنْهُمْ: لِأَنَّهُ رُبَّمَا دَخَلَ مِنْهُمْ مَنْ سَمِيَ بِصَلٍّ عَلَيْهِ كَالْعَكْبَةِ، وَمِثْلَهَا مِنْ دَفَرِ اللَّيْلِ، وَنَحْوِ يَشْعُرُ بِهِ أَنْ يَكُونَ مَسَاوِيًا بِهِمْ فِي الصَّلَاةِ.

وَعَاءٌ فِي حَدِيثٍ حَسْبُ بِلَا، عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْهُ حِينَ خَيْرٍ فَخَرَجَ إِلَيْهِ كَالْمَعْرُوجِ لِلْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي نُؤَيْبٍ (٢) مَرْهُوعًا (٣) وَابْنِ دُرٍّ (٤).

(١) انظر الاستغفار (١٥١/١٥١) رواه الأئمة (١٥٢/١٥٢)

(٢) حكمه في الأصل، والعمومات أي مذهب يقال له: أبو مذهب وأبو مذهب كما في الإبراهيمية (١٥٢/١٥٢) (١٥٣/١٥٣)

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (١٥٨٧/٣٧)

أمرت أن أستغفر لأهل البقيع، فاستغفر لهم، ثم أتت صرة، فأقبل علي، فقال: يا أماه مريضة، إن الله قد غفر لي، في مصابيح عزائني الدنيا والآخرة فيها، ثم الحنة ولقاء ربي، فأخبرت لقاء ربي، فأصبح من تلك الليلة نداءً وجهه الذي مات منه عليه السلام، انتهى.

وفي «الحاشية» عن «المحلى»: كانت القصة قبل موته بخمسة أيام، فثبت: وسحتم أن يكون غير ذلك، لأن انظار أن مثل هذه القصة وقعت مراراً، فقد أخرج مسلم بسنده عن عطاء بن يسار عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: كلما كان لي لها من رسول الله صلى الله عليه وآله شيء يخرج من آخر الذليل إلى البقيع فيقول: «السلام عليكم دار قوم مؤمنين»، الحديث^(١).

وأخرج^(٢) أيضاً من طريق محمد بن قيس عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: لما كانت لي ليالي التي كان النبي صلى الله عليه وآله فيها عندي انقلب، فوضع راسه، وحلق بطنه، فوضعها عند رجليه، وسط طرف إزاره على راسه، فصاح فلم يلبث إلا يوماً ثم أن قد رقدت، فأخذ رداءه وروبه، وانتقل وروبه، وفتح الباب وروبه، ثم أجافه^(٣) وروبه. فوجدته دوعي في راسي، واختمت ونقمت إزاره، ثم انطلقت على إثره حتى جاء البقيع، فقام فأطال القيام ثم رفع يده ثلاث مرات، ثم انحرف فأنحرفت، فأمرع فأمرع، فهرول فهرولت فأخضر^(٤) فأخضرت، فسقته، فاحلته، فليس إلا أن اصطجعت، فدخل فقال: «ما لك يا عائشة خشياً رايته»^(٥) الحديث.

(١) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز (١٠٢) باب ما يقاد عند دخول القبر.

(٢) أخرجه مسلم (١٠٢).

(٣) أجاهه أي الخفة.

(٤) فأخضر الإحضر القلوه، أي هلك، هلك، فهو من الهول.

(٥) ذلك ما عائشة! خشياً رايته يجوز في عائشة فتح البشير راسها، وهذا وجهان جريان =

سألت ثم عليه به فلم يزل، قال الأبي: عن أبيه لصلاة حقيقة للجنة التي ذكر
تصح قصر الدعوى على من كان مدمماً به عند، وعلى أبيه الدعاء لا تصح،
أن يجعل أن يتأذى من مدمم به إلى نفسه عند، فيكون أخذ الأسباب
مستحبة سكنى المدينة رحمة الله فيه، ويخرج ذلك من الأصابع في النفس بما
الحبيبة لا الخارجة، ومعنى الخارجة قصر السجود على من أخذ من أفراد
الموضوع في الخارج فقط، ومعنى الحبيبة كون من وجد، وهو مبرور.

ثم سمى المحرمات زينة المسورة، وزينة غيرها ورايات كبرياء، وزينة فاني
الخارجية، أدلى العلم غرضه، فإذ لم يزل، قال الأبي: قاله الشعبي، وفي
الصحاح أن لا يكون لأحد من مدمم به وعمره ما مضى على أن لا
يغيره ثم حاك حاشوا، كما أطلقوا، وفيه نظر، لأن من أبيه شدة عمره يوم
عمره من سرس ورايات الشعبي والشعبي المذكورة مطلقاً، حتى قال الشعبي
لولا أن النبي صلى الله عليه وسلم جبر أبيه، صلب من أعتق أراد بالاعتاق ما استغنى
عنه الأمر بعد قولاً، وكان هذا، لم يسبقهم إلى ذلك، ومثال هذا قول
أبي حنيفة أن ديناً يقبل واجبة وله مرة واحدة في العمر، وزينة الأبرار.

والخلف في مسألة فصل، حتى في عموم الآية وهو قول الأكثر، ومثله
ما في أصل المسألة، وقيل: (فإن جازعاً بالمراد، منهم، وفي المشرح
الكبرياء من مروج الحائكة، جاز زيادة الضرر، بل هي مذبذبة ملا حريمهم أو
موت، أو مذبذبة ما كانت مدمماً، قول كذا في: ذكر في المذهب في زيادة
السبب بالنسبة، ملامة أقوال العامة، والحوار بشرط التمسك والتقصير، والثالث
المرق في استحالة التشديد، وبهذا جزم التعالي، انتهى.

قال صاحب المناقب: «ومعهم بها مسرعين دون الخشب، وهي المنسوبة إلى أبي شي، عرفت غير أن العجدة أحد إلى أبي حنيفة رضي الله عنه، وعن الشعبي والجمهور: لعراك الإسراع ما فوق صلبه العشي المعتاد، ويكره الإسراع الشديد، وما عبادي إلى نصي الخلاف، فمن من استعجبه أراد الزيادة على الشيء المأمور به، ومن كرهه أراد الإعراض عنه، كان مل»

فائدة: وقد أخرج أبو داود عن عمار بن عبد الله، «الرجل من أبناء بني كلاب في جعدة عثماني بن أبي العباس، وكان أعشى مشياً حقيقاً وأحياناً أمراً مكراً، فوقع صوبه، فقال: لقد رأيتني مع رسول الله ﷺ رملي وسلاً، قال النبي: مراده الإسراع الشديد، يمد عينه ما يراه، إن أبي حنيفة في «مصنفه» من حديث عبد الله بن عمرو أنه أباه أوتسه قال: إذا أنت متعاضد على السرير ومضى منقباً بين العشي، وكل خفف الحمار، وإن مقدمياً للملائكة وخلفها بقي آدم، انتهى»

قال المحقق: «الحاصل: أنه مستحب الإسراع بما تكن بحيث لا ينهي إلى شدة يخاف معها حدوث مصفة ناسية، أو شدة على الحامل والمضجع، إلا إذا كان في العجدة أو العجدة أو العجدة على العجدة، قال المحقق: مقصود الحديث أنه لا ينبغي الإسراع في العجدة، ولا في العجدة، الذي إلى العجدة ولا إلى العجدة، وفي العجدة الإسراع بحبرها فهو أعظم من الأول، قال الفضلي: «الأول أشهر، وقد التزموا في الثاني ما هو مبرور، لقوله في الحديث: «الضربة على العجدة»

وتعنه الثاني بأن الحبل بيني أرفاق قد عبر به عن السحامي، كما

قوله: «وَحَيْرٌ تَقْدُمُونَهُ إِلَيَّ» أَوْ غَيْرُ تَصَدَّقَ عَنْ رِقَابِكُمْ

أَخْرَجَهُ الشَّعْرَانِيُّ فِي ٢٣ - كِتَابِ الْجَنَائِزِ ٥٢ - بَابِ السَّرْعَةِ بِالْجِدَارِ.

وَمُسْلِمٌ فِي: ١١ - كِتَابِ النِّحَالِ ١٦ - بَابِ الْأَسْرَاعِ بِالْخَنَازِقِ. حَدِيثٌ ٥٠.

نَقُولُ - جَعَلَ فَلَانٌ عَلَى رِقْبَتِهِ قَنَوبًا، لِيَكُونَ الْمَعْنَى: اسْتَرْجَحُوا مِنْ نَظَرٍ مِنْ لَا خَيْرَ فِيهِ. قَالَ رِيُودَةُ: أَنْ الْكَلَّ لَا يَحْمِلُونَهُ، وَرِيُودَةُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْقُوعًا: «إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ فَلَا تَحْسُوه» وَأَسْرَعُوا لَهُ إِذْهُ قَبْرُهُ، أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَالْأَبِيُّ دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ غَسْقَلٍ مَرْقُوعًا: «لَا يَنْبَغِي لِحَبِيبَةٍ مَسْنَمٌ أَنْ تُبْنَى بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلَهُ» انْتَهَى مَا فِي «الْمَنْتَجِعِ».

بَابُ - هُوَ غَيْرُ تَقْدُمُونَهُ؟ قَالَهُ الزَّيْفَانِيُّ، كَذَلِكَ فِي الْأَصُولِ، وَتَقْبِاسُ تَقْدُمُونَهَا أَيِ الْجَنَائِزِ (إِلَيْهِ) أَيِ إِلَى الْحَيْرِ وَهُوَ الثَّوَابُ وَالْإِكْرَامُ، الْحَاصِلُ لَهُ فِي فَيْرِهِ فَيَسْرِعُ بِهِ تَبْلُغًا قَرِيبًا. قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: وَرِي «إِنْهَا» بِتَأْنِيَةِ التَّصْمِيرِ عَلَى تَأْوِيلِ الْخَيْرِ بِالرَّحْمَةِ أَوْ الْحَسَنِ.

قَالَ السَّنَدِيُّ عَنْ «الشَّعْرَانِيِّ»: «الظَّاهِرُ أَنَّ التَّخْفِيرَ فِيهِ خَيْرٌ، أَيِ الْجَنَائِزَةِ» دَمَعَتِ الْمَيِّتَ لِمُقَابَلَتِهِ بِقَوْلِهِ: فَتَرَوْا وَجِبَتْهُ لَا أَدَّ مِنْ عَتَبَةِ الْإِسْتِخْدَامِ فِي تَصْمِيرِ (إِلَيْهِ) الرَّاجِعِ إِلَى الْخَيْرِ، وَبِمَعْنَى أَنْ يُقْلَزَ عَنْهَا خَيْرٌ، أَوْ هِيَ تَكْ خَيْرٌ. لَكِنَّهُ لَا تَسَاعُدُهُ الْمُقَابَلَةُ. انْتَهَى.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ (بِقَوْلِهِ) «فَلَا مَصْنُوعَةٌ لَكُمْ فِي مَصَاحِبِهِ لِأَنَّهَا بِعَيْنَةٍ مِنَ الرِّحْمَةِ» وَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَرْكُ مَصْنُوعَةِ أَهْلِ الْبَطَالَةِ وَغَيْرِ الْمُصَانِعِينَ، فِيهِ دَبُّ الْمُبَاهَرَةِ بِدُونِ كَيْفِيَّةٍ، لَكِنَّهُ بَعْدَ تَحَقُّقِ أَنَّهُ مَاتَ. أَمَّا مِثْلُ الْمَطْعُونِ أَوْ الْمَسْبُوتِ^(١) وَالْمَنْطُوحِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَسْرَعَ مِنْهُمْ حَتَّى يَهْضُبَ يَوْمَ وَبَلَةٍ لِيُتَحَقَّقَ مَوْتُهُمْ، كَمَا فِي «الْمَنْتَجِعِ»^(٢).

(١) الْمَطْعُونُ: هُوَ الْمَضَامِيضُ الْمَطْعُورَةُ، وَاسْتَبْرَبَ الْعَصَابَ بِالْعَشْبَةِ. يُقَالُ: سَبَتَ الْمَرْبُوعُ بِدَاسْتِي عَلَيْهِ.

(٢) «مَنْتَجِعُ الشَّعْرَانِيِّ» (٢/ ١٨٤).

تم كتاب الجنائز ولله الحمد

وقد وقع الفراغ من نسوخته في آخر ساعة من يوم الجمعة ساعة الإجابة
سابع ذي القعدة سنة تسع وأربعين بعد ثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية على
صاحبها ألف صلاة وخمسة وخمسون.

وقد زيد فيه بعض الحواشي في حدود سنة تسعين بعد ألف وثلاثمائة عدد
الشيخ الثاني.



بحمد الله وتوفيقه تم الجزء الرابع من كتاب «أوجز المسالك إلى موطأ
الإمام مالك» ويليها الجزء الخامس وأوله: «كتاب الصيام»، وصلى الله على سيدنا
ومولانا محمد النبي الأسدي وعلى آله وصحبه أجمعين وبارك وسلم تسليماً كثيراً.

ملحوظة:

وكان هذا نهاية الجزء الثاني من انطبعة المسجورة، وكتب في نهايته
ما يأتي:

وقد سرح النظر على هذا الجزء أيضاً المولى العلامة جامع المصنفون
والممثلون حازي المصنف والأصول حضرة العلامة مولانا الشيخ عبد الرحمن^(١)

(١) هو المصنف المرحوم الجامع بين المصنف والمصنفين مولانا عبد الرحمن الكحلوي، ولد
سنة ١٢٠١ هـ وانتشر تدرسه جامع الشريفي، وطار ميثه في أهل العلم، وكان من أقتاد
العلماء في عصره، مطلبه من تسعئة العلامة محمده زكريا الكلايدلوي شارح «الموطأ»
إثفاً، انظر على هذه الأجزاء من كتاب «أوجز المسالك». فكتب هذه التعليقات، وقد
توفي سنة ١٣٨٥ هـ رحمة الله رحمة واسعة، انظر برحمته في كتاب «العقيد الغالية من
الأسعد العالية» للشيخ محمده، عجل الله فرجه، وكتاب التجليلات رحمانني (أردو) في
ترجمة عبد الله الشيخ سعد الرحمن.

رئيس المدارس بالمتروسة لعلية الشهيرة بـ «مظهر علوم» أما الله خلقه وأفاض على العالمين نوره، وكتب في آخره ما نصه:

الحمد لله أهل الحمد والمستحق وصلاة وسلامه على صفوة من خلقه محمد جامع علوم الأولين والآخرين وعسى الله وأصحابه الطيبين الطاهرين:

أما بعد، فإني تشرفت بمطالعة هذا الجزء كالجزء الذي قبله من «أوجز مسائل شرح البوطا للإمام مالك» - رضي الله عنه - الذي أله العلامة الفهامة الذي التزمه في النظر والتحري لمحدث ابن المحدث مولانا اسدوني الحج حافظ محمد وكثيرا شيع الحديث بمفردة مظاهر العلوم في بلدة سهارنپور التي مستعينة باسمها عن «وصفها» في التمدد والتأرجح، من تحسني بتعائن الصفات، وتحلى عن حسانت السمات. له في العلوم الدينية ولا عهد الفقه والحديث يد مصالحة والفنون العربية مائة كاملة، له تصنيفات كثيرة. وهذا كتاب «أوجز المسائل» من أحسنها وأكثرها فائدة، قد جمع فيه من التحقيقات الرافعة والتدقيقات، فائدة ما جامع. ولا أقول أنه أفضل محاسنها تفصيلاً كما هو عند، إلا أن أقول: إني لم أر وتم أسع لجزء «البوطا» شرحاً مثل هذا الشرح، والله أعلم بحقيقة الحال.

إني لم أن جهداً في مطالعة هذا الشرح حرفاً حرفاً بالتعمق فيه وإمعان النظر، فأبصر وجدته مختلفاً بنهات التعاليف نام قبسه، فسئلته وأزال إخلافه، فشكر الله سبحانه وأدام ظله، وجزاه الله تعالى أحسن الثواب، وروى شرحه كما روى منه النبوت والثواب، ونوخلنا الله تعالى وحسيم المسلمين بالسلامة الشوحيذ والإيمان.

هذا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، أنا الامجد الأحقر الأذقر عبد الرحمن خادم العتبة بمدرسة مظاهر علوم في بلدة سهارنپور

فهرس الموضوعات

الموسم

الجمعة

١١ - كتاب صلاة الخوف

١ - صلاة الخوف
وفيها ثمانية أحوال محكية ١ - بدء شربيتها ٢ - وهل كانت قبل الأحراب؟
٣ - وهل هي باقية أو سقطت ٤ - وهل تجوز في الخضر أو لا ٥ - وهل
يؤثر في سنة الجماعة أم لا ٦ - وبأن السواجم تنسب صلى فيها
بمسبوقاته ٧ - لا يؤايجز عند الأئمة من صومها ٨ - وبأن شرطها ١٨

٢٠ - غزاة لرقع من كائف
٢١ - الصلاة وحدا وركعتا ثلاثت يعطلون
٢٢ - بين قرب يوم الخوف
٢٣ - معاد الأئمة في صلاة الخوف
٢٤ - كتاب صلاة الكسوف

١ - أصل في الكسوف
وفيها عشرة أحوال مفيدة ١ - ثبته ٢ - وزعم أهل البيت أن الكسوف لا
قصه ٣ - وأنه لا يكون لحوت أحد ٤ - وأحكامه فيه ٥ - وما رجع
الكسوف في زمانه ٦ - وزعم أصول البيت أنه لا يكون إلا في تاريخ
معين ٧ - وهل تعد في زمانه ٨ - المسائل المتعلقة الأخلاقية فيه
٩ - حروف التبر ١٠ - المسائل الخلافية فيه ٤١

٤٢ - جماعة في الكسوف
٤٣ - من في الاعتدال اسمه أو التمام؟
٤٤ - تحت ركوعين لوجه
٤٥ - يقول قنوه
٤٦ - تقول الصلوة
٤٧ - يقول بين الصلوتين
٤٨ - يقول بين الصلوتين
٤٩ - يقول بين الصلوتين
٥٠ - يقول بين الصلوتين
٥١ - يقول بين الصلوتين
٥٢ - يقول بين الصلوتين
٥٣ - يقول بين الصلوتين
٥٤ - يقول بين الصلوتين
٥٥ - يقول بين الصلوتين
٥٦ - يقول بين الصلوتين
٥٧ - يقول بين الصلوتين
٥٨ - يقول بين الصلوتين
٥٩ - يقول بين الصلوتين
٦٠ - يقول بين الصلوتين
٦١ - يقول بين الصلوتين
٦٢ - يقول بين الصلوتين
٦٣ - يقول بين الصلوتين
٦٤ - يقول بين الصلوتين
٦٥ - يقول بين الصلوتين
٦٦ - يقول بين الصلوتين
٦٧ - يقول بين الصلوتين
٦٨ - يقول بين الصلوتين
٦٩ - يقول بين الصلوتين
٧٠ - يقول بين الصلوتين
٧١ - يقول بين الصلوتين
٧٢ - يقول بين الصلوتين
٧٣ - يقول بين الصلوتين
٧٤ - يقول بين الصلوتين
٧٥ - يقول بين الصلوتين
٧٦ - يقول بين الصلوتين
٧٧ - يقول بين الصلوتين
٧٨ - يقول بين الصلوتين
٧٩ - يقول بين الصلوتين
٨٠ - يقول بين الصلوتين
٨١ - يقول بين الصلوتين
٨٢ - يقول بين الصلوتين
٨٣ - يقول بين الصلوتين
٨٤ - يقول بين الصلوتين
٨٥ - يقول بين الصلوتين
٨٦ - يقول بين الصلوتين
٨٧ - يقول بين الصلوتين
٨٨ - يقول بين الصلوتين
٨٩ - يقول بين الصلوتين
٩٠ - يقول بين الصلوتين
٩١ - يقول بين الصلوتين
٩٢ - يقول بين الصلوتين
٩٣ - يقول بين الصلوتين
٩٤ - يقول بين الصلوتين
٩٥ - يقول بين الصلوتين
٩٦ - يقول بين الصلوتين
٩٧ - يقول بين الصلوتين
٩٨ - يقول بين الصلوتين
٩٩ - يقول بين الصلوتين
١٠٠ - يقول بين الصلوتين

- ١٦٩ - اذ تطلت نيل لشاء بلخ
- ١٦٩ - المذهب بين الكسوف
- ١٧٠ - القموة وجوه
- ١٧١ - روية الحق وعبره
- ١٧٢ - رأيت اكر انهي لسان
- ١٧٣ - اختلاف الزوايا في غايات القير
- ١٧٤ - بعد تبة الرشي ونوحده
- ١٧٥ - ما جاء في صلاة الكسوف
- ١٧٦ - صفه ما راي نبي في صلاة الكسوف
- ١٧٧ - سائر وكبر في القير

١٢ - كتاب الاستسقاء

- ١٧٨ - العمل في صلاة الاستسقاء
- ١٧٩ - وجه سعة النحت ١ - نعت ٢ - رسيها ٣ - ريدتها ٤ - وحكيت ٥ -
روسيها ٦ - رسيات الأتحة فيها ٧ - ريدتها لم يعطوا
- ١٨٠ - وقت تحويل الزوايا
- ١٨١ - نزل السحابة أو ما
- ١٨٢ - تحوير القير الربانهم
- ١٨٣ - ما جاء في الاستسقاء
- ١٨٤ - الاستسقاء بالمعجم
- ١٨٥ - نمايات بحرية فاستسقاء

١٣ - كتاب القبة

- ١٨٦ - النهي عن استسقاء القبة والإنسان يريد حاجته
- ١٨٧ - الرخصة في استسقاء القبة لول أو لثانها
- ١٨٨ - النهي عن الصا في القبة
- ١٨٩ - ما جاء في القبة
- ١٩٠ - تحوير القبة

١٩٤ ما من التشرع، والمغرب فله
 ١٩٦ ما جاء في مسجد النبي ﷺ
 ٢٠٠ الصلاة في المسجد الحرام
 ٢٠٥ ما بين بني معين وبنو مرة من زواجر الحنابلة
 ٢٠٦ ما جاء في خروج النساء إلى المساجد

١٤ - في الموضع

[illegible]

الموضوع	صفحة
السجدة على غير وضوء	٢٩٨
السجدة على الساجع والاختلاف بين	٣٠٠
٦ - ما جاء في قراءة (قل هو الله أحد) و(بارك الذي	٣١٦
٧ - ما جاء في ذكر الله تعالى	٣١٨
من مسح ذير كل صلاة ثلاثاً وثلاثين	٣٦٢
الحوثلة في الثبائت المتحدت	٣٦٧
انذى أفضى أو صلاة	٣٢٠
٨ - ما جاء في الدعاء	٣٢٤
تكال نبي دعوا	٣٢٦
لا بقى أحدكم: افقر في إن كنت	٣٢٩
بؤنة رب سير بقى تلك تكبر	٣٣٤
أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة الحج	٣٤١
التمود بالاربع على التسل	٣٤٢
ثلاث دعوات التي يتلو: أجب عي اثنين منها ينح	٣٥٠
ما من داع يدعو إلا بين ثلاث ينح	٣٥٢
٩ - العمل في الدعاء	٣٥٤
لا بأس بالدعاء في الصلاة	٣٥٨
من دعا إلى هدى في آخر من عمل به	٣٦٢
١٠ - النهي عن الصلاة بعد الصبح والعصر	٣٦٩
احاديث الأئمة في الأدفات المكروهة	٣٦٥
بعث عبد الله الخياحي	٣٧٣
المسار نطق ومعها قرن الشيطان	٣٧٦
كان عبد - رضي الله عنه - يشررب على الصلاة بعد العصر	٣٨٥
١٦ - كتاب الجنائز	٣٨٧
من شرعت الصلاة	٣٨٨
١ - قبل الميت وحكمه	٣٨٨

٢٩٩ - فضله عباد السلام في تدبير رافة خلاف فيه
٣٩٩ - العمل بأوامر الأنبياء
٤٠١ - العمل للظهور أو الخفاء
٤٠٤ - هل من واحد من الروحين الآخر
٤٠٦ - انفس من غير انفس
٤١١ - اخلفوا في ادراك موت مع الروح
٤١٦ - ما جاء في كشف الميت
٤١٣ - معنى قولنا ان الله قد نفع ولا عداوة
٤١٦ - قول الصديق - رضي الله عنه - قصوى فيه مع توفيق
٤٢٢ - كشف النساء
٤٢٣ - العشي تمام الحارة
٤٢٣ - النهي أن تقع الجنائز ثار
٤٣٥ - التكبير على الجنائز
٤٣٩ - نفي الذين بين الجنائز وخرج من العمل
٤٤٨ - دعوات المستحبين بعد الجنائز
٤٥٢ - ما جاء على القبر
٤٥٦ - من هذه سبعة من تكبير الجنائز
٤٦٦ - ما يقول المصنعي على الجنائز
٤٦٦ - ركعت صلاة الحارة عند الألفة
٤٦٦ - دعاء من يبرئ - رضي الله عنه - عن من أهدى من عتبه نظير
٤٦٨ - التبرؤ على الحارة بالحق
٤٧٦ - الصلاة على الحارة بعد السج والصبر
٤٧٦ - الصلاة على الجنائز في المسجد
٤٨٠ - خروج النساء إلى الجنائز
٤٨٦ - جامع الصلاة على الجنائز
٤٨٦ - من أحق بالإدابة في الصلاة عينا
٤٨٨ - ثلث جنود الرجال في الصلاة

الموضوع	الصفحة
التسليم من صلاة الجمعة والخطبة فيها	١٩١
الصلاة على ولد نوح	١٩٤
١٠ - ما جاء في حق الميت	١٩٦
نوح النبي ٣٢٢ مريم أم المؤمنين وعن يوم النكاح	١٩٦
كس الصلاة على النبي ٣٢٢ مريم أم المؤمنين	٢٠٠
السجدة والاشقي	٢٠٦
سجدة نقل الميت	٢١٢
١١ - باب الوضوء للجنائز والجلوس على القبر	٢١٧
الحجوس على قبر	٢٢٨
ما يجوز من امر الناس على يزعموا	٢٣٥
١٢ - انتهى عن تكبته على الميت	٢٤٩
عبادة زكريا ابن مريم	٢٥٧
العبادة بسبع مائة الف	٢٥٢
الحج في مكة على البيت	٢٥٣
١٣ - الحجة في المصيبة	٢٦٢
ما يحرم لأحد لأخته	٢٦٣
١٤ - طاع أمية في المصيبة	٢٦٧
بئر السبع المصيبة في	٢٧٠
حسين أو سدة في الاسترجاع	٢٧٩
محنة بني إسرائيل عاتكة زوجها	٢٨٣
١٥ - ما جاء في الاعتناء وحر النقش	٢٩٦
كس عبد النبي	٢٩٧
١٦ - جمع الجنائز	٢٩٩
ما من نبي مات إلا يحجر وليرقى الأمان	٣٠١
ان أهداكم ريا مات عرض عليه ففعله بالعدة والعرض	٣٠٣
كل من أهدكم الأمان إلا يحب الملك	٣٠٧
أهدكم الأمان طاهر أو عبي جوف طاهر والأمانت أهدكم في ذلك	٣٠٩

صفحة	الموضوع
١٠٧	السبع وحققه الروح
١٠٨	إوا أحب على لظنر أحت فكموم
١١٠	أمواك الصالحين الصبه عند الموت
١١٢	فان رجا : إوا ست فخرلوس ، الحديث
١١٧	من مولود يولد على الفطرة
١٢٨	فراي العنوين وإعتركي
١٣١	لا نهم الساف حو يسر المار على الف ^{ال} ع
١٣٦	مسريح ومضراع
١٤٠	خرجه إلى مطيع
١٤٤	سرعوا سجانركم فاذ كاد سبر إلح
١٤٩	فهرس الكتاب